هنري لورانس

اللعبة الكبرى

المشرق العربي والأطماع الدولية

ترجمة : د. عبد الحكيم الأربد

مراجعة: د. رجب بودبوس

الدار الجماهيرية
للنشر والتوزيع والإعلان

اللعبـة الكبـرى

الطبعة الثانية: أي النار 1428 ميلادية
رقم الإيداع: 1505 / 93 ـ دار الكتب الوطنية ـ بنغازي

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
مصراته: ص.ب. 17459 ـ مبرق: 30098 هاتف: 614418 ـ بريد مصور 614816 ـ 051
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

مقدمة

إن تعبير **«اللعبة الكبرى»** فن استعمله الضبّاط الإنجليز لأوّل مرة عندما كانوا يناضلون من أجل مدّ نفوذ بلادهم في أفغانستان وآسيا الوسطى في وجه التوسّع الروسي في تلك المناطق في القرن التاسع عشر. ثم أكسبه كبلينغ شهرة في روايته «كيم» التي تحكي قصة أعوان بريطانيين وجواسيس روس على امتداد الطُّرق البريّة المؤدية إلى الهند. إن فن **اللعبة الكبرى** هو التلاعب: فبما أن قوة الدول الأوروبية تتعادل فإن الغزو المباشر قد يؤدي إلى نزاع عام لذلك فهو يستبدل بالرغبة في إقامة سياسة نفوذ أقل تكلفة وتكسب نفس الفوائد الاستراتيجية والسياسية. ولقد أدركت القوى السياسية المحليّة هذه المعطيات الجديدة لا سيما أنها استعملت بدورها آليات **اللعبة الكبرى** لتحقيق أهدافها ذاتها مستندة على منافسات القوى الخارجة عن المنطقة. ولقد أطلق على هذا النهج السياسي بعد 1945 تعبير: «تدويل الأزمة».

إن مكان ممارسة **اللعبة الكبرى** هو المشرق، وأول ما استعملت هذه اللفظة كان ذلك في العهد الروماني، غير أن لفظة الشرق قد تغير معناها مراراً عبر الأحقاب التاريخية. ومنذ القرن السادس عشر أخذ يعني المجال الإسلامي الذي تتكلم فيه اللغات الشرقية بأتم معنى الكلمة وهي العربية والتركية والفارسية ثم تم اكتشاف الهند والصين، ولمزيد من الدقة كانت المملكة

الفرنسية تستعمل مرادفاً لهذه الكلمة هو بلاد المشرق Levant الذي كان يُطلق على سواحل البحر المتوسط التابعة للإمبراطورية العثمانية والمغرب وظل لفظ الشرق Orient يستعمل بالنسبة لمجال المحيط الهندي (وكانت موانىء بلاد المشرق يتم استغلالها انطلاقاً من ميناء مرسيليا ويتم استغلال المحيط الهندي من ميناء «لوريان» وكان هذا التمييز ذاته موجوداً عند الإنجليز الذين كانت لهم شركة بلاد المشرق مناظرة لشركة بلدان الهند.

غير أن هذه التعريفات قد اضطربت في القرن التاسع عشر. فالشرق صار يطلق خاصة على الأراضي العثمانية وهي الأراضي الإسلامية الأقرب إلى أوروبا. والمسألة الشرقية الشهيرة كان رهانها شرقي البحر المتوسط وشبه جزيرة البلقان وكذلك القوقاز، وكان جنود نابليون بونابرت في مصر سنة 1798 يشكلون جيش الشرق كما أن جنود نابليون الثالث في القرم سنة 1854 كانوا يحملون كذلك اسم جيش الشرق. وهذا الشرق محدد تحديداً دقيقاً انطلاقاً من معايير سياسية؛ فلقد كان يشمل البلدان أو الدول التي كان ضعفها السياسي يسمح للأوروبيين بالأمل في السيطرة أو على الأقل ببسط نفوذها عليها في إطار منافسة إمبريالية، وحيث إن الحالة ذاتها وجدت بالصين في نهاية القرن التاسع عشر فقد استحدث تعبير الشرق الأقصى، ومن ثم وجدت في سنوات 1890 الحاجة إلى استنباط لفظ «الشرق الأدنى» لتحديد المجال الخاص بالمسألة الشرقية. ولقد قام أخصائي الجغرافيا السياسيّة الشهير ألفريد ماهان عام 1902 بملء هذا الفراغ في مقال حول الخليج الفارسي والعلاقات الدولية حيث أشار إلى المشاريع الألمانية لبناء خط سكة حديد يربط بين برلين وبغداد واستعمل لأول مرة لفظ الشرق الأوسط Middle East الذي يشمل طرق الهند البريّة والبحريّة غير المتوسطة، وكان الشرق الأوسط عندئذ يبدو أنه يمتد ـ احتمالاً ـ من البحر الأحمر ـ وأكيداً ـ من الخليج الفارسي إلى إمبراطورية الهند البريطانية. وفي إطار التقسيمات الإمبريالية البريطانيّة أن هذا الشرق

الأوسط يتطابق مع المجال الجغرافي لحكومة الهند الذي كان يشمل منذ بداية القرن التاسع عشر شبه الجزيرة العربية مع المحميات البريطانية بالخليج (وأخراها الكويت التي أصبحت محمية عام 1899).

وفي بداية القرن العشرين أصبحت الصورة متماسكة، فقد وجد شرق أدنى وشرق أوسط وشرق أقصى. ولم تغير الحرب العالمية الأولى في الاصطلاح، غير أن سقوط الإمبراطورية العثمانية والعلاقات المعقَّدة التي كانت للإنجليز مع العرب قد صاحبتهما بداية بلبلة كبرى، فالأراضي العربية التي كانت حتى ذلك الوقت تديرها حكومة الهند صارت تشكل دائرة جغرافية جديدة تابعة للندن. وفي غرة مارس 1921 أنشأ تشرشل وزير الدولة للمستعمرات قسماً خاصاً بالشرق الأوسط مكلفاً بالإشراف على فلسطين وشرقي الأردن والعراق وفي الوقت ذاته اتخذت القوات الجوية الملكية قيادة خاصة بالشرق الأوسط تشمل مصر والسودان وكينيا بالإضافة إلى مسؤوليات إدارية (لاعَلْمانية) في فلسطين. وهكذا فاض الشرق الأوسط خلسة حتى بلغ البحر المتوسط وإفريقيا في ذات الوقت.

ولم يتفطن أحد للأمر إلاّ أن الحرب العالمية الثانية قد أكسبته أهمية بالغة. فلقد اتخذ الجيش البريطاني عام 1939 قيادة خاصة بالشرق الأوسط تمتد من مصر إلى الخليج وتبلغ قبرص شمالاً والصومال جنوباً. وأثناء الحرب أضيف إلى ذلك ليبيا وأثيوبيا واليونان وإيران. أي أن الشرق الأدنى قد ابتلعه شرق أوسط توسعي. وحيث إن البيانات الحربية كانت تتحدّث عن مسرح عمليات الشرق الأوسط فقد ألف ملايين الأشخاص هذا التعبير بمعناه هذا. وبعد 1945 فات الفوت لإعادة شرق أدنى متماسك وقرر الرسميون البريطانيون ألا يستعملوا مستقبلاً غير تعبير الشرق الأوسط.

والمرحلة الأخيرة هي مرحلة دخول الولايات المتحدة المسرح. فانطلاقاً من عام 1945 قررت الحكومة الأمريكية أن تكون لها سياسة نشطة في هذه

الأقاليم من العالم. وأسس بواشنطن معهد الشرق الأوسط الذي كان ينشر مجلة هي مجلة الشرق الأوسط. ولقد حددت هذه المؤسسة المقربة من وزارة الخارجية مجالها الجغرافي باعتباره يمتد من المغرب إلى الباكستان الذي انفصل لتوه من الإمبراطورية الهندية. ولقد تداولت المجلات العلمية الأمريكية ثم الإنجليزية هذا التعريف الذي يتطابق بشكل غريب مع ما يمكن تسميته بالإسلام القاري. إسلام التوسع الأول الذي تم في القرنين السابع والثامن. واليوم أصبح الشرق الأوسط علمياً عند بعض المؤلفين وبعض المؤسسات مرادفاً للعالم الإسلامي. ويتساءل آخرون عما إن كان ينبغي إلحاق الجمهوريات الإسلامية من الاتحاد السوڤييتي بالشرق الأوسط إذا ما استقلت.

وإذا كان للشرق الأوسط معنى متغير بهذا الشكل فما ذلك إلاَّ لأنه قبل كل شيء تصوّر سياسي يمكن تحديده بخاصيتين: فالأمر يتعلّق دوماً ببلدان إسلاميّة تشكّل رهاناً للمنافسات الإقليميّة والدولية. وعمل القوى المحلية فيه هو بشكل دائم في تفاعل مع عمل قوى من خارج المنطقة وحل الأزمات يمر غالباً باللجوء إلى «التدويل». ولقد كان الأمر كذلك لدى أزمة «الشرق» عام 1840 وآخر مظاهر ذلك هو أزمة الكويت. **فالشرق الأوسط واللعبة الكبرى** لفظان مترابطان رغم أن الانحطاط البريطاني قد نتج عنه نقص في استعمال اللفظ الثاني.

والمجال الجغرافي الذي سنعالجه هنا أضيق من ذلك «فالمشرق العربي» لفظ يستعيد اصطلاحاً جغرافياً محليّاً «المشرق» بالمقابل مع «المغرب» أو الغرب العربي. والمشرق يتطابق تاريخياً مع الأقاليم العربية من الإمبراطورية العثمانية في بداية القرن العشرين ومع شبه الجزيرة العربية. وكل البلاد العربية الآسيوية يشملها المشرق وكذلك مصر في إفريقيا. وسنستبعد من هنا بلدين على هامش المشرق العربي وهما السودان الذي طالما كان تابعاً لمصر وليبيا التي ما انفكت منذ بداية القرن تتأرجح بين المغرب والمشرق.

ليس للمشرق تعريف سياسي دقيق شبيه بتعريف الشرق الأوسط فهو قبل كل شيء واقع بشري يتميز بتعدد الأديان (مختلف الفِرق الإسلامية موجودة هناك كما يوجد سكان مسيحيون أهليون في نسب هامة) كما يتميز بتجانس ثقافي ولغوي (فباستثناء الأكراد، لا يوجد سكان أهليون غير عرب). وهاتان الميزتان تجعلانه مختلفاً مع المغرب المتجانس على الصعيد الديني والمتعدد على الصعيد الثقافي واللغوي بسبب وجود سكان بربر بنسبة كبيرة.

وهذا المشرق العربي هو جزء جوهري من الشرق الأوسط، بل هو مركزه بسبب النزاع العربي الإسرائيلي. ورغم أن النزاعات القائمة في أطرافه كالمسألة الكردية وحروب الخليج والقرن الإفريقي يفوق عدد ضحاياها ضحايا النزاع المركزي فإن هذا الأخير هو الذي شكّل الأنظمة العربية المعاصرة بمحاسنها ومساويها. فهي بذلك نتاج **اللعبة الكبرى**. ولولا وجود المشروع الصهيوني لكان من المحتمل أن تكون الحياة السياسية بالمشرق العربي أكثر شبهاً بالحياة السياسيّة ببلدان المغرب التي لم تعرف إلى الآن أعمال عنف المشرق ولا تمزقاته.

إن ما يتميّز به الشرق الأَوسط والتفاعل الدائم بين السياسة الإقليمية وبين السياسة الدولية التي تشكّل سيرة الدول والأفراد على حد السواء، إن ذلك يفسّر طريقة التناول التي اخترناها هنا وهي التاريخ السياسي خاصة لبلدان هذه المنطقة منذ عام 1945. أما التطورات الاجتماعية والاقتصادية فلم نشر إليها إلاّ باقتضاب باعتبارها عاملاً مفسراً للتغيرات السياسية. والمؤلف يشعر تماماً بنواقص هذا المشروع؛ فالمسائل الديموغرافية الهامة جداً لفهم تلك المجتمعات التي هي في حالة حركة، قد أهملت إهمالاً مجحفاً بشكل خاص. إلاّ أن مطمح البداية كان متواضعاً. فالنية لم تكن تأليف كتاب نهائي حول هذه المسألة بل إن الهدف الأول من هذا العمل هو كتابة مؤلف يمكّن الطلاّب وجمهور المثقفين الواسع من فهم أفضل للأوضاع الحالية؛ فإن تحقق هذا

الهدف وجد المؤلف في ذلك ما يرضيه وزيادة. ولقد أدمجت في هذا العرض تشكيلة من النصوص المختلفة لتكون عينة من الخطب السياسية والدبلوماسية ذات الصلة بالشرق الأوسط واللعبة الكبرى. أما بخصوص نظام كتابة [الكلمات العربية] (أو بالأحرى عدم وجود نظام لها) فعذري في ذلك هو عدم وجود نظام واحد متفق عليه. فنظام الموسوعة الإسلامية العلمي صعب الاستعمال ولا يمكنه إلاّ أن يزيد الأمور تعقيداً بالنسبة للقارىء غير المستشرق. ومنذ القرن التاسع عشر استعملت طرق كتابة [بالحرف اللاتيني] انطلاقاً من اللغة العربية الدارجة وصارت هذه شائعة. فثمة شخصيات شرقيّة لا تجد حرجاً في أن يكتب اسمها بالحرف اللاتيني بطريقتين مختلفتين بحسب اللغة التي كتب فيها النص: بالإنجليزية أو الفرنسية (لكن الأنجلوسكسونيين يحتفظون أحياناً بالطريقة الفرنسية في الكتابة، ويستعمل بعض الفرنسيين طريقة الكتابة الإنجليزية..) وسنستعمل هنا طريقة كتابة قريبة من طريقة المستشرقين بخصوص الكلمات قليلة الانتشار. أما بخصوص الكلمات المشهورة فإننا سنتبع طريقة الكتابة التي جعلتها الصحافة سائدة. وأما بخصوص المجموعات فإني سأستعمل المبادىء المشار إليها في المملكة المستحيلة (أرمان كولان. 1990) والمتمثّلة في وضع حرف صغير للمجموعات الدينيّة العامة (مثلاً: المسيحيّون، الكاثوليك، المسلمون، اليهود..) وفي وضع حرف كبير للطوائف الدينيّة (مثلاً: الموارنة، الشيعة..).

وإني أتقدم بالشكر إلى السيد دومينيك شوفالييه الذي عرف بتعليمه كيف يلهم هذا الكتاب وإلى السيدة مها بعقليني لورانس التي تكرمت بقراءة هذا النص وتنقيحه.

الفصل الأوّل

المشـرق العـربي
عقب الحرب العالمية الثانية

جــذور مصر المعاصرة

إن مصر بثقلها الديموغرافي وتأثيرها الثقافي وإدارتها السياسيّة هي أحد العوامل الأساسية للمسرح السياسي بالمشرق العربي. ولقد لعبت دور النموذج أثناء العشريات الأولى لما بعد الحرب العالمية الثانية واضطرت القوى الإقليميّة الأخرى إلى تحديد سياستها تبعاً لها هي. ولقد قلّدت الدول الغربية الأخرى أو رفضت تطورها وخيارها الثوري لبداية الخمسينيات. أما نضالها من أجل استقلال حقيقي لترابها وللمنطقة كلها وجمال عبد الناصر الشخصية التي قادت ذلك النضال فقد بقيا المرجع السياسي الأعظم في المشرق العربي الذي ما زال مقسماً وخاضعاً للنفوذ الأجنبي غير أن مثل تلك المغامرة تندرج في تطور يمتد على مدى قرون.

تركة القرن التاسع عشر:

إن تفرّد هذه البلاد منشؤه التاريخ الذي اختلف في القرن التاسع عشر اختلافاً كبيراً عن تاريخ جيرانها. فمن القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر كانت مصر إقليماً في إمبراطورية إسلاميّة عظمى هي الدولة العثمانية. ولقد اكتسبت منذ القرن السابع عشر ـ مثل غير أقاليم هذا الكيان السياسي

الأخرى ـ استقلالاً متنامياً تجسّد في النصف الثاني من القرن التاسع(*) في سيطرة المماليك الجدد.

ـ ولقد غيرت حملة مصر مجرى تطورها، وهذه الحملة هي نهضة شرقيّة من التوسّع العسكري للثورة الفرنسية، ولقد تم هذا التغيير ليس بالتأثير المباشر بالأفكار الثورية بقدر ما كان بالأزمة السياسية التي خلقها انهيار النظام القديم. ولقد برزت سلطة جديدة فيما بين عامي 1805 و1811 بفضل شخصية جندي ألباني عبقري هو محمد علي. فلقد أفلح في الاستيلاء على السلطة وفي الاعتراف به حاكماً للإقليم من قبل إستنبول.

نسج محمد علي على منوال قدماء السلاطين العثمانيين مؤسّسي الإمبراطوريات فاقتحم مشروع تأسيس دولة قوية مركزية تشرف عن طريق الاحتكارات على أهم الأنشطة الاقتصادية كالصناعات التقليديّة والتجارة والزراعة. ونظراً لتزايد أثر حضور أوروبا المصنّعة. استعمل خبراء أوروبيين وظهر بمظهر المعصّر. وكان من أهم أدواته جيش قوي جداً مكّنه في سنوات قليلة من غزو البلدان المجاورة كبلاد العرب التي قضى فيها على الدولة السعودية الأولى المتأثّرة بالمذهب الوهّابي المتزمّت. والسودان وجزيرة كريت وفلسطين وسوريا. ولقد تم غزو هاتين الأخيرتين أثناء ثورته على سلطان القسطنطينية ابتداء من عام 1831. ولقد ظن بعض الأوروبيين آنذاك أن مشروعه كان تأسيس إمبراطورية عربية، توحّد كل الأقاليم الناطقة باللغة العربية من الشرق الإسلامي. وفي الواقع لم يكن الوعي القومي العربي موجوداً آنذاك وهدف نائب الملك [محمد علي] تمثّل في توسيع قاعدة نظامية لتشمل السكّان غير الناطقين بالتركية الذين اعتبروا أقل تأثّراً بدعاية السلطان.

أثارت هذه القوة الجديدة التي قامت على طريق الهند قلق إنجلترا التي

(*) كذا في النص والحال أن ذلك تم في القرن الثامن عشر. (المترجم)

رأت فيها خطراً على ممتلكاتها الهندية؛ فتدخلت عسكريًا سنة 1840 أثناء أزمة الشرق المعقّدة وحصلت على تفكيك إمبراطورية محمد علي بالرغم من دعم فرنسا لمصر. واحتفظ محمد علي بمصر والسودان حيث أصبح الحكم فيهما وراثياً في أُسرته.

ودخل خلفه الثالث إسماعيل في سياسة فخمة كان هدفها الوصول بمصر إلى مستوى الدول الأوروبية. فواصل السياسة الزراعية لمؤسِّس الأسرة وأقام شبكة منظّمة من السدود وقنوات الري واضعاً بذلك حداً لنظام الغمر الدوري بالفيضان لصالح ري دائم يسمح بتكثيف الزراعات التي أخذ إنتاجها من أجل التصدير للسوق الأوروبية يتزايد حتى تلبي الطلب على القطن اللازم لمصانع الغزل المتكاثرة بفضل الثورة الصناعية. زاد إسماعيل في استقلال مصر بحصوله من القسطنطينية على لقب الخديوي الشرفي الذي يجعله في مقام أعلى من حكام الأقاليم الأخرى غير أن البلاد استمرت في دفع الإتاوة السنوية للإمبراطورية العثمانية. وحيث إن موارده المالية قد أصبحت عظيمة بفضل ارتفاع سعر القطن الذي صاحب حرب الانفصال الأمريكية فقد شارك الخديوي مشاركة نشطة في تمويل مشروع حفر قناة السويس الذي قام به فرديناند دي ليسيبس. وافتتحت القناة في أبهة عام 1869 بحضور الإمبراطورة أوجيني وحبا إسماعيل مصر كذلك بإمبراطورية استعمارية في إفريقيا على غرار أوروبا بأن تتبع وادي النيل ملتفاً حول أثيوبيا. فوصل المصريون إلى أوغندا الحالية واقتربوا من سواحل المحيط الهندي.

تم بناء مصر المتأوربة هذه باللجوء المتزايد إلى القروض الأوروبية، ولما انخفض سعر القطن بانتهاء حرب الانفصال لم يعد لمصر الوسائل لتأمين خدمات الدين واضطر الخديوي إلى بيع إنجلترا مشاركته في الشركة العامة لقناة السويس. ولم يكن ذلك كافياً لذلك فرضت عام 1875 رقابة مالية فرنسية إنجليزية. وحاول إسماعيل محاربة التدخل الأوروبي فعزلته القسطنطينية عام

1879 بطلب من الفرنسيين والإنجليز وحل محله ابنه الذي توجب عليه مواجهة حركة وطنية مصرية حقيقية معادية للأجانب.

شهدت العقود السابقة تمصيراً متزايداً لإدارة البلاد وبروز وعي وطني مصري خاص. وكانت هذه القومية المصرية الأولى ترفض وجود الأوروبيين العديدين (اليونانيين والإيطاليين خاصة) في الاقتصاد كما كانت ترفض الطبقة المهيمنة لكبار ملاك الأراضي الذين كانوا في الغالب من أصل تركي والذين كانوا من حاشية الخديوي. وكان يحمي الأوروبيين نظام الامتيازات، وهو مجموعة من القوانين التي كانت تمنحهم مختلف المزايا والحصانات القضائية والضريبية. ولقد انتشرت هذه النصوص التي تعود أوائلها إلى القرن السادس عشر انتشاراً مبالغاً فيه في القرن التاسع عشر فتوجب الحد منها بإحداث محاكم مختلطة مصرية أوروبية في بداية السبعينيات، كُلِّفت بالحكم في النزاعات بين المصريين والأوروبيين على أساس قانون مستنبط من قانون نابليون. ووجد شعار «مصر للمصريين» صدى خاصاً لضباط من أبناء وادي النيل الذين كانت ترقياتهم مجمّدة منذ سنوات باحتكار المناصب العليا الممنوحة للمتكلمين اللغة التركية المقربين من الخديوي.

اندلعت الثورة المصرية الأولى سنة 1882 ضد الأوروبيين والناطقين باللغة التركية واستولى الجيش ـ رأس حربة تلك الثورة ـ على السلطة، وبعد تردد رفضت فرنسا التدخّل عسكرياً وتركت إنجلترا تحتل البلاد. وفي هذا الظرف عرف السودان ثورة ذات منحى ديني فعزلت مستعمرات مصر الإفريقية، وتذرعت إنجلترا بضرورة إنقاذ الملاك الإداري فأرسلت إليها بعثات أَجْلَت الموظفين المصريين مما مكّن لها بعد ذلك من تأسيس مستعمرات بريطانية جديدة. ولم يتم غزو السودان ثانية إلاّ في نهاية القرن التاسع عشر، وفرض الإنجليز باتفاقية عام 1899 حكماً ثنائياً إنجليزياً مصرياً على المنطقة.

لقد أعيدت سلطة الخديوي وحكومته شكلياً غير أن القنصل العام والعميل

البريطاني يسيطر على الإدارة بفضل مستشارين بريطانيين وضعوا في الأماكن الهامة. وأصبحت البلاد يحتلها الجيش البريطاني مع كونها ما زالت إقليماً عثمانياً. ولم يكن هناك أي اتفاق قانوني يكرس الوجود البريطاني الذي لم يكن غير حقيقة عملية. ثم إن المسؤولين الإنجليز كانوا في سنوات الاحتلال الأولى يتحدثون عن جلاء وشيك. وفي نهاية القرن ظهرت من جديد حركة وطنية مصرية ذات محتوى إسلامي تعترض على الوجود الإنجليزي وكانت تعول كثيراً على الإمبراطورية العثمانية التي كانت تعدها القوة الشرعية للبلاد. وقدم البريطانيون بعض التنازلات عشية حرب 1914 بسماحهم بتشكيل مجالس محلية في ذات الوقت الذي نظموا فيه قمعاً قضائياً للحركة الوطنية.

وحصيلة هذه الفترة كانت تطوراً اقتصادياً وثقافياً في مصر أهم بكثير مما حدث في المناطق العربية الأخرى باستثناء لبنان. ولقد قامت هذه التجربة التاريخيّة الفريدة باسم الشعور الوطني المصري الخالص الذي كان يدعمه شعور بالفخر لامتلاك إمبراطوريتين الأولى في الشرق الأدنى والثانية في إفريقيا السوداء. وكان الوطنيّون المصريون يتألّمون من الاحتلال البريطاني ويضعون آمالهم في تحرير يأتيهم على أيدي الجيش العثماني وبالتالي فقد كانوا يعتبرون الحركة الاستقلالية للأقاليم العربية عن الإمبراطورية العثمانية خيانة. ومع ذلك فإن مصر رغم رفضها الحركة القومية العربية قد لعبت دوراً أساسيّاً في نهضة اللغة والثقافة العربيتين.

الاحتلال البريطاني والاستقلال الزائف (1914 ـ 1936):

في نهاية عام 1914 انتهزت بريطانيا العظمى فرصة دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب ضد قوى الوفاق لتعلن حمايتها على مصر. وللمدة الثانية تصرّفت بمفردها دون تأسيس حقّها على اتفاق قانوني على عكس الحماية الفرنسية على المغرب وتونس، وأصبح الخديوي سلطاناً وأصبح القنصل العام البريطاني مندوباً سامياً.

ومرت الثورة العربية لسنة 1916 دون مشاركة مصر التي كانت شديدة المعارضة لها. وكانت الصفوة المصرية تشعر بتفوّق ثقافي على الصفوة العربية الأخرى وترى أن مصر بلد متحضّر أكثر استقلالاً منها. فالقومية العربية لم تكن بالتالي تمثّل أي إغراء لدى المصريين.

وفي سنة 1918 وبعد الهدنة مباشرة مثل أمام المندوب السامي وفد من الرجال السياسيين بقيادة سعد زغلول وطالب بمشاركة مصر في مؤتمر السلام الذي كان سينعقد قريباً. ورفض الإنجليز، ثم قاموا بعد أيام باعتقال قادة الوفد ونفيهم، وكان هؤلاء يصرُّون على مطالبهم. ولقد أحدث هذا العمل سلسلة من الانتفاضات الهائلة في وادي النيل بأسره وهي أحداث سمّاها المصريون «ثورة سنة 1919».

فأخذ هذا الوفد عندئذ معنى الوفد عن مجموع الشعب المصري من أجل تحرير مصر. وأصبح الوفد تنظيماً جماهيرياً يناضل من أجل الاستقلال الوطني وكان يشبه قليلاً حزب المؤتمر في الهند. وأمام هذه الاضطرابات اضطر الإنجليز إلى تنازلات، خاصة وأنهم كانوا يواجهون مصاعب مشابهة في كل مكان من العالم.

وأخيراً منحت بريطانيا العظمى يوم 28 فبراير 1922 مصر الاستقلال من جانب واحد مع تحفّظات أربعة هامة:

1 ـ أمن مواصلات الإمبراطورية البريطانية وهذا يعني الإشراف على منطقة السويس.

2 ـ الدفاع عن مصر ضد أي عدوان أجنبي أو ضد أي تدخّل أجنبي مباشر أو غير مباشر.

وهذان البندان ينطويان على الإبقاء على وجود عسكري إنجليزي.

3 ـ حماية المصالح الأجنبية وحقوق الأقليّات وذلك ما يعطيهم حق التدخّل في القرارات الحكومية ومشاريع القوانين.

4 ـ السودان الذي ينبغي التفاوض في وضعه.

وأعلنت بريطانيا العظمى عن استعدادها للتفاوض في معاهدة بخصوص هذه التحفّظات، تعطي أساساً قانونياً لوجودها بمصر. وفي سنة 1923 صارت مصر مملكة وتلقب السلطان فؤاد الأول بلقب الملك وكان رجلاً ناضجاً يرعى العلوم والفنون واسع الثقافة وكان حريصاً على إعادة سلطة أسرته المالكة بجميع السُّبُل. ومع ذلك فإن الدستور قد أقرّ نظاماً نيابياً وانتخابات حرّة إلى حدّ ما.

وفاز في الانتخابات الأولى حزب الوفد المجسّد للوطنية المصرية. وبدأت إذاك لعبة سياسية ثلاثية تميز بها تاريخ مصر السياسي حتى عام 1952. فإنجلترا كانت تحرك الملوكية أي القصر ضد الوفد مع رغبتها في منع المملكة من أن تصبح قوية جداً مع علمها بأن الوفد وحده هو الذي له القدرة السياسية على جعل المعاهدة المصرية الإنجليزية المكرسة للوجود البريطاني مقبولة. وكانت الأحداث تسير في الغالب حسب المخطط التالي، يفوز الوفد في الانتخابات ويشكّل حكومة تتفاوض مع الإنجليز ويجد هؤلاء بأن الوفد شط في مطالبه ويتدخلون لصالح القصر. يقوم الملك بإقالة حكومة الوفد ويشكّل حكومة من أحزاب الأقليّات فتنظم هذه انتخابات بعد تغيير قانون الانتخابات في الغالب ومضاعفة الضغوط بل حتى التزوير. ويخسر الوفد عندئذ نفوذه البرلماني غير أن القصر يصبح قوياً أكثر مما يجب فتضغط إنجلترا لإجراء انتخابات حرة يفوز فيها الوفد.. إلخ..

وقد كان لهذه الصورة العقيمة آثار رهيبة على مستقبل مصر. فنمط النظام النيابي الحر على الطريقة الغربية قد خرج فاقداً السمعة من جراء هذا التعامل. ولم يكن الوفد يستطيع أن يحكم كل مرة إلاّ لأشهر معدودة والحال أنه كان يجسّد شعور الأغلبية بشكل جلي.

معاهدة 1936 وأزمة الحرب العالمية الثانية:

تغيرت اللعبة السياسية سنة 1936 فلقد ضعف القصر مؤقتاً بوفاة الملك فؤاد وحلول ابنه فاروق محلّه وكان شاباً في السابعة عشرة من عمره. ولقد أمكن تحييد قوى المملكة لفترة واستطاع الوفد بلوغ السلطة وشكّل الحكومة النحّاس باشا الذي خلف سعد زغلول على رأس الحزب.

أما على الصعيد الدولي فقد تصاعد التوتر في البحر المتوسط مع حرب أثيوبيا وبداية الحرب الإسبانية. كما أن ثورة كانت تهز فلسطين المجاورة وكانت إيطاليا الفاشية تعلن عن مطامعها الترابية على كامل البحر المتوسط. وأما بريطانيا فإنها، طبقاً لمنطق سياستها لما بعد الحرب العالمية الأولى، كانت تطبّق مذهبها القائل بإمبراطورية معاهدات ويعني هذا منح ما يكفي من التنازلات الشكلية التي يمكن أن تجعل وضع البلاد يشبه وضع الاستقلال وفي ذات الوقت الإبقاء على أهم المصالح الاقتصادية والعسكرية عبر المعاهدات والاتفاقيات. فتصبح البلاد حليفة لبريطانيا العظمى بدلاً من أن تكون خاضعة لها. ولقد كان ذلك هو الشأن بخصوص مملكتي شرقي الأردن والعراق الهاشميتين. وفي إطار هذه الفكرة كان بإمكان إنجلترا أن تبدو متساهلة مع مصر في مفاوضات 1936.

وقّعت الحكومة الوفدية معاهدة تحالف مع بريطانيا العظمى يوم 26 أغسطس 1936. وكان رئيسا الوفدين أنطوني إيدن والنحّاس باشا. كان كل شيء يرتكز على مساواة الطرفين الظاهرية.

مادة 5: يلتزم كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بألاّ يتبنّى تجاه الدول الأجنبية موقفاً يتعارض مع المعاهدة وألاّ يعقد معاهدات سياسيّة تتعارض مع نص هذه المعاهدة.

وتحتفظ إنجلترا بقواعدها العسكرية في منطقة قناة السويس.

«مادة 8: من المتفق عليه، عند نهاية فترة العشرين سنة [. . .] أن مسألة معرفة إن كان وجود القوّات البريطانية لم يعد ضرورياً لأن الجنود المصريين صاروا قادرين على تأمين حرية القناة وأمنها الكامل بوسائلهم الخاصة، أن هذه المسألة ستعرض على مجلس عصبة الأمم في حالة عدم اتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين، فتسوى وفق نصوص الميثاق الساري به العمل أثناء توقيع هذه المعاهدة أو وفق أي إجراء آخر يتفق عليه الطرفان الساميان المتعاقدان».

كما أن الطيران البريطاني سيكون بوسعه استعمال المجال الجوي المصري بأكمله للتدرّب و«ستمنح معاملة مماثلة للقوّات الجوية المصرية في الأراضي البريطانية».

وفي حالة الحرب، يتعهد كلا الطرفين بنجدة الطرف الآخر. وتتمثّل المساعدة المصرية «في حالة حرب أو تهديد بالحرب وشيك أو ضرورة دولية عاجلة» في السماح لبريطانيا العظمى باستعمال مجموع وسائل الاتصال بمصر وكل التسهيلات الممكنة: «وعليه يتوجب على الحكومة المصرية اتخاذ كل الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة بما في ذلك إعلان القانون العرفي وفرض رقابة فعلية تجعل هذه المساعدة وهذه التسهيلات فعلية».

ويظل السودان تحت حكم ثنائي إنجليزي مصري (مادة 11) أما المادتان 12 و13 فهما تمثلان ـ على العكس من ذلك ـ تحريراً حقيقيّاً لمصر.

«12. يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن مسؤولية حياة الأجانب وممتلكاتهم بمصر تعود إلى الحكومة المصرية دون سواها».

«13. يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن نظام الامتيازات الموجود حالياً في مصر يتعارض مع روح العصر ومع الوضع الحالي لمصر(1)».

---

(1) ورد هذا النص عند مرسال كولومب L'Evolution de L'Egypte، باريس، 1951، ص ص: 304 ـ 325.

ولقد تجسد إلغاء نظام الامتيازات في السنة الموالية باتفاق مونترو الذي نص على إلغاء تدريجي للمحاكم المختلطة. ودخلت مصر عصبة الأمم دليلاً على استقلالها الذي استعادته (وكان العراق قد سبقها إلى ذلك).

لقد قبل الوفد أهم المطالب البريطانية غير أن مصر قد كسبت هامش مناورات أكبر: فالتحرر القضائي أمر جليل وهو يمكن البرجوازية الوطنية المصرية من المطالبة بإعادة النظر في مواقع البرجوازية الأجنبية ولقد تم التصويت في الحال على قوانين تمصير إطارات الشركات الأجنبية في البلاد. ولقد جاءت هذه الإجراءات ـ رغم نفي مصر ـ إيذاناً بنهاية فتح مصر ذراعيها لكل الأجانب وذلك ما تميزت به البلاد في العهد الإمبريالي. وثمة نتيجة أخرى وهي أن المعاهدة تسمح وتنص على تطوير الجيش المصري الذي كانت إنجلترا حتى ذلك العهد تحد من نموه. ولما كانت وظائف الضبّاط لا تبدو مغرية لشباب الطبقات العليا فقد كان يتم اختيار الضباط الجدد في البرجوازية المثقفة الوسطى والصغرى وهكذا دخل عبد الناصر ودخل السادات الجيش المصري في نهاية الثلاثينيات بدافع وطني ورغبة في الارتقاء اجتماعياً.

لم يستفد الوفد من معاهدته طويلاً فقد أصبح فاروق واسع الشعبية إذ كان شاباً جميلاً تقيّاً. وكان يحسن التلاعب بالعاطفة الدينية المتناهية آنذاك في مصر. وفي تلك الفترة نمت حركة الإخوان المسلمين وكانت الأدبيات ذات المنحى الديني هامة وكانت الثورة الفلسطينية لسنوات 1936 ـ 1939 قد وطدت هذه النزعة، وكان الشعور الإسلامي والشعور العروبي ما زالا يمتزجان امتزاجاً وطيداً. وكان الوفد في جوهره حزباً عَلْمانياً (حيث كان الأقباط والمسلمون يتعاونون تعاوناً وثيقاً) كما كان يظهر شعوراً وطنياً مصرياً خاصة. وكان تأخّر الحزب الوطني الكبير هذا عن الحساسيات السياسية الجديدة قد وضعه في موقف صعب أمام فاروق الذي كان يتقن استغلال التيارات الجديدة. ولقد

أحسن الملك بأن لديه من القوة ما يكفي لإقالة الحكومة الوفدية يوم 30 ديسمبر 1937.

بعد إقصاء الوفد، انطلق فاروق في سياسة مناصرة للإسلام وللعروبة. وكان عائقه الأساسي الوجود الإنجليزي وكانت الحكومات الخاضعة للعرش والمتعاقبة على السلطة تبدي مناصرة للقضية الإيطالية والألمانية في الحرب العالمية التي بدأت آنذاك. ولقد جاءت هزيمة فرنسا في مايو/ يونيو 1940 لتدعم هذا الموقف الواسع الشعبية،إذ كان المصريّون يعتقدون بأن انتصار المحور معناه التحرر التام من الحضور الإنجليزي بمصر. كانت مصر قد رفضت الدخول في الحرب لكنها كان يتوجب عليها تطبيق بنود معاهدة 1936 التي تنص على استعمال كامل التراب المصري من قبل القوّات المسلحة البريطانية. ولقد كان وجود هذه القوات ثقيلاً عندما اقتربت حرب الصحراء من التراب المصري. وكانت سنة 1942 سنة حاسمة. فبعد هزائم إنجلترا بليبيا أمام جيش رومل: جيش إفريقيا توغلت القوات الألمانية الإيطالية توغلاً عميقاً في التراب المصري يوم 23 يونيو 1942، وفي غرة يوليو اتخذت مواقع لها بالعلمين على بعد مائة كيلومتر من الإسكندرية، وبدأت إحدى المعارك الحاسمة في الحرب.

كان جهاز الدولة المصري يرجو انتصار المحور. ولقد قام مسؤولون سامون مصريون بإمداد الألمان بمخطط المواقع العسكرية البريطانية. وحاول بعض الضبّاط الشبّان القريبين من الإخوان المسلمين مثل أنور السادات الاتصال بالغزاة للتفاوض في إعلان ألماني بتحرير مصر تحريراً كاملاً. لكنهم لم يفلحوا إلاّ في أن يصبحوا أدوات اتصال لأعوان مخابرات ألمان. ولقد تم اعتقال السادات من قبل البريطانيين وظل معتقلاً حتى نهاية الحرب. وطرد من الجيش. وفي هذا الجو المضطرب لجأ المسؤولون الإنجليز إلى استعمال الطرق الشديدة، وقامت الدبابات الإنجليزية يوم 4 فبراير 1942 بمحاصرة

القصر الملكي وطالب السفير البريطاني بإقالة الوزارة وبعودة الوفد إلى الحكم. وكان هذا الحزب قد ظل وفياً للقضية الديموقراطية وكان مستعداً للثأر من السياسة الملكية. ولما أحس فاروق بخطر خلعه اضطر إلى القبول بانتصار الحزب الوطني الكبير.

كان لنتائج 4 فبراير عام 1942 آثار دامت. فلقد تم إذلال البلاد التي اكتشفت أن الاستقلال الذي منح إليها لم يكن إلاّ استقلالاً كاذباً، كما أن الملكية قد فقدت اعتبارها جزئياً لأنها رضخت، فانغمس فاروق في سيرة ملئت فسقاً مما أفقده شعبيته تدريجياً. وأصبح العداء بينه وبين الوفد لا رجعة فيه. وكان جزء من الرأي العام يرى أن هذا الحزب قد خان القضية الوطنية. كما أن الانشقاقات الداخلية والمجادلات العنيفة قد زادت في إفقاده حظوته. ورغم رفضه الدخول في الحرب ـ في ذات الوقت الذي سلك فيه سياسة نشطة على الصعيد العربي ـ فإنه لم يتمكن من استعادة مكانته وهيبته. ولما ابتعدت الحرب عن مصر لم يعد هذا الحزب مفيداً للبريطانيين مثلما كان سابقاً فتركوا فاروق يقيل الحكومة الوفدية في نهاية تعايش عسير، فأقالها يوم 4 أكتوبر 1944.

كان للحرب آثار متضاربة إضافة إلى الدمار الذي أحدثته في جزء من البلاد. فعدم وجود المنتجات الأوروبية قد شجع على بروز صناعة مصرية كانت قد ولدت في فترة ما بعد الحرب الأولى ولقد شجع هذا التطور ما قدمته القوات الحليفة من طلبيات هامة أثناء إقامتها بمصر. ولقد كان وجود مئات الآلاف من الجنود ذوي القدرة الشرائية التي كانت تفوق بكثير القدرة الشرائية لعامة المصريين، كان سبباً في تضخم مالي وارتفاع في الأسعار شديد عانت منهما الطبقات الشعبية والمتوسطة. واستفحل اختلال التوازن الاجتماعي بالبلاد. وكانت مصر سنة 1945 دائنة بمبالغ كبيرة بالجنيه الإسترليني غير أن إنجلترا التي كانت في قمة أزمة الدفع رفضت أي تحويل إلاّ في شكل بضائع

إنجليزية وذلك ما لم يكن لصالح الاقتصاد المصري فكان في ذلك سبب لمزيد من السخط على بريطانيا العظمى.

مصر وأزمة ما بعد الحرب

القوى المتواجهة:

سجل عام 1945 تحديداً جديداً للقوى السياسية بمصر فالقوى التقليدية خرجت منهكة من محنة الحرب رغم أنها ظلّت قوية. كما أن قوى جديدة إما أنها ظهرت وإما أنها تزايدت أهميتها وهي تبشر بالتحولات القادمة.

القوى التقليديّة:

الوفد: إنه من جديد في المعارضة. ولقد أقصت عنه حادثة 4 فبراير 1942، جزءاً من الرأي العام الوطني. فالسادات مثلاً أو عبد الناصر اللذان كانا من أنصار الوفد في شبابهما أصبحا يصفان هذا التنظيم بالتعاون مع القوة المحتلّة. ولقد أصبح أولئك الشبان حركيين متطرفين وشاركوا في عمليات إرهابية ضد زعماء سياسيين من هذا الحزب.

القصر: لقد سدّد فشل 4 فبراير 1942 ضربة قاصمة لنفوذه. ولئن كان يمسك بالسلطة بفضل أحزاب الأقليّة المتحالفة مع الملكية والتي كانت في الغالب بزعامة وفديين سابقين قطعوا علاقاتهم مع الحزب الوطني الأكبر فإن صورة القصر قد شوهها فساد الملك الخلقي والاقتصادي وفساد حاشيته التي فقدت جلّ شعبيتها غير أنها ظلت مرهوبة الجانب. وكانت المؤامرات العديدة تُحاك انطلاقاً من القصر بل إن بعض الأعمال الإرهابية كانت يوصى القيام بها من القصر. وهكذا كان السادات المطرود من الجيش عميلاً في خدمة الملكية وذلك ما مكنه من العودة إلى سلك الضباط في نهاية الأربعينيات.

بريطانيا العظمى: لم تعد لها وسائل إدارة شؤون الشرق الأوسط في الفترة

التي كانت بداية الحرب الباردة تضطرها إلى تحمّل أعباء جديدة. لقد اضطرت سنة 1947 إلى أن تترك للولايات المتحدة حماية البلدان المتاخمة للكتلة الشرقية: كاليونان التي كانت فريسة لحرب أهلية بين الشوعيين وأعدائهم، وتركيا التي كانت عرضة لمطالبات ترابية وعسكرية من الاتحاد السوڤييتي، وإيران التي كانت جزؤها الشمالي يحتله الاتحاد السوڤييتي احتلالاً عسكرياً، والذي رفض الجلاء عنها إلاَّ بعد مناورات تسويفية ولقد كرّس مذهب ترومان نقل المهمات هذه بين القوتين الأنجلوسكسونيتين وبعد ذلك مباشرة اضطرت بريطانيا العظمى إلى منح إمبراطورية الهند الاستقلال والتخلي عن الوصاية الفلسطينية. ولقد أظهرت سلسلة التخليات هذه أنها انتهت باعتبارها دولة عظمى وذلك ثمن دفعته لقاء مقاومتها البطولية للنازية. ومع ذلك فقد ظلت متمسكة ما أمكنها ذلك بهيمنتها على المشرق العربي وظلت تحاول إبقاء «الفترة البريطانية» أطول مدة ممكنة من تاريخ الشرق الأوسط ولقد فقدت سياستها جزءاً من مرونتها المعهودة دون أن يمنع هذا التصلّب الجديد تواصل انهيارها.

كانت القوى الجديدة معادية للنظام النيابي وترفض القومية المصرية الضيقة.

في اليسار: كانت التنظيمات الشيوعية ضعيفة ومنقسمة على نفسها، وأكبر عوائقها مصدره أنها تجتذب جزءاً كبيراً من إطاراتها ضمن الجاليات الأجنبية ومن الجالية اليهودية خاصة ولئن كان بعضهم من أمثال هنري كورييل مثاليين ويرغبون في العمل لصالح مصر، فلقد كانوا متهمين بخدمة المصالح الأجنبية. ثم لم يفهمهم الناس عندما اتبعوا قرار الاتحاد السوڤييتي بالقبول بتقسيم فلسطين الذي أقرّته الأمم المتحدة.

في اليمين: كانت حركة «مصر الفتاة» التي ظهرت في الثلاثينيات تخلط بين الفاشية المستوحاة من إيطاليا وبين الجامعة الإسلامية وهي حركة شبه

عسكرية ومناوئة للنظام النيابي وتسعى إلى أن تجعل من مصر مركزاً للمشرق العربي، ثم نأت بنفسها عن الفاشية واتخذت اسم الحزب الاشتراكي المصري غير أنها لم تفقد طابعها الحركي.

أما الشبيبة الوفدية ذات الاتجاه الوطني الضيّق فقد كانت تعارض التيّار المعتدل الذي كانت القيادة تتوخاه حتى أنها كانت تبدو في الغالب تنظيماً مختلفاً عن الحزب القديم.

والقوة الأهم في كل ذلك كانت قوة الإخوان المسلمين وهي حركة تأسست عام 1928 بالإسماعيلية إحدى مدن قناة السويس والتي كان الأوروبيون يسيطرون عليها ولقد أسّسها معلّم يدعى حسن البنّا في شكل جمعية دينية وسرعان ما انتظمت الحركة في خلايا وانتشرت إلى كامل مصر. ولقد اقتصر نشاطها في البداية على إعادة إضفاء الطابع الإسلامي على العادات والمؤسسات في وجه التحديث الذي كان يبدو تغريباً وكانت المدارس التي يشرف المبشّرون المسيحيّون الهدف الأول ولكن الحركة بدأت منذ الثلاثينيات تتدخّل في الحياة السياسية فكانت تناضل بحيوية للدفاع عن فلسطين وذلك ما مكّنها من دعم بنيتها في مصر بأسرها. وكانت معادية للوفد وكانت تدعم في الغالب سياسة القصر العربية الإسلامية. وكانت هذه المنظمة متشعبة البناء وتخضع كلياً لرئيسها المرشد العام الزعيم الموهوب حقّاً. ولقد طورت «تنظيماً سرياً» شبه عسكري بدعوى تقديم العون للفلسطينيين. وكان الإخوان المسلمون أثناء الحرب قريبين من أولئك الذين كانوا يتمنون النصر لألمانيا.

ولقد كان لجمعية الإخوان المسلمين سنة 1945 مئات الألوف من المناضلين وأصبحت بذلك قوة كبرى.

التوجه العروبي:

كانت المسألة الفلسطينية أحد المحركات الهامة التي أخرجت مصر من

عزلتها السياسية الإقليمية واكتشافها الروابط التي تشدها إلى المناطق المجاورة ولقد كان لأزمة حائط المبكى سنة 1929 صدى عظيم في البلاد. إذ بدأ رجال السياسة يدركون بأنها مضمون حامل في الرأي العام بسبب مشاعر التضامن مع العرب الفلسطينيين، وهي مشاعر نشأت لدى الانتفاضة الفلسطينية لسنوات 1936 ـ 1938. وكانت مصر في عصبة الأمم التي دخلتها حديثاً تدافع عن الفلسطينيين ضد مشروعات خطط التقسيم التي يتقدم بها الإنجليز وكانت تشارك في المشاورات السياسية التي ينظّمها الإنجليز مع مختلف البلاد العربية، حول مستقبل فلسطين والتي أفضت إلى ظهور الكتاب الأبيض سنة 1939.

واهتمام مصر مردّه وجودها على مقربة مباشرة من التراب الفلسطيني. ولقد كان بعض المسؤولين المصريين يترجمون نزوح اليهود الأوروبيين إلى فلسطين إلى خطر اقتصادي [المنافسة النشطة] وسياسي، (التخوف من المطامع الصهيونية في جزء من التراب المصري وسيناء خاصة) وكان الرأي العام يعبّأ لأسباب عاطفية خاصة. فهي أسباب دينية: فعمل الصهاينة يعد تهديداً للقدس أحد الأماكن المقدّسة في الإسلام. وكان هذا المضمون محركاً جداً في مصر لتلك الفترة وكان الزعيم التاريخي للإخوان المسلمين، حسن البنّا يتخذ من دفاعه عن الفلسطينيين وسيلة لانتقاد العزلة التي كانت فيها بلاده على إثر قوميتها الترابية. وكان ينتقد «الفرعونية» ويدعو إلى الهدف الإسلامي الرامي إلى وحدة كل المسلمين في أمة واحدة. وكان على صلة وثيقة مع مفتي القدس الأكبر الحاج أمين الحسيني الذي كان في دفاعه عن القضية الفلسطينية يعتمد على الحركات الدينية وعلى التنظيمات السياسية العربية. ولقد حدّد حسن البنّا مذهبه تحت تأثير المفتي وأكّد بأن اتحاد المسلمين يمر بمرحلة اتحاد العرب التمهيديّة. وتحدّث عن حلقة عربية محددة قبل الحلقة الإسلامية.

كل هذه الأفكار قد كان لها تأثير على المسؤولين السياسيين ولقد قادتهم

المسألة الفلسطينية إلى الدخول في علاقات مع المسؤولين بالبلدان العربية الأخرى. ولقد أدّت معاهدة 1936 باعتبارها أعطت مصر هامشاً أوسع للمناورات، أدّت بها إلى الرغبة في لعب دور أكبر في السياسة الإقليمية وإلى استعمال الأيديولوجيا السياسيّة السائدة في المشرق العربي والتي هي منذ الحرب العالمية الأولى، العروبة.

الاعتراض على بريطانيا العظمى والاضطرابات السياسية:

بدأت الأزمة منذ فبراير 1945. إذ أعلن رئيس الوزراء أحمد ماهر عن نية حكومته إعلان الحرب على ألمانيا واليابان وكانت تلك بادرة ضرورية للدخول إلى منظمة الأمم المتحدة التي كانت في طور التكوين. فلم يلبث أن اغتاله شاب قومي باعتباره خائناً. غير أن خلفه النقراشي باشا قام مع ذلك يوم 27 فبراير 1945 بإعلان الحرب.

وفي 20 ديسمبر 1945 طالب بمراجعة معاهدة سنة 1936. ويفترض في الأشياء أنها ستكون سهلة ظاهرياً لأن «العمّال» الذين تولوا الحكم في بريطانيا العظمى عند نهاية الحرب كانوا أقل ارتباطاً مع المحافظين بالفكرة الإمبريالية. وكان الأمل كبيراً في إرنست بيڤن وزير الخارجية الجديد الذي كان نقابياً سابقاً. وبدأت مفاوضات طويلة ومعقّدة. وظل الإنجليز متمسّكين بنظرة استعمارية خالصة للوضع. وهي نظرة ظهرت جلية في الفقرة التالية من رسالة بعث بها السفير البريطاني إلى حكومته:

«إن المصريين شعب وديع في جوهره وودود غير أنّهم في جوانب عديدة كالأطفال. فهم بحاجة إلى يد صارمة وخاصة إلى يد عادلة ومسعفة لمساعدتهم. «فالحزم والعدل» هما الشعار لمصر»[1].

(1) كللين إلى بيڤن، يوم 6 مارس 1946، روجر لويس، - The British Empire in 1951 - 1945 The Middle East. أكسفورد 1981 ص 227.

كان المصريون يطالبون بوحدة وادي النيل أي أنهم كانوا يطالبون بضم السودان، لكن البريطانيين الذين شعروا فجأة بتعاطف كبير مع السودانيين رفضوا الالتزام بدلاً منهم وأكّدوا بأن لهم حق تقرير المصير وذلك ما لا يمكن في فكر المسؤولين البريطانيين إلاّ بحماية بريطانية عادلة.

كان بيفن يرى أن تعديلاً بسيطاً لمعاهدة 1936 ممكن. فينبغي إلغاء ما فيها من مظهر «إمبريالي» باستبدالها بتعاون على قدم المساواة للدفاع عن الشرق الأوسط. وفي أبريل 1946 أعربت الحكومة المصرية برئاسة إسماعيل صدقي عن رغبتها في الحصول على الجلاء الكامل عن التراب المصري. وفي يوم 7 مايو 1946 قبلت الحكومة الإنجليزية مبدأ الجلاء إذ يرى العسكريون الإنجليز أن بالإمكان إيجاد قواعد عسكرية بديلة إما في ليبيا المستعمرة الإيطالية السابقة التي احتلها الحلفاء أثناء الحرب وإما في فلسطين بصحراء النقب وإما حتى في كينيا.

وفي أكتوبر 1946 وقع اتفاق ينص على انسحاب تدريجي للقوات البريطانية من عام 1947 إلى عام 1949. إلاّ أن النص كان غامضاً بخصوص السودان. فهو يتحدث عن حكم ذاتي للسودانيين في إطار التاج المصري. وأعرب القوميون عن سخطهم وقاموا بانتفاضات عنيفة تم قمعها بشدة. وكان البرلمان على وشك إقرار المعاهدة إلا أن إنجلترا ذكّرت بإلحاح بحق السودانيين في تقرير المصير وفي هذه الظروف رفض مجلس النوّاب قبول المعاهدة (ديسمبر 1946).

اندلعت مظاهرات كبرى في الشوارع رافعة شعار المطالبة بالجلاء عن مصر والاتحاد الكامل بين مصر وبين السودان. وكان منظموها من القوى الجديدة من شيوعيين وإخوان مسلمين وشبيبة وفدية إلخ.. وتعاقبت الحكومات واضطرت إلى اتخاذ موقف متشدّد تجاه الإنجليز.

فشلت المفاوضات فقرّر النقراشي الذي عاد إلى السلطة رفع القضية أمام

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في بداية 1947. ولئن أظهر أعضاء المجلس تعاطفهم مع القضية المصرية فقد ألحُّوا كذلك على حق السودانيين في تقرير المصير. واعتصمت إنجلترا بمعاهدة 1936 للإبقاء على وجودها بمصر وفي الوقت ذاته عجلت بالإجراءات المؤدية بالسودان إلى الحكم الذاتي وهذا في حدّ ذاته مخالف لاتفاقيات الحكم الثنائي الإنجليزي المصري لسنة 1899. وأيّد الاتحاد السوفييتي مصر بمجلس الأمن وحصل على شعبية أكيدة دون إنفاق جهد كبير.

وتصلّب الموقف الإنجليزي. فالاضطرابات في فلسطين ثم قرار الجلاء عن هذه البلاد ترتب عنها أن النقب لم يعد بإمكانه أن يكون حلاً بديلاً عن مصر. وكان الاتحاد السوفييتي يطالب بالحصول على الولاية على ليبيا (وهي صيغة بديلة عن الوصاية المعمول بها في عصبة الأمم المتحدة) فاتفق الأنجلو سكسونيون على منح الاستقلال لليبيا التي أصبحت مملكة وذلك ما أثار سخط فرنسا التي كانت تخشى عدوى الاستقلال التي قد تتفشّى إلى مستعمراتها بشمال إفريقيا. ولم يكن بالإمكان في الحال جعل ليبيا محوراً للوجود البريطاني بالمنطقة رغم أن الإنجليز والأمريكان استطاعوا فيما بعد، في الخمسينيات، الحصول على قواعد عسكرية فيها. أما كينيا فقد تبيّن للمسؤولين البريطانيين أنها جد بعيدة ولا يمكنها أن تلعب دوراً فعالاً في الدفاع عن الشرق الأوسط وعلى العكس من ذلك فإن استقلال إمبراطورية الهند وتوابعها (برمانيا وسيلان) ترتب عنه أن جلّ الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية أصبح الآن بإفريقيا. ولما كانت بريطانيا العظمى ترغب في أن تظل دولة عظمى فكان يتوجب عليها حماية مداخل القارة السمراء وذلك ما يقوي القيمة الاستراتيجية لمصر في غياب حل بديل لقاعدة القناة.

كان الرأي العام المصري لا يزيد إلاّ تشدّداً مما يقلّص هامش مناورة الحكومة وازدادت المظاهرات المصحوبة بحركات إضراب في قطاعي النقل

والصناعة، عدداً وعنفاً. ومع تفاقم المشكل الفلسطيني ظهر سبب آخر من أسباب التوتر. وكانت مصر تشترك في مختلف لقاءات الجامعة العربية المكلفة بوضع سياسة مشتركة. وكانت تعلن عن معارضتها لسياسة عبد اللّه بشرقي الأردن الذي كان يشتبه في أنه أعد تقسيماً وديّاً لفلسطين مع الصهاينة بنيّة توسيع مملكته الصغيرة بضمّه جزءاً هاماً من فلسطين. وكانت حكومة النقراشي تكتفي بدعم محدود للفلسطينيين وكانت الاتصالات مع المسؤولين الصهاينة ظلّت باقية حتى نهاية 1947. وكانت القوّات المسلّحة ترى أنها غير قادرة على الدخول في حرب حقيقية. غير أن الإخوان المسلمين كانوا يحرّكون الرأي باسم التضامن مع الفلسطينيين. ثم إن وصول الدفعات الأولى من اللاجئين والأنباء المتحدّثة عن مذابح سكان القرى العربية والاستيلاء على حيفا ويافا من قبل القوّات الصهيونية دفعت الرأي العام إلى المطالبة بعمل من الحكومة. . ومع ذلك ظل النقراشي في الأيام الأولى من مايو 1948 يقدّر بأنه ما زال في وسعه مقاومة الضغوط واتخذ فاروق القرار النهائي وغير المتوقع بالدخول في الحرب بإصدار الأوامر مباشرة إلى القوّاد العسكريين دون مشاورة الحكومة.

ويندرج هذا القرار في خط سياسته العربية والإسلامية التي يتبعها منذ 1938 وهو يتفق كذلك مع مطالب الرأي العام. ولقد كان التدخّل في فلسطين يوم 15 مايو 1948، كما هو الشأن للبلدان العربية الأخرى. مرتبطاً مباشرة بأحداث الأشهر السابقة ولا صلة له برغبة محدّدة للعمل عسكرياً. وإن سوء تقدير القوات الصهيونية قد جرّ الملك إلى هذا الخيار المقدر رغم حالة عدم الاستعداد التي كان عليها الجيش. ورغم بعض المعارك المشرّفة مثل معركة الفالوجة التي تألّق فيها عبد الناصر وهزم الجيش المصري. ولقد لحق بمصر خزي إضافي عندما أصبحت مهدّدة في ترابها بسيناء وتم إنقاذها بتدخّل بريطانيا العظمى التي أعلنت عن نيتها في التدخّل عسكرياً باسم معاهدة 1936 إذا لم تنسحب إسرائيل فوراً من التراب المصري (بداية 1949).

زادت هزيمة فلسطين التوتر والسخط الشعبي، وأراد الإخوان المسلمون استعمال هذا الوضع لتسجيل نقاط إضافية وسعي النقراشي - الرجل النشط - إلى الاستفادة من الحرب لإعادة النظام العام. فمنع وحل الجمعية في شهر ديسمبر 1948. فاغتيل يوم 28 ديسمبر 1948. ورد القصر يوم 12 فبراير 1949 باغتيال المرشد العام للإخوان المسلمين حسن البنّا. ولقد كان موته ضربة رهيبة للإخوان المسلمين لما كان لهذه المنظمة من مركزية حول شخصه. فلم تستعد قوّتها التي كانت لها فيما بعد الحرب مباشرة رغم أنها ظلت نشطة.

في نهاية 1949 كان القصر والأحزاب الأقليّة قد فقدت هيبتها بسبب الهزيمة. وكشفت الصحافة فضائح مثل شراء الأسلحة الفاسدة التي استفادت منها بطانة الملك المقرّبة ولقد رأى كثير من الضبّاط العائدين من الجبهة أن العدو الحقيقي يوجد في مصر لا في فلسطين. وحيث إن الإخوان المسلمين قد خرجوا هم أيضاً منهكين من مواجهتهم مع الملكية، بدا الوفد الذي ظلّ بعيداً عن الأحداث منذ 1944 الملجأ الوحيد. ولقد أعطت الانتخابات الحرّة في بداية 1950، هذا الحزب القومي القديم أغلبية ساحقة في مجلس النوّاب.

ســـوريا ولبـــنان

تأسيس سوريا الحالية:

لم تكن سوريا قط على امتداد تاريخها كياناً سياسياً مستقلاً، فمنذ القرن الثالث عشر الميلادي كانت أحد مكونات سلطنة المماليك ثم الإمبراطورية العثمانية. وفي إطار هذه الدولة تم تقسيمها إلى وحدات إدارية عدة لا يترتب عليها تقسيم ترابي.

ولفظ «سوريا» هو إرث من التاريخ القديم. أما في العصور الإسلامية فاللفظ المستعمل هو الشام «دمشق» وسمي إقليم دمشق بلاد الشام أي بلاد دمشق. وكانت هذه البلاد تسمّى عند الجغرافيين الأوروبيين سوريا الطبيعية أو

«سوريا الكبرى» والدول والأقاليم الحالية كسوريا ولبنان وفلسطين وإسرائيل والأردن تشمل هذا المفهوم للفظ الشام أو سوريا الكبرى.

ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر فكّر عدد من رجال السياسة والفكر من المنطقة في هوية شامية مشتركة. غير أن الفكر الشامي سرعان ما تجاوزته تيارات عروبية في الإمبراطورية العثمانية عند نهاياتها وهي تيارات تؤكّد على شخصية عربية بدلاً من الشامية. ولم تكن الفروق آنذاك واضحة بين التيارين الفكريين وكان كبراء الأعيان الشاميون مرتبطين بالسلطة العثمانية منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر. وكانوا ـ وهم المسلمون السنيُّون ـ متمسّكين بهذه الدولة التي كانت تبدو لهم الوسيلة الوحيدة لحماية الإسلام أمام التهديد الأوروبي. لكن ثورة «تركيا الفتاة» لسنة 1908 قد قلبت الوضع، فالسلطة الجديدة كفت عن الاعتماد عليهم لإدارة المنطقة ورأى الأعيان أن دعاة تركيا الفتاة قد خانوا الإسلام بسبب برنامجهم العَلْماني وبسبب عدائهم للعربِ الذين يريدون «تتريكهم» وكان منع استعمال اللغة العربية في الإدارة والتعليم الثانوي والذي أريد به فرض استعمال لغة واحدة في إدارة الإمبراطورية قد شعر به الناس كاعتداء مزدوج: اعتداء ديني لمهاجمة لغة القرآن وعرقي لسلب العرب لغتهم في الوقت الذي كانوا في قمة نهضة ثقافية ولغوية. وكان رد جيل الأعيان السوريين الجديد على التحدي بالمطالبة بحكم ذاتي موسّع للأقاليم العربية. ولقد قدم الفرنسيون والإنجليز الذين كانت لهم مطامع في المنطقة بعض التحريض لهذه الأنشطة السياسية الجديدة.

اغتنم العثمانيون فرصة الحرب العالمية الأولى لإيقاف عدد من أعضاء الحركة المطالبة بالحكم الذاتي وإعدامهم بتهمة الخيانة ولقد جعل القمع إطلاق ثورة عربية من الشام مستحيلاً. واستفادت الأسرة الهاشمية «المنحدرة من السلالة النبوية» والحاكمة وراثياً الحرمين الشريفين (مكة والمدينة) من الوضع لتترأس الحركة العربية وأطلقت سنة 1916 ثورة عربية من الحجاز باسم

الشريف حسين أمير مكة وابنيه فيصل وعبد اللّه. وإن ضعف الحركة القومية العربية المادي دفع بالثوّار إلى الاعتماد على مساعدة فرنسا وبريطانيا. وهذا الوضع كان ينطوي على غموض لأن هاتين القوتين الأوروبيتين قد اقتسمتا المنطقة إلى منطقتي نفوذ لدى اتفاقيات سايكس ـ بيكو.

وفي نوفمبر 1918 استولى فيصل على دمشق الواقعة في المنطقة الفرنسية وأسّس مملكة عربية تشمل جزءاً كبيراً من سوريا الطبيعية وفاوض الفرنسيون، الذين قاموا في سنة 1920 بطرده هو وأتباعه من منطقة النفوذ الفرنسي. وكان الحدث هاماً جداً فمنذ ذلك التاريخ بدت السياسة الفرنسية عدوة للقومية العربية.

وفي تلك السنة ذاتها أخذ إطار الدولة المعاصرة شكله النهائي تقريباً. وأصبحت منطقتا النفوذ تحت الوصاية التابعة لعصبة الأمم. والتزم الفرنسيون والإنجليز بتأسيس دول والسير بها تدريجياً نحو الاستقلال. وهكذا نشأت سوريا الصغرى من التقسيم الفرنسي الإنجليزي الذي اقتطع منها فلسطين وشرقي الأردن ومن إنشاء الفرنسيين لبنان. كما أن فرنسا أعطت سنتي 1938 ـ 1939 لتركيا إقليم الإسكندرونة ذا السكان العرب والترك.

ولكي يتسنى للفرنسيين البقاء بالبلاد لجؤوا إلى سياسة التقسيم الطائفي الجغرافي واعتمدوا على الدروز والعلويين والبدو وعلى المسيحيين بدرجة أقلّ. مع أن السكان السنيين كانوا يمثّلون أكثر من 60٪ من مجموع السكّان. والدروز والعلويون شيعة في أصولهم غير أن شعائرهم وأفكارهم الدينية بعيدة كل البُعد عن السُنّة الذين يعترفون بهم مسلمين مع ذلك. وكان حضورهم السكاني يقويه تركزهم في المناطق الجبلية حيث كانوا الأغلبية بشكل جلي. وكان أوائل القوميين العرب من السُنّة خاصة. فقد كانوا يشكِّلون شبكة من كبار العائلات التي كانت تجمع السلطة الاقتصادية التي كانت لكبار ملاك الأراضي والسلطة الإدارية وأتباعاً سياسيين هامين من سكّان المدن. وكان

هؤلاء الوجهاء يشعرون بأن الفرنسيين قد سلبوهم سلطاتهم الطبيعية وكانوا يناضلون بكل حيوية للحصول على تحرير البلاد. وكانوا يغذون ثورات مسلّحة حقيقية مثل حرب الدروز لسنتي 1925 ـ 1926، ويقومون بمظاهرات عنيفة في الشوارع مثل الإضراب العام لسنة 1936 ويدخلون في مفاوضات سياسية مع الفرنسيين للحصول على تسوية مشرّفة للطرفين.

وكان أهم تنظيم لهم في عهد الانتداب هو الكتلة الوطنية التي تأسّست في أواخر العشرينيات («والوطنية» هنا هي نسبة إلى الوطن سوريا) وكانت الكتلة تحالفاً من كبار الأعيان السنيين وكان هذا الحزب الشبيه بعض الشيء بحزب الوفد المصري له بنية غير محكمة التنظيم، ثم ظهر في الثلاثينيات إلى جانب الكتلة تنظيم سياسي جديد هو رابطة العمل القومي (وفي ذلك إشارة إلى الأمة العربية كلها لا إلى سوريا وحدها) وكان أتباع الرابطة هذه من الشرائح الاجتماعية الجديدة ذات الطابع الفكري كالمحامين والأطباء والمدرسين والطلبة. وكانوا من أنصار الوحدة العربية ولم تدم الرابطة سوى بضع سنين غير أن أعضاءها أصبحوا مؤسسي منظمات أخرى عديدة مثل حزب البعث.

في سنة 1941 سمحت حكومة فيشي لألمانيا باستخدام القواعد الجوية بالمحمية لتقديم العون للثورة العراقية وذلك تسبّب في تدخل بريطاني اشتركت فيه فرنسا الحرّة. وأعلن آنذاك الجنرال كاترو باسم فرنسا استقلال سوريا ولبنان إلاّ أن ديغول كان لا يبحث إلاّ على صيغة شبيهة بصيغة مصر أو العراق، تربط البلاد بالقوة الإمبريالية السابقة بمعاهدات ملزمة. وأظهر الوطنيّون السوريّون واللبنانيُّون تصلباً وطالبوا بالاستقلال التام. وكان التصلّب الفرنسي الذي أفضى إلى سياسة القوة قد أثار قلق الإنجليز الذين خافوا أن يلتفت العرب إلى الأمريكان بل وحتى إلى السوفييت. وأثناء استعمال القوة لشهري مايو ويونيو 1945 ضد دمشق، اعترض الإنجليز على عملية القمع الدموية التي مارسها الفرنسيون (قصف العاصمة السورية بالقنابل). فاقترح

ديغول اشتراك فرنسا وإنجلترا في إدارة شؤون المشرق العربي ورفض الإنجليز غير أنهم اعترفوا لفرنسا في وصايتها السابقة بقدم سبق بعد إجلاء القوات الكامل من البلدين.

أصبحت سوريا مستقلة استقلالاً كاملاً وذلك ما لم تكن عليه دول المنطقة ذات النفوذ الإنجليزي والتي كانت مرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا العظمى. والمفارقة واضحة بين بلد ضعيف على الصعيد السياسي ولكنه مستقل سياسياً وبين الدول الأخرى الأقوى في أنظمتها والتي كانت تابعة للسياسة الإنجليزية وخاصة المملكتين الهاشميتين شرقي الأردن والعراق واللتين كانت لهما مطامع في سوريا وكانت بريطانيا العظمى تكتفي بمشاهدة هذا «الصراع على سوريا» دون تشجيع حلفائها.. فقد ظلت وفية لالتزامها رغم أن مختلف الحكومات الفرنسية كانت تتهمها دوماً بأنها كانت وراء الدول التي تريد ضم سوريا باسم العروبة. ولقد استمر هذا الصراع حتى بداية السبعينيات عندما أسّس حافظ الأسد نظاماً سياسياً قوياً وسعى بدوره إلى فرض نفوذه على جيرانه.

الجمهورية النيابية وبروز قوى سياسيّة جديدة 1945 / 1947:

في 1945 فقدت الكتلة الوطنية تماسكها السياسي في صراعها ضد الفرنسيين كان زعيمها شكري القوتلي من قدماء دعاة العروبة فقد حارب الترك أثناء الحرب العالمية الأولى ثم الفرنسيين. وكان قريباً من العربية السعودية ومن مفتي القدس الحاج أمين الحسيني وكان ينتمي إلى النزعة القومية العربية المعادية للهاشميين. وفي سنة 1943 تم انتخابه رئيساً للجمهورية. وكان محل احترام بسبب ماضيه السياسي غير أنه لم يستطع تسيير وضعية سياسية مضطربة.

إبان انتخابات 1947 اختفت الكتلة الوطنية مفسحة المجال لحزبين اثنين: الحزب الوطني الذي كان يجمع أنصار القوتلي وأنصار المحافظة على استقلال

سوريا وهو حزب كان يمثّل ائتلافاً من الوجهاء الممثلين لدمشق وحزب الشعب الذي كان يمثّل أعيان المدن الكبرى الأخرى بالبلاد والذي كان يناصر مشاريع الاتحاد العربي وخاصة مشروع الهلال الخصيب مع العراق.

تحالف حزب الشعب في انتخابات يوليو 1947 مع قوة سياسية جديدة هي حزب البعث وأحرزت المعارضة تقدماً كبيراً إلاّ أن الحزب الوطني ظل في الحكم معتمداً على عدد كبير من المستقلين ونتيجة لعدم وجود أغلبية سياسية واضحة كان يبدو من غير الممكن القيام بأي إصلاح سياسي. وكان هذا الوضع لصالح قوى جديدة.

فكان إلى اليمين الحزب القومي السوري الذي أسّسه سنة 1932 أحد اللبنانيين الروم الأرثوذكس: أنطوان سعادة وكان مشروعه يتلخّص في الشعار التالي: «سوريا للسوريين الذين يشكّلون أمة في حد ذاتها». وسوريا هذه تمتد حتى قناة السويس وقبرص.

والسوريون هم ورثة كل حضارات التاريخ القديم المشرقة. وكان أنطوان سعادة يعترض على طائفية المجتمع السوري اللبناني ويرفض وجود لبنان كما كان يرفض العروبة والإسلام. فالدين واللغة في رأيه لا يمكنهما تشكيل قاعدة لأمة. وهو يقترح خمسة إصلاحات: فصل الدين عن الدولة، وإقصاء رجال الدين عن الشؤون السياسية والقضائية وإلغاء كل المميزات الطائفية، والإقطاع وتنظيم الاقتصاد القومي على أساس حرفي: وحماية حقوق العامل ومصالح الأمة والدولة وتأسيس جيش قوي قادر على ضمان أمن الأمة والدولة. ويمتد تنظيم أنطوان سعادة في لبنان وسوريا.

أسّس حزب البعث ميشيل عفلق وهو من الروم الأرثوذوكس والسنّي صلاح البيطار. وكانا طالبيْن بالسربون من 1929 إلى 1934 وتأثّرا تأثّراً كبيراً بأفكار غير الامتثاليين أو أصحاب الرأي المستقل لفترة الثلاثينيات والتحق بهما سنة 1939 العلوي زكي الأرسوزي. وبعد أن ناضلوا برابطة العمل القومي أو

الحزب القومي السوري أسّسوا تنظيمهم الخاص بهم إبان الحرب. ولقد حدّد أول مؤتمر للحزب سنة 1947 محتواه السياسي وكان شعاره: «أمّتنا العربية ذات رسالة خالدة» وهم يتوقون إلى ثورة كاملة في المجتمع من أجل إيقاظ كل إمكانيات الروح العربية. والاشتراكية وسيلة لبلوغ ذلك والإسلام ليس وحياً إلٰهيّاً بل مظهر من مظاهر العبقرية الخالدة للروح العربية. والاستعمار هو نتيجة ضعف العالم العربي الحاضر والعمل السياسي ينبغي أن يؤدّي إلى إعادة سبك المجتمع العربي والثقافة العربية واندماج مختلف الدول العربية في كيان واحد هو الهدف النهائي، وحزب البعث يظهر بمظهر الحركة العروبية الأكمل والأكثر عَلْمانية والأكثر وحدوية. والبعث ليس حزباً جماهيرياً ولكنه حزب إطارات وحزب ثوريين محترفين. وللحزب قيادة قومية لكامل العالم العربي وقيادة قطرية لكل بلد. وفي 1947 امتزجت القيادتان القومية والقطرية السورية.

وإلى جانب البعث كان حزب العمل الذاتي لأكرم حوراني الذي جعل من حماه قاعدة لعمله السياسي. وفي عهد الوصاية كان قريباً من الحزب القومي السوري الذي بدا له أفضل تنظيم ضد الوجود الفرنسي وفي 1945 أسّس الحزب الاشتراكي العربي وفي ذلك دليل على انتقاله إلى العروبة، الذي توطد بعلاقاته مع ميشيل عفلق. وقد اشتهر مع ضابط سوري هو أديب الشيشكلي في الكفاح ضد الفرنسيين ثم في القوات غير النظامية بفلسطين سنة 1948. أما في منطقة حماه فقد كان يدعم نضال المزارعين الفقراء وأصبح بحق قوة محلية. وكان أول من سعى إلى إنشاء خلايا بالجيش واستعمل لذلك الكلية العسكرية بحماه التي كانت تعد الضباط الشبان.

وأما الحزب الشيوعي السوري فقد تأسس في العشرينات وفي سنة 1932 سيطر عليه خالد بقداش الكردي الأصل وكان طالباً في العشرين من عمره. وشارك مشاركة فعّالة في النضال ضد الفرنسيين بالتحالف مع البرجوازية الوطنية ثم إنه بعد 1945 وسّع نضاله ليشمل الإمبريالية بكاملها. وكان الحزب

نشطاً جداً إلاَّ أن تأثيره أكبر بين المثقفين منه بين العمّال. ولقد سبَّب وجوده قلقاً كبيراً للأمريكان الذين حاولوا التدخّل في الحياة السياسية السورية بواسطة وكالة الاستخبارات المركزية وكانت أحزاب اليمين قد تلقت مساعدة مالية لإعداد انتخابات 1947.

وظهر الإخوان المسلمون بدءاً من عام 1944. وكانوا يمثّلون العداء لمجموع هذه العقائد التي كانت في نظرهم ذات أصل غربي رغم نضالها ضد الوجود الأوروبي. وكان أنصارهم قريبين من هذه التنظيمات الأخرى ولعبوا دوراً صغيراً نسبياً في بداية فترة ما بعد الحرب.

وفي سنة 1948 كان نظام الأعيان يبدو صلباً والقوى الجديدة كانت تعد مجموعات صغيرة من الحركيين. وكانت الطبقة الحاكمة ترغب في الزجّ بالبلاد على طريق التحرر السياسي والاقتصادي غير أنها أساءت تقدير مخاطر الوضع السياسي الإقليمي، فكان من أول ما قامت به بعد الحصول على الاستقلال هو تقليص الجيش السوري الموروث عن الوحدات الخاصة للمشرق لفترة الانتداب. فقلّص إلى أعداد شبه رمزية وإلى سلاح يصلح للاستعراض أكثر منه للدفاع عن البلاد. ولما اندلع النزاع الفلسطيني كانت حالة عدم الاستعداد كاملة. ودخلت سوريا الحرب مثل البلدان العربية الأخرى بسبب ضغوط رأيها العام ولتخوفها من مطامع جيرانها. ولم تحارب جيوشها كثيراً وكان أوّل نظام عربي يدفع ثمن نتائج الهزيمة.

وفي ذلك التاريخ أصبح العداء لأمريكا مضموناً جديداً من مضامين الحياة السياسية. فالدعم الذي قدّمه الرئيس ترومان للحركة الصهيونية ثم لدولة إسرائيل قد قضى على رصيد الود الذي نشأ من معاداة الأمريكان للاستعمار. وكانت سوريا البلد العربي الذي ذهب أبعد من غيره في العقوبات ضد الموقف الأمريكي. وتملك واشنطن القلق وخشيت التواطؤ بين نظام الأعيان وبين الاتحاد السوفييتي وتلقت وكالة الاستخبارات المركزية الأمر بالعمل في

السياسة السورية. فقامت باتصالات في الأوساط العسكرية وشجعت رئيس الأركان حسني الزعيم على الاستيلاء على السلطة بالقوة فتم ذلك يوم 30 مارس 1949.

وهكذا فإن طرد الفرنسيين وإحجام البريطانيين النسبي لم يمكّن سوريا من تجنّب تدخّل غربي جديد في شؤونها الداخلية.

جذور لبنان:

يتألّف التراب اللبناني خاصة من سلسلة جبال هي جبل لبنان مع وادي البقاع الداخلي ومن سهل ساحلي خصب به مدن عديدة اتخذ الجبل تاريخياً ملاذاً لأقليّات دينية مسيحية (الموارنة) أو (الدروز) وفي الجنوب أو جبل عامل استوطنه الشيعة وبفضل الحماية التي توفرها التضاريس ونوعيتهم القتالية أظهر سكان الجبال قسطاً من عدم الخضوع للسلطة العثمانية. لذلك سيطر العثمانيون على المنطقة معتمدين على المدن الساحلية مثل صيدا وبيروت وطرابلس التي يسكنها مسلمون سُنّة ومسيحيون يونانيون أرثوذوكس وبمنعهم تحصيل الضرائب من سكان الجبال للأرستقراطية المحلية التي كان رؤساؤها أمراء. كان أمير الجبل قد استمر من القرن السادس عشر إلى 1841. وكانت حدوده متغيرة، فمتى كان الأمراء أقوياء مدوا سلطتهم على كامل الساحل كذلك على داخل سوريا. وإذا كانوا ضعافاً لم تتعد سلطتهم إطار الجبل. وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت الهيمنة على الجبل للدروز وبدءاً من تلك الفترة أصبح الموارنة أكثر عدداً وأقوى شوكة بفضل قدرتهم على استيعاب التغييرات الوافدة من أوروبا المسيحية. فحلوا محل الدروز جالية مسيطرة وذلك ما لم يحدث دون خلق توترات.

وبعد إلغاء الإمارة سنة 1841 إثر انهيار إمبراطورية محمد علي تصادمت الجاليتان وبلغ العنف ذروته بمذابح المسيحيين في سنتي 1860 ـ 1861.

وتدخلت فرنسا عسكرياً دفاعاً عن الموارنة وفرضت الدول الأوروبية تسوية استمرت حتى 1914. فأصبح الجبل إقليماً مستقلاً ذاتياً داخل الإمبراطورية العثمانية وحاكمه مسيحياً من إقليم آخر من الإمبراطورية يعيّن بالاتفاق مع الدول الأوروبية وتساعده جمعية صغيرة تمثّل مختلف الجاليات بالإقليم. وكانت تلك بداية الطائفية السياسية.

عرفت المناطق الساحلية وبيروت خاصة تطوراً عظيماً في القرن التاسع عشر بسبب التجارة مع أوروبا. ونزح الموارنة من الجبل إلى هذه المناطق الجديدة. ووجدت بالمدن الساحلية تعددية طائفية أهم من تلك التي كانت في المناطق الداخلية. وظل الانتماء الطائفي المرتكز الأساسي للهوية.

والجالية الطائفية المسماة بالملّة في العهد العثماني ظاهرة اجتماعية معقّدة. فهي ليست أمّة لأن اللغة المستعملة في الغالب والثقافة الاجتماعية هي ذاتها لكل الجاليات الموجودة بلبنان. غير أنها تقوم مقام الأمة مصدراً للهوية الجماعية. وسواء أكانت الطائفة مسلمة أم مسيحية فهي قبل كل شيء ذاكرة مشتركة لمجموعة، تميّزها عن غيرها تمييزاً جلياً. والأحداث المؤسسة تعود غالباً إلى انشقاقات العصور الأولى للمسيحية والإسلام أضيف إليها تاريخ خاص بمختلف المجموعات تولدت عنه نظرات للعالم متعارضة فيما بينها.

وهكذا فعالم المدينة ممثّل في المسلمين السُنّة الذين لهم تمركز ضعيف في الريف. والقضاء السني يحيل الذاكرة إلى مجموع العالم الإسلامي والعربي على الوجه الأخصّ، فهو قد تأسّس على ذكرى الدولة العثمانية التي كان السنّة فيها جزءاً من الطائفة المسيرة. والسُنّة حسّاسون جداً للمضامين الموحّدة للأمة العربية. وقريبون منهم هم الروم الأرثوذوكس ورثة بيزنطة، وهم يشكّلون كذلك سكاناً حضراً. وهم لا يمكن التعرّف عليهم بسهولة في حدود لبنان الضيّقة لأن غالبية طائفتهم موزّعة في كامل بلاد الشام بمعناها الطبيعي.

أما عالم الجبل فيمثّله الدروز والموارنة والشيعة: فالدروز موزعون في

لبنان وسوريا وفلسطين. ولئن كانوا قلّة في عددهم فهم وثيقو التضامن برغم الحدود المبتدعة حديثاً. وهم في لبنان يشعرون بأنهم كانوا ضحية التوسّع الماروني الذي سلبهم السلطة وجزءاً من أراضيهم. وأما الموارنة فقد قاموا بالاتصال بأوروبا الكاثوليكية منذ القرون الوسطى وكان لهم تطور سكاني واجتماعي وثقافي شبيه بتطور أوروبا. ولقد كانوا جبليين في الأصل ثم نزحوا إلى المناطق الساحلية ثم إلى مجموع القارات. ووطنيتهم اللبنانية هي قبل كل شيء تعلّق جسدي بالأرض والتراب، وأما الشيعة المحتقرون من المسلمين الآخرين فقد ظلوا سكاناً فقراء تضيق السلطات العثمانية في مراقبتهم. وهم ميّالون إلى التوق إلى الأقاليم الشيعية الأخرى وخاصة إلى مدن العراق المقدّسة وإلى إيران ذاتها من وراء ذلك. ورجال الدين الشيعة يحافظون منذ قرون على علاقات عائلية بين الأقاليم الثلاثة.

وإلى جانب هذه المجموعات البشرية العربية الأصل ينبغي إضافة الأرمن اللاجئين والمهاجرين في القرن العشرين، والذين تمركزوا بطبيعة الحال في المدن.

إن هؤلاء السكّان قريبون من بعضهم البعض في ذاتيتهم الاجتماعية وكذلك متباعدون جداً في نظرتهم إلى العالم الموروثة من قرون من التاريخ المختلف. تلك هي كل المعضلة في بناء دولة لبنانية خاصة.

بناء الدولة اللبنانيّة:

إن عام 1917 بالثورة الروسية ومذهب ولسون هو لحظة هامة في تاريخ العلاقات الدولية. فالفرنسيون والإنجليز أكرهوا على التخلي عن قواعد الإمبريالية التقليديّة للقرن التاسع عشر وعلى الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها. وفي الشرق الأوسط كانت إنجلترا المناصرة للهاشميين تدمج قضيتهم بقضية القومية العربية وتستفيد من ذلك للاعتراض على تقسيم المنطقة

الذي تحدده اتفاقيات سايكس ـ بيكو. . وهكذا استدرج الفرنسيون إلى الظهور بمظهر أعداء العروبة وإلى السعي إلى الاعتماد على أقليّات مسلمة في سوريا وعلى مسيحيين أصدقائهم التقليديين في لبنان. وقد أجبروا على القبول بمطالب الموارنة وإلى تأسيس لبنان الأكبر عام 1920 فألحقوا بالمقاطعة المستقلة ذاتياً السابقة كل الساحل من جبل عامل إلى طرابلس وسهل البقاع ويتطابق ذلك مع حدود أقصى امتداد الإمارة السابقة وبنفس الإجراء لم تلبث السيطرة العددية الحقيقيّة للمسيحيين في المقاطعة المستقلة أن أصبحت موضوع نزاع فما عادوا يجرون تعداداً رسمياً للسكان بعد تعداد 1932 الذي كانت نتيجته 48.5٪ من المسلمين منهم 23٪ من السُنّة و51.5٪ من المسيحيين، منهم 28.9٪ من الموارنة.

في بداية الانتداب رفضت السنّة تأسيس دولة لبنانية وطالبوا بالاتحاد مع سوريا بينما بدأ بعض المسيحيين يعتبرون لبنان الوطن القومي لكل نصارى الشرق العربي مثلما فعلت الحركة الصهيونية في فلسطين المجاورة. وفي العشرينيات تشكلت الطائفية السياسية المعاصرة في البداية كان الغرض منها حماية المسلمين من سيطرة المارونيين سيطرة سياسية ساحقة. ثم تغيرت تدريجياً في الاتجاه وصارت تنزع لدى الموارنة إلى أن تكون وسيلة لمقاومة المد السكاني والسياسي للمسلمين.

أسّس الدستور اللبناني لعام 1926 نظاماً نيابياً مستوحى من دستور الجمهورية الثالثة بفرنسا مع سلطة رئاسية أقوى بكثير مما في هذا الأخير. ولا يشير هذا الدستور إلى الطائفية إلاّ بصفتها مرحلة مؤقتة. إلاّ أنها تم تكريسها بالميثاق الوطني لسنة 1943 وهو اتفاق بين مختلف القوى السياسية اللبنانية للحصول على استقلال البلاد.

وكان الميثاق نتيجة تحالف رجلي سياسة يمثّلان الطائفتين الأكثر عدداً،

بشارة الخوري الماروني ورياض الصلح السنّي. وهو يتضمن المبادىء الثلاثة التالية:

1 ـ استقلال لبنان الكامل عن الدول الأجنبيّة وعن الدول العربية على حد سواء ويتضمن ذلك اعتراف المسلمين اعترافاً نهائياً بوجود الدولة اللبنانية وتخلي المسيحيين عن البحث عن دعم الدول الغربية وفرنسا في المقام الأول.

2 ـ المساواة بين كل اللبنانيين مع توزيع الوظائف تبعاً لأهمية الطوائف العددية وذلك مما يعني أن الطائفية أصبحت الآن القاعدة لكل الوظائف السياسية والإدارية.

3 ـ للبنان وجه عربي وهو مستعد للتعاون مع كل الدول العربية في حدود احترام استقلاله وفي ذلك تأكيد على ضرورة التعاون مع كل الدول العربية وكذلك تأكيد على رفض الاتحاد معها.

عملياً تظهر الترتيبات السياسية بعض التفوق المسيحي إذ أن النوّاب اللبنانيين سيتم انتخابهم تبعاً لقاعدة خمسة نوّاب مسلمين مقابل ستة نواب مسيحيين وأن رئيس الجمهورية ماروني ورئيس الوزراء سُنّي ورئيس مجلس النوّاب شيعي. ويستند النظام على تعاون الوجهاء لكل طائفة لأن رئيس الجمهورية يختاره جميع النوّاب مما يعطي المسلمين الخيار بين مختلف المتنافسين المسيحيين وأن النوّاب يتم انتخابهم على أساس تراضي به، في بعض الحالات، ناخبون من مختلف الطوائف.

حاول الفرنسيون الاعتراض على هذا التطور الذي أدّى إلى نهاية عنيفة لانتدابهم ولكن الإنجليز منعوهم من ذلك. وشارك لبنان في تأسيس الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة عام 1945. وفي 31 ديسمبر 1946 جلت آخر الجيوش الفرنسية عن البلاد التي أصبحت يحكمها الثنائي: بشارة الخوري رئيساً للجمهورية ورياض الصلح رئيساً للوزراء.

المملكتان الهاشميتان

مقدمة تاريخية للعراق:

العراق يقابل المقاطعات العثمانية الثلاث: الموصل وبغداد والبصرة وهي أقاليم طالما أُهملت من قِبل السلطة المركزية. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأ الباب العالي يرغب في إعادة بسط سلطته على البلاد. ولا يمكن فصل هذا العمل عن حركة توسيع المساحات المزروعة. فكان ينبغي التمكّن من استعادة النظام العام وتوطين سكان البلاد البدو العديدين وكان العثمانيون يسلكون في البلاد سياسة الأعيان مثلما يفعلون في الأقاليم العربية الأخرى. وكان هؤلاء الأعيان في ذات الوقت مسؤولين عن حفظ النظام.

كانت التركيبة الاجتماعية تتميّز باستمرار وجود الإطارات القبلية الكبرى: فبعض التجمعات القبليّة كان لها من الرجال المسلّحين أكثر مما في مجموع الوحدات العسكرية العثمانية المرابطة بالبلاد. وكانت المدن الكبرى تسيطر عليها أقلية حضرية من ملاك العقارات والتجّار ومن هذه الفئة الأخيرة كان يوجد كثير من الأقليّات اليهودية والنصرانية. وكانت الجالية اليهودية هامة ببغداد على وجه الخصوص وهي تزعم أنها تعود في أصولها إلى سبي بابل. والسكّان شيعة في غالبيتهم. ولئن نشأت الشيعة في العراق ومدنها المقدّسة (النجف وكربلاء والكاظمية) حيث أضرحة الأئمة فإن السكّان العرب الشيعة حديثو التحوّل إلى هذا المذهب (في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر) إثر هجرة البدو الكبرى الأخيرة الذين جاؤوا من شبه الجزيرة العربية. وهذا الأمر يسمح لنا بأن نفهم الاختلاف بين المدن المقدّسة التي بها أعداد كبيرة من رجال الدين حول الجامعات الدينية (التي كان طلّابها ومدرّسوها في الغالب من أصل فارسي) وبين سكان الريف الذين لم يكن بينهم إلاّ القليل من رجال الدين.

وكثير من السُّنّة من سكّان المناطق الجبلية بالشمال ليسوا عرباً بل هم أكراد أو تركمان (يتكلمون اللغة التركية) وكانت السياسة العثمانية تتمثّل في الحد من الاستقلالية المحليّة للإمارات الجبلية وإقامة مركزية سياسية. وفي نهاية العصر العثماني برز وعي قومي كردي رغم التعلّق بالوحدة الإسلامية ورمزها السلطان الخليفة باستنبول. والواقع السياسي الحقيقي ظل التمسّك بالبنية القبلية التقليدية.

وكانت سياسة دمج الصفوة في الإدارة العثمانية جلية خاصة في تجنيد العديد من الضبّاط أصيلي هذه المناطق في الجيش العثماني وكان هؤلاء الضبّاط في الغالب ينحدرون من الطبقات الوسطى الحضرية السنيّة. وكان يوجد من ضمنهم أكراد وتركمان. وكانوا كلّهم قد تأثّروا بالتطورات السياسية للدولة العثمانية بدءاً من 1908.

قام الإنجليز أثناء الحرب العالمية الأولى بغزو العراق الذي كان غزواً شاقاً. وكانوا يعلنون تحرير العرب من النير العثماني. وكان المشكل السياسي الأكبر مردّه الضبّاط العرب بالجيش العثماني الذين انضم العديد منهم إلى الهاشميين من أمثال نوري السعيد. وأثناء التسوية النهائية قد لا يقبلون دوراً ثانوياً في بلاد تحت سيطرة الإنجليز. ولم تكن السلطات الشيعيّة مستعدة لتحمّل نظام سيطرة من غير المسلمين رغم أنها لم تكن متفقة تماماً مع النظام العثماني السنّي. فأشعلوا سنة 1920 ثورة رهيبة ضد الإنجليز.

فقرر هؤلاء إقامة انتداب تقوده سلطات محلية تخضع للسلطة البريطانية. واختاروا تأسيس مملكة أعطيت لفيصل الهاشمي الذي طرده الفرنسيون من دمشق. ورفض الفقهاء الشيعة هذه السلطات الخاضعة لإنجلترا ولكن مقاومتهم كسرت بالقوة.

أخذت المملكة الهاشمية شكلها النهائي في نظام نيابي كاذب تحكمه أقلية من كبار ملاك الأراضي الذين كانوا في الغالب من أهل السنّة وفي مقدمتهم

قدماء ضباط الجيش العثماني الذين كان منهم نوري السعيد وكانت له سياسة متماسكة بخصوص دولة قوية مرتبطة ببريطانيا العظمى. ولقد وقّع سنة 1930 معاهدة تمكّن العراق من الحصول على الاستقلال لقاء بقاء قواعد عسكرية بريطانية وضمانات حول استغلال النفط وأعلن الاستقلال سنة 1932 وكان العراق الدولة العربية الأولى التي دخلت عصبة الأمم.

الحياة السياسيّة:

كانت الحياة السياسية للدولة الجديدة مضطربة ففي عام 1936 حدث أول انقلاب عسكري في تاريخ العالم العربي. وجاءت المصاعب من ثورات الأقليّات المسيحيّة والبدو والأكراد على وجه الخصوص وهم الذين كانوا يرفضون الاندماج في دولة عربية. ومما زاد في تعقيد اللعبة السياسية أن الفقهاء الشيعة كانوا ضد القومية العربية التي يرون فيها رغبة السنيين في السيطرة عليهم. والسنيُّون كانوا منقسمين بدورهم إلى أنصار لبريطانيا العظمى وإلى قوميين عرب جذريين كانوا لا يحلمون إلاّ بالتحرر من الهيمنة البريطانية وبتحقيق اتحاد كل الأراضي العربية. وفي سنة 1939 ـ تاريخ موت الملك الثاني غازي ـ انتهى دور الأسرة المالكة باعتبارها حكماً. فقد كان ابنه فيصل صبياً يمثّله خالد عبد الإله الذي أصبح وصياً على العرش. وكان هذا يدرك أن وظيفته ليست دائمة وسعى إلى الحصول على دعم الإنجليز ليصبح ملكاً على سوريا في حالة انتهاء الانتداب الفرنسي على تلك البلاد.

وفي بداية الحرب العالمية الثانية أصبح العراق ملجأ لكل القوميين العرب المعادين لبريطانيا العظمى وخاصة مفتي القدس الحاج أمين الحسيني الذي فر من قمع الثورة الفلسطينية الكبرى. وأعطى سقوط فرنسا في يونيو 1940 الجذريين الأمل في انتهاء السيطرة الإنجليزية. ومن أجل تحرير بلادهم اتصلوا بألمانيا النازية التي وعدتهم بالدعم. وكان نوري السعيد ذاته مستعداً لسلوك سياسة من هذا النوع، غير أن الجذريين رفضوا عروضه واستولوا يوم غرة

أبريل 1941 على السلطة بمساعدة الجيش. وتمكّن الوصي على العرش ونوري السعيد من الفرار، والتقى كل المنفيين في شرقي الأردن.

وتشكلت حكومة قومية عربية تحت قيادة سياسي تقليدي هو رشيد عالي الكيلاني. وتدخل الإنجليز عسكرياً وبعد حملة لم تدم طويلاً ـ أبريل ـ مايو 1941ـ عادوا فاحتلوا البلاد وفر رشيد عالي الكيلاني وأتباعه الرئيسيّون إلى إيران. وأصبحت بغداد التي كانت من غير سلطة ولا شرطة مسرحاً لانتفاضات عنيفة انقلبت ضد اليهود وخلّفت مئات من الضحايا وخسائر مادية جسيمة. وفي أول يونيو أقام الوصي حكومة جديدة وكان لهذا الاحتلال البريطاني الثاني أن وضع حداً لفترة تدخلات العسكريين الدائمة في الحياة السياسية التي استمرت منذ عام 1936. ثم بدأ عهد جديد دام حتى ثورة يوليو سنة 1958 تميز بتفوق نوري السعيد في السياسة سواء أكان في الحكومة أم لم يكن. وبعد احتلال إيران من قبل الإنجليز والسوڤييت، ثم اعتقال المبعدين العراقيين الذين لم يتمكنوا من الفرار إلى تركيا مثل الحاج أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني (اللذين وجدا ملجأ في ألمانيا) وسجنوا في روديسيا ثم سلما إلى السلطات العراقية وقدما إلى المحكمة العسكرية ولقد تم إعدام كثير من المعتقلين منهم شنقاً وحكم على الآخرين أحكاماً بالسجن.

ولقد أظهر الاحتلال البريطاني الجديد حدود الاستقلال الممنوح عام 1932، فكما كان الشأن في مصر، فإن التسوية الممثّلة في الإمبراطورية عن طريق المعاهدات، لم تصمد أمام أوضاع الحرب العالمية الثانية. ولقد حاولت صفوة البلدان العربية الحاكمة التحرر من السيطرة الإنجليزية بالاستنجاد بقوة أخرى، تماماً مثلما فعلوا بتحررهم من العثمانيين خلال الحرب العالمية الأولى، غير أن فشلهم حكم عليهم بالتعاون مع القوة الإمبريالية البريطانية هذا التعاون الذي أضعف من نفوذ الصفوة على المجتمع العربي.

ولقد أظهر تأسيس العراق أهمية وحدود العمل السياسي للنخبة العربية

المنحدرة من الإدارة العثمانية. فقد أفلحت في تأسيس دولة في مجتمع غير متجانس بالمرّة وفي مدّها بأيديولوجيا تتجاوز إطارها، غير أن الصراعات الداخلية في هذه النخبة، والتي هي في الغالب مظهر من مظاهر العداوات الشخصية والدعوة الموجهة إلى دول خارجية لتحقيق أهداف سياسية قد أضعفت القوة السياسية في الوقت ذاته، والأخطر من ذلك هو أن الإبقاء على الفروق الاجتماعية الهائلة والانقسامات الطائفيّة وغياب الرغبة الأكيدة في محاربة ذلك قد أدّت إلى إفلاس هذه النخبة السياسية وإلى خطر عدم الاستقرار الدائم في الدُّول التي تأسست.

وهكذا لم تدم محاولة تحرير السياسة التي دعا إليها الوصي على العرش منذ عام 1945 بالسماح بتشكيل أحزاب سياسية. فلقد انتقدت المعارضة هذه السياسة بشدة بينما كان الحزب الشيوعي السري ـ الهام نسبياً ـ يقض مضجع السلطات. فقد نظم إضرابات سنة 1946 وخاصة في الصناعة النفطية. وكان القمع شديداً وحكم على قادة الحزب الشيوعي بالإعدام ثم خفف الحكم في نهاية 1946 إلى أحكام قاسية بالسجن ـ وكان الوصي يأمل كسب الشعبية بإعادة التفاوض في معاهدة التحالف مع بريطانيا فقام بإقصاء نوري السعيد عن السلطة وكلّف حكومة جديدة برئاسة شيعي بالاتصال بالبريطانيين. وأفضت المفاوضات إلى معاهدة بورتسموث بتاريخ 15 يناير 1948. التزم فيها الإنجليز بإجلاء قواعدهم العسكرية. وتوجب على العراقيين مواصلة تنسيق نشاطاتهم العسكرية في الإعداد والعتاد مع الجيش البريطاني الذي يمكنه في حالة الحرب احتلال القواعد العسكرية من جديد. وبقيت المعاهدة حتى 1973 بينما لم تكن المعاهدة القديمة تمتد إلاّ إلى عام 1957.

وبالرغم من أن معاهدة بورتسموث تمثّل وضعاً أحسن من وضع 1930 فإنها أدّت إلى حضور بريطاني دائم، ولقد هزّت البلاد سلسلة من المظاهرات العنيفة أو الوثبات في النصف الثاني من شهر يناير خلفت مئات الضحايا،

فاضطر الوصي إلى التخلّي عن معاهدة بورتسموث والاكتفاء بمعاهدة 1930. وكلف نوري السعيد بالحكومة من جديد ولم تتمكّن الملكية الهاشمية إلاّ إلى الإفضاء إلى حكومة استبدادية دون قاعدة شعبية حقيقية في حين أن المعارضة الراديكالية الجذرية قد استعادت ثقتها في نفسها بعد قمع الحرب العالمية الثانية.

من شرقي الأردن إلى الأردن:

كانت إمارة شرقي الأردن الأثر الحكومي الوحيد الباقي من الثورة العربية لثورة عام 1916. فلقد كان الشرط الأوسط المتوسطي في نهاية الحرب العالمية الأولى مقسماً إلى مناطق احتلال عسكري إذ كان الفرنسيون والإنجليز على الساحل وكان الهاشميون في الداخل وكانت المنطقة العربية يقطعها خط رأسي هو خط التقسيم الفرنسي الإنجليزي لاتفاقيات سايكس بيكو. وبسقوط مملكة فيصل العربية تحت ضربات الفرنسيين في يوليو سنة 1920 طُرحت مسألة مصير الأراضي الواقعة شرقي الأردن. وبما أن فيصل فضّل التفاوض مع الإنجليز للوصول إلى تسوية توصله إلى عرش العراق فقد اغتنم أخوه عبد اللّه الفرصة لجمع أنصار الهاشميين شرقي الأردن.

ولد عبد اللّه الابن الثاني لحسين بمكة عام 1882. وأرسل عام 1891 مع باقي أسرته إلى إستنبول ليكون تحت نظر السلطان الخليفة العثماني مباشرة. وتلقى تربية عثمانية كاملة خاصة في الأدب وتاريخ العالم الإسلامي. وفي سنة 1908 وإثر ثورة «تركيا الفتاة» كلف حسين بإمارة مكة. وكان عبد اللّه من ـ 1910 إلى 1914 ـ نائب مكة في مجلس النوّاب العثماني. وأثناء الحرب العالمية الأولى قاد عمليات الحجاز المتمثّلة في حصار المدينة الطويل حيث كانت حامية تركية هامة. وكان فيصل في ذات الوقت يقود الحرب في صحراء الشام.

وكان لعبد اللّه الأمل في الحصول على عرش العراق الذي أُعطي لأخيه. وفي نهاية سنة 1920 هدّد بمهاجمة الفرنسيين في سوريا غير أن هؤلاء كان لهم تفوق عسكري ساحق وكانوا على وشك دخول المنطقة الإنجليزية التي حددتها اتفاقية سايكس بيكو. لذلك فضّل الإنجليز الوصول إلى اتفاق مع عبد اللّه الذي أصبح أميراً لشرقي الأردن في إطار الانتداب البريطاني. ويبدو أن تشرشل وعده بأن إنجلترا ستدعمه في فترة لاحقة في ترشيحه المحتمل لعرش سوريا.

كان شرقي الأردن عام 1921 منطقة فقيرة جداً بها نحو من 220 ألف ساكن نصفهم من البدو الرحّل تقريباً. وكانت أهميته تكمن في أنه يعبره خط سكة حديد في المنطقة وهو خط الحجاز وفي أنه يتاخم فلسطين. كانت الحركة الصهيونية تطالب بهذه المنطقة باعتبارها جزءاً من فلسطين. وتردد الإنجليز سنين غير أنهم كانوا أثناء ذلك قد منعوا هجرة اليهود إليه وفي عام 1928 قرروا الفصل الكامل بين شرقي الأردن وفلسطين. وكان مخطط للإمارة أن تصبح دولة حقيقيّة أما فلسطين فأريد لها أن تظل تحت إدارة الانتداب، واحتج القادة الصهاينة بشدة ضد ما يعتبرونه بتراً لأرض كانوا يطالبون بها. وكان المنطق الذي اتبعه الإنجليز شبيهاً بمنطق الفرنسيين عام 1920 عندما أسّسوا لبنان مستقلاً عن سوريا.

كان شرقي الأردن البلد الفقير جداً ذو الأهمية الاستراتيجية خاصة يعتمد كلية على المساعدات التي كانت بريطانيا تمنحه إياها سنوياً. واستطاع الإنجليز إفهام عبد اللّه بأن وجوده مرتهن بحسن نيتهم السياسية. ولقد أظهر غزو السعوديين الحجاز سنتي 1924 ـ 1925 أن قوة الهاشميين عرضة للانهيار السريع إذا لم تدعمهم بريطانيا، واستمر ابن سعود في المطالبة بالعقبة باعتبارها جزءاً من الحجاز السابق وذلك ما زاد في إضعاف الدويلة التي كانت من قبل يهددها الصهاينة في غربها. وكان عبد اللّه ـ الذي لعب دوراً سياسياً كبيراً قبل

1920ـ يعاني من أنه آل به الأمر إلى هذه الوضعية الثانوية باعتباره أمير شرقي الأردن، وكان يخطط لاستعادة الحجاز من السعوديين وللحصول على عرش سوريا، وكان سياسياً واقعياً فأدرك القوة المتنامية للحركة الصهيونية وأبدى استعداداً للتساهل في موضوع الهجرة اليهودية والحكم الذاتي السياسي لقاء دعم محاولاته السياسية وخاصة إمكانية توسيع سلطته في فلسطين. إلاَّ أن الصهاينة الذين كانوا يريدون دولة يهودية لا حكماً ذاتياً داخل دولة هاشمية أبقوا على الاتصال معه لاعتقادهم أنهم بذلك سيتمكنون من إقامة مستوطنات داخل شرقي الأردن.

ونتيجة لهذا الوضع كانت الحركة القومية العربية لفترة ما بين الحربين منقسمة إلى أنصار للهاشميين وإلى أعداء لهم. ومن بين هؤلاء أنصار كيان فلسطيني مثل مفتي القدس الحاج أمين الحسيني وأنصار جمهورية سورية (أو شامية) مثل أغلب السياسيين السوريين. وكانت تدعمهم العربية السعودية ومصر اللتان كانتا تخشيا تنامي قوة الهاشميين.

ومنذ 1930 بدأ شرقي الأردن يكتسب بعض الأهمية بتطور قواته المسلحة التي كانت إطاراتها ضباطاً إنجليز ويقودها إنجليزي هو غلوب باشا الشهير. ولقد أصبح هذا الجيش الصغير المسمّى بالجيش العربي أهم قوة عسكرية في المنطقة. وكان جنوده من البدو ويتميز بتدريب ممتاز وانضباط قوي وعتاد جيد. ولقد تألّق هذا الجيش في غزو العراق عام 1941. وهو يشكِّل داخل الإمارة دولة في الدولة بل ربما كانت الدولة ذاتها في بعض الأحيان. وكان يبدو للجميع الأداة الطيّعة للسياسة البريطانية ومع ذلك لم يكن المحافظون الإنجليز على استعداد لدعم مطامع عبد اللّه. ومن المفارقات أن تغير السياسة البريطانية سببه وصول العمال إلى السلطة عام 1946 فهم الذين جعلوا من عبد اللّه محور سياستهم الشرق أوسطية. فاكتسب اللقب الذي لقبه به الدبلوماسيون الإنجليز وهو: «ملك مستر بيڤن الصغير».

ولقد كان شرقي الأردن حليفاً وفياً ومرفأ سلام في المشرق العربي الذي كانت المواقع الإنجليزية فيه موضوع اعتراض. وقعت معاهدة جديدة عام 1946 تمنحه الاستقلال وتنص المعاهدة على أن بإمكان الإنجليز التصرّف بمعسكرات البلاد حسب رغبتهم. وتظل البلاد تعتمد على مساعداتهم المالية. ورفضت الولايات المتحدة الأمريكية الواقعة تحت ضغوط الحركة الصهيونية قبول شرقي الأردن بالأمم المتحدة وتبعها الاتحاد السوفييتي الذي سر لفرصة مضايقة حليف وفي لبريطانيا العظمى. وتبعاً لمعاهدة 1946 اتخذ عبد الله لقب الملك فهو أفضل من لقب الأمير. وأطلق منذ عام 1947 لفظ الأردن على بلاده. وهذا الاسم الجديد الذي ينم عن مطامع الملك في فلسطين لم يصبح إلزامياً إلاّ سنة 1950. وفي تلك الأثناء زاد عدد السكّان بأكثر من الضعف قياساً على تعداد عام 1921. فقد بلغ عددهم 470.000 ساكن تقريباً.

شـــبه الجـزيرة العربيـــة

تاريخ تأسيس العربية السعودية:

إن لدول شبه الجزيرة العربية نشأة تاريخية مختلفة جداً عن دول الهلال الخصيب. فالإرث العثماني فيها ضعيف جداً والأصل البدوي فيها جوهري. وللمناطق الساحلية تقاليد بحرية عريقة تمتزج مع طُرق العيش البدوية. أما الحجاز بحرميه (مكة والمدينة) واليمن فهما بلدان ذواتا مدن هامة.

في القرن التاسع عشر قامت حركة إصلاح إسلامية ذات نزعة متشددة دعا إليه فقيه يدعى محمّد بن عبد الوهّاب واتخذت هذه الحركة التي اعتاد الأوروبيون على تسميتها بالوهابية جذورها في وسط الجزيرة بنجد. وهناك تزعمتها أسرة آل سعود الهامة واستخدمتها لتأسيس دولة جديدة ـ وتمكنت الدولة السعودية الأولى من السيطرة على أكبر جزء بالجزيرة بما ذلك الحرمين. وانزعج العثمانيون لهذه المعارضة العسكرية والدينية وكلفوا

محمد بن علي نائب ملك مصر(1) بمحاربتها، ومن عام 1811 إلى عام 1818 شن المصريون حرباً ضروساً وقضوا على معظم قوة السعوديين وأعادوا تنصيب الهاشميين بمكة.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أفلح السعوديون في إعادة بناء دولة ثانية أقل مساحة بوسط الجزيرة واتخذوا الرياض عاصمة لهم. وكان لهم خصوم خطرون في قبائل الشمال حلفاء العثمانيين. وقضى هؤلاء الأعداء في نهاية القرن على دولة آل سعود الثانية ولجأت الأسرة إلى الكويت التي كانت آنذاك محمية بريطانية.

ولولا شخصية رئيس الأسرة الجديدة الفذّة، عبد العزيز، المعروف لدى الغربيين بابن سعود لضاعت قضية السعوديين. بدأ مع بعض الرفاق استعادة ملك أجداده وفي نهاية ملحمة دامت ما يقرب من ثلاثين سنة، أفلح في إعادة تأسيس دولة جديدة اتخذت اسم المملكة العربية السعودية وقام عبد العزيز بتوحيد جزء كبير من الجزيرة تحت سلطانه وطرد الهاشميين من الحجاز في سنتي 1924 ـ 1925 وكان أثناء ذلك يراعي الإنجليز.

كانت البلاد في تلك الفترة تبدو فقيرة جداً إذ كانت الضرائب على الحجيج والمساعدات البريطانية مورد البلاد الوحيد وفي بداية الثلاثينيات منح عبد العزيز شركات أمريكية امتيازات هامة للتنقيب عن النفط، ولكن عائدات النفط لم تصبح لها أهمية إلاً عقب الحرب العالمية الثانية. أما في العاجل فقد كانت الدولة السعودية تعيش أزمة مالية دائمة حُلّت بفضل الرسوم التي دفعتها

---

(1) ورد هذا النص عند مرسال كولومب L'Evolution de L'Egypte، باريس، 1951، ص ص: 304 ـ 325.

الصواب هو أن محمد علي الذي دفعته الدولة العثمانية للقضاء على الحركة الوهابية هو الاسم الذي عُرف به وليس محمد بن علي وذلك على نمط الأسماء الحديثة دون ذكر كلمة ابن كما أنه كان والي مصر ولم يكن نائباً للملك فلم يكن ثمة ملك.

الشركات الأمريكية ثم المساعدة المالية المباشرة للحكومة الأمريكية التي جعلت العربية السعودية تستفيد أثناء الحرب العالمية الثانية من المساعدة المعروفة بالقرض، الإيجار وفي المشرق العربي الذي كان تحت السيطرة الإنجليزية بعد إقصاء الفرنسيين منه سنة 1945، كانت السعودية تبدو حليف الولايات المتحدة الأكبر وذلك ما جسّده اللقاء الشهير بين عبد العزيز وروزفلت سنة 1945.

ويبدو النظام السعودي في الوقت ذاته إسلامياً وبدوياً. فمذهب الوهابيين المتشدد هو دين الدولة الرسمي التي ليس لها من دستور غير القرآن والشيعة الذين يعدون هراطقة ما يكادون يتسامح معهم. غير أن النظام السياسي هو ملاءمة موفقة بين المجتمع البدوي وبين الحداثة. ولقد استعمل عبد العزيز تعدد الزوجات أداة للسلطة فكل قبائل شبه الجزيرة العربية كانت ممثّلة في حريمه. وأبناؤه العديدون جداً هم في ذات الوقت ممثلو آل سعود عبر أبيهم وممثلو القبائل بأمهاتهم. والسلطة الفعلية هي لآل سعود عامة أكثر منها للعاهل. ويحتلّ الأمراء والأسر القبلية الكبرى المراكز الهامة بالدولة. وتلعب سلاسل النسب دوراً هاماً باعتبارها أدوات حكم ويتوجب على الملك أن يكون رعاياه بإمكانهم الوصول إليه وإبلاغه شكاواهم.

وتوارث العرش يحكمه قانون الأرشدية أي أن العرش يتولاه الأرشد أو الأكبر سنّاً من سلالة عبد العزيز. ويساعد الملك في الحكم خاصة ابنه سعود وهو الوريث المباشر وهو مقاتل باسل في حروب تأسيس المملكة ولكنه سياسي ضئيل. كما يساعده ابنه الثاني فيصل وهو ذو فكر ثاقب وكان مكلّفاً منذ العشرينيات بعلاقات المملكة الخارجية وذلك ما أكسبه تجربة سياسية كبرى بفضل تنقلاته العديدة إلى أوروبا وإلى الولايات المتحدة.

والهاشميون بشرقي الأردن والعراق هم أعداء آل سعود التقليديون وتعتمد

العربية السعودية على مصر لمعارضة طموحاتهم وتدعم القوميين العرب بسوريا ولبنان وفلسطين المعادين للهاشميين.

دول شبه الجزيرة العربية الأخرى:

كان اليمن سنة 1945 وحده الحر من كل هيمنة أجنبية. وكان يقود البلاد إمام شيعي من الزيدية. وتأسس اليمن وسط النضال ضد السيطرة العثمانية التي أقصيت نهائياً أثناء الحرب العالمية الأولى وظلت البلاد مغلقة في وجه النفوذ الأجنبي وظل خلاف ترابي قائماً بينها وبين السعودية إثر النزاع المسلح للثلاثينيات. وسلطة الدولة فيها ضعيفة ورغم عراقة حضرية أكيدة ظل العامل القبلي مسيطراً فيها. ومنذ 1945 أخذت البلاد تنفتح تدريجياً على الحياة العربية والدولية غير أن العاهل ينظر بكثير من الحذر إلى التأثيرات الوافدة من الخارج.

أما بقية شبه الجزيرة العربية فهي تحت السيطرة الإنجليزية وتلك نتيجة لتقدم إمبراطورية الهند في اتجاه الغرب في القرن التاسع عشر باسم الدفاع عن طريق الهند. ولقد أدّى الصراع ضد محمد علي بالبريطانيين إلى التمركز بعدن وإلى إخضاع قبائل الدواخل إلى نفوذهم وبذلك قسم اليمن إلى قسمين. منطقة جنوبية تحت رقابة البريطانيين ومنطقة شمالية مستقلة تحت حكم الإمام. ورغم الانفتاح على الخارج الذي يوفّره ميناء عدن ظل الضمير القبلي هو إطار الحياة السائد في اليمن الجنوبي هذا.

وأما دول المنطقة الأخرى من سلطنة عُمَان إلى إمارات الخليج فلقد كانت بصورة أو بأخرى خاضعة للحماية البريطانية. وكان هذا النظام يُمارس في كثير من المرونة تاركاً للأمراء المحليين تسيير السياسة الداخلية وجاعلاً من التمثيل الخارجي حكراً على العملاء البريطانيين. وكان هذا الوضع مقبولاً خاصة وأنه كان يشكّل ضماناً في وجه المطامع الترابية للسعوديين والإيرانيين والعثمانيين

ثم ضد ورثتهم العراقيين والذين يعربون عن مطالب حول أراضي إمارات الخليج.

وإذا كانت التركيبة القبلية موجودة أنّى ذهبت في هذه المنطقة ذات النفوذ الإنجليزي فإن طريقة العيش متجهة خاصة تجاه البحر. فأهل الخليج بحّارة في أغلبهم يتاجرون منذ قرون مع الهند والعالم الإيراني (وذلك ما سهّل إدماجهم في النظام البريطاني). وكان الاقتصاد لفترة ما بين الحربين يرتكز على صيد الدر الذي كان يمارس في ظروف مرعبة (فوفاة البحّارة في حالة قطع التنفس مرتفعة جداً دون أن نتحدَّث عن عواقب حوادث الغطس) ثم إن تطور اللؤلؤ المزروع خاصة باليابان قد سبَّب الإفلاس لهذا النشاط الحيوي في بداية الثلاثينيات. ومرّت بلدان الخليج إذ ذاك بأزمة اقتصادية خطيرة كانوا قد بدأوا الخروج منها عند بداية استغلال النفط. ولم يصبح الرخاء المنجز عن عائدات النفط حقيقة إلاّ في بداية ما بعد الحرب وأدّى إلى تحولات اجتماعية وثقافية هامة. ولعبت الكويت دوراً رائداً في هذا التطور سابقة الإمارات الأخرى بجيل تقريباً.

أما سلطنة عمان الدولة الوحيدة ذات الرقعة الترابية الواسعة والزراعة التي تستحق اسمها فإنها تمتلك تنظيماً سياسياً وطريقة عيش مشابهين لما في اليمن الشمالي. إلاّ أن اندماجها في الحياة السياسية العربية والدولية كانت متأخرة عنه.

تطور المسألة النفطية

كان المشرق العربي في القرن العشرين بلاد الذهب الأسود حقاً وبالقدر ذاته الذي كانت فيه هذه المنطقة من العالم تخضع للمنافسات الدولية منذ بداية القرن الماضي، فقد جدَّدت المسألة النفطية الرهانات كلية وضاعفت فرص المواجهة. فإلى جانب الجغرافيا السياسية المؤسسة على طريق الهند والسيطرة على البقاع المقدسة للديانات السماوية ظهر الصراع من أجل السيطرة على أكبر

احتياطيات النفط في العالم. ولئن أصبحت هذه المنطقة حيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي لفترة ما بعد الحرب (1945) فإن هياكل استغلال النفط قد كانت عند ذلك التاريخ قائمة. لذلك توجب تقديم تاريخ نشأتها بالشرق الأوسط.

زمن الشركات الكبرى:

كان النفط في نهاية القرن التاسع عشر يستخدم خاصة لتغذية المصابيح النفطية. ولما وجدت عدة طرق بديلة لهذه المصابيح منها الإنارة الكهربية التي كانت في تطور سريع فقد كان النفط منتوجاً مربحاً ذا قيمة استراتيجية ضئيلة. وكان المنتجان الرئيسيّان للنفط آنذاك الولايات المتحدة وروسيا القيصرية. إلاّ أن الوضع تغيّر جذرياً في السنوات الأولى من القرن العشرين بالانتقال من تسخين المراجل بالفحم إلى تسخينها بالنفط (النافطة) في السفن الحربية. ولقد أصبح استعمال الفحم عائقاً كبيراً في ظرف المنافسات البحرية خاصة بين إنجلترا وبين ألمانيا الإمبريالية. والحال أن هاتين القوّتين اللتين تمتلكان احتياطيات جبّارة من الفحم لم يكن لهما نفط بالأراضي التي كانتا تحتلانها. فإنجلترا التي كانت سيّدة البحار منذ القرن الثامن عشر وصاحبة أول أسطول حربي في العالم أصبحت فجأة هشّة القوى وذات تبعية للولايات المتحدة وروسيا. وتوجب عليها التحرر. ومن هنا جاءت رغبتها في السيطرة على مصدر مستقل لإنتاج النفط. التفتت إلى بلاد فارس التي كانت لها فيها مصالح تجارية هامة واكتشفت النفط فيها عام 1908 وتأسست شركة سنة 1909 لاستغلاله هي الشركة الإنجليزية الفارسية للزيت Apoc. وفي 1914 أصبحت البحرية البريطانية بإيحاء من ونستن تشرشل أكبر مساهم في هذه الشركة. وظلت بلاد فارس حتى عام 1927 منتج النفط الوحيد بالشرق الأوسط. غير أن وجوده فيها دفع إلى افتراض وجوده في أجزاء أخرى من المنطقة.

ووجهت ألمانيا ـ التي كانت لها نفس حاجيات بريطانيا ـ اهتمامها إلى

إمكانيات الدولة العثمانية انطلاقاً من الامتياز الذي حصلت عليه والخاص بخط السكة الحديدية لبغداد. غير أنها كانت تعوزها الأموال وكانت تتعرض لمنافسة شديدة فكان من اللازم تأسيس اتحاد شركات دولي. فأنشأت شركة جديدة سنة 1912 هي شركة النفط التركية التي تلقت الوعد باحتكار إنتاج النفط في الإمبراطورية العثمانية. وبعد مغامرات عديدة قسم رأسمالها سنة 1914 بين ثلاثة شركاء: مصرف ألماني والشركة الإنجليزية الفارسية للنفط وشركة شل الملكية الهولندية. ثم شاركها أرمني هو غلبانكيان الذي كان يمتلك امتيازات عديدة. كانت شل شركة إنجليزية هولندية بدأت استغلال النفط في جزر الهند الهولندية (أندونيسيا الحالية). وكان للحكومة البريطانية احتراز من هذه الشركة للوجود الهولندي الهام فيها. وأثناء الحرب اضطرت ألمانيا إلى ترك أسطولها مشلولاً بعد أن حرمت من التزود بالنفط، وحصلت فرنسا في معاهدة فرساي على نصيب ألمانيا في شركة النفط التركية. اضطرت الحكومة الفرنسية إلى الاهتمام مباشرة بالمسألة النفطية لضرورات عسكرية وأمكن للجيش الفرنسي أن يصمد في معركة فردان بفضل أسطول من الشاحنات التي كانت تمر «بالطريق المقدس» الشهير، وكان لتضاعف عدد السيارات مختلفة الأنواع أن زاد في قيمة النفط الاستراتيجية رغم أن هذا المنتوج كان هامشياً نسبياً بالقياس إلى مصادر الطاقة الأخرى. وحيث إن فرنسا كانت استيراداتها النفطية تتوقف مباشرة على الشركات الأنجلوسكسونية الكبرى فقد سلكت الحكومة الفرنسية سياسة توجيهية في المجال تهدف إلى تحرير البلاد تدريجياً من هذه التبعية. فأنشأت من أجل استغلال نفط الشرق الأوسط شركة النفط الفرنسية برأس مال تهيمن عليه الدولة.

كانت الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الأولى المزوِّد الرئيسي لدول الوفاق. وبعد الحرب، خافت أمريكا أن ينضب احتياطيها بسرعة وأبدت معارضتها لاحتكار الفرنسيين والإنجليز نفط الشرق الأوسط. فطالبت طبقاً

لمبدأ «الباب المفتوح» بمشاركة شركات النفط الأميركية الكبرى. وكانت هذه خمس شركات: شركة زيت نيوجرسي وشركة زيت كاليفورنيا وشركة سوكوني موبل أويل (موبل) وهي شركات نشأت من تقسيم شركة زيت روكفلر لعام 1911 باسم القانون المضاد للاحتكار وشركات زيت الخليج وتكساكو. وكانت هذه الشركات لا تقبل أن تُحرم من منطقة الإنتاج الجديدة خاصة وأن جزءاً كبيراً من استغلال النفط بالتراب الأمريكي هو من إنتاج شركات مستقلة صغيرة وأن مجالها المحجوز هو الخارج. وبعد سنوات طويلة من المفاوضات والضغوط السياسية تخلّت الولايات المتحدة عن سياسة الباب المفتوح لقاء مشاركة شركاتها في استغلال نفط أراضي الدولة العثمانية السابقة.

وفي سنة 1927 بدأ إنتاج النفط بالعراق. وفي سنة 1928 أصبحت الشركة التركية للنفط شركة نفط العراق وقسم رأسمالها بطريقة ترضي كل الطلبات: شركة الزيت الإنجليزية الفارسية وشركة شل وشركة النفط الفرنسية التي حصلت كل منها على 23.75٪ من الأسهم، كما أن اتحاد شركات أمريكية هو شركة التنمية بالشرق الأدنى حصل على 23.75٪ من رأس المال ولم يحتفظ غلبانكيان لنفسه إلاّ بالخمسة في المائة الباقية لذلك لقب «بالسيد 5٪» إذن كانت عند ذلك التاريخ شركتان تعملان بالشرق الأوسط: شركة الزيت الإنجليزية الفارسية وشركة نفط العراق، أما على الصعيد العالمي فكانت شركة الزيت الإنجليزية الفارسية وشركة شل الشركتين الوحيدتين اللتين بإمكانهما الدخول في منافسة مع الشركات الأمريكية الكبرى فكانتا هما والشركات الأمريكية تسمى «الأخوات السبع». ولقد أفلحت إنجلترا تماماً في هدفها في الحصول على مصدر مستقل للتزود بالنفط. وفي داخل شركة نفط العراق كان اتفاق يقال له اتفاق «الخط الأحمر» يمنع الشركات الأعضاء من أن تستغل النفط منفردة داخل المجال الجغرافي المكون من الدولة العثمانية سابقاً ويستثنى من تلك المنطقة الخليج الفارسي (مع الكويت) غير أن العربية

السعودية كما تشكّلت فيما بعد تدخل في ذلك ـ ولكن هذا الاتفاق لا يعني الشركات غير الأعضاء.

كانت سنوات العشرينيات وبداية الثلاثينيات فترة فائض عرض بالنسبة للطلب لذلك كانت شركة نفط العراق وشركة الزيت الإنجليزية الإيرانية ضد التوسّع في مناطق استغلال جديدة. وهذه الأخيرة حلّت محل شركة الزيت الإنجليزية الفارسية، فرفضتا المشاركة في استكشاف العربية السعودية واكتفتا بحجز مشاركات في الخليج والبحرين والكويت حيث اكتشف النفط في الثلاثينيات، فتركتا المجال حراً أمام الشركات الأمريكية غير الأعضاء في شركة نفط العراق.

حصلت شركة زيت كاليفورنيا (سوكال) منذ 1933 على امتياز في العربية السعودية ثم اشتركت معها تكساكو عام 1936. وأدّت هذه المشاركة إلى ظهور شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) التي كان لها احتكار استغلال نفط العربية السعودية وبذلك أصبحت الخمس الكبرى موجودة في الشرق الأوسط. وكان الشرق الأوسط مجال استغلال هام بالنسبة للأخوات السبع. والأخيرة الصغرى وهي شركة النفط الفرنسية. وعلى عكس ما في الولايات المتحدة لا يوجد هنا عدد من الشركات «المستقلة». لكن إنتاج المشرق ظل هامشياً. ففي سنة 1939، لم يكن الإنتاج إلاّ 15.81 مليون طن من النفط مقابل 168 مليون طن بالولايات المتحدة و278 مليون طن بالاتحاد السوفييتي في السنة نفسها.

تنظيم سوق النفط:

إن صناعة النفط تتطلب تمويلات ضخمة خاصة في طور الاستغلال فالحفر باهظ وينبغي حفر آبار كثيرة قبل العثور على حقل مربح اقتصادياً، كما أن بنية النقل الأساسية (أنابيب وموانىء نهائية وناقلات نفط) تتطلّب رؤوس أموال هامة خاصة إذا كان معظم الإنتاج معدّاً للتصدير. فالشركات الكبرى هي

التي تستطيع وحدها توفير تمويلات بهذا الحجم. صحيح أن جزءاً كبيراً من الإنتاج بالولايات المتحدة تقوم به شركات صغيرة مستقلة ولكن التكلفة عندها أعلى والنصيب المصدر أقل بكثير.

أما نفط الشرق الأَوسط فهو على العكس من ذلك معدّ خاصة للسوق الأوروبية حيث يدخل في منافسة مع النفط الأمريكي. والامتيازات الممنوحة للشركات بالشرق الأَوسط تغطي غالباً من 20 إلى 100٪ من أراضي الدولة المعنية ومدة الامتياز تمتد بين 60 إلى 94 سنة. فتستفيد الشركات الكبرى من ذلك لتجمّد ثروات جزء كبير من البلاد ولتركّز على الحقول المربحة أكثر من غيرها مانعة كل منافسة. ويشمل الامتياز ضريبة سنوية (روايلتيز) تقدّر بـ 12٪ من قيمة الإنتاج. ويُضاف إليها عادة إيجار سنوي. وبما أن البلدان المعنية آنذاك كانت ذات اقتصاد تقليدي فلا تلبث الشركة النفطية أن تصبح دولة وسط الدولة بشبكة الطرقات والمستوصفات الطبيّة والمدارس التقنية لتأهيل الملاك المحلي بل وحتى بمدن حقيقية. والوظائف العليا يعمد بها كلها إلى غربيين مغتربين. فنمط شركة قناة السويس العالمية يتكرر والحس الوطني المحلي لا يتحمّل هذا الوجود، الأجنبي القوي.

إن تكاليف الإنتاج أقل بكثير هنا منها بالولايات المتحدة (كانت التكلفة عام 1950: 30 سنتاً للبرميل مقابل 1.80 دولاراً) ويخشى أن يطرد نفط الشرق الأَوسط نفط أمريكا من السوق الأوروبية. وتفادياً لهذا الخطر قامت ثلاث شركات كبرى هي شركة نيوجرسي والشركة الإنجليزية الفارسية للزيت وشل في شهر سبتمبر 1928 بتوقيع العقد المعروف بأكناكاري (Achnacorry) والذي التحقت به الشركات الكبرى الأخرى. ويحدد هذا الاتفاق سعر البيع للنفط بحسب نظام «الخليج زايد» والمعني بالخليج آنذاك هو خليج المكسيك. ولقد تقرّر أن سعر النفط في أي نقطة من العالم يساوي السعر المعلن للنفط الخام بخليج المكسيك (أي سعر النفط لدى خروجه من أماكن الإنتاج) يُضاف إليه

تكلفة النقل من هذا الخليج إلى النقطة المعينة أيّاً كان مصدره الحقيقي. وبذلك كان النفط يباع بنفس السعر في أوروبا سواء أكان من الولايات المتحدة أم من الشرق الأوسط. وبما أن نفط الشرق الأوسط أرخص ثمناً وأقرب إلى أوروبا فالأرباح كانت أهم. وكانت ميزة هذا النظام أنه مكّن من الإبقاء على التصديرات الأمريكية. وفي سنة 1945 عدّل الحساب بالإبقاء على سعر موحّد للنفط أياً كان مصدره وباحتساب التكلفة الحقيقية لمصاريف النقل. وفي سنة 1947 وضع تمييز بين السعر المعلن لنفط الخليج الفارسي وبين السعر المعلن لنفط خليج المكسيك وكان سعر الخليج الفارسي أقل بقليل. وكان توازن الأسعار بين النفط الأمريكي ونفط الشرق الأوسط يتم في إيطاليا. وفي نهاية الأربعينيات انتهى دور الولايات المتحدة بصفتها مصدِّرة وبدأت تستورد النفط، فقررت الشركات الكبرى جعل التوازن بين أسعار النفط من المصدرين يكون في نيويورك، وتوضح هذه السياسة سيطرة الولايات المتحدة الساحقة على السوق العالمية. فالشركات الكبرى تراقب العملية البترولية بأكملها: الإنتاج على عين المكان بامتيازاتها والنقل بأساطيل الناقلات التابعة لها وبخطوط أنابيبها والتكرير بمصافيها والبيع للمستهلكين بشبكاتها التجارية للتوزيع. وهذا التكامل الرأسي (من البئر إلى المستهلكين) جعل من الشركات الكبرى قوى اقتصادية عظيمة، فقد كانت تحدد الأسعار المعلنة (السعر عند الإنتاج) اعتباطياً دون استشارة البلدان المنتجة. مع أن هذه الأسعار تتخذ مراجع لدفع الضرائب. بل لقد شوهدت شركة أرامكو تبيع نفطها بأبخس ثمن لشركاتها الأعضاء ومن ثم كانت تدفع ضرائب زهيدة. وكانت هذه الشركة ذاتها تدفع ضرائبها للولايات المتحدة لا للعربية السعودية. ولم تتغير الحال لتدفع الضرائب للبلد المنتج إلاّ في نهاية الأربعينيات. وكان هذا النظام الذي بُني في فترة ما بين الحربين يكفل للشركات الكبرى أرباحاً طائلة ويكفل سعراً لبيع النفط منخفضاً ومستقراً. ولقد استفاد المستهلكون بالعالم الغربي كثيراً من نظام الشركات الكبرى المتكامل.

لعب نفط الشرق الأَوسط دوراً رئيسياً بعد عام 1945 فخطة مارشال لإعادة البناء الاقتصادي لأوروبا قامت على استعمال مصدر الطاقة هذا استعمالاً واسعاً: فالنفط لم يعد مادة أولية استراتيجية ضرورية للحرب فحسب بل أصبح أحد محرّكات النمو الاقتصادي القوي «للثلاثينيات المجيدة» وكان الفحم في انحطاط منتظم في الأرقام النسبية أولاً ثم في الأرقام المطلقة، بينما كان استهلاك النفط العالمي يتضاعف كل عشر سنوات. ولم تتطوّر الطاقة الذريّة كما كان متوقعاً لها بسبب سعر الطاقة النفطية الزهيد.

وكان هذا النمو الاقتصادي الذي لا سابق له يرتكز على الإشراف الكامل على العملية النفطية (من الإنتاج إلى المستهلك) من قِبَل الشركات الكبرى ويرتكز على التفاهم النسبي بين «الأخوات السبع» في سياستها العامة بخصوص الامتيازات والأسعار ويرتكز على الإبقاء على فائض طفيف من العرض على الطلب لمنع أي توتر على الأسعار. وما دامت «الأخوات السبع» تراقب العرض والطلب فقد كانت تراقب كذلك الأسعار ومواقع الإنتاج.

الشركات في الشرق الأَوسط:

لقد أبرزت الحرب العالمية الثانية دور النفط الأساسي في العالم الحديث. ولقد شعرت الحكومة الأمريكية مرة أخرى بخطر نفاد احتياطي النفط بالولايات المتحدة. وأعاقت العمليات الحربية استغلال النفط السعودي وأصبحت مالية المملكة في وضع إفلاس لأن الحج قد توقف بدوره. فالتفت ابن سعود إلى الشركات النفطية للحصول على موارد جديدة. حيث إن هذه الشركات كانت لا تريد تمويل المملكة بالخسارة فقد طلبت من الحكومة الأمريكية مد قانون «القرض ـ الإيجار» ليشمل العربية السعودية، وألحّت الشركات على ضخامة الاحتياطيات النفطية بالمملكة، هذا النفط الذي سيجعل من البلاد أكبر مصدر في العالم. وقبلت إدارة روزفلت أن تحل محل الشركات في المساعدة المالية

ثم إنها ذهبت إلى حد التفكير في تأمين النفط السعودي (لصالح الولايات المتحدة) طبق نمط الشركة الإنجليزية العراقية للزيت. واستنجدت الشركات المهدّدة بأخواتها الأمريكية. وبما أن الاتجاه بعد 1945 كان نحو التحررية كسبت الشركات القضية. إلاّ أن الحكومة الأمريكية طلبت دخول كل الشركات الأمريكية الكبرى في الأرامكو وفي ذلك خرق لاتفاق الخط الأحمر واستندت الحكومة الأمريكية على حجج تحارب الاحتكار وتظهر الحاجة إلى تمويل الاستثمارات العملاقة لاستغلال الاحتياطات السعودية، واحتجّت الشركات الأخرى في شركة نفط العراق ورفعت القضية أمام القضاء. وانتهى الأمر إلى اتفاق ودّي وُقِّع سنة 1948 ومكّنت التعويضات التي دُفعت لشركة النفط الفرنسية هذه الأخيرة من العودة إلى نشاطها بعد سنوات الحرب التي جمد فيها الأنجلوسكسونيون رأسمالها.

وبما أن نفط الشرق الأوسط موقعه في الخليج أو في العراق كانت المشكلة الكبرى هي الدخول إلى البحر المتوسط. فالإمكانية الأولى هي تفريغ النفط في سفن بإمكانها استعمال قناة السويس (لم توجد بعد في تلك الفترة ناقلات نفط عملاقة يمكنها جعل المرور برأس الرجاء الصالح بجنوب إفريقيا مقبولاً اقتصادياً) والإمكانية الثانية هي استعمال خطوط أنابيب. وكانت شركة نفط العراق قد أقامت خط أنابيب فيما بين الحربين ينتهي بفرعين، فرع يعبر أراضي الانتداب الفرنسي بسوريا ولبنان ويصل طرابلس والفرع الآخر يعبر أراضي الانتداب الإنجليزي بفلسطين وأنشأت مصفاة ثانية بالشرق الأوسط بحيفا (وكانت الأولى قد أقيمت بعبدان بإيران) وأدّى النزاع العربي الإسرائيلي الأول إلى غلق الفرع الفلسطيني. وظلت مصفاة حيفا مستعملة بجلب النفط الأمريكي إلاّ أن نشاطها تقلّص بطبيعة الحال. ولقد أدّى غلق هذا المنفذ على البحر وهذه المصفاة إلى إحداث ضيق مؤقت لتطبيق خطة مارشال. كما أن أرامكو بنت لنفطها خط أنابيب ثانٍ **«التابلاين»** الذي يمر عبر الأردن وسوريا

وينتهي في صيدا بلبنان. وفاوضت الدول المستقلة الجديدة مسألة الإتاوة بجشع خاصة وأن المناقشات كانت تجري أثناء فترة الحرب العربية الإسرائيلية الأولى وفي فترة كان الرأي العام العربي ساخطاً على الولايات المتحدة. ولم يسمح بعبور سوريا إلاّ سنة 1949 بعد انقلاب حسني الزعيم الذي أعدّ بمساعدة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

لعبت الحكومات الغربية دوراً أساسياً في كل مراحل إقامة البنية الأساسية للشركات الكبرى بالشرق الأوسط. فبالإضافة إلى الضغوط المُمَارَسَة على الدول الشرقية التي كانت في حالة تبعية. قامت ببعث شركات (مثل شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية وشركة النفط الفرنسية) أو نظمت اتحاد شركات (مثل شركة نفط العراق أو شركة الزيت الأمريكية العربية: أرامكو). ولقد تعمدت الولايات المتحدة تأسيس إعادة بناء أوروبا الاقتصادي على استعمال نفط الشرق الأوسط وأدارت تحديد الأسعار تبعاً لهذه الحاجة. وفي ذلك معنى تفسير للتعديل الذي أُدخل على تحديد الأسعار واتخاذ نيويورك مكاناً للموازنة بين سعر نفط الشرق الأوسط والنفط الأمريكي. والإنتاج الأمريكي كان هدفه ضمان استقلال الولايات المتحدة النفطي. وكان لتبعية أوروبا تجاه الشرق الأوسط أن هذه عرضة للتأثر الكبير بالأزمات التي تحدث في الشرق الأوسط. وكان إغلاق فرع حيفا من خط أنابيب شركة نفط العراق قد شكّل إنذاراً لم تأخذه الحكومات الغربية في الاعتبار الكافي وهي التي شغلتها مشاكل أهم (انقلاب براغ وحصار برلين).

التحرّك نحو الوحدة العربية

السوابق التاريخية:

برغم التنوعات الإقليمية الكبيرة، تعكس القرابة اللغوية بين مختلف الشعوب الناطقة باللغة العربية وحدة ثقافية حقيقية، فإننا نجد الثقافة الاجتماعية

نفسها من المحيط إلى الخليج ويبدو ذلك جلياً في التركيبات الأسرية. كما أن إدراك العالم والانفعالات أمام الحياة والموت هي ذاتها. إلاّ أن من العسير وضع تحديد للعروبة.

وبالإمكان تاريخياً، تبيّن **ثلاثة أصناف** من العروبة **فالصنف الأوّل** هو تصوّر تقليدي يجعل من السكّان العرب الحاليين أحفاد عرب شبه الجزيرة العربية أصحاب فتوحات القرنين السابع والثامن الكبرى. والحال أن جلّ السكان العرب الحاليين ينحدرون من أناس استعربوا عبر الحقب أكثر مما ينحدرون من الفاتحين العرب. غير أن التباهي بأرومة عربية مهما كانت وهمية يظل باعثاً من بواعث الافتخار. **والصنف الثاني** هو إحساس ديني مرتكز على شرف تكلم لغة القرآن التي يُنظر إليها على أنها كلام الله ذاته. وهذا الشعور العربي الإسلامي يمنح العرب الشعور بأنهم أعلى من كل المسلمين الآخرين. **والصنف الثالث** يرتكز على تصور عَلْماني للتاريخ ناشىء من الاحتكاك بالغرب. والعروبة التاريخية هي فكرة أن العالم العربي لعب دوراً جوهرياً في تاريخ الحضارة في القرون الوسيطة وأن العرب الحاليين يتحتم عليهم استعادة مكانة أجدادهم الأمجاد.

إن الحركة القومية العربية السياسية الحقيقية لم تظهر إلاّ مع بدايات القرن العشرين في المقاطعات العربية من الدولة العثمانية وكان البُعد التاريخي موجوداً فيها إلاّ أن الحس العربي الإسلامي كان الطاغي. وقد كان لهذه الحركة السياسية أن طالبت بتحرير العرب الذين هم أفضل ديناً من الأتراك، غير أن ميزان كل القوى كان بشكل اضطر معه القوميون العرب الذين كانت دعايتهم ترتكز على الإسلام، إلى التحالف مع الأوروبيين لدى الثورة العربية لعام 1916 بقيادة الهاشميين. وكانت سنة 1920 خيبة الأمل الكبرى التي تكونت فيها عدة دول عربية تابعة لفرنسا وإنجلترا، ومنذئذ حدث التوتر بين تأكيد الرغبة في الوصول إلى تأسيس دولة وحدوية وبين رغبة كل جهاز دولة، في

ذات الوقت، في الإبقاء على الدولة الإقليمية التي يراقبها وتكريسها.

وفي الثلاثينيات ظهر جيل جديد من المذهبيين الذين أعطوا العروبة محتوى أدق. ولهؤلاء المنظرين نظرة تزداد عَلْمانية إلى مستقبل العالم العربي. وكانوا يدافعون عن اتحاد كافة العرب الذين سيتمكنون عندئذ من فرض أنفسهم على الساحة الدولية بدلاً من كونهم خاضعين للهيمنة الأوروبية. ولقد أصبحت العروبة المعلمنة التي تخطت الشعور بالنقص الناشىء من تفوّق الغرب، أصبحت أملاً في البعث السياسي والثقافي والاجتماعي. ولقد تلقت هذه النظريات قبولاً حسناً في أوساط المدرسين الذين كانوا ينشرونها بين تلاميذهم الذين كانوا شديدي التقبّل لهذه الأفكار النضالية من أجل الاستقلال. ولم يعد الأعيان وحدهم ملهمي الحركة ووجدت الطبقات الوسطى المتعلمة أملاً في التحولات الاجتماعية التي تتناسب مع الوضع الجديد الذي جعلهم يفرضون وجودهم في المجتمع.

ثم إن ظهور أوائل وسائل الإعلام الجماهيري في فترة ما بين الحربين قد قوى الشعور بالانتماء المشترك. وينبغي منح الأغنية والسينما (الخيَّالة) المصريتين دوراً بالغ الأهمية، وقد أصبحتا وسيلتي تسلية شعبية كبرى من الخليج إلى المحيط، ولقد مكّنت الصحافة والإذاعة من بروز لغة عربية حديثة وهي شكل مبسَّط من العربية الكلاسيكية طغت على اللهجات الإقليمية العديدة مؤكّدة مشاعر الانتماء الجماعي.

المسألة الفلسطينية وطموحات الهاشميين:

كانت المسألة الفلسطينية في الثلاثينيات محرّك انبثاق فكرة الوحدة العربية. ولقد رأى بعض المسؤولين الصهاينة ـ وأولهم بن جوريون ـ إمكانية دمج الوطن القومي اليهودي في اتحاد عربي وذلك ما قد يسمح من طمأنة السكان العرب بفلسطين الذين أصبحوا أقلية في بلادهم. ولم يتم القيام بهذه

المحاولات بجدية ولكنها شدت انتباه المسؤولين العرب. ثم إن هذا المشروع أعيد نشره في الأربعينيات ولكن هذه المرة في إطار تقسيم فلسطين مع «نقل» جزء من السكان خارج الجزء المخصص لليهود وكان تشرشل يدعم هذه الفكرة بكل قوة.

وأثناء الثورة الفلسطينية (1936 ـ 1939) اضطرّت بريطانيا إلى جعل رؤساء الدول العربية يتدخّلون لممارسة تأثير على الفلسطينيين في اتجاه الاعتدال. وبعد نفي أهم القادة السياسيين أو اعتقالهم سنة 1938 فضل الإنجليز التعامل مع رؤساء الدول العربية لدى مؤتمر 1939 على التعامل مع الفلسطينيين. وهو المؤتمر الذي أفضى إلى الكتاب الأبيض. وإلى جانب هذه الأعمال الدبلوماسية كان لأحداث فلسطين آثار على الرأي العام العربي الذي كان شعوره بالتضامن مع الفلسطينيين في كفاحهم من أجل الاستقلال في تنامٍ متزايد.

كان الهاشميُّون بالعراق وشرقي الأردن يبدون بمظهر المدافعين الطبيعيين عن مشاريع الاتحاد العربي. وكانوا يعتبرون أنفسهم قادة العالم العربي الشرعيين لدورهم في الثورة العربية لعام 1916. وكان هاشميو العراق يخطّطون لاتحاد بين العراق وسوريا مع إلحاق محتمل لشرقي الأردن ولبنان وفلسطين. واتخذ هذا المشروع اسم الهلال الخصيب. ومن جهة أخرى كان الوصي على عرش العراق يطمح إلى أن يصبح ملك سوريا. وكان عبد الله يرى أن مملكته الصغيرة بشرقي الأردن ليست بمستوى دوره باعتباره رجل دولة ويقدّر بأن الإنجليز، قد تكفلوا عام 1921 بدعم ترشحه لعرش سوريا عندما يصبح ذلك الأمر متاحاً. ومنذ بداية الثلاثينيات كان يعيد دورياً مشروع سوريا الكبرى التي تجمع كل البلدان الشامية تحت تاجه. وفي هذين المشروعين: الهلال الخصيب وسوريا الكبرى كان الهاشميون يزعمون إيجاد حل للمسألة الفلسطينية بضمان نوع من الحكم الذاتي للوطن القومي اليهودي مع منع أي هجرة يهودية جديدة.

كان الإنجليز يعارضون المشاريع الهاشمية سراً. وكانوا يعلمون أن رفض فرنسا نهائي وهي القوة الوصية على سوريا ولبنان، غير أن التكتم كان واجباً عليهم حتى لا يبدو خلافهم علناً مع حُلفائهم. وبما أن مسؤولين بريطانيين عديدين في المنطقة كانوا ميالين إلى دعم مطامح الهاشميين كان كثير من الناس يعتقدون أن الإنجليز هم محرّكو مشاريعهم وفي سنة 1941 بدأ احتلال القوات البريطانية لسوريا ولبنان مؤشراً على أن العقبة الكبرى قد أُزيحت بضعف فرنسا المتأتي من تطور الحرب العالمية. وقد أثارت مطامح الهاشميين معارضة المسؤولين العرب الآخرين. وحدث تقارب بين السعودية ومصر التي أخذ اهتمامها بمن حولها من العرب يتزايد منذ منتصف الثلاثينيات. وكانت لعائلة محمد علي المالكة بمصر مطامع دائمة في سوريا وكانت منزعجة لخطر العزلة التي تسببها لمصر مشاريع الاتحاد الهاشمية. وكان الوفد واعياً للشعبية المتنامية للفكرة العربية في الرأي العام المصري وأخذ يتخلّى تدريجياً عن مبدئه الأساسي الخاص بقومية مصرية ضعيفة.

وكان السياسيون في فلسطين وسوريا ولبنان لهم في الغالب ماضٍ سياسي مشترك مصدره نضالهم ضد العثمانيين ثم عملهم من أجل مملكة عربية عام 1920. ثم أخذوا يبتعدون تدريجياً عن الهاشميين الذين يعتبرونهم شديدي الارتباط بالإنجليز. وفي الثلاثينيات ربطت علاقات سرية بين مسؤولي البلدان الثلاثة تهدف إلى تنسيق سياستهم تجاه الأوروبيين والهاشميين. وفي بداية الأربعينيات كانت قطيعتهم مع هؤلاء واضحة وكانت شخصيات كالحاج أمين الحسيني بفلسطين والقوتلي بسوريا ورياض الصلح بلبنان أعداء ألداء لمشاريع عمان وبغداد. وكانوا ـ مع تأكيد إيمانهم بالوحدة العربية ـ يرفضون أن تتم هذه لصالح المملكتين دون سواهما. وقد عملوا ما وسعهم بالإبقاء على استقلال بلدانهم.

تأسيس جامعة الدول العربية:

فضّل الإنجليز التسويف أمام مشاريع الهاشميين. وكان همّ تشرشل الوحيد هو اتحاد عربي يعطي الصهاينة تنازلات كبرى. وكان إيدن وزير الشؤون الخارجية معادياً لهذا المشروع. فأثناء أزمة مايو 1941 التي تميّزت بتدخل عسكري إنجليزي بالعراق وبالشعور العام بأن العمليات العسكرية ستنتهي لغير صالح الإنجليز، حاول إيدن تقريب الإنجليز من العرب كما حاول منع تنفيذ مشروع تشرشل. وفي يوم 29 مايو 1941 وفي خطاب بمجلس العموم أعلن تأييده للوحدة العربية دون استشارة رئيس الوزراء مسبقاً ودون الإشارة إلى مصالح الحركة الصهيونية فقال: «لقد حقّق العالم العربي خطوات كبرى منذ استعادة قوّته التي تحققت في نهاية الحرب الأخيرة وإنّ كثيراً من المفكرين العرب ليرغبون في تحقيق قدر من الوحدة لشعبهم أكثر مما تحقّق حتى الآن. ولبلوغ هذه الوحدة فهم يأملون في مساعدتنا ولا يمكن لأي نداء مثل هذا صادر عن أصدقائنا أن يبقى دون إجابة. ويبدو لي من الطبيعي والعادل معاً أن تتوثّق فيما بينهم ليس فحسب علاقات ثقافية واقتصادية بل وأقول أيضاً علاقات سياسية. وإن حكومة صاحب الجلالة من جانبها ستقدم الدعم الأكمل لكل خطة تلقى موافقة عامة»[1].

ولم يكن بإمكان تشرشل اتخاذ إجراء ضد وزير خارجيته دون أن يحدث بذلك أزمة وزارية والبلاد في خضمّ الحرب. لم يكن لإعلان إيدن تأثير فعلي بسبب الوضع العسكري. وتغير الوضع سنة 1943 باستعادة بريطانيا العظمى مكانتها باعتبارها قوة مسيطرة في الشرق الأوسط وفي فبراير سنة 1943 وإثر استجواب مفاجىء لأحد أعضاء مجلس النوّاب، دفع إيدن إلى إعادة ما صرح

(1) مرسال كولومب، L'evolution de L'Egypte ص ص 179/ 180 بالنسبة لهذه الترجمة.

به يوم 29 مايو عام 1941. وأخذ كل السياسيين العرب هذه المرة النوايا البريطانية مأخذ الجد. ويدأ سباق بين النحّاس رئيس الوزراء الوفدي بمصر وبين نوري السعيد. وكسب المصري السباق. وهو كما نعلم معاد للمشاريع الهاشمية وقد أفلح بعد سلسلة من المشاورات في جمع كل ممثلي الدول العربية في لجنة تحضيرية بدأت أعمالها بالإسكندرية يوم 25 سبتمبر 1944.

وإضافة إلى مسألة الوحدة العربية كان من الواجب حل مسألتين شائكتين هما اتخاذ موقف مشترك حول فلسطين وحول مستقبل لبنان. ففي الوقت الذي اقترب فيه الاستقلال التام للأراضي التي كانت تحت الوصاية الفرنسية كان ينبغي حمل سوريا على قبول استقلال لبنان. وتم الوصول إلى حل وسط: إذ قبلت سوريا استقلال جارتها في حدودها الحالية وبالمقابل يلتزم لبنان بتبنّي سياسة تحترم المصالح العربية ومصالح سوريا في المقام الأول. وهذا يعني عملياً أن لبنان ينبغي ألا يصبح قاعدة لقوة أجنبية ترمي إلى بسط نفوذها على سوريا. أما فيما يختص بفلسطين التي لم تحصل بعد على وضع الدولة فقد كانت يمثلها بالإسكندرية موسى العلمي وكان سياسياً فلسطينياً عملياً استطاع كسب احترام الجميع. والتزمت الدول العربية بالدفاع عن المصالح الفلسطينية غير أن فلسطين لم تكن من بين موقّعي اتفاق الإسكندرية تجنّباً للاصطدام مع الإنجليز.

وُقّع مشروع الاتفاقية هذا يوم 7 أكتوبر سنة 1944. وهو يسجّل انتصار خصوم الهاشميين. ورفضت مشاريع الاتحاد بين الدول لصالح مؤسسة تنظم تعاون الدول على قدم المساواة. وسيعهد لمجلس تمثيلي «تنفيذ الاتفاقات التي تعقدها الدول فيما بينها وتنظيم اجتماعات دورية لتوطيد علاقاتها وتنسيق برامجها السياسية بهدف تحقيق التعاون فيما بينها والحفاظ بكل السُّبل المتاحة على استقلالها وسيادتها ضد كل عدوان ولتهتم بشكل عام بمصالح البلاد العربية ومصالحها».

وتمت الإشارة إلى هذا الاستقلال بشكل صريح بخصوص لبنان. «إن

الدول العربية الممثّلة في اللجنة تؤكد بالإجماع احترامها لاستقلال لبنان وسيادته في حدوده الحالية وهو ما قد اعترفت به حكوماتها بعد أن سلك لبنان سياسة مستقلة أعلنت عنها حكومته في برنامج وزاري حصلت به على الموافقة الجماعية بمجلس النوّاب اللبناني بتاريخ 7 أكتوبر سنة 1943»[1].

كما أن موقف العرب حول فلسطين تمت الإشارة إليه: «ترى اللجنة أن فلسطين تشكّل عنصراً هاماً من عناصر البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها دون تعريض سلام العالم العربي واستقراره للخطر.

«كما أن اللجنة ترى أن التعهدات التي التزمت بها بريطانيا العظمى والمتضمنة إيقاف الهجرة اليهودية والحفاظ على الأراضي الخاصة بالعرب والسير بفلسطين نحو الاستقلال تشكّل حقوقاً اكتسبها العرب وأن تنفيذها سيكون خطوة إلى الأمام نحو الهدف المنشود ونحو توطيد السلام والاستقرار.

«تعلن اللجنة تأييدها قضية فلسطين من أجل تحقيق تطلعاتها المشروعة والحفاظ على حقوقها العادلة».

«تعلن اللجنة بأنها لا تقل شفقة من أي كان لما عاناه اليهود في أوروبا بسبب بعض الدول الدكتاتورية. ولكن يجدر عدم الخلط بين حال أولئك اليهود وبين الصهيونية إذ لا شيء أكثر تعسفاً ولا أكثر ظلماً من إرادة حل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يكون ضحاياه عرب فلسطين، أياً كانت ديانتهم أو طائفتهم».

تم توقيع الميثاق المؤسس للجامعة العربية بالقاهرة يوم 22 مارس 1945. وهو يؤكد صراحة فكرة أن هدف الجامعة هو «ضمان استقلال كل بلد من البلدان الموقعة وسيادته»[2].

---

(1) أي أن الجامعة العربية كفيلة بتطبيق الميثاق الوطني لسنة 1943.

(2) نصوص وردت في Les Cahiers de l'Orient contemporain، 1945.

كان الإنجليز الذين ظلوا في موقف التسويف أول من فوجئوا لنجاح التعاون العربي. ولقد اتخذوا موقفاً سلبياً وهم يشهدون المساعي المصرية، ولم يعتقدوا أنها ستكلل بالنجاح وهم إذن لم يكونوا المحرضين على تأسيس الجامعة العربية. ولم يفعلوا شيئاً لمنع الاتفاق وسمحوا لشرقي الأردن الذي لم يحصل آنذاك على استقلاله بتوقيع اتفاقية الإسكندرية.

كان هدف الجامعة الأول هو إبراز موقف موحّد حول فلسطين وحول مستقبل البلدان التي كانت تحت الوصاية الفرنسية ولم يكن هدفها الاعتراض على المواقع البريطانية بالمنطقة. واضطر الهاشميون المدافعون التقليديون عن الوحدة العربية إلى التنازل أمام مصر التي جاءت حديثاً إلى العروبة. واتخذت القاهرة مقراً للمنظمة الجديدة رمزياً. غير أن عروبة مصر كانت في تلك الفترة سلبية في جوهرها. وكان هدف تشجيع التعاون بين الدول هو إعاقة مطامح الهاشميين. ولم يكن لمصر آنذاك لا الوسائل ولا الرغبة في أن تكون مركزاً لتجمع وحدوي للعرب. ولقد مكن هذا البرنامج الواقعي والأدنى في طموحاته ما اعتبره الكثيرون آنذاك خطوة أولى نحو الوحدة العربية. ورغم الشعبية المتنامية للفكرة الوحدوية بين الجماهير العربية فقد وُضعت أهم العراقيل لتحقيقها على أرض الواقع: فالمشاريع كانت تبدو دائماً على أنها عبارة عن الإرادة التوسيعة لهذه الدولة أو تلك أو هذا النظام أو ذاك وبالتالي كانت تثير معارضة الآخرين. وإثر الحرب مباشرة كانت بريطانيا العظمى تبدو لعديد من المراقبين كما لو كانت القوة العظمى الداعية سراً للوحدة العربية لفرض هيمنتها على المنطقة. ولقد ظهر نفس التشخيص الخاطىء في الخمسينيات والستينيات بالنسبة للاتحاد السوفييتي غير أن هذه الأخطاء كان لها تأثير كبير على سياسة الدول العظمى بالمنطقة.

الفصل الثاني

النزاع العربي الإسرائيلي

إن النزاع العربي الإسرائيلي هو أكثر نزاعات الشرق الأوسط إثارة للأهواء ولاتخاذ المواقف وهذه المواقف ليست خارجة عن النزاع ذاته بل هي إحدى عوامله وأحد رهاناته بقدر ما أن المسألة ليست مجرد قطاع صغير بالشرق الأدنى. فمنذ البداية كان الاستنجاد بالرأي العام الأجنبي أحد أدوات الصراع، إن الجمع بين هذا النزاع وبين أحد أكبر مآسي القرن العشرين ألا وهو قتل النازية الجماعي ليهود أوروبا واستخدام هذه المأساة، كل ذلك قد جعل الغرب غير مكترث لما يحدث في فلسطين. وإن التواطؤ بين الإمبريالية الغربية والصهيونية في فترات مختلفة من تاريخها يفسّر موقف العديد من بلدان العالم الثالث التي ترى أن القضية الفلسطينية ما زالت فصلاً لم يغلق من التاريخ الاستعماري وليست مجرد صراع عرقي مثل العديد من المآسي الأخرى لما بعد عام 1945. فبالإضافة إلى المسائل الحيوية من الجغرافيا السياسية مثل قناة السويس واحتياطيات النفط العالمية فإن الرهان النهائي الذي ليس سوى الأرض المقدّسة فعلاً يعيد إلى الأذهان المغامرة المشتركة للديانات السماوية الثلاث الكبرى وإن هذه التداخلات المستمرة للأوهام السياسية تجعل من هذا النزاع الصغير القليلة خسائره البشرية نسبياً أحد أهم قضايا هذا النصف الثاني من القرن العشرين وأكثرها خطراً.

أصول النزاع العربي الإسرائيلي

لمحة حول تاريخ فلسطين:

إن لفظ «فلسطين» يعود إلى التاريخ القديم الإغريقي اللاتيني فهو يذكر بما يعرفه الإغريق عن هذا الإقليم أي ذلك الذي ظلّ مدة الشريط الساحلي الذي يسكنه الفلسطينيُّون منذ نهاية الألف الثانية قبل ميلاد المسيح بينما كان الداخل الذي تسكنه شعوب يتكلمون لغة سامية عرفوا عامة بالكنعانيين، مجهولاً من الإغريق. وكان العبرانيون يشكِّلون جزءاً من تلك الشعوب المستقرّة على ضفتي وادي الأردن. ولقد تغيّر مجالهم الجغرافي كثيراً بحسب الحقب تقلصاً وتوسّعاً بحسب ميزان القوى بين الدول المحلية.

ومنذ القرن السادس قبل الميلاد تولد عن سبي بابل الشتات اليهودي إلى بلاد ما بين النهرين في البداية ثم على امتداد سواحل البحر المتوسط. ولئن تمكنت دولة عبرية ثانية من الظهور في العصر الهلينستي فإنها لم تفلح في تجميع كل سكان الإقليم الفلسطيني في إعمار متجانس. لذا نشأت توترات حامية بين مختلف التجمعات السكانية وكان الشتات اليهودي يتنامى باستمرار لأسباب اقتصادية، لأن الإقليم أصبح بلاد مهجر وبالاعتناق لأن اليهودية التي كانت آنذاك الدين الموحِّد الوحيد كانت مفتوحة تماماً لتهود غير اليهود.

ولقد أدّى النزاع مع روما وثورات القرنين الأول والثاني للميلاد إلى إنهاء الاستيطان اليهودي في منطقة القدس إلاّ ضرباً من اليهودية الحضرية والزراعية ظلت موجودة إلى القرنين الخامس والسادس بشمال فلسطين وخاصة بالجليل. ثم إن دخول السكّان اليهود وغير اليهود الديانة المسيحية في العصور القديمة المتأخرة والعصر البيزنطي قد وضع نهاية لليهودية الفلسطينية وجعل من الشتات الممثِّل الأهم للعالم اليهودي. ولما قامت الفتوحات العربية في القرن السابع كانت فلسطين مسيحية في معظمها.

كان العرب موجودين بفلسطين منذ قرون فحتى قبل ميلاد المسيح كانوا يرتحلون ويتعاطون تجارة القوافل على طول وادي الأردن. وظهرت الدول العربية الأولى بشرقي الأردن وكانت أهمها البتراء ودولة الغساسنة في العصر البيزنطي. وكانت دولة مسيحية ولكن تقدم الإسلام كان سريعاً وصاحبه التعريب بإدماج المسلمين الجدد في القبائل العربية الغازية وبتبنيهم أنساب الفاتحين. غير أن الدخول في الإسلام لم يشمل كل الناس وبقي في القرن العشرين حوالي 10٪ من العرب المسيحيين من الروم الأرثوذوكس خاصة وهم يقولون بانتمائهم إلى العرب النصارى لفترة ما قبل الإسلام. لكن التعريب اللغوي والثقافي كان كاملاً.

ولقد شهدت العصور اللاحقة كذلك تحركات كبرى للسكان وخاصة مع الحروب الصليبية والاستيطان المنتظم للبدو القادمين من شبه الجزيرة العربية حتى بداية القرن التاسع عشر. ومن العسير معرفة ما إذا كانت قد وُجدت استمرارية كاملة للإعمار منذ العصور القديمة لكن المؤكد هو أن الأعياد الإسلامية المحلية الكبرى هي إجلال أنبياء اليهودية الأقدمين مثل موسى وأن أورشليم (القدس) قد أصبحت ثالث مدينة مقدّسة في الإسلام إلى حد أنها فقدت اسمها الأصلي وصارت تسمى القدس بالمعنى الصحيح. وإن وجود هذا التذكير الدائم في الثقافة الشعبية بالعصور البابلية عبر الرؤية الإسلامية للأحداث يمكن أن يفسّر إما بوجود الأماكن المقدّسة للديانات الموحدة الثلاثة وإما باستمرارية التقاليد والشعائر عبر ألفي سنة وعبر تغييرين دينيين اثنين.

كانت فلسطين في العصر العثماني جزءاً من بلاد الشام التي كانت تكوّن جزأها الجنوبي ولم تكن غير تعبير جغرافي أبقى عليه الجغرافيُّون الغربيون ولم تكن حدودها دقيقة. وكما هو الشأن بالنسبة للفظ سوريا ظهر لفظ فلسطين من جديد في اللغة العربية في القرن التاسع عشر تحت تأثير الغرب ثم إن الظروف السياسية بدأت تبرز كياناً فلسطينياً حقيقياً فكانت دائرة دمشق الإدارية الممتدة

حتى البحر الأحمر على طول غور الأردن ترسم حداً شرقياً لها. كما كان إقليم جبل لبنان المستقل ذاتياً ومقاطعة بيروت الساحلية ترسم حدها الشمالي وفي سنة 1907 كرّست الحدود مع مصر دولياً. وقد أدّت مسألة البقاع المقدّسة بالعثمانيين إلى جعل حاكم القدس وجنوب فلسطين تابعاً مباشرة لعاصمة الإمبراطورية. وإن الإجلال المحلي للصالحين المسلمين وللنبي موسى لدليل على وجود شخصية مميزة.

أما على الصعيد الاقتصادي والسكاني فإن تاريخ فلسطين يظهر وجود حلقة سكانية خاصة مرتبطة بالعلاقات مع البدو. فإذا كانت السلطة ضعيفة كان البدو موجودين في كل مكان واضطهدوا المزارعين وحدوا من مناطق زراعة الحضر وأصبح السكان محدودين عدداً. وإذا كانت السلطة قوية طُرد البدو أو وُطّنوا وامتدت المناطق المزروعة وأخذ السكان يتزايدون بسرعة. وهكذا جلب الفتح العثماني في القرن السادس عشر رخاءً كبيراً للمنطقة بينما كان لأزمة القرن السابع عشر تأثير كبير عليها. وكان النصف الثاني من القرن الثامن عشر فترة انتعاش اقتصادي صحب تصدير القطن والتبغ في اتجاه أوروبا ونمو ديموغرافيا (سكاني) كبير. ثم إن مرور الفرنسيين سنة 1799 وانخرام النظام السياسي الذي تبع ذلك قد ألغيا السيطرة على البدو؛ لذلك كانت فترة جمود استمرت طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر. ولم يتمكن العثمانيون إلاّ حوالي 1850 من استعادة النظام العام وكبح الرُّحل واستقر عدد السكان في خمسينيات القرن الماضي وبداية الستينيات حوالي 350.000 ساكن منهم 30٪ في مناطق التجمعات الحضرية. وكان التوزيع الطائفي كالتالي: 85٪ من المسلمين و11٪ من المسيحيين و4٪ من اليهود. ولقد كان لتعزيز السلطة العثمانية منذ منتصف الستينيات والاندماج الاقتصادي المتزايد في السوق العالمية بفضل توسيع زراعة الحمضيات أن أحدثا نمواً سكانياً حدّت منه الحروب البلقانية لسنوات 1876 ـ 1878 التي يُقال إنها تسبّبت في مقتل أكثر من

10.000 جندي من أصيلي فلسطين. ولعل سكان فلسطين كانوا سنة 1882 حوالي 470.000 ساكن، دون تغيير يُذكر لا في التركيبة الطائفية ولا في التوزيع بين المدن والريف. ومكّن هذا النمو السكاني النشط من إعادة زراعة أراضٍ جديدة في فترة وصول أوائل المستوطنين الصهاينة.

أصول الصهيونية:

إن الديانة اليهودية حسبما هي مطبقة في الشتات ما تنفك في طقوسها ومختلف ممارساتها تذكر الأرض الموعودة المذكورة في الكتاب المقدّس. وكانت الأعياد الدينية التي كانت تتبع في الغالب التقويم الزراعي للأرض المقدّسة وكذلك الصلوات والقانون الديني تذكر اليهودي المطبق طقوس دينه بذكرى الأرض التي منحها الرب للشعب المختار. وأصبح حائط المبكى الأثر الوحيد الباقي من معبد أورشليم مكاناً مقدساً يُحَج إليه.

ولقد وجدت دورياً حركات «صعود» نحو القدس من قبل يهود يرغبون في قضاء السنوات الأخيرة من حياتهم في هذه الأرض التي تكرسها ديانتهم. وفي القرن السادس عشر سمحت السلطات العثمانية ليهود لاجئين طردهم ملوك إسبانيا المسيحيون بالاستقرار بالجليل. كل هذه العناصر مكّنت من ظهور سكان يهود من جديد خاصة بالقدس والجليل، بلغت نسبتهم 4٪ تقريباً من مجموع السكان، وشكّل هؤلاء السكان البيشوف القديم أو استقرار. وكان هذا الاستقرار دينياً خاصة وكان في القرن الماضي يعيش خاصة من المساعدة المالية التي يمنحها إياهم بنو دينهم في الشتات.

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر بأوروبا الشرقية والوسطى قامت حركات دينية يهودية تدعو إلى العودة إلى فلسطين تحت إمرة قادة كانوا يقولون بأنهم مرسلون من عند الله، غير أن هذه الحركات قد فشلت ومن المفارقات أنها انتهت في الغالب إلى اعتناق مؤسسيها الإسلام أو الكاثوليكية. لذلك

كانت السلطات الدينية اليهودية التقليدية تعارض معارضة تامة ـ منذئذ ـ أي فكرة عودة جماعية وقالت إن ذلك سيكون من عمل المسيح الذي سيرسله الرب لا من عمل الناس. ولما بدأ تحرر اليهود بفضل الثورة الفرنسية حرمت السلطات الدينية الهجرة إلى الأرض المقدّسة وهي سلطات كانت حريصة قبل كل شيء على احترام الشريعة اليهودية احتراماً دقيقاً.

وكانت فكرة العودة هذه ينادي بها البروتستنت الأنجلوسكسونيون الذين كانوا يفسّرون بعض آيات سفر «رؤيا القديس يوحنا» بأن تحقق النبوءات ـ أي يوم القيامات ـ لا يمكن أن يتم إلاّ إذا اجتمع مجموع الشعب اليهودي بالأرض المقدّسة ليدخلوا المسيحية قاطبة، وكانت حركة الفكر هذه المسمّاة حالياً بالصهيونية المسيحية شديدة النفوذ في الدوائر الحاكمة الإنجليزية والأمريكية في القرن التاسع عشر[1].

إن الانعتاق الممارَس حسب صيغة الثورة الفرنسية والمتمثّل في منح كل شيء للأفراد ورفض كل شيء للجماعات قد قوّض المؤسسات المستقلة التي كانت مناهضة لليهودية والفكرة الحرفية قد أبقت عليها. وفي أوروبا الغربية ـ حيث كانت نسبة اليهود ضعيفة نسبياً ـ مر التحرير سريعاً نسبياً ودون حادث هام وسرعان ما شوهد سياسيون من أصل يهودي يلعبون دوراً سياسياً هاماً (في فرنسا منذ ملكية يوليو)[*] ـ أما فكرة بعض صغار الثوريين الفرنسيين القائلة بتحرير قومي لليهودي لا تحرير فردي فلم يكن لها أي صدى فعلي في تلك الحقبة.

لكن الوضع تغير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث واجه

---

(1) ألـيـكـسـنـدر شـولـك The Demographic Development in Palestine (1850' 1882) International Journal of Middle East Studies، 17، 1985 ص ص 485 ـ 505.

(*) هي الملكية التي جاءت بها ثورة يوليو 1930 التي قضت على حكم شارل العاشر وأحلّت محلّه لويس فيليب. ويعرف عهده (1930 ـ 1948) بالملكية البرجوازية. (المترجم).

تحرّر يهود أوروبا الشرقية مصاعب لا سبيل إلى تخطّيها خاصة في أقاليم إمبراطورية روسيا حيث كان اليهود مستقرين في المناطق الغربية وفي الدول البلقانية الناشئة من تفكّك الدولة العثمانية. وهذا المجال الجغرافي هو فعلاً المجال الذي كان اليهود الأوروبيون (الأشكينازي) يشكّلون فيه جزءاً هاماً من السكّان. فقد رفضت الدول التخلّي عن تشريع تمييزي، وساء وضع اليهود بدلاً من أن يتحسّن خاصة بعد عام 1880 بظهور مجازر (بوغروم) جرت بتواطؤ السلطات السلبي على الأقل.

ولقد عانى المجتمع اليهودي الذي كان في تحوّل كبير من استحالة إدماجه ومن تدهور الوضع المادي إذْ كان هذا المجتمع قد عرف حركة تحديث وعَلْمنة تتعارض مع الإطارات الدينية حفظة الهوية اليهودية التقليديين. وكانت حلول كثيرة مطروحة للخروج من هذا الوضع، وكان الحل الذي اتّبعته الجماهير أكثر من غيره هو الهجرة إلى الغرب في اتجاه القارة الأمريكية وكذلك بلدان أوروبا الغربية وهذا الحل أحدث خلخلة في الجاليات اليهودية المتحرّرين بتلك البلدان بسبب التفاوت الثقافي والاجتماعي واللغوي بين المهاجرين الجُدد وبين المتحررين.

ولقد خُلق ميلاد تيار المناهضة للسامية المسألة اليهودية ودأب علماء اللغة والسلالات منذ بداية القرن التاسع عشر على تحليل السكّان وتصنيفهم في مجموعات بشرية تسمى أعراقاً: الآريُون، الساميُون، الطورانيُون إلخ.. وفي تصوّر العلماء، كانت الأعراق في الواقع ما يعبّر عنه اليوم بالمجموعات الثقافيّة التي تلعب دورها في تطوّر البشرية مسهمة بعنصر أو بآخر هام. وفي إطار التفوُّق الغربي المتميّز بالغزو الاستعماري ظهر السكّان الأوروبيون المسمّون بالآريين بأنهم العنصر القائد للبشرية، وكان المناهضون للسياسة يعرفون اليهود بأنهم الساميون فعلاً؛ وبالتالي بأنهم خارجيو المنشأ وبأنهم خطرون في أوروبا. وأيّاً كانت رغبة الإدماج «أو الاندماج» بل وبسبب هذا الاندماج ذاته الذي جعل

صعوبة التعرّف عليهم بصفتهم تلك تزايد ينبغي محاربتهم. وليس بإمكان أي كان أن يهرب من هويته العرقية. وصارت مناهضة السامية عنصراً مكوناً من عناصر القومية المنتصرة في أوروبا. وهذه القومية ليست قومية الثورة الفرنسية. فالقوم أو الأمة عند الثوريين الفرنسيين هي مصدر أية شرعية. والتاريخ الذي أسسها ثانوي بالنسبة للفكرة الرئيسية التي حددتها، وهي الرغبة في العيش معاً في إطار مؤسسات الشركة. وعند القوميين، الأمة هي قبل كل شيء أمر بيولوجي، وهي كذلك الرسوخ في الأرض. وهي حقيقة شبه عرفية لا يمكنها قبول اندماج عناصر أجنبية تحط حتماً من قدرها بالمخالطات، وأصبحت مناهضة السامية واقعاً متنامي الوجود في أوروبا الغربية مثلما تظهره قضية دريفوس. وبما أننا هنا في دول حقوق مؤسسة على المساواة القضائية فإن هذه المعاداة لا يمكنها أن تترجم إلى تشريع تمييزي بل إن هذه العنصرية تظل قضية تصرف فردي وقضية رأي وعمل سياسي ولكنها ليس لها تجسيد قانوني.

وكان رد الفعل الثاني هو الخيار الثوري في إطار الاشتراكية الماركسية التي هيمنت على نهاية القرن التاسع عشر. ولئن كان بإمكان النضالية الثورية أن تكون دامجة بالنسبة لأقليّة صغيرة في أحزاب إطارات مثل الحزب البلشفي، فإن السعي إلى الاقتراب من البروليتاريا العمالية أدّى إلى بروز تنظيمات يهودية اشتراكية تستهدف الطبقة العمالية اليهودية. وكانت العنصرية الاجتماعية في الإمبراطورية الروسية قد بلغت إلى حد أن جزءاً كبيراً من العمال اليهود كانوا لا يعملون إلاً في منشآت تستخدم عمالة يهودية فقط.

وكان رد الفعل الثالث يخص أقليّة ضئيلة هي الصهيونية. وكانت خاصة حركة علمانية نشأت رداً على مناهضة السامية. وكانت الأطروحات الصهيونية تبدو منطقياً كما لو كانت الحل الوحيد لما يسمّى بالمسألة اليهودية إذ أن الاندماج في أوروبا الشرقية كان مستحيلاً بسبب موقف المجتمع المحلي كما أن الذوبان في أوروبا الغربية أو في أمريكا الشمالية خديعة؛ لأن مناهضة

السامية متزايدة برغم كل جهود الاندماج. والخيار الثوري مأزق إذ لا شيء يدل على أن مناهضة السامية لن تعود إلى الظهور بعد الثورة وأن هذا الخيار لا يمكنه في العاجل إلاّ أن يجلب المزيد من الاضطهاد فقد أضاف أعداء السامية إلى صورة اليهودي الرأسمالي المستغل صورة اليهودي المثقف الثوري المخرب، فينبغي إذن تحقيق الانعتاق الذاتي لليهود في إطار قومي وينبغي الإفضاء إلى نفس النتيجة التي تم بلوغها في الاندماج، أي إلى ظهور رجل عصري متخلص من الأثقال خاصة الأثقال الدينية وأثقال الماضي ولكن على أن يكون ذلك هذه المرة في جماعة قومية يهودية لها قاعدة أرضية. ولم يكن بوسع الصهيونية الحركة القومية الأوروبية أن تفكّر في الكمال القومي إلاّ في علاقة بدم وبأرض ولا يمكنها أن تفضي إلاّ إلى مشروع دولة. وكانت إرادة الحركة هي إلغاء كل عصور الشتات والعودة إلى أرض اليهود الوحيدة التي هي الأرض الموعودة مثلما يُشار إليها في الكتاب المقدّس. ولم يكن للصهيونية مرتكز ديني بالعكس فهي لا ترى في النص المقدّس إلاّ الذاكرة التاريخية للشعب اليهودي، وأن تكوين جماعة جديدة ترابية ستجعل الشعب اليهودي شعباً عادياً لن يكون غير أمّة عادية لها دولتها في عالم الدول الأمم.

اليهود والعرب في فلسطين (1880 ـ 1945):

لئن استطاعت بعض الشخصيات اقتراح تأسيس دولة يهودية في فلسطين عبر القرن التاسع عشر فإن الصهيونية بصفتها تلك لم تظهر إلاّ في ثمانينيات القرن التاسع عشر في الفترة التي حدثت فيها المجازر ضد اليهودية في روسيا بينما تأكدت مناهضة السامية في أوروبا الغربية تياراً مهماً في الرأي العام. كانت الحركة الصهيونية الأولى ضعيفة التنظيم إذ كانت مجموعة لجان موزعة في روسيا متجمعة تحت اسم «عشّاق صهيون». وكان هدفها تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين العثمانية.

وهذه «العالية» الأولى (الصعود نحو الأرض المقدسة) كانت فشلاً نسبياً فهي لم تهم غير بضعة آلاف من الأفراد ولم تتمكن من تكوين وحدات اقتصادية يهودية مكتفية ذاتياً في فلسطين. وكانت المستوطنات اليهودية خاضعة من أجل بقائها للإعانات التي يرسلها المحسنون اليهود الذين كانوا يعتبرون عملهم هذا عملاً إنسانياً أكثر منه سياسياً.

إلاً أن الأمور تغيرت في نهاية التسعينيات مع عمل ثيودور هيرتزل مؤسّس الصهيونية الفعلي كان هيرتزل صحفياً يهودياً نمساوياً شهيراً وكان أنموذج اليهودي المندمج بأوروبا الغربية. ولقد أدرك أثناء تغطيته قضية دريفوس بفرنسا أن مناهضة السامية قوة ثابتة لا يمكنها إلاً أن تتطور بتنامي الهجرة اليهودية إلى الغرب. ولقد عرض نظريته هذه في كتابه: «**الدولة اليهودية**» الذي نشر سنة 1896: «إن المسألة اليهودية موجودة ولا جدوى من إخفائها وهي تظهر مثل قطعة من العصور الوسيطة تاهت في زماننا ولم تستطع الشعوب المتحضرة حتى يومنا هذا القضاء عليها رغم حسن نواياها. إن المسألة اليهودية مطروحة حيثما وجد اليهود في أعداء كبيرة. وحيثما هي غير موجودة فإن المهاجرين اليهود يستوردونها معهم. ونحن، بفعل ميل طبيعي، نذهب للعيش حيث لا يتم اضطهادنا، غير أن الاضطهاد يصبح نتيجة مباشرة. لمجيئنا. تلك ملاحظة لا تقبل الدحض. وتبقى حقيقة حيثما ذهبنا، وحتى في البلدان ذات المستوى الحضاري الراقي ـ وفرنسا دليل على ذلك ـ ما لم تسو المسألة اليهودية تسوية سياسية(1)».

وما دامت الهجرة حلاً كاذباً وأن حياة اليهود في أوروبا الشرقية تزداد صعوبة كل يوم فإن الحل الوحيد هو تأسيس دولة يهودية في فلسطين. وإثر

(1) ثيودور هرتزل L'Etat Juif، باريس، ستوك، 1981 ص 40.

نشر كتابه، أسّس هيرتزل المنظمة الصهيونية العالمية التي عقدت مؤتمرها الأول سنة 1897. وفي تلك المناسبة تم التصويت على البرنامج الصهيوني الأول:

«تهدف الصهيونية إلى الحصول للشعب اليهودي على تكوين مقر معترف به ويكفله الحق العام بفلسطين. ولبلوغ هذه الغاية ينوي المؤتمر استخدام الوسائل التالية:

1 ـ تشجيع مبدأ استعمار فلسطين من قبل الزراع والحرفيين والعمّال اليهود.

2 ـ تنظيم جميع اليهود وتوحيدهم في جمعيات محلية وعامة وفق قوانين مختلف البلدان.

3 ـ توكيد الهوية والشعور القوميين اليهوديين.

4 ـ مساع بغرض الحصول من الحكومات على الاتفاق الذي سيكون ضرورياً للتمكين من تحقيق أهداف الصهيونية»[1].

وهذا البرنامج في حد ذاته حل وسط باستعمال لفظ «بيت» أو مقر بدلاً من «دولة» حتى لا يثير مخاوف الدولة العثمانية وحل وسط بالمساواة بين المساعي الدولية وبين الاستقرار في الأرض. والواقع أن هيرتزل كان نصيراً للصهيونية السياسية وهي برنامج ينص على العمل فقط لدى الدول العظمى للحصول على «ميثاق» يضمن حقوق اليهود بفلسطين. وكان معارضاً للصهيونية العملية الساعية قبل كل شيء إلى تطوير الوجود اليهودي بفلسطين، فهو كان يرى أن ذلك لا يجدي فتيلاً ما دام الاستيطان اليهودي يظل خاضعاً لإرادة العثمانيين الذين قد يلغونه في أية لحظة.

ولقد بقي هيرتزل حتى موته سنة 1904 يدافع عن صهيونيته السياسية لدى

(1) ألان بوابيه، Les Drigines du sionisme، باريس، 1988 ص ص 93 ـ 94.

السلطات العثمانية والروسية والألمانية والإنجليزية. وكان يلوّح باستمرار بأسطورة قوة اليهود الخفية مستعملاً بذلك أحد مضامين المعادين للسامية ليوهم بأن حركته لها وسائل هامة ولم يكن ذلك حقيقياً. وكان يلفت الانتباه إلى وضع يهود روسيا الذي يتسارع سيره نحو الكارثة وإلى ضرورة إعادة توطينهم بفلسطين، وكانت الحجة الإنسانية مصحوبة بترديد أهم مضامين الفكر الاستعماري الأوروبي؛ فالبيت اليهودي بفلسطين سيكون موقعاً متقدماً للحضارة في ذلك العالم المتأخّر والبربري الذي هو الإمبراطورية العثمانية. وكان أول من طرح مسألة فلسطين أمام الرأي العام الغربي.

ورغم معارضة هيرتزل، كان دعاة الصهيونية العملية يقومون بالإعداد لهجرة اليهود إلى الأرض المقدّسة. وبعد موته أصبح لهم هامش مناورة أكبر واستطاعوا تحقيق برنامجهم. ولقد قدمت «العالمية» الثانية ـ ولعدة عقود ـ إطارات البيشوف ثم إطارات دولة إسرائيل. وكان دعاة الصهيونية العملية يريدون تحطيم قوالب المناهضة للسامية التي استنبطوها تقريباً وهي صورة اليهودي ساكن المدينة الطفيلي المريض جسمياً والجبان وتقديم رجل جديد مزارع خاصة وشغيل مسمّر بلفح الشمس ومقاتل. فالصهيونية التي كانت برنامج «خلاص» بالعمل كانت تُعرِّف نفسها بأنها رفض عالم الشتات. وهي فكرة قومية؛ لذلك طورت استعمال اللغة العبرية دون سواها وكانت هذه لا تستعمل منذ آلاف السنين إلاّ في الأعمال الدينية. واستعمالها هذا يتم على حساب اللغات التي يتكلمها اليهود في الشتات. وبما أن الهجرة جاءت من روسيا خاصة فقد أصبحت الأفكار الاشتراكية مسيطرة. وكانت الهياكل الجديدة تتجه نحو الاستغلال الجماعي حيث يمنع استعمال النفوذ وذلك ما أفضى إلى بلورة ما أصبح عشية الحرب العالمية الأولى الكيبوتس. إلاّ أن المزارعين اليهود كانوا لا يمثّلون إلاّ سُبع سكان فلسطين اليهود عام 1914.وبالإضافة إلى الدوافع الإيديولوجية كانت الحاجة إلى التكتل في وجه

مجتمع معادٍ وللاستفادة بالوجه الأمثل من الموارد المالية الضئيلة تدفع إلى تكوين أشكال من الملكية الجماعية.

بقيت الصهيونية حركة أقلية تماماً في العالم اليهودي. وكانت ميزانية المنظمة الصهيونية المكونة من إسهام المشاركين أقل بكثير من النفقات الإنسانية للجاليات اليهودية بأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. كان مجموع الهجرة اليهودية من أوروبا الوسطى للفترة ما بين 1901 إلى 1914 قد بلغ 1.600.000 مهاجر منهم 90٪ في اتجاه أمريكا الشمالية و8٪ نحو بلدان أخرى و2٪ نحو فلسطين[1]. فالتأثير الفعلي للصهيونية قبل عام 1914 كان ضعيفاً. وكان البيشوف القديم والجديد بفلسطين عشية الحرب العالمية الأولى يمثّل 85.000 شخص مقابل 650.000 عربي بين مسلم ومسيحي (فالسكان العرب قد زادوا بواقع 200.000 منذ بداية الثمانينيات).

وكانت هذه الهجرة كافية لإثارة قلق السكان العرب خاصة بعد 1908 تاريخ ثورة تركيا الفتاة التي سمحت بتطوير حياة سياسية مكثّفة. ولقد أدرك الأعيان الفلسطينيون رؤساء السكّان الطبيعيين فعلاً أن للصهيونية إرادة لتأسيس دولة وليست مجرد إرادة إقامة ملجأ. ورأوا أن هذا المشروع لا يمكن أن يكون إلاّ باطّراح عرب فلسطين. ولم تلبث المصادمات أن وقعت لأسباب المجاورة (كالخصومات بين المزارعين المستقرين وبين مربّي الأنعام) ولأسباب سياسية. وفي أواخر سنوات الدولة العثمانية أصبحت معارضة الصهيونية مضمون تعبئة في العمل السياسي لبلاد الشام كاملة. وكان المستوطنون الصهاينة لا يصلون إلى تحديد مكانهم على الساحة السياسية المحلية. وكانوا في غالبيتهم قد احتفظوا بجنسيتهم الأجنبية مستفيدين من الحماية القنصلية التي

(1) دافيد فيتال، Zionismĭ the Crucil Phase، أكسفورد 1987 ص ص 61/ 62.

يمنحها إياهم نظام الامتيازات وكانوا يترددون بين مساندة السلطات العثمانية المالكة للشرعية السياسية وبين تحالف ممكن مع الحركة الاستقلالية العربية التي كان بإمكانهم أن يضمنوا لها دعماً دولياً.

أثارت الحرب العالمية الأولى مسألة فلسطين مجدداً وقد أصيبت المنظمة الصهيونية العالمية بالشلل لتشتت أعضائها في كل البلدان المتحاربة، ولأن إدارتها تبدو قريبة من الإمبراطوريات الوسطى. ولقد حصلت على حماية ألمانيا لسكان فلسطين من اليهود في الوقت الذي كان العثمانيون يفكِّرون في طردهم منها لقربهم الجغرافي الشديد من مناطق القتال. ولم يكن بوسع الألمان أن يفعلوا أكثر من ذلك بسبب تحالفهم مع العثمانيين.

وعلى العكس من ذلك، استطاعت مجموعة من الصهاينة المستقرين بإنجلترا - والتي لم يكلفها أحد وكانت بقيادة الكيماوي الشهير حاييم وايزمان - العمل بفعالية أكبر. كان للإنجليز المتأثرين بتربيتهم البروتستنتية تعاطف كبير مع الأفكار الصهيونية. وكان عليهم سنة 1919 مواجهة الثورة الروسية ودخول الولايات المتحدة الحرب. وكان يقدر أن الرأي العام اليهودي في هذين البلدين يلعب دوراً عظيماً. ولم تكن المسألة الفلسطينية قد سويت إذ كان الفرنسيون يبدون مطامع في الشام كلها وأن الحل المنصوص عليه في اتفاقيات سايكس بيكو (تدويل تضمنه روسيا) لم يعد قائماً بعد انهيار القيصرية. وكان على البريطانيين أن يجدوا وسيلة لتبرير وجودهم بفلسطين بعد الحرب واللازم للدفاع عن قناة السويس. والمشكلة تزداد تعقيداً بعد التخلي رسمياً عن أشكال الإمبريالية التقليدية (الاستعمار الحماية مناطق النفوذ) وأنه ينبغي الآن تقديم ذرائع إنسانية في سياق منطق ولسن. وبدا دعم الصهيونية كأحسن حل لأن التوراتية البروتستنتية تتفق فيه مع مصالح بريطانيا العظمى الإمبريالية وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وجاء تصريح بلفور يوم 2 نوفمبر

1917 ليرسم آراء بريطانيا الجديدة حول مستقبل فلسطين «إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعطف لإقامة بيت قومي للشعب اليهودي بفلسطين وستستعمل كل جهدها لتسهيل تحقيق هذا الهدف ومن المفهوم بشكل جلي أنه لن يتم أي شيء يمكنه المساس بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية الموجودة بفلسطين ولا بالحقوق والأوضاع السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر».

إن الإعلان يعطي الحركة الصهيونية التي أصبح رئيسها وايزمان ذلك الميثاق الدولي الذي طالما أمله هيرتزل. بقي تحديد أهداف الصهيونية بشكل رسمي. فكان البرنامج الغامض الذي أعلنه وايزمان أمام «مجلس العشرة» بمؤتمر السلام بفرساي يوم 27 فبراير 1919.

«إننا لا نطلب حكومة يهودية خالصة إننا نطلب أن تقوم بالبلاد تحت حكومة المنطقة، ظروف معينة وإدارة بشكل يمكننا من إرسال مهاجرين إلى فلسطين ويمكن أن يكون عدد هؤلاء سبعين ألفاً أو ثمانين ألفاً في السنة. وسنجتهد في تأسيس مدارس تدرس فيها اللغة العبرية وسنبني تدريجياً أمّة تكون يهودية بقدر ما فرنسا فرنسية وبريطانيا بريطانية.

«وعندما تكون هذه القومية أغلبية السكان عندئذ تأتي اللحظة التي نطالب فيها بحكم هذه البلاد[1]».

وأعلن الفلسطينيون منذ 1920 في سلسلة من المؤتمرات والملتقيات معارضتهم التامة للمشروع الصهيوني. مثل هذه اللائحة التي حررها أعيان القدس المسيحيون والمسلمون في فبراير 1920 رداً على نص وايزمان. «كيف يمكن السماح لليهود (الذين لا يمثّلون حتى 7٪ من السكان والذين لا تمثل

---

(1) رونيه نبهير برهايم La Dèclaration Balfoor جوليار، باريس مجموعة «Archives» 1969 ص 366.

أملاكهم حتى جزء من ألف جزء من الأراضي والعقارات بالبلاد) أن يصبحوا سادة فلسطين دون أن يكون لهم حق فيها.

أما حقوقها فيها فهي من أوضح ما يكون. فهي مثل حقوق الإنجليز في إنجلترا وحقوق الفرنسيين في فرنسا[1]. . ».

ومنذ 1920 قامت مظاهرات عنيفة إعراباً عن معارضة العرب الفلسطينيين للإنجليز والصهاينة. غير أن الحالة هدأت في السنوات التالية بسبب ضعف الهجرة اليهودية برغم عدم وجود قيود تحد منها وبرغم غلق الولايات المتحدة الباب أمام الهجرات الأوروبية الجماعية. وجدول الهجرة اليهودية إلى فلسطين صريح بالخصوص:

1920 (سبتمبر ـ ديسمبر)	5144	1933	30327
1921	9149	1934	42459
1922	7844	1935	61854
1923	7421	1936	29727
1924	128526	1937	10536
1925	33801	1938	12868
1926	13081	1939	16405
1927	2713	1940	4.547
1928	2178	1941	3647
1929	5249	1942	2194
1930	4944	1943	8507
1931	4075	1944	14464
1932	9553		

(1) Correspondance d'Orient ـ الجزء الأول ص 360.

وفي هذه السنوات تكونت المؤسسات الصهيونية الرئيسية. فضلاً عن المنظمة الصهيونية العالمية التي تواصل تمركزها في الشتات، كانت الوكالة اليهودية في فلسطين مكلفة بإدارة مصالح البيشوف المادية وبتمثيله لدى السلطات البريطانية. وإلى جوارها تقع الهستدروت أو الاتحادية العامة للعمال اليهود التي كانت تلعب دوراً عظيماً في الاقتصاد والمجتمع بمراقبتها لعدد من المنشآت والمزارع الجماعية فضلاً عن الدفاع عن منخرطيها. وكل تلك المنشآت الحضرية والريفية كانت مقامة على مبدأ العمل اليهودي دون سواه وعلى رفض أي مؤسسة مشتركة مع السكان العرب. وحيث إن الملكية كانت جماعية في أغلب الحالات فإن شراء الأملاك العربية لا رجعة فيه ولا يتم أي بيع في الاتجاه المعاكس. والمنطق هو منطق لعبة مجموعها صفر حيث كل تقدم يهودي لا يتم إلاً على حساب المصالح العربية. ولقد سيطر الاشتراكيون بقيادة بن جوريون تدريجياً على المؤسسات الصهيونية. واكتملت العملية في الثلاثينيات عندما أصبح بن جوريون والاشتراكيون يسيطرون على المنظمة الصهيونية العالمية على حساب وايزمان.

وفي ذلك التاريخ أصبحت الصهيونية حركة رئيسية في العالم اليهودي فتصاعد التعصّب في أوروبا الشرقية وصعد انتصار النازية في ألمانيا وضع وجود اليهود بأوروبا في خطر ولم تعارض القوى الغربية ذلك ورفضت استقبال اليهود المضطهدين والذين كانوا عرضة للموت فقد كانت المنظمات القومية والمناهضة للأجانب، مثلما كان الشأن بفرنسا، تتهم الضحايا المساكين بأنهم مثيرو حروب. وبينما كانت أخطار الإفناء الجماعي تتضح انغلقت مختلف بلدان العالم أمام هجرة اليهود. وأصبحت فلسطين ملاذاً ليس اختيارياً بقدر ما كان اضطرارياً واستفادت المنظمات الصهيونية من الوضع للإسراع بتهجير اليهود (انظر الجدول) وتعاونت مع السلطات النازية لتنظيم نقل السكان ذلك، أما العرب الفلسطينيون فما كان يشكّل تهديداً بعيداً قد أصبح حقيقة

خطيرة رغم أن السلطات الصهيونية بسبب ميزان القوة منذ العشرينيات لم تعد تشير رسمياً إلى تأسيس دولة يهودية في مستقبل قريب فكانت لا تتحدّث عنها بالمرة في الوقت ذاته الذي كانت دائمة التفكير فيها.

ولقد أدّى انتصار الاشتراكيين سنة 1935 إلى ظهور انقسام في الحركة الصهيونية. فكان اليمين الرافض مماطلة الصهيونية الرسمية التي لم تعد تبدو في نظره ملائمة مع تصاعد الاضطهادات في أوروبا الشرقية والوسطى ورفض بلدان العالم الأخرى قبول هجرة اللاجئين اليهود، كان هذا اليمين يدافع عن فكرة تأسيس دولة يهودية في الحال فوق أراضي فلسطين التي كانت تحت الانتداب ودمج شرقي الأردن فيها، وينبغي إقامة «جدار حديدي» بين اليهود والعرب الذين ينبغي طردهم وترحيلهم. واتخذت هذه الحركة اسم «الصهيونية المعدلة»، وبعد موت مؤسسها ڤلاديمير جابوتنسكي تجسدت هذه الحركة في الإرغون التي أصبح مناحيم بيغين رئيسها منذ الحرب العالمية الثانية وفي مجموعة منشقة الليهي أو مجموعة شتيرن التي كان أحد قادتها إسحاق شامير.

كانت سنوات العشرينيات هادئة نسبياً بسبب ضعف الهجرة اليهودية، باستثناء مظاهرات 1929 العنيفة انطلاقاً من القدس وكانت نتيجة الصراع من أجل السيطرة على حائط المبكى المكان المقدّس اليهودي الذي أدخل في البقاع المقدسة الإسلامية والذي كان ملكاً للسلطات الدينية المسلمة. وكان المسلمون يخشون من نية اليهود في الاستيلاء على كل جبل المعبد ورفضوا أي تعديل للوضع القائم.

والهدوء يفسَّر كذلك ببروز قائد معترف به من قبل الفلسطينيين العرب هو مفتي القدس الحاج أمين الحسيني. وكان هذا سليل أسرة من أعيان القدس تولت الإفتاء منذ قرون وقد اشترك في مملكة فيصل العربية بدمشق عام 1920 ثم لعب دوراً هاماً في انتفاضات 1920 ومع ذلك تركه الإنجليز يتولى الإفتاء،

آملين تعاونه معهم في الحفاظ على النظام. وتبين أن الحساب مفيد لمدة طويلة فقد كرّس المفتي السنوات الأولى من وظيفته لتوطيد مكانته بين الطائفة العربية وللبحث عن حل وسط مع الإنجليز ويبدو أنه لم يكن المسؤول عن انتفاضات 1929 وأنه على العكس من ذلك كان قد أراد تهدئتها. وأدرك في الثلاثينيات أن الإنجليز لن يلبوا طلبات العرب في فترة زادت فيها الهجرة اليهودية زيادة كبرى وتجذر الرأي العام العربي. وهو لا يبدو المخطِّط للثورة الفلسطينية الكبرى التي بدأت سنة 1936 لكنه سرعان ما تزعمها. وكان القمع شديداً واعتمد الإنجليز على الهجانة، قوات الدفاع الذاتي اليهودي. وهي منبثقة عن الصهيونية الرسمية. وظن الإنجليز أنهم سيصلون إلى حل باقتراح تقسيم لفلسطين يكون للعرب فيه القسط الأوفر من فلسطين. ورفض الفلسطينيون ما يعتبرونه اقتطاعاً لا مبرِّر له من أرضهم وزاد عنف الثورة تأججاً. واغتيل المتعاونون مع الإنجليز بينما غادرت أعداد كبيرة من الطبقات الغنية فلسطين في انتظار عودة الهدوء.

وتم اعتقال العديد من القادة العرب واضطر المفتي إلى الهجرة وتوقفت حركة الثورة تلك سنة 1939 بسبب إنهاك السكان الذين فقدوا الآلاف من الأشخاص في القمع والصراعات الداخلية وبسبب التنازلات التي اقترحها البريطانيون في الكتاب الأبيض عام 1939. وكان هذا الكتاب الذي تفاوض فيه الإنجليز أصحاب الوصاية مباشرة مع الدول العربية لا مع الفلسطينيين يحدد هجرة اليهود بـ 75.000 لمدة خمس سنين ويمنع بيع العقارات بين العرب واليهود ويعد باستقلال فلسطين الموحدة بعد عشر سنين.

ظل المفتي متشدداً خاصة وأن العديد من أنصاره أعدمهم الإنجليز بعد نشر الكتاب الأبيض وحاول الإنجليز إعدامه بالتعاون مع منظمة صهيونية واشترك القائد الفلسطيني في الثورة العراقية ضد بريطانيا العظمى وتمكن من

الفرار أثناء الاحتلال البريطاني الثاني وبعد مغامرات لجأ إلى ألمانيا النازية، وسعى إلى الحصول على تصريح ألماني يضمن للعرب استقلالهم ورفض هتلر طويلاً مخافة تعريض تعاون نظام فيشي الفرنسي للخطر وهو النظام الذي احتفظ بالسيطرة على شمال إفريقيا وكذلك تعاون إيطاليا الفاشية المهيمنة على ليبيا. ولما التزم هتلر بشكل صريح جاء التزامه متأخراً لأن شمال إفريقيا فقدت إثر الإنزال الأمريكي. ولم يكن من فائدة من المفتي إلاّ أنه حصل على تحالف مسلمي البلقان مع المحور. ولكن لجأ بعض القادة العرب إلى الاستعانة بألمانيا النازية للحصول على تحرير بلادهم من السيطرة الفرنسية الإنجليزية فينبغي أن نلاحظ أنه لم يقم تمرد عربي ضد بريطانيا بعد ربيع 1941 وأن سكان فلسطين العرب لم يتحركوا بالمرة برغم دعوة ألمانيا إياهم إلى الثورة وعندهم تجربة 1936 ـ 1939. بل إن 8000 عربي فلسطيني قد انخرطوا في القوات البريطانية.

ولئن كان السكان العرب هادئين فإن السكان اليهود كانوا يتسببون في أكثر المشاكل للدولة المنتدبة. فقد كان مذهب بن جوريون هو الحرب كما لو لم يوجد الكتاب الأبيض ومحاربة الكتاب الأبيض كما لو كان لا وجود للحرب. وهكذا انخرط 30.000 يهودي من يهود البيشوف في الجيوش الحليفة وذلك ما أعطاهم خبرة عسكرية وفي الأثناء كانت الهجانة تقوم بتنظيم الهجرة اليهودية السرية التي لم تتم دون مآس مثل غرق سفن كانت تنقل اللاجئين والمصادمات مع البحرية البريطانية. كان بن جوريون ووايزمان واثقين من أن القوة العظمى مستقبلاً هي الولايات المتحدة وركزا دعايتهما على هذا البلد وفي يوم 12 مارس جعل بن جوريون ممثلي المنظمات الصهيونية الأمريكية المجتمعين بفندق بلتمور بنيويورك يقرّون بالتصويت مبدأ تحويل فلسطين بعد الحرب إلى كومنولث يهودي وهو لفظ فيه لبس إذ يمكن أن يعني دولة ذات سيادة كما يمكن أن يعني دومنيون بريطانيا أو عضواً في اتحاد دول الشرق الأوسط. أما

اليسار المتطرف ذو الميول الماركسية المابام المتمركز تمركزاً قوياً في الكيبوتسات فقد كان يرفض هذا البرنامج ومستمراً في الدعوة إلى دولة ثنائية القومية عربية ويهودية حلاً مستقبلياً.

فضلت المنظمات التعديلية المواجهة المباشرة مع الإنجليز للحصول على استقلال البيت القومي اليهودي بل إن مجموعة شتيرن بقيادة إسحاق شامير ذهبت إلى حد محاولة الاتصال بألمانيا النازية لتقترح عليها تحالفاً ضد الإنجليز مقابل ضمان استقلال الدولة اليهودية. ولم يستجب الألمان لتلك العروض. أما على عين المكان فكانت شتيرن تنظم عمليات اعتداء على القوات البريطانية المرابطة بفلسطين وفي بداية 1944 التحقت الإرغون بشتيرن في هذه العمليات «الإرهابية» وكانت أكبر عملية مذهلة هي اغتيال اللورد موين بالقاهرة يوم 6 نوفمبر 1944 وكان هذا الوزير المقيم البريطاني بالشرق الأوسط وصديق تشرشل الشخصي. وتولى، هذه المرة، بن جوريون القلق من الآثار السلبية لتلك العمليات وأمر الهجانة بالتعاون مع الإنجليز ضد التعديليين وهو ما قامت به بفعالية أثناء «الموسم» من نوفمبر 1944 إلى مايو 1945. لذلك نشأت العداوة الراسخة بين هاتين النزعتين الصهيونيتين.

كانت فلسطين سنة 1945 يسكنها حوالي 550.000 يهودي و1.240.000 عربي. ولكن أرقام الوضع العقاري كانت أكثر تعبيراً فالأراضي التي حصل عليها الصهاينة تبلغ في تقديرات الإنجليز 12.75٪ من الأراضي الزراعية و5.67٪ من أراضي فلسطين. وكانت أوائل المستوطنات اليهودية قد قامت في فجوات الوجود البشري العربي قرب المناطق الساحلية. ومنذ بداية الثلاثينيات كانت المستوطنات الجديدة تستجيب لأسباب استراتيجية لا اقتصادية إذ كان الأمر يتعلّق بحصر التراب الفلسطيني في شبكة من المستعمرات تسمح بالسيطرة على البلاد وتبرير المطالبات الترابية إذا ما عادت فكرة التقسيم إلى الظهور.

الصراع من أجل فلسطين [1945 ـ 1947]

التدخل الأمريكي:

كان حزب العمال الإنجليزي، عندما يكون خارج السلطة، غالباً ما يظهر تعاطفاً مع الحركة الصهيونية غير أن وزير الشؤون الخارجية أرنست بيڤن لم يلبث أن أدرك ما للمسألة الفلسطينية من تعقيد. وبعد استشارة الخبراء قرر الإبقاء على سياسة الكتاب الأبيض لعام 1939 إذ أن فلسطين ستصبح المكان الوحيد لحشد الاحتياطيات العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط الذي يهدده، على ما يبدو التوسع السوڤييتي، هذا في حالة إجلاء قاعدة قناة السويس ولنفس هذا السبب ينبغي، استرضاء الدول العربية وعدم التنازل أمام المطالب الصهيونية ـ لكن بريطانيا في حاجة متزايدة للقروض الأمريكية على الأقل لضمان مجرد غذاء سكانها اليومي. لذلك لم يعد بوسعها اتخاذ القرار وحدها مثلما كان الأمر سنة 1939 بعد أن أصبحت تابعة.

ولقد دُفعت الولايات المتحدة إلى الاهتمام بالشرق الأوسط بسبب المسائل النفطية وبسبب مسؤولياتها العالمية الجديدة. ويعود اتصالها الفعلي بالمنطقة إلى 1945 حيث تحادث روزفلت لدى عودته من مالطا مع ابن سعود وفاروق وتبادل الرسائل مع رؤساء الدول العربية. والتزم الرئيس الأمريكي الذي كان حتى وقتئذٍ مناصراً علناً للصهيونية بألا يقوم بأي عمل لمساعدة اليهود على العرب ولا بأي عمل معادٍ للعرب.

ولما تقلد ترومان السلطة أعلن أنه سيواصل سياسة روزفلت لكن في شكل توفيق مشبوه بين تصريحات علنية مؤيدة للصهيونية وتأكيدات فردية للعرب بألاّ يتم أي شيء دون مشاورتهم. ولقد كان الرئيس الجديد صادق التأثير للمشهد الرهيب لوضع الشعب اليهودي إثر كارثة الحرب العالمية الثانية وكان ترومان سياسياً غير معروف كثيراً قبل انتخابه وكان يواجه معارضة سياسية

نشطة وكان في حاجة إلى الأصوات اليهودية التي قد تكون حاسمة إذا كان ميزان القوى الانتخابية متكافىء وكانت وزارة الخارجية من جانبها تدفع إلى سياسة استمالة الدول العربية بسبب مخاطر التوسع السوفييتي في الشرق الأوسط وضرورة الدفاع عن مصالح شركات النفط الأمريكية، لكن يبقى أن العرب لا يصوتون في الولايات المتحدة حسبما قاله ترومان لبعض الدبلوماسيين الأمريكان.

فمنذ يوليو 1945 طلب ترومان من الإنجليز منح 100.000 شهادة هجرة إلى فلسطين للأشخاص اليهود المرحلين بأوروبا. ورفض الإنجليز الذين طلبوا من الأمريكان المشاركة في المحافظة على النظام بفلسطين حتى يطلعوا على حقيقة المشاكل. ولم يستجب ترومان وجعل النقاش علناً في سبتمبر 1945 في إطار حملة انتخابات بلدية نيويورك. وانزعجت الدول العربية لعدم احترام الوعد بالمشاورة المسبقة. واقترح بيڤن في أكتوبر تشكيل لجنة تحقيق إنجليزية أمريكية حول وضع اليهود بأوروبا. واغتنم ترومان فرص العرض ووسع من مجال التحقيق إلى إمكانية الهجرة إلى خارج أوروبا وخاصة في اتجاه فلسطين.

واستمرت تحقيقات اللجنة من يناير إلى أبريل 1946 وتوصلت إلى ضرورة الإبقاء على الانتداب أو على وصاية للأمم المتحدة على فلسطين ولكنها توصلت كذلك في ذات الوقت إلى تفكيك أكبر جزء من قرارات الكتاب الأبيض وكان التقرير غير مقبول من الطرفين. وعلى كل، ألحّ ترومان في تصريح علني بتاريخ 30 أبريل 1946 على التسليم الفوري لـ 100.000 شهادة هجرة وعلى إلغاء الكتاب الأبيض. ورد الإنجليز بأن على الأمريكان المشاركة المالية والعسكرية لإدارة الشؤون الفلسطينية. وأعلن بيڤن يوم 12 يونيو 1946 بأن إلحاح الحكومة الأمريكية على حرية الهجرة إلى فلسطين يرتكز على الرغبة في منع اليهود من الهجرة إلى الولايات المتحدة. وهاجمت الصحافة الأمريكية الوزير البريطاني واتهمته بمناهضته للسامية بينما أعلن ترومان رفض بلاده إدارة

فلسطين لا وحدها ولا بمشاركة إنجليزية وكان المأزق مستحكماً.

اقترح الإنجليز في يوليو 1946 تقسيم فلسطين إلى مقاطعات ذات حكم ذاتي وتبقى المصالح الجماعية من مشمولات الدولة المنتدبة (تقرير موريسن غرادي) وكان ترومان ميالاً إلى قبول المشروع الإنجليزي لكن الصهاينة الأمريكان مارسوا ضغوطاً قوية على الرئيس. وجمع بيڤن مؤتمراً بلندن كلف بالتفاوض حول مستقبل فلسطين مع العرب والصهاينة واصطدم الإنجليز برفض عروضهم من قبل الدول العربية وبدأوا في التفاوض مع الصهاينة لكن الرئيس ترومان يوم 4 أكتوبر 1946، (يوم العيد اليهودي كيبور) وقبل شهر من الانتخابات الأمريكية للكونغرس، أدلى بتصريح مؤيّد لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود فنسف محاولات التوفيق البريطانية.

وفي فبراير 1957 قام بيڤن بمحاولة أخيرة مبنية على حرية الهجرة اليهودية مقابل استقلال فلسطين الموحدة في أجل خمس سنين. وتقدم الصهاينة بمشروع لتقسيم فلسطين يعطيهم أكبر جزء من البلاد وطالب العرب باستقلال فلسطين الموحدة فورياً.

ورغم معارضة المسؤولين السياسيين الذين حذّروا من الخطر الاستراتيجي المتمثل في التخلي عن فلسطين، قرر بيڤن عرض تسوية الملف الفلسطيني على الأمم المتحدة يوم 7 فبراير 1947.

الوضع بفلسطين:

منذ نهاية الحرب كان بن جوريون مقتنعاً بأن الصراع ضد الإنجليز وضد العرب فيما بعد أمر لا مرد له. وفي أكتوبر 1945 أمر الهجانة بأن تدخل في عمليات تخريب على أن يبقى «الإرهاب» خاصاً بشتيرن وبالإرغون رغم أن عمل مختلف المنظمات كان منسقاً على أعلى مستوى. ولوضع حد لهذه الهجمات التي كانت تضرب شبكات المواصلات خاصة الطرق وسكك الحديد

ـ اضطر الإنجليز إلى زيادة قواتهم المرابطة بفلسطين من 50.000 سنة 1945 إلى 80.000 سنة 1946 ثم إلى 100.000 سنة 1947. وكان المجهود مبالغاً فيه بالنسبة إلى اقتصاد بريطاني أنهكته الحرب وبالنسبة لبلد يرى أن الخطر يأتي من أوروبا مع بدايات الحرب الباردة فأصبح من غير المنطقي القيام بمجهود كهذا في الوقت الذي منحت فيه إمبراطورية الهند الاستقلال دون أية مقاومة تذكر.

كان العسكريون الإنجليز يردون على عمليات المنظمات اليهودية بعمليات تمشيط وتفتيش بحثاً عن الأسلحة. ووضعت مجموعة تشريعات استثنائية كانت قد طبِّقت ضد العرب بين 1936 و1939 منها الاعتقال دون محاكمة عدة أشهر لأشخاص يقدَّر أنهم خطرون على الأمن. وردت المؤسسات الصهيونية على الإجراءات الإنجليزية بسياسة عدم التعاون مع السلطات ومنذ يونيو 1946 انسحب الهجانة من عمليات القتال واكتفت بتنظيم عمليات دعاية مثل قضية **إغزودوس** والهجرة السرية. ومكّن ذلك من العودة إلى التفاوض بين الإنجليز وبين المؤسسات الصهيونية الرسمية.

وواصلت المنظمات التعديلية العمل. فقامت الإرغون يوم 22 يوليو 1946 بنسف جزء من فندق الملك داود بالقدس الذي كان قد أصبح مقر القيادة العامة للجيش البريطاني متسببة في مقتل 92 شخصاً (وثمة جدال لمعرفة إن كان قد أعطى تحذيراً في الوقت المناسب أم لا) ونشأ مناخ كراهية حقيقي بين الجنود الإنجليز والسكان اليهود وأصبح العنف واقعاً معاشاً، وحيث إن السلطات البريطانية قد حكمت بالموت على مناضلي الإرغون الذين قتلوا جنوداً أو موظفين بريطانيين فقد ردت منظمة مناحيم بيغين باختطاف رهائن وبإعدام أسرى كما أرسلت طرود مفخخة في أوروبا وفي بريطانيا العظمى إلى مؤسسات رسمية بريطانية.

كان فشل السياسة الإنجليزية على عين المكان بيناً، وكانت مسؤولية حفظ الأمن تتعاظم باستمرار ولا تتناسب لا مع إمكانيات البريطانيين ولا مع

مصالحهم. وذلك ما يفسّر عرض الملف على الأمم المتحدة.

كان عرب فلسطين منقسمين بين مؤيد ومعادٍ لمفتي فلسطين وكانت ذكرى عنف فترة 1936 ـ 1939 قد جعلت التصالح مستحيلاً. وفي عام 1945 كان المفتي ما يزال في أوروبا حيث احتفظ به الفرنسيون في إقامة جبرية وقد رفضوا طلب الإنجليز تسليمه. وأعدت إرغون عملية فدائية لاغتياله لكنه تمكن من الهرب في مايو عام 1946 ولعل ذلك تمّ بتواطؤ السلطات الفرنسية التي رفعت كل الإجراءات الأمنية. ولجأ إلى مصر وأعاد السيطرة على منظمته «اللجنة العربية العليا».

وأكبّت الجامعة العربية منذ تأسيسها على المسألة الفلسطينية وكانت ترى أن الكتاب الأبيض لعام 1939 إجراء مرحلي نحو تأسيس دولة فلسطينية موحدة عربية في غالبيتها وكلّفت موسى العلمي وكان شخصية محايدة وحائزة على احترام الجميع بتمثيل فلسطين. فاقترح السياسي الفلسطيني العملي مجموعة من إجراءات المساعدة تمكّن السكان العرب من مواجهة التفوّق الاقتصادي للمستعمرات اليهودية غير أن عودة الحسيني قضت على جهوده إذ اعترف به الناطق باسم الفلسطينيين في مؤتمر بلودان (بسوريا) في يونيو 1946.

لعبت الدول العربية خاصة دوراً في السياسة الدولية إذا كانت تضغط على الإنجليز والأمريكان. وفاجأهم تطور السياسة الأمريكية في عهد ترومان فقد كانوا يثقون في الالتزامات التي تعهد بها روزفلت سنة 1945.

وطيلة المدة من 1945 إلى 1947 بقي السكان العرب الفلسطينيون هادئين في وقت تضاعف فيه العنف بين الإنجليز والصهاينة. وكان الانقسام السياسي في أوجه، وقد تجمع المتشدّدون خلف المفتي بينما كانت بعض المجموعات اليسارية التي ظهرت حديثاً في المدن تحاول الوصول إلى تسوية مع الصهاينة وكان بن جوريون من جانبه ضد أية مفاوضة تفضي إلى دولة ثنائية القومية. والتفت أعداء الحسيني إلى عبد اللّه ملك شرقي الأردن. وكان هذا يرى في

القضية الفلسطينية الوسيلة لتحقيق المرحلة الأولى من مشروع «سوريا الكبرى» الذي وضعه. وأعاد سرّاً للصهاينة توكيد مشروعه بحكم ذاتي واسع لليهود في مملكته العربية. وتقدم منذ 1946 بفكرة أكثر عملية تتمثَّل في تقسيم فلسطين بالتراضي بين الصهاينة والأردنيين. ولئن الاتصال قد استمر بين الملك وممثّلي الوكالة اليهودية فإنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق. وكان للمفتي والدول العربية شكوك حول نوايا عبد الله وقرروا معارضتها بجميع الوسائل.

خطة تقسيم الأمم المتحدة:

شكّلت الأمم المتحدة لجنة تحقيق جديدة مكوّنة من ممثلي إحدى عشرة دولة مكلّفة بتقديم مقترحات لتسوية المسألة الفلسطينية، وتمسّكت الجامعة العربية باقتراحها تأسيس دولة فلسطينية موحدة في الحال. وكان الأردن يتبع رسمياً هذا الخط السياسي وكان يعلم الصهاينة أن الأمر في ذلك يتعلّق فقط بإرضاء الرأي العام العربي.

رفضت اللجنة العربية العليا الاعتراف بشرعية التدخّل الدولي وطالبت باستقلال فلسطين الفوري باسم حق تقرير المصير الذي لا يمكن التصرّف فيه فنظمت مقاطعة مشاورات اللجنة من قبل عرب فلسطين بينما كان الصهاينة بما في ذلك الإرغون يدافعون عن قضيتهم أمام الممثلين الدوليين، وتصاعد التوتر بين العرب واليهود وبقي الإنجليز والأمريكان في موقف التحفّظ إذ كانوا يخشون تدخل السوفييت في الشرق الأوسط الذي ظل حتى تلك الفترة منطقة نفوذهم المحفوظة.

كانت سنة 1947 سنة القطيعة الكبرى بين حلفاء الحرب العالمية الثانية والحال أن ستالين كان منذ 1946 قد سمح بل شجّع هجرة يهود أوروبا الشرقية (باستثناء الاتحاد السوفييتي) إلى المناطق التي كانت تحت السيطرة الغربية ليزيد في تعقيد مشكلة الأشخاص المرحلين وليزيد من صعوبة التسوية الإنجليزية

الأمريكية للمسألة الفلسطينية. وكان يسعى إلى عرض المسألة الفلسطينية أمام الأمم المتحدة وذلك ما تحقّق في فبراير 1947. وتقدم الاتحاد السوفييتي خطوة جديدة في مايو 1947 بالإعلان عن استعداده للمشاركة في حل دولي ربما يتضمن وجوداً عسكرياً بفلسطين لضمان احترام القرارات المتخذة. ورفض الأنجلوسكسونيون قبول حضور الجيش الأحمر وذلك ما أدّى إلى منع كل عمل للقوى العظمى في إطار قوات أمن فعلية بفلسطين. وأعلن السوفييت تأييدهم لدولة ثنائية القومية أو إلى التقسيم إلى دولتين في حالة استحالة الدولة الواحدة.

نشرت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة تقريرها يوم 31 أغسطس 1947: قلص الجزء اليهودي إلى 55٪ من مجمل أرض فلسطين الواقعة تحت الانتداب وقرّرت بريطانيا الإمساك عن المشاركة في المناقشات وألاّ تقبل إلاّ حلاّ معترفاً به من اليهود والعرب في ذات الوقت. أي أنها بكل وضوح كانت ترفض المساعدة في تجسيد التقسيم. أما المسؤولون الأمريكان فكانوا منقسمين إذ كانت الخارجية ترى أن التقسيم سيجعل العلاقات مع الدول العربية صعبة وكان العسكريون يرون أنه لا يمكن تطبيقه بدون حرب فعلية. وكان البيت الأبيض يدرك دعم الرأي العام الأمريكي للمشاريع الصهيونية وقرر عدم الاكتراث بذلك. وبما أن الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفييتي قد أعلنت عن نيتها في التصويت لصالح التقسيم فقد تركزت الضغوط الأمريكية على دول أمريكا اللاتينية التي كانت في تبعية الولايات المتحدة وكأن المشكل لا يعنيها. وكانت الحكومة الفرنسية ـ تبعاً لتحاليل الخارجية الفرنسية، الراغبة في الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع العالم العربي وفي عدم إثارة استياء سكّان شمال إفريقيا العرب الذين كانوا تحت السيطرة الفرنسية ـ تميل إلى الإمساك عن التصويت. لكنها اختارت دعم خطة التقسيم أمام ضغوط الولايات المتحدة في فترة كان تزويد السكان الفرنسيين بالمواد الغذائية متوقفاً على المساعدات الأمريكية. وإثر تدخل ليون بلوم المؤيد التقليدي للقضية الصهيونية.

تمّ التصويت على الخطة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 29 نوفمبر 1947 بـ 33 صوتاً مقابل 13 صوتاً أي بزيادة صوت واحد على أغلبية الثلثين اللازمة لتصبح سارية المفعول:

تمهيد لخطة تقسيم يوم 29 نوفمبر 1947.

«الجمعية العامة»:

«بعد اجتماعها في دورة خاصة بطلب من القوة المنتدبة بغرض المباشرة في تشكيل لجنة خاصة وتحديد مهامها تكلّف بإعداد دراسة مسألة حكومة فلسطين القادمة من قبل الجمعية في دورتها العادية الثانية.

«بعد تشكيلها لجنة خاصة وبعد أن عهدت لها بالتحقيق حول كل المسائل المتعلّقة بمشكل فلسطين ولإعداد مقترحات لحل هذا المشكل.

وبعد أن تلقت ودرست تقرير اللجنة الخاصة الذي يحوي عدداً من التوصيات قدمت بالإجماع عما يحوي خطة تقسيم مع اتحاد اقتصادي أقر بأغلبية اللجنة:

«تقدر بأن وضع فلسطين الحالي قابل للإضرار بالصالح العام وللعلاقات الودية بين الأمم..

«تسجل إعلان القوة المنتدبة الذي تعلم فيه بأنها تنوي الانتهاء من الجلاء عن فلسطين يوم غرة أغسطس 1948.

«توصي المملكة المتحدة باعتبارها القوة المنتدبة لفلسطين كما توصي كل الدول الأخرى الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بتبنّي خطة التقسيم مع اتحاد اقتصادي مبين أسفله.

«تطلب:

أ - أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة المنصوص عليها في الخطة لوضعها موضع التنفيذ.

ب ـ أن يحدد مجلس الأمن إذا ما دعت الظروف أثناء الفترة الانتقالية إن كان الوضع بفلسطين يمثّل تهديداً للسلم. وإذا قرّر أن مثل هذا التهديد قائم. وحفاظاً على السلم والأمن الدوليين سيقوم مجلس الأمن بإكمال إذن الجمعية العامة بإجراءات تتخذ طبقاً للمادتين 39 و41 من الميثاق اللتين تخولان لجنة الأمم المتحدة المنصوص عليها في هذا القرار سلطة ممارسة المهام الموكلة إليها بفلسطين في هذا القرار.

ج ـ أن يعتبر مجلس الأمن تهديداً للسلم أو خرقاً للسلم أو عملاً عدوانياً ـ طبقاً للمادة 39 من الميثاق ـ كل محاولة تهدف إلى تغيير التسوية المنصوص عليها في هذا القرار، بالقوة.

د ـ أن يتم إعلام مجلس الوصاية بالمسؤولية التي تقع عليه طبقاً لهذه الخطة.

«تدعو سكان فلسطين إلى اتخاذ كل الإجراءات التي تكون ضرورة من جانبهم لضمان تطبيق هذه الخطة.

«تتوجه بالدعوة إلى كل الحكومات وكل الشعوب للإحجام عن كل عمل قد يعيق أو يؤخّر تنفيذ هذه التوصيات[1] [. .]».

وينتهي الانتداب قبل الأول من أغسطس 1948 وينبغي على القوة المنتدبة أن تجلو قبل أول فبراير عن منطقة ساحلية من الدولة اليهودية القادمة لتسمح بحرية الهجرة وقبل أول أكتوبر سيتم تأسيس الدولتين ومنطقة القدس الدولية.

وعلى الدولة المنتدبة تسليم سلطاتها تدريجياً إلى لجنة من خمسة أعضاء من الأمم المتحدة يمثّل كل منهم دولة تكلف بتطبيق خطة التقسيم بالتعاون مع المجالس المؤقتة المنتخبة الممثّلة للعرب واليهود. ثم تتخلّى اللجنة تدريجياً

---

(1) Les Caheir de l'Orient Contemprain 1948 ص ص 163 ـ 164.

عن سلطاتها إلى المجالس المنتخبة. وينبغي للدولتين أن يكون لهما نظامان ديموقراطيان يضمنان لكل المواطنين كامل حقوق الإنسان ولا يمكن لأي تمييز أن يمارس تحت أي ذريعة، وهاتان الدولتان هما وريثتا الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل القوة المنتدبة. وستعرض الخلافات الخاصة بهذه الاتفاقيات أمام محكمة العدل الدولية.

كان التقسيم الترابي قد رسم بطريقة تجعل من الأراضي الثلاث كلاًّ لا يمكنها العيش اقتصادياً ولا سياسياً إلاّ بالتعاون الوثيق فيما بينها. فالاتحاد الاقتصادي ضرورة حتمية وهو في رأي واضعي الخطة، الضمان لسلم دائمة في المنطقة. غير أن بيانات الأرقام تبعث على القلق.

المنطقة	اليهود	العرب	المجموع
الدولة اليهودية	498.000	407.000	905.000
الدولة العربية	10.000	725.000	735.000
القدس	100.000	105.000	205.000

ولا يحسب التعداد حساباً للبدو الرحل؛ وينبغي ـ حسب التقديرات البريطانية ـ إضافة 22.000 بدوي في الدولة العربية و 105.000 في الدولة اليهودية وذلك ما يعطي في الواقع أغلبية من السكّان العرب يمتلكون الجزء الأكبر من الممتلكات العقارية في الجزء اليهودي.

نهاية الانتداب البريطاني
(20 نوفمبر 1947 ـ 15 مايو 1948)

قسمة بالتراضي!

قبلت السلطات الصهيونية خطة التقسيم لأنها تمنحها ما كانت تريده في المقام الأول، ألا وهو الدولة. وهذه الدولة ضعيفة بسبب نسبة السكان العرب

فيها فحتى الهجرة اليهودية الهامة والسريعة قد لا تستطيع تعديل التوزيع العرقي بصفة مستديمة لأن نسبة النمو الديموغرافي الكبيرة لدى السكان العرب سرعان ما تعوض الفارق. ثم إن العرب يملكون أكبر جزء من الأرض بالدولة اليهودية والقوانين التي فرضتها الأمم المتحدة تمنع حالياً تطبيق إجراءات تمييزية. ودرست الوكالة اليهودية مشروع إكراه السكان العرب بالدولة اليهودية على تبنّي مواطنة الدولة العربية حتى لا يكونوا غير أجانب ليس لهم دور سياسي وربما يمكن طردهم أو حبسهم في حالات التوتر. وكان ابن جوريون مدركاً تمام الإدراك لهذا الوضع وأعلن بعد أربعة أيام من التصويت «أنه ليس مؤكداً البتة بتركيبة سكانية كهذه أن الحكومة ستكون بين أيدي أغلبية يهودية. ولا يمكن تكوين دولة يهودية قوية ومستقرة ما دام اليهود لا يشكّلون سوى 60٪ من السكان. فينبغي إذن دراسة المسألة بطرح جديد. ينبغي علينا التفكير باعتبارنا دولة[1]».

ودفع الوضع نفسه السكان العرب إلى الشعور بأن التقسيم كان ظلماً حقيقياً في حقّهم. فلم يؤخذ بالفعل حقّهم في تقرير المصير في الحسبان ومصيرهم في المستقبل يبعث على القلق. وكان الانقسام السياسي على أشدّه. والكثير من الفلسطينيين كانوا لا يقبلون بعودة المفتي الذي كان مهيأ ليصبح رئيساً للدولة الجديدة. وكان لغياب تنظيم سياسي مهيكل أن تعددت المحلية منذ بداية 1947 والاتفاقيات المحلية بعدم الاعتداء بين التجمعات السكانية العربية واليهودية فيما يتعلّق بمدن مثل يافا وتل أبيب وكذلك بقرى مع الكيبوتسات المجاورة، وشمل هذا كامل فلسطين. ويبدو حسب بعض الملاحظين أن غالبية السكان العرب قبلت التقسيم باعتباره أمراً واقعاً أليماً ولكنها لا يمكنها ردّه. وأخيراً لا يمكن لعبد اللّه أن يقبل أن تكون دولة

(1) بني موريس The Birth of Palestinian Refuge Problem 1947 ـ 1949. كامبريدج، 1987. ص 28.

فلسطين القادمة تحت رئاسة عدوه اللدود مفتي القدس، ومنذ سبتمبر 1947 جدد عروضه للمسؤولين الصهاينة بتقسيم فلسطين تقسيماً وديّاً. ورد هؤلاء بالإيجاب على عروضه. لكن الملك في حاجة إلى موافقة الإنجليز فاقترح عليهم إرسال الجيش العربي في الجزء العربي من فلسطين لمساعدتهم في المحافظة على النظام ولتجنب تسلم أنصار المفتي السلطة ورفض الإنجليز مع أنهم بينوا لعبد اللّه أنهم ليسوا ضد اتصالاته بالصهاينة وأعلنوا انسحابهم النهائي في يوم 15 مايو 1948 وهو التاريخ الذي سيكون نهاية الانتداب ومنعوا لجنة الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم نقل السلطة دخول فلسطين.

ولما تفاقمت الفوضى فضل الإنجليز الخيار الأردني على تشكيل دولة فلسطينية بقيادة المفتي. واتخذ القرار النهائي يوم 7 فبراير 1948 بلندن في اجتماع بين مسؤولين أردنيين: غلوب باشا وأرنست بيڤن فيترك الإنجليز الجيش العربي يدخل يوم 15 مايو 1948 على ألا يحتل سوى الجزء العربي من خطة التقسيم وألاّ يدخل منطقة القدس ولا الدولة اليهودية. ولما حصل عبد اللّه على الموافقة الإنجليزية بلغ الرسالة إلى المسؤولين الصهاينة واتفق الأردنيون والصهاينة ضمنياً ودون معاهدة حقيقية، على ألا تتكون دولة فلسطينية عربية.

الحرب الفلسطينية:

كانت الأمور بالنسبة للمفتي واضحة، فاستقلال فلسطين العربية يكون عبر الكفاح ضد الدولة العبرية وضد الأردن في المقام الأول من ناحية وضد الصهاينة من جهة أخرى. ولقد قدّر أن بوسعه رفض خطة التقسيم لاعتقاده أن ميزان القوى هو نفس ميزان قوى فترة 1936 ـ 1939.

أصدر الأمر بالإضراب العام في كامل فلسطين يوم غرة ديسمبر 1947. وصحبت الإضراب مصادمات عنيفة مع السكان اليهود لأن الصهاينة أيضاً كان

لهم متطرفوهم. وكان التعديليون المطالبون بفلسطين كبرى تشمل شرق الأردن قد رفضوا خطة التقسيم وكانوا يأملون اهتبال الفرصة لرفض التقسيم الترابي، ولقد امتد العنف في شهر ديسمبر إلى المراكز الحضرية الساحلية وإلى القدس، وكانت القدس معقل تمركز أنصار المفتي وكان ابن أخيه عبد القادر الحسيني هو الذي يقود العمليات بالمنطقة. أما في الشمال فقد تمركزت في يناير 1948 قوة عربية من المتطوعين العرب، تابعة للجامعة العربية وبقيادة فوزي القاوقجي. كان القاوقجي أحد أبطال النضال من أجل الاستقلال العربي. كان ضابطاً سابقاً في القوات الخاصة بالمشرق وكان أحد قادة الثورة السورية الكبرى «1937 ـ 1938» ثم حارب إلى جانب قوات فيشي ضد الإنجليز وقوات ديغول سنة 1941 قبل أن يلجأ إلى ألمانيا وكانت علاقاته بالمفتي رديئة وكان كل تنسيق بين القوتين العربيتين غير النظامين غير ممكن.

كانت استراتيجية الحسيني بسيطة: ينبغي الاستفادة من توزع المستعمرات اليهودية لقطع الاتصالات فيما بينها. ولم يكن للحسيني إلاّ قوات ضعيفة: ألفان إلى ثلاثة آلاف فلسطيني ونحو من خمسة آلاف متطوع عربي خاصة من الأخوان المسلمين. وكان للصهاينة ضعفا هذا العدد أو ثلاثة أضعافه. وكانت مشاركة السكان الفلسطينيين في القتال إجمالاً أقل من فترة 1936 ـ 1939 وفضلوا محاولة احترام الاتفاقات المحلية بعدم الاعتداء.

اختار الصهاينة في البداية البقاء في مواقع دفاعية وكانوا يخشون تدخل القوات البريطانية التي كانت في طريقها إلى الجلاء والتي كانت ما تزال تمنع دخول المهاجرين اليهود، إلاّ أن منظماتهم قامت مع ذلك بعمليات انتقامية. واستعملت مجموعة شتيرن لأول مرة في الشرق الأوسط طريقة السيارة المفخخة في شوارع يافا يوم 4 يناير 1948. وبدءاً من فبراير 1948 صار التفوق من نصيب الصهاينة. وفي التجمعات السكانية الساحلية الكبرى فر جزء من السكان العرب من القتال وخاصة الطبقات الميسورة والنساء والأطفال وكانت

تلك الموجة الأولى من الرحيل الشبيهة بتلك التي سجلت أثناء ثورة 1936 ـ 1939 وفي تلك الفترة لا يبدو أنه قد وضعت سياسة لطرد السكان.

أمام انتشار الفوضى اعتقد الأمريكان أن العودة إلى نظام الوصاية (أو الولاية) أكثر فائدة للمستقبل (فالوصاية، على عكس الانتداب يمكن أن تمارسها الأمم المتحدة مباشرة). وكانت وزارة الخارجية الأمريكية ما زالت قلقة لمصير العلاقات بين الولايات المتحدة وبين العالم العربي وترى أن نفط الشرق الأوسط لازم للانتعاش الاقتصادي الأوروبي الذي أعدته خطة مارشال. وكان ترومان في حاجة مستمرة لأصوات اليهود لكسب الانتخابات المقبلة وتنصل من مبادرات الدبلوماسية الأمريكية والتي كان قد أقرّها في السابق. فقد بدت له كأنما ذهبت بعيداً في اتجاه القضية العربية، وقد رد مستشارو البيت الأبيض على حجج الدبلوماسيين بأن الدول العربية المصدّرة للنفط تخضع للغرب لبقائها الاقتصادي والسياسي وأنه لا خوف من استعمال ممكن لسلاح النفط.

ويرى الصهاينة ضرورة كسب حرب العصابات قبل تدخل الدول العربية الذي كان محتملاً. كان ذلك موضوع خطة داليت التي تستهدف تهدئة مناطق المستوطنات اليهودية وذلك يعني استسلام القوى العربية وطرد السكان وهدم المنازل. وكان المعنى الأساسي للخطة هو استبعاد القوى المعادية داخل أرض خطة التقسيم وفي المناطق الممكن ضمها كذلك وينبغي ضمان تواصل ترابي للمجال اليهودي الذي كان في طور التكوين والسماح بإقامة حدود أمن للدولة القادمة. وكل السكان العرب يعتبرون معاديين. فألغيت اتفاقيات عدم الاعتداء. وكان المسؤولون الصهاينة يعلنون تمسّكهم بخطة التقسيم وفي الوقت ذاته يعدون لضم مناطق إضافية يبررونها بأسباب أمنية. كان واضع خطة داليت هو رئيس عمليات الهجانة إيغال يادين. وينبغي أن تجري العمليات قبل 15 مايو 1948 وأن تجري بحسب انسحاب الجيوش البريطانية. كان لخطة (داليت) هدف عسكري خاصة. ولم تكن خطة سياسية لطرد السكان العرب

غير أنها كانت تتضمن في الواقع هذا الطرد وذلك ما لا يثير حزن أحد على مستوى السلطات والمنفذين. وفي أغلب الأوقات لم تنفذ أوامر الطرد إذ أن المعارك كانت قد دفعت بالسكان الفلسطينيين إلى الفرار. ولا يمكن لتلك الفترة الكلام عن سياسة طرد مسبقة ومنسقة من قبل مراكز القرار الصهيونية الرئيسة.

بدأت العمليات في بداية أبريل وبدت ناجحة جداً. ولقد عجل بتفكك المجتمع الفلسطيني رحيل السلطات البريطانية وفرار الوجهاء الفلسطينيين. وكان لدى السكان شعور بأنهم تركوا دون سلاح في مواجهة الجيوش الصهيونية. أما في المدن فإن الانهيار الاقتصادي ونهاية النظام العام قد زادا من اضطراب السكان. ولقد فوجىء المسؤولون الفلسطينيون والعرب لهجرة المدنيين الجماعية وحاولوا إيقافها أو قصرها على الأقل على النساء والأطفال والمسنين وأدرك جماعة الحسيني أن المعركة مع اليهود قد خُسرت والأمل الوحيد المتبقي هو تدخّل الدول العربية. ولكنهم سكتوا عن الهجرة ذاتها. ولم تتفطن الدول العربية للخطر المتمثّل في هجرة الفلسطينيين في نهاية أبريل ورفعت شعار الصمود والعودة وكانت أول مدينة عربية تسقط هي طبرية يوم 17 أبريل وفرّ السكان. ولكن الصدمة الكبرى جاءت من الاستيلاء على حيفا. بدأ الهجوم يومي 21 ـ 22 أبريل وسقطت المدينة يوم 22 أبريل بعد استعمال واسع للمدفعية وبدأت الهجرة قبل اقتحام العدو وحصل الأعيان على الحماية البريطانية لتأمين الجلاء ولقد حاولت السلطات المدنية الصهيونية، كما في مراحل أخرى من الحرب. أن تصل إلى مصالحة بينما كانت وحدات الهجانة المسيطرة على الوضع مع فرض القانون العرفي تبدو ميالة لسياسة الشدة، فلم يكن لسكان المدينة الحق في العودة لأخذ أمتعتهم من بيوتهم المهجورة وتحسن الوضع قليلاً في نهاية الشهر. ولقد سعى أعضاء وحدات الهجانة ـ ما وسعهم ذلك ودون تلقي الأمر ـ إلى إرهاب الناس لإكراههم على الرحيل.

وهوجمت القرى المحيطة بالمدينة في الأسبوع الأخير من أبريل. حاول الإنجليز الوقوف بين الطرفين وتدخلوا في الغالب لتنظيم الرحيل - ولم يبق في بداية مايو غير ثلاثة أو أربعة آلاف عربي من مدينة يقطنها 70.000 ساكن - وهو ما يمثّل 10٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين. ورأى ابن جوريون في فرار السكان العرب سبباً شرعياً لامتلاك اليهود أراضي الفارين.

أما في يافا حيث حدث الهجوم يوم 25 أبريل فما زال فيها من 50 إلى 60 ألف عربي من واقع سبعين إلى ثمانين ألف ساكن أصلي. ولم تخطط الهجانة لمعارك في هذا التجمع السكاني اعتقاداً منها بأن الحصار سيكون كافياً. وكان الاقتحام مبادرة من الإرغون التي قصفت السكان. دحر الهجوم. لكن معنويات السكان كانت في الحضيض على إثر الخسارة المدنية العديدة. واتهمت الدول العربية الإنجليز بالتعاون مع الصهاينة لطرد سكان حيفا. وهاجم بيڤن السلطات العسكرية البريطانية المتهمة بأنها تركت السكان العرب يقتلون وأثار ذلك سخط مونتغومري. وعلى إثر هذه الأزمة الصغيرة قرر الإنجليز التدخل لإنقاذ سكان يافا وحصلوا على انسحاب الإرغون من مواقعها المتقدمة تحت التهديد بالتدخّل. ولكنهم لم يفلحوا في منع الهجرة. وفي الوقت ذاته استولت قوات الإرغون والهجانة على القرى المجاورة متسببة في فرار سكانها وزائدة من عزلة سكان المدينة. وكان هؤلاء يدركون أن حماية بريطانيا لن تدوم إلى ما بعد 15 مايو وأنهم سيبقون وحدهم في مواجهة الصهاينة. ولم يبق لدى استسلام المدينة يوم 13 مايو سوى 4 إلى 5 آلاف عربي.

وتنص خطة داليت (د) على العمل بالجليل قرب الحدود السورية والأردنية لتأمين موقع متين في وجه القوات العربية وذلك ما حدث في بداية شهر مايو وفرّ السكان في اتجاه سوريا ولبنان.

ودارت المعارك الأخرى حول القدس في المنطقة المخصصة لكي تكون دولية وصدر الأمر بتخريب جميع القرى العربية على الطريق الرابطة المدينة

بالساحل. وفي هذا الإطار تمّ الهجوم من قبل الإرغون وشتيرن ضد قرية دير ياسين بدعم من مدفعية الهجانة وكانت هذه القرية قد وقّعت اتفاقية عدم اعتداء واحترمتها. وكانت حصيلة المذبحة 250 عربياً غير مقاتل في الأغلب وانتشر خبر المذبحة بسرعة وبث الرعب في القرى الأخرى.

استمر طرد السكان العرب مما كان سيشكّل النواة الجغرافية للدولة العبرية حتى شهر مايو، وكانت القرى العربية تهدم في الغالب وكان السكان في الغالب يفرون قبل وقوع الهجوم على إثر عمليات تخويف من مثل بثّ الشائعات أو رفض أية هدنة أو أي اتفاق بعدم الاعتداء. وحدث للتجمعات السكانية التي وقعت اتفاقيات سلام وودّ مع المستعمرات اليهودية المصير نفسه ولـم تكن موجة اللاجئين الثانية التي شملت من 200 إلى 300 ألف شخص ثمرة سياسة متعمدة بل نتيجة اعتبارات عسكرية لتأمين طرق المواصلات وأمن خطوط الجبهة القادمة لما بعد 12 مايو كان انهيار الأمن العام والاقتصاد في المدن الكبرى وفرار الوجهاء السبب الرئيسي للهجرة الجماعية من المدن الكبرى بالإضافة إلى عامل العدوى منذ سقوط مدينة طبرية. لكن لم يتم أي جلاء جماعي قبل هجوم القوات اليهودية والذي كان العامل الرئيسي. ولقد شوهدت ظواهر مشابهة في أوروبا وفي فرنسا خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية، أما في الريف فإن عمليات التهديد والشائعات عن الفظائع كانت الأسباب الرئيسية للهجرة التي كانت تتم في الغالب قبل احتلال القوات الصهيونية الأماكن احتلالاً نهائياً. ولئن لم يصدر المسؤولون الإسرائيليون الأمر بالطرد بل إن ضباط الهجانة على عين المكان قد استفادوا من غموض تعليمات خطة (د) لتأمين مستقبل الدولة العبرية.

اتساع رقع النزاع:

أخذت هجرة السكان اللجنة العربية العليا على غرة وأظهرت هزيمتها ولم تكن الدولة العربية تستطيع التحرك قبل يوم 15 مايو واستدرجت بالرغم منها

إلى ضرورة التدخل العسكري الذي لم تكن ترغب فيه، كما أنها كانت مرتابة من نوايا الأردن الذي تتهمه بإرادة تحقيق مشروعه الخاص بسوريا الكبرى. واضطر عبد اللّه إلى اتخاذ موقف حازم علناً وانتظر يوم 15 مايو 1948. وتخوف بن جوريون من نوايا الملك وظل غلوب باشا وفياً لخطته وأعدّ خطة للتدخّل في الضفة الغربية لا تشمل منطقة القدس. وكانت قوات من الجيش العربي قد جاءت لتحل محل القوات البريطانية. لكن القوات الصهيونية بخطة داليت قد دخلت في المنطقة العربية من خطة التقسيم ناقضة بذلك الاتفاق الضمني مع الأردن. واصطدم الجيش العربي لأول مرة مع القوات الصهيونية بتاريخ 28 ـ 29 أبريل. وأعلم غلوب باشا الهجانة مباشرة بأنه لن يقاتل في الجزء اليهودي من خطة التقسيم.

اقترح الأمريكان وقفاً للقتال تكون نتيجته تأجيل إعلان الدولة اليهودية وقبلت الجامعة العربية هذا المبدأ والذي يمنع أي تقسيم في الحال ورفض مسؤول الشؤون الخارجية الصهيونية موشي شاريت هذا المشروع متذرعاً أمام مارشال وزير الخارجية الأمريكي بأن الاتصالات بين الهجانة والجيش العربي تجعل هذا المشروع لا لزوم له. فاتهم مارشال الحانق الإنجليز بالازدواجية، ومن جهة أخرى أخطر ترومان وايزمان بأن الولايات المتحدة ستعترف بالدولة اليهودية حال إعلانها. وبالتالي فبوسع الصهاينة ألاّ يحسبوا حساباً لتحذيرات وزارة الخارجية الأمريكية. وواصل الدبلوماسيون الأمريكان النقاش بمجلس الأمن حول هدنة ليعلنوا في آخر لحظة الاعتراف فعلاً بدولة إسرائيل بعد تأسيسها مباشرة.

كان عبد اللّه يريد حرباً صورية تسمح بتبرير الضم أمام الرأي العام العربي. ورأى السوريون والمصريون في سياسته الفلسطينية الخطوة الأولى نحو سوريا الكبرى وقرروا التدخّل في فلسطين. وحاول الإنجليز فرض وقف للقتال بالقدس (10 ـ 11 مايو) لكن الصهاينة رفضوا الدخول في هذه

المفاوضات. ودخلت الدول العربية المعادية للهاشميين الحرب منعاً لتوسيع رقعة الأردن، لذلك كان من المستحيل التنسيق بين الجيوش العربية ولم يوجد أي علم بميزان القوى، ورفض عبد اللّه كل مشاريع الجامعة العربية واستعد لإرسال الجيش العربي إلى الضفة الغربية. وكان هدفه القضاء على أية إمكانية لتأسيس دولة فلسطينية مستقلة وفرض الأمر الواقع بخصوص الضم مع رفض الاقتتال مع الصهاينة. وكان رفض عبد اللّه يستند على تقدير صحيح لميزان القوى. وكان يغطى بغطاء الجامعة العربية ودعم الإنجليز للعمل، ولم يخن، بل يمكن القول إنه كان أكثر واقعية من شركائه العرب الذين استهانوا بلا روية بالحقائق الميدانية.

حاولت غولدا مائير مساعدة شاريت آنذاك ـ ثني عبد اللّه عن نيته باتخاذ موقف الجامعة العربية واجتمعت به سراً يوم 10 مايو وسعى الملك إلى معرفة إن كان الصهاينة سيتخلون له عن أراضٍ أكثر من الأراضي العربية التي تنص عليها خطة التقسيم. فأجابوه بأنهم في حالة قيام حرب لن يكتفوا بالحدود التي وضعتها الأمم المتحدة وأنهم سيحتفظون بما سيكسبونه من أراض ـ وحذرته مائير من الخطر الذي يتهدده من مواجهة عسكرية ووجهت إليه إنذاراً نهائياً حقيقياً لا يترك له هامش المناورة للتفاوض. كانت الحرب حتمية. ولم يحدد إعلان الاستقلال الإسرائيلي يوم 15 مايو أية حدود ترابية للدولة الجديدة «ولكن ممثل الحكومة المؤقتة الإسرائيلية بواشنطون أعلم الرئيس ترومان بأن حدود الدولة الجديدة ستكون حدود خطة التقسيم».

وفي يوم 13 مايو، قدم وزير خارجية أمريكا مارشال في رسالة دورية للسفارات الأمريكية بالشرق الأدنى تحليلاً تنبوئياً للظروف التي سيجري فيها الصراع العربي الإسرائيلي.

«إن الضعف الداخلي لمختلف البلدان العربية سيجعل من العسير عليها التدخل في فلسطين. فكل الهيكل الحكومي بالعراق مهدد بالفوضى السياسية

والاقتصادية ولا يمكن للحكومة العراقية حالياً أن تضمن إرسال أكثر من بضع المفارز التي قد أرسلتها. ولقد عانت مصر مؤخراً من إضرابات واضطرابات وجيشها مجهز تجهيزاً غير كاف بسبب رفض المساعدة البريطانية والمتوفر الآن ضروري لمهام الشرطة بالداخل. أما سوريا فليس لها سلاح ولا جيش يستحق هذه التسمية ولم تستطع إعداد جيش منذ رحيل الفرنسيين قبل ثلاث سنوات. وليس للبنان جيش حقيقي. أما السعودية فلها جيش صغير لا يكاد يكفي للمحافظة على النظام بين القبائل. وإن التحاسد بين السعوديين والسوريين من جهة وبين هاشمي العراق وشرقي الأردن من جهة أخرى يمنع العرب حتى من الاستعمال الأمثل. وبدون الضباط الإنجليز لن يكون للجيش الأردني مظهر لائق لأن تنظيم الجيش مرتهن بالضبّاط البريطانيين في الأماكن الهامة، لكن هذا لا يعني أن الدولة اليهودية ستتمكن على المدى البعيد من البقاء باعتبارها مجموعة مكتفية ذاتياً في وجه عداوة العالم العربي، وإذا ما اتبع اليهود رأي متطرفيهم الراغبين إلى سياسة احتقار للعرب فأياً كانت الدولة اليهودية التي ستؤسس فإنها لن تكون قادرة على البقاء إلاّ بالمساعدة الدائمة الآتية من الخارج..»(1)

ولقد كانت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى التي تلت الصراع الداخلي بفلسطين، نتاجاً لخوفين اثنين. فالمسؤولون الإسرائيليون قدروا منذ البداية أن الدول العربية ستدخل الحرب واستعدوا لها. وذلك مغزى خطة داليت وطرد السكان. ورأي المسؤولون العرب منذ الثلاثينيات أن الحركة الصهيونية تشكّل خطراً جسيماً على الوحدة الترابية لبلدانهم. ولقد جاءت الأحداث التي جرت من نهاية نوفمبر إلى 15 مايو 1948 برهاناً على رؤيتهم، ولقد اضطرهم وصول موجات اللاجئين الفلسطينيين الأولى إلى الدخول في الحرب بسبب ضغط

(1) Foreign Relations of United States, 1948 مجلد 5/2 ص ص 983 ـ 984 واشنطن 1976.

الرأي العام لديهم. وهذان الخوفان يرتكزان على التقرير والإثبات نفسيهما وهو أن دولة إسرائيل لا يمكن أن تصبح دولة ذات سكان يهود متجانسين إلاّ بتسويتها بطريقة أو بأخرى مسألة الوجود الدائم لسكان عرب يشكّلون أقلية قوية قادرة على أن تصبح من جديد وبسرعة أغلبية وهي إلى ذلك تمتلك القسط الأوفر من التراث العقاري. وكما قال بن جوريون ينبغي التصرّف طبق مبادىء المصلحة العليا. وفي خاتمة المطاف، كل شيء يعود بنا إلى الأمر الأساسي وهو أن النزاع لعبة المجموع فيها صفر وأن أي مكسب صهيوني بدءاً من وجود أول مستوطن وانتهاء بالغزو المحتمل لفلسطين الموصى عليها، لا يمكن أن يحدث إلاّ على حساب السكان العرب.

وكان هيرتزل محقاً في إلحاحه على ضرورة الحصول المسبق على «ميثاق» دولي. ولولا الانتداب البريطاني لما أمكن للمشروع الصهيوني أن يتحقق، وبدون أن تنكر مكاسب الصهيونية العملية التي مكّنت إسرائيل من كسب الحرب ميدانياً. فإن الصهيونية السياسية في معناها الواسع ـ باعتبارها الحاجة الدائمة لدعم دولي عملي ـ هي أساس السياسة الخارجية الصهيونية ثم الإسرائيلية، وكان هيرتزل في أفاق 1900 يتحدث عن المشاركة اليهودية في رسالة أوروبا التمدينية وفي عبء الرجل الأبيض، أما في آفاق 1917 فقد كان وايزمان يتحدّث عن حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره. وفي آفاق 1945 ألح بن جوريون على ضرورة التعويض الواجب منحه للشعب اليهودي بعد المذابح. وبالإضافة إلى الحجج الاستراتيجية التي عرضت على المسؤولين الإنجليز سنة 1920 لوطن قومي يهودي يكون ركيزة للنظام الإمبريالي البريطاني وبدءاً من عام 1948 وبعد تقويض النظام الإمبريالي البريطاني بالمنطقة لصالح الاتحاد السوفييتي وإلى الحجج الاستراتيجية لدولة إسرائيلية تكون موقعاً متقدماً للعالم الحر، فالصهيونية السياسية لا يمكن أن تكون فعّالة إلاّ بكسبها عطف الرأي العام الغربي. وإن صدمة المجازر وشعور التواطؤ المبرر في جزء

كبير منه، أثناء هذه الكارثة قد منحا إسرائيل هذا التعاطف دون إشكال. ولم يكن الحرص شديداً على متابعة ما يجري فعلاً في فلسطين بجزئياته في عالم بدأت فيه الحرب الباردة وكان العنف فيه جزءاً من المسرح السياسي منذ عام 1939. ولقد نشأ عن هذا الوضع موقف ثابت للرأي العام الغربي فإذا ما شدت انتباهه المسألة الفلسطينية فلن يستطيع ألا يكترث بها.

الحرب العربية الإسرائيلية

المرحلة الأولى للعمليات (15 مايو 1948 ـ 11 يونيو 1948):

كانت القوات العربية تضم حوالي 21.000 رجل: 10.000 مصري و4.500 أردني من الجيش العربي و3.000 سوري و3.000 عراقي و3.000 لبناني ومتطوع من الجامعة العربية. وكانت أهم القوات الفلسطينية قد تم القضاء عليها. وكان الإسرائيليون يتصرفون في 30.000 رجل. كان تفوق العرب في البداية نوعياً: عتاد أفضل وتدريب أطول ووحدات غير منهكة. لكن لم يكن التنظيم منعدماً فحسب بل الأسوأ من ذلك أن الريبة المستحكمة والمبرِّرة كانت سائدة بين الجيوش العربية. أضف إلى ذلك أن العرب كانوا تابعين للغربيين وللإنجليز في المقام الأول لتزويدهم بالسلاح والذخيرة. وتحت ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية فرض حظر عام على السلاح بالشرق الأوسط تجنباً لوضع لا معقول يزود فيه الإنجليز العرب والأمريكان الإسرائيليين. ولم يلعب الاتحاد السوڤييتي اللعبة الغربية. ففي فترة بدأت فيها أزمة برلين عجلت بلدان الكتلة الشرقية من هجرة اليهود ونقلت أسلحة تشيكية إلى إسرائيل عبر الموانىء اليوغسلافية والرومانية. ومنذ فتح الموانىء أصبح تفوق القوات الإسرائيلية في الرجال والعتاد ساحقاً.

بدأ الهجوم السوري في الشمال يوم 16 مايو 1948 وجرف خط الكيبوتسات القريب من الحدود وفرّ السكان اليهود من المعارك. واستطاع

ضابط إسرائيلي شاب، هو موشي ديان أن يوقف التقدم السوري يوم 20 مارس واقتصرت العمليات على تبادل بعض الطلقات حتى يوم 10 يونيو حيث نجح السوريون في تقدّم جديد ملموس توقف بوقف القتال لليوم التالي ـ وعلى الجبهة اللبنانية حدثت معارك ضارية حيث تداول الطرفان المواقع نفسها، وكان الهجوم الرئيسي في الجنوب بفعل الجيش المصري فسرعان ما احتل المصريون منطقة غزة على الطريق الساحلية لكنهم واجهوا مقاومة قوية من المستعمرات اليهودية أعاقتهم وفي يوم 19 مايو دخلوا منطقة كثيفة بالسكان اليهود وتوقف تقدمهم تقريباً عند نهاية المنطقة المخصصة للعرب. وفي الداخل مكن تقدم مصري آخر من احتلال النقب وبلوغ الضفة الغربية.

كان مصير فلسطين يدور في منطقة القدس وقد تمسّك غلوب باشا بمخططه الأول وهو احتلال المنطقة العربية من خطة التقسيم دون صدام مع الإسرائيليين ولكن هؤلاء ضاعفوا من ضغوطهم على القدس التي كانوا يهددون باحتلالها كلها. واستنجد السكان العرب بالأردنيين وقرر عبد اللّه إرسال الجيش العربي الذي دخل المدينة المقدسة يوم 19 مايو واستولى على الحي اليهودي بالمدينة القديمة يوم 28 مايو ثم تحولت المعركة على طريق الاتصال بين القدس والساحل وكان الأردنيون يمسكون بموقع اللطرون الهام وفشل الإسرائيليون في الاستيلاء عليه متكبدين خسائر فادحة. وكان عليهم استنباط طريق جديدة للحفاظ على الاتصال بالقدس، وفي جنوب الضفة الغربية ترك الأردنيون المكان للعراقيين الذين تمركزوا في المنطقة المسماة بالمثلث (جنين ـ نابلس ـ طولكرم) ومنها يمكن التهديد بالتدخّل في المنطقة الساحلية، ودحر هجوم إسرائيلي على المثلث في بداية يونيو.

عينت الأمم المتحدة وسيطاً مكلّفاً بإعادة السلام هو الكونت برنادوت. فاستفاد من إنهاك مختلف الخصوم للحصول على وقف للقتال، يسري بدءاً من 11 يونيو 1948. وفي ذلك التاريخ سجل بن جوريون في مذكراته وجود

جبهات ثلاث: القدس والجبهة الوسطى (متضمنة المثلث) حيث مهمتنا هي القضاء على الجيش العربي والاستيلاء على المثلث، وجبهة الجنوب والنقب وجبهة الجليل وحيفا وفي الجليل هدفنا هو ضرب بيروت (صور وصيدا) وإثارة تمرد مسيحي وضرب القنيطرة ودمشق من الجانب الآخر. وفي الجنوب علينا مواجهة مصر التي سيأتي دورها بعد أن نكون قد قصمنا قوة الجيش العربي وحملنا لبنان على الخروج من اللعبة[1]».

أما بالنسبة لعبد اللّه فالمكاسب الترابية المؤملة قد تم الحصول عليها في أغلبها، وكان لا يفكّر إلاّ في إيجاد نهاية مشرّفة لحرب تهدد بتقويض جيشه الصغير.

الوساطة وحرب الأيام العشرة:

اقترح برنادوت تقسيماً جديداً لفلسطين واقعياً أكثر من الأول يعطي الضفة الغربية للأردن واتحاد اقتصادي بين الأردن وإسرائيل وإعطاء الجليل لإسرائيل والنقب للعرب. وتبقى القدس عربية وتصبح حيفا ميناءً حراً ورفضت الدول العربية وإسرائيل مقترحات برنادوت فالعرب كانوا ضد توسيع أرض الأردن ويرى اليهود أن الحدود الترابية يحددها السلاح. ورغم الحظر على السلاح، اغتنم كل طرف الهدنة لتدعيم قواه، وبلغت الجيوش العربية 35.000 رجل لكن المفارز الجديدة لم تكن لها التدريب العسكري الأول الذي كان ميزة الجيوش العربية الوحيدة وبلغت القوات الإسرائيلية 60.000 رجل مع تدعيم عظيم في العتاد. وهكذا ظهرت بداية قوات جوية إسرائيلية تكونت من مخزون الحرب العالمية الثانية. دامت الهدنة حتى 8 يوليو وحاول عبد اللّه الحصول على تمديدها ولكن المسؤولين العرب بالرغم من تحذير قادتهم العسكريين حول ميزان القوى الفعلي. قرروا استئناف المعارك. وكانوا يعتقدون أنهم

(1) آفني شليم Collustion acrosse the Jordan، أكسفورد، 1988 ص 256.

ببقائهم في مواقع دفاعية يمكنهم من الصمود حتى الهدنة القادمة. واستأنفت مصر المعارك يوم 8 يوليو.

ظن غلوب أن الإسرائيليين سيركزون جهودهم على القدس. فجرد دفاعات اللد ورام الله ليتمكن من الدفاع عن لطرون، وأطلق الإسرائيليون عندئذ عملية «داني» بقيادة إسحاق رابين. واستولوا بسهولة على المدينتين اللتين كانتا دون دفاعات يوم 12 يوليو. وطرد السكان العرب في اليوم التالي بأمر شفوي من بن جوريون. واضطر حوالي 50 ألفاً أو 70 ألف فلسطيني (10٪ من مجموع اللاجئين النهائي) إلى السير عدة كيلومترات تحت شمس يوليو ومات الضعفاء بأعداد كبيرة من نساء وأطفال وشيوخ. ثم احتدمت المعركة أمام لطرون حيث تمكّن الجيش العربي الذي كان على حافة الانهيار من إيقاف الهجوم الإسرائيلي. أما في الجنوب فقد استولت القوات الإسرائيلية على قرى عربية متسببة في هجرة ما يزيد على 20.000 لاجىء. وفي الشمال استولت على الجليل الغربي، واتبع الإسرائيليون سياسة التفرقة الطائفية فالتكتلات السكانية المسيحية مثل الناصرة والدرزية روعيت بينما قصفت القرى المسلمة وطرد سكانها. وهكذا طرد 20 إلى 30 ألف لاجىء إضافي. وبعد الأيام العشرة استمر الطرد في إطار عمليات «التطهير». فكان مجموع لاجئي هذه الفترة أكثر قليلاً من 100.000.

وفي يوم 15 يوليو صوت مجلس الأمن لفائدة وقف للقتال جديد وأرفقه بتهديد بعقوبات في حالة عدم احترام القرار. ولما كانت الجيوش العربية قد خسرت جميعها أراضي السياسيون وقف القتال لمدة غير محددة بدءاً من 18 يوليو.

ومنذ ذلك التاريخ ظهرت مسألة اللاجئين الفلسطينيين في المباحثات الدبلوماسية. ولقد ردت إسرائيل يوم 27 يوليو على تساؤلات الحكومة الأمريكية «بأن الحكومة الإسرائيلية ترفض أية مسؤولية لها في خلق هذا

المشكل. وإن الاتهام بأن العرب قد طردتهم السلطات الإسرائيلية بالقوة خالٍ من الصحة. بل بالعكس بذلت كل الجهود لمنع هجرة هي من نتيجة مباشرة لغباء الدول العربية التي نظمت وقادت حرباً عدوانية ضد إسرائيل. وإن حركة رحيل السكان العرب المدنيين خارج مناطق الحرب لتحاشي التورط في المعارك قد تعمد القادة العرب تخطيطه لأسباب سياسية، فلم يكونوا يودون أن يواصل السكان العرب العيش الهادىء في المناطق اليهودية ويرغبون في استغلال الهجرة سلاح دعاية في البلدان العربية المجاورة وفي العالم الخارجي. إن هذه السياسة اللاإنسانية قد وضعت الآن الحكومات المعنية مع المشاكل العملية التي يتوجب عليها تحمل مسؤوليتها كاملة.

«إن مسألة عودة اللاجئين العرب لا يمكن فصلها عن سياقها العسكري. وما دامت حالة الحرب قائمة بين إسرائيل والبلدان العربية المجاورة فسيكون من الخطر على أمن إسرائيل ودفاعها أن تفتح حدودها على مصراعيها أمام مد لا محدود من العرب القادمين من تلك الدول يكون عنصر اضطراب للقانون والنظام الداخليين وطابوراً خامساً هائلاً للأعداء الخارجيين.

«[. . .] إن المسألة العامة يمكن فقط اعتبارها عنصراً من عناصر تسوية السلام الشاملة مع الدول العربية.

«ينبغي كذلك الأخذ في الاعتبار وضع الأقليات اليهودية في البلاد العربية ومعاملتهم فيها[1]».

وهكذا فالمسالمون العرب الذين كانوا يريدون التعايش مع الإسرائيليين قد يصبحون طابوراً خامساً إذا ما عادوا إلى ديارهم. وظل الموقف الإسرائيلي دائماً هو ذاته لا يقبل إلاّ بعض حالات العودة الرمزية لأسباب إنسانية ويرفض

---

(1) Foreign Relations of United States, 1948 مجلد 5/2 ص ص 1284 ـ 1249، 1976 واشنطن.

أية مسؤولية في هجرة الفلسطينيين، وفي الحالة الحاضرة تكسب الدبلوماسية الإسرائيلية الوقت بمهارة بتأجيل النظر في الملف إلى مفاوضات السلام القادمة.

الهدنة الثانية ونهاية المعارك:

إن ضياع اللد ورام الله والهزائم الميدانية قد أدّت بالسياسيين العرب إلى اتهام عبد اللّه بالخيانة. فالعراقيون علقوا لفترة علاقاتهم مع ملك الأردن. وحاول هذا الأخير استئناف اتصالاته بالإسرائيليين لكن عروضه بعودة سكان اللد ورام الله رفضت. وطرح برنادوت خطته من جديد مقترحاً مبادلة الجليل الغربي بالنقب وربط الضفة الغربية بالأردن وتدويل القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم. وأيّد الأنجلوسكسونيون خطة الوسيط وبسبب الجزء الكبير المسلم للأردن رفضتها الدول العربية كما رفضتها إسرائيل التي ظلّت تطالب بالنقب وترفض عودة اللاجئين. وفي يوم 17 سبتمبر قامت مفرزة من مجموعة شتيرن باغتيال برنادوت. ويبدو أن عملية الاغتيال هذه رسمها وأعدّها إسحاق شامير. لكن السلطات الرسمية الإسرائيلية لم تكن مستاءة من النتيجة.

ولمعارضة مشاريع عبد اللّه سمحت مصر في أكتوبر للمفتي بإقامة حكومة عربية لكل فلسطين بغزّة. ورغم اعتراف كل الدول العربية أعضاء الجامعة العربية، باستثناء الأردن، بهذه الحكومة الجديدة فإن هذه الأخيرة ظلت تفتقر إلى كل الإمكانات وخاضعة تماماً لمصر ورد عبد اللّه بمؤتمر للأعيان الفلسطينيين بعمان الذين بايعوه. وفي المناطق التي يراقبها الجيش العربي تم تجريد أنصار المفتي ووضعهم تحت المراقبة.

واغتنم بن جوريون انقسام العالم العربي فقرّر مهاجمة القوات المصرية لتسوية مسألة النقب بالقوة وهي المسألة التي كانت لغير صالح إسرائيل على الصعيد الدبلوماسي. وكان اختيار التاريخ القريب من تاريخ الانتخابات

الأمريكية يسمح بالأمل، حقاً، بأن ترومان يقف ضد تصويت مجلس الأمن على عقوبات ضد إسرائيل لخرقها الهدنة يوم 15 أكتوبر هاجم الجيش الإسرائيلي المصريين ولم تتحرك القوات العربية الأخرى، وتلقى العسكريون الإسرائيليون أمراً بألاّ يتركوا سكاناً مدنيين خلف خطوطهم. وقسّم المصريون إلى مجموعات عديدة وحارب الذين كانوا محاصرين في جيب الفالوجة بكل شجاعة (وكان منهم عبد الناصر). هاجم الإسرائيليون في المنطقة الوسطى من الجبهة وطردوا في اتجاه الغرب (لا في اتجاه الشرق مثلما فعلوا سابقاً) السكان العرب في شريط غزة التي كانت محاصرة تقريباً، وأحصي حوالي 130.000 لاجىء جديد. ودخلت القوات المسلّحة الإسرائيلية بقيادة إيغال ألون سيناء، وهدّدت إنجلترا باسم معاهدة 1936 بالتدخل مباشرة في المعركة إذا لم يتم جلاء الإسرائيليين سريعاً عن التراب المصري. وتوقفت المعارك يوم 7 يناير 1949.

وفي تلك الأثناء قام الجيش العربي باحتلال شمال الضفة الغربية التي تركها المصريون (منطقة الخليل). أصبح عبد اللّه سيداً للجزء الأكبر من الضفة واغتنم فرصة الهزائم المصرية (التي جرت رحيل المفتي من غزة إلى القاهرة) لعقد مؤتمر من الوجهاء الفلسطينيين يوم غرة نوفمبر بأريحا، صوت لصالح الاتحاد بين الضفة الغربية وبين شرقي الأردن.

وفي نهاية أكتوبر قام الإسرائيليون بهجوم في الشمال لاستكمال غزو الجليل، وتوافد عدة آلاف من اللاجئين الجدد في اتجاه لبنان. ولم يسمح إلاّ لسكان بعض القرى المسيحية بالعودة إلى مساكنهم وتم ذلك في إطار سياسة تقسيم لبنان على أساس طائفي وتلك خطة قديمة لبن جوريون.

وفي نهاية 1948 انتهت فعلياً كل العمليات العسكرية باستثناء بعض المعارك على الجبهة المصرية.

زمن المفاوضات

منظمة الأمم المتحدة ومشكل اللاجئين:

أصبح تقرير برنادوت بعد وفاته المذهب الرسمي للأمم المتحدة ووجد تجسيده في القرار 194 (3) الذي تبنته الجمعية العمومية يوم 11 ديسمبر 1948:

«الجمعية العمومية [. . .]

«2 ـ تشكل لجنة توفيق مكونة من ثلاثة أعضاء من الأمم تكلف بالمهام التالية:

«أ» الاضطلاع بالمهام الموكلة لوسيط الأمم المتحدة لفلسطين إذا ما ارتأت أن الظروف تحتم ذلك. [. . .].

«ب» القيام بالمهام والأوامر المحددة التي يُعطيها إياها هذا القرار والقيام بالمهام وتنفيذ الأوامر الإضافية التي قد تصدرها لها الجمعية العمومية أو مجلس الأمن. [. . .].

«5» تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع مجال المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن بتاريخ 16 نوفمبر 1948 وإلى البحث عن اتفاق عن طريق المفاوضات إما المباشرة وإما مع لجنة التوفيق من أجل تسوية نهائية لكل المسائل التي ظلّت غير متفق حولها.

«6» تعطي التعليمات للجنة التوفيق باتخاذ الإجراءات من أجل مساعدة الحكومات والسلطات المعنية في تسوية كل المسائل التي ظلتا غير متفقتين حولها تسوية نهائية. [. . .]

«8» تقرر أنه بسبب علاقاتها بأديان عالمية ثلاثة ينبغي لمنطقة القدس ـ بما في ذلك البلدية الحالية للقدس ـ وكذلك القرى والمراكز المحيطة والتي أقصاها شرقاً أبوديس وجنوباً بيت لحم وغرباً عين كريم (بما في ذلك تجمع مسطا السكاني) وشمالاً شعفية، أن تتمتع بمعاملة خاصة ومتميزة عن مناطق

فلسطين الأخرى وينبغي أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.
.[. . .]

«11» تقدر بأن هناك ما يدعو إلى السماح للاجئين الذين يرغبون في ذلك بالعودة إلى ديارهم بأسرع ما يمكن والعيش في سلام مع جيرانهم وأن تعويضات ينبغي أن تدفع لقاء أملاك الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم ولقاء كل مال ضاع أو تضرر، بموجب مبادىء القانون الدولي أو عدلاً، عندما يكون هذا التلف أو الضرر ينبغي أن تعوض عنها الحكومات أو السلطات المسؤولة.

«تعطي للجنة التوفيق تعليمات تسهيل عودة اللاجئين إلى وطنهم واستقرارهم ونهوضهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات والبقاء على اتصال وثيق مع مدير مساعدات الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين والبقاء عن طريق هذا المدير على اتصال وثيق مع الأجهزة والمؤسسات المختصة للأمم المتحدة. [. . .]

«14» تدعو كل الحكومات والسلطات المعنية إلى التعاون مع لجنة التوفيق وإلى اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لمباشرة تطبيق هذا القرار».

رفضت إسرائيل أي عودة للاجئين واتبعت سياسة ترمي إلى جعل تنقّل السكان الفلسطينيين لا رجعة فيه. وكان توقيت الأحداث ذا مغزى. إن هجرة الفلسطينيين سببها التعارض الأساسي بين المذهب الصهيوني الذي يعتبر الأرض المقدّسة أرضاً خاصة بالشعب اليهودي دون سواه وبين رغبة السكّان العرب في البقاء على أرضهم، والمجتمع العربي الفلسطيني الذي كان قد تعرّض إلى اختلال كبير في نظامه السياسي إثر القمع البريطاني لسنوات الثلاثين، لم تكن له القدرة على الإبقاء على تماسكه في وجه الضغط الصهيوني، فانهار بطبيعة الحال منذ المعارك الأولى. وبدءاً من أبريل 1948 صار طرد العرب عملاً منظّماً دون أن يكون هناك حاجة لأمر عام أو لسياسة

معيّنة. فعلى كل المستويات كان المسؤولون الصهاينة عازمين على وضع حدّ - ما أمكن ذلك - للوجود العربي بالأراضي التي كانوا يسيطرون عليها، ومن أجل ذلك تم هدم التجمعات السكانيّة العربية (منها 350 قرية) ومصادرة الأراضي الزراعية وإلغاء الأنشطة الاقتصادية العربية، ومنذ عام 1948 أظهر السكّان إرادة في الصمود وقلّت الهجرة الناشئة عن الخوف وكثر استعمال القوّة المباشر. واستمر الطرد حتى عام 1950 بل إلى 1957 في بعض الحالات.

ويمكن تقدير العدد الإجمالي للاجئين في الفترة من 1948 إلى 1949 على أساس واسع بين 600.000 و760.000. ومنذ يوليو 1948 طلبت الجامعة العربية تدخّل المنظمات الإنسانية الدولية. اهتم برنادوت بشكل خاص بالحصول على مساعدة من وكالات الأمم المتحدة المتخصّصة وبتنسيق جهود مختلف المؤسسات (كانت المنظمات البروتستنتية الأمريكية أنشطها) وفي يوم 19 نوفمبر 1948 أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة تخصيص مساعدة عاجلة لمواجهة مخاطر الشتاء القادم وأنشأت منظمة مؤقتة للعون. وفي مايو 1950 تم تعويضها بمؤسسة دائمة هي الـ UNRWA المكلّفة ليس ببقاء السكّان على قيد الحياة فحسب بل كذلك بتأمين مجموعة من الخدمات الاجتماعية (الطب، التربية..) التي كانت الدول العربية غير قادرة على توفيرها، وفي السنوات التالية ورغم دمج جزء متزايد من اللاجئين في الحياة الاقتصادية العربية (في بلدان الخليج خاصة) كان عدد المستفيدين من المساعدة في تزايد بسبب النمو السكاني.. وتنزع مخيمات الفلسطينيين بعامل التجميعات الأسرية إلى أن تكون انعكاساً للجغرافيا البشرية لفلسطين ما قبل النكبة وصارت ملاذاً للذاتية الفلسطينية. وإن مشاريع الدمج الإقليمي للاجئين لا ينبغي أن تحجب حقيقة التعلّق القوي بأرض الجدود وبالجنسية المفقودتين.

أما في العاجل وقبل تشكيل لجنة التوفيق كان على وسيط الأمم المتحدة بالوكالة رالف بانش تنظيم الهدنات.

هدنات 1949:

بدأت المفاوضات الأولى برودس على أساس ثنائي بين المصريين والإسرائيليين. وقعت المحادثات التمهيدية بشكل منفصل ثم تمّت لقاءات «غير رسمية» بين الوفدين. وما سمي فيما بعد «بصيغة رودس» هو خلط دقيق بين «مفاوضات بين الأطراف» (يفهم منها بواسطة الوسيط) وبين المفاوضات «بين ممثلي الطرفين». وبفضل مرونة الوسيط تم التوصّل إلى عقد اتفاق هدنة يوم 24 فبراير 1949 بين مصر وإسرائيل، اتّخذت نمطاً للبلدان العربية الأخرى.

«مقتطفات من اتفاق الهدنة برودس بين حكومة مصر وحكومة إسرائيل (24 فبراير 1949) مشتركة مع اتفاقات الهدنة الأخرى (23 مارس مع لبنان و3 أبريل مع الأردن و20 يوليو مع سوريا).

«مادة أولى:

«تشجيعاً لقيام السلام الدائم بفلسطين واعترافاً بالأهمية التي تكتسبها بهذا الخصوص، الضمانات المتبادلة فيما يتعلّق بالعمليات الحربية القادمة للطرفين يقبل الطرفان بهذه الاتفاقيات المبادىء التالية التي سيحترمانها تماماً مدة الهدنة.

«(1) سيحترم الطرفان بدقّة مستقبلاً تحريم مجلس الأمن اللجوء إلى القوة العسكرية لتسوية المسألة الفلسطينية [...].

«وجود هدنة بين القوّات المسلّحة للطرفين معترف بها أنها خطوة ضرورية نحو إنهاء الصراع المسلّح وإعادة السلام بفلسطين [...].

«المادة 4:

[...] الطرفان يوافقان على المبادىء والأهداف التالية:

«1» يقرّان المبدأ القائل بألاّ تجنى أية فائدة عسكرية أو سياسية من الهدنة التي أمر بها مجلس الأمن [. . .].

«3» يعترفان كذلك بأن الحقوق والمطالب والمصالح ذات الطابع غير العسكري، في منطقة فلسطين المُشار إليها بهذا الاتفاق يمكن أن يؤكّدها هذا الطرف أو ذاك وأنه بإمكانها، بحسب رغبة الطرفين، أن تكون موضوع تسوية لاحقة، إذ أنها تم استبعادها، باتفاق مشترك، من مفاوضات الهدنة. وتجدر الملاحظة أن هذا الاتفاق لا يسعى إلى إقامة ولا إلى إلغاء الحقوق أو الصفات أو المصالح الترابية في المراقبة أو غيرها والتي قد يُطالب بها هذا الطرف أو ذاك في أرض فلسطين أو في أي إقليم آخر أو بلدة معنية بهذا الاتفاق سواء أكانت هذه الحقوق أم الصفات أم المصالح المُطَالَب بها ناشئة عن قرارات مجلس الأمن، [. . .] أو كانت آتية من أي مصدر آخر. وإن تراتيب هذا الاتفاق تمليها اعتبارات عسكرية ليس إلاّ، وليست صالحة إلاّ لمدة الهدنة. [. . .].

«المادة 5:

[. .] «2» إن الخط الفاصل لا يمكن بحال اعتباره حدّاً سياسياً أو ترابياً، ولقد خطّ دون الإضرار بحقوق الطرفين أو مطالبهما أو مواقعهما في لحظة الهدنة فيما يتعلّق بالتسوية النهائية للمسألة الفلسطينية. [. . .].

«4» إن أوامر القوّات المسلحة وتنظيماتها التي تحظّر على المدنيين عبور خطوط المعارك أو دخول المنطقة الواقعة بين تملّك الخطوط ستبقى سارية المفعول بعد توقيع هذا الاتفاق، فيما يختص بالخط الفاصل للهدنة».

وكان موضوع النقاش رفض مصر الاعتراف بغزو الأرض الناتج عن الهجوم الإسرائيلي الأخير ضد الأرض الفلسطينية والاستيلاء على بئر السبع وهي عملية أدانها مجلس الأمن الذي طالب، دون جدوى، بعودة الإسرائيليين إلى خطوط

انطلاقهم، وكان الحل لتجنّب هذا المأزق هو تحديد الهدنة في عبارات عسكرية فقط لا تثير الخلافات الترابية. وتم الإبقاء على الحدود الدولية لمصر مع منطقة منزوعة السلاح من الجانب الفلسطيني بالعوجة وإلزام المصريين بالحد من قوّاتهم قرب هذه المنطقة منزوعة السلاح (على عمق 14 ميلاً).

وبما أن الدول العربية تعاقبت في المفاوضات برودس فقد كانت في موقع ضعف وذلك ما يفسّر المطالبة التقليدية لدى إسرائيل بالتفاوض مع كل دولة عربية، وكان توقيع أول اتفاق للهدنة دليلاً على ذلك، فمنذ يوم 4 مارس 1949 استولى الجيش الإسرائيلي على جنوب النقب والمنفذ إلى خليج العقبة في إطار «عملية الأمر الواقع» ويتذرع الإسرائيليون بأن هذه الأرض قد منحتها لهم خطة التقسيم، ورد العرب أنه، ينبغي في هذه الحالة العودة إلى كامل خطة التقسيم والتخلّي عن الأراضي المغزوة الأخرى.. وأوقف القتال يوم 11 مارس 1949، وقامت إنجلترا التي كانت متخوفة من تهديدات مباشرة ضد الأردن، إرسال الإمدادات إلى العقبة لإظهار إرادتها حماية التراب الأردني. وأعربت مصر عن سخطها عما تعتبره انتهاكاً لاتفاق الهدنة الذي يمنع كما رأيناه، اللجوء إلى القوّة. وقررت عدم الاعتراف «بالأمر الواقع» والاعتراض على وصول الإسرائيليين إلى البحر الأحمر. وكانت تلك بداية موضع خلاف أصبح سبباً لحربي 1956 و1967.

ووقعت الهدنة مع لبنان يوم 23 مارس 1949. وجلت إسرائيل عن قرى لبنانية أربع كانت تحتلها قواتها. وكان الخط الفاصل يتبع الحدود الدولية وأنشئت منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود لا ينبغي لكلا الطرفين الاحتفاظ فيها بأكثر من 1500 جندي.

أما المفاوضات مع الأردن فبدأت بداية سيئة بسبب «الأمر الواقع» وسرعان ما أغلق النقاش حول انسحاب القوات العراقية من جنوب الضفة العربية. ورفض العراقيون التفاوض مع الإسرائيليين وتخلّوا عن مواقعهم

لصالح الجيش العربي البالغ 11.000 جندي مقابل 110.000 جندي للجيش الإسرائيلي. وفي 18 مارس وجهت إسرائيل إنذار إلى الأردن. وقالت إن إسرائيل لا تقبل بنشر الجيش العربي إلاّ بشرط التخلي عن أراض إضافية، وجرت المباحثات مباشرة بالقصر الملكي الأردني. وناشد الملك عبد اللّه مساعدة الولايات المتحدة. ورد عليه الرئيس ترومان بأن لإسرائيل الحق في الأراضي التي منحتها إياها خطة التقسيم وأن التعديلات ينبغي أن تتم على أساس تعويضات ترابية تعطى للعرب. لكن بما أن اتفاق الهدنة لا يمس التسوية النهائية فلم تتحرك الولايات المتحدة إلاّ من خلال لجنة التوفيق. واضطر الأردنيون الذين تخلى عنهم الأمريكيون لتسليم مساحة تمتد على ميلين اثنين من العمق و55 ميلاً من الطول تقريباً. والتزم الإسرائيليون باحترام حقوق السكان العرب المعنيين. وفي الواقع تم طرد من 12.000 إلى 15.000 عربي في نهاية يونيو 1949، لأسباب أمنية رسمياً (لاستحالة الإبقاء على سكان عرب بأعداد كبيرة على طول الحدود) وعندما تحرّت لجنة الهدنة حول هذا الخرق، كان الرد بأنه من الأفضل لهؤلاء السكان ألا يعودوا إلى إسرائيل بالنظر إلى المعاملة التي تنتظرهم.

وقّعت الهدنة يوم 3 أبريل 1949. وفي إسرائيل انتقد اليمين القومي بزعامة بيغين بن جوريون لعدم اغتنامه فرصة التفوق العسكري الساحق لغزو كامل فلسطين المنتدبة. وحدد بن جوريون السياسة الإسرائيلية بأولويات أخرى إذ ينبغي تعويض العرب بيهود مهاجرين يستقرون فوق الأراضي المصادرة لجعل الغزو لا رجعة فيه. فامتلاك الأرض ينبغي أن يتم قبل التوسع الترابي، وعلى كل ـ وحسب فحوى اتفاق الهدنة ـ فإن إسرائيل لا تعترف بشرعية ضم الضفة الغربية وتحتفظ بإمكانية العمل في المستقبل. والتوسع الجديد سيتم في فترة قادمة والأولوية السياسية الحالية تتمثّل في إبعاد العرب عن حماية القوى العظمى لبناء منطقة نفوذ إسرائيلية بالشرق الأوسط. وجرت مفاوضات جديدة

بالقدس لتحديد خطوط الهدنة في المدينة المقدّسة بشكل أدق. وطالب الإسرائيليون بتعديلات لصالحهم دون عرض تنازلات معادلة من جانبهم؛ لذلك فشلت هذه اللقاءات.

وأما مع سوريا فإن مسألة الهدنة كان موضوعها وضعية الشريط الترابي الفلسطيني الذي كان ما يزال بين أيدي الجيش السوري. والحال أن سيد سوريا الجديد بعد انقلاب عسكري حسني الزعيم المقرّب من الولايات المتحدة قد اقترح معاهدة سلام مع إسرائيل وتبادل سفراء وعلاقات وثيقة مقابل ضم هذا الشريط إلى سوريا. فرفض الإسرائيليون وطلبوا انسحاب سوريا الفوري إلى الحدود الدولية وأكّدوا بأن ذلك سيكون تنازلاً عن جزء من التراب الفلسطيني لدولة عربية وهو عمل مخالف لروح خطة التقسيم، ذلك لعدم وجود دولة عربية مستقلة بفلسطين ولأن احتمال قيامها يبدو مستبعداً في المستقبل ويفهم من هذه المحاجة أن إسرائيل هي الوريث الوحيد لوصاية بريطانية على فلسطين مثلما أظهر ذلك موقفها من مصير الضفة الغربية. فاقترح حسني الزعيم مقابلة بن جوريون وقبول مبدأ إعادة توطين 25 لاجىء فلسطيني أو أكثر بشمال سوريا. وتمسّك بن جوريون بمطالبته بالانسحاب المسبق إلى الحدود الدولية مع أن حسني الزعيم رفع عرضه إلى 300.000 لاجىء فلسطيني. وفي النهاية التزمت سوريا بالجلاء عن الشريط الذي كانت تحتله بشرط أن يكون منزوع السلاح كلية وذلك ما خلق موضوع خلاف ترابي أصبح في العقود الموالية مسألة الجولان.

المحاولات الأخيرة للتسوية:

كلفت منظمة الأمم المتحدة لجنة الوفاق بإيجاد حل للمشكل الفلسطيني. وكانت هذه اللجنة مكونة من ممثلي فرنسا وتركيا والولايات المتحدة. ومنذ البداية حاولت تطبيق قرار ديسمبر 1948 حول عودة اللاجئين. واعترض بن جوريون على ذلك اعتراضاً مطلقاً، وقررت اللجنة عقد مؤتمر بلوزان من

مختلف الأطراف المعنية، وكان للقوى الغربية وسائل ضغوط قوية على إسرائيل إذ كان مفهوماً أن قبول إسرائيل بالأمم المتحدة يتوقف على تصرّفها في المفاوضات.

افتتحت النّدوة بلوزان يوم 27 أبريل 1949 واستمرت حتى 15 سبتمبر 1949. ووضع العرب عودة اللاّجئين شرطاً مسبقاً وفق قرار الأمم المتحدة وأراد الإسرائيليون البدء بتسوية الخلافات الترابية قبل التعرض لهذه المسألة. ومع ذلك فقد أحرزت اللجنة نجاحاً كبيراً بمصادقة كل الأطراف على اتفاق لوزان يوم 12 مايو 1949 الذي ينصّ على أن أساس المفاوضات سيكون خطة التقسيم ليوم 29 نوفمبر 1947 التي اعترفت بها هكذا الدول العربية رسميّاً، واقترحت في الحال الاعتراف بحقّ العودة للاجئين القادمين من الأراضي العربية التي جدّدتها خطة التقسيم وغزتها إسرائيل.

ومنذ أبريل 1949 وإثر عروض جاءت من بن جوريون اقترحت اللجنة ضم شريط غزة لإسرائيل التي تقوم بتوطين اللاجئين به. وأيّدت الولايات المتحدة المشروع الذي ربما يفسّر على أنه قبول من إسرائيل بمبدأ عودة اللاجئين وأدرك الإسرائيليون أنهم قدّروا عدد لاجئي قطاع غزة دون عددهم الحقيقي الذي ارتفع إلى 230.000 لا إلى 100.000 حسب تقديرهم الأول. وذلك ما يجعل سكان هذا القطاع 310.000 لا 180.000 فعدلوا عن عرضهم (أبريل، يوليو 1949) الذي رفضته مصر بدورها.

ومع ذلك أبدى العرب تساهلاً، إذ بعد عرض حسني الزعيم باستقبال 300.000 لاجىء كان دور العراق الهاشمي أن أعلن استعداده لأخذ 300.000 بشرط أن تخضع إسرائيل لمبادىء خطة التقسيم ولقرار 11 ديسمبر 1948، وصار الأمر قريباً من العروض الأمريكية التي تقترح توطين 500.000 لاجىء في البلدان العربية و200.000 بإسرائيل. وفي يوم 31 يوليو اقترح في نهاية كل حساب عودة 100.000 لاجىء وهو رقم سحري يذكّر برقم الأشخاص اليهود

الذين تم نقلهم سنتي 1945 ـ 1947. ويدخل الإسرائيليون في ذلك المجموع 25.000 لاجىء قد عادوا بالتسلل عبر الخطوط الفاصلة و30.000 تم قبولهم في إطار برنامج إعادة جمع العائلات. وكان العرض الحقيقي لا يهم سوى 45.000 شخص وذلك أمر لا يمكن للعرب قبوله ولا للجنة المصالحة.

وفيما يخصُّ مسألة الحدود، أعلن الوفد الإسرائيلي الواثق الآن من موافقة الولايات المتحدة غير المشروطة لقبول إسرائيل بالأمم المتحدة، أعلن على الملأ أن الأرض الإسرائيلية تتكون من الأرض التي أعطتها إياها خطة التقسيم مضافاً إليها الغزوات الترابية وأن الخطوط الفاصلة ينبغي اعتبارها حدوداً نهائية. وجرت اتصالات سريّة على هامش المؤتمر بين الإسرائيليين والأردنيين والمصريين (بشكل منفصل) واقترح العرب أثناءها إعادة الاتصال الترابي للعالم العربي (الأردن حتى البحر المتوسط ومصر حتى البحر الميت) مقابل الاعتراف بإسرائيل وعلاقات حسن الجوار. ورفض الإسرائيليون واقترحوا حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم لاقتراح تأسيس دولة فلسطينية بالضّفة الغربية تحت إشرافهم المباشر، وهي خطّة حكم ذاتي للضفة في إطار إسرائيل. وكانت تلك وسيلة للضغط على الأردن أكثر منها رغبة حقيقيّة من جانب إسرائيل.

وفي خريف 1949 استؤنفت الاتصالات بين الإسرائيليين والأردنيين حول إمكانية استحداث ممر أردني حتى البحر المتوسط، ورأى الإسرائيليون أن هذا الممر ينبغي أن يكون رمزياً أساساً ذا عرض يتراوح بين 50 متراً و100 متر. أما الأردنيون فكانوا يتصوَّرونه أرضاً حقيقية عرضها عدة كيلومترات وفي فبراير 1950 اقتصر النقاش دون جدوى حول اتفاق عدم اعتداء بين إسرائيل والأردن. وكانت المواقف لا تقبل التوفيق فيما بينها إلاَّ بخصوص رفض تدويل القدس الذي طلبته الأمم المتحدة. وفي أبريل 1950 جرت الانتخابات في الأردن في حرية نسبية. وفي 24 أبريل 1950 صوت البرلمان الجديد لصالح دمج الضفة الغربية وشرق الأردن. واعترفت الجامعة العربية بالضم اعترافاً فعلياً لا اعترافاً

قانونياً. وفي يوم 27 أبريل اعترفت بريطانيا العظمى بإسرائيل ومدّت في ذات الوقت مجال عمل الاتفاقية الإنجليزية الأردنية لتشمل الضفة الغربية باستثناء القدس.

كانت القوى الغربية المهتمة بإعادة تنظيم جهازها العسكري بالشرق الأوسط في إطار حرب باردة بدأت تهدد جدياً، كانت في حاجة لتنشيط اتفاقات التعاون العسكري مع دول الشرق الأوسط ولإقامة أحلاف حقيقية. فقررت استئناف تسليم الأسلحة. ولكي لا يتحول النزاع العربي الإسرائيلي إلى سباق للتسلّح اختارت تجميد الحدود الترابية بضمان جماعي للقوى العظمى. وكانت واثقة بأن هذه الضمانات ستسمح بتهدئة مخاوف الدول العربية في وجه التوسع الصهيوني الإسرائيلي. كان ذلك معنى الإعلان الثلاثي (فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة) بتاريخ 25 مايو 1950.

«إن حكومات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة التي أتيحت لها أثناء لقاء لندن الأخير لوزراء الخارجية - فرصة بحث بعض المسائل المتّصلة بسلام الدول العربية وإسرائيل واستقرارها وخاصة مسألة إرسال الأسلحة والعتاد الحربي إلى هذه الدول قررت إصدار الإعلان التالي:

«(1) إن الحكومات الثلاث تعترف بأن الدولة العربية وإسرائيل في حاجة للإبقاء على مستوى معين من القوات المسلحة بنية ضمان أمنها الداخلي ودفاعها المشروع ولتتمكن من لعب الدور العائد لها في الدفاع عن كامل المنطقة. وإن كل طلب للحصول على السلاح والعتاد الحربي لهذه البلدان سيُدرس على ضوء هذه المبادىء. لذا ترغب الحكومات الثلاث في التذكير والتأكيد على نص الإعلان الصادر عن ممثّليها بمجلس الأمن بتاريخ 4 أغسطس 1949 والذي أُعلنت فيه عن معارضتها لتطور سباق التسلّح بين الدول العربية وإسرائيل.

«2» تعلن الحكومات الثلاث أنها تلقّت من كل البلدان المستفيدة حالياً من

شحنات الأسلحة التأكيد بأن الدولة المشترية لا تنوي القيام بأي عمل عدواني ضد دولة أخرى. وستطلب تأكيدات مماثلة من أي دولة من هذه المنطقة ستسمح الحكومات الثلاث بأن ترسل إليها أسلحة في المستقبل.

«وتغتنم هذه الحكومات الفرصة لإعلان اهتمامها العميق بهذه المسألة ورغبتها في المساعدة في إعادة السلام والاستقرار في المنطقة والإبقاء عليهما ولإعلان معارضتها الدائمة لكل استعمال للقوّة وكل تهديد باللجوء إلى القوّة بين أي من بلدان المنطقة. وإن الحكومات الثلاث إذا ما لاحظت أن دولة ما من هذه الدول تستعدُّ لخرق الحدود أو خطوط الهدنة، لن تتوانى ـ تماشياً مع التزاماتها باعتبارهما أعضاء في الأمم المتحدة ـ عن العمل في الحال داخل إطار الأمم المتحدة وخارجه لتوقيف هذا الخرق».

والإعلان الثلاثي، في رأي العرب، اعتراف من جانب واحد بعمليات ضم الأراضي الإسرائيلية وهو يظهر عداء الغرب لمواقفهم ومصالحهم.

اعتقد البريطانيون أن بإمكانهم تسوية خلافاتهم مع المصريين حول مسألة قاعدة السويس باقتراح نقلها إلى قطاع غزة وذلك ما يمكن الإنجليز من الوقوف حائلاً بين المصريين والإسرائيليين وبالتالي من الحدّ من خطر النزاع دون المساس بسيادة أولئك وهؤلاء الترابية (إذ لم يمكن الفلسطينيون يعتبرون معنيين بالقضية). وإن مثل هذا العمل يفترض معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر ولم يلبث هذا المشروع أن تمّ التّخلي عنه.

أصبحت خطوط الهدنة فرصاً للنّزاع إذ كان اللاجئون يسعون للعودة إلى أراضيهم أو إلى استعادة جزء من أملاكهم المصادرة. وكان الإسرائيليون يردون بعمليات انتقامية ضد مناطق انطلاق التسلُّلات. وصارت هذه الأخيرة تتحوّل إلى عمليات فدائيّة. وكان ديان القائد الميداني للقوات الإسرائيلية يدعو إلى توسُّع إسرائيلي جديد في الضفة الغربية. وكان شاريت من أنصار استئناف الاتصالات مع الأردنيين الذين يجتهدون في منع التسللات. وكانوا يريدون

دمج السكان الفلسطينيين في المملكة ولكن هؤلاء كانوا يعبرون عن إرادتهم البقاء فلسطينيين قبل كل شيء. ولقد أصبح النظام الأردني غير محبوب شعبياً نتيجة قمع الوطنية الفلسطينية وفشل الجيش العربي أمام الغارات الإسرائيلية في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تواصل المطالبة والاستيلاء أحياناً على مساحات أردنية صغيرة تحت ذرائع شتّى. مع أن عبد اللّه حاول في بداية 1951 أن يستأنف من جديد اتصالاته بالإسرائيليين غير أن النقاش لم يعد يدور إلاّ حول اتفاقيات الهدنة. وإثر خلافات مستمرة حول تأويلها اقترح الأردن عرض الملف على محكمة العدل الدولية أو على هيئات قضائيّة أخرى من نفس القبيل. ورفض الإسرائيليون. وفي يونيو 1951 أعرب ملك الأردن عن مرارته أمام مبعوث لممثّل الولايات المتحدة بلجنة توفيق الأمم المتحدة.

«إني رجل مسنّ وأعلم أن سلطتي محدودة وأعلم أن ابني ذاته يكرهني [. . .] وأعلم كذلك أن شعبي يكرهني بسبب محاولاتي من أجل السلام. ولكني رغم كل ذلك أعلم أن بإمكاني الحصول على تسوية سلمية لو أن لي فقط بعض التّشجيع ولو أني أتمكن من الحصول على تنازلات معقولة من إسرائيل» [. . .].

إنه يقول إن شعبه يكرهه لأنه يتهمه بأنه يريد إبرام السلام دون تنازلات من جانب إسرائيل. وألحّ على أن ذلك عائق لا يمكنه تخطيه. ويقول: «أرجوكم افهموا أنه برغم الجامعة العربية سأحصل على تأييد شعبي وموافقة البريطانيين الضمنيّة على الأقل لو أستطيع تبرير السلام بإظهار التنازلات التي يقوم بها اليهود. أما بدون أية تنازلات فإني مهزوم حتى قبل أن أبدأ».

«وبخصوص اللاجئين قال: إنه يشعر أن إعادتهم جميعهم إلى بلادهم أو حتى تعويضهم الكامل مستحيل لكنه أعرب عن اقتناعه بأن غمّهم سيخفّف منه لو أن اللاجئين الملاّك يمكنهم العودة إلى إسرائيل لفترة لتسوية شؤونهم وإذا ما استطاع اللاجئون الحصول على عائدات أملاكهم إن لم يحصلوا على

أملاكهم ذاتها. وأن هذا بالإضافة إلى تسوية معقولة للحسابات المصرفية المجمدة سيجعل من الممكن للكثير الاستقرار في أماكن أخرى ونسيان مرارتهم.

«وأنهى الملك اللقاء قائلاً: «من فضلكم ساعدوني فبإمكاني التصرف إذا ما حصلت على المساعدة والتّشجيع ولكني شيخ ولا أريد أن أموت مكسور الخاطر»[1].

كان لقاء جديد سيتم بالقدس بين الملك وبين الممثّلين الإسرائيليين. وذهب الملك إلى هناك يوم 20 يوليو 1950 فاغتيل في المسجد الأقصى حيث قتله أحد أنصار مفتي القدس. واتخذ الإسرائيليون مصير الملك مثلاً لإظهار تصلب العرب تجاه إسرائيل. لكن فشل عبد الله الذي حاول كل أشكال التسوية الممكنة مع الحركة الصهيونية يدلُّ على الأصح على أن المسؤولين الصهاينة لم يكونوا مستعدين للقيام بأبسط تنازل للمصالح العربية وأن موقف العرب في حالة إجراء مفاوضات ثنائيّة كان أضعف من أن يحصل على أي شيء. وعلى العكس من ذلك كان العرب عرضة للأوامر المفروضة مثلما كان الأمر لدى إبرام اتفاقية الهدنة الإسرائيلية الأردنية.

وفي يوم 21 يوليو استخلص بن جوريون الدرس من قطع الاتصالات نهائياً مع العرب. واقترح خطة لغزو الضفة الغربية وسيناء بالتحالف مع بريطانيا التي تضمن بذلك قواعدها بمنطقة القناة. ورد المسؤولون البريطانيون سلباً على العروض الإسرائيلية.

وفي سنة 1951 قامت لجنة توفيق الأمم المتحدة بمجهود جديد وأفلحت في جمع مؤتمر على نمط لوزان بباريس في سبتمبر 1957 وأرادت أن تكون واقعيّة فاقترحت خطة إجمالية تعتمد على توطين أغلب اللاجئين في البلدان

(1) Foreign Relation of United Stats, 1951 مجلد 5 ص 73 واشنطن 1982.

العربية ويعطي لجزء فقط الحقّ في العودة. كما اقترحت خطة تنمية إقليمية على أساس سلطة جماعية تدير مياه الأردن. وتتمُّ تغييرات ترابية صغيرة لصالح العرب ويستحدث ميناء حرّ بحيفا. وأن استئناف العلاقات السلمية سيمكّن من نمو اقتصادي مفيد للجميع.

وفي وجه تحذير الرأي العام المتزايد ألحّت الدول العربية على التطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة، قرار التقسيم وقرار اللاجئين. أما الإسرائيليون فقد زعموا أن هجرة يهود البلدان العربية (خاصة يهود العراق) يعني تقريباً تبادلاً حقيقياً للسكان يحرِّر الدولة العبرية من ضرورة قبول حق عودة اللاجئين الفلسطينيين المستحيلة لأسباب أمنية واقتصادية وسياسية، ولن تدفع إسرائيل تعويضات إلاّ بعد رفع إجراءات المقاطعة والحظر ضد اقتصادها، أما خطة التقسيم فقد أصبحت لاغية بالاجتياح العربي في مايو 1948 (الذي حمّلوه كذلك مسؤولية مشكل اللاجئين).

بعد فشل المؤتمر طالبت إسرائيل بإلغاء لجنة التّوفيق وتعويضها بلجنة مساعي حميدة للأمم المتحدة. وبما أن الدول العربية لم تحصل على أي شيء من هذه المؤسسة التي كانت من وحي الغرب وأن الغرب في مجمله كان يبدو لهم بشكل متزايد أنه حليف لإسرائيل فإن هذه المؤسسة قد علق نشاطها رغم تجديد مهمتها في يناير 1952 ما دام لم يلجأ إليها أي طرف.

إن النزاع العربي الإسرائيلي يقوم أساساً على إرادة الحركة الصهيونية أن تعتبر نفسها المالك الشرعي الوحيد للأرض الموعودة وعلى رفض السكان الفلسطينيين القبول بحرمانهم منها، وكان التّصلب والشّدة في السياسة الصهيونية ثم الإسرائيلية أساسهما الانضمامية الترابية وكذلك نقل التجربة الأوروبية المعادية للسامية والمذابح النازية فكل خصم للمشروع الصهيوني كان يعتبر معادياً للسامية بل نازياً وكان بالتالي يحارب على هذا الأساس. وقد تم جر الدول العربية إلى النزاع بسبب تعاطفها الحقيقي مع القضية الفلسطينية

والخوف من توسع إسرائيلي ينمو خارج حدود فلسطين الانتداب وبعدائها بعضها لبعض الذي تحول إلى شكوك مبرَّرة بإرادة الاستيلاء أو السيطرة على جزء من فلسطين العربية.

وفي سنة 1949، كان الاتفاق ممكناً ما دامت الكارثة قد قضت على القوى الحية للسكان الفلسطينيين المراقبين من قِبَل السلطات العسكرية في إسرائيل بخصوص السكان العرب الباقين أو من قبل القوات البوليسية في مختلف الدول العربية التي كانت تدير ما تبقّى من فلسطين العربية أو التي استقبلت اللاجئين على أراضيها. ولقد قبلت الدول العربية سنة 1949 بوجود دولة إسرائيل وبمبدأ توطين أغلبية اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية لقاء عودة جزء من اللاجئين وتخلي إسرائيل عن جزء من غزواتها الترابية، أما إسرائيل فلم تكن تعرض غير الاعتراف بالأمر الواقع الترابي والبشري لذلك لم تجر أية مفاوضات حقيقية.

منذئذ قُدِّر للنِّزاع العربي الإسرائيلي أن يدوم مع رغبة إسرائيل في تأكيد وجودها وعرضياً بعد فترة توطيد، استئناف توسّعها الترابي ومع عودة المطالبة الفلسطينية إلى الظُّهور تدريجياً بالعمليات الفدائية الأولى على طول الخطوط الفاصلة وبالتجذير الثوري والقومي للعالم العربي منذ الخمسينيات. غير أن المشهد السياسي للشرق الأوسط تحدد كذلك بانهيار الجهاز الدفاعي البريطاني وتوسع نزاع القوى العظمى في هذه المنطقة من العالم.

الفصل الثالث

زمــن الثــورات

الثــورة المصريــة

عودة الوفد إلى السلطة والمجابهة مع الغرب:

عندما عاد الوفد إلى السلطة كان يبدو أنه ما زال يمثّل قوّة عظيمة وكان زعيماه النحّاس وسراج الدين في حيرة من أمرهما بين موقفين ينبغي اختيار أحدهما، فمن ناحية كان يتوجب عليهما محاباة القصر تجنباً للطرد مثلما حدث للوفد سنة 1937 وسنة 1944 ومن ناحية أخرى ينبغي أن يحسبا حساباً للضّغط الشعبي المتنامية قوّته. أما زمن أنصاف الحلول مع الإنجليز فقد ولّى.

في يونيو 1950 استؤنفت المفاوضات. وبدت إنجلترا متشدّدة. فضياع فلسطين جعل أي حل بديل لقناة السويس أمراً مستحيلاً في وقت أظهرت فيه حرب كوريا خطر حدوث نزاع مباشر بين الكتلتين الشرقية والغربية. وكان مخططو الحرب من الغربيين يرون أن الشرق الأوسط يمثّل منطقة ضعف في جهازهم العسكري، يسمح للسوفييت بالالتفاف حول أوروبا من جنوب البحر المتوسط وبتهديد تزويدها بالنفط. وبما أن الولايات المتحدة كانت لها التزامات ثقيلة في شرقي آسيا وفي أوروبا فهي لم تكن مستعدة لضمان حضور عسكري في الشرق الأوسط الذي أوكلت حمايته بالتالي لبريطانيا. ويرى

المصريون أن الحجة الغربية ليست سوى ذريعة تقدمها بريطانيا للإبقاء على هيمنتها على مصر. وتعبيراً عن استيائهم امتنعوا عن التّصويت بالأمم المتحدة على قرارات مختلفة تخصُّ حرب كوريا. وكان الهدف هو أن يظهروا لأمريكا أن مصر تتقرّب من الاتحاد السوڤييتي إذا ما واصلت إنجلترا تعنّتها الرافض.

وكانت الولايات المتحدة آنذاك ما زالت تبدو الملجأ الأخير: فمعاداتها التقليدية للاستعمار قد ظهرت حديثاً في إعداد ميثاق الأطلسي وفي التّشجيع الذي أعرب عنه روزفلت للقومية العربية. ولقد كانت لمصر على الدّوام علاقات وديّة مع هذه القوّة العظمى كما أن طريقة العيش الأمريكية كانت تنافس الجاذبية التقليدية للعادات والأفكار الأوروبية لدى الطبقة المتوسطة المصرية[1].

إلا أن موقف الولايات المتحدة أثناء المفاوضات حول فلسطين سنتي 1949 و1950 قد خيّب أمل العرب، ولقد شعر هؤلاء أن الإعلان الثلاثي تحيّز مقصود لصالح إسرائيل وتبرير مستمر لحقّ الغرب في التدخّل في العالم العربي. واستمر تصرّف أمريكا الأخرق تجاه العرب في توزيع القروض والمساعدات لدول المنطقة. إذ تتلقّى إسرائيل نصف هذه القروض والمساعدات ويتلقّى العرب النصف الآخر. وأدرك العرب أن المساعدة إذا ما قسمت على الأفراد تلقّى الإسرائيلي أربعين ضعف ما يتلقّاه العربي. وكانت ينظر إليها باعتبارها امتداداً للغرب الذي يرفض معاملة العرب على قدم المساواة.

وفكّرت مصر لحظة الحصول على هذه المساواة بالانضمام إلى منظمة الحلف الأطلسي التي كانت في طور التّكوين أسوة باليونان وتركيا. ورد الأمريكيون بأن تركيا واليونان هما جزء من أوروبا وتشاركان في مؤسسات

(1) جان وسيمون لاكوتور L'Egypte en mouvement باريس، 1956 ص ص 144 ـ 145.

أوروبية مثل مجلس أوروبا وفي مشاريع مشتركة مثل خطة مارشال وذلك ما لا ينسحب على مصر، وإذا ما أرادت مصر المشاركة في الدفاع عن العالم الحر فعليها أن تفعل ذلك بالتعاون مع بريطانيا العظمى وبدعم الأمم المتحدة في كوريا. ومع ذلك تفطن المسؤولون الأمريكيون إلى وجود «فراغ دفاعي» في الشرق الأدنى وإلى صعوبة اللجوء إلى حلفائهم الأوروبيين لملء هذا الفراغ فالإنجليز شديدو الارتباط بالاستعمار الكلاسيكي والفرنسيون مكروهون لسياستهم بشمال إفريقيا (بخصوص الشؤون المغربية والتونسية خاصة في ذلك التاريخ). ورغم تلك الاعتبارات ساندت الولايات المتحدة مشروع القيادة العليا الحليفة بالشرق الأوسط وهي منظمة غير منظمة الحلف الأطلسي تحت قيادة بريطانية وتضم فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة وعدداً من أعضاء الكومنولث، أي أنها كانت تضم - باستثناء الولايات المتحدة - كل القوى الاستعمارية السابقة بالعالم العربي.

ورأى المصريون أن التحالف مع الغرب على قدم المساواة يبدو وهماً. وموقف العالم الحر في النزاع الإسرائيلي العربي وحرية العمل التي تركت لبريطانيا العظمى في مصر هما خير دليل على ذلك. والحال أن التوتر ظلّ يتفاقم داخل مصر بسبب عدم وجود نتائج سياسية لحكومة الوفد. فلم يبق لهذا الأخير من حل غير الهرب إلى الأمام الذي لم يلبث أن فقد السيطرة عليه.

وردّ النحاس يوم 8 أكتوبر 1951 بإلغاء معاهدة عام 1936. وأعلن فاروق ملكاً للسودان. وبررت الحكومة المصرية هذا العمل من طرف واحد بأن ذكرت بجميع الإجراءات المشابهة التي اتخذتها إنجلترا منذ قرن. ورفضت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا الأعتراف بالقرار المصري واقترحت على مصر رسمياً يوم 13 أكتوبر 1959 مشروعها المتضمّن إنشاء قيادة عليا حليفة.

ورفضت مصر ذلك في الحال. وأصرّ الغربيون. ولم تكن مصر قادرة

على البقاء وحدها في مواجهة الغرب بأجمعه ولما أدركت عزلتها وجب عليها الإذعان والقبول.

الثورة المصرية:

لقد صفّق العالم العربي بكامله تأييداً لهذا التحدي المزدوج للغرب أي إلغاء المعاهدة ورفض القيادة العليا. ولكن الإنجليز بقوا في منطقة القنال مظهرين بذلك ضعف الموقف المصري الذي أصبح مجرد تأكيدات كلامية دون نتائج ملموسة. وللخروج من هذا المأزق دخل المصريون في حرب عصابات ضد القوات الإنجليزية. وأن نمط حرب العصابات أو العمل الإرهابي بحسب الجانب الذي يقف فيه المرء قد أثبت فعاليته في المنطقة مع صراع المجموعات الصهيونية بفلسطين ضد الوجود البريطاني. ولعب الشيوعيون والإخوان المسلمون خاصة دوراً متميزاً في هذه الحرب لكن الإدارة المصرية بكاملها كانت متضامنة مع الحركة. وكانت إطارات الجيش تقوم بتدريب الفدائيين دون المشاركة المباشرة في العمليات. وسرعان ما فقدت الحكومة الوفدية السيطرة على الوضع الذي خلفته.

وقد كانت تجد مشقة في الحفاظ على النظام بالقاهرة حيث كانت تجري كل يوم تقريباً مظاهرات تضامن كبرى.

وتسارعت عمليات الفدائيين وعمليات الانتقام البريطاني. وفي يوم 25 يناير 1952 هاجم الإنجليز ثكنة شرطة بالإسماعيلية اعتبرت قاعدة فدائيين. ونتج عن هذا الاقتحام موت خمسين مصرياً تقريباً. وبلغ الخبر القاهرة مساء حيث بدأت مظاهرات الاحتجاج الأولى. وفي اليوم التالي أعلنت الشرطة الإضراب تنديداً بالمذبحة. وكان الجيش غائباً عن القاهرة بشكل غريب. وكان عدد كبير من سامي الضباط قد دعاهم الملك إلى وليمة. وسرعان ما هاجمت الحشود المتجمعة. ككل يوم رموز الوجود الغربي كالمقاهي والفنادق

ودور السينما ومقار الشركات. واشتعلت حرائق في أماكن عدة من المدينة الكبرى. واستمر «حريق القاهرة» هذا ساعات عديدة وتسبَّب في ضحايا عديدين قبل أن يتدخّل الجيش في نهاية النهار لإعادة النظام. ولن نعرف أبداً إن كانت الحركة تلقائية تماماً أو إن كانت من عمل عملاء مستفزين إما من الإخوان المسلمين وإما من أعوان عملاء للقصر الذين دبّروا كل شيء حسب زعم الكثيرين.

قامت الحكومة الوفدية مساء يوم 26 يناير 1952 بإعلان القانون العرفي والرقابة على الصحافة ومنع التجمُّعات. ولما بلغ القمع مرحلة متقدمة قام الملك فاروق يوم 27 فبراير 1952 بطرد الوفد مرة أخرى من السلطة. وشلّت الحركة الشعبية بفعل القمع الذي تمثّل في إيقافات عديدة لقوّاد المظاهرات السابقة والذين اتهموا بالمسؤولية في أحداث 26 يناير 1952.

وفقد الوفد اعتباره وأيّاً كانت كراهيّة الشعب للملك فإن هذا الأخير لم يعد له خصوم أقوياء في البلاد. ويبدو أنه كسب على طول الخط. وعلّق مجلس النواب لكن لم يكن بالإمكان تشكيل حكومة مستقرة. فمن نهاية فبراير إلى نهاية يوليو 1952 تعاقبت ثلاث وزارات دون أن تعمل عملاً فاعلاً. وكانت كراهية الشعب للملك تشلُّ بدورها عمل الحكومة وتظهر إفلاس النظام السياسي.

كان مأزق الوضع كاملاً. وعندها تدخّل عامل جديد لم يكن يتوقّعه أحد. فقد قامت حركة سريّة من الضبّاط هي هيئة الضبّاط الأحرار التي أسّسها عبد الناصر بانقلاب في الليلة الفاصلة بين 22 وبين 23 يوليو 1952 وقلبت النظام القديم. وبالنسبة لكل ممثّلي الحياة السياسية كانت المفاجأة كاملة.

ثورة الضبّاط الأحرار:

مكّنت معاهدة 1936 من تطوير الجيش المصري. وكان الضبّاط إما من

عائلات ذات تقاليد عسكرية على مدى جيل أو جيلين (لذلك وجدت مجموعات أسرية مكونة من إخوة ومن أبناء عمومة) وإما من أوساط اجتماعية متواضعة لكنها لها مع ذلك الإمكانيات اللازمة للصرف على الدراسة الثانوية. ووسط التّجنيد بحيل خاصة إلى الطبقة الوسطى المثقفة. وتوجد قلة من المسيحيين الأقباط في الوسط العسكري وذلك ما كانت له آثار خطيرة في الفترات اللاحقة. والمسافة الاجتماعية بين هيئة الضبّاط وبين أفراد العساكر كبيرة جداً وهي تحدُّ من قدرات التلاؤم مع انضباط عسكري صارم. وليس من الغريب أن نرى الضبّاط الفتيان. على عكس سابقيهم حساسين للتيارات السياسية التي تجد فعلاً قاعدتها الاجتماعية في الأوساط الحضرية المثقفة. وهؤلاء الضبّاط كانوا ـ وهم طلاب ـ قد شاركوا في المظاهرات السياسية التي هي تعبير عن الوطنية المصرية.

كانت لجنة الضبّاط الأحرار حركة سريّة من الضبّاط الفتيان أسّسها في نهاية الثلاثينيات جمال عبد الناصر وأنور السّادات وزكريا محيي الدين. وانضمّ إليها عبد الحكيم عامر بعد مدة وكذلك ابن عم لزكريا هو خالد محيي الدين. وفي نهاية الحرب العالمية. اتخذت المنظمة مشروعاً وإرادة سياسية محدّدة، ولم يعد بعد السّادات الذي طُرد من الجيش عضواً في هذه المنظمة. ونظراً لسريّة هذه الحركة فلا يُعلم الكثير عن طبيعتها ـ فزعموا أنها كانت في الواقع الجانب العسكري لمنظمة الإخوان المسلمين السريّة. وزعم آخرون أن علاقاتها ربما كانت مع الشيوعيين المصريين أو مع الاستخبارات الأمريكية مثلما زعموا في فترة لاحقة. وتوضح هذه التأكيدات عدم دقّة الحركة على الصعيد الأيديولوجي، ولقد قام عبد الناصر بإجراء تحقيق حقيقي أدّى به إلى مخالطة الإخوان المسلمين وكذلك الشيوعيين من مجموعة كورييل. كما أنه ربما تأثّر كثيراً لحركة مصر الفتاة. أما السّادات فقد كان على العكس من ذلك قريب الصلة من حسن البنا وأما خالد محيي الدين فقد كان قريباً من

الشيوعيين ونجد هنا نمطاً من التوازن الذي يحسن عبد الناصر ضبطه. وفي نهاية الأربعينيات سمح للسادات بالعودة إلى الحركة فقد اعتبر عبد الناصر أن علاقاته بالقصر ربما خدمت أهدافه.

وكانت سن الضبّاط الفتيان من الصغر بحيث إنهم كانوا لا يشغلون إلاّ رتباً متوسطة في الجيش فكانت أعمارهم تتراوح بين 32 سنة و37 سنة. ولم يكن بحركتهم أي لواء. ومحمد نجيب البطل الشعبي المعروف بوطنيته ـ إذ قد استقال من الجيش في فبراير 1942 احتجاجاً على التدخل الإنجليزي ـ كان قريباً من هذه المنظمة دون أن يشارك فيها مشاركة مباشرة. وبدءاً من 1949 أصبحت اللجنة جهازاً للاستيلاء على السلطة: فلقد كان الضبّاط يريدون معاقبة المسؤولين عن الهزيمة ـ كان الجو المضطرب بالبلاد يدفعهم إلى العمل. غير أن عبد الناصر كان شديد الحذر وكان يحسب لكل شيء حسابه وكان يعد الانقلاب بمنهجية. ويبدو أن الملحق العسكري الأمريكي حوالي ذلك التاريخ قد سمع بهذه الحركة. وذلك ما ليس بالغريب إذ أن المنظمة كانت تقوم بالدعاية في الأوساط العسكرية في شكل منشورات. وكان الانقلاب مخططاً له لسنة 1954 لكن خطر اكتشاف الحركة من قبل شرطة فاروق والأزمة السياسية التي عرفتها البلاد قد أدّيا بالضبّاط الأحرار إلى التّعجيل بالحركة.

وكان السّادات هو الذي قام يوم 23 يوليو 1952 عند الساعة السابعة صباحاً بإعلان الانقلاب للشعب المصري عن طريق الراديو فقال:

«**أيها الشعب المصري**» إن مصر قد مرّت بأحلك فترة من تاريخها بعد أن عرفت خسّة الفساد ومزّقها عدم الاستقرار وإن عوامل الانحلال هذه قد مسّت الجيش ذاته وكانت أحد أسباب هزيمتنا بفلسطين. وإن الجيش الذي يحكمه الجهلة والعجزة والخونة لم يعد قادراً على حكم مصر. لذلك نقّينا أنفسنا. والجيش هو الآن بين رجال يمكنكم أن تثقوا في قدرتهم ونزاهتهم ووطنيتهم. إن مصر سترحب بحركتنا وإن الجيش يكفل المصلحة الوطنية. وإن أولئك

الذين رأينا فائدة في إيقافهم من بين قدماء القادة سيطلق سراحهم عندما تسمح الظروف بذلك.

«وإني أغتنم هذه الفرصة لأحذّر الشعب من أعدائه وبألا يسمح بأي أعمال عنف أو تخريب لأن مثل هذه الأعمال تضر بمصر، وستعتبر أعمال خيانة وتُعاقب بأقصى صرامة. وسيضمن الجيش احترام القانون بالتعاون مع الشرطة.

«وأود أن أطمئن خاصة إخوتنا الأجانب وأن أوكد لهم بأن الجيش يعتبر نفسه مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أمن أشخاصهم وممتلكاتهم ومصالحهم. وأرجو من مواطني ألا يصغوا إلى الدعايات المغرضة فالهدوء مستتب في كل مكان. وفقنا الله العلي القدير».

منذ البداية بدا أن السلطة الجديدة تناصر النظام على جميع الأصعدة: ضد الفساد وضد عدم الكفاءة وضد الفوضى العامة. وكانت الوطنية هي الرغبة الثانية فينبغي معاقبة المسؤولين عن هزيمة 1948 ـ 1949 المشينة. وحيث إن كل الضبّاط الأحرار تقريباً كانوا غير معروفين باستثناء السّادات ربما، بسبب ماضيه الإرهابي، فقد قرروا تقديم شخصية محمد نجيب عليهم فاتصل به عبد الحكيم عامر الذي كان ياوره في حرب فلسطين. وتشكل مجلس ثورة في الحال رغم بقاء مصر مملكة وعبثاً توسل الملك إلى الإنجليز والأمريكان للتدخّل. وذهب نجيب والسّادات إلى الإسكندرية حيث يقيم الملك وحصلا على تنازله لصالح ابنه الذي كان صغير السن. وغادر فاروق مصر يوم 26 يوليو 1952 من الإسكندرية وأصبح هذا الحدث أحد التواريخ الهامة التي يحتفل بها النظام.. وود بعض الضبّاط الأحرار محاكمة فاروق وإعدامه لكن عبد الناصر فرض نفيه فحسب. فكان لا يود إراقة الدماء ويرى أن الملك بعد أن فقد السيطرة على الإدارة أصبح لا يمثّل أي خطر لعدم شعبيته.

لم يكن للضباط الأحرار برنامج سياسي مفصّل، فضرورة النّضال السرّي وعدم تجانس آرائهم السياسية جعلا من العسير إعداد مثل ذلك البرنامج.

فالغموض الوطني هو أفضل شيء، ولما تمّ الاستيلاء على السلطة، حددوا أهداف الثورة الستة:

1 ـ طرد الامبريالية وعملائها.

2 ـ إلغاء الإقطاع.

3 ـ إلغاء الاحتكار ووضع حد لسيطرة رأس المال على الإدارة.

4 ـ تكوين جيش وطني قوي.

5 ـ إقرار العدالة الاجتماعية.

6 ـ إقامة نظام ديموقراطي سليم.

وكان الشعار الرسمي هو العودة إلى التطبيق الحقيقي لدستور عام 1923 وظلّت مصر مملكة نيابية بل إن وصياً على العرش قد تم تعيينه لكن كل قوة القصر السياسية قد اضمحلت. وتم تنصيب حكومة مكونة من سياسيين تقليديين برئاسة علي ماهر (أخ رئيس الوزراء الذي اغتيل سنة 1945). وكان هذا الاختيار في حد ذاته ذا مغزى. فهو الذي كان قد جسّد في نهاية الثلاثينيات ضمن الأحزاب المتحالفة مع القصر، الاتجاه القومي العربي والمناصر لألمانيا. فقد رفض سنة 1939 وهو رئيس للوزراء إعلان الحرب على ألمانيا وعلى إيطاليا وقلّص إلى أقصى حد كل تعاون مع الإنجليز الذين أكرهوه على الاستقالة في يونيو 1940. وبعد فبراير سنة 1942 ظلّ في الإقامة الجبرية تحت رقابة الإنجليز حتى أكتوبر وفي تلك الفترة خطط الكثير من الضبّاط الأحرار عملية تهربه. وكان كذلك معروفاً بأنه فكر في مشاريع إصلاحات اجتماعية خاصة في مجال الزراعة.

كان مجلس قيادة الثورة المؤلف من أهم الضبّاط الأحرار يمسك بالسلطة الحقيقية. وكانت الأحزاب السياسية تأمل في أن تجرى انتخابات جديدة وأن يعود العسكريون إلى ثكناتهم وكان الإخوان المسلمون يعتبرون هذه الثورة

ثورتهم للصّلات العديدة التي كانت لهم مع اللجنة ويرون أن عليهم تولي قيادتها. وسرعان ما انقسم الضبّاط الأحرار حول السياسة الواجب اتّباعها. فكان عبد الناصر والجناح اليساري من المنظمة بقيادة خالد محيـي الدين يقترحون العودة إلى الديمقراطية المجسّدة بإعادة تنصيب مجلس النوّاب ذي الأغلبية الوفدية الذي تم انتخابه سنة 1950 غير أن هؤلاء الديمقراطيين كانوا أقلية أمام «دعاة السلطة» ووجد حل وسط بقرار العودة إلى المؤسسات الديمقراطية بتنظيم انتخابات جديدة في ظرف ستة أشهر وفي أغسطس تم قمع إضراب في مصنع نسيج أدّى إلى مقتل ثمانية أشخاص في صفوف العمال. وقد حوكم قادة العمال وأُعدموا. وبدا أن النظام غير ميّال لليسار. لكنه في ذات الوقت قرّر إصلاحاً زراعياً يحدّد الملكية الزراعية بـ 200 فدان (83 هكتاراً) كحد أعلى للمالك الواحد أو أن 300 فدان (125 هكتاراً) للأسرة الواحدة. وكان هدف العملية سياسياً في المقام الأول: وهو القضاء على الملكية الريفية الكبرى التي كانت الأساس الاقتصادي للنخبة الحاكمة في عهد الملكية. وفي ذات الوقت تستجاب رغبات المزارعين المستعجلة قبل قيام ثورة ريفية. واستعمل كبار ملاّك الأراضي كل نفوذهم السياسي لمنع تبنّي هذا المشروع. ولم يستطع علي ماهر الصمود أمام ضغوطهم خاصة وأنه قد أضعفته سيطرة مجلس الثورة. ورد الضبّاط الأحرار باعتقال عشرات من رجال السياسة منهم فؤاد سراج الدين أمين الوفد وكان هو ذاته من كبار الملاّك. ولما أسقط في يد علي ماهر بهذا العمل النشط، فضل الاستقالة يوم 7 سبتمبر 1952. فكان ذلك اختفاء للسياسيين التقليديين من العهد الملكي وإيذاناً ببروز طبقة سياسية جديدة.

أصبح محمد نجيب رئيساً للوزراء وشكّل وزارة جديدة وفي يوم 9 سبتمبر أعلن قانون الإصلاح الزراعي. وكان الضبّاط الأحرار منذ بداية أغسطس 1952 قد طلبوا من الأحزاب تنقية صفوفها من العناصر المتورّطة مع النظام السابق

والتقدّم ببرامج واضحة. وأصبح من غير الممكن تعيين القادة السياسيين مدى الحياة. لكن ما يبدو برنامجاً لنيابية مقننة لم يكن غير آلة حرب ضد المنظمات السياسية: فالوفد عليه إزاحة زعيمه التاريخي النحّاس باشا. ولما فقدت الأحزاب هيبتها بهذه الإهانة التي لحقتها، قدّمت ذريعة عدم كفاية التنقية وموقف الأحزاب في مسألة الإصلاح الزراعي لمنعها جميعها يوم 16 يناير 1953 وكان الإخوان المسلمون الوحيدين الذين لم يشملهم الإجراء باعتبارهم تنظيماً دينياً وتغلب الخط «السلطوي» لدى الضبّاط الأحرار.

وتأسّست منظمة وحيدة «هيئة التحرير» بدلاً من الأحزاب، وكما هو الشأن دوماً في الأحزاب الوحيدة، كانت هيئة التحرير ترفض أن تكون حزباً وتقدم نفسها على أنها تجمع كل المصريين. وتحدد برنامجها يوم 16 يناير 1953 نطرد المعتدي من وادي النيل دون أي شرط وأن نطالب بأن يعطى السودان حق تقرير مصيره دون تدخّل أية هيئة أجنبية وأن نبني مجتمعاً مصرياً قوياً مؤسّساً على الإيمان بالله وبالوطن وعلى الثقة بأنفسنا وبأن نعطي لمواطنينا حقوقهم وحرياتهم حتى يحصل كل فرد على حقّه في إطار حياة كريمة مبنية على المساواة في الحقوق والواجبات وعلى التضامن وتسمح بتحقيق رسالة الإصلاح الضروري الكبرى وبتحقيق برنامج بناء وتعمير وأن نعمل لتحقق مصر رسالتها بين الأمم وأن تكوّن شعباً قوياً يحمل عالياً مشعل العدالة والحرية ويعمل لصالح البشرية، ومن أجل التضامن مع الشعوب العربية والحفاظ على المبادىء المقدّسة التي تعلنها المواثيق الدولية[1].

يبدو جلياً في ذلك التاريخ أن الاهتمامات المصرية كانت فعلاً مركزية وأن التأكيد على الوجه العربي للأشياء محتشم جداً.

(1) كل الاستشهادات بهذا الفصل مأخوذة من Cahiers de l'Orient Contemporain إلاّ ما ورد خلاف ذلك.

دستور 1923 أُلغي وأعلن عن دستور مؤقت في 11 بنداً بتاريخ 10 فبراير 1953، وهو سلسلة من المبادىء التي تشير إلى الحريات الأساسية للأفراد أكثر منه نظاماً حول شكل الحكم، وتنظيم الحكم هذا لا يلوح إلاّ في البنود الأخيرة.

«البند 8: زعيم الثورة مع مجلس قيادة الثورة يمارس أعمال السيادة وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات التي يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها من أجل بلوغ أهدافها. وله حق تعيين الوزراء وإقالتهم».

فالأولوية أعطيت لمجلس قيادة الثورة ومن ثم لمن يقوده، نجيب رغم أن المصريين لا يجهلون أن الرجل القوي بالمجلس هو عبد الناصر. وكان هذا الرجل الملتزم الصّمت والقليل الظّهور آنذاك يثير قلقهم أما نجيب المرح الذي لا يتردد في المزاح علناً فقد خلق لنفسه في الحال شعبية واسعة. ولقد كان من هذا الدستور المقتضب الضروري لاكتساب شرعية كافية للتفاوض مع الإنجليز. أن أدى منطقياً إلى إلغاء الملكية وبعد استشارة الإخوان المسلمين قرّر مجلس قيادة الثورة إقامة نظام جمهوري.

وفي يوم 18 يونيو 1953 أعلن عن إلغاء الملكية التي عدت مدانة بأن كانت دوماً دعامة الإمبريالية في البلاد وأعلنت الجمهورية. وفي 23 يونيو جرى احتفال عام ضخم أعلن فيه ممثلو مختلف الطوائف الدينية من مسلمين وأقباط ويهود مساندتهم للنظام المتماشي مع الشرائع الدينية. وطبقاً لعادة تعود إلى بداية الإسلام قام عبد الناصر بقراءة يمين المبايعة لرئيس الجمهورية الجديد، محمد نجيب:

اللهم إنا نشهدك أنت السميع العليم على مبايعتنا اللواء محمد نجيب قائد الثورة بصفته رئيساً لجمهورية مصر. وأشهد اللهم أيضاً على أننا سننذر للوطن أرواحنا وأموالنا وعلى أن شعارنا سيكون دوماً «الاتحاد والنظام والعمل» والله على ما نقول شهيد والله أكبر. عاشت الجمهورية. والله أكبر والعزّة لمصرا».

كل هذا يقوم دليلاً على التّأثير الإعلامي على النظام الجديد وسببه خاصة الجو الثقافي الذي خلقه الإخوان المسلمون. وفي ذلك التاريخ تحدد عدد من الخيارات: فالنظام النيابي الليبرالي حسب النمط الغربي قد تم التخلّي عنه... وولد نظام ذو شكل وأيديولوجيا شعبويين وسلطويين. غير أن الصّراع على السلطة لم ينته.

استيلاء عبد الناصر على السلطة:

كان عبد الناصر مؤسّس لجنة الضبّاط الأحرار. ولم تكن له عندئذ أيديولوجيا واضحة المعالم وكان يراقب أهم المجموعات الأيديولوجية بالمجتمع المصري دون أن يختار من بينها. وكان طموحه وطنياً فكان يريد تحرير البلاد من الاحتلال الإنجليزي ومن فساد النظام الملكي. وكان رجل ظلّ تمرس على النّضال السري فاختار محمد نجيب ممثّلاً ظاهراً للنظام الجديد. غير أن محمد نجيب أخذ دوره مأخذ الجدّ وحاول التقرّب من القوى السياسية مثل الوفد والإخوان المسلمين.

وبدأ عبد الناصر يدعم مكانته لدى الجمهور لدى قراءته قسم البيعة العلني لنجيب. ورغم أنه الآن رئيس الوزراء فإنه ظلّ قليل الشعبية مقارنة مع اللواء الذي كان بطبيعته يبعث الاطمئنان في الشعب المصري. وتصلب النظام في خريف 1953. وشكلت محكمة ثورية كان السادات أحد أعضائها ومن أنشطهم. وتمت محاكمة مسؤولي العهد القديم وكذلك زعماء الأحزاب السابقين من أمثال سراج الدين وصدرت ضدهم أحكام وهذه الرّغبة في المنع والحط من قدر منافسيهم تنمُّ لدى الضبّاط الأحرار عن قلق متزايد أمام الوضع السياسي في حين أن نجيب فهم منه عدم رضاه عن تلك المحاكمات.

كان الخطر آتياً خاصة من الإخوان المسلمين مع أنهم أيّدوا تلقائياً هذا النظام الجديد. وكان الهضيبي المرشد الأعلى يؤيد الثورة علانية وبحرارة وكان

كثير من الضبّاط، بما في ذلك من هم في محيط عبد الناصر، ممن كانوا قريبين من التنظيم الإسلامي ولا يخفون ذلك. ولما شكّل محمد نجيب أول حكومة له في سبتمبر 1952 عرض على العديد من الإخوان المسلمين المشاركة فيها، لكن قادة الإخوان بعد تردد طويل رفضوا قبول العرض، فقد كانوا يرون من المستحيل مبايعة حكومة لا تحكم بالشريعة الإسلامية. والذين دخلوا الحكومة من بين الإخوان المسلمين كان نصيبهم الانتقاد والطرد من الحركة الإسلامية ومع ذلك تواصلت الاتصالات ـ وطالب الإخوان المسلمون بالتعجيل بإضفاء الطابع الإسلامي على الدولة والمجتمع. وكان الرّد عليهم سلباً. لكن عبد الناصر عندما أسّس تجمع الثورة طلب من مفكّر الإخوان الأول سيد قطب أن يشارك في تحرير برنامج المنظمة الجديدة. رفض قطب ولكن آخرين معروفين من الإخوان المسلمين اشتركوا. وفي النهاية تخوف الهضيبي من محاولات الاستقطاب تلك وقرّر في نهاية 1953 منع أعضاء التنظيم من المشاركة في مؤسسات النظام الجديد. ومن جانبه أدّى محمد نجيب فريضة الحج وربط علاقات ودية مع ملك السعودية الجديد سعود وأكثر من التصريحات المؤيِّدة للإسلام وكان يعطي الانطباع بأنه يريد المزايدة على الإخوان المسلمين.

وتفجرت الأزمة النهائية في سنة 1954 ودامت جزءاً كبيراً من السنة.

ففي شهر يناير 1954 اندلعت مشاجرات بين طلبة من الإخوان المسلمين وبين طلبة آخرين من مناضلي هيئة التحرير. وأعلن عبد الناصر حل جمعية الإخوان المسلمين دون استشارة نجيب وبرّر هذا القرار بخطر مؤامرة إسلامية وكذلك باختلافه مع الحركة اختلافاً جوهرياً:

«لقد قررنا قصم جمعية الإخوان المسلمين لأنها ما انفكّت منذ بداية الثورة تتسلل إلى الجيش والشرطة وهي بذلك تعد لحرب مقدّسة ضدنا. ولقد حاولنا بكل صدق التعاون مع الإخوان المسلمين بشرط أن يحصروا نشاطهم في الصعيد الديني. ولكنهم لم يكونوا يجهلون أن الفرصة الوحيدة لقلب النظام

هي بالعمل داخل الجيش. وهناك اصطدموا بمنظمة الضبّاط الأحرار السرية وهي نفسها التي قلبت فاروق والتي ما زالت إلى الآن درع الجمهورية. لقد انتهى الأمر بالإخوان المسلمين بأن أقاموا دولة داخل الدولة. وزعم قائدهم الهضيبي الذي تعاون مع فاروق أنه يتخذ القرآن المنهاج الوحيد.. ومن ناحيتي ما زلت لا أفهم كيف يمكن الحكم بالقرآن وحده إذ يمكن تأويله التأويل المراد وتأويلي إياه يختلف عن تأويل المتعصّبين».

وهذا الإعلان جوهري ـ ذلك أن عبد الناصر قد أنهى تحقيقه الشخصي وهو يرفض الإيديولوجية الدينية. وبعد ذلك أخذ النظام يسير قُدماً نحو العلمنة في أعماله رغم إشارته المستمرة للرّعاية الإلهية. ولقد دقّت ساعة المواجهة مع الإسلاميين. ويؤكد السادات أن الإخوان المسلمين قد تعاونوا مع الإنجليز ضد الثورة. ويبدو أن هناك تلاعباً بالوقائع. فقد قال الإخوان المسلمون أول الأمر إن الموضوع كان يتعلّق باتصالات ثقافية لا سياسية ثم قالوا بعد ذلك إن الاتصالات تمت بطلب من عبد الناصر ذاته الذي كان يرغب في إقامة اتصالات مع الإنجليز بهدف استئناف المفاوضات حول الجلاء عن مصر. واحتج نجيب على هذا القرار الذي اتخذ دون استشارته. ففضلاً عن حاجته إلى الاعتماد على الإخوان المسلمين من أجل إيجاد قوة تعادل قوة الضبّاط الأحرار فإن سلطته ومصداقيّته هما اللتان كانتا في الميزان. وعبثاً اعترض على القرار. وطالب بحق النقض على قرار مجلس قيادة الثورة. واتهمه الآخرون بأنه يريد الدكتاتورية وصوّتوا ضده. واستخلص نجيب من ذلك النتيجة المنطقية واستقال من رئاسة الجمهورية يوم 25 فبراير.

كان الجيش منقسماً على نفسه. فكان خالد محيي الدين قائد الخيالة المحمولة والذي كان يجسد النزعة الموالية للشيوعية، يهدد بالتمرد مع رجاله إذا لم تتم إعادة نجيب إلى السلطة وخطب عبد الناصر في المتمردين ولكنه لم يفلح في إقناعهم، فاستسلم بدوره يوم 27 أما نجيب فقد أُعيد إلى السلطة.

واستقبل الناس النّبأ بمظاهرات فرح جبّارة لعب فيها الإخوان المسلمون دوراً كبيراً. واستمر التوتر حتى يوم 8 مارس حيث تم التوصل إلى اتفاق داخل مجلس قيادة الثورة. وتلقى نجيب كل السلطات: رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء (حيث استقال عبد الناصر) بالإضافة إلى رئاسة الجمهورية. وكان الاتجاه نحو العودة إلى الديمقراطية الليبرالية التي تأكّدت بالقرارات التي اتخذت يوم 25 مارس إلغاء الرقابة وتعدد الأحزاب وانتخاب جمعية تأسيسية في شهر يوليو لتأخذ مكان مجلس قيادة الثورة ـ وأصبح خالد محيي الدين رئيساً للوزراء.

وفي تلك الأثناء كان عبد الناصر يعمل على استعادة سيطرته على الجيش الذي يفلت منه عند نهاية شهر فبراير، وأفلح في وضع صديقه عبد الحكيم عامر في قيادة الجيش وفي نقل الضبّاط الذين يعتبرهم معادين لشخصه ولسياسته. وهكذا أعاد تجميع رجال حزبه الوحيد حوله بأن شرح لهم أن التعدُّدية الحزبية تعني نهايتهم السياسية ـ وكان مستعداً للهجوم المضاد، وتذرع برفض الجيش العودة إلى ثكناته والتخلّي عن أي دور سياسي، ونظم مظاهرات من أنصاره احتجاجاً على حلّ مجلس قيادة الثورة باسم الدفاع عن الثورة ورفض العودة إلى العهد القديم. وفي يومي 27 ـ 28 مارس أعلن الناصريون الإضراب العام. واستسلم نجيب. وأُلغيت قرارات مجلس قيادة الثورة السابقة، وبقي نجيب رئيساً للجمهورية غير أنه كان مراقباً مراقبة شديدة ولم تعد له سلطات فعلية، وفي نوفمبر 1954 نُحّي عن السلطة دون تعيين رئيس جديد ووضع تحت الإقامة الجبريّة. ومارس مجلس الوزراء عندئذ جماعياً صلاحيات رئيس الجمهورية. وعاد عبد الناصر رئيساً للوزراء وذهب خالد لتسلم منصب دبلوماسي في أوروبا وفي غياب الانتخابات استُحدث مجلس استشاري غير واضح المعالم.

كان لكل هذا نتائج هامة على السودان. فقد كان نجيب فيه ذا شعبية

كبرى خاصة وأن له فيه أقارب أما عبد الناصر وجماعته فلم تكن لهم فيه شعبية بالمرة لذلك أدّى سقوط نجيب بالسودان إلى التخلّي عن الاندماج مع مصر وإلى اتجاه نحو الاستقلال. وحاول عبد الناصر وأنصاره لفترة إيقاف هذا التطور بل وشجّعوا ثورة في جنوب السودان المسيحي الوثني ضد الشمال المسلم. وعمقت هذه العملية التعارض بين جزأي السودان وهو ما كانت له عواقب وخيمة على مستقبل السودان.

وفي نهاية مارس 1954 كان عبد الناصر سيد السلطة أو فلنقل سيد جهاز الدولة. وكان يعتمد على الجيش وهذا الجهاز كان مجلس قيادة الثورة يتكون من عشرة أعضاء نشطين بشكل فعّال وكانوا يتنافسون فيما بينهم بحيث لم يكن للنظام رجل رقم 2 و250 ضابطاً حراً أغلبهم كان يخفي انتماءه إلى هذه الهيئة و2000 ضابط. وكان هذا الملاك الذي يمثل. . مجموعة تقنيين عصريين يجنح إلى السيطرة على الوظائف الحسّاسة بالدولة مستعيناً برجال جدد ذوي إعداد تقني مشابه. ومنذ ذلك الحين بدأت تتكون تكنوقراطية ذات أصل مدني وعسكري بدأت بالحلول محل الطبقات القيادية السابقة ذات التكوين القانوني خاصة ثم انتهت بالسعي إلى السيطرة على الاقتصاد عن طريق اتساع دور الدولة في النشاطات الاقتصادية.

ظلّ عبد الناصر قليل الشعبية مع أنه كان مرهوب الجانب ويحظى بالاحترام، وإن التحول الكبير الذي جعل منه فيما بعد أحد أكبر محركي الجماهير في كل العصور قد بدأ في النصف الثاني من 1954 حسب ما استشعره في السنة الماضية. وبالاستعانة بهيكل، الصحفي الشاب اللامع الذي أصبح نجيه، كتب سنة 1953 كتاب أشبه ما يكون بالسيرة الذاتية هو فلسفة الثورة. وكان نقطة النهاية لتحقيقاته الشخصية حول الوعي فاكتشف بأن اكتشاف ذاته تلتقي باكتشاف الجماهير المصرية في زمن نهاية الإمبريالية ذلك. هو المقطع الشهير حول «الحلقات الثلاث».

«الزمان يفرض علينا تطوره والمكان يفرض علينا واقعه».

«[. . .] والزمان حيث كانت الأسلاك الشائكة ترسم حدود الدول وتفصلها وتعزلها فكلها قد ولّت؛ كل بلد لا مفرّ لها من الاهتمام بما يحدث خلف حدودها لاكتشاف التيّارات التي تؤثّر فيها والظروف التي يمكنها أن تعيشها مع آخرين.

«كما أنه لا محيد لكل دولة من النظر حواليها والتحقّق من موقعها وظروفها على المكان ومن إقامة وسائل عملها والوعي بمجالها الحيوي وبميدان نشاطها وبدورها الإيجابي في هذا العالم المضطرب.

«وكنت وأنا جالس في مكتبي وغارق في تأمّلاتي أحياناً أتساءل:

«ما هو دورنا الإيجابي في هذا العالم المضطرب وأين يقع المكان الذي ينبغي لدورنا أن يُمارس فيه؟

وأستعرض الظروف وأستخلص منها مجموعة دوائر حولها ينبغي حتماً أن نُمارس نشاطنا وحيث نحاول أن نتحرّك بكامل إمكانياتنا. «أن القدر لا يعبث ولا وجود لأحداث من فعل المصادفة. ليس بإمكاننا أن ننظر إلى خريطة العالم بأعين محايدة ولا نرى موقعنا والدور الموكل إلينا بحكم هذا الموقع.

«فهل بإمكاننا أن نتجاهل الدائرة العربية التي تُحيط بنا والتي تشكّل معنا كلاً والتي يرتبط تاريخها ومصالحها ارتباطاً وثيقاً وفعّالاً بتاريخنا ومصالحنا؟

«هل بإمكاننا أن نتجاهل القارة الإفريقية حيث وضعنا القدر وحيث أراد أن يتواصل صراع رهيب حول مصيرها نتحمّل آثاره سواء أحببنا ذلك أم لم نحب.

«هل يمكننا أن نتجاهل وجود العالم الإسلامي الذي تربطنا به صِلات ليست فحسب من صنع العقيدة الدينيّة بل كذلك من عامل التاريخ؟

إن هذا النص ترجمة صادقة لحركة عبد الناصر: نظرة منتبهة للظروف المؤثّرة في العمل ثم انتقال إلى العمل آخذاً في الاعتبار هذه الظروف ذاتها. وهكذا فإن وجود مصر ذاته في العالم العربي والإفريقي والإسلامي هو الذي يحدِّد سياسة البلاد القادمة عندما تكون محرَّرة من السيطرة البريطانية. إن قوة عبد الناصر هي إدراكه مفهوم «الدور» الذي ينتظره وهو تفجير القدرات الهائلة للوضعية الحالية. ولقد وصف وهو ما زال رجل الظل بوضوح رؤية تامة. ما سيكون الالتقاء غير العادي لرجل مع الجماهير، مع جماهير مصر في البداية ثم مع جماهير كامل العالم العربي ـ وأصبح وسيطها وهو يحاول أن يكون منظِّمها.

«كما أسلف القول فالقدر لا يلهو ـ إنه لا مفر منه.

«[. . .] ولا أدري لماذا عندما أصل إلى هذه النقطة من تأمّلاتي وأنا جالس وحدي في مكتبي كنت دوماً أتذكّر قصة شهيرة للشاعر الإيطالي الشهير لويدجي بيرنديللو عنوانها ستة شخوص تبحث عن مؤلِّف.

«إن مراحل التاريخ تعجّ بالأبطال الذين خلفوا لأنفسهم أدوار بطولة ولعبوها في ظروف حاسمة.

«إن ظروف التاريخ هي أيضاً حافلة بأدوار البطولة المحترمة التي لم تجد الأبطال القادرين على لعبها. ولا أدري لماذا يبدو لي دوماً أن بهذه المنطقة التي نعيش فيها دوراً ينتظر بطله ولا أدري كذلك لماذا يبدو لي أن هذا الدور المنهك لطول تسكعه في هذه المنطقة الفسيحة التي تحيط بنا من كل جانب قد توقّف منهاراً على حدود بلادنا وهو يدعونا إلى التحرّك لنلعبه ذلك أنه لا أحد غيرنا يمكنه تحمّله.

«وأسرع بالقول إن هذا الدور ليس دور قيادة لكنه دور تمثيل وتقبّل مع كل هذه العوامل بشكل يفجِّر القوة الكامنة الهائلة في كل الاتجاهات التي تحيط بنا

ـ إنه دور من أجل محاولة تجربة قادرة على خلق قوة قادرة في هذه المنطقة تزيد من سمعتها وتُمارس دوراً إيجابياً في مستقبل البشر».

آخر استعمال القوّة:

كان مشكل الوجود الإنجليزي ما يزال قائماً بعد سنتين من بداية الثورة التي كان هدفها الأول تحرير التراب الوطني. وكانت المفاوضات قد استؤنفت مع الإنجليز منذ 1952 لكن دون نتائج مرضية. ولقد هدد البريطانيُّون باسم حماية مواطنيهم بإعادة احتلال كامل دلتا النيل غير أن هذا الابتزاز لم يكن يخفي أنهم لم تعد لهم لا الوسائل السياسية ولا الوسائل المالية لمرابطة 20.000 رجل بمصر وأن فائدة قاعدة قناة السويس مرتبطة بالعلاقات الطيّبة مع محيطها والحال أن حرب العصابات كانت تظهر من حين لآخر بعد أزمة يناير 1952. وكانت معاهدة 1936 لا تسمح لهم إلاّ بمرابطة 10.000 رجل بقاعدة القناة. وهذا العدد كافٍ في زمن السّلام للإبقاء على المنشآت في حالة عمل. لكن عاملاً جديداً أخذ يغيّر الوضع وهو اهتمام الولايات المتحدة بمصر واعتقادها أن السياسة الإنجليزية تؤدي إلى نتائج وخيمة بالنسبة للغرب. وكان الأمريكان يظهرون بمظهر المعاداة للاستعمار والحياد في النزاع الإنجليزي المصري. وإن الاتفاق مع الغرب كان ممكناً إذا أُقيم على مناهضة الشيوعية.

وفي سنة 1952 ظلت إدارة ترومان وفية لفكرة القيادة الحليفة بالشرق الأوسط. لكن الدبلوماسيين الأمريكيين أدركوا أن من بين القوى الأربع المكونة للنواة الأولى لنظام التحالف، ثلاثاً «هي فرنسا وبريطانيا وتركيا» وهي مستعيرة سابقة للعالم العربي.

واتخذ المنعرج سنة 1953 برحلة وزير الخارجية الأمريكي الجديد فوستر دالاس إلى الشرق الأوسط (9 ـ 29 مايو 1953) والنتيجة التي وصل إليها دالاس وهي أن سمعة القوى الغربية بالشرق الأوسط قد انحطّت كثيراً وأن

الولايات المتحدة تعاني من كونها يخلط بينها وبين الإمبريالية الإنجليزية والفرنسية وأن بالإمكان استعادة النفوذ بالمنطقة ولكن المأساة أن الدول العربية لا تهتم إلاّ بمشاكلها المحلية وذلك ما يجعلها تهمل الخطر السوفييتي. وعلى الولايات المتحدة أن توجّه سياستها الدفاعية على الصف الشمالي «الذي يشمل الباكستان وإيران والعراق وسوريا وتركيا بدلاً من تركيزها على شرقي البحر المتوسط.

أدرك عبد الناصر جيداً هذا الوضع الجديد وأخذ يكثر من التصريحات المناهضة للشيوعية فصرّح يوم 5 أغسطس 1954 لصحفيين أمريكان بأن مصر ترغب في تلقي المساعدة الأمريكية وتعوّل على الولايات المتحدة لحمايتها من أي عدوان محتمل، وأن مصر في حرب معلنة ضد الشيوعيين الذين يعملون تبعاً لأوامر الاتحاد السوفييتي. وأن الشيوعيين المصريين ـ بطبيعة الأشياء ذاتها ـ لا يمكنهم الموافقة على الحكومة الحالية لأنها تعمل من أجل السلم والاستقرار والحال أن الشيوعيين يهدفون إلى بث الاضطرابات. إن مصر تعرف أن الغرب لن يهاجمها. وأنه في حالة حدوث عدوان من جانب «قوة عظمى» فإن الدفاع المشترك وحده هو الذي سيكون فعّالاً. ذلك هو المغزى من استحداث حلف أمن جماعي للدول العربية. فكل دولة عربية تتعرّض للعدوان تهبّ الدول العربية الأخرى لنجدتها، وفي تصريحات أخرى يوضح عبد الناصر موقفه مذكّراً بأن الصداقة مع الغرب لا ينبغي أن تمر بعقد أحلاف عسكرية تشترك فيها الدول العربية مع قوى أجنبية، فذلك يذكر بفترة الإمبراطورية عبر المعاهدات التي كانت للبريطانيين، فينبغي أولاً توفّر فترة طويلة من الثقة المتبادلة لمحو بعض ذكريات الماضي. ولقد تجسّد التوجه الموالي لأمريكا لدى عبد الناصر بالاستقبال الذي خصّ به الدبلوماسيين الأمريكان. ولقد قامت علاقات ثقة بين الضبّاط الأحرار الشبان وبين مبعوثين أمريكان من نفس الجيل لم يكن انتماءهم لوكالة الاستخبارات المركزية خافياً حقاً.

كانت حكومة المحافظين البريطانية منقسمة حول السياسة الواجب اتّباعها. فأما تشرشل الذي أصبح رئيساً للوزراء للمرة الأخيرة فكان لا يقبل بالوجه الجديد للشرق الأوسط. ويقترح بين الحين والآخر إعادة احتلال مصر بالقوة أو إعادة بناء النظام الإمبريالي على أساس تحالف مع إسرائيل ومع تركيا، الذي يمكّن من السيطرة على العرب. لكن تهديدات الشيخ المسنّ لم تمنع انتصار الخط الواقعي لرجال الخارجية البريطانية بقيادة إيدن.. فمصالح بريطانيا فيما يتعلّق بالنفط خاصة ينبغي حمايتها لا بمواقع قوة يمكن أن تتعرّض لهجمات حرب العصابات المضنية كتلك التي حدثت بفلسطين من 1945 إلى 1948م وفي منطقة القنال منذ 1951 بل بإقامة علاقات ثقة مع الدول العربية، وأن مواضيع الخلاف ينبغي إزاحتها وفي مقدمتها موضوع قناة السويس. وأن الدفاع عن المنطقة وعن نفطها ما عاد بإمكانه المرور بالتحالفات الثنائية ولكن بإنشاء معاهدات تحالف متعددة الأطراف يكون لها شكل أقلّ «إمبريالية» وتحظى بتأييد الولايات المتحدة.

وبفضل هذه الرؤى المستقبليّة الجديدة أمكن عقد اتفاقية جديدة يوم 27 يوليو 1954. وبعد الحصول على مبدأ إعادة القاعدة لمصر توقف النقاش طويلاً عند وضعية «التقنيين» البريطانيين الذين يتوجب بقاؤهم في زمن السلم لصيانة القاعدة: فهل يجب عليهم أن يكونوا بالزي العسكري أم باللباس المدني؟ وكانت المسألة الثانية الهامة هي الظروف التي تسمح للبريطانيين بإعادة احتلال القاعدة. وفي النهاية أمكن الحصول على مجموعة من حلول الوسط. فالتزمت إنجلترا بسحب قواتها من التراب المصري خلال عشرين شهراً من المصادقة على المعاهدة. أما أجزاء من القاعدة «فستظل في حالة تشغيل فعّال وفي حال يمكّن استعمالها فوراً» ويمكن للبريطانيين إعادة احتلالها «عند احتمال هجوم مسلّح من قبل قوة أجنبية ضد أي بلد طرف في معاهدة الدفاع المشترك للدول العربية [...] أو ضد تركيا» وحيث إن تركيا طرف في معاهدة حلف الأطلسي

فقد ارتبطت مصر بطريقة غير مباشرة بنظام دفاع الغرب بأوروبا. ولقد برّر عبد الناصر هذا البند بالطريقة التالية:

«إننا لم نقبل عودة البريطانيين إلى السويس في حالة الهجوم على تركيا إلاّ لتأمين الجلاء الكامل. وبصفتي عسكرياً فإني لا أبالغ في التفاؤل إذا قلت إن الإنجليز لن يعودوا إلى القاعدة لأن الحرب العالمية بعيدة ولن تقوم في ظرف السنوات السبع القادمة.

«من سيهاجم تركيا؟ الاتحاد السوڤييتي طبعاً في حرب عالمية وهدف المعتدي الاتجاه وصوب نفط عبدان والموصل والظهران ثم صوب مصر. لأن موقعها الاستراتيجي له أهمية كبرى فيما يخص إفريقيا والبحر المتوسط.

«في حالة قيام حرب عالمية هل سأنتظر حتى يحرق بيتي أم سأفكّر في إيقاف عدو بلادي؟ منطقياً يتوخّى المرء الحل الثاني، أما الحياد فالقوي وحده هو الذي بإمكانه أن يضمنه لنفسه.

«إن عودة القوات البريطانية المحتملة إلى القاعدة لا يعني أن مصر ستعلن الحرب أو أن قواتها ستخرج خارج حدودها».

بقيت مصر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمعسكر الغربي ما دامت تقبل بأن ترى في الاتحاد السوڤييتي عدواً يجب توقّيه.

ولقد انتقد الإخوان المسلمون وقدماء الوفد بعنف كل هذا التوجه. ورأوا أن مصر بمعاهدة يوليو 1954 لم تتحرّر التحرّر الكافي وحاولوا الاعتراض على المصادقة عليها. وهذه الثورة في رأي المسلمين قد أصبحت خيانة مؤكّدة فهي تزيد من تشجيع تغريب العادات بدلاً من أن تؤدّي إلى التحرر من الغرب. وكان الرأي العام في الإجمال يرى ألاّ داعي إلى القيام بثورة إن كانت ستفضي إلى هذا التخلي للإنجليز فكان يؤيّد انتقادات المعارضين. كانت جمعية الإخوان المسلمين منذ موت البنا قد أصابها الضعف. فقد منعتها الملكية للمرة الأولى ثم

تمكّنت من إعادة بناء نفسها دون مشاكل كبرى فعاد عبد الناصر فحلّها. ولم يكن للمرشد الأعلى الهضيبي شخصية قوية تمنع صراعات التيارات فيها. وكان الإخوان المسلمون الذين وجدوا أنفسهم في نفس المعسكر مع الشيوعيين للدفاع عن الديمقراطية الليبرالية المتمثّلة في نجيب، كانوا بطبيعة الحال مناهضين لعبد الناصر، ورغم حلّ حركتهم للمرة الثانية كانوا نشطين جداً خاصة في التنظيم السرّي غير أن القيادة لم تعد تسيطر على مبادرات أفرادها.

وفي يوم 19 أكتوبر تمّت المصادقة على الاتفاقية المصرية الإنجليزية وبالتالي فإن منطقة القناة سيتم الجلاء عنها من الآن وحتى شهر يونيو 1956. وبعد أيام وفي يوم 26 أكتوبر 1954 بالضبط عقد عبد الناصر اجتماعاً عظيماً بالإسكندرية أمام حشد حافل احتفالاً بالمعاهدة فقام أحدهم بإطلاق النار على عبد الناصر وأطلق ثماني طلقات جرحت ثلاثة أشخاص حينها ـ كانوا إلى جانب الخطيب ـ جراحاً خفيفة. فصرّح عبد الناصر في تأثّر كبير «لقد وضعت ثقتي فيكم إن حياتي بين أيديكم.. أنا لكم.. فافعلوا بي ما تشاؤون.. أيها المصريّون... أيها الأحرار تقدّموا على بركة الله، فالله معكم ولن يخذلكم... إن حياة مصر لا تتوقف على حياة جمال، إنها تتوقف عليكم، على شجاعتكم على النضال الذي تقومون به. فناضلوا فإن مات جمال فليكن كل منكم جمالاً آخر. أيها الناس.. سيروا إلى الأمام.. فإن مات جمال فسيروا على بركة الله نحو المجد.. نحو العزّة.. نحو الكرامة.. أيها الإخوة إن دمي دمكم وإن روحي روحكم وإن أفكاري أفكاركم.. وإن الخلفاء الراشدين ماتوا جميعاً شهداء في سبيل الله! وإني لأتشرّف بالموت في سبيلكم وفي سبيل الله! والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته!».

بمخاطبته الجماهير بهذه الطريقة غيّر عبد الناصر الأسلوب الخطابي. فقد بدأ تحوّل هذا الرجل السرّي المنطوي على نفسه إلى خطيب ذي هيبة لدنية يحرك بكلامه ملايين البشر. ألقي القبض في الحال على المعتدي وهو من

الإخوان المسلمين ينتمي إلى المنظمة السرية ـ فأمر عبد الناصر بحملة واسعة من الاعتقالات في أوساط الإخوان المسلمين. وتمّ اعتقال نحو من ألف من إطارات هٰذه الجمعية وتمّ تعذيب العديد منهم ومنهم سيد قطب منظّر الحركة. وشنق ستة أفراد من الإخوان المسلمين المنتمين للحركة السريّة والآخرون حكم عليهم في الغالب أحكاماً قاسية بالسجن. ومن بين القضاة تميّز السادات الذي حكم على رفاقه السالفين وسرعان ما زعم الإخوان المسلمون أن المؤامرة ضد عبد الناصر كانت حبكة حبكت لإعطاء مبرّر للقمع ـ بل ذهبوا إلى الزعم أن عبد الناصر حصل على المساعدة التقنية من وكالات الاستخبارات الأمريكية في هذه العملية. غير أن شهود العيان وسماع شريط الإذاعة يبيّن بأن تتابع الأحداث (خاصة هلع عبد الناصر وإعلانه للجماهير) تدل على وجود مؤامرة حقيقية لا على حبكة.

إن القمع المسلّط ضد الإخوان المسلمين قد أزاح لسنوات عديدة الخطر السياسي الذي أحدثته هذه النزعة من الرأي العام. وفي نهاية 1954 لم يعد لعبد الناصر معارضة تُذكر. وصار بوسع عبد الناصر أن يشرع في الاهتمام حقاً بالسياسة الخارجية، والواقع أن العكس هو الذي حصل: فالسياسة الخارجية والصراع مع إسرائيل خاصة هو الذي دخل في سياسة مصر الداخلية.

الرهــان الســوري

حرب فلسطين وانقلابات 1949:

لقد أهمل الأعيان الذين ساسوا البلاد منذ 1954 الجيش بشكل منتظم، والجيش نشأ من القوّات الخاصة للمشرق كانت وحدات في خدمة السلطات الفرنسية في عهد الانتداب، وتقلّصت القوّات السورية في الفترة ما بين 1946 و1948 إلى 2500 رجل بعد أن كانت 7000 رجل ولقد أساء الأعيان تقدير خطر

النزاع الذي سبّبه تصاعد التوترات بفلسطين، والضبّاط الذين حاربوا بالقوّات كما رأينا في مصر، بمسؤولية الهزيمة على عجز الطبقة الحاكمة بل وحتى على خيانتها. وهؤلاء الضبّاط لا ينحدرون من البرجوازية السنيّة الثرية بل من الأقليّات العلوية والدرزية والكرديّة مثلما كان الأمر في عهد الانتداب. وكانوا في الغالب أبناء الوجهاء الريفيين المعادين لوسط كبار الملاّك كما أن تجنيد الجنود يتم غالباً في طبقة المزارعين الفقراء والأميين. فكان الجيش وسيلة للارتقاء الاجتماعي. وهذا يخص بالدرجة الأولى سلك ضبّاط الصف حيث كان العلويون ممثّلين تمثيلاً يفوق نسبتهم إلى السكّان. وهذه الأقليّات ذات المنشأ الزراعي المحتقر تشكّل في رأي الناظم ضماناً بألاّ تتورّط في اللعبة السياسية للأحزاب الحاكمة. وكم كانت اليقظة قاسية في الخمسينيات والستينيات. فحزب البعث مثلاً الذي كان ينازع سلطة كبار الأعيان باسم العروبة كان يستقطب كثيراً من هؤلاء الضبّاط الشبان. ومنذ 1946 وفي سن السادسة عشرة انضم حافظ الأسد إلى هذا الحزب وهو الذي أصبح ضابطاً فيما بعد.

كان حوراني آنذاك هو من له أكبر التأثير على الجيش. وكان أقارب للحوراني هم الذين نظموا أوّل انقلاب وهما أديب الشيشكلي وخاصة حسني الزعيم. لقد كان كردياً من حلب ولد عام 1894 وعمل في الجيش العثماني أثناء الحرب العالمية الأولى وأسره الإنجليز، وأثناء الانتداب اشتغل في قوات المشرق الخاصة. وكان مغامراً ذا طبع متقلّب ولكنه تصرّف تصرّفاً مشرّفاً في فلسطين مع أنه كان له اتصال مع وكالة الاستخبارات الأمريكية التي كانت ترغب في بروز حكم قوي مناهض للشيوعية في سوريا، واستولى على السلطة يوم 30 مارس 1949. وتمّ إيقاف الرئيس وأعضاء الحكومة وأهم قادة الأغلبية. ووضعت الإذاعة والاتصالات تحت رقابة الجيش ـ وكان ذلك أول تدخّل للجيش في السياسة العربية بعد 1954.

وحيث كان القوتلي يحظى عادة بدعم السعودية فقد سعى حسني الزعيم

إلى الاعتماد على حزب الشعب وعلى العراق. وفتح مفاوضات يوم 12 أبريل مع ممثلي نوري السعيد ليكون خاصة في موقف قوة مع إسرائيل أثناء مناقشة اتفاقية الهدنة، أما فرنسا التي ما زالت تسعى إلى ممارسة بعض النفوذ على سوريا فقد نزلت بكامل ثقلها لمعارضة هذه السياسة، وعملت السعودية ومصر في هذا الاتجاه نفسه وأمام كل هذه الضغوط عدل الزعيم عن مشروع الاتحاد مع العراق. وتحوّل حزب الشعب عندئذٍ إلى المعارضة.

وكان النموذج السياسي لحسني الزعيم هو مصطفى كمال رجل الدولة العظيم العلماني التركي. وقد فرض على الموظفين ارتداء الزي الغربي وشجّع تحرّر المرأة وأعطاها حق التّصويت وأسرع بتبنّي القوانين الجديدة على حساب ما بقي من الشريعة الإسلامية، وألغى أكبر جزء من الأوقاف التي كانت مصدر فائدة كبرى لكبار العائلات، وأعاد تنظيم الجماعة السورية على الطريقة الغربية - وسعى إلى إضفاء الشرعية على حكمه وبعد أن اتخذ لنفسه لقب المشير تقدّم يوم 25 يونيو 1949 للانتخابات الرئاسية باعتباره المرشح الوحيد. وتمّ انتخابه بطبيعة الحال وظهر التوجه الموالي لأمريكا بمنحه في الحال الرخصة لشركة أرامكو ليعبر أنبوب النفط التراب السوري وهو خط التابلاين الذي عرقله النظام السابق عن قصد لممارسة الضغط على الولايات المتحدة في الصراع الفلسطيني، كما ظهر هذا التوجه بعرضه السلام على إسرائيل.

وسرعان ما كوّن له أعداء كثيرين. فرأى الضبّاط أنه أفسد معاهدة الهدنة بقبوله بأن تصبح الأرض الفلسطينية التي كانت بين أيدي الجيش السوري على طول بحيرة الحولة منطقة منزوعة السلاح وتشرف عليها الأمم المتحدة - وأثناء تلك المفاوضات سعى حسني الزعيم إلى الحصول على لقاء سري مع ابن جوريون وذلك ما صدم الضبّاط الذين رأوا في ذلك اعترافاً بدولة إسرائيل. وتقرّب من الفرنسيين والأتراك تقرباً مفرطاً. وقد رأى البعث أنه قد خان قضية الوحدة العربية وأراد أولئك الذين خلعهم أن يثأروا لما أصابهم.

وفي تلك الظروف التجأ أنطون سعادة إلى سوريا بعد معارك في شوارع بيروت بين مناضلي حزب الشعب السوري وكتائب بيار جميّل. ومُنعت منظمته بلبنان، وسانده الزعيم أول الأمر في محاولاته الاستيلاء على السلطة بلبنان أملاً في أن يكون له نفوذ قوي في البلد المجاور ثم أمر باعتقاله وسلمه يوم 6 يوليو 1949 إلى الشرطة اللبنانية. فمثل سعادة أمام محكمة عسكرية. وتمّ إعدامه يوم 8 يوليو 1949. فأصبح سعادة موته شهيداً ـ وقرر أنصاره الثأر له بانقلابهم ضد الزعيم وضد رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح. وفي تلك الأثناء حرض حوراني الضبّاط على التخلّص من الزعيم. وحدث انقلاب جديد يوم 14 أغسطس 1949. واغتيل حسني الزعيم في الحال على يد ضابط منتمٍ لحزب الشعب السوري.

كان قائد الجيش الجديد العقيد الحناوي قد عمل في الجيش العثماني في القوات الخاصة ودعا إلى الوزارة أعضاء من حزب الشعب وأصبح عفلق وزيراً للتربية وحوراني وزيراً للزراعة وكان كل شيء يتجه نحو اتحاد مع العراق. غير أن حوراني وعفلق أعربا عن معارضتهما فقد كانا يتخوّفان من الجانب الرجعي للملكية الهاشمية. وكان الإخوان المسلمون يناضلون بكل نشاط من أجل الإبقاء على الجمهورية السورية وكان كثير من السوريين لا يطيقون الهاشميين الذين يبدون شديدي الارتباط ببريطانيا العظمى. كما أن فرنسا أعربت عن اعتراضها على ما يبدو لها تتويجاً للسياسة البريطانية العاملة على تقويض المصالح الفرنسية، أما الإسرائيليون فقد أعلنوا أن مثل هذا الاتحاد سينظر إليه باعتباره تهديداً قد يدفع بإسرائيل إلى حرب وقائية لمنع عدوان من الدولة الموحدة الجديدة.

كانت الانتخابات التي جرت يوم 15 نوفمبر 1949 قد أعطت حزب الشعب 51 مقعداً من جملة 114 مقعداً. وأظهرت أولى عمليات التّصويت بمجلس النوّاب أن التّصويت لصالح الاتحاد مع العراق ممكن بمساندة النوّاب

المستقلّين. وتخوّف الضبّاط من اندماج مع الجيش العراقي سيتم لغير صالحهم. وحدث انقلاب ثالث يوم 19 ديسمبر 1949 بقيادة الشيشكلي صديق الحوراني. وحيث إنه كان قد اشترك في الانقلابين الأولين فقد أفلح في هذا دون مصاعب ونفي الحناوي إلى بيروت حيث قتله أكراد انتقاماً لموت الزعيم.

تنصيب نظام الشيشكلي:

لقد تلت انقلابات عام 1949 سنتان من عدم الاستقرار والفوضى السياسية والتصدّي لرغبة العراق في التوسّع. استعملت مصر الجامعة العربية للحفاظ على الوضع وحصلت يوم 17 أبريل 1950 على تبنّي معاهدة دفاع مشترك بين البلدان العربية. فكل دولة عربية مهدّدة بهجوم خارجي ينبغي أن يدافع عنها كل أعضاء الجامعة. وتجب إقامة أجهزة للتعاون المشترك. وإن قرارات مجلس الدفاع المشترك تؤخذ بأغلبية الثلثين لا بالإجماع كما هو الشأن بالنسبة للجامعة العربية. ولا يمكن لأي من الدول الموقعة إبرام اتفاق يتعارض مع معاهدة الدفاع هذه كما اتجهت النية إلى إقامة تعاون اقتصادي، ولم يعد بوسع العراق الاحتجاج بضرورة الاتحاد مع سوريا لحماية هذه الأخيرة ضد التهديد الإسرائيلي. وفي هذا دعم لموقف الشيشكلي.

في البداية أبقى الشيشكلي على حكومة السياسيين التقليديين واكتفى بالاحتفاظ بالسيطرة على الجيش. أما حزب الشعب فقد ضعف بسبب فشل سياسته الرامية إلى الاتحاد مع العراق لكنه احتفظ بالأغلبية في مجلس النوّاب. واغتنم الحزب الوطني الفرصة ليعود إلى الظهور على المسرح السياسي ويحارب منافسه. واستمرت هذه المنافسة بين حزبي الوجهاء حتى عام 1958 وسمحت بتطور قوى سياسية راديكالية (جذرية) وأعد دستور جديد ـ ودار النقاش خاصة حول دور الإسلام باعتباره ديناً للدولة، فالمسيحيّون البعثيّون كانوا ضد ذلك، لكن الإسلام ظل دين الدولة رغم ذلك.

وهناك أمر هام ذلك أن الوحدة الجمركية بين سوريا ولبنان التي أقامها حكم الانتداب قد قطعت في مارس 1950، إذ كانت سوريا تتجه نحو سياسة تصنيع يحمي بحواجز جمركية بينما اختار لبنان التبادل الحر ودور الوسيط الاقتصادي وبين الدول المصنّعة والعالم العربي. وأصبح اقتصاد الدولتين في تنافر متزايد. وكان النقاش العام سنة 1951 يدور حول الضغوط الغربية من أجل إدخال سوريا في جهاز الدفاع الغربي. ولقد تظاهرت كل القوى الجذرية باسم الحياد بين الشرق والغرب.

وكان السياسيُّون المدنيّون منقسمين حول كل المسائل الأساسية ونتج عن ذلك عدم استقرار وزاري كبير والحال أن البلاد أصبحت تمر بفترة توتر حرجة مع إسرائيل حول قضية بحيرة الحولة وأن حوادث عنيفة حدثت على خطوط الهدنة. وكان الرأي العام مهتماً جداً بنضال مصر ضد الوجود الإنجليزي على أرضها. وكانت مظاهرات تجري في دمشق للتأييد وللتعبير عن رفض الدخول في أي جهاز حلف غربي. ولقد وجدت سوريا مرات عديدة دون حكومة في وضع إقليمي متوتر.

وأخيراً قرّر الشيشكلي الاستيلاء على السلطة مباشرة (يوم 25 أكتوبر 1951) فحل البرلمان ونصب حكومة يسيّرها عسكريّون.

الدكتاتورية العسكريّة:

بينما كان السياسيُّون المدنيُّون ينهكون أنفسهم في السلطة قام الشيشكلي بإصلاح الجيش. فمكّنه من وسائل جديدة وأحال على المعاش العديد من الضبّاط ذوي العقول المحافظة وشجّع ارتقاء الضبّاط الوطنيين الشبّان القريبين من الجذريين. وكانت سيطرته على الجيش لا تناقش وذلك ما كان يمنع أي اعتراض فعلي على سلطته. وساند مظاهرات المزارعين ضد كبار الملاّك وهي مظاهرات نظّمها صديقه حوراني في أواسط سوريا سنتي 1951 ـ 1952 وكان

هدفه استعداء المزارعين على كبار الوجهاء، لكنه لم يدرس في الواقع أي مشروع للإصلاح الزراعي. وكان يسعى إلى إقامة نظام قوي ذي نزعة وطنية وحدَّ من كل الاتصالات بالأجانب. وحظَّر حركة الإخوان المسلمين (في منتصف يناير 1952) وفرض على الموظفين أداء يمين بالولاء للنظام. وحلّت الأحزاب السياسية.

كان حزب الشعب السوري الذي كان الشيشكلي في شبابه قد انتمى إليه إلى حدٍّ ما، يأمل في أن يدعم النظام العسكري برنامجه. وكان الشيشكلي لفترة يتحدَّث في خُطبه عن الوطن السوري أكثر مما يتحدَّث عن العروبة. ولما أدرك أن الرأي كان للعروبة تبنّى مذهب هذا الرأي العام. فسوريا جزء من العالم العربي ويشكِّل الشعب السوري جزءاً من الأمة العربية، وأسَّس يوم 25 أغسطس 1952 حركة التحرير العربي التي كان يُراد لها أن تكون الحزب الوحيد في سوريا. وكان الأوّل الذي كان يذيع بانتظام الدعاية العربية لكامل العالم العربي وصار صوت العرب فيما بعد تقليداً لفكرته. وكان الدكتاتور السوري يريد أن يجعل من سوريا مركز العروبة.

والواقع أنه بدأ ينعزل سياسياً. فكان يشجب مؤامرات داخل الجيش ضد شخصه واختلف معه الراديكاليون من أمثال حوراني وعفلق والبيطار وفضّلوا الفرار إلى لبنان في بداية يناير 1953 ووحّد هؤلاء الثلاثة جهودهم ومنظّماتهم من أجل الإطاحة بالدكتاتور. وحاول هذا توطيد موقفه بإقامة نظام رئاسي على النمط الأمريكي وجرت انتخابات يوم 9 أكتوبر 1953. ولم يشترك فيها غير حركة التحرير العربي وحزب العمل السوري (حصل هذا الأخير على مقعد واحد من جملة 82 مقعداً وحصلت حركة التحرير على 60 مقعداً وذهبت باقي المقاعد للمستقلين) وكان موقعه يبدو صلباً غير أن أعداءه كانوا في ازدياد وخاصة خارج دمشق. وكانت مظاهرات عنيفة معادية للنظام قد قامت في يناير 1954 لدى الدروز وفي مدينتي حمص وحلب الكبيرتين. وكان المعارضون

يدعمهم العراق، وكان القمع شديداً خاصة لدى الدروز، ولولا تمرّد جزء من الجيش ضده بوحي من العقيد المالكي المقرّب من البعث لأمكنه السيطرة على الوضع. وفضّل الشيشكلي الهجرة يوم 25 فبراير 1954 على التسبّب في حرب أهلية قد تفضي إلى تدخّل العراق، واغتيل فيما بعد بالبرازيل عام 1964 حيث قتله درزي ثأر للقمع الذي سلّط على طائفته قبل ذلك بعشر سنين.

إن تأثير الشيشكلي على مصير سوريا هام. فلقد أبقى على الشخصية السورية برغم الضغوط الهاشمية وأعطى للعسكريين طعم الحكم ووجّه سياسة البلاد الخارجية نحو الحياد برغم الضغط الأمريكي، كما أنه ألغى كل أشكال الطائفية السياسية فمنع بذلك تطوراً شبيهاً بما حدث في لبنان ودعم القطاع العام في الاقتصاد وسدّد ضربة قاسية للقوة السياسية والاقتصادية لكبار الوجهاء. ولقد ظل العديد من خياراته ثوابت للسياسة السورية.

تطوّر النزاع العربي الإسرائيلي

الخلاف المصري الإسرائيلي:

إن الخلاف الناشىء عن الصّراع الأوّل مع إسرائيل كبير، فكانت أولاً مسألة خليج العقبة وقناة السويس التي هي نتيجة عملية «الأمر الواقع» الإسرائيلية لمارس 1949. فغزو النقب وإقامة منفذ إسرائيلي على البحر الأحمر في قاع خليج العقبة كانا يعتبران غير شرعيين من قِبل مصر لأنهما حدثا بعد توقيع هدنة رودس وقد أدانها مجلس الأمن الذي طالب بتاريخ 23 مارس 1949 بالعودة إلى خطوط الهدنة، دون جدوى. وكان ردّ المصريين أن حصلوا في نوفمبر 1949 من العربية السعودية على تخلّيها لهم عن جزيرتين صغيرتين هما جزيرتي تيران والسنافر عند منفذ خليج العقبة وبأن حصّنوا موقع شرم الشيخ الذي يتحكّم في مضيق تيران عند التقاء خليج العقبة بالبحر الأحمر.

واعتبروا أن لهم الحقّ، ما دامت حالة الحرب قائمة مع إسرائيل، في منع

المرور لأي سفينة إسرائيلية وأي سفينة تحمل السلاح أو المواد الاستراتيجية لإسرائيل، وفي عام 1951 طبّقوا هذا القرار على السفن العابرة لقناة السويس.

وفي يوم غرة سبتمبر 1951 دعا مجلس الأمن مصر «إلى رفع الحظر الموضوع على بعض السفن التجارية عبر قناة السويس». وامتنعت الصين (الوطنية) والهند والاتحاد السوفياتي عن التصويت. وكانت البرهنة الأمريكية تؤكّد على أن هذا الحظر مخالف لاتفاقية إستانبول لسنة 1888 التي تضمن حرية عبور قناة السويس للجميع. واحتجّت مصر بأن بريطانيا أثناء الحربين العالميتين لم تحترم اتفاقية إستنبول باسم الدفاع عن مصر وعن القناة أن الدفاع عن القناة، طبقاً لاتفاقية إستنبول ومعاهدة 1936، هو الآن من مشمولات مصر التي هي في حالة حرب مع إسرائيل ولا يمكنها إلاّ أن تمنعها من عبور أراضيها خاصة وأن مدناً هامة موجودة على القناة. كما أن مصر الواثقة من قوة ملفها القضائي اقترحت أن يحول مجمل الخلاف حول خليج العقبة والقناة إلى محكمة العدل الدولية بلاهاي لأخذ الرأي وأن يعرض على قضاء مجلس الأمن السياسي. ورفضت إسرائيل والقوى الغربية والواقع أن البضائع استمرت في العبور في اتجاه إسرائيل بشهادات مزوّرة وببعض التواطؤ المصري. وفي سنة 1953 وسّعت الحكومة المصرية في قائمة البضائع المعتبرة منتوجات حرب مهربة. واحتجت إسرائيل أمام مجلس الأمن وردّ المصريون بأنهم على استعداد لرفع التضييقات على العبور بشرط أن تلتزم إسرائيل بتطبيق كل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالصّراع العربي (والتلميح يخص هنا عودة اللاجئين) وعرضت المسألة أمام مجلس الأمن الذي حرّر قراراً مؤيّداً لإسرائيل لكن الاتحاد السوفياتي مارس يوم 22 يناير 1954 لأول مرة حق النقض لصالح العرب مع أنه دعا إلى مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية. ولم يعد بإمكان إسرائيل المرور بالأمم المتحدة بسبب الموقف السوفياتي فقد حاولت الضغط على الموقف بأن أرسلت في سبتمبر 1954 إحدى سفنها التجارية لعبور

القناة ـ وكان الهدف من العملية خلق حادث خطير في وقت كانت المفاوضات توشك أن تنجح. وحجر المصريون السفينة وأوقفوا طاقمها الذي أطلق في يناير 1955 إثر ضغوط غربية.

لم تكن السويس والعقبة عناصر الخلاف المصري الإسرائيلي الوحيدة ـ فإدارة خطوط الهدنة كانت سبباً في حوادث عديدة. وكان من عادة بدو سيناء تاريخياً عبور الحدود الدولية بين مصر والانتداب السابق بفلسطين في إطار ترحالهم الرعوي لكن إسرائيل منعتهم من ذلك. ورغبة من إسرائيل في مراقبة السكان وتطوير التعمير اليهودي، طردت جزءاً من بدو النقب إلى مصر. وتركّز الخلاف حول شريط العوجة المنزوع السلاح الذي كان جزءاً من أرض فلسطين سابقاً. ولم يكن لأي من الطرفين الحقّ في مرابطة قوّاته المسلّحة في هذا القطاع الحدودي. وفي سبتمبر 1953 قامت إسرائيل بعد طرد بدو القطاع بإقامة كيبوتس فيه وطلبت بالسيادة على القطاع رغم احتجاجات لجنة الهدنة ومصر. وفي سبتمبر 1954 تبيّن للجنة أن هذه المنشأة لها بكل وضوح هدف عسكري أنها مخالفة لاتفاقية الهدنة. غير أن إسرائيل رفضت الانسحاب من القطاع لأهميته العسكرية لأنه يغطي إحدى طريقي الدخول إلى سيناء (والطريق الثانية هي طريق رفح في قطاع غزة).

وكان أسخن قطاع هو شريط غزّة. فقد ارتفع سكان هذا القطاع الفلسطيني الممتد على 50 كم وعرض 4 كم من 50.000 إلى 250.000 ساكن نتيجة نزوح اللاجئين الفلسطينيين. وكان طول خط الهدنة وتسليحه مصدر حوادث متكرّرة خاصة وأن كثيراً من اللاجئين حاولوا في الأشهر التالية لهدنة 1949 العودة إلى مساقط رؤوسهم وأن الجيش الإسرائيلي ردّهم على أعقابهم. وتحوّلت هذه الحوادث إلى معارك صغيرة في بداية الخمسينيات. وكان عدد هذه الحوادث وخطورتها أقل من المسائل المشابهة على خطوط الفصل بين الأردن وسوريا من جهة وبين إسرائيل من جهة أخرى.

إن النظام الناشىء عن ثورة يوليو 1952 لم يكن يبدو أنه يدعم المواقف المتطرّفة حول المسألة الفلسطينية في الأشهر الأولى من وجوده. فقد أعطى الأولوية للعمل الداخلي بسبب الصِّراع على السلطة والأهمية التي كان يوليها للتطوّر الاقتصادي والاجتماعي بمصر. وبالدور الذي كان الجيش يلعبه في السياسة والإدارة تقلّصت قدرته القتالية. وعلى الصعيد الرسمي كانت مصر مثل الدول العربية الأخرى مستعدة للتفاوض عن طريق وساطات الأمم المتحدة على أساس مختلف قرارات الأمم المتحدة منذ خطة التقسيم لنوفمبر 1947 والقرار الخاص بعودة الفلسطينيين. وهذا يفترض انسحاباً هاماً للإسرائيليين لخطوط هدنة 1948. وفي سنة 1954 جرت مفاوضات سرّيّة شبه رسمية بين المصريين والإسرائيليين بطريقة مباشرة وعبر وساطات في أوروبا وأمريكا. وبدت مصر مستعدة لقبول بعض التطبيع مع إسرائيل ولعل ذلك من أجل تهدئة التوترات في الوقت الذي كانت تتفاوض فيه مع بريطانيا حول الجلاء عن قاعدة السويس والذي كانت تسعى فيه قبل كل شيء إلى تسوية مشاكلها الداخلية.

كان لهذه المفاوضات بعض خطوط النجاح ما دام بن جوريون مؤسِّس الدولة في إسرائيل قد انسحب في نوفمبر 1953 من الحياة السياسية وترك المكان لموشي شاريت الذي يبدو أنه يظهر بعض الانفتاح للمطالب العربية. من الممكن إجراء مساومات حذرة حول مسألة الحدود وحول عودة اللاجئين. وكانت مصر الضبّاط الأحرار استمراراً دبلوماسياً للنظام الملكي المخلوع بل إنها ذهبت إلى حدّ اقتراح اتفاق سلام على أساس إعادة جزء من النقب إلى مصر وذلك ما يعيد الوحدة الترابية إلى العالم العربي، وعلى أساس تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين حول مبدأ إعادة توطين أغلبهم في البلدان العربية - وبعد استلام عبد الناصر السلطة نهائياً لفتت عروض مصر انتباه الأنجلوسكسونيين - كان أيزنهاور وإيدن مسرورين لدمج مصر الفعلي في

النظام العسكري الغربي بعد اتفاقية 1954 وارتأيا إمكانية إنهاء الصّراع العربي الإسرائيلي الذي يشغل طاقات المنطقة عن القتال الأهمّ ضد الخطر السوفياتي. وفي نهاية 1954 أعدّ الأنجلوسكسونيين مبادرة سلام سرية (خطة «ألفا») أساسها مبدأ معاهدة عدم اعتداء بين مصر وبين إسرائيل مقابل تنازلات إسرائيلية بالنقب ـ وتصبح مصر بذلك مثلاً يُحتذى فتحذو الدول العربية الأخرى حذوها ويتم التوصّل بعد تنازلات متبادلة إلى سلام دائم.

لم يكن شاريت «حمامة» بالمعنى الصحيح ـ وكان يعني الوعي الكامل أن الجهود التي تبذلها القوى الغربية لأجل دمج العالم العربي في نظام الدفاع الغربي وهي المحاولات التي استأنفها فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي بإلحاح في إطار «هوس المعاهدات» الذي عرف عنده، يمكنها أن تؤدي بالغرب إلى الحدّ من دعمه لإسرائيل والمطالبة بوضع حد لبعض عمليات الأمر الواقع لسنتي 1948 ـ 1949 من مثل غزو الأراضي ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين. وما لم يكن لإسرائيل تحالف مع قوة عظمى ينبغي عليها الإبقاء على عدم التحرّش في السياسة الإقليمية. فمشاريع بن جوريون الخاصة بالتوسّع الترابي أو الإبقاء على التشدّد الذي لا يلين كانت تبدو لشاريت أنها قد تعطي للقوى الغربية الذريعة اللازمة لفرض ضغوط على إسرائيل.

وفي نفس الفترة كانت المفاوضات حول تقاسم مياه الأردن تبدو أنها وصلت إلى نتيجة ملموسة وكانت مصر تساند سرّاً هذه المبادرة الأمريكية. غير أن موقف شاريت الداخلي ضعيف. فكان عرضة للانتقاد بسبب مرونته للعرب من أنصار سياسة القوة من أمثال بنحاس لافون وزير الدفاع وموشي ديان قائد أركان الجيش وشيمون بيريز مدير عام وزارة الدفاع. وكان شاريت لا يسيطر تماماً على عمل حكومته مع أنه أفلح في منع تنفيذ مشاريع حربية. وعند سقوط نجيب في فبراير 1954 الذي يوافق فترة أزمة سياسية كبرى بسوريا، رفض شاريت مشروع لافون القاضي باغتنام الفرصة للاستيلاء على قطاع غزّة

والمنطقة المنزوعة السلاح على الحدود السورية. واقترح بن جوريون من مكان عزلته في كيبوتس بالنقب إثارة حرب أهليّة في لبنان تمكّن من إنشاء دويلة مسيحية حليفة لإسرائيل ثم اقترح بعد ذلك اجتياح جزء من الضفّة الغربية وردّ شاريت دوماً بأن ذلك سيؤدي إلى تدخّل القوى الغربية خاصة بريطانيا كفيلة أمن الأردن وأفلح في تغليب رأيه. ولقد أثار رحيل الإنجليز عن منطقة القنال مخاوف الإسرائيليين فالمنشآت العسكرية وخاصة المطارات ستصبح تحت سيطرة المصريين واحتجت إسرائيل لدى القوى الغربية ضد المعاهدة المصرية الإنجليزية التي لا تعطيها أي تعويض: وكانت البرهنة ترتكز على الإعلان الثلاثي: فمصر ستحصل على فائدة من جانب واحد. واتخذ شاريت لهجة مهدِّدة أظهرت إسرائيل بمظهر المدافع المتخلّف عن الاستعمار الغربي ـ وكان هدفه الحصول على تعويضات غربية.

وكان إسرائيليُّون آخرون يعملون من أجل هدف مختلف. فالمخابرات الإسرائيلية استعملت شباباً من الطائفة اليهودية المصرية ممن كانوا صهاينة صادقين لتكوين شبكة من العملاء مكلّفة بتنظيم مؤامرات ضد المنشآت الثقافية الإنجليزية والأمريكية. وكان الهدف من ذلك بثّ الشكّ حول استقرار السياسة الداخلية بمصر ودفع الإنجليز إلى التراجع وثني الأنجلوسكسونيين عن مساندة مصر في مسألة النقب. لكن هذه الحركة فشلت فشلاً ذريعاً وسرعان ما تمكنت الشرطة من التعرّف على أفراد الشبكة. وبالرغم من ضغوط دولية هامة منها ضغوط فرنسية حكم على اثنين من المتهمين بالإعدام ونفّذ فيهما الحكم شنقاً. وكان نصيب الآخرين أحكام قاسية بالسجن. ولم يكن بوسع عبد الناصر الذي حكم بالموت على أعضاء من الإخوان المسلمين قبل مدة قليلة أن يعفو على أعضاء الشبكة اليهودية ولو أراد ذلك. ولقد أدّى هذا العمل غير المسؤول إلى هزّ الجالية اليهودية المصرية التي أصبحت بكاملها مشبوهة في أعين الرأي العام المصري وفي أعين السلطات.

أما في إسرائيل فقد سبّبت القضية ضجّة ـ ورأوا فيها دليلاً على معاداة عبد الناصر والمصريين للسامية. ولم ينتقد أحد العملية ذاتها إنما اتجه الإنتقاد إلى سوء تنظيمها ليس إلاّ. وقامت الحكومة الإسرائيلية بالتحقيق وتبيّنت مسؤولية الاستخبارات في القضيّة. وأكّد رئيس هذا الجهاز بأنه تلقّى الإذن من وزير الدفاع لافون. وأنكر هذا علمه بالمسألة غير أنه اضطر مع ذلك إلى الاستقالة. وكانت الأوساط السياسية منقسمة ولتسوية هذه الأزمة الخطيرة دعي بن جوريون الذي تولّى مجدداً وزارة الدفاع يوم 18 فبراير 1955. وكان مقرّاً العزم على تطبيق سياسة قوة مع مصر لحملها على التفاوض مع إسرائيل من موقف الضعف وبالتالي يضمن لإسرائيل ملكية النقب بشكل نهائي. وفوق هذا الهدف المباشر كان الزعيم الإسرائيلي مقتنعاً بأن عبد الناصر هو «مصطفى كمال» العالم العربي، القادر على توحيده وعلى تجميع كل طاقاته ضد الدولة العبرية وذلك ما كان يثير مخاوف الإنسان الإسرائيلي منذ 1949 فكان ينبغي العمل بشكل وقائي قبل أن يصبح هذا الخطر حقيقة. أما عبد الناصر فقد كانت كل الدلائل تشير إليه بأن إسرائيل تكوّن خطراً متنامياً: فلم تكن الدولة اليهودية تفرض التخلّي عما احتلته عام 1948 فحسب بل كانت تسعى إلى بقاء القوى الاستعمارية بالعالم العربي وإلى طرد سكان عرب جُدد بل وإلى القيام بغزوات جديدة.

الخلاف السوري الإسرائيلي ومنطق الانتقام:

كانت التوترات بين إسرائيل وبين سوريا سمة من السّمات الدائمة للصراع العربي الإسرائيلي كانت سوريا تصوَّر في الإعلام الغربي على أنها قوّة متطرّفة، دائمة العدوانية. ولقد برَّرت إسرائيل ضمّها الجولان يوم 14 ديسمبر 1981 مستندة إلى هذه الذريعة.

كان لهذا النّزاع تاريخه بل ما قبل تاريخه. فمن الضروري العودة إلى سنة 1920 عندما حدَّد الفرنسيون والإنجليز حدود مناطق انتدابهم. فالحدود

الجديدة قسمت مجالاً كان حتى ذلك التاريخ موحداً. ولقد قسمت أراضي بعض القرى إلى قسمين كما قطعت علاقات اقتصادية بين المناطق. غير أن هاتين القوتين المنتدبتين لم تلبسا أن أدركتا أن تطبيق هذا التقسيم ميدانياً سيخلق مشاكل عديدة. وتوصلتا يوم 2 فبراير 1926 إلى اتفاق عرف باتفاق حسن الجوار حول إدارة المناطق الحدوديّة: فتقرّر أن يعبر السكّان الحدود بكل حرية ودون جواز سفر وأن ينقلوا معهم حيواناتهم وكامل أدوات زراعتهم دون دفع رسوم جمركية. ويستطيع سكّان سوريا الحدوديّون استعمال مياه الأردن وروافده والبحيرات الموجودة في الجانب الفلسطيني من الحدود. وفي تلك الفترة من الانتداب لم تكن الحدود موجودة بالنسبة لسكّان الحدود اللّهم إلا في فترات الأزمات السياسيّة.

وأحد أهمّ عناصر النّزاع الإسرائيلي العربي هو امتلاك المياه بسبب قلّة الثروات لهذا العنصر الحيوي. تمرّ الحدود الفلسطينية السورية على طول بحيرة طبرية والأردن وبحيرة الحولة والروافد الواقعة قبل البحيرة. وكانت الاتفاقات الفرنسية الإنجليزية تعطي فلسطين السيادة على المياه فكانت الحدود تمرّ على مسافة 10 أمتار من الضفّة الشرقيّة لهذه الأنهار. ولم يكن لهذا الأمر أهمية كبرى عند السكان المحليين لأن اتفاق 1926 يترك لهم حرية المرور وحرية استعمال المياه.

وهذه المنطقة أعطيت لإسرائيل في خطة تقسيم 1947 لكن الجيش السوري سنة 1949 ظل يحتفظ ببعض أجزاء من الأرض الفلسطينية خاصة على طول الأردن. وطالبت إسرائيل بالحدود التي وضعها الانتداب. وحوّلت اتفاقية الهدنة الأراضي المُتَنَازع عليها إلى منطقة منزوعة السلاح حيث يحظّر كل نشاط عسكري أو شبه عسكري حتى التسوية الترابية النهائية. فكان على البلدين الحدّ من وجودهما العسكري في القطاعات المجاورة. وكان للجنة الهدنة سلطة السماح بعودة المدنيين إلى القرى وأماكن الإقامة بالمنطقة

المنزوعة السلاح وسلطة استعمال قوّة محلية من الشرطة لأمن المنطقة الداخلي. كل ذلك دون إضرار بالتسوية النهائية.

وكان تفسير إسرائيل للاتفاقية أنها لا ترى فيها سوى مجرّد مسألة عسكرية: وسيادة الدولة اليهودية على الأرض المعنية لا تقبل النقاش، وليس للجنة الهدنة أي حقّ على المنطقة وبما أن سوريا ترفض السلم مع إسرائيل مخترقة بذلك هذه الاتفاقية فلإسرائيل الحقّ في عدم احترام نزع السلاح بهذه المنطقة. أما سوريا فكانت ترى أنه ليس لها ولا لإسرائيل الحقّ في المناطق المتنازع عليها وأن السيادة لا يمكن أن تُناقش إلاّ في إطار تسوية نهائية. وفي تلك الأثناء تعود إدارة المناطق المنزوعة السلاح للجنة الهدنة (المكوّنة من ثلاثة مندوبين: إسرائيل وسوريا والأمم المتحدة وتتخذ قراراتها بالأغلبية) إذن ليس لأحد الحقّ في مرابطة قوات عسكرية ولا في تغيير التركيبة السكانية (العربية أصلاً) ولا في إقامة أعمال ري أو أعمال كهرمائية أو تحويل المياه دون موافقة اللجنة. وكانت مواقف الأمم المتحدة تتفق مع الطرح السوري. وأكّد رالف بانش الذي حرّر اتفاقية الهدنة استحالة تغيير الوضع القائم دون موافقة اللجنة. ومنذ البداية اعتبر ملاحظو الأمم المتحدة الأعمال الإسرائيلية بالمناطق المنزوعة السلاح خرقاً للاتفاقية. ولقد أكّد مجلس الأمن منذ 1951 مراراً هذا التأويل.

وفي مارس 1951 احتلّت القوّات المسلّحة الإسرائيلية عدداً من القرى العربية بالمنطقة المنزوعة السلاح على طول نهر الأردن وهدمت دياراً وطردت السكّان باتجاه سوريا فأسكنهم السوريُّون على مرتفعات الجولان الصخرية المجاورة. وأدان مجلس الأمن إسرائيل وأمر بعودة السكّان وأذعنت إسرائيل بعد تلكؤ كبير ولم تقدّم أي تعويض للسكّان ومنعتهم من أي اتصال بالسوريين. وتأكيداً لهذا الموقف أعلن سفير إسرائيل بالأمم المتحدة يوم 30 أكتوبر 1953 أن إسرائيل لا تعتبر نفسها وريثة للمعاهدات الدولية التي وقّعتها بريطانيا باعتبارها

قوة الانتداب. وهذا يشير خاصة إلى اتفاق حسن الجوار لسنة 1926. مع أن خطة تقسيم الأمم المتحدة تنصّ على أن الخلاف الناجم عن الاتفاقات التي وقّعتها الدولة المُنتدَبَة ينبغي أن يعرض على محكمة العدل الدولية.

وفي الواقع فإن استيطان المستعمرين اليهود لسنتي 1952 ـ 1953 الذين كانوا يشكّلون كذلك قوّات شبه عسكرية قد صاحبته حوادث عنيفة مع السكان العرب الذين سُلبوا تدريجياً من أراضيهم، أما الشيشكلي فقد سمح باستقرار 80.000 لاجىء فلسطيني مع أنه ظلّ في الظاهر وفياً للموقف العربي المُطالِب بالتطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة واقترح في مفاوضات سريّة مع إسرائيل إقامة طريقة تعايش بين البلدين تتضمّن خاصة اقتسام المنطقة المنزوعة السلاح، وهو ما من شأنه أن يضع حدّاً للخلاف الحدودي. كانت سوريا تسعى إلى إيجاد منفذ إلى مياه الأردن أكثر مما كانت تبعث عن التوسع الترابي اليسير ـ وفشلت المفاوضات حول هذه المسألة التي أصبحت حرجة فقد بدأ الإسرائيليون تحويل المياه انطلاقاً من المنطقة منزوعة السلاح. وكانوا في حاجة إلى مخزون الماء هذا لتعمير النقب في وقت كانت مصر تعترض على امتلاكهم هذا الإقليم.

ظل التوتر مستمراً طيلة الخمسينيات بسبب التقدّم الحتمي نحو الشرق للاستعمار الإسرائيلي وآخر السكّان العرب طردوا أثناء أزمة السويس التي شغلت الرأي العام الدولي عن هذه العملية. ومنذ الستينيات أقام الجيش السوري على مرتفعات الجولان بطاريات مدافع قصفت المواقع الإسرائيلية في المناطق المعزولة السلاح سابقاً.

أما بخصوص بحيرة الحولة فقد شرع الإسرائيليون في أعمال صرف في هذه المنطقة ذات المستنقعات واحتجت سوريا بقوة سنة 1951 وحدثت معارك في هذا القطاع. وقبلت الأمم المتحدة التفسير السوري لاتفاقية الهدنة وعبثاً طالبت بإيقاف الأعمال الإسرائيلية. وعاد التوتر بين البلدين للأسباب ذاتها.

وأما بخصوص بحيرة طبرية فقد كان اتفاق حسن الجوار لسنة 1926 يعطي السوريين نفس حقوق الفلسطينيين في الري والصيد. وبعد إلغاء هذا الاتفاق من جانب واحد من قبل الإسرائيليين فقد منع هؤلاء السوريين من أي استعمال للبحيرة وردّ السوريُّون بإطلاق النار على بعض السُّفن الإسرائيلية. وانتقاماً لذلك شنّ الإسرائيليُّون هجوماً على القرى السورية انطلاقاً من البحيرة. فكانت عملية عنيفة بشكل خاص يوم 10 ديسمبر 1955 أدّت إلى مقتل 56 سورياً إضافة إلى حوالي ثلاثين مفقوداً. وأدان مجلس الأمن هذا الهجوم في يناير 1956 وأعلن أنه لم يكن له مبرر. ولقد تصاعد التوتر خاصة سنة 1962 حيث كان القصف المدفعي السوري يرد على هجمات الانتقام الإسرائيلية. وفي 9 أبريل 1962 أدان مجلس الأمن إسرائيل مجدداً لأعمال الانتقام تلك.

كان منطق عمليات الانتقام متعدّداً فقد كانت الدولة الجديدة في حاجة ماسّة إلى التطبيع فما دام الاختيار كان سنة 1949 العمل حسب الأمر الواقع بدلاً من محاولة التوصّل إلى حل مع الدول العربية فيجب التصرّف كما لو كان للأمر الواقع المتكرر هذا قيمة قانونية معترفاً بها دولياً وبالتالي ردع الدول العربية بالقوة عن عدم التسليم بها. وكان المسؤولون الإسرائيليُّون الواثقون من حقّهم يتّخذون هذه الخلافات المختلفة (مشاكل اللاجئين ـ مسألة الأرض) للتدليل الدائم بإرادة العرب القضاء على دولة إسرائيل. وقد حصلوا على مساندة دولية بظهورهم بمظهر الضحية. وفي الوقت ذاته كانوا يضمنون بذلك تماسك مجتمع كان في حالة تحوّل كبير لأن السنوات التي تلت 1949 قد شهدت تضاعف عدد سكان إسرائيل اليهود بسبب الهجرة الآتية في أغلبها من الجاليات اليهودية السابقة بالعالم العربي وهم يهود لا يشاطرون أوائل المهاجرين القادمين من أوروبا الشرقية نفس القِيَم والمعايير الثقافيّة. ولقد كان لدى بن جوريون هوس. . «مشرقة» إسرائيل.

وكانت الدول العربية تفسّر هذا التصرّف على أنه الرغبة الدائمة في التوسّع

لدى الحركة الصهيونية التي لم ينته برنامجها المُقام على حقوق تاريخية. وكانت المنافسات السياسيّة داخل كل دولة عربية وخارجها تؤدّي إلى استعمال ألفاظ راديكالية ولا تسمح للمسؤولين العرب بأن يؤكّدوا علناً بأن مسائل الخلاف هي مشاكل محدّدة محتمل حلّها عن طرق الحلول الوسطى. وكان على الحكّام العرب أن يبدوا في خطبهم تشدّداً كاملاً تجاه إسرائيل خاصة بعد فشل محاولات التسوية التي قامت بها الأردن وسوريا ومصر سنة 1949 وفي السنوات الأولى من الخمسينيّات.

وأكّد بن جوريون أن الأولوية يجب أن تعطى إلى إرساء دعائم الدولة وسيأتي السّلام مع العرب تلقائياً تقريباً عندما يتبيَّن لهم أن الواقع الإسرائيلي لا رجعة فيه، لكنه إلى جانب ذلك كان هو ورجال ثقته من أمثال موشي ديان وشيمون بيريز يرون أن البرنامج الترابي لم يتم تحقيقه إلاّ جزئياً وأن موقف التوتر يمكن أن يعطي احتمالات مشجعة لاستئنافه. والمطالبات الترابية الإسرائيلية على صعيدي العقيدة والتطبيق المبنية على حقوق تاريخه لا تتضافر مع الدواعي الأمنية وخطوط هدنة 1949، من وجهة النظر الموضوعية، هي أبعد مما تكون «آمنة» غير أن هذه الهشاشة موجودة عند العرب أيضاً وفي قطاع غزّة والضفّة الغربية على وجه الخصوص. ومنذئذ كان ما اختارته إسرائيل هو خيار القوة حسب المثل الاستعماري القائل بأن الأهالي لا يعرفون غير هذه الحجّة. وبدلاً من أن تؤدي أعمال الانتقام إلى اعتدال الدول العربيّة كما كان يتوقع الإسرائيليُّون أدّت إلى تجذير السياسات العربية وإلى تصاعد العداء بل وحتى الكراهية لدى السكّان لذلك تعمّقت لدى السكّان الإسرائيليين في مقابل ذلك عقلية مهووسة حقّاً ومتزايدة الهوس.

الأردن ومسألة اللاجئين:

استقبلت الأردن أوفر جزء من اللاجئين الفلسطينيين الذين استقروا خاصة بالضفّة الغربية وهي أكبر جزء مما تبقّى من فلسطين العربية. وبعد موت الملك

عبد اللّه مر الأردن بموقف عسير. كانت كل سياسة المملكة الهاشمية ترتكز على إرادة دمج الفلسطينيين في الدولة الأردنية. ويتطلب ذلك التخلّي عن الشكل العشائري للحكومة المتلائم مع شرقي الأردن السابقة والذي لم يعد يتلاءم مع الواقع الجديد. كان ملك الأردن الجديد معروفاً بمعارضته سياسة أبيه وكان يعاني من اضطراب ذهني وبعد أشهر عزله مسؤولو الإدارة بسبب حالته الصحيّة وأحلوا محله ابنه الشاب سنة 1952 بعد فترة وصاية وجيزة.

وبالإضافة للحالة الاقتصادية الصعبة التي نجمت عن وجود اللاجئين بالرغم من المساعدة الدولية التي تنظمها وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، كان على المملكة الهاشمية مواجهة مسألة التسللات التي بدأت منذ اتفاقيات الهدنة: فالفلاحون الذين فقدوا جزءاً كبيراً من أراضيهم وممتلكاتهم سنة 1949 يحاولون استرداد أقصى ما يمكنهم من شؤونهم بعبورهم خفية عبر خطوط الهدنة. وكانوا يصطدمون بالجيش الإسرائيلي الذي كان يقمع هذه المحاولات بكل قسوة. وكان الجيش العربي من جانبه يحاول منع هذه التسللات وهي عملية صعبة نظراً لطول خطوط الهدنة ولضعف عدد الجيش الأردني.

وبدءاً من يناير 1953 تفاقم الوضع إذ أصبحت التسللات، بحقّ عمليات فدائية تنظّم سراً انطلاقاً من دول عربية أخرى مثل الأردن والسعودية وينظّمها المفتي وأنصاره. وكان الهدف من ذلك إلحاق أقصى ما يمكن من الضرر بالجانب الإسرائيلي بضرب الإنشاءات الإسرائيلية وكذلك السكّان المدنيين وكان الهدف الثانوي إضعاف الأردن الهاشمية. وكان التجنيد يتم ضمن اللاجئين الذين لا يقبلون بغياب تسوية المسألة الفلسطينية، أما الدولة العبرية فكانت ترى في تلك العمليات الرغبة في الإبقاء على الملف الفلسطيني مفتوحاً وفي إنهاك القدرات العسكرية الإسرائيلية بعمليات مضادة لحرب العصابات لا طائل من ورائها. فردّت بسلوك سياسة الانتقام وهدفها إكراه السلطات الأردنية على التحرّك ومنع عمليات الفدائيين. وكانت التوغلات الإسرائيلية في

الأراضي الأردنية تهدف إلى إلحاق أقصى الأضرار بالسكّان المدنيين الذين يؤيّدون الفدائيين. وبما أن الوحدات النظامية من الجيش الإسرائيلي أظهرت قلّة فعالياتها في هذه العمليات فقد تم تشكيل قوّة خاصة هي الوحدة 151 بقيادة ضابط شاب جريء: هو أرييل شارون. وكانت الحكومة الإسرائيلية تنفي وجود العمليات بالأراضي الأردنية وتزعم أنها تجهل المتسببين فيها. وكانت هذه العمليات في عهد موشي شاريت تتم في الغالب بقرار من موشي ديان (قائد الأركان) ومن لافون (وزير الدفاع) دون استشارة الحكومة.

وعلى إثر غارة عربية جاءت من سوريا حسب أقوال غلوب باشا وتسبَّبت في مقتل امرأة إسرائيلية وطفليها قام شارون في أكتوبر 1953 بالإغارة على قرية كبية الأردنية فهُدمت المنازل وتسبَّبت في مقتل 69 مدنياً ودفعت إسرائيل رسمياً بعدم مسؤوليتها عن عملية صدرت عن «عناصر غير مُراقبة» لكن الأمر على الصعيد شبه الرسمي كان «غلطة» إذ لم يتم التأكّد مما إذا كانت المساكن آهلة أم شاغرة. وأدانت الأمم المتحدة العملية الإسرائيلية وذلك ما لم يغيِّر في الوضع شيئاً. وحاولت الأردن تنظيم حرس وطني مشكّل من المزارعين لمواجهة الإغارات الإسرائيلية ويقوم مقام الجيش العربي. وقامت بعمليات شرطة صارمة ضد الفدائيين المتسللين لكن هذه السياسة قلبت الفلسطينيين ضدها فاتهموا المملكة بالعجز عن حمايتهم وبالتعاون مع إسرائيل. منذ صيف 1954 أصبح عمل الجيش العربي فعّالاً في قمعه بالشكل الكافي وأوقفت إسرائيل العمليات الانتقامية.

ولقد دافع بعض المسؤولين الإسرائيليين عن فكرة احتلال الضفّة الغربية ولكن الحكومة الإسرائيلية رفضت بسبب الضمانة البريطانية للأراضي الأردنية بحكم معاهدة التحالف الإنجليزية الأردنية وبسبب موقف القوى الغربية الحريصة على احترام نصّ الإعلان الثلاثي. ولكن تمكّنت إسرائيل من الحصول من الأردن على إيقاف عمليات الفدائيين، إن هذا المكسب قد كلّف

بفشل سياسة دمج فلسطينيي الضفة في المملكة الهاشمية وبالتالي تم الإبقاء على الهوية الفلسطينية والمطالب الفلسطينية.

ومع ذلك فقد تميّزت بداية الخمسينيات أيضاً بمحاولة إقامة طريقة تعايش بين إسرائيل وبين الدول العربية عن طريق إدارة مشتركة لمياه الأردن.

مشكل مياه الأردن:

إن إدارة المياه جوهرية لمستقبل المنطقة الاقتصادي. كانت كمية المياه التي ظلّت غير مستعملة في بداية الخمسينيات هامة. وكان استعمالها يفترض أشغالاً هامة لإحياء الأرض وهي أشغال تتضمن تقسيماً بين مختلف البلدان المعنية، ورأت إدارة أيزنهاور في ذلك إمكانية الوصول إلى اتفاق بين إسرائيل والعرب وتسوية المشكل الفلسطيني بإعادة توطين اللاجئين في المناطق الجديدة المستصلحة وكانت الفكرة هي إقامة مشروع في الأردن يضاهي مشروع وادي تينيسي (Tennessee Valley Authority).

وذلك ما أطلق عليه اسم خطة جونستون باسم السفير الأمريكي الذي كلّفه أيزنهاور بالتفاوض مع جميع الأطراف المعنية. تمت الخطة في أغسطس 1953. وكانت تتمثّل إجمالاً في تجميع كل أنهار الشمال إلى بحيرة طبرية التي تتخذ خزاناً طبيعيّاً منه تتجه شبكات الري صوب الجنوب، وهي تتطلّب بناء سدود تعديل قبل بحيرة الحولة وأشغال صرف للبحيرة ومنطقتها. كانت تكلفة المشروع الإجمالية تمثّل 120 مليون دولار. وتتلقّى إسرائيل 394 مليون متر مكعب من الماء لري 416.000 دونم (الدونم يعادل تقريباً عشر الهكتار الواحد) وتتلقى الأردن 774 مليون متر مكعب من الماء لري 490 ألف دونم وتتلقّى سوريا 45 مليون متر مكعّب من الماء لري 30.000 دونم.

وقدّرت وكالة غوث اللاجئين أنه بهذه الطريقة يمكن إعادة توطين 150.000 فلسطيني في الأردن. ورأت إسرائيل أن نصيبها ضعيف وأرادت

إدخال مياه الليطاني في القسمة وهو نهر يقع حوضه في لبنان. ورأى العرب في إدارة مشتركة للمياه خطر الاعتراف بإسرائيل وقدّروا أن المطالب الإسرائيلية مشتطة لأن كل روافد الأردن (الحاصباني واليرموك وبانياس) تسيل بشكل رئيسي في الأراضي العربية. ورسموا خطّة تقضي بجعل البحيرة الخزّان في الأراضي العربية ولا تزوّد إسرائيل بالمياه.

وفي النهاية وفي بداية 1954 عرضت الجامعة العربية خطة. لا تستعمل بحيرة طبرية خزاناً وتعطي لبنان جزءاً من الماء وتقلّص حصة إسرائيل إلى 182 مليون متر مكعّب لري 234.000 دونم وهو تقليص بنسبة 44٪ لصالح لبنان وسوريا. وردت إسرائيل مطالبة باحتساب الليطاني الذي ينبغي أن تأخذ إسرائيل 50٪ من مياهه وذلك مطلب صهيوني قديم، وألاّ تكون بحيرة طبرية الخزّان. وقدّرت الأشغال بـ 470 مليون دولار على مدة خمس وعشرين سنة وتتلقّى إسرائيل 1.290 مليون متر مكعّب من الماء لري 1790.000 دونم.

بحث جونستون عن حل وسط، وحصل على اتخاذ بحيرة طبرية خزّاناً وذلك ما يفترض سلطة عُليا محايدة لمراقبتها. وأجريت بحوث ميدانية أدقّ لتحديد الشروط الأخرى. وفي سنة 1955 تخلّت إسرائيل عن مطالبتها بماء الليطاني وصعّد العرب اعتراضهم على استعمال إسرائيل المياه لمناطق أخرى غير منطقة الأردن (أي النقب) وبدت خطة جونستون على وشك أن يتم قبولها ومعها قبول اتفاق عام بين الدول العربية وبين إسرائيل.

لكن التوتر المتزايد الذي بدأ بالغارة الإسرائيلية على غزّة في فبراير 1955 وعلى سوريا في ديسمبر 1955 قد ألغى كل الجهود. وتعطي إحصائيات الأمم المتحدة الفترة ما بين غرّة يناير وبين 30 سبتمبر 1956 بالنسبة للخسائر البشرية المؤكّدة فعلاً 469 عربياً قتلوا و419 جرحوا مقابل 121 إسرائيلياً قُتلوا و332 جُرحوا.

منذ 1953، بدأت إسرائيل أشغال تحويل في منطقة الأردن بين بحيرتي

الحولة وطبرية واحتجت سوريا ضد ما اعتبرته انتهاكاً لاتفاقات الهدنة. وأمام الإدانات المتكرِّرة من الأمم المتحدة حول استعمال المناطق المنزوعة السلاح وتهديد العقوبات الأمريكية اتجهت إسرائيل بدءاً من 1956 نحو تحويل المياه من بحيرة طبرية، وفي سنة 1958 شرعت الأردن بدورها في بناء شبكة كبرى انطلاقاً من اليرموك وأُنجزت سنة 1963، وفي ذلك التاريخ كانت الشبكة الإسرائيليّة ذاتها متقدّمة جداً وذلك ما أعاد التوتر العربي الإسرائيلي.

فالصراع العربي الإسرائيلي يتألّف إذن من شقين: المسألة الأساسية الخاصة بامتلاك فلسطين والخلافات النوعية المتولدة عن حرب 1948 ـ 1949. والشقّ الأول هو طبعاً الذي يغذّي النزاع بعد فشل محاولات التسوية ولكن الحربين التاليتين 1956 و1967 تستمدّان جذورهما المباشرة من شتّى الخلافات كالنقب وخليج العقبة وقناة السويس والمناطق المنزوعة السلاح ومياه الأردن. وفي مختلف هذه القضايا وفي مسألة اللاجئين باستثناء عبور قناة السويس كانت للدول العربية الشرعية الدولية متمثّلة في مختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية. والأمر يستحقّ الملاحظة خاصة وأن «الأغلبية الآلية» للعالم الثالث بالأمم المتحدة ما زالت غير موجودة في تلك الفترة والحرب الباردة لم تكن قد بلغت المشرق العربي الذي كان ما يزال تحت سيطرة القوى الغربية وبريطانيا في المقام الأوّل. ولقد كان من عجز الغرب المهووس بمسؤوليته في المذابح النازية على فرض احترام الشرعية الدولية التي وضعها هو ذاته ومن إرادته دمج العالم العربي في جهازه الدفاعي، إن أتيحت للسوفييت إمكانيات التدخّل في هذه المنطقة الحيوية.

الصراع من أجل الشرق الأوسط

حلف بغداد:

قَبِل عبد الناصر بإبقاء مصر في المعسكر الغربي في ذات الوقت الذي

جعل نفسه الناطق باسم العروبة، وكان يسعى إلى إعطاء بلاده قيادة العالم العربي وزعامة في المنطقة، وعلى الجامعة العربية ومعاهدتها للدفاع المشترك أن تخدم هذا الهدف لذلك كانت الإشارة إلى هذه المؤسسة في المعاهدة مع بريطانيا والتي أدّت إلى احتجاجات إسرائيلية. وهذا الدور المتميّز لمصر العربية لا يمكن تحقيقه إلاّ مع دولة عربية غير مرتبطة مع قوى أو قوى غربية بتحالف عسكري قادر على دعمها دعماً كافياً تستطيع به رفض هذا التفوّق المصري.

وكان الإنجليز يرون أن منح عبد الناصر ومصر هذا الدور قد يؤدّي بهم إلى التخلّي عن حلفائهم التقليديين بالمنطقة أي مملكتي العراق والأردن الهاشميتين، وهذه مسألة ليست واردة، وأما الأمريكان فقد نظروا في البداية باهتمام إلى تطور الثورة المصرية وكان عداؤها للشيوعية الصريح لا يمكن إلاّ أن يضاعف تعاطفهم معها. وكانت لإدارة أيزنهاور الجمهورية مع فوستر دالاس وزير الخارجية نظرة براغماتية للنزاع العربي الإسرائيلي، فكانت ترى أن على إسرائيل أن تندمج في المنطقة وأكثرت من مشروعات المصالحة التي كانت لصالح العرب إلى حدٍّ ما. وكان موقف الولايات المتحدة هذا يحظى بالتقدير لدى الدول العربية، ولكن الإدارة الجمهورية التي أظهرت مرونة كبرى حول قضية فلسطين كانت مختلفة جداً في موقفها من العلاقات مع الاتحاد السوفييتي فبعد سياسة ترومان القاضية بإيقاف «المد السوفييتي» تم انتخاب أيزنهاور على برنامج «رد على الأعقاب» ولم تكن له النيّة ولا الوسائل لإعادة النفوذ السوفييتي إلى حدود الاتحاد السوفييتي الذي أصبح قوّة نووية. فكان يسعى إلى عزل الكتلة الشرقية باقتراح معاهدات تحالف عبر العالم وهو ما عُرف «بهوس أحلاف».

وفي غرب الاتحاد السوفييتي كانت منظمة الحلف الأطلسي المستحدثة سنة 1940 تجمع أوروبا الغربية إلى تركيا. وفي شرقيه تأسست يوم 8 سبتمبر

1954 معاهدة أقل تماسكاً هي منظمة معاهد جنوب شرقي آسيا التي كانت تضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأستراليا وزيلندا الجديدة وتايلاندا والفيلبين وباكستان، كانت هذه المنظمة أقل إلزاماً من السابقة. وظل ثقب هائل في الجهاز الأمريكي وهو المنطقة الواقعة بين تركيا وباكستان أو المدرج الشمالي The Northen Tier. فيتوجب ملء ما سمّاه رجال الحرب الأمريكيون بالفراغ العسكري بالشرق الأوسط.

ومنذ 2 أبريل 1954 تحقّق اتفاق تعاون وتشاور بين تركيا وبين باكستان وكان مفتوحاً لبلدان المنطقة الأخرى. وفي يوم 19 مايو 1954 وقّعت الولايات المتحدة «اتفاق دفاع مشترك ومساعدة» مع باكستان، وحيث كانت كل من تركيا وباكستان مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالولايات المتحدة وقد بقيت الدول الأخرى. كان من المستبعد أن تلحق أفغانستان بالتجمّع المرتقب وهي الدولة المرتبطة بمعاهدة صداقة قديمة مع الاتحاد السوفييتي والتي كانت لها مطالبات ترابية من باكستان ولم يكن ذلك شأن إيران الذي كان في خضم أزمة كبرى بعد تأميم شركة النفط الإنجليزية الإيرانية الذي قرّرته حكومة مصدّق، وكانت الإجراءات الانتقامية السياسية والاقتصادية من قِبَل بريطانيا المدعومة تقريباً من الولايات المتحدة الأمريكية وشركات النفط الكبرى قد تسبّبت في فوضى في إيران، ثم إن انقلاباً نظّمته وساندته وكالة الاستخبارات المركزية عام 1953 قد أطاح بمصدق وتم التوصّل إلى اتفاق سنة 1954 حول مسألة النفط. والأمر الهام هو أن الإمبراطورية الإيرانية أصبحت حليفاً مقرّباً من الولايات المتحدة وكان يمكن التعويل عليه للالتحاق بتركيا وباكستان.

لقد تحقّق المدرج الشمالي تقريباً. ومع ذلك وجد الأمريكيون أنفسهم مرة أخرى أمام الخيار الصعب الذي واجههم بعد الحرب العالمية. فهم في إطار حلف الأطلسي مرتبطون بالقوّتين الاستعماريتين الفرنسية والإنجليزية وشعروا أن المبالغة في الاشتراك معهم خارج الإطار الأوروبي قد تؤثّر سلباً على صورة

العالم الحرّ لدى الشعوب التي كانت في طور التحرّر من الاستعمار، فالدول العربية قد احتجّت عندما قبل الأمريكان سحب الألوية الفرنسية من المسرح الأوروبي للحلف الأطلسي لترسل إلى الجزائر حيث بدأ التمرّد في نوفمبر 1954. فاتخذ القرار المثقل بالعواقب بالنسبة للمستقبل الخاص بفصل الحلف الأطلسي عن السياسة الغربية في العالم الثالث أما الشرق الأوسط فقد ظل مجالاً خاصاً بإنجلترا ولم تشترك الولايات المتحدة رسمياً في تنصيب الميثاق الشرقي الذي كان يُفترض أن يكون العراق الهاشمي محوره، منذ الثلاثينيات وجد بين تركيا والعراق وإيران تعاون سياسي عسكري كرّسته معاهدات، وكان هدفه غير المُعلن مراقبة مطالب الأكراد الموجودين في البلدان الثلاث. والعراق هو البلد العربي الواقع إلى الشمال أكثر من غيره والواقع جغرافياً أقرب إلى الاتحاد السوفييتي منه إلى مصر، والجغرافية السياسية مختلفة عن غيرها في البلاد العربية الأخرى.

ورأى الإنجليز في هذه القضية فرصة للعودة إلى سياستهم العربية. فبحملهم الدول العربية على الاشتراك في نظام المدرج الشمالي يكفلون هيمنة الهاشميين على المشرق العربي ويستعيدون سياستهم المتعلّقة بالإمبراطورية عبر المعاهدات في إطار متعدِّد الأطراف: وإن قوة الحلف الجديد ستكمن في قدرته على تزويد بلدان المشرق العربي بالسلاح الواقع عملياً أو قانونياً تحت الحظر منذ 1948 ولقد برَّر نوري السعيد رجل العراق القوي سياسته بأن ذلك هو السبيل الوحيد لمواجهة التهديد الإسرائيلي.

وكان العراق بفضل سيطرته على دفق الأسلحة سيصبح سيّد النظام السياسي الإقليمي بحقّ وحاول عبد الناصر ثني العراق عن الالتحاق بحلف الدفاع الذي كان في طور الإعداد، مستعملاً شتّى الوسائل من ضغوط سياسية بمعية العربية السعودية ومحادثات الفرصة الأخيرة بين مسؤولين عراقيين وبين مسؤولين مصريين وخاصة باستعمال سلاح جديد استعمالاً منتظماً وهو الدعاية

عبر الإذاعة. كانت محطة الإذاعة المصرية صوت العرب تبث لكامل العالم العربي من المحيط إلى الخليج برسالة القومية العربية في زمن صار فيه المذياع شيئاً مشاعاً، وصوّر نوري السعيد على أنه خائن القضية العربية.

وأخيراً وقّع العراق يوم 24 فبراير 1955 حلف بغداد مع تركيا. وخلال السنة نفسها التحقت بريطانيا وإيران وباكستان بالمنظمة الجديدة. وتلقّى عبد الناصر الضمان البريطاني بأن يكون العراق البلد العربي الوحيد بالحلف وحدّ من دعايته المعادية للهاشميين بينما أعيد طرح الخطة «ألفا».

بعد أربعة أيام من توقيع حلف بغداد شنّ بن جوريون هجوماً على شريط غزّة قتل فيه 38 شخصاً في صفوف الجيش المصري. وأدرك المسؤولون المصريون أن جيشهم ما زالت قدرته على القتال أقلّ مما كانت عليه في عهد فاروق. وتصرّف بن جوريون لإظهار صلابته في مسألة النقب التي عادت على بساط البحث في الدبلوماسية الأنجلوسكسونية فبإظهار تفوق إسرائيل العسكري الساحق سيقتنع الغربيّون بأن الدولة العبرية هي وحدها القادرة على ملء الفراغ العسكري بالشرق الأوسط وبالتالي ينبغي مساندتها في نزاعها مع العالم العربي الذي بان ضعفه العسكري وأن إسرائيل لن تتزحزح عن رفضها خطة «ألفا» القاضية بإعادة جزء من النقب للعرب.

الحياد وإعادة تسليح مصر:

في بداية الخمسينيّات أصبح الحياد في النّزاع بين الشرق والغرب تيّاراً متزايد الشعبية في العالم العربي، ومنذ بداية بثّ صوت العرب في يوليو 1954 كانت هذه الإذاعة تذيع تعليقات لصالح السياسة السوفييتية وتطرح الحياد سياسة خارجية ممكنة لمصر، وكانت هذه الحركة تمسُّ كامل البلدان السائرة في طريق التحرّر من الاستعمار وتعبير «العالم الثالث» ابتدع بالذات سنة 1955 من قِبَل ألفريد سوفي. وكان الاستقلال يدفع النّخبة التي كانت في السلطة في

الدول الجديدة إلى التحرر من الحوار المنفرد مع الغرب وإلى الرغبة في إقامة علاقات ودّية مع الاتحاد السوفييتي. وكان هذا الأخير بفضل حركة هدم الستالينية بدأ يبدي مزيداً من الانفتاح للبلدان الجديدة. بينما كانت الولايات المتحدة ميّالة إلى ألاّ تعتبر القوى الجديدة إلاّ بحسب علاقاتها بالاتحاد السوفييتي. فأهدرت بالتالي جزءاً كبيراً من رصيد التعاطف الذي اكتسبته بتأكيدها التقليدي لمعارضتها الاستعمار.

ظهر الحياد أول ما ظهر في منظمة الأمم المتحدة حيث كانت وفود البلدان المستقبل حديثاً اتخذت عادة الالتقاء والتنسيق. وكان رفض الاستعمار شعوراً قوياً يوحّد هذه الوفود بالرغم من الاختلافات الكبيرة في الثقافات وفي التجارب التاريخية. وكانت حرب الهند الصينية الأولى مؤشّراً. ففي ذات الوقت الذي كانت فيه فرنسا تحاول إقناع الولايات المتحدة بأن عملها ليس من النوع الاستعماري وإنما هو يتّفق مع النضال ضد التوسّع الشيوعي سعى رئيس وزراء الهند نهرو إلى تجميع البلدان الآسيوية حول موقف موحّد. وفي أبريل 1955 قرّر نهرو وسوكارنو ـ زعيم أندونيسيا آنذاك ـ فتح تجمعهم للدول الإفريقية المستقلّة القليلة ولمصر في المقام الأوّل، ودعي الجميع إلى الاشتراك في مؤتمر باندونغ الذي جمع ساسة الدول الإفريقية الآسيوية ـ ومما استرعى انتباه المعاصرين هو رفضهم دعوة كل ما يُذكّر بالنظام القديم للعالم الأبيض فلا الدول الغربية دعيت ولا الاتحاد السوفييتي، والحال أن الصين الشعبية تلقّت دعوة للمشاركة، ولقد فاجأ تجمّع غير البيض هذا كل السياسة الأمريكية الخاصة بهوس المعاهدات. وكان التأكيد على ضرورة الحوار مع القوّتين العظميين يقتضي رفض سياسة العزلة التي كان دالاس يدعو إليها وهو الذي كان يعتبر الحياد موقفاً غاية في اللاأخلاقية.

وفي باندونغ ظهر عبد الناصر فجأة مع نهرو وشوان لاي وسوكارنو على المسرح الدولي باعتباره زعيماً كبيراً من زعماء العالم الثالث. وأصبح حجمه

السياسي حقّاً دولياً، ووجد دوره النهائي في تأكيد العروبة والعالم الثالث، ثم بدأ يدعو للحياد الإيجابي الذي كان يراد له أن يكون برغماتياً راغباً في تخيّر أفضل ما في الرأسمالية والاشتراكية دون تبعية لأي من الكتلتين. وكان أعداؤه يتهمونه بممارسة لعبة موازنة لبقة بين الشرق والغرب تمكّنه من تلقّي أقصى ما يمكن من المساعدات دون التنازل عن أي شيء مما هو أساسي لديه وهو الرغبة في الحفاظ على استقلال بلاده ودعم هذا الاستقلال، وهذه ليست ممكنة إلاّ متى كانت القوّتان العظميان في حالة انفراج دولي كان يقلّص من قيمة مصر رهاناً وقد يؤدي إلى سيطرة مشتركة أمريكية سوفييتية.

بعد الدعم الذي أحسّ به عبد الناصر في باندونغ، تقرّب من الاتحاد السوفييتي الذي كان يرى في تكوين حلف بغداد الذي أتم حصار الكتلة الشرقية عملية استفزاز ضده. كما أن تعاظم الوجود البحري الأمريكي في البحر المتوسط (الأسطول السادس) كان يثير قلق السوفييت الذين كانوا يرون في ذلك زيادة كبرى في القوة الضّاربة النووية الأمريكية. وكان لموسكو ما تقدّمه للدول العربية في الوقت الذي استؤنف فيه العنف على خطوط الهدنة أي السلاح الذي لا يخضع للرقابة السياسية لموقّعي الإعلان الثلاثي والتي تبدو أنّها تحدّ من استقلال تلك البلدان. كان عبد الناصر قد رد على هجوم 28 فبراير 1955 بالمساعدة والتشجيع لأعمال الفدائيين الفلسطينيين انطلاقاً من قطاع غزّة. فقد دفع بن جوريون عبد الناصر إلى التصلّب والانطلاق في تصعيد خطير جعل إمكانيات المفاوضة لا جدوى منها.

وفي نهاية مارس 1955 وأمام تصاعد الهجمات الفدائية الفلسطينية اقترح بن جوريون اغتنام فرصة عزلة مصر المتزايدة بالنسبة للقوى الغربية للاستيلاء على قطاع غزّة. ولكن شاريت الذي ظلّ رئيساً للوزراء تمكّن من جعل هذا المجلس يرفض عرض بن جوريون. وفي شهر أبريل عاود بن جوريون الاقتراح وأضاف اقتراح نقض معاهدة الهدنة مع مصر. وانتصر شاريت مرّة

أخرى على هذا الرأي، لكن الاشتراكيين الإسرائيليين خسروا خمسة مقاعد في انتخابات يوليو 1955 لصالح أحزاب أكثر تطرّفاً. وهذا الانحسار الاشتراكي فُسّر على أنّه تعبير عن التذمّر من اعتدال شاريت. وفي أغسطس أصبح بن جوريون روح الحكومة الجديدة مع بقائه في وزارة الدفاع كما بقي شاريت رئيساً للوزراء وفي شهر سبتمبر احتل الجيش الإسرائيلي كامل منطقة العوجة رغم احتجاج مراقبي الأمم المتحدة وردّت مصر بالاقتراب بقوّاتها من المنطقة المُتنازع عليها منتهكة بدورها اتفاقية الهدنة.

أدّى هذا التوتر المتزايد بعبد الناصر إلى طلب أسلحة من الغرب. أما بريطانيا فقد رفضت لتبيِّن له أهمية حلف بغداد وأما الولايات المتحدة فقد أعطت وعوداً مرّات عديدة منذ بداية رئاسة أيزنهاور غير أن تشرشيل استعمل نفوذه لتأخير التسليم الفعلي ثم لمنعه، وعد الأمريكيّون المصريين بأن طلبهم سيحظى بالقبول عندما تسوّى مسألة قاعدة السويس ولما حان الوقت أعطيت الأولوية لبغداد.

ومنذ 1945 كانت فرنسا قد حاولت الإبقاء على بعض النفوذ في المشرق العربي، وألحّ الدبلوماسيون بوزارة الخارجية الفرنسية على ضرورة الحفاظ على وجود فرنسي بسوريا ولبنان وذلك ما قَبِل به الإنجليز واعترض عليه الأمريكان. لأن فرنسا جعلت نفسها النصيرة لاستقلال سوريا وحاربت مشاريع الهلال الخصيب ومشاريع بريطانيا. كما أنها ضد حلف بغداد المرتبط بمطامح الهاشميين وبدأت تقارباً مع مصر، لكن هذا التقارب لم يلبث أن فشل.

كانت فرنسا منذ 1943 ترى في مصر قلب القومية العربية واتهمتها بأنّها لعبت دوراً نشطاً في إنهاء انتدابها على سوريا ولبنان. وكان كبار الموظفين الفرنسيين بشمال إفريقيا مستائين من مصر والجامعة العربية التي كانت يُنظر إليها أنها كانت أداتها ويحمّلونها مسؤولية الحركات الوطنية التي كانت تعصف بمحميتي تونس والمغرب، ولكن هذا الاتهام لم يكن صادقاً تماماً إلاّ بعد قيام

نظام عبد الناصر، فقد كانت دعاية «صوت العرب» العنيفة في عدائها للاستعمار تشدّ الأسماع في تلك المناطق وبدءاً من 1954 حاولت مصر الناصرية تنسيق الأعمال الوطنية المغاربية.

وفي السنة ذاتها أخذت الجمهورية الرابعة بفرنسا مع وزارة منديس فرانس هامشاً من الاستقلالية تجاه الولايات المتحدة. وتجسدت هذه السياسة بالمساندة المتزايدة لإسرائيل التي كانت تعدّ نفسها ضحيّة موقف إدارة أيزنهاور، كان شيمون بيريز مدير عام وزارة الدفاع مصمّم هذا التقارب الفرنسي الإسرائيلي فقد كان يحسن النفاذ إلى الأوساط السياسية الفرنسية خاصة الديغولية والاشتراكية والراديكالية منها. ورغماً عن وزارة الخارجية الفرنسية التي كانت متحيّزة للعرب في نظر السياسيين الفرنسيين قامت علاقات مباشرة بين وزارتي الدفاع الفرنسية والإسرائيلية دون المرور بالقنوات العادية لوزارة الشؤون الخارجية وحتى قبل بداية حرب الجزائر شرعت فرنسا في تسليم إسرائيل أسلحة حديثة، ولم يلبث هذا التسليم أن اتخذ طابعاً سرياً لتجنّب الرقابة المنصوص عليها في الإعلان الثلاثي.

وكان عبد الناصر من جانبه يساند الثورة الجزائريّة وكان يرى في بن بيلا اللاجىء إلى القاهرة الرجل الذي سيوحّد المغرب العربي ويجعل منه حليف مصر الأكبر، وكانت الاستخبارات المصرية تزوّد جبهة التحرير الوطني بالأسلحة وتحاول تنظيم الحركات الثورية بشمال إفريقيا على خط جذري.

ولكن أنشطتها اصطدمت بواقعية بورقيبة ومحمد الخامس اللذين كانا لا يرغبان في الزجّ بشمال إفريقيا في طريق ثورية عنيفة، ولما منحت تونس الحكم الذاتي تخلّى بورقيبة عن الكفاح المسلّح وشهد مؤازرة مصر المباشرة لخصومه الجذريين لذلك نشب خلاف دائم بين تونس ومصر، ولقد دفع خطر قيام ثورة كبرى في بلدان المغرب الثلاث أدغار فور سنة 1955 إلى قبول عودة محمد الخامس إلى عرش المغرب. ومُنحت بلاد المغرب حكماً ذاتياً سرعان ما قادها

إلى الاستقلال على النمط التونسي أي بنبذ الكفاح المسلّح. وهنا أيضاً قدّم عبد الناصر مساعدته لأعداء المصالحة وبعد خيبة مصر في تونس والمغرب كرّست جهودها على الجزائر وأرادت أن تجعل من بن بيلا قائد الثورة الجزائرية الوحيد ومن ثم نشأت توترات هامة داخل جبهة التحرير الوطني.

إن المسألة المغاربية جعلت من المستحيل تسليم مصر أي سلاح فرنسي وزادت من عزلة هذه الدولة تجاه القوى الغربية، ولم يبقَ غير اللجوء إلى الاتحاد السوڤييتي. ويبدو أن السوڤييت بدأوا منذ نهاية 1954 مناورات تمهيد لهذا الموضوع، غير أن عبد الناصر الذي كان لا يرغب في سباق التسلّح رفض ذلك، وبعد حادث غزّة عبثاً التفت نحو الولايات المتحدة. وفي باندونغ طلب عبد الناصر من شوان لاي إعلام موسكو باستعداده النظر في عروضها، وفي يوليو 1955 تمّت الاتصالات وفي شهري أغسطس وسبتمبر وبعد حوادث عنيفة جديدة بقطاع غزّة وقّع اتفاق تسليح سرّي، وبما أن الاتحاد السوڤييتي كان يمر بمرحلة انفراج مع الغرب فقد أوكل لتشيكوسلوفاكيا مهمة تسليم هذه الأسلحة. وبعد مدة تفطن الأمريكان لما وقع وقبل أن يمارسوا ضغوطاً على مصر أعلن عبد الناصر يوم 27 سبتمبر 1955 عن اتفاق الأسلحة التشيكيّة.

أصبح الاحتكار الغربي للأسلحة غير قائم وأصبح الاتحاد السوڤييتي شريكاً عظيماً على مسرح الشرق الأوسط حيث بدأ سباق التسلّح في إطار المواجهة بين الشرق والغرب. وقامت جدلية سياسية جديدة: فالدول العربية ستجد في الاتحاد السوڤييتي المزوّد بالسلاح الذي سيمكنها من الاعتراض على الأمر الواقع الإسرائيلي، وموسكو كانت تعدّ على المدى البعيد لإمكانية الحصول على تسهيلات بحرية لأسطولها السطحي المراد به موازنة الوجود البحري الأمريكي بالبحر المتوسط.

بعد أن أصلح عبد الناصر موقفه تجاه إسرائيل قبل إحياء خطة «ألفا» (التي أصبحت في هذه الأثناء خطة «غاما») لكنه لم يلبث أن خاب أمله بعروض

الأنجلوسكسونيين التي تنصّ على تقطيع النقب في مثلثّات عربية وإسرائيلية تمكِّن مصر من الالتقاء مع الأردن وإسرائيل من أن تحتفظ بمنفذ على البحر الأحمر. كان سباق التسلّح خطراً عظيماً في نظر إسرائيل غير أنّه كان في ذات الوقت أحد أسباب الاستراحة: فكلما زاد العرب ارتباطهم بالاتحاد السوڤييتي كلما سهل على إسرائيل الحصول على الدعم السياسي والعسكري الغربي، فكابوس بداية الخمسينيّات المتمثّل في التحالف ضد السوڤييت بين العالم العربي والغرب قد ولّى، وصار بوسع إسرائيل أن تبدو ورقة الغرب الرابحة الوحيدة بالمنطقة وأيّاً كانت المفارقة فقد كانت إسرائيل في حاجة إلى تهديد سوڤييتي لتضمن لنفسها أمناً مبنياً على مساعدة خارجية.

الطريق إلى السويس:

استقبل الإعلان عن قرار عبد الناصر في مصر بحماس شعبي عظيم واختفت التحفّظات التي تركتها معاهدة السنة الماضية مع بريطانيا العظمى. ونفس الشعور ظهر في كامل المشرق العربي فقد بدت أخيراً وسيلة رفع الوصاية الإنجليزية. وارتبطت شخصية عبد الناصر بكل الحركات المعادية لإنكلترا. وضاعفت هذه الأخيرة الأزمة بأن أخلفت وعدها عبد الناصر بألاّ تسعى إلى إدخال بلدان عربية أخرى في حلف بغداد. ومنذئذٍ أخذت الدعاية عبر الإذاعة تهاجم بشدّة الاستعمار البريطاني ليس في العالم العربي فحسب بل كذلك في إفريقيا الناطقة بالإنجليزية وذلك ما جعل العلاقات المصرية البريطانية تتوتر.

وكانت الآثار الأولى للحملة الدعائية المصرية أن وقعت سوريا في المعسكر المصري بتوقيعها يوم 20 أكتوبر 1955 اتفاقاً عسكرياً مع مصر. أما في لبنان فقد كان الرئيس شمعون مؤيِّداً لحلف بغداد غير أن انضمام سوريا لمصر وحركات الرأي العام المسلم اضطرته إلى البقاء في موقف حياد. وركّز العراق وإنجلترا جهودهما على الأردن إذ كان من غير المعقول أن تلتحق

العربية السعودية بالحلف وهي الخصم التقليدي للهاشميين. وفي الوقت الذي ذهب فيه مسؤولون عسكريون سامون بريطانيون إلى عمّان للتمهيد لدخول الأردن هزّت البلاد مظاهرات شعبية عنيفة يؤيّدها سياسيّون من الضفّة الغربية، وأجبرت الملك حسين على تأكيد رفضه النهائي دخول المنظمة التي تُشرف عليها بريطانيا.

وفي بداية 1956 حاولت الحكومة البريطانية التقارب من مصر على أساس الوعد بعدم توسيع الحلف. وتلقّى عبد الناصر العروض البريطانية بالترحاب غير أن عملية القضاء على الوجود البريطاني كانت تتسارع وفي الوقت الذي كان وزير الخارجية البريطاني يتباحث مع عبد الناصر اتّخذ الملك حسين قرار إقالة غلوب باشا. فقد كان الملك الشاب بطبيعة الحال متأثّراً بالأفكار القومية ويأمل أن يضم إليه القوى السياسية الجديدة، وكان غلوب باشا قد عارض الملك في المسألة الأساسية لأردنة إطارات الجيش العربية فضلاً عن الرمز الذي كان يمثّله هذا الضابط الإنجليزي الذي كان لا يخطّط إلاّ لترقية بطيئة للضباط الأردنيين والإبقاء على المسؤولين البريطانيين عدداً كبيراً من السنوات. واختار الملك حسين دون استشارة عبد الناصر الابتعاد عن الوصاية البريطانية (فبراير 1956) والتقرّب من سوريا ومصر والسعودية لإنقاذ الملكية وضمان استقلال حقيقي لبلاده.

ولعل مما كان له معنى أن عمليات الفدائيين ضد إسرائيل قد استؤنفت بضراوة بعد نهاية السيطرة البريطانية على الجيش الأردني. كما أن مظاهرات شعبية عنيفة قامت في بلدان الخليج الواقعة تحت الحماية البريطانية تهاجم القوة الحامية. وحسب المنطق الإمبريالي، لا يمكن للسلطات البريطانية أن تقبل مبرّرات المآخذ الشعبية وحملت مصر الناصرية مسؤولية كل دلائل العداء. وتأزّمت العلاقات بين البلدين من جديد فكلاهما كان يشكو من حدّة حملات الصحافة ضد الآخر. وكان إيدن الذي أصبح رئيساً للوزراء منذ بداية

1955 متألماً هو وفريقه من السياسة المصرية. كان إبرام معاهدة 1954 قد أثار معارضة قوية في حزب المحافظين (مجموعة السويس) كما أن خطتي «ألفا» ثم «غاما» قد أثارتا انتقادات عنيفة من جانب المعارضة العمالية والعناصر المؤيّدة لإسرائيل. فكانوا يرون أن عبد الناصر عاق كبير التجأ الآن إلى الاتحاد السوفييتي. فينبغي إيجاد سبيل للتخلّص منه ومن نظامه.

أما في إسرائيل فإن اتفاق الأسلحة التشيكيّة قد استأنف الحوار السياسي الداخلي. وكان ردّ فعل بن جوريون هو اقتراح مهاجمة مصر في الحال قبل أن تدعم قدرتها العسكرية. واعترض شاريت ورأى ـ ورأيه صائب ـ أن الولايات المتحدة ستعترض على ذلك الحل وربما مارست ضغوطاً قوية جداً على الدولة العبرية. ولكنه لم يستطع منع بن جوريون وديّان من الإعداد لخطة تهدف إلى غزو سيناء. وفي يومي 1 و2 نوفمبر 1955 هاجم الجيش الإسرائيلي المواقع المصرية قرب شريط العوجة وقتل حوالي خمسين جندياً مصرياً وطرد كل ملاحظي الأمم المتحدة من المنطقة تماماً، كانت هذه العملية ضرورية لاجتياح سيناء، وفي ذات الوقت شكّل بن جوريون وزارة جديدة تضمن لنفسها مساندة قوى غربية عديدة، وتمّت تهيئة الجيش للتدخّل وصار الأمر إلى انتظار الفرصة المواتية، وأثناء ذلك تضاعفت العمليات الانتقامية على الحدود وجرى الضغط على فرنسا لمضاعفة تسليم الأسلحة. وكان التخوّف الإسرائيلي يرتكز على تقوية الطيران المصري الذي كان يعرض المدن العبرية للمخاطر، وقامت حملة خاصة في فرنسا لحمل الناس على الاعتقاد بأن بقاء إسرائيل ذاته عرضة للخطر والحال أن الرهان الحقيقي هو النقب وكذلك القدرات الدفاعية على التراب المصري ذلك ما حصل عليه عبد الناصر، وكان للدعوى الإسرائيلية صدى كبير في فرنسا.

عجّلت حكومة غي موليه بتسليم الأسلحة والطائرات خاصة لإسرائيل باسم الكفاح ضد الخصم المشترك ألا وهو القومية العربية، على أن غي موليه رغم

يوم 6 فبراير 1956 بمدينة الجزائر حيث أبدى رضوخه أمام مظاهرات السكّان الفرنسيين، حاول فتح مفاوضات مع جبهة التحرير الجزائرية، ففي مارس سافر الوزير الاشتراكي كريستيان بينو إلى باكستان وطلب أثناء عودته المرور بمصر لملاقاة عبد الناصر، وجرى النقاش حول السّلام في الجزائر وحول إمكانية إجراء مفاوضات إسرائيلية عربية (ويفهم منها ضمنياً مسألة النقب). وأعطى عبد الناصر ضمانات حول تخفيض مساعدته للثورة الجزائرية التي تأكّدت في بيان بينو للصحافة: إن الحكومة الفرنسية مقرّة العزم على إجراء مشاورة نزيهة مع الشعب الجزائري الذي سيقرّر مصيره بكل حرية وإني لواثق بأنه سيقرّر طواعية الإبقاء على اتحاده مع فرنسا في نظام يحدّد فيما بعد، وكل ما نطلبه هو ألاّ يسمم أي تدخل خارجي العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين.

«ولقد أكّد لي عبد الناصر أنه ليست له أيّة نيّة في الاعتراض على رغبات أغلبية الجزائريين وأنه يتمنّى بكل صدق انتهاء النزاع المسلّح. وأعلن لي بأنه ليس صحيحاً أن فدائيين تمّ تدريبهم على الأرض المصرية للقتال في الجزائر وأنه لا يساند مواصلة الكفاح المسلّح إذا عرضت فرنسا حلاًّ سلميّاً وقبلته أغلبيّة الجزائريين[1]».

ورغم أن لقاءات سريّة غير مثمرة قد تمّت بين ممثّلي الحكومة الفرنسية وممثّلي جبهة التحرير الجزائرية بعد ذلك فكل طرف أخلّ بالموقف المعلن، فضاعف عبد الناصر مساعدته لجبهة التحرير ليمكّنها من التّفاوض من موقع القوة. وبصرف النظر عن المكاسب الثورية بشمال إفريقيا كان الرئيس المصري (منذ يونيو 1956) يأمل تلقّي ضمانات فرنسية بخصوص الحدّ من مبيعات الأسلحة الفرنسية لإسرائيل ومنع هجرة اليهود من شمال إفريقيا إلى إسرائيل ومواصلة اعتراض فرنسا على حلف بغداد والدعم الدبلوماسي الفرنسي للمسألة

(1) جورج فوشيه Gam.il Abdel - Nasser et son èquipe باريس 1960، جزء 2 ص ص 197 - 198.

الفلسطينية ووضع حد للحملة الصحافية الفرنسية ضد مصر وتحسين العلاقات التجارية بين البلدين. ومن جانبه تخلّى غي موليه عن الاعتدال في الجزائر وزجّ بنفسه في سياسة قوة رافعاً عدد الجنود الفرنسيين بالجزائر من 250.000 إلى 400.000. واتّهم المسؤولون الفرنسيون عبد الناصر علناً بأنه المسؤول الأوحد عن هموم فرنسا بشمال إفريقيا وبأنه هتلر جديد. وجرت اتصالات مع الحكومة الإنجليزية ومع الإسرائيليين لمعرفة الطريقة المُثلى للتخلّص من هذا الإنسان المزعج.

وهكذا كانت فرنسا وبريطانيا وإسرائيل ترى في عبد الناصر الإنسان الواجب القضاء عليه (بالمعنى الهادي للفظ فقد وضعت خطط لاغتياله) وفي هذا الظّرف انفجرت أزمة السويس فجأة.

السويس

من السّد إلى القناة:

من الغريب أن الأزمة قد تسبَّب فيها المحور الثاني للسياسة الناصرية وهو البحث عن الاستقلال الاقتصادي. منذ بداية القرن التاسع عشر شرع في عمل جبّار يتمثّل في ضبط النيل وتنظيمه. وإذا ما عاد المرء من الدلتا إلى الوادي فإنه يمر تدريجياً من الري بالغمر (عبر فيضان النيل) إلى الري الدائم. فلم يبق سوى إتمام المشروع ببناء سد عظيم بأسوان فوق شلال النيل الأوّل، يمكّن من تكوين بحيرة كبرى تنظّم سيل النهر بحسب حاجة الزراعة وتزوّد بالكهرباء اللازمة لكهربة الوادي. ويحمل هذا المجموع اسم السّد العالي بالإشارة إلى وجود سدّ أول بأسوان شيّد في بداية القرن، وللوصول إلى هذا الهدف كانت مصر في حاجة إلى مساعدة مالية وتقنية. فالتفتت مرة أولى إلى الغرب وشرع في تصوّر مجمع مالي يتكوّن من الحكومة الأمريكية والحكومة البريطانية والمصرف العالمي.

كان الأمريكان منزعجين جداً لحصول مصر على أسلحة سوفييتية. وأعلمهم السوفييت أن زمن الاحتكار الغربي بالشرق الأوسط قد انتهى وأنّه ينبغي أن يحل محل الإعلان الثلاثي عمل دولي ينطلق من الأمم المتحدة وتقوم به الدول العظمى.

وقرّر عبد الناصر في أبريل 1956 الاعتراف بالصين الشعبية الموجودة خارج الأمم المتحدة والتي لم تكن معنية بحظر جديد على الأسلحة. وأثار هذا العمل غضب إدارة أيزنهاور الذي كان يرى أن بالإمكان الحدّ من شراء الأسلحة بل وربما من إلغائه بالمطالبة بفرض رقابة مالية على مصر طيلة مدة القرض اللازم للسّد. كان الخطأ النفسي خطيراً. فقد كانت القوى الأوروبية فرضت بالضبط نفسها على مصر عبر رقابة مالية وذلك ما أدّى إلى الاحتلال البريطاني لسنة 1882 ولم يكن بوسع مصر عبد الناصر المستقلّة حديثاً والمتمسّكة بقوة بالقومية إلاّ أن ترفض مثل تلك الشروط فضلاً عن أن عبد الناصر سرعان ما أيقن أن الأنجلوسكسونيين في جميع الحالات سيسحبون عروضهم في آخر لحظة ليظهروا تبعية مصر للقوى الغربية وإهانة عبد الناصر أمام شعبه. كان اتخاذ القرار الأمريكي أكثر تعقيداً وما من شك في أن التقارب المصري السوفييتي كان يثير قلق واشنطن وأن الحياد الإيجابي كان يبدو غاية اللاأخلاق. واصطدم مشروع المساعدة لمصر بعداء الكونغرس الذي كانت موافقته ضرورية. وقدّرت وزارة الخارجية الأمريكية بأن عبد الناصر لم يجعل من السّد العالي عنصراً أساسيّاً من سياسته وأن رفض الطلب المصري لن تكون له تبعات كبرى، كما اعتقد الخبراء ذاتهم بأن من المحتمل أن السوفييت لن يمولوا المشروع فليس لهم الإمكانيات لذلك وحتى إذا ما قبلوا تنفيذ المشروع رغم كل شيء فإن ذلك سيكون عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد السوفييتي وذلك ما لا يغتم له الأمريكان.

وفي يوم 19 يوليو 1956 أعلم دالاس سفير مصر في واشنطن برفض

أمريكا منح القرض اللازم وأبلغ الصحافة بالخبر في الحال، وكان الإلحاح على ضعف الاقتصاد المصري والافتقار لدعم الكونغرس لمشروع مكلّف كهذا وطويل الأمد، وفي اليوم التالي أعلنت بريطانيا العظمى والمصرف العالمي بدورهما عن انسحابهم من المشروع. وتحمّست الصحافة الأنجلوسكسونية للدرس الذي لُقّن للرئيس المصري التي تأمل أن يفهم ميزان القوى الحقيقي وسيظهر مزيداً من المرونة تجاه مصالح الغرب.

عاد عبد الناصر إلى القاهرة على عجل وكان بيوغسلاڤيا للتباحث مع نهرو وتيتو رأسي الحياد الآخرين. وكان قراره الفوري تأميم شركة قناة السويس ذات الامتياز، وكانت هذه الشركة عند الوطنيين خير رمز للوجود الأجنبي بمصر، وكان تمويلها أحد الأسباب الرئيسة لاستدانة البلاد في القرن التاسع عشر واحتلالها، ولقد برّرت بريطانيا دوماً وجودها بالحاجة إلى الدفاع عن هذا الطريق المائي الدولي، وكانت الشركة ذاتها تشكّل دولة داخل الدولة، ومنذ أن أسّسها فرديناند دي لسيبس ظلّت تطالب بوضع دولي (لذلك كان عنوانها الشركة العالمية). وبعد 1882 وتحاشياً لأن تأخذ بريطانيا مكان المحتكر في مصر، تصرّفت القوى الأوروبية في هذا الاتجاه واختفت الصبغة الدولية لهذا الممر المائي باتفاقية القسطنطينية سنة 1888 وجعلته مفتوحاً في حالات الحرب والسلام لكل الدول غير أنها لاحظت أن هذه الاتفاقية ليست محدودة بمدة الامتياز المُعطى للشركة.

كانت إرادة تدويل مصر هذه في القرن التاسع عشر قد نظر إليها خاصة رينان الذي أكّد أن مصر ما دامت تخص العالم فليس لها الحق في أن تكون أمّة. وعمليّاً ازدهرت الشركة في ظل الحماية الإنجليزية التي جعلت بدءاً من الحرب العالمية الأولى من منطقة القناة تمركزها العسكري المفضّل في المنطقة. ومنذ أن اشترت الحكومة الإنجليزية أسهم الخديوي إسماعيل أصبحت تمتلك جزءاً هامّاً من رأس مال الشركة. أما الباقي فقد كان موزّعاً خاصة بين مساهمين

فرنسيين. وكانت الشركة خاضعة للقانون المصري غير أن إدارتها فرنسية ومقرّها الاجتماعي بباريس. وقد أكّدت الشركة وضعها الخاص أمام السلطات الفرنسية والمصرية على حدٍّ سواء لكي تتخلّص من الضغوط، ومنذ إلغاء نظام الامتيازات الأجنبيّة سنة 1937 والشركة في نزاعات مستمرة مع الحكومة المصرية وكان الجدال يدور حول قوانين تمصير ملاّك الشركات العاملة بمصر. وقد رفضت هذه الشركة تطبيقها باسم طابعها الدولي لأن ذلك يعني الاعتراف بسلطة الحكومة المصرية على رأس مالها وعلى ملاّكها. وكانت تسويات تتمّ دورياً، تُقام على أساس الاستثناءات وذلك ما كان يحفظ ماء وجه الجميع. والتزمت الشركة بتطبيق تمصير تدريجي لملاّكها كان يفترض أن يستمرّ حتى نهاية امتيازها سنة 1968 كما التزمت بإعادة استثمار جزء من أرباحها بمصر. ولئن زاد عائد مصر من القناة فلم يكن متناسباً مع المشاركة في الأرباح التي كانت تعطيها شركات النفط بالعالم العربي منذ بداية الخمسينيّات ونظراً لأن الامتياز لم يبق له غير سنوات وأن منطقة القناة كانت تشهد أعمال حرب حقيقية منذ بداية سنتي 1951، 1952 فقد كانت إدارة الشركة تدعو منذ بداية الخمسينيّات إلى تدويل هذه المنطقة بحيث تُدار من قِبَل شركة مستخدمي القناة. وتظل الشركة بعد نهاية الامتياز موجودة لتقديم الخدمات في إطار شركة مشتركة مصرية دولية، ولم تستجب القوى الغربية لطلبات الشركة بسبب ضرورة مشاركة الاتحاد السوفييتي في شركة مستعملي القناة.

أما مصر فكانت ترى في تدويل منطقة القناة والدفاع عن الشرق الأوسط ذريعة يتذرّع بها الغرب للإبقاء على وجوده على أرضها، ولكي تصبح أمّة بالمعنى الصحيح فلا بدّ لها من الحصول على تحرّرها الكامل. وكان تولّي إدارة القناة التقنيّة والتجارية سيصبح الدليل الفعلي على استقلالها الذي لن يكون سياسياً فقط بل كذلك بشريّاً وتقنياً.

كان التأميم سيمكّن من الرد على التحدي الغربي فبفضل عائدات القناة

ستتمكن مصر من تمويل بناء السّد العالي، وكان عبد الناصر يخشى من تدخّل عسكري فوري من بريطانيا، وكان بحاجة إلى معرفة حال القوّات الإنجليزية بالمنطقة التي كانت منذ جلائها عن قاعدة القناة قبل شهر مضى ترابط بقبرص، كانت هذه المعلومات القيّمة قد تمّ الحصول عليها لدى القبارصة اليونانيين الذين كانوا يناضلون ضد الوجود الإنجليزي في جزيرتهم والذين كان العرب يساندونهم سرّاً، وما أن علم عبد الناصر أن ليس للإنجليز وسائل التدخّل في الأيام التالية حتى صار بإمكانه تأكيد قراره. فأتته فرصة إعلان ذلك يوم 23 يوليو ذكرى الثورة فاختير يوم 26 يوليو أثناء الخطاب المتوقّع في الإسكندرية احتفالاً بذكرى رحيل الملك فاروق إلى المنفى.

كان عبد الناصر يقدّر أنه كلما كسب الوقت بمناوراته الدبلوماسيّة كلما اضطر الفرنسيُّون والإنجليز إلى التخلّي عن استعمال القوّة بسبب الضغوط الدبلوماسية الدولية، فمثل هذا التدخّل سيوجّه ضربة قاسية لمصالحهم في العالم العربي والعالم الثالث، وكان عبد الناصر يرى أن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية حذرتان بما يكفي لجعلهما تتخلّيان عن مثل هذا العمل، وكان خطؤه أنه عوّل على ذكاء خصومه.

يوم 26 يوليو مساء بالإسكندرية كان الجميع على علم بأنه سيعلن عن قرارات هامّة. وبدلاً من التحدُّث بالعربية الفصحى مثلما تعوّد ذلك تكلّم باللهجة المصرية بنبرة عادية تماماً، وحكى بلهجة مازحة عن مشاكله مع المسؤولين الأمريكان حول قضية الأسلحة المصرية ثم حول تمويل السد العالي، وافتتن الجمهور تماماً بهذا الأسلوب. فهذا الرجل المحتشم الخجول، قد أفلح حقّاً في أسر شعبه ثم ارتفعت اللهجة فجأة لما ذكر مراراً اسم فردينان دي لسيبس باني القناة والسيطرة الأجنبية على القناة، كانت لفظة «السيبس» كلمة السر التي كان الفدائيُّون ينتظرون سماعها في الإذاعة لاحتلال منشآت الشركة العالمية، ثم تفوّه عبد الناصر بالجمل الرئيسة.

«إن هذه الأرباح التي كانت الشركة الإمبريالية ـ هذه الدولة داخل الدولة ـ تحرمنا منها بينما كنا نتضور جوعاً سنستعيدها منها».

وذهل الجمهور. . .

«وإني أعلن لكم أن الجريدة الرسمية في ذات الساعة التي أُخاطبكم فيها تنشر قانون تأميم الشركة وفي ذات الساعة التي أتحدَّث فيها يقوم أعوان الحكومة بالاستيلاء على محلاّت الشركة.

وانطلق عبد الناصر عندها ضاحكاً في قهقهة لا يمكن كبتها من شدّة الانفعال والفرح. .

«منذ أربع سنوات، من هنا بالذات، فرَّ فاروق من مصر. وأنا اليوم باسم الشعب آخذ الشركة، هذا المساء قناتنا سيديرها مصريّون، مصريّون».

كانت الجماهير في هيجان. وفي كامل مصر خرج السكان للهتاف باسم عبد الناصر. فقد حقَّق اتحاد كل الشعب المصري. إذ كان يمحو في أمسية قرابة قرن من الإذلال.

كان خطاب يوم 26 يوليو الأساس الحقيقي للسلطة الناصرية، هذا الالتحام الفريد بين شعب وبين قائد في إرادة مشتركة لاستعادة الكرامة الاجتماعية والوطنية التي طالما أهينت، ولقد سجّلت حياة عبد الناصر العملية أيضاً لقاءين هامّين بينه وبين شعبه هما خطاب الاستقالة يوم 9 يوليو 1967 وجنازته يوم غرة أكتوبر 1970[1].

ولقد أعلنت الحكومتان الفرنسية الاشتراكية برئاسة غي موليه بباريس، والإنجليزيّة المُحافِظة برئاسة أنطوني إيدن بلندن عن سخطهما وهاجمتا عبد الناصر.

---

(1) جان وسيمون لاكوتور L'Egypte en mouvement ص 450.

الدبلوماسيّة والاستعدادات العسكرية:

يبدو أن نوري السعيد الموجود بلندن عند التأميم قال لإيدن «اضربوه اضربوه بقوة واضربوه الآن» لكن الإنجليز تبيّن لهم أنهم ليست لديهم وسائل التدخّل العسكري الفوري. فكان ينبغي عليهم أن يعدّوا مع الفرنسيين عملية إنزال معقّدة. وشبّه أيدن أزمة السويس بأزمة ميونيخ وجعل منها قضية شخصية وكان لا يريد فيها استسلاماً. ورأى الفرنسيُّون في هذه الأزمة الوسيلة للتخلّص من عبد الناصر ومن ثم إنهاء حرب الجزائر.

كان مصير شركة القناة ثانوياً لدى الطرفين فالمهم هو الإبقاء على الوجود الأوروبي بالشرق الأوسط عن طريق التدويل وكان استعمال القوّة يبدو لهم السبيل الوحيد لاستعادة هيبتهم في هذه المنطقة التي أصبحت حيوية، بسبب تبعية أوروبا على صعيد الطاقة، لنفط الخليج.

حاولت واشنطن إثناء الفرنسيين والإنجليز عن الدخول في عملية عسكرية. وفسّرت القوّتان الأوروبيّتان الطريق الدبلوماسية التي يدعوهما دالاس إلى سلوكها بأنها إرادة واعية لتحاشي مواجهة سياسيّة وعسكرية حقيقية مع مصر، تكون نهايتها الحتمية إحلال نفوذ الولايات المتحدة محل النفوذ الإنجليزي الفرنسي. ومع ذلك جمّد الأمريكيون الأموال المصرية لتهدئة حلفائهم كما أوقفوا مساعدتهم الغذائية المتمثّلة في توزيع فائضهم الزراعي في لحظة كانت مصر في حاجة إليها، وبينما كان العسكريُّون الفرنسيُّون والإنجليز يحصون الوسائل المُتاحة ويضعون خطط العملية، كانت حكومتاهم تقرّان التفاوض الدولي تحت إشراف الولايات المتحدة.

التأمت بلندن بدءاً من 16 أغسطس 1956 ندوة لمستعملي القناة، ولم تقم بريطانيا بدعوة إسرائيل. وكان الاتحاد السوفييتي والهند المدافعين فيها عن مصر التي رفضت حضورها. وبعد أسبوع من المناقشات الشاقّة تمّ تبني

مشروع تدويل بـ 18 صوتاً من 22 صوتاً، ولم تكن إعادة الشركة العالمية للامتياز واردة بل يُكتفى بإعطائها تعويضاً عادلاً ومنصفاً، وينبغي أن تعزل القناة عن أي تأثير سياسي لأية قوة وينبغي أن تُدار من قبل مجلس تابع للأمم المتحدة تكون فيه مصر وأهم المستعملين ممثّلين، ويكون لمصر حق في عوائد عادلة ومنصفة متناسبة مع قدرة القناة ومع استعمالها. وفي يوم 28 أغسطس استقبل عبد الناصر وفداً مكلّفاً من المؤتمر ويرأسه الوزير الاسترالي منزس، ورفض عبد الناصر مبدأ التدويل ذاته ورأى فيه «استعماراً جماعياً» وقام دالاس بمناورة تسويفية جديدة باقتراحه استحداث جمعية مستعملين وبتنظيم مؤتمر جديد بلندن يجمع الدول الثماني عشر التي صوّتت على المشروع الأوّل. وسرعان ما تبيّن أن الولايات المتحدة ترفض أي استعمال للقوّة لفرض هذه الجمعية.

ولإظهار عجز المصريين على إدارة القناة وإيجاد ذريعة للتدخّل طلب الفرنسيُّون والإنجليز من الشركة سحب كل ملاكها التقني الأوروبي والمرشدين الملاحيين خاصة، لكن هذا المشروع القائم على شعور التفوّق لدى الأوروبيين انتهى بإخجال أصحابه. وأفلح المصريُّون في تشغيل القناة بمساعدة السوفييت ولكن بالاعتماد خاصة على الكفاءات المحليّة. وكان ذلك مفخرة مشروعة لديهم ودليلاً على تحرّرهم التقني.

عُرضت القضية على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في نهاية سبتمبر 1956، وبعد خمسة عشر يوماً من المفاوضات العسيرة تمّ التصويت يوم (13 أكتوبر) على قرار من ست نقاط ينقّح اتفاقية القسطنطينية، واستعمل الاتحاد السوفييتي حقّ النقض فيما يخص جمعية المستعملين غير أن مصر التزمت بقبول جهاز استشارة دائم بين المستعملين وسلطة القناة وقانون توفيق وتحكيم في حالة قيام منازعات، وبدلاً من تعويض مساهمي الشركة على أساس قيمة الأسهم عشية التأميم تظل الشركة العالمية قائمة ويحدّد إجراء تحكيم التعويض

الذي ينبغي أن يُدفع لها، وسيجتمع مؤتمر بجينيف لتحديد التزامات كل الأطراف المعنية.

وفي نهاية إجراء دبلوماسي طويل تمّ قبول أهم مطالب مصر. ولو أن المسألة كانت حقاً تتعلّق بتأميم الشركة صاحبة الامتياز فقط، وهو التأميم المحتوم على كل حال إذ لم يبق للامتياز غير اثنتي عشرة سنة لانتهت الأزمة عند هذا الحد.

لكن هدف السياسة الفرنسية الإنجليزية يرتكز على إرادة التخلّص من نظام عبد الناصر وبما أن الحليفتين صوّتتا على قرار مجلس الأمن فلم يعد بوسعهما إيراد التأميم ذريعة للتدخّل. ومنذ عشية التأميم قرّر الفرنسيُّون والإنجليز إعداد عملية عسكرية تقضي إلى إعادة بناء الشرق الأوسط بناءً سياسياً: فسيقام بمصر نظام جديد «سلمي وديمقراطي» وسيظل لبنان على توجّهه المؤيّد للغرب وستعطي سوريا حكومة صديقة للغرب وللعراق. كانت فرنسا ضد تكوين الهلال الخصيب وضد توسيع حلف بغداد وكانت لا تريد أن يصبح نوري السعيد «خليفة» العرب مكان عبد الناصر وتطالب بأن يفعل كل شيء لتتخلّى دول المنطقة عن العروبة ولتطوّر «قومية» ترابية لا يمكنها أن تصيب شمال إفريقيا بعدواها والتزم الإنجليز بمصالحة الفرنسيين مع العراق واقترحوا البحث عن حل «ليبرالي» بالجزائر يقضي على أسباب التوتر بين الأوروبيين وبين العرب وفي نفس الروح فكروا في تنقيح خطة «ألفا» المؤيّدة إلى سلام عربي إسرائيلي وكان الفرنسيُّون ضد تنازلات ترابية إسرائيلية ولو كانت رمزية ولا يقبلون إلاّ تبادل الأراضي على أساس التعويض فقط.

بينما كان السياسيُّون يغيّرون خريطة الشرق كان العسكريُّون يضعون خطة جديدة لحملة جديدة في مصر، وتكون القيادة للإنجليز ويكون الفرنسيّون المساعدين لأن العملية تتضمّن استعمال القواعد البريطانية بقبرص ومالطا وأن

ثلثي الوسائل المستخدمة ستوفرها بريطانيا، كانت خطة «هاملكار» التي سُمّيت بعد ذلك «الفارس الملكي» تتضمّن عملية إنزال قرب الإسكندرية ثم زحف على القاهرة ومعركة أهرام جديدة ينشأ عنها انهيار النظام الناصري ثم احتلال القناة، وحدّدت البداية بيوم 17 سبتمبر ثم أُجِّلت تبعاً لتطوّر الموقف الدبلوماسي، ولم يلبث أن اختلف العسكريُّون الفرنسيون والإنجليز حول التصّور العام للعملية، لم يعد للجيش البريطاني تجربة قتالية منذ 1954.

وقد تملكته عقدة السيد الممتاز الفعلية «إنزال نورماندي» فأعد بدقة متناهية كل مراحل السوق والاحتلال (فخطَّط على سبيل المثال لإصدار عملة احتلال) وحسب ما هو ضروري لضمان الحدّ الأدنى من التزويد للسكّان المحتلّين، وكان عذره الرئيسي هو أن قبرص ليس لديها الموانىء اللازمة لتلك العملية وأن نقطة انطلاق السفن ستكون مالطا بالضرورة على بعد عدة أيام من الإسكندرية، أما الفرنسيون الذين خرجوا من حرب الهند الصينيّة فقد كانوا يدافعون عن عمل سريع مرتجل جزئياً يرتكز على الحركة ويكون رأس حربته المظليّون، وبما أن القيادة كانت للإنجليز فقد تمّ تبني رأيهم، وحدَّدت روزنامة دقيقة جداً كان التعجيل فيها غير وارد.

منذ بداية سبتمبر بدأ حشد القوّات بالبحر المتوسّط، لكن المشروع قلب في اليوم السابع من الشهر بطلب من إيدن: فلو هوجمت الإسكندرية لبدا ذلك عملاً إمبريالياً بيّناً ثم إن المصريين قد جلبوا قوّات هامة إلى هذه المنطقة. فنصّت «الجندي الملكي» المنقَّحة على إنزال ببور سعيد يليه احتلال منطقة القناة، ويحصل انهيار النظام الناصري بحملة «جوية نفسية» (تحطيم الطيران المصري وشلّ الجيش المصري وتسديد ضربات للاقتصاد مع وقاية حياة السكان المدنيين) تسبق الإنزال بأيام عدة. حدد يوم الهجوم الجديد في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر. ولما عرضت قضية السويس على مجلس

الأمن علّقت خطة العملية مرة أخرى رغم سخط العسكريين ونفاذ الصبر المتزايد لدى الفرنسيين.

وكان الفرنسيون قد أعلموا الإسرائيليين بمشاريعهم العسكرية منذ نهاية يوليو 1956 وقرّروا تزويدهم بكل سلاح يطلبونه. وبدءاً من شهر أغسطس تلقّى الإسرائيليّون كميات هامة من العتاد الحربي دون إعلام الأنجلوسكسونيين مسبقاً بذلك غير أن الإنجليز رفضوا بعناد كل تعاون مع الدولة العبرية لأنهم كانوا لا يريدون الظهور بمظهر المتواطئين مع ألدّ أعداء العرب. ولقد دفعت المماطلات البريطانية بالمسؤولين الفرنسيين إلى التفكير في عملية فرنسية إسرائيلية دون مشاركة قوّات لندن. فاستأنفوا الاتصال مع الإسرائيليين وشرعوا في الحوار مع الإسرائيليين في نهاية سبتمبر. كان بن جوريون منذ أمد على استعداد لشن حرب وقائية ضد مصر. غير أنه كان يخشى القوة الضاربة للطيران المصري الجديد كما كان يخشى تعقيدات من الجانب الأردني. كان الفرنسيّون مستعدّين لضمان غطاء جوي وبحري للأراضي الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي في حركته انطلاقاً من قبرص ومن القواعد الإسرائيلية. كان الوضع على الحدود الأردنية متوتراً جداً فبالإضافة إلى العملية المعهودة للتسللات وعمليات الانتقام قبلت الحكومة الأردنية الجديدة. إجراء انتخابات حرّة تتم في نهاية أكتوبر. لحماية الأردن ضد هجوم إسرائيلي وللتأثير على سياسة المملكة عرض العراق إرسال قوّاته، فأبلغت إسرائيل الأردن بأن ذلك يعد سبباً من أسباب الحرب. وأعادت إنجلترا إلى الأذهان أنها التزمت بالمعاهدة الموقّعة مع الأردن بحماية المملكة ضد كل اجتياح وأنها مستعدة للوفاء بعهدها. والشرطان الإسرائيليّان يفترضان على الأقل الحصول على الموافقة الضمنية للإنجليز على حرب وقائية. وتردّد إيدن طويلاً أمام العروض الإسرائيلية قبل قبول مبدأ عملية ثلاثية، وكان تحفّظه الرئيسي يخصّ ضرورة عدم ظهور أي دليل على تواطؤ مع الإسرائيليين.

بعد شهر من المفاوضات السريّة ذهب بن جوريون إلى سافر قرب باريس يوم 22 أكتوبر 1956 لإبرام الأتفاق النهائي مع الفرنسيين والإنجليز.

وشرح بدوره مشروعه الخاص بإعادة المشرق العربي وأعلن أن ذلك سيكوّن سياسة إسرائيل للعشريات القادمة.

«أخطر بن جوريون [. . .] على الفور الفرنسيين بأنه سيعرض عليهم مشروعاً قد لا يبدو لأول وهلة غير واقعي أو ساذجاً على الأقل. كان الأمر يتعلّق بتسوية تامّة لمشاكل الشرق الأوسط فالأردن في رأيه ليس ممكناً بقاؤه دولة مستقلة. وينبغي تقسيمه فيعطي الجزء الواقع شرقي النهر للعراق لقاء التزامه باستقبال اللاجئين العرب وتوطينهم على أرضه وتعود الضفة الغربية إلى إسرائيل إقليماً ذا حكم ذاتي. كما أن على لبنان التخلّي عن قطاعاته المسلمة لضمان استقراره الذي يصبح مرتكزاً على مناطق البلاد المسيحيّة. وفي الشرق الأوسط المبني على هذه الشاكلة ستمارس بريطانيا العظمى نفوذها على العراق الذي يضم شرقي الأردن وعلى جنوب شبه الجزيرة العربية. أن منطقة النفوذ الفرنسية بالتعاون الوثيق مع إسرائيل فستضم لبنان وربما سوريا كذلك. وسيكون لقناة السويس وضع دولي مضمون وينتقل مضيق تيران إلى السيطرة الإسرائيلية».

أجّل الفرنسيون والإنجليز إلى فترة لاحقة هذه الاعتبارات المتّصلة بالجغرافيا السياسية ووضعوا خطة المعركة الجديدة التي جسّدتها اتفاقيات سافر:

بعد ظهر 29 أكتوبر 1956 تشنّ القوات الإسرائيليّة، هجوماً واسع النطاق ضد القوّات المصرية بهدف بلوغ منطقة القتال في اليوم التالي.

«عندما تعلم الحكومتان البريطانية والفرنسية بالأحداث تقومان يوم 30 أكتوبر 1956 في ذات الوقت وبشكل منفصل بتوجيه نداءين محررين في روح

السطور الرئيسية التالية»: إلى الحكومة المصرية:

- إيقاف القتال المطلق.
- انسحاب كل القوّات لمسافة 15 كيلومتر من القناة.
- القبول باحتلال القوّات الفرنسية الإنجليزية المواقع الهامّة على القنال بشكل يضمن حرية عبور القنال لسفن كل الأمم إلى أن يتم إبرام اتفاق نهائي - «إلى حكومة إسرائيل».
- إيقاف القتال المطلق.
- انسحاب القوّات إلى مسافة 15 كيلومتر من القناة.
- سيتم إعلام الحكومة الإسرائيلية بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية طلبتا من الحكومة المصرية قبول احتلال مؤقت للمواقع الهامة على القناة من قِبَل القوّات الفرنسية والإنجليزيّة.

«إذا ما رفضت إحدى الحكومتين النداء أو لم تعطِ موافقتها خلال الساعات الاثنتي عشرة يكون من المحتمل للقوّات الفرنسية والإنجليزية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية مطالبهما.

«لن يطلب من الحكومة الإسرائيلية تلبية شروط النداء إذا لم تلبِّ الحكومة المصرية شروط النداء الذي تكون قد تلقته.

إذا لم تقبل الحكومة المصرية الشروط المقدَّمة إليها في الأجل المحدَّد ستشن القوّات الفرنسية والإنجليزية هجوماً ضد القوّات المصرية في الساعات الأولى من يوم 31 أكتوبر 1956.

«سترسل الحكومة الإسرائيلية قوات لاحتلال الضفّة الغربية من خليج العقبة وكذلك جزر تيران والسنافر لتأمين حرية الملاحة في الخليج.

«لن تهاجم إسرائيل الأردن طيلة العملية ضد مصر. لكن إذا ما هاجم

الأردن إسرائيل أثناء هذه المدة فلن تهبّ الحكومة البريطانية لمساعدة الأردن[1]».

وهكذا وجد الفرنسيُّون والإنجليز تبريراً خبيثاً لتدخّلهم وهو الفصل بين المتحاربين وإعادة النظام في مصر.

العملية الثلاثية:

كل الذين شاركوا في اتخاذ القرار بفرنسا وإنجلترا منعوا من الاتصال بغيرهم. كما أن وزراء عديدين وموظفين ساميين وسفراء لم يتم إعلامهم بما يدور. وكان هذا التكتم المطلق اللازم دون شك لأسباب عسكرية أحد أسباب الفشل. وكان الاتصال محدوداً بشكل خاص بين العسكريين والسياسيين.

وقد استبعدت الولايات المتحدة من اتخاذ القرار إمعاناً في الحذر. والتاريخ الذي تمّ اختياره يوافق الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي من المؤمل أن تشلّ إدارة أيزنهاور. وقد اختير نفس التاريخ سنة 1948 أثناء اجتياح سيناء الأوّل. وكانت المعلومات داخل الحلف الأطلسي قد توقف تبادلها بين الإنجليز والفرنسيين من جهة وبين الأمريكان من جهة أخرى. ومع ذلك كان الأوروبيُّون يعتقدون، ما دام نشر قوّاتهم شرقي المتوسط واضحاً، أن الأمريكان كانوا بالضرورة على علم بقرب العملية وأنهم موافقون عليها إذ لم يقولوا شيئاً، كما ظهر عنصر إضافي مشجّع في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 1956 وهو اندلاع التمرّد المجري الذي كانت ميزَته تحييد الاتحاد السوفييتي.

ونظراً لأن إيدن يريد الإبقاء على إيهام الناس بأن التدخّل إنما هو لإعادة النظام فلم يكن يستطيع إعطاء الأسطول إشارة الانطلاق إلاّ بعد بدء الهجوم الإسرائيلي. ولم يحسب البتة حساباً لمتغيرتين من متغيرات الخطّة: وهما

(1) آبال ططوما Comment Israèl Put sauvé les secrets de L'expédition de Suez باريس 1978.

الوقت الذي تستغرقه السفن للمجيء من مالطا والفترة المرسومة للهجوم «الجوي النفساني» وكان لتعقيد آلة الحرب وثقلها أن كان من المستحيل التعجيل بالعملية الجراحية رغم مناشدات الفرنسيين. وفي يوم 25 أكتوبر بدأت إسرائيل التعبئة، وكان الأمر على الصعيد الرسمي يتعلّق بالتوقّي ضد دخول قوات عراقية هامة إلى الأردن، وكان أيزنهاور الذي ظل لا يعلم شيئاً عن الخطة المرسومة قد انخدع تماماً بالتلاعب المنظّم بسافر. كان وفياً لروح الإعلان الثلاثي فضاعف تحذيراته لإسرائيل التي كان عليها أن لا تنسى بأن الولايات المتحدة قد ضمنت المحافظة على الوضع القائم. وكانت رسالته بتاريخ 27 أكتوبر ذات المغزى. لا أظنني متفقاً مع موقفكم الحالي ولكن في جميع الحالات وحسب علمي لم تدخل الجيوش العراقية الأردن، وآمل أن تعتبروا تعليق هذه الحركة إسهاماً في سلام المنطقة. وعلى أن أعبّر لكم صراحة عن القلق الذي أشعر به بعد علمي التعبئة الكبرى التي تقومون بها من جانبكم. إنها حركة لا يمكنها في اعتقادي إلا أن تزيد التوتر الذي تودون تخفيفه حسبما أشرتم إليه.

«إنها أيام توتر كبير [. . .] وما زلت على ثقة بأن موقفاً سلمياً ومعتدلاً هو وحده القادر على تحسين الوضع. وأكرّر الدعوة التي أبلّغكم إياها وزير الخارجية دالاس خاصة أن تبدأ حكومتكم باستعمال للقوة يهدّد السلام والصداقة المتنامية بين بلدينا[1]».

بدأ الهجوم الإسرائيلي يوم 29 أكتوبر في اللحظة التي كان فيها أيزنهاور يوجّه رسالة أخرى إلى بن جوريون.

«نظراً للآثار الهامة التي قد تنجم من حالة التوتر الخطير الراهنة بالشرق الأَوسط ونظراً للنوايا التي أعربت عنها الولايات المتحدة في الإعلان الثلاثي

---

(1) ميشال بار زوهار، Ben Gourion، باريس، 1966 ص ص. 308 ـ 309.

بتاريخ 25 مايو 1950، فقد أعطيت التعليمات لتتم مناقشة الوضع مع المملكة المتحدة وفرنسا الموقعتين على الإعلان المذكور وبأن تدعى هاتان الدولتان إلى ممارسة كل الجهود الممكنة من أجل تحسين الوضع. كما أعطيت أوامري لإبلاغ قلقي إلى دول أخرى من دول الشرق الأوسط ولدعوتها بإلحاح إلى الامتناع عن أي عمل قد يؤدّي إلى بدء الأعمال الحربية».

في اللحظة ذاتها التي كان فيها الرئيس الأمريكي يتشاور مع حليفتيه من أجل إيقاف الاجتياح الإسرائيلي كانت هاتان تعطيان أسطوليهما أوامر للإبحار صوب مصر. كان الفرنسيّون قد اشتركوا في القتال وكان سلاحهم البحري يحمي سواحل إسرائيل وسلاحهم الجوّي يحمي قراها ويمدّ قواتها في سيرها بالإنزال المظلّي، وكان موشي ديان يقود العمليات التي كانت تتقدّم بسرعة رغم المعارك الطاحنة في بعض القطاعات. وفي يوم 30 أكتوبر بعث الفرنسيون والإنجليز إنذارهم إلى المتحاربين. وفي اليوم التالي بدأت الحملة «الجوية النفسية» التي كان أحد أهدافها الرئيسية شلّ الطيران المصري. أدرك عبد الناصر أنه يتوجب عليه مواجهة القوى الثلاث في آنٍ معاً. وبعد فترة من التردد أصدر أوامره بسحب قوّاته من سيناء ووضع ما تبقّى من طيرانه في مأمن من الغزاة وأمر بإغراق سفن في القناة جاعلاً الملاحة متعذرة لأسابيع عديدة. والنتيجة غير المرتقبة لمناورته هي أنه ترك المكان خالياً تماماً أمام الإسرائيليين الذين بلغوا أهدافهم المحددة بأسرع مما كان متوقعاً، فاضطروا للتوقّف قبل بلوغ القناة. وكان الفصل بين المتحاربين موجوداً عملياً مما زاد في إفراغ ذرائع الفرنسيين والإنجليز من معناها[1].

في يوم 2 نوفمبر صوّتت الجمعية العمومية للأمم المتحدة لصالح قرار أمريكي يطالب بإيقاف القتال وبانسحاب القوّات الإسرائيلية من سيناء، وعزلت

(1) موشي ديان، Histoire de ma Vie، باريس، 1976 ص ص 209 ـ 210.

رنسا في الأمم المتحدة وكان الأمريكان من أشد من أدانهما. ولما بلغ الإسرائيليون كل أهدافهم العسكرية التزموا بوقف القتال بدءاً من 3 نوفمبر ووقفوا على بعد 15 كيلومتراً من القناة. وأعلن بن جوريون أن سيناء ليست مصرية بحق وأن الإسرائيليين يمكن أن يبقوا بها وأنه قد أسّس «مملكة إسرائيل الثالثة»(1). وأن قطاع غزّة جزء من فلسطين التي كانت تحت الانتداب وليس لمصر أي حقّ فيه ويمكن لإسرائيل شرعياً البقاء فيه. وفي هذا القطاع استسلمت الحامية المصرية الفلسطينية بعد أن علمت أنها قد عزلت تماماً، وبدأت عندئذٍ عملية تطهير لمعسكرات الفلسطينيين نتج عنها مئات عديدة من الضحايا العرب دون أن تكون هناك أي ضحية في الجانب الإسرائيلي حسب الظاهر (275 قتيلاً بخان يونس يوم 3 نوفمبر و11 برفح يوم 12 نوفمبر حسب تحقيق لاحق للأمم المتحدة).

كانت الإدانة الدولية كاملة بينما لم يبلغ الإنجليز والفرنسيُّون الخاضعون لقانون سوقياتهم أمام بور سعيد. واجتمعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة يوم 4 نوفمبر وقرّرت تأسيس قوة دولية للفصل بين المتحاربين وكانت هذه القوة الأولى من نوعها في التاريخ (وكانت الأمم المتحدة حتى ذلك التاريخ لم ترسل سوى ملاحظين) وحُرم الإنجليز والفرنسيُّون من أية ذريعة للتدخّل. وللإسراع بالحركة اضطروا إلى ارتجال إنزال قوّات بالمظلات يوم 5 نوفمبر (الخطة «تيلسكوب») قبل الإنزال النهائي يوم 6 نوفمبر. ولئن تمّ الإنزال بالمظلات في ظروف طيبة وتمّ احتلال بور سعيد وبور فؤاد دون مصاعب كبرى فإن الأوضاع الدبلوماسيّة سرعان ما تدهورت. فلم يغفر أيزنهاور ودالاس للحلفاء أنهم خدعوهما وأنهم اختاروا أسبوع الانتخابات الأمريكية. وبما أن الرئيس الأمريكي قد محور حملته الانتخابية على موضوع أنه «رجل السلام» فقد لعب ورقة الأمم المتحدة وانفصل عن الأوروبيين والإسرائيليين،

---

(1) ميشال بار زوهار، Ben Gourion، باريس 1966 ص ص. 308 ـ 309.

وأعلنت الأمم المتحدة أن الفرنسيين والإنجليز قد أصبحوا غير أهل للمشاركة في قوة السلام. وفي سوريا فجر الضباط القوميون العرب خط أنابيب نفط شركة النفط الدولية وتوجب تدخل عبد الناصر لكي لا يصيب خط أنابيب تابلاين الشيء نفسه. وانقطع تزويد أوروبا بالنفط جزئياً بعد إغلاق القناة والاعتداء السوري. وباتت وأوروبا خاضعة تماماً للواردات النفطية الأمريكية بينما انطلقت المضاربة المالية ضد الجنيه الاسترليني دون أن تعمل الولايات المتحدة على دعم العملة البريطانية. أما الاتحاد السوفييتي فبعد أن سحق التمرّد المجري أرسل يوم 5 نوفمبر مساءً مجموعة من الإنذارات إلى فرنسا وإنجلترا وإسرائيل وأشار فيها إلى احتمال استعمال السلاح النووي. وفي الساعات التالية أعلن إرسال «متطوعين» سوفييت إلى الشرق الأدنى وجن جنون مصالح الاستعلامات الغربية التي صارت ترى سفناً وطائرات سوفييتية في كل مكان، وكان الأمر مجرد خدعة إذ لم تكن لموسكو الإمكانيات العسكرية للتدخّل في الشرق الأوسط وأعلمت عبد الناصر بذلك، وهاجمت المعارضة البريطانية الحكومة بكل عنف مما جعل الإجماع الداخلي مستحيلاً وانفصلت الدومنيونات (الدول المرتبطة بالتاج البريطاني) في رأيها عن إنجلترا. وكان يخشى على الكومنولث أن لا يبقى بعد الأزمة، ولم يقاوم إيدن ذو الصحة الهشة كل هذه الضغوط فاستسلم لها وأعطى الأمر يوم 6 نوفمبر لإيقاف القتال مضراً في ذلك بالفرنسيين الذين كانوا يريدون بسط احتلالهم حتى السويس وبعد أن فكّر الفرنسيُّون لحظة في عدم احترام وقف إطلاق النار (أو التأخير فيه على الأقل) خضعوا بدورهم.

لئن خسر عبد الناصر على الصعيد الحربي فقد ربح بمهارة على الصعيد السياسي. بقيت القوّات الفرنسية ـ الإنجليزية على القناة حتى يوم 22 ديسمبر 1956. وألغت مصر معاهدة التحالف مع بريطانيا العظمى بتاريخ غرة يناير 1957. وأصبحت مستقلة استقلالاً تامّاً لأوّل مرة من تاريخها المعاصر. وضاعت قاعدة السويس العسكرية الكبرى نهائياً بالنسبة للغرب. ولم يحدث

التضامن العربي على الصعيد العسكري ثم إن عبد الناصر لم يطلب ذلك. وقطعت بعض البلدان العربية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا (سوريا والعربية السعودية) ومع بريطانيا وحدها (لبنان) أو مع فرنسا وحدها (الأردن والعراق) ولئن بقيت الحكومات حذرة فقد أيّد الرأي العام العربي عبد الناصر. وفقدت التيارات المناصرة للغرب خطوتها وأصبح التقارب مع الاتحاد السوفييتي شعبيّاً جدّاً. وفي الأردن اضطر الملك حسين إلى قبول وزارة ذات نزعة قومية عربية ألغت يوم 13 فبراير 1957 معاهدة التحالف مع بريطانيا العظمى. وبدت المملكة الهاشمية للمراقبين كما لو كانت في حالة احتضار.

وفي العراق أظهرت مظاهرات عنيفة جداً تضامن السكان مع مصر وخاصة في مدينتي النجف وكربلاء المقدستين الشيعيتين. وردت الحكومة بقمع شديد ولكن قاعدتها الشعبية كانت في تقلّص متزايد، وكانت إذاعة القاهرة تهاجم يومياً - في ألفاظ عنيفة جداً - نوري السعيد وتتهمه بأنه خائن حليف للإمبريالية وإسرائيل. ثم تمّ تأميم المصالح الاقتصادية الهامّة لفرنسا وإنجلترا بمصر وتلقت الشركة الدولية تعويضاً مربحاً. ودفعت هذه التأميمات مصر إلى إضفاء الطابع الاشتراكي والحكومي على اقتصادها.

كانت السعودية الوحيدة التي رأت في السياسة الأمريكية تبريراً لعلاقاتها الممتازة مع الولايات المتحدة.

ولئن سويت المسألة الفرنسية والإنجليزية بسرعة فقد بقي احتلال إسرائيل قطاع غزّة وسيناء. طالب أيزنهاور بسحب كل القوات الأجنبية عن الأراضي المصرية. وأُشير إلى عقوبات اقتصادية وطرْد من الأمم المتحدة وكانت فرنسا الوحيدة في مساندتها إسرائيل غير أن موقفها صار متزايد الضعف فقد كانت خاضعة للولايات المتحدة في تزويدها بالنفط. واضطر ابن غوريون إلى القبول علناً بمبدأ الجلاء. وكان يأمل في الحصول على عدد من التعويضات لقاء ذلك. وطالب بأن تظل سيناء محتلة باستمرار من قبل قوات الأمم المتحدة.

ثم تخلّى عن ذلك في نهاية نوفمبر. وسعى إلى الاحتفاظ بشريط غزّة وإلى الحصول على حرية الملاحة بالقناة وخليج العقبة، واقترح نزع السلاح لشرقي سيناء المحاذي للبحر الأحمر وخاصة موقع شرم الشيخ الهام على مضيق تيران الذي يتحكّم في دخول خليج العقبة والخروج منه. وجلاءً تدريجيّاً عن باقي شبه جزيرة سيناء.

وعيل صبر الأمم المتحدة أمام مماطلات إسرائيل وهدّدت الولايات المتحدة بفرض عقوبات، وبعد مفاوضات معقّدة اقترح أن يصبح قطاع غزّة تحت إدارة الأمم المتحدة وأن تتمركز قوّاتها باستمرار في شرم الشيخ وعلى طول خطوط الهدنة. وفي أول مارس 1957 أعلنت غولدا مائير على منبر الأمم المتحدة عن الانسحاب الإسرائيلي بينما أعلنت مجموعة من القوى البحرية منها فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بأن تيران طريق مائي دولي وأن لكل الأمم حقّ المرور فيه.

جلا الإسرائيليون عن الأراضي المحتلّة وعادت الإدارة المصرية إلى قطاع غزّة. وبما أن قوّات الأمم المتحدة كانت هناك خاصة بصفة رمزية فلم يكن بوسعها أن تتحوّل إلى جيش احتلال وأن مصر كانت قانونياً لها الحقّ فقد اضطرّت إسرائيل إلى الخضوع بعد أن احتجّت. وكانت استفادة إسرائيل الوحيدة هي أن قوات الأمم المتحدة اتّخذت مواقعها في الأراضي المصرية على طول الحدود مع إسرائيل وفي قطاع غزّة وبشرم الشيخ. وصارت الملاحة بخليج العقبة حرّة. ورفضت إسرائيل المعاملة بالمثل مع مصر فلم تتمركز قوات الأمم المتحدة على أراضيها. وكان غياب المماثلة هذا يضايق مصر التي كانت ترى ضرورة تصفية آثار الهجوم الإسرائيلي ذات يوم. وفي ذلك الوقت كان سبب توقف نشاطات الفدائيين الفلسطينيين يعود إلى رغبة مصر في عدم استفزاز إسرائيل أكثر مما يعود إلى فعالية «الخوذات الزرق» العسكرية. (القوات الأممية).

لقد ازدادت حالة عرب إسرائيل سوءاً بسبب هذا النزاع[1]. وهكذا قتلت دورية إسرائيلية نحواً من 50 مزارعاً عربياً كانوا عائدين من حقولهم بقرية كفر قاسم واتهمتهم بعدم احترام حظر التجول الذي لم يتم إعلامهم به. وحوكم المسؤولون الإسرائيليون وأدينوا ثم أطلق سراحهم بسرعة. ولقد طبعت هذه القضية الوطنية الفلسطينية بشكل مستديم. كما طبعت الجاليات اليهودية الباقية بالعالم. فقد سجن العديد من اليهود المصريين أما الذين كانوا يحملون جنسيات أخرى فقد تمَّ طردهم. ورغم أن هذه الإجراءات سرعان ما رُفعت فقد أدّت إلى التعجيل برحيل اليهود عن مصر وعن العالم العربي.

أما بخصوص فرنسا فإن أزمة السويس قد أدّت إلى تغيير مبادىء سياستها الكبرى. فمعاهدة روما التي أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبيّة والتعجيل ببرامج البحوث النووية الذي أدّى إلى إنشاء القوة النووية الضاربة الفرنسية كانا جزئياً نتيجة أزمة السويس وكذلك كانت رغبة ما في الانفصال عن السياسة الأمريكية.

جعل انتصار مصر الدبلوماسي من عبد الناصر رجلاً عظيماً في العالم العربي وكانت سمعته في أوجها وأخفى ذلك عن الرأي العام والمسؤولين قصور الجيش المصري خاصة عدم استيعابه العتاد الحديث الذي زوّده به الاتحاد السوڤييتي ولم يتخذ عبد الحكيم عامر قائد الجيش المصري في السنوات التالية الإجراءات اللاّزمة لتحسين هذا الوضع.

ولقد استفاد الاتحاد السوڤييتي من تأييده العلني للقضية العربية. ونجح في تمريرة رائعة بينما لم تكن له لا الإمكانيات ولا النيّة في التدخّل ماديّاً على الصعيد العسكري. ولم يكن للتدخل الأمريكي ـ الحاسم أكثر من غيره ـ الأثر نفسه في العالم العربي باستثناء العربية السعودية فالإجراءات الاقتصادية التي

---

(1) المصدر نفسه ص 310.

اتّخذت ضد مصر وضرورة مراعاة إسرائيل والأوروبيين علناً قد أخفت عن الرأي العام العربي دور الولايات المتحدة الرئيسي في جلاء إسرائيل عن الأراضي المحتلّة.

لقد أظهرت هذه الأزمة الكبرى بطلان خرافتين كبريين كانتا توجهان السياسة الغربية بالمنطقة. فقد اكتشف الفرنسيون والإنجليز باندهاش أن القوة العسكرية المصرية قد بُولغ فيها بشكل فظيع وأنها لم تكن تشكّل تهديداً حقيقياً لإسرائيل التي خدعت المسؤولين الفرنسيين بدلاً من أن تعطيهم معلومات صحيحة. والتهديد السوڤييتي الرهيب الذي كان يبرّر كل مشاريع الدفاع الجماعي قد بدا بالتجربة أنه كان خيالاً أكثر منه حقيقة. وبعد هذه الأزمة فقدت فرنسا كل ما بقي لها من مواقعها المعهودة بالمنطقة. وكان عليها الاقتصار على موقف الامتناع ما دامت حرب الجزائر. وظلت بريطانيا قوة إقليمية لكنه توجب عليها التخلّي عن كل استقلال حقيقي عن الولايات المتحدة. والأمر الهام هو إضافة إلى أزمة السويس وما تمثّله من تحرُّر لبلدان العالم الثالث، أن المواجهة المباشرة بين القوتين العظميين بدأت في المشرق العربي.

الفصل الرابع

الإبقاء على الدول العربيّة

التنازع من أجل سوريا

انتخابات سنة 1954:

صحب سقوط الشيشكلي العودة إلى مؤسسات الجمهورية النيابية. وفي غرة مارس 1954 شكّل الحكومة الجديدة أحد الأعيان التقليديين هو صبري العسلي. وكان تمثيل إحدى تلك العائلات الكبرى التي كانت تهيمن على المجتمع السوري وكان قومياً عربياً اشتهر بالنضال ضد الانتداب الفرنسي. واعتمدت حكومته على تحالف حزبين من أحزاب الوجهاء هما الحزب الوطني وحزب الشعب. ورفض دعم قادة حزب البعث الذين يفضّلون اندماج حزب الاشتراكيين العرب لأكرم حوراني مع حزبهم لأصبحت لهم قوة من الطراز الأول ولعبوا دوراً رئيسياً في الكفاح ضد الدكتاتورية العسكرية.

استفاد العراق من إسقاط الشيشكلي لإعادة طرح مشاريعه الخاصة بالهلال الخصيب. وكانت مصر تبدو منشغلة بالصراع على السلطة بين عبد الناصر ومحمد نجيب والمفاوضات مع بريطانيا العظمى. وكان جمال عبد الناصر يُنظر إليه على أنه مُناصر للأمريكان وسلطوي مفرط، ولقد زاد من حذر القوميين العرب تجاهه توقيعه المعاهدة الإنجليزية المصرية وقمعه الإخوان

المسلمين. . وفي السعودية تُوفي الملك عبد العزيز بن سعود سنة 1953 وكان خلفه سعود ذا مواهب وطبع دون تلك التي كانت لأبيه، ولئن واصلت فرنسا دعمها استغلال سوريا فإن بريطانيا كانت تفضّل بقاءها على الحياد ما دام بترول الشركة العراقية للنفط يمر بحرية عبر سوريا. لذا كان العراق مستفيداً من وضع ملائم وبشكل خاص.

تفاوض العسلي سراً مع العراق في شأن مشروع الهلال الخصيب الذي يتم تحقيقه بتدخّل عسكري عراقي. كما كان مهتماً بأن يسعى إلى تقارب مع الولايات المتحدة. وكان القادة العسكريُّون ضد هذا المشروع ومارسوا ضغوطاً أدّت إلى سقوط الحكومة يوم 11 يونيو سنة 1954.

وشُكِّلت وزارة جديدة برئاسة سعيد الغازي وكان توجهها لا حزبياً وهدفها الوصول إلى انتخابات حرّة من كل ضغوط. وحدِّد لهذه الانتخابات يوم 20 أغسطس 1954 ثم يوم 24 سبتمبر بناء على طلب من الأحزاب السياسيّة. وتوصّل الغازي إلى ضمان حملة انتخابية حرة وخاصة إلى تصويت سري مع إقامة معازل تكفل استقلال خيار الناخبين.

سمحت الحملة الانتخابية لكل حزب بعرض مواضيعه الهامّة، ولقد وجد الحزب الوطني التشجيع في عودة مؤسسة شكري القوتلي من المنفى، وكان أعداؤه يصفونه بأنه ممثِّل المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، وكان حزب الشعب يبدو دوماً رغم ما يقوم به من نفي، كما لو كان حزب المناصرين للاتحاد مع العراق وكان حزب البعث بقيادة عفلق وحوراني له 6000 مناضل منضبطين، ولقد قام حوراني بجهود كبرى للدعاية ضمن طبقة المزارعين (التي كانت ما تزال تمثِّل ثلاثة أرباع مجموع السكان)، وكان يظهر بمظهر العدو لكبار الملاّك. وبالإضافة إلى ذلك كان حزب البعث مع الشيوعيين الحزب الوحيد الذي كان له برنامج سياسي شامل، وكان هذا الحزب يطالب كذلك بتشريع يحمي العمّال أمام أرباب عملهم بإصلاح زراعي

لصالح المزارعين. ورغم هجمات السلطات الدينية الإسلامية العديدة المتهمة هذا الحزب بالإلحاد فقد كانت اجتماعاته تلاقي نجاحات. وتبع الحزب الشيوعي لخالد بكداش تغيير الخط الذي أمرت به موسكو بعد موت ستالين. فالأحزاب القومية لا ينبغي أن تعتبر عدوة الطبقة بل حليفة في إطار الكفاح ضد الإمبريالية، غير أن البعث كان يرفض التعاون معه. وكان مرشحو الحزب يستعملون بطاقات أخرى مثل «الاتحاد الوطني» فلم يكن يسمح لهم بالترشح باعتبارهم شيوعيين. وظل الحزب القومي السوري قوة هامة رغم افتقارها للدعم الشعبي. وبعد منعه في لبنان سنة 1949، اتخذ مقرّه في دمشق، وكانت دعايته تلح على الخطر الأحمر وعلى المعاداة للشيوعية بشكل عام وللاشتراكية، ولم يتقدّم الإخوان المسلمين للانتخابات بصفتهم تلك ولكنهم أظهروا تضامنهم مع إخوانهم المصريين الذين كان النظام الناصري يلاحقهم وقاموا بحملة عنيفة جداً ضد الناصرية. وكان يوجد بعض الأحزاب السياسيّة الصغيرة خاصة مستقلّون ذوو مشارب شتى.

جاءت النتيجة من 142 مقعداً كالتالي: 64 مستقلاً و30 لحزب الشعب و22 لحزب البعث و19 للحزب الوطني و2 للحزب القومي السوري و4 لأحزاب شتى وواحد للحزب الشيوعي. وبالإضافة إلى فوز المستقلين الذي كان دليلاً على ضعف الأحزاب، كان الحدث الأكبر هو صعود حزب البعث المرتبط خاصة نشاطات حوراني في منطقة حماة.. وكان خالد بكداش أول نائب شيوعي يتمُّ انتخابه في العالم العربي.

وضع فشل حزب الشعب في الانتخابات حدّاً لكل أمل في تحقيق الهلال الخصيب بواسطة اقتراع نيابي. فالتفت العراق نحو استراتيجية أخرى هي حلف بغداد. كان الأمريكان قلقين للتوجّه السوري ورأوا في تلك الانتخابات الدليل على أن تلك البلاد على استعداد للسقوط بين أيدي اليسار الراديكالي والشيوعية. ورأت بعض الصحف الأمريكية أن سوريا قد أصبحت زعيمة

الشيوعية العربية والمنتصر الحقيقي كان الحياد أي رفض كل حلف عسكري مع الغرب.

سوريا في مواجهة حلف بغداد:

لقد جعل تأسيس حلف بغداد في فبراير سنة 1955 من سوريا الرهان الرئيسي للنضال من أجل السيطرة على الشرق العربي. وكان النظام النيابي الهشّ واقعاً تحت ضغوط قوية زاد قوتها أن ممثلي المسرح السياسي كانوا يتقمّصون النزعات السياسية الهامة التي كانت تتنازع العالم العربي.

كان حوراني ينشّط الائتلاف المعادي لحلف بغداد والذي كان يجمع أعضاء من الحزب الوطني مع صبري العسلي خاصة الذي تحوّل إلى الجانب المعادي للعراق ومجموعة المستقلّين الذين كان يحرّكهم خالد العظم سليل إحدى كبريات الأُسر السورية والذي لقّب «بالمليونير الأحمر» بسبب آرائه التقدمية وتغلبت النّزعة المؤيدة لمصر. وشكّل صبري العسلي حكومة جديدة يوم 10 فبراير عام 1955 تولّى فيها خالد العظم وزارة الخارجية. وقام سفير مصر الجديد محمود رياض (الذي أصبح فيما بعد وزير خارجية عبد الناصر ثم أميناً للجامعة العربية) بدعم الائتلاف الذي كان في السلطة بقوة. وعلى إثر الغارة الإسرائيلية على غزّة يوم 28 فبراير سنة 1955 حصل منذ 2 مارس 1955 على اتفاق التعاون العسكري بين سوريا ومصر. ويعلن هذا الاتفاق رفض كل تحالف عسكري على غرار حلف بغداد، وكان دور العقيد المالكي محرّك المعارضة العسكرية للشيشكلي رئيسياً في قبول العسكريين لهذا التوجّه الجديد للسياسة السورية واشتركت السعودية في هذا الحلف الموجّه ضد السياسة العراقية.

لم يكن أحد آنذاك يرى التعارض بين مذهب البعث والسياسة الناصرية. ومع ذلك كانت العروبة عند عبد الناصر تتمثّل في التضامن العربي مع سياسة

الاستقلال المصرية تجاه القوى العظمى وفي الرغبة في أن يجعل من العرب قوة معترفاً بها في المشاكل العالمية، أما البعث فقد كان يسعى إلى رباط عضوي وإلى اندماج بين كل العرب يسمح بنهضة كاملة للعالم العربي وبإعادة بناء حقيقي للمجتمع والثقافة، وكانت وحدة العمل مع مصر تبدو للبعثيين مرحلة أولية لا غاية في حدّ ذاتها غير أن سوء التفاهم هذا لا يبدو حقّاً إلاّ بتأسيس الجمهورية العربية المتحدة سنة 1958.

وجدت سوريا نفسها أمام نفس مشكل شراء الأسلحة الذي واجهته مصر، ومنذ سنة 1954 حصلت على كميات صغيرة من الأسلحة التشيكيّة إذن فقد كانت الشحنات الأولى الآتية من الكتلة الشرقية تخصُّ سوريا لا مصر غير أن هذه العملية قد تمّت في سرية كبرى، أما الآن فبإمكان سوريا أن تتصرّف علناً، لمنعها من ذلك مارست تركيا في مارس سنة 1955 ضغوطاً بحشدها الجيوش على الحدود السورية وحذّر الاتحاد السوفييتي تركيا بأنه لن يبقى مكتوف اليدين في حالة تدخل عسكري تركي بسوريا. وبعد مدة قصيرة أُبرم اتفاق لبيع أسلحة تشيكيّة لسوريا ـ ومثلما كان الأمر لمصر كانت أسباب هذا التوجّه الجديد رفض الغربيين تسليم الأسلحة والتوتر مع إسرائيل.

وفي يوم 22 إبريل سنة 1955 اغتيل مالكي صاحب السياسة المُناصرة لمصر داخل الجيش وأقرب العسكريين إلى حزب البعث، وسرعان ما تمّ التعرّف على القاتل باعتباره من مناضلي الحزب القومي السوري وكان هذا الحزب يسعى للتسلل إلى الجيش وكان المالكي عقبته الكأداء، وجاء القمع شديداً وحكم على قادة الحزب القومي السوري بالإعدام غيابياً وألقي القبض على العديد من المناضلين الذين حكم عليهم بأحكام بالسجن قاسية، وكانت التهمة الموجهة إليهم هي التآمر مع العراق والولايات المتحدة (ويبدو أن ثمة شيء من الحقيقة بخصوص هذه الأخيرة) ومنذئذٍ استبعد الحزب القومي السوري من المسرح السياسي السوري فانكمش في لبنان حيث واصل نشاطه.

أما في الجيش فالرجل الصاعد كان يدعى عبد الحميد السراج المولود في حماة سنة 1925 وكان من المقرَّبين من حوراني وحارب بفلسطين سنة 1948 في فرق المتطوعين السوريين. ولقد أصبح في مارس 1955 رئيس المكتب الثاني (مصلحة الاستخبارات) وترأس التحقيق ضد الحزب القومي السوري. وأصبح الجيش مجدَّداً مركز سلطة حقيقياً كانت له سياسة مستقلة عن سياسة الحكومة.

في أغسطس سنة 1955 انتخب القوتلي من جديد رئيساً للجمهورية، وكان مرشح المصالحة الشعبية بسبب ماضيه قائداً قومياً لكنه وجد نفسه مع ذلك عاجزاً عن مواجهة الأزمات المتعاقبة التي كانت تصيب سوريا. ورغم تشكيل وزارة معتدلة برئاسة سعيد الغزي، واصلت سوريا التقرّب من مصر. وفي أكتوبر عام 1955 أبرمت معاهدة تحالف عسكري مع مصر. ووضعت قيادة عسكرية مشتركة تحت قيادة عبد الحكيم عامر. والواقع أن أغلب بنود المعاهدة العسكرية ظلّت غير مطبّقة.

ورداً على ذلك قامت إسرائيل في منتصف ديسمبر سنة 1955 بغارة عسكرية على طول بحيرة طبرية لتبين لسوريا أن تحالفها مع مصر يزيد من المخاطر ولا يضمن لها أمنها، وكان الأثر عكسياً فكانت مصر والاتحاد السوفييتي المستفيدين الرئيسيين من التحذير السياسي في سوريا، وحاول الحزب الشيوعي السوري الاستفادة من زيادة الإعانة السوفييتية ليفرض نفسه قوة أساسية. وتعاون البعث مع الشيوعيين مع أنه كان يتوقى تأثيرهم. وفي شهر يوليو سنة 1956 شكّل صبري العسلي حكومة اتحاد وطني وشارك فيها البعث مشاركة نشطة وتسلّم صلاح البيطار فيها وزارة الشؤون الخارجية وهي وزارة رئيسيّة. كانت الولايات المتحدة منذ عام 1955 تعدُّ مع بريطانيا لقلب نظام الحكم في سوريا. وكانت خطة «التنازع» رسمت حوادث حدودية تنظِّمها تركيا وتمرداً قبلياً تحرّكه بريطانيا ونشاطات للحزب القومي السوري تدعمها

الولايات المتحدة تفضي جميعها إلى استيلاء المناهضين للشيوعية على السلطة بمساعدة الجيش العراقي عند الاقتضاء.

غير أن أزمة السويس أدّت إلى توقّف المباحثات بين الأنجلوسكسونيين. وحدَّدت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تاريخ العملية ليوم 25 أكتوبر ثم ليوم 30 أكتوبر دون أن تعلم أن ذلك يوافق «الروزنامة» التي وُضعت بسافر.

كان أثر أزمة السويس على سوريا عظيماً. وقد أشار خطاب التأميم بتاريخ 26 يوليو صراحة إلى التضامن والاتحاد بين مصر وسوريا. وكان الرأي العام السوري يرى أن عبد الناصر قد أصبح بحقّ البطل العربي. وفي يوم 30 أكتوبر سافر القوتلي إلى موسكو طالباً مساعدة السوفييت للعرب. وردّ هؤلاء بأن التدخّل العسكري من جانبهم غير وارد وأن على عبد الناصر أن يلعب ورقة الأمم المتحدة والرأي العام العالمي. أما سوريا فقد تلقّت كميات هامة من الأسلحة وقام بعض الضبّاط بتخريب خط أنابيب شركة النفط العراقية وقُطعت الطُّرق الرئيسيّة لتزويد أوروبا الغربية بالنفط رغم أن خط أنابيب التابلاين التابع لأرامكو قد أُبقي عليه استجابة لطلب عبد الناصر، وقد اكتشفت المؤامرة وتمّ اعتقال منظميها. وظنت مصالح الاستخبارات الغربية وجود جسر جوي سوڤييتي موجهة إلى سوريا، ربما كان توطئة لحرب عالمية ثالثة (5/6 نوفمبر عام 1956) وكان ذلك أحد أسباب الضغوط الأمريكية للحصول على وقف لإطلاق النار بالسويس.

ولقد كان لفشل المؤامرة أن تدعّم موقف العناصر الجذرية السورية وصار السرّاج وحوراني والعظم وخالد بكداش سادة البلاد الحقيقيين. وقد أُقصي عن السلطة أكثر العناصر اعتدالاً.

مذهب أيزنهاور والأَزمة السورية لسنة 1957:

لقد اضطرّت قضيّة السويس الولايات المتحدة إلى إعادة تحديد سياستها

بالشرق الأوسط حتى تحسب حساباً لانحسار بريطانيا وصعود الاتحاد السوفييتي. وقدم أيزنهاور يوم 5 يناير سنة 1957 الخط السياسي الأمريكي الجديد الذي يتمّ التصويت عليه بالكونغرس يوم 9 مارس 1957 ـ وبرّر مذهب أيزنهاور الوجود الأمريكي بالمنطقة بأهمية البقاع المقدّسة التي لا ينبغي أن تسيطر عليها قوة ملحدة وبموقع المنطقة الاستراتيجي وبالثروات النفطية الطائلة.

كان ينظر إلى الوجود الأمريكي بأنه ضروري ضرورة حتمية لملء أي فراغ قوة في المنطقة ذلك الفراغ المترتب على اختفاء دور فرنسا وبريطانيا، ويسمح هذا المذهب لرئيس الولايات المتحدة، إضافة إلى المساعدة الاقتصادية والمالية (باستعمال القوّة المسلّحة إذا ما رأى ضرورة ذلك، لمساعدة أية أمّة أو مجموعة أُمم تطلب مثل تلك المساعدة ضد عدوان مسلّح آتٍ من أي بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية).

أكّدت الولايات المتحدة علناً ولأول مرة على إرادتها أخذ مكان حليفتيها الأوروبيتين في المنطقة. ولقد تمّ التخلي عن فكرة سياسة منسّقة مثلما كان الأمر في عهد الإعلان الثلاثي أو عهد الميثاق المشترك ـ وأظهرت أزمة السويس أن تحالف الحلف الأطلسي لا يمكن تطبيقه خارج القارة الأوروبية، ويقرّ مذهب أيزنهاور إقامة علاقات من جانب واحد بين كل دولة عربية تقبل ذلك وبين الولايات المتحدة. وهو يعتمد على أن أغلبية الدول العربية في بداية عام 1957 كانت ما تزال تقودها حكومات صديقة للغرب. ورغم أن سوريا كانت المستهدفة أكثر من مصر فلم يستطع عبد الناصر أن يرى في الموقف الأمريكي الجديد غير استئناف في شكل آخر للسياسة الغربية الهادفة إلى عزل مصر عن العالم العربي. ولقد اختفت إمكانيات التقارب المصري الأمريكي التي ظهرت على إثر تصرّف الولايات المتحدة أثناء أزمة السويس وجلاء إسرائيل عن سيناء تحت الضغط الأمريكي. ورد الاتحاد السوفييتي يوم 11 فبراير سنة 1957 بخطة

شيبيلوف الموجهة مباشرة إلى الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وتنصّ هذه الخطة على حلّ سلمي لنزاعات الشرق الأوسط وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة وإلغاء كل الأحلاف العسكرية وإلغاء كل تزويد بالأسلحة. واقترح الاتحاد السوفييتي على الغربيين دون المرور بالعرب، تحييد الشرق الأوسط بشكل يسمح للاتحاد السوفييتي بتحديد منطقة نفوذ مُعترف بها من قِبَل الأمريكان. ورفض هؤلاء المقترح. وكان لسياستهم هدف رئيسي ودائم هو طرد الاتحاد السوفييتي من الشرق الأوسط أما غاية هذا الأخير الدائمة أيضاً فهي حمل الغربيين على أن يعترفوا له بوجود دائم ومشروع في المنطقة. وكان سنة 1957 السنة الأولى في هذه المجابهة.

انضمت السعودية إلى مذهب أيزنهاور وهي التي سلكت حتى ذلك الوقت سياسة تقليديّة معادية للهاشميين ومؤيّدة لمصر، وحصلت على إلغاء عبارة «فراغ» وقدّمتها على أنها الصراع ضد أي نشاط شيوعي وأي شكل آخر من أشكال الإمبريالية وأي خطر يهدّد السلام والنُّظُم في المنطقة[1].

كما أن لبنان بقيادة كميل شمعون انضمّ هو الآخر إلى مذهب أيزنهاور الذي قبلته البلاد الأعضاء في حلف بغداد. وفي الأردن اضطر الملك حسين على إثر انتخابات 1956 إلى تشكيل وزارة قومية عربية. ثم أصبح يتمتع بتأييد السعودية منذ فبراير سنة 1957 فبدأ مواجهة مع وزارته وانفجرت الأزمة للعيان في أبريل عام 1957 عندما أرادت الحكومة الأردنية إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي وتكوين اتحاد فدرالي مع سوريا ومصر فأقال الملك الحكومة. وأرادت الأحزاب الموالية لعبد الناصر أن ترد بتمرّد شعبي ضد الملكية وساند الحركة بعض الضبّاط الذين كانوا من أصل فلسطيني لكن البدو الذين يشكّلون أغلبية المجندين ظلوا أوفياء للملكية ورفضوا طاعة المتمردين

(1) مارسال كولومب Orient arabe et non - alignement باريس، 1963 جزء 2 ص 74.

وتمكّن الملك حسين بفضل الجنود الموالين له من استعادة النظام والسيطرة على البلاد.

بدا أن مذهب أيزنهاور نجح نجاحاً عظيماً فقد كان العراق والأردن ولبنان وتركيا جيران سوريا المحاصرة حصاراً كاملاً وكان نظامها السياسي غير مستقر بالمرة كما أنها كانت الهدف الأول للسياسة الأمريكية. كانت المؤامرة العراقية في نوفمبر عام 1956 قد أضعفت القوى الموالية للغرب في سوريا. وكانت سمعة الاتحاد السوڤييتي في نوفمبر سنة 1956 في القمة. ولقد صرّح القوتلي لدى عودته من الاتحاد السوڤييتي بأن «الألوف من المسلمين السوڤييت عبّروا عن رغبتهم في المجيء إلى الشرق الأوسط لتخليص الأرض المقدّسة من المعتدين الإمبرياليين». وكانت دعاية موسكو تستعمل المسلمين السوڤييت الذين تحسن انتقاءهم فكانوا يمتدحون مزايا وطن الاشتراكية ويلحُون على عدم التعارض بين الإسلام والاشتراكية العلمية، كما أرسل رجال دين أرثوذوكس روس إلى نصارى المشرق الأرثوذكس (وهي الطائفة الأكثر عدداً بين الطوائف المسيحية بالمشرق مع أقباط مصر وأكثرها تأييداً للقومية العربية). ومنذ بداية سنة 1957 ظهرت شائعات يروِّج لها خاصة سوريُون منفيُون بأن كميات كبيرة من الأسلحة يتم تسليمها إلى سوريا كما تذكر تضاعف عدد المستشارين والخبراء السوڤييت. وتردد الصحافة الغربية هذه الأخبار وتقدّم سوريا على أنها في طريقها إلى أن تصبح ذيلاً من ذيول الاتحاد السوڤييتي. وتفاقمت الأزمة أثناء صيف عام 1957. ففي 6 أغسطس وقّع خالد العظم بموسكو اتفاقاً هاماً للتعاون الاقتصادي والتقني - وكان هدفه هو تسوية تمويل مشتريات الأسلحة والسماح بتطوير الاقتصاد السوري بفضل المساعدة الاقتصادية السوڤييتية وفي يوم 13 أغسطس قامت الحكومة السورية بطرد ثلاثة دبلوماسيين أمريكان اتهموا بتنظيم مؤامرة لقلب النظام، وفي الواقع أعدت وكالة الاستخبارات المركزية عملية جديدة هي عملية «وابن» التي فشلت فشلاً ذريعاً وكانت الصحافة

الأمريكية تلجأ إلى التهديد. بأن الولايات المتحدة وجيران سوريا الموالية للغرب لا يمكنهم السماح بوجود ذيل للاتحاد السوفييتي أو شيء يشبهه كثيراً في قلب الشرق الأوسط.

وأكّدت الحكومة السورية تمسّكها بالحياد الإيجابي واتهمت الغرب بدفع السوريين نحو الاتحاد السوفييتي وحشدت جيوشها على حدود سوريا. وأعلن الاتحاد السوفييتي أنه سيحمي استقلال سوريا (آخر أغسطس سنة 1957) وهاجمت الصحافة والإذاعة المصريتان بشدة كل أشكال الإمبريالية: المحلية فيها والدولية. وأعرب شركاء الولايات المتحدة من العرب عن قلقهم من هذا التوتر الذي يجعلهم يبدون بمظهر المتواطىء مع الإمبريالية والأتراك الذين كانوا يسيطرون قديماً على العرب، وهم مستعدون لمقاومة الشيوعية لكنهم ينبغي لهم الظهور بمظهر أعداء الإمبريالية التي كانت وقتئذٍ تمثّل في الشرق الأوسط حقيقة ملموسة قبل أن تكون تعبيراً عن الخصم بحسب النظريات ذات النزعة الماركسية اللينينية وأخذت القوى المصنفة إلى اليمين تهاجم الفرنسيين بالجزائر والإسرائيليين بفلسطين والسياسة العنصرية بجنوب إفريقيا.

وحاول الملك سعود الوساطة، فذهب إلى سوريا من 25 إلى 27 سبتمبر سنة 1957 للتعبير عن التضامن الغربي مع سوريا ضد أي عدوان ـ وبدأ الأمريكان أقل قلقاً على مصر وسوريا، وكان الملك سعود آنذاك يبدو الزعيم الروحي للعالم العربي في فترة كان فيها إطلاق أول قمر صناعي سوفييتي في الفضاء (4 سبتمبر عام 1957) تجسيداً للتقدّم العلمي والتقني للاتحاد السوفييتي.

الاتحاد بين مصر وسوريا:

لم يستشر سعود عبد الناصر في عمله وكان يسير ضد سياسته فرد عبد الناصر على ذلك بالاستجابة لمطالب القوميين العرب السوريين أنصار

الوحدة الاندماجية بين سوريا ومصر، فأنزل قوات مصرية في ميناء اللاذقية السوري يوم 13 أكتوبر سنة 1957، فاتخذت مواقعها على طول الحدود مع تركيا إلى جانب الجيش السوري في وقت خفّ فيه التوتر. وكان البعث يدفع إلى الاندماج مع مصر. فهذا يوافق إيديولوجيته كما يوافق تحليلاً سياسياً محدداً. وقد شرح عفلق ذلك في يناير عام 1961.

«كنا مقتنعين بأن الوحدة العربية لن تقوم بدون مصر، ولم يكن ذلك لإقناعنا بأنها ستكون بروسيا العالم العربي وستحقق الوحدة بالقوة ولا لأننا كنا نعتقد بأنه لا يمكن لأي بلاد أخرى أن تتخذ مركز التقاء ولكننا فعلنا ذلك خاصة لأنه كانت أمامنا قوة العرقلة المصرية فقد كانت قادرة وتريد أن تقف بنجاح في وجه أي حركة نحو الوحدة العربية تستبعد مصر، مثلما أظهرت ذلك قصة مشاريع الهلال الخصيب المؤسفة».

وألح صلاح البيطار من جانبه في سبتمبر سنة 1960 على ضرورة دعم اعتناق مصر للعروبة.

«إن فكر عبد الناصر قد تنبّه للعروبة حوالي سنة 1953 أو 1954. فكانت المرة الأولى التي تشرع فيها حكومة مصر في التفكير في العالم العربي بألفاظ غير تلك التي لا تعبّر إلاّ عن مجرد الهيمنة، غير أن فكرة العروبة لم تعمّق قط في مصر. والمصري العادي ما زال لا يشعر بأنه عربي. ولقد كان أملنا دوماً - نحن في البعث - أن يُولّد الاتحاد في مصر نفس المشاعر القومية التي تحرّكنا[1].

كان عبد الناصر يرى أن الوحدة العربية ينبغي أن تكون في الأساس وحدة عمل ضد الهيمنة الأجنبية بزعامة مصر، ولقد كانت الدعاية القومية في رأيه

(1) محادثات مع باتريك سيل في Struggle for Syria مطابع جامعة أكسفورد 1965 ص ص 310 - 311.

سلاحاً سياسياً وكان يتخوّف من أي اندماج سابق لأوانه، ولكنه سقط في شراك لعبته: فالبعث يقدم له سوريا بشرط الاتحاد فإن رفض ربما خسر كل شيء وكان الشريكان قلقين لتقدم تأثير الحزب الشيوعي السوري بزعامة خالد بكداش والذي تم بفضل ما كان الاتحاد السوڤييتي يحظى به من سمعة. وكان الطرفان يعرفان أن ميزان القوى لم يكن لصالح الشيوعيين لكن محاولة انقلابيّة شيوعيّة قد تجرّ رد فعل من اليمين السوري وقد تجرّ خاصة تدخلاً غربياً - ولقد كان الشيوعيون عند عبد الناصر وعند البعثيين منافسين خطرين على الصعيد السياسي لدى الجماهير الشعبية وكذلك على الصعيد المذهبي - والدولية البروليتارية لا يمكن أن يقبل بها دعاة الوحدة العربية. وبما أنهما كانا واقعيين فقد كانا يعلمان بضرورة القضاء على كل نفوذ شيوعي في الداخل ليتمكنا من التفاوض مع الاتحاد السوڤييتي من موقع القوة.

حرّر البعث مشروع الاتحاد مع مصر في ديسمبر 1957. وكان الجيش السوري شديد الانقسام على نفسه بحسب التفرّق السياسي ومهدداً بأن ينشطر إلى مجموعات صغيرة متناحرة. فرأى البعث أن السلطة المصرية تمتلك قوة تحكيم تسمح بتفادي هذه الكارثة. فأيّد العسكريُّون مشروع الاتحاد وفي يناير 1958 قَبِل عبد الناصر نهائياً إذ أدرك التدعيم الهائل الذي يحصل لقوّته من هذا الاتحاد. ورفض فكرة الاتحاد وطالب بالاندماج التّام للبلدين على النمط المصري أي بحل الأحزاب السياسية وتأسيس حزب واحد هو الاتحاد القومي وقبل البعث بهذا الحل الذي يلغي كل منافسيه. وأكّد له عبد الناصر أن البعثيين سيكون لهم مكانهم الفسيح في الحركة الجديدة. فرأوا أنفسهم وقد أصبح لهم تأثير مباشر على مصر.

وفي غرة فبراير 1958 أعلن الاتحاديين مصر وسوريا واتخذ هذا الكيان الجديد اسم الجمهورية العربية المتحدة. ويبدو أن شكري القوتلي قال لعبد الناصر بعد أن تخلّى عن مهام الرئاسة لصالحه:

«ليست لك فكرة يا سيادة الرئيس عن المهمة التي اضطلعتم بها. ستجدون أن سوريا صعب حكمها. ولقد تلقيتم شعباً يظن كل أفراده أنهم سياسيُّون ويظن نصفهم أنهم قادة قوميون وربعهم بأنهم أنبياء وعشرهم على الأقل بأنهم آلهة. وستتعاملون مع أناس يعبدون الله والنار والشيطان»[1].

الأزمــة اللبــنانية

النظام السياسي اللبناني:

إن الطائفية هي العنصر المنظّم للنظام السياسي اللبناني وهي تتضافر مع تعميم نظام التبعية. فحيثما ذهبت وجدت زعيماً له أتباع سياسيّون حضر أو ريفيُّون، ويتوجب على الزعيم أن يوفِّر لمنخرطي حزبه أقصى ما يمكن من الخدمات بفضل نفوذه السياسي، والأتباع نظير ذلك يظلّون أوفياء له في جميع أعماله. والزعماء هم قبل كل شيء أعيان تقليديون يعتمدون على مزارعهم مثل شيعة الجنوب وموارنة الشمال أو يعتمدون على سكان المدن مثل أعيان السُّنّة. وقد يظهر رجال جُدد ويتبنّون لأنفسهم أتباعاً. وذلك ما حدث خاصة لدى الموارنة الذين حرّرهم التطور الاقتصادي والاجتماعي من السلطات التقليدية (باستثناء الشمال مع أسرة فرنجية). وهؤلاء الرجال الجُدد مثل كميل شمعون يحاولون بناء أتباعهم بجعل أنفسهم الناطقين باسم الطبقات الوسطى المارونية. وخير مثل على ذلك بيار الجميل الذي أسّس سنة 1936 حزب الكتائب اللبنانية وهو تنظيم عصري مركّب له تنظيمات شباب وتشكيلة شبه عسكرية وطريقة علم استبدادية. وبرنامجه قومي لبناني لكنه يستقطب خاصة الطائفة المارونية أما الخلط بين التقليدي والجديد فنجده في الحزب الاشتراكي التقدمي الذي أسّسه كمال جنبلاط سنة 1949. وهذا الأخير سليل أسرة كبرى

---

(1) ميشال سوار «La population, l'Etat et la société» في La Syrie d'aujourd'hui تحت إشراف أندريه ديمون باريس، 1980، ص 120.

لها على الطائفة الدرزية نفوذ قوي منذ قرون. غير أنّه هو ذاته اعتنق الاشتراكية والقومية العربية جارّاً معه طائفية.

والفساد كبير في هذا العالم حيث الحصول على الامتيازات غير المشروعة والاحتيال أشياء شائعة. وسيد اللعبة الحقيقي هو رئيس الجمهورية الذي يتم انتخابه من قبل مجلس النوّاب مدة ست سنوات وهو الذي يبت في تركيبة الوزارة طبقاً لقواعد التوازن الطائفي المعقّدة. وهو سيّد الإدارة وبالتالي فهو له سلطة واسعة للمحاباة وخاصة التعيين في الوظيفة العمومية على أن ذلك ينبغي أن يخضع لنظام الحصص الطائفي بالنّسبة للوظائف السامية على الأقل. ولكي يسير هذا النظام لا بد من تعاون مختلف النّخب الطائفية. وذلك ما ينطوي على حدّ أدنى من الإجماع على كبريات مسائل الساعة. والقوى التقليدية أكثر من غيرهم تتأقلم بشكل أيسر مع هذا التعاون المثمر على الصعيد المالي، ذلك أن قاعدتها السياسية مؤسّسة قبل كل شيء على وفاء عريق بين أسرة وبين مجموعة وحيث إن المحتوى المذهبي لرسالتها السياسية ضعيف. أما الرجال الجُدد فلا يمكن أن يكون لهم على العكس من ذلك، إلاّ منهاج مذهبي واضح مستمر في الغالب من نظرة كل طائفة للعالم كالوطنية «الترابية» عند المارونيين والانفتاح القومي العربي عند السنيين والمأساة اللبنانية مصدرها جزئياً أن قوى التجديد الاجتماعي لا يمكنها أن تتأكّد إلاّ في تعزيز الوعي الطائفي.

التحرُّك السياسي:

كان ثنائي الميثاق الوطني رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس مجلس الوزراء السنّي رياض الصلح يسيّر البلاد لحظة الاستقلال، ولم يتأثّر لبنان نسبياً بالحرب العربية الإسرائيلية الأولى. ولم يكن أداء الجيش اللبناني الصغير شأناً إذا ما قورن بالجيوش العربية الأخرى. ولقد سعى ابن جوريون إلى مراعاة البلاد أملاً منه في الوصول إلى تفاهم مع النخبة المسيحية يسمح لإسرائيل بضم جنوب لبنان والحصول على تحالف دولة صغيرة طائفية مسيحية.

لقد كان يتزعزع المجتمع اللبناني بسبب آثار الحرب حيث كان على البلاد أن تستقبل مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين أغلبهم من المسلمين. وفي الوقت الذي أصبحت فيه التوازنات السكانية الكبرى بين الطوائف غير مستقرّة، تدعّم الوزن السكّاني السنّي بشكل هائل رغم أن الجنسية اللبنانية كانت تمنح اللاجئين بتقتير. فأبدى بعض المسيحيين تجاوباً مع العروض الإسرائيلية غير أن القلق لم يلبث أن سكن. فاللاجئون كانوا مراقبين مراقبة ضعيفة من قِبَل الشرطة اللبنانية وكانوا يقدمون يداً عاملة رخيصة مفيدة جداً في فترة بدأ فيها الاقتصاد اللبناني نمواً سريعاً مرتكزاً على ليبرالية مطلقة العنان. وكان التضامن الصريح مع الفلسطينيين يسمح بالضبط بتحديد اجتماع بين مختلف النخب الطائفيّة.

كان للانقلابات السورية سنة 1949 أهمية أكبر، ففي يوليو 1949 قام حسني الزعيم بتسليم الجيش اللبناني أنطوان سعادة زعيم الحزب القومي السوري الذي أُعدم بعد محاكمة سريعة. فقرر مناضلو هذا الحزب الانتقام وأفلحوا في اغتيال رياض الصلح في يوليو 1951 مُحدثين اختلالاً خطيراً في التوازن السياسي. وحيث إن بشارة الخوري كان نجح كثيراً في احتكار الفوائد التي تمنحها إياه سيطرته على الإدارة فقد تكتل منافسوه السياسيّون الأخوة فرنجية وكمال جنبلاط وكميل شمعون في 1952 ودعوا إلى إضراب عام باسم الكفاح ضد الفساد ورفض الجيش التدخّل لصالح الرئيس فاستقال.

كان المنتصر الأكبر كميل شمعون الذي انتُخب رئيساً للجمهورية فاتبع سياسة موالية للغرب مرتبطة بالتوازنات الاقتصادية الجديدة في البلاد وفي سنة 1948 خرج لبنان من منطقة الفرنك واختار عدم وضع أية رقابة على الصرف وكان هذا الخيار ضرورياً لتخصيص الاقتصاد اللبناني في القطاع الثالث وفي دور الوسيط المالي والبشري بين العالم العربي وبين الغرب المصنّع، وفي سنة 1950، فسخ الاتحاد الجمركي والنقدي مع سوريا ولقد اصطدم هذا التوجه

الموالي للغرب بالتحرّك السياسي العام بالمنطقة بعد فشل حلف بغداد وأزمة السويس، وكان للخطاب القومي لعبد الناصر مزيد من الدوي المتحمّس لمسألة الوحدة العربية، بل الأخطر من ذلك أن قطع تضامن الملاك السياسي بين الطوائف بمساندته رجالاً له في وجه الزعماء التقليديين، ولقد أفلح «ضائع» شمعون هؤلاء بدعم نَشِط من الإدارة في إلحاق الهزيمة في الانتخابات الفرعية لسنة 1957 بزعماء المعارضة الهامّين (ومنهم جنبلاط) ولما كان شمعون يراقب مجلس النوّاب الذي أصبح منقاداً له فقد خطّط الرئيس للحصول على تصويت على تعديل دستوري (مثلما فعل سلفه) يمكنه من أن يعاد انتخابه لفترة ست سنوات أخرى. وفي ذات الوقت قبل مذهب أيزنهاور وانتهك تقريب الميثاق الوطني برفضه قبول الوجه العربي للبلاد وبكفّه عن لعب ورقة التحكيم السياسي للنخبة الحكومية فتسبّب بذلك في الحرب الأهلية اللبنانية الأولى.

الحرب الأَهلية اللبنانية الأولى ورئاسة فؤاد شهاب:

لقد أثار تأسيس الجمهورية العربية المتحدة حماس السنيين الذين عادوا إلى فكرة الاتحاد بين سوريا ولبنان والتي كانت فكرتهم في فترة ما قبل الحرب. وبعد توتر متزايد بدأ التمرّد في شهر مايو 1958، فدخلت الأحياء المسلمة السنيّة في إضراب عام ضد الرئيس على غرار ما وقع لسلفه سنة 1952، فعدل شمعون رسمياً عن المطالبة بإعادة انتخابه غير أن المعارضة طالبت باستقالته، ولقد أثارت أطراف لبنان ضد الرئيس كالشمال السنّي مثل طرابلس بقيادة رشيد كرامي كذلك البقاع والشوف (كمال جنبلاط) كما ثارت الأحياء السنيّة في المدن الكبرى ضد الرئيس الذي كان يدعمه حزب الكتائب والحزب القومي السوري الذي كان معارضاً للناصرية معارضة عنيفة. ولقد أبقى قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب هذا الجيش خارج الأحزاب واكتفى بإعطائه دور الحكم في الميدان بأن جزّأ لبنان مناطق منفصلة.

تقدّم شمعون بشكوى إلى الأمم المتحدة ضد التدخّل الحقيقي للجمهورية العربية المتحدة لمساندتها المتمردين وطالب بتطبيق مذهب أيزنهاور وتردد الرئيس الأمريكي في التدخّل إلى أن جعلته الثورة العراقية (14 يوليو 1958) يعتقد بأن كل حلفاء الغرب أصبحوا في خطر، فأنزل جيشاً أمريكياً في بيروت يوم 15 يوليو فكان الوجود الأمريكي رادعاً ومكّن من انتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب يوم 31 يوليو رئيس وفاق. فحدّد هذا الأخير سياسة «لا غالب ولا مغلوب» وشكّل كرامي وزعيم الكتائب بيار جميل. وزارة وحدة وطنية في أكتوبر 1958 [1].

لقد أدرك اللواء شهاب انعدام التوازن الاقتصادي الاجتماعي في المجتمع اللبناني، وكانت سياسته ترمي إلى تأمين التوازن الطائفي خاصة لصالح الطائفة الشيعيّة التي كانت أقلّ حظّاً من غيرها. فحصلت المناطق النائية خاصة الجنوب على برامج تنمية هامة. وعلى الصعيد الخارجي عاد هذا الرئيس إلى تطبيق الميثاق الوطني وأظهر حياداً حذراً بين مختلف القوى بالعالم العربي وذلك ما أرضى عبد الناصر، فلم يعد القوميون العرب ينكرون وجود لبنان.

ولقد حارب فؤاد شهاب السياسيين التقليديين الذي حمّلهم مسؤولية انعدام التوازن اللبناني بفسادهم وعدم مسؤوليتهم، وعزّز اختيار الموظفين على أساس الكفاية فحسب دون حساب النسب الطائفية الدقيقة واعتمد على القوى الجديدة مثل مجموعة من التقنيين الشبّان والكتائب والحزب الاشتراكي التقدمي لكمال جنبلاط، وكانت هاتان الحركتان تبدوان له قوى تجديد للمجتمع اللبناني، وبما أنه لم تكن له تنظيمات شهابية بحصر المعنى وحيث إنه كان يحارب السياسيين والتقليديين فقد استخدم المكتب الثاني بالجيش

---

(1) مارسال كولومب Orient arabe et non - alignement باريس، 1973 جزء 2 ص 217.

الذي ازداد تدخّله في الحياة السياسية ولقد حاولت مصالح الاستخبارات العسكرية زعزعة قاعدة السياسيين الاجتماعية ونصّبت منافسين لهم حتى في مناطق نفوذهم وذهبت إلى حدّ تزوير الانتخابات.

كل ذلك جرى في جو من الرخاء المتزايد وكان تنامي العائدات النفطية للعالم العربي يثير اجتلاباً متزايداً لليد العاملة اللبنانية التي كانت الأكثر تقدماً تقنياً في العالم العربي، كما كان دور بيروت وسيطاً مالياً بين الغرب وبين البلدان النفطية يزداد أهمية يوماً بعد يوم.

وفي سنة 1964، حل شارل الحلو، أحد أقارب فؤاد شهاب، محل هذا الأخير رئيساً للبنان وكان يريد أن يكون امتداداً له، غير أن الشهابية قد آلت إلى الزوال. وكان رجال السياسة يريدون التخلّص من وصاية المكتب الثاني الذي كان متهماً بعرقلة السير الطبيعي للديمقراطية في الوقت الذي عادت المسألة الفلسطينية مسألة الساعة وحطّمت الإجماع اللبناني القيّم.

العــراق

نهاية المملكة الهاشمية:

جلبت حرب فلسطين كثيراً من المرارة لدى الشعب والجيش وأصبحت السياسة الموالية للإنجليز وللغرب ممقوتة أكثر من ذي قبل في بلدٍ كان حتى عام 1941 قلعة العروبة الأكثر راديكالية، كما أن تكلفة الحرب وسلسلة من السنوات العجاف جعلت الوضع الاقتصادي للبلاد صعباً. وزعزعت الطائفة اليهودية بفعل انتفاضات عام 1941 ثم إن معاداة الحكومة والمجتمع للصهيونية كانت تذكي المخاوف خاصة وأن استفزازات مجهولة المصدر كانت تزيد في التوتر. وقد نظّمت مصالح الاستخبارات الإسرائيلية هجرة سرية هامة. وقرّرت الحكومة إعطاء حرية الرحيل فاغتنم غالبية اليهود الفرصة لمغادرة البلاد على عجل (أكثر من مائة ألف) وكان لهجرة هؤلاء السكان الحضر عادة عواقب

سلبية بفقدان كفايات اقتصادية كانت تمثلها. وعلى المدى البعيد، مكّنت هذه الهجرة الشيعة والمسيحيين من الارتقاء الاجتماعي. فشكّلوا طبقة وسطى جديدة مثقّفة أقل خضوعاً لسند النظام الملكي والمتمثّل في كبار الملاّك.

عاد نوري السعيد إلى السلطة بنهاية الحرب، وصار الآن مناهضاً لمشروع الهلال الخصيب وصار يفضّل الانكباب على التطور الاقتصادي في البلاد وكان الوصي على العرش روح سياسة الاتحاد. ولم يتخلّ عن مطامعه الشخصية في عرش ممكن على سوريا ولقد قام في نوفمبر سنة 1949 بإقالة نوري السعيد واختار لسياسته منفّذين أكثر انقياداً ليحلّوا محلّه، غير أن وصول الشيشكلي للسلطة في سوريا قد وضع نهاية مؤقتة لمطامعه وأصبح نوري السعيد الرجل القوي في البلاد من جديد رئيساً للوزراء.

لقد أعطى نمو الواردات النفطية الملكية إمكانية الدخول في سياسة أشغال كبرى جهّزت البلاد بالبنية التحتية الضرورية لنموها الاقتصادي غير أن الاستفادة من هذا العمل قد حدثت على المدى البعيد ولم تكن له آثار مباشرة على الصعيد الاجتماعي. وفي صيف 1952 استقال نوري السعيد ليسمح للوصي بتقديم عروض سياسية جديدة، وفي نوفمبر عام 1952 قامت مظاهرات عنيفة ضد السلطة الملكية واضطر الوصي لمقاومة هذه الانتفاضة إلى أن يفرض القانون العرفي وإلى منع الأحزاب السياسية المعارِضة فكان ذلك دليلاً على أن الملكية لا تعيش إلاّ بوسائلها القمعية. ورغم بلوغ فيصل الثاني سن الرشد إلاّ أن الوصي ظل يُمارس السلطة الفعلية في القصر وعاد بعد سقوط الشيشكلي من جديد إلى سياسة الهلال الخصيب التي كان نوري السعيد يرفضها وكان ذلك إخفاقاً جديداً.

وبما أن معاهدة التحالف مع بريطانيا العظمى كانت يتوجّب تجديدها في فترة قريبة لاحقة؛ فكان من اللازم دعوة نوري السعيد من جديد إلى الحكم فقد كان السياسي الوحيد القادر على التفاوض مع الإنجليز؛ فمنع النشاط

السياسي لأحزاب المعارضة وحصل على مجلس نوّاب طيّع تماماً، وفكّر في جعل مسألة العلاقات مع إنجلترا بطرح فكرة تقارب دول المنطقة ضمن ميثاق حلف يعطي العراق الهيمنة على العالم العربي بفضل موقف مميّز في الحصول على السلاح الذي يقدّمه الغرب، وأفضى هذا الخط إلى تأسيس حلف بغداد، إلاّ أن المعركة التي كان على المملكة خوضها ضد عبد الناصر قد أضعفتها كثيراً وبشكل خطير. وكانت الدعاية المصرية تقدّم رئيس الوزراء العراقي على أنه خائن للأمة العربية.

تسبّبت أزمة السويس في مظاهرات أخرى عنيفة ضد السياسة الموالية للإنجليز وكان القمع قاسياً جداً وكانت عزلة النظام في ازدياد. وفي يونيو سنة 1959 استقال نوري السعيد إلاّ أن الحكومات التالية أبقت على الاتجاه الموالي للغرب. ورداً على تأسيس الجمهورية العربية المتحدة عَمِل الأردن والعراق على تأسيس اتحاد بتاريخ 14 فبراير عام 1958. وأصبح نوري السعيد رئيس وزراء هذا الاتحاد الجديد يوم 19 مايو سنة 1958. وسعى إلى دمج إمارة الكويت التي ما زالت آنذاك تحت الحماية البريطانية في هذا الاتحاد. وكان الكويتيُّون بطبيعة الحال مناهضين لذلك وكان رفضهم لا رجعة فيه؛ فانهار النظام بسهولة 14 يوليو عام 1958 باستيلاء الجيش على السلطة، وفي ذلك ما يدل على مدى ضعفه الداخلي.

ينبغي ألا نغفل مكاسب المملكة الهاشمية فقد أصبح العراق حقيقة دائمة قاومت اضطرابات الفترات اللاحقة والحال أنه توحيد اصطناعي لثلاث مقاطعات عثمانية. وإن العمل الاقتصادي هام كما أن الأشغال الكبرى التي شرع فيها في السنوات الأخيرة كانت لها فوائد اقتصادية لا تقبل الشكّ فيها. ولئن لم يفلح النظام الملكي في اكتساب قاعدة ثابتة للحكم دون قمع فإن الأنظمة الجمهورية التي كانت تتمتع ـ في البداية على الأقل بدعم شعبي لا شك فيه ـ لم تتوصل بدورها إلى إقامة نظام يستطيع الاستغناء عن القمع

البوليسي القوي الذي صار يجنح من سنة إلى أخرى إلى أن يصبح إرهاباً رسمياً وتلك ظاهرة لم تكن معروفة في العهد الملكي.

الثورة العراقية:

كان العديد من ضبّاط الجيش مناهضين للنظام منذ قمع عام 1941. وكانوا غير راضين عن التوجّه المناصر للغرب، كما كانوا في الغالب من أنصار الوحدة العربية. ولقد قدمت لهم الثورة المصرية أسوة فتأسست منذ سبتمبر عام 1952 منظمة سرية للضبّاط الأحرار. وكانت الحركة في جوهرها عربية سنيّة فالطائفة السنيّة كانت أكثر الطوائف تأثّراً بالقومية العربية. (فالأكراد كانوا ضدها لأسباب عرقية والشيعة كانوا يحسّون بأنها مسألة سنيّة).

لقد كان انقلاب 14 يوليو سنة 1958 من فعل رجلين اثنين هما عبد الكريم قاسم وعبد السّلام عارف. ولقد سنحت الفرصة بتجميع الجيوش المُراد إرسالها إلى الأردن لمواجهة الجمهورية العربية المتحدة. وفي صبيحة 14 يوليو استولى الجيش على المباني العامة دون أن يلاقي مقاومة كبيرة ولم يُبدِ النظام الملكي تقريباً أيّة مقاومة. وكان عبد السّلام عارف لا قاسم من قاد الحركة. وهاجمت الجماهير رموز النظام القديم فقتلت العائلة المالكة ثم أُعدم نوري السعيد. وكان سقوط العديد من الضحايا بفعل الهيجان الشعبي وذلك ما أعطى لهذه الثورة سمعة العنف الذي لم تفقده فيما بعد. ورغم أن السياسيين المعارضين للملكية دعوا للحكم إلاّ أن السلطة الحقيقية كانت عند الجيش. وكان هذا الجيش منقسماً إلى تيارين: تيار عبد السّلام عارف الداعي إلى الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة وتيار عبد الكريم قاسم الساعي إلى الإبقاء على العراق رغم تأكيده على الوحدة العربية. ودام الصراع على السلطة أشهراً، وأخيراً تم اعتقال عبد السّلام عارف يوم 5 نوفمبر وحكم عليه بالإعدام لأنه كان قد دبّر مقتل قاسم وخُفِّف الحكم إلى السجن المؤبّد.

وكان القوميون العرب التقليديُّون والناصريون والبعث الذي أصبح قوة هامة قد تجمّعوا خلف عارف. أما عبد الكريم قاسم فكان معه دعاة الإبقاء على استقلال العراق (الشيعة والأكراد) وتنظيمات اليسار بقيادة الحزب الشوعي الذي كان أهمّها وفي مارس سنة 1959 حاول القوميّون العرب ـ بدعم من الجمهورية العربية المتحدة ـ القيام بانقلاب انطلاقاً من الموصل، ولكن العملية التي لم تكن منظمة تنظيماً حسناً أخفقت، وقاد الشيوعيُّون والأكراد في المدينة عمليات قمع رهيبة ذهب ضحيَّتها المئات من القوميين العرب، كما سعى البعث بدوره إلى القضاء على قاسم بقتله ولقد أفلح «كومنسوس» ضم الشاب صدام حسين في إصابة عبد الكريم قاسم بجروح ولم يفلح في قتله. وكان القمع ضد البعث أكثر اعتدالاً.

تطور نظام قاسم:

كانت تبعية عبد الكريم قاسم للشيوعيين تبدو في ازدياد مطّرد. وكان يحظى بتأييد الاتحاد السوڤييتي الذي كان يفضّله على عبد الناصر الذي منع الأحزاب الشيوعيّة بمصر وسوريا وأبرمت اتفاقيات تعاون اقتصادي بين العراق والاتحاد السوڤييتي، غير أن الشيوعيين كان لهم نفوذ مفرط في النظام العراقي واقترفوا أعمالاً دموية ضد خصومهم. واغتنم قاسم الفرصة لينأى بنفسه عنهم. وفي سنة 1960 سمح للأحزاب السياسية بالنشاط بشرط ألا تهدّد الوحدة الوطنية ولا النظام الجمهوري. ولم يُمنح الترخيص إلاّ لحزب شيوعي منشقّ تأسّس بتحريض من قاسم. وهكذا ضعفت مكانة المنظمات الشيوعية. وبما أن قاسم واصل ممارسة سلطته الشخصية بكثير من الديماغوجية دون أن يقيم مؤسسات سياسية ثابتة، ولم تفلح الأحزاب السياسية المرخّصة في أن تصبح قوى فاعلة، وسرعان ما تلاشت، حتى أنها قد اختفت جميعها تقريباً بحلول سنة 1962، وأصبح عدم الاستقرار السياسي سمة دائمة من سمات البلاد طيلة العشرية كلها، ومع ذلك كان النظام الجمهوري قد دخل في سلسلة من

الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ 30 سبتمبر عام 1958 أُعلن عن إصلاح زراعي يحدّ كثيراً من حجم الملكية. فاصطدم بمعارضة الملاك الزراعيين الذين حذّوا من نشاطهم الزراعي. فاضطر عبد الكريم قاسم إلى إيقاف نزع الملكية لإنعاش الزراعة. كما أن ميزانية التعليم زيدت زيادة عظيمة وتحقَّقت بداية تخطيط اقتصادي يهدف إلى توجيه التمويلات نحو الصناعة لا نحو الزراعة مثلما كان الأمر في العهد القديم.

كان العراق سنة 1961 ما يزال خاضعاً خضوعاً كبيراً للنفط الذي كان يمثّل آنذاك 27٪ من الدخل الوطني و45٪ من واردات الدولة و90٪ من موارد العملة، ولقد أبدى قاسم تشدّداً مع شركة النفط العراقية في المفاوضات التي جرت من أجل تحسين نصيب العراق. وفي يوم 11 ديسمبر عام 1961 استردّ من شركة نفط العراق كل الامتيازات غير المستغلّة أي 99٪ من المجموع. واحتجّت هذه الشركة وبدأت صراعاً إجرائياً طويلاً ضد الحكومة ولقد انخفض في العاجل إنتاج النفط كما انخفضت العائدات ولكن العراق أصبحت له إمكانية تأسيس شركته الخاصة المستقلّة ولم يعد يخضع لاحتكار اتحاد الشركات الدولي.

وكانت أخطر مسألة هي مسألة الأكراد. كانت ثورة 1958 قد سمحت بعودة الزعيم القبلي الكردي مصطفى البرزاني. وكان البرزاني قد التجأ إلى الاتحاد السوڤييتي بعد أن كوّن جمهورية كردية لم تدم طويلاً، في المنطقة التي احتلها الاتحاد السوڤييتي من إيران إبان الحرب العالمية الثانية، وقد تقارب من تنظيم يساري هو الحزب الديمقراطي الكردي الذي أسّسه شبّان مثقفون. وفي بداية الفترة الجمهورية كانت العلاقات جيّدة مع الأكراد الذين اعترفت بهم الجمهورية باعتبارهم جزءاً مكوناً من البلاد. ولقد سروا لخيبة الاتحادات العربية. لكن الأكراد رفضوا القبول بدكتاتورية عبد الكريم قاسم الذي لم يمنحهم حقوقاً خاصة. وفي سنة 1961 حاول قاسم التخلّص من برزاني بدعمه

منافسيه من الأكراد. وكان رد هذا الأخير أن التجأ إلى الأدغال مع أنصاره في شهر فبراير وطالب بإلغاء الدكتاتورية وإعادة الديمقراطية والحكم الذاتي لكردستان. وفي سبتمبر عام1961 منع قاسم المنظّمات الكردية ودفع بالجيش ضد برزاني ورجاله. وما كان في البداية مجرد ثورة قبلية أصبح حرب انفصال حقيقيّة. ولقد فرّ الضبّاط الأكراد من الجيش والتحقوا ببرزاني معزّزين قوّاته. وقاد المتمرّدون حرب عصابات فعّالة ولم يحتفظ الجيش بسيطرته إلاّ على المدن الهامّة. ولقد أنهكت الحرب قوى النظام وازداد كره الشعب لعبد الكريم قاسم.

أما في الخارج فقد كان النظام في عزلة بعد أن جعل الدول العربية تقف ضده بمطالبته بالكويت سنة 1961 باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العراق واختلف مع إيران بعودته إلى إثارة نزاع الحدود حول شط العرب ومطالبته بإلحاق خوزستان الإيرانية بالعراق باعتبارها عربية (عربستان) وبمحاولته اجتذاب دول الخليج إليه، وفي سنة 1961 فرض العراقيُّون في الاستعمالات الرسمية لفظ «الخليج العربي» بدل الخليج الفارسي وفي بداية عام 1963 كان نظام عبد الكريم قاسم منهكاً جداً بفعل سلسلة الخيبات تلك، وأعاد حزب البعث تنظيم صفوفه سراً وتحالف مع الناصريين وأعدّ انقلاباً عسكرياً بدأ يوم 8 فبراير سنة 1963 وبعد يومين من المعارك الدامية التي ساند فيها الشيوعيّون عبد الكريم قاسم أُلقي القبض على هذا الأخير وأُعدم في (9 فبراير)[1].

ورغم خيبات نظام قاسم العديدة فقد أعطى البلاد عدداً من التوجهات التي لم تلغ في الفترات اللاحقة. وإن الإبقاء على الكيان العراقي في الوقت الذي كان الاندماج في الجمهورية العربية المتحدة يبدو أنه سيمكّن من تحقيق الوحدة العربية التي طالما نودي بها في الخُطب السياسية، قد سدّد للمطامح

(1) Orient، 1959، العدد 9 ص ص 152 ـ 153.

الناصرية ضربة قاتلة؛ فقد أوقف قاسم المد الناصري وحاول أن يعيد للعراق دوره باعتباره قوة عظمى في العالم العربي وهو الدور الذي كان له في سنوات الثلاثينيّات والأربعينيّات مؤكِّداً بذلك أن الناصرية لم تكن غير اللحظة المصرية من القومية العربية. وبعد انقطاع دام بعض سنوات استأنف من جاء بعده من البعثيين هذا الطموح القومي العربي، كما أصبحوا ورثة سياسته في السرّاء والضرّاء من قومية عَلْمانية ومن سعي للاستقلال الاقتصادي ومن مكافحة الانفصال الكردي ومن نزاع حدودي مع إيران ومن رغبة في الهيمنة على الخليج وفي ضم الكويت فسنوات الجمهورية العراقية لم تكن قطّ فاصلاً زمنياً بل أظهرت أن التوجُّهات المختارة لا رجعة فيها كما أظهرت العنف الدائم من أجل تحقيق الأهداف.

الجمهورية العربية المتحدة

الأوهام العاطفية والصراعات العربية والمصاعب مع السوفييت:

تمّت الموافقة على الاتحاد المعلن يوم غرة فبراير 1958 في استفتاء شعبي أجري يوم 23 فبراير 1958 بنسبة 99.98٪ من الأصوات، وفي ذات الوقت أعلم عبد الحميد السراج رئيس المكتب الثاني عبد الناصر، بأن بعض المقرَّبين من الملك سعود قد اتصلوا به وقد يكونوا عرضوا عليه مبالغ باهظة لمنع تحقيق الاتحاد بل ولاغتيال عبد الناصر؛ ونظراً للأدلّة المقدَّمة التي تظهر إيداع مبالغ من المال كانت الفضيحة كبرى وتمّ تحييد السياسة السعودية مؤقتاً. وتسلّم ولي العهد الأمير فيصل الوزارة وركّز على شخصه المسؤوليات الأساسيّة.

ولقد تميَّزت الفترات الأولى من تاريخ الجمهورية العربية المتحدة بحماس شعبي كبير، وتحوّل عبد الناصر مرّات عديدة إلى سوريا حيث كانت الجماهير الهائجة تهتف باسمه؛ فالجماهير ترى في الوحدة وسيلة للتغلّب على

المصاعب السياسية الدائمة التي عرفتها سوريا، بل إن الاتحاد كان أبعد من ذلك يبدو صيغة سحرية تمكّن من مجابهة كبريات المسائل الهامة كالنمو الاقتصادي والتوتر مع إسرائيل. ولم يتمكّن جمال عبد الناصر من التوصّل إلى توجيه هذه الحركة الشعبية في منظمة سياسية ذات هيكل ـ إذا ما حل زمن المصاعب وخيبة الأمل افتقد النظام الجديد دعم الجماهير. إذ لم يعد لنفسه قواعد ثابتة ـ وكانت البرجوازية الصناعية السورية النّشطة الجريئة تؤيّد الاتحاد. لأنها كانت تعتقد أن السوق المصرية سيكون من الأيسر النفاذ إليها بعد الاتحاد. ولقد كان اللبنانيُّون والسوريُّون منذ قرون على صِلات وثيقة مع وادي النيل ويساهمون في تنميته الاقتصادية. وكان السوريُّون واللبنانيُّون المقيمون بمصر عنصراً حركياً وامتلكوا بالبلاد العقارات الهامّة. وتبيَّن لهم أن الاندماج يسير في الاتجاه الحسن. والواقع أن المصريين كانوا غالباً ما شبّهوا الشوام بالأجانب الذين يعتبرونهم مستغلين وكانوا غالباً ما شبهوا منهم. ولقد أخذ سوء التفاهم هذا يتضح شيئاً فشيئاً فالطبقة السياسية باستثناء البعث كانت تود اتحاداً لا وحدة اندماجية كاملة مثل تلك التي وقعت والتي ألغت الأحزاب. وفي البداية حصل السياسيُّون السوريُّون على مناصب هامة في المجلس التنفيذي بالإقليم الشمالي (الاسم الجديد لسوريا) ثم تمَّ إقصاؤهم عن المسؤوليات الأساسيّة فقد كان عبد الناصر لا يطمئن إليهم ويتهمهم بأنّهم جميعاً مرتبطون ببلد أو بلدان عربية أو غير عربية، وكان بشكل عام يحتقر الملاك السياسي العربي وإن مال إليه، وكان دائماً متهيئاً لاتهامه بالانتهازية. ويستثني البعث والشيوعيُّون غير أنهم منافسون تجب محاربتهم.

إن الجمهورية العربية المتحدة إذا ما حكم عليها بأن تظل مواجهة ثنائية بين السوريين والمصريين فإنها لا يمكنها إلاَّ أن تكون هشة في غاية الهشاشة، فكان عليها أن تمتد لتشمل أراضٍ عربية أخرى، ومن ثم جاءت أهمية الحرب الأهلية اللبنانية الأولى والتشجيع الذي قدّم لخصوم شمعون. وفي يوم 8

مارس اشتركت اليمن وكانت ملكية مع الجمهورية العربية المتحدة لتؤسّس معها الدول العربية المتحدة. وكان هذا الاتحاد شكلياً ليس إلاّ، وبعض الضبّاط اليمنيين وحدهم هم الذين كانوا يرون في الضبّاط الأحرار المصريين مثلاً يُحتذى، كما أن العراق بثورة 14 تموز 1958 بدت أنها تحوّلت إلى الناصرية وستلتحق بالجمهورية العربية المتحدة لتعطيها الدفع اللازم كي تمتد إلى كامل العالم العربي بفعل قوّتها الجاذِبة فحسب. وتدخل الأمريكان في لبنان والإنجليز في الأردن حيث أرسلوا جنوداً لمنع انهيار آخر مملكة هاشمية. لكن قاسم في العراق اعترض على اندماج العراق في الجمهورية العربية المتحدة وسرعان ما اتخذ موقف المنافس لجمال عبد الناصر في العالم العربي ولدى الاتحاد السوفييتي. وكان عبد الناصر يشجّع بكل حيويّة محاولات زعزعة استقرار النظام في العراق، وبلغت تلك المحاولات ذروتها بتمرد الموصل في مارس 1959، وفشلت محاولات مدّ الاتحاد ليشمل بلداناً أخرى لذا بدا العمل الوحدوي الذي بدأ بين مصر وسوريا هشّاً جداً في الوقت كان يتوجب على عبد الناصر تأكيد حياده الإيجابي من جديد في وجه الضغوط السوفييتية.

لم يستطع الاتحاد السوفييتي القبول بإلغاء الحزب الشيوعي السوري أحد أهم الأحزاب بالمنطقة. وذهب زعيمه خالد بكداش للمنفى بأوروبا الشرقية ومن ثم ضاعف هجوماته على الجمهورية العربية المتحدة التي كانت كامل الصحافة الشيوعيّة تردّدها. وبدا الشيوعيُّون السوريُّون بمظهر ألدّ أعداء الجمهورية العربية المتحدة. ومكنت الثورة العراقية من بروز نظام جديد مناهض للإمبريالية ميّال إلى الاعتماد على الشيوعيين المحليين. وبدا هذا النظام الجديد للسوفييت جذاباً أكثر من نظام عبد الناصر. وكان الاتجاه الذي اتخذته القومية العربية الناصرية نحو اتحاد كل العرب لا يروق لموسكو. ولكن ما يلائمها هو دولة مصرية تقود مجموع الدول العربية في سياسة حياديّة

ومناهضة للإمبريالية. أما تكوين مجموعة سياسية موحَّدة كبرى باسم العروبة والاشتراكية العربية ومعادية للبروليتاريا العالمية فذلك ما لا تقبله النظرية الماركسية.

إن النِّقاش الإيديولوجي للسنوات التي دامتها الجمهورية العربية المتحدة يسمح لنا بأن نحدِّد المطامح الناصرية تحديداً أفضل، ففي يوم 23 ديسمبر 1958 وفي خطاب ببور سعيد بمناسبة الذكرى الثانية لإجلاء القوّات الفرنسية البريطانية والرجعية هاجم عبد الناصر بالمستوى نفسه كلاًّ من الشيوعيُّون ومن يساندهم، كما هاجم الصهيونية والرجعية فقد قال:

«إن الرجعية كانت تدرك أن القومية العربية تحرم الاستغلال والحزب الشيوعي كان يدرك أن القومية ستقضي على الانتهازية؛ لذلك أعلنت الرجعية والحزب الشيوعي معارضتها للقومية العربية والاتحادات العربية. لكنهما لم يستطيعا أن يرفعا رأسيهما، في وجه تيار القومية العربية الهادر، لقد وقفت الرجعية والحزب الشيوعي بسوريا ضد الاتحاد وعملا ضد القومية العربية.

«[. . .] لقد تحالفت الرجعية والصهيونية ضد القومية العربية وضد الوحدة العربية. إن إسرائيل تعمل ما في وسعها ضد وحدتكم وضد قوميتكم وضد ثورتكم الاجتماعية. ويؤسفني أن أقول بأنه ثمة بعض التجمعات التي أعلنت وقوفها ضد هذه الوحدة، ويؤسفني أن أقول لهم إن الشعب العربي المؤمن بالوحدة لن يستطيع أن يعتبرهم جزءاً منه. إن هذه المجموعات تريد خيانة الشعب وتضليله وأن تشيع بينه الشائعات ليكون ذلك وسيلة للإمبريالية وأعوانها أو للصهيونية. لقد أعلنت بأن على الأمّة أن تشكِّل اتحاداً قومياً. غير أن الحزب الشيوعي قد رفض ذلك [. . .] ولقد دعا بعض الأعضاء إلى صالح الانفصال ورفضوا أي اتحاد مع القومية العربية. ذلك ما تدعو إليه الصهيونية التي تريد التمركز في قلب الأمّة العربية كي تتمكن من جديد من استغلال بلادنا».

كانت الحكومة العراقية تُهاجم يومياً باعتبارها دُمية في أيدي الشيوعيين الذين يريدون إقامة دولة شيوعية خائنة للقومية العربية، ولقد وصلت قضية الموصل بالمجادلة مع الاتحاد السوڤييتي إلى أعلى مستوى. ولقد ذهب خرتشوف في مارس 1959 إلى حد إدانة السياسة الناصرية على رؤوس الأشهاد:

«عندما أقمنا علاقات ودّية مع الجمهورية العربية المتحدة كنا على علم بأفكار عبد الناصر المعارضة للشيوعيّة. ولقد اعتقدنا أنه كان ينبغي إعارة اهتمام أكبر للمطالب الديمقراطية للشعوب، في فترة كفاح التحرير الوطني التي تتطلّب وحدة كل القوى المعادية للإمبريالية. لكن لسوء الحظ تتخذ الآن إجراءات لخنق التطلعات للحرية، ليس في الجمهورية العربية المتحدة فحسب بل كذلك في بلدان أخرى. وإننا نريد أن نقول بكل ودّ بأنه إذا تمّ الإصرار على اتباع هذه السياسة فإن مصيرها حتماً إلى الإفلاس.

«[. . .] إنهم يؤكّدون أن القومية العربية هي فوق مصالح مختلف البلدان العربية وفوق مصالح مختلف شرائح سكان البلدان العربية. وما من شكٍّ في أنه لا ينبغي تجاهل مصالح الشعب بعد أن تحرَّرت البلاد من الهيمنة الأجنبية فمصالح جميع العرب لا يمكن أن تتطابق بحيث إن المحاولات القائمة تحت راية القومية لتجاهل مصالح العمّال خالية من كل أساس».

واتّهمت الصحافة الناصرية الشيوعيين العرب بأنهم انفصاليُّون وشبهَّهم عبد الناصر أمام المتظاهرين الذين كانوا يرفعون المصاحف «بالخوارج» الذين خرجوا عن الإسلام في بداية التاريخ الإسلامي. وألقى السادات خطبة الجمعة بجامع الأزهر وأشار إلى الصراع بين الإسلام المُدافع عن القِيَم الروحيّة وبين المادية. وهدأت المجادلة بعض الشيء في الأشهر الموالية. ولئن كان عبد الناصر يعارض الشيوعية صراحة فلقد أكّد في ذات الوقت التوجّه الاشتراكي للجمهورية العربية المتحدة. ومنذ عام 1960 شرع في تأميم قطاعات كاملة من الاقتصاد.

والاشتراكية العربية في نظر المنظرين. تتميّز برفضها صراع الطبقات الذي يؤدّي إلى دكتاتورية الكادحة. وهذه الاشتراكية هي اتحاد قومي يتلقّى فيه المعوزون مساعدة الجميع وهي تتطوّر إلى حد اختفاء الفروق الطبقيّة. وهي تعادي الملكية الخاصة ولأولئك الذين يستغلون الشعب غير أنّها ليست ضد الملكية الناشئة عن العمل الإنتاجي، والملكية الخاصة غير المستغلّة ينبغي بالتالي الحفاظ عليها. والتأميمات في قطاع الاقتصاد لا يمكن إلاّ أن تكون جزئية. والفرد هو أساس المجتمع. ووجود الدولة ليس له من دور سوى مراعاة العدالة الاجتماعية. وهي ليست دولة شمولية مثلما في الاتحاد السوڤييتي وترفض الاشتراكية العربية التضحية بجيل أو جيلين من أجل بناء مستقبل مشرّف مثلما تفعل الشيوعية السوڤييتية - وترفض فرض الصمت والطاعة العمياء لأوامر الدولة والحزب؛ فالاتحاد القومي ليس حزب مناضلين يمتهنون النضال بل مكان تجتمع فيه وتلتقي كل الطبقات.

وتحاول الولايات المتحدة الاستفادة من هذا الخصام مع الاتحاد السوڤييتي كأداة ربط علاقات ثقة مع الجمهورية العربية المتحدة. وهكذا عندما اشتكى المسؤولون المصريُّون سنة 1960 من أن الطلاّب الموفدين إلى الاتحاد السوڤييتي يفرض عليهم حضور محاضرات إجبارية عن الماركسية. اتصل عبد الناصر بالأمريكيين وقام جسر جوي صغير بنقل الطّلبة من الاتحاد السوڤييتي إلى الولايات المتحدة حيث أتمّوا دراستهم الجامعيّة، كما جرى تبادل رسائل ودّية بين كيندي وعبد الناصر وأعيدت المساعدة الغذائية الأمريكية التي بلغت من عام 1961 إلى عام 1964 سبعمائة مليون دولار تدفع بالعملة المحلية وكانت مصحوبة بقروض شتّى ارتفعت إلى 500 مليون دولار.

وفي سنة 1961 أكّد جمال عبد الناصر بالتعاون مع تيتو ونهرو على حياده بتأسيس حركة عدم الانحياز التي اجتمع مؤتمرها الأول ببلغراد من 1 إلى 6 سبتمبر 1961، ولم تُدع الصين الشعبية هذه المرة. كون الإفريقيُّون والآسيويُّون

حركة ذات توجُّه نحو تحرير العالم الثالث من سيطرة الغرب، أما حركة عدم الانحياز فهي تبدو راغبة في إقامة توازن بين الكتلتين. فهي تؤكِّد بأن «كل محاولة لفرض نظام سياسي أو اجتماعي ما على الشعوب بالقوة ومن الخارج كفيلة بتعريض السَّلاَم العالمي للخطر»[1].

كان الاتحاد السوفييتي يرى التمييز بين السياسة والاقتصاد كما يرى أن عليه أن يدخل في اللعبة مع عبد الناصر. ولئن كانت الخلافات السياسية ظاهرة معروفة فإن السوفييت لم يمارسوا أي ضغط اقتصادي على الجمهورية العربية المتحدة. فقد واصلوا تقديم مساعدتهم الاقتصادية جهاراً، هي التي كانت تتمثَّل في أعمال السد العالي، وكانوا يرون أنه لا شيء نهائي في هذا الصدد وأن عبد الناصر قد يغيِّر سياسته (وكان لهم موقف مختلف مع السادات في السبعينيّات)، وكانت مساعدتهم تهُمُّ خاصة وبشكل أساسي الصناعة الثقيلة. ولا بدّ أن يدعم ذلك الطبقة العاملة المحليّة التي قد تكون قاعدة لحركة عمّالية مؤيّدة للاتحاد السوفييتي، وكانت إجراءات التأميم وسياسة الاقتصاد الموجّهة المتّخذة من قِبل عبد الناصر في الفترة نفسها تسير في الاتجاه الصحيح.

وفي هذه الحال كانت الإيديولوجيا الماركسية اللينينيّة تحجب واقع الأحداث عن المسؤولين السوفييت؛ فالأفكار الشيوعيّة لم تجد لها أنصاراً في العالم العربي إلاّ لدى المثقفين وفي مهن مثل المهن الطبيّة ولدى الأقليّات أما الجماهير الشعبية حتى العمالية منها فقد ظلت مرتبطة بالثقافة الإسلامية ارتباطاً وثيقاً. وكان القمع الذي تمارسه أجهزة الدولة من الفعالية بحيث كان يحول دون أي اتصال بين المثقفين والعمّال.

وكان عراق قاسم ينأى شيئاً فشيئاً عن الشيوعيين وعن الاتحاد السوفييتي،

(1) مارسال كولومب المصدر نفسه. الجزء 2 ص 171.

ولقد وضعت نهاية الجمهورية العربية المتحدة الظروف الضروريّة لتقارب جديد بين القاهرة وموسكو.

أزمة الكويت:

كانت دول المشرق العربي متجمعة نظرياً في كتلتين مذهبيتين وفق معايير الحرب الباردة بين الشرق والغرب ـ وكانت التسميتان المألوفتان «تقدميُّون» و«محافظون» مستعملتين. غير أن هاتين الكتلتين كانتا شديدتي الانقسام على نفسيهما؛ فالمصلحة السياسية الآتية لكل دولة ربما أدّت إلى اتخاذ مواقف متعارضة تماماً مع المذهب الأيديولوجي المعلن من قبل السلطات القائمة. وكانت أزمة الكويت خير مثال على ذلك. والكويت هي أهم إمارة بالخليج. فهي تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً قرب شطّ العرب بين العربية السعودية والعراق وقريب من إيران. تأسّست هذه الإمارة في القرن الثامن عشر فوق موقع استيطان بشري قديم وكانت لها علاقات غير وثيقة مع الدولة العثمانية قبل أن تصبح بريطانيا سنة 1899. واحتياطي النفط فيها أهم ما في العالم وتكلفة استخراجه أقلها في العالم، ولقد بدأ استغلاله منذ الثلاثينيّات أي قبل الإمارات الأخرى بما يزيد على جيل. وفي بداية الستينيّات كان متوسط الدخل للساكن الواحد أعلى بقليل من مثيله في الولايات المتحدة. ولقد قرّرت بريطانيا العظمى منحها الاستقلال في يوليو 1961. وفي عهد الانتداب البريطاني اعترفت العراق بالإمارة وحددت حدودها معها. غير أنها بعد حصولها على استقلالها سنة 1933 عادت فأنكرت وجود هذه الجارة الصغيرة. ولقد طالب عبد الكريم قاسم بعد نوري السعيد بهذه الأرض باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العراق. باسم حقّ تاريخي يرتكز على العلاقات القديمة بين الإمارة وبين الدولة العثمانية: فنهاية الحماية البريطانية ينبغي أن تعيد الإمارة إلى وضعها قبل 1899 حيث كانت تابعة للواء البصرة وحيث كان الأمر ممثّل السلطة المركزية (ولا تحسب هذه الذريعة القانونية حساباً للمعاهدات التي وضعت نهاية

للحرب العالمية الأولى وكرّست نهاية الإمبراطورية العثمانية وكذلك حقّ تقرير المصير).

وترتكز هذه المطالبة كذلك على المذهب «التقدمي» القاضي باقتسام عائدات النفط لصالح غالبية العرب كما ترتكز على رفض ظهور دولة عربية جديدة باسم الوحدة العربية المنشودة، وكان العالم العربي متخوّفاً حقّاً من أن تطلب الإمارة الانضمام للكومنولث بدلاً من الجامعة العربية. وفي يوم 25 يونيو سنة 1961 أعلنت الحكومة العراقية عن نيّتها في ضم الإمارة وحشدت جيوشاً على الحدود مع التأكيد بأنها لن تلجأ إلى استعمال القوّة. واستنجد الكويتيون ببريطانيا التي أرسلت يوم غرة يوليو 1961 وحدات عسكرية للدفاع عن الإمارة على عين المكان، واشتركت العربية السعودية في هذا العمل.

كانت مواقف العراق نظرياً تتّفق مع التأكيدات الأيديولوجية للنظام الناصري. أضف إلى ذلك أن للعراق نظاماً «تقدمياً» في مقابل الممالك «المحافِظة» مثل الأردن والعربية السعودية الداعمة لاستقلال الكويت. غير أن العراق إذا ما ضم الكويت فستدعم قوّته بشكل كبير، وكذلك سيزداد تحدّيها للزعامة المصرية. فأيّد عبد الناصر استقلال الإمارة ليعارض التوسّع العراقي، كما جعل حكومته تبيّن الفرق بين حركة تلقائية نحو الوحدة العربية تكون تعبيراً عن رغبة الجماهير وبين الضمّ بالقوة. «إن العلاقات بين الشعوب العربية لا يمكن أن تنظّمها إلاّ المبادىء التي وضعتها الأمّة العربية عبر نضالها الطويل المبادىء التي تسير عليها حركة الأمّة العربية في مستقبلها نحو هدفها المتمثّل في بناء الوطن العربي الحر والمواطن العربي الحر.

«وفي هذه الروح، فإن رأي الجمهورية العربية المتحدة حول موضوع الموقف المفاجىء الذي قام بغتة بين الجمهورية العراقية وبين حكومة الكويت يتلخّص في ما يلي:

1 ـ «إن الجمهورية العربية المتحدة بإيمانها الراسخ بأن الوحدة العربية الشاملة

أمانة مقدّسة أودعها التاريخ العربي للمستقبل العربي، لهي على يقين بأن العلاقات بين الشعوب العربية لا تسيِّرها المعاهدات أو الاتفاقيات القديمة أو الجديدة التي حصلت عليها أطراف عربية أو أجنبية، لكن العلاقات بين الشعوب العربية يسيِّرها بل ويضعها ما هو أعمق من المعاهدات والاتفاقيات.

2 ـ «وتبعاً لذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة تأمل دوماً في أن تُقام حركة الشعوب العربية نحو مثلها الأعلى في الاتحاد وفق أنماط غير النمط التقليدي الأوروبي الذي حكم أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية والذي أدّى بها نتيجة التمسّك بمطالبات إقليميّة ترتكز على بنود اتفاقيات قديمة إلى إثارة مسائل جانبية وسطحية، وهي قادرة على إنتاج آثار عميقة في العلاقات بين الشعوب. ومن أجل ذلك فالجمهورية العربية المتحدة لا يمكنها أن تقبل بمبدأ «الضم» وفي الوقت ذاته فهي مستعدة لبذل كل الجهود لدعم منطق الوحدة الشاملة.

3 ـ «إن الجمهورية العربية المتحدة الدولة المنبثقة من الاتحاد الكامل بين مصر وسوريا لا يسعها بطبيعتها إلاَّ أن تساند كل حركة نحو الاتحاد الكامل أو الجزئي غير أن الاتحاد الجزئي أو الكامل يجب ألا يكون ولا يمكن أن يكون إلاَّ التعبير الإجماعي عن الإرادة الشعبية العربية باعتباره قائماً على الاختيار الحرّ.

4 ـ «لقد كان دوماً من رأي الجمهورية العربية المتحدة أن من واجب الشعوب العربية الكبرى أن تكون سنداً نزيهاً للشعوب العربية الصغرى فتدعم إرادتها في نزاهة مستمدة من أصول التضامن العربي. ولقد كان دوماً من رأي الجمهورية العربية المتحدة أن هذا الدعم النزيه والقوي كان لتشجيع روح الوطنية العربية في المنطقة الصغرى للعالم العربي حيث أفلحت الإمبريالية في التسلل منذ أمد بعيد حيث ظهرت بمظهر الصديق والحال

أنها لم يكن لها من هدف غير ضمان مصالحها ومواصلة الاستغلال.

«وإنه لمن دواعي الأسف أن تقوم هذه الوضعية غير المتوقعة بين حكومة الكويت والجمهورية العراقية في الوقت الذي أُعلن فيه استقلال الكويت، وتلك خطوة إلى الأمام كان من الضروري تشجيعها ورعايتها توطيداً للروح القومية العربية وتأكيداً على ما يمكن أن يهبه التضامن العربي باعتبار تلك أسباباً للثقة والطمأنينة.

5 ـ «إن الجمهورية العربية المتحدة إيماناً منها بأن شعب العراق العظيم لديه أسباب في دعوته إلى الإخاء بينه وبين شعب الكويت وهي أسباب أعمق وأدوم من وثائق الإمبراطورية العثمانية. إن لهذا الشعب قوميته العربية مثلما لشعب الكويت، وذلك في حدّ ذاته رابطة تواصل بينهما كافية لخلق اتحاد سياسي إذا ما توفرت الشروط، وأول هذه الشروط هو أن تتبلور عند كليهما الإرادة الشعبية الاجتماعية للمطالبة بهذه الوحدة وتحقيقها.

6 ـ «إن الجمهورية العربية المتحدة تأمل أن يوضع حد لهذا الوضع غير المتوقع بطريقة مطابقة للقِيَم العربية. ولا يمكن للجمهورية العربية المتحدة أن تتصوّر اندلاع نزاع حول أرض عربية بين شعب عربي وشعب عربي آخر، والتعليمات الواضحة للتاريخ هي أن كل الأرض العربية لكل الأمّة العربية، كما لا يمكنها أن تتصوّر أن يأتي يوم يقف فيه جندي عربي في مواجهة جندي عربي آخر في وقت تواجه فيه الأمّة العربية أحرج الفترات من تاريخ نضالها ضد الإمبريالية والصهيونية، وفي فترات يتقرّر فيها مصير الأمّة العربية الموحّد بالنسبة للقرون القادمة في فترات هي على هذه الأُسس في حاجة لكل قدراتها وكل وعيها وفي حاجة لكل جندي من جنودها القادرين على حمل البندقية.

ولئن تضمّن الإعلان بعض النفاق ـ إذا لم تتردد مصر في السنة التالية في توريط جيشها في الحرب الأهلية اليمنية ـ فإن عبد الناصر قد رفض دوماً مع

ذلك سياسة الضم. فلقد كان يعلم أن قوّته ترتكز قبل كل شيء على خطابه وعلى الموافقة الشعبية. ولئن كان لا يتردد في التدخّل في السياسة الداخلية للدول العربية الأخرى مثلما حدث ذلك في لبنان والأردن فلقد كان دوماً على استعداد لقبول التسويات السياسية التي تبقي على تلك الدول تحت نفوذه مع احتفاظها بكياناتها مثلما حصل ذلك بلبنان سنة 1958 والأردن مرّات عديدة. ولقد كان العراق منذ عام 1964 إلى عام 1969 خير دليل على هذا المنهج.

أصبح الوضع صعباً عندما طلبت الكويت قوات إنجليزية، وطالبت الجمهورية العربية المتحدة بتسوية سلمية تتضمن انسحاباً فوريّاً للقوات البريطانية، وعرضت القضية على مجلس الأمن. ودفع العراق بأن الكويت ليست ولم تكن قطّ دولة مستقلة. وأنها كانت دوماً تعتبر من الناحية التاريخية والقانونية جزءاً من مقاطعة البصرة العراقية، وبالتالي فلا يمكن أن تكون هناك مسألة خلاف دولي قائم بين العراق والكويت ما دامت الكويت جزءاً لا يتجزأ من جمهورية العراق».

استعمل الاتحاد السوفييتي حقّه في النقض (الفيتو) ضد قرار قدّمته بريطانيا العظمى يكرّس استقلال الكويت. وفي يوم 20 يوليو وافق مجلس الجامعة العربية على قبول الكويت بالجامعة وطلب منها في المقابل تعويض الوحدات الأجنبية بوحدات عربية. والتزمت الكويت يوم 12 أغسطس بإجراء هذا التعويض وفي يوم 23 سبتمبر تمركزت بالإمارة قوة عربية للتوسّط مكونة من مصريين وسعوديين وأردنيين وسودانيين. وبعد أن أفلح عبد الناصر في الجزء الأول من مناورته القاضية بالإبقاء على الكويت جزءاً من الجامعة العربية (يتمتع بحريّة كاملة بلا قوّات أجنبية) سحب وحدته العسكرية في شهر أكتوبر حتى لا يظهر بمظهر المشارك مع الممالك المحافِظة. وقاطع العراق المؤسسات والبلدان التي أقامت علاقات مع الكويت ووجد نفسه في عزلة متزايدة.

ساند الاتحاد السوفييتي عبد الكريم قاسم في قضية الكويت وعارض دخول هذا البلد منظمة الأمم المتحدة. ولم يرفع اعتراضه إلاً بعد سقوط قاسم وقبلت الإمارة بالأمم المتحدة في 14 مايو 1963، وفي يوم 4 أكتوبر 1963 اعترف العراق «باستقلال الإمارة وسيادتها الكاملة». وفي يوم 15 أكتوبر حدّدت اتفاقية الحدود بين الدولتين ـ وكانت التوترات تعود للظهور دورياً وتمر بأزمات مثلما حدث في مارس ـ أبريل سنة 1973. وفي يوليو سنة 1977 أعيد فتح الحدود وفي يوم 3 نوفمبر عام 1977 وقع اتفاق تعاون بين البلدين. ولقد شهدت الثمانينيّات تحسّناً في العلاقات؛ رغم أن العراق ظل يطالب دوريّاً بتسهيلات فوق التراب الكويتي حتى يكون له منفذ أفضل على الخليج وتلك مسألة أصبحت حيويّة مع الحرب العراقية الإيرانية. وفي سنة 1990 عاود صدام حسين سياسة أول رئيس للجمهورية العراقية بوسائل أكبر وتصميم أكثر حزماً.

إخفاق الجمهورية العربية المتحدة:

يعود إخفاق الجمهورية العربية المتحدة إلى مجموعتين من العوامل بعضها اقتصادية والأخرى سياسية.

فالبرجوازية السورية لم تتمكّن من الوصول إلى السوق المصرية، وكان النظام الناصري قد طوّر بيروقراطية آخذة في التوسّع ولقد أخذ القطاع العام أهمية متزايدة بسبب إجراءات التّأميم، وهو القطاع الذي أنشىء ابتداء من أزمة السويس نتيجة إجراءات تمصير الاقتصاد.

ولقد أفرزت الناصرية نظام تسيير بيروقراطي للاقتصاد ميّالاً بطبيعته إلى التوسع. ولقد سيطرت على الاقتصاد هيكلية تقنية حقيقية واتخذت قاعدة للنظام السياسي. ثم إن هذا النمط المصري قد فرض في الإقليم الشمالي بدءاً من عام 1960 حتى عام 1961. وحيث إن سوريا لم يكن لها الملاك المعتاد على هذا النمط من التسيير فقد كانت مناصب المسؤولية بالإقليم الشمالي في

الغالب من نصيب المصريين والحال أن السوريين كانوا قليلي العدد في الإدارة المصرية (الإقليم الجنوبي). ورأت البرجوازية السورية أنها قد سُلبت دورها في بلادها فحرّك ذلك شعوراً سورياً خالصاً في الرأي العام. وكان الاقتصاد السوري منافساً للاقتصاد المصري وليس مكمّلاً له. وكما هو الحال في كامل العالم العربي كانت تيارات التبادل متجهة في الغالب نحو البلدان المصنّعة من الشرق أو من الغرب. وحركة الوحدة العربية لا ترتكز على معطيات اقتصاديّة ملزمة بل إن التيارات الاقتصادية تتعارض مع الحركات الوحدويّة، والخطاب الوحدوي هو مذهبي لا غير. ولبنان باقتصاده الخدمي هو وحده الذي استطاع خلق تبادل عربي عربي.

كانت مصر تبدو أنها تستغل الاقتصاد السوري لصالحها فقط. وزادت من تفاقم الأحوال الاقتصادية سلسلة من السنوات العجاف في وقت تسارع فيه هروب رؤوس الأموال تجاه لبنان خاصة إثر إجراءات التّأميم الاقتصادي.

وضاعفت ظاهرة الشائعات شعور الكراهية، فأشيع بأن في نيّة مصر توطين ملايين الفلاحين القادمين من وادي النيل بسوريا لمواجهة نمو السكان. كما كانت الاستقطاعات والتوسّعات المصرية يتم تهويلها في تصورات الجميع. وبدأ الرأي العام السوري يعتبر أن الاتحاد قد تم على حساب مصالح البلاد الحيوية.

منذ البداية لم يطمئن جمال عبد الناصر للبعث التنظيم السياسي الوحيد الذي كانت له رغبة حقيقية في الاندماج الكامل مع مصر وكان حزب البعث يأمل في الدخول لمصر عن طريق الحزب الواحد. غير أن الوزراء البعثيين أدركوا أنهم لم يترك لهم غير هامش بسيط من التصرّف بالإدارة. فلم تكن لهم مسؤوليات فعلية ولا سلطة بالنظام الجديد. ومنذ نهاية 1950 فضّل حوراني والبيطار الاستقالة من وظيفتيهما الوزاريتين. وأعاد الحزب السوري ـ الذي حُل رسميّاً ـ تشكّله سرّاً. ولم يبقَ غير المعتدلين في تعاونهم مع المصريين.

ثـم إن إجراءات التّأميـم الاقتـصـادية والإصلاح الـزراعي قـد ألقي بـهـم في المعارضة في حين كان نجاح الدعاية الشيوعية المهاجِمة لمصر يومياً يثير قلقهم. ولم يكن بوسعهم ترك الحزب الشيوعي يستغلّ وحده هذا الموضوع الذي أصبح شعبياً. واعتمد عبد الناصر على عبد الحميد السّراج رئيس المكتب الثاني سابقاً (الاستخبارات). ولمواجهة هذا التذمّر المتزايد نظم السّراج دكتاتورية بوليسية حقيقية متمثّلة في الاعتقالات التعسّفية والتعذيب وما شابه ذلك من الأعمال التي أفقدت الناس ثقتهم بالنظام الناصري. وتولى المشير عبد الحكيم عامر قائد جيش الجمهورية العربية المتحدة حكم الإقليم الشمالي ولم يتمكن من مراقبة العسكريين السوريين.

كان أكثر الضبّاط نشاطاً سياسياً قد أرسلوا إلى الإقليم الجنوبي. ولقد تشكّلت في هذا المنفى منظمة عسكرية سرّية ذات ميول بعثية هي «اللجنة العسكرية» وكانت ذات تطرّف يساري. وكانت تستقطب صغار الضبّاط خاصة، الذين تكونوا بعد الاستقلال وتدرّبوا في الاتحاد السوفييتي. وكانوا في الأغلب قد انخرطوا في البعث حتى قبل دخولهم الجيش وكانوا في غالبهم من العلويين والدروز وكان من رؤسائهم صلاح جديد وحافظ الأسد. ومن هذه اللجنة العسكرية نشأ البعث الجديد سنة 1966. وفي تلك الفترة لم يقوموا بأي دور في إنهاء الجمهورية العربية المتحدة لوجودهم بمصر. وفي أغسطس 1961 أصبحت الحكومة محصورة تماماً بمصر. ولم يكن من بين نوّاب الرئيس السبعة غير سوريين اثنين. ورأى السوريون أنه قد طفح الكيل واسترضاء لهم اتخذ السّراج كبش فداء فأقيل من منصبه يوم 26 سبتمبر. لكن فات الأوان. وفي يوم 28 سبتمبر 1961 نظّم الجيش انقلاباً جديداً. وبعد تردُّد في الدخول في صراع مسلّح رفض عبد الناصر الحرب الأهليّة وأعاد كل المصريين الموجودين بسوريا إلى بلادهم. واستعادت البلاد استقلالها.

إن إخفاق الجمهورية العربية المتحدة يؤدي إلى التساؤل حول المعنى

العميق لتصرفات جمال عبد الناصر. فهدفه الأول ـ كما يبدو محتملاً ـ كان الهيمنة المصرية لا اندماج الدول العربية. ولكن البعث هو الذي فرض عليه الاندماج، ومنذئذٍ صارت هذه الفكرة الجديدة ضمن دعايته العربية ولقد جعل الصّراع على السلطة بين عبد الناصر والبعث كل محاولة لتحقيق الوحدة العربية لا طائل من ورائها. إن فشل الجمهورية العربية المتحدة ـ وقد احتفظت مصر بهذا الاسم حتى عام 1971ـ قد سدّد ضربة مميتة لفكرة الوحدة العربية التي لم تعد قطّ للظُّهور بشكل ملموس مثلما حدث. ولقد بدا عندئذٍ أن القضية لم تكن غير حلقة من سلسلة الصّراع على سوريا. فمصر كانت قد أفلحت في هزيمة العراق الهاشمي، ولكنها هُزمت بدورها بسبب أخطائها في الوقت الذي ظهر فيه عراق ثوري منافس لمصر.

وفي نهاية عام 1961 ظلت الناصرية رغم كل شيء القوّة المسيطرة بالمشرق العربي، كما ظلّت سوريا ذات النظام الهشّ موضوع النزاع الرئيسي من أجل السيطرة. واستمرّت اللغة السياسية في التعميق والمواجهة في اتخاذ طابع إيديولوجي متميّز إلى حدّ أنه يمكننا أن نطلق عليها تسمية «الحرب الباردة» العربية.

الحرب الباردة العربية

إن هذه الفترة الممتدة من نهاية الجمهورية العربية المتحدة إلى حرب يوليو عام 1967 والتي عرفت نهايتها في قمة الخرطوم (29 أغسطس ـ غرة سبتمبر عام 1967) تتميّز بانقسام المشرق العربي إلى قوى متعادية وبإخفاق آخر المحاولات الجديّة للوحدة العربية وعبر هذه الانقسامات والمواجهات تعمّق الشعور في تدعيم الأجهزة الحكومية، وإن تجسيد الوعي الفلسطيني الذي أدّى إلى مواجهة جديدة من إسرائيل والبلدان العربية يرمز إلى التخلي عن المطالبة بالوحدة التي كانت حتى يومئذٍ تحظى بالأولوية.

بداية تحرر البلدان النّفطية:

منذ بداية الخمسينيّات عرفت السوق النّفطية تحوّلات غيّرت بنيتها تغييراً هاماً.

1 ـ نصيب الشرق الأوسط المتزايد من الإنتاج العالمي 17٪ حوالي عام 1950 و37٪ سنة 1973. وأصبحت المنطقة حيوية بالنسبة لاقتصاديات أوروبا واليابان وحتى الولايات المتحدة إلى حدٍّ ما. حدث هذا التطور في إطار ارتفاع حادٍّ للإنتاج العالمي: 541 مليون طن سنة 1950 و1080 مليون طن سنة 1960، و2.337 مليون طن سنة 1970 و2847 مليون طن سنة 1973، أي أن الإنتاج تضاعف خمس مرّات في غضون ما يزيد بقليل على العشرين عاماً.

2 ـ ظهور شركات مستقلّة بالشرق الأوسط. وهي إما شركات خاصة أمريكية وإما شركات حكومية لبلدان تسعى للإفلات من سيطرة الشركات الكبرى، مثل فرنسا وإيطاليا، وهذه الشركات مستعدّة، من أجل الحصول على حصتها من السوق، لتقديم شروط أفضل للدول المنتجة بأخذ هامش أقل ومستفيدة في الوقت ذاته من الأسعار التي حدّدتها الشركات الكبرى.

3 ـ تغيّر وضع البلدان المنتجة التي انطلقت في سياسات تحديث الاقتصاد والمجتمع ذات المنحى الوطني. فقد أصبحت لها نخبة جديدة قادرة على قيادة المواجهة مع الشركات على الصعيد التجاري أولاً ثم على الصعيد التّقني ذاته، فالزمن الغابر الذي كانت فيه المفاوضات تتم بين شيوخ البدو وممثّلي الشركات قد حلّت محله مفاوضات عسيرة بين محاورين تخرّجوا من الجامعات والمعاهد التجارية نفسها وذوي معرفة بدقائق القانون التجاري.

ومنذ عام 1948 استغلّت الشركة المستقلة الأمريكية أويل نقطة الضعف الناشئة عن وجود المنطقة المحايدة المشتركة بين العربية السعودية والكويت والتي كانت لذلك خارج مناطق الامتياز الممنوحة من قِبَل البلدين، لتطلب منهما منطقة امتياز مقابل إتاوة تعادل 50٪ من الفوائد على الأسعار المعلنة. وسرعان ما تعمّم هذا النظام المعروف «بالففتي ففتي» في البلدان الأخرى وحل محلّ طريقة الاحتساب القديمة المتمثّلة في سعر محدد منخفض عن كل طن مصدر. وفي إيران اعترضت على نمط التعاقد الجديد هذا شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية التي حلّت محلّ شركة الزيت الإنجليزية الفارسية. فقامت الحكومة الإيرانية بقيادة الوطني الدكتور مصدق بتأميم الشركة. ودافعت الشركات الكبرى الأخرى عن زميلتها ورفضت شراء النّفط الإيراني وزادت في إنتاجها لتعويض الإنتاج الإيراني. وانهار الإنتاج الإيراني فهبط من 33 مليون طن سنة 1950 إلى 1.3 مليون طن سنة 1952. وفي الختام نظمت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية انقلاباً بإيران وحصل اتفاق جديد سنة 1954. فتركت ملكية أدوات الإنتاج للشركة الإيرانية أما الاستكشاف والإنتاج والتكرير فانتقلت إلى مجمع شركات بقيادة شركة البترول البريطانية (BP) وريثة شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية، فكان لشركة النّفط البريطانية 40٪ من حصص مجمع الشركات بينما تتقاسم الشركات الكبرى الأخرى (ومن بينها شركة النّفط الفرنسية) الباقي. ورغم توسيع نشاطات الشركات الكبرى جغرافياً فقد اضطرّت هذه إلى التنازل في حلقة من حلقات الشبكة الممتدة من الإنتاج إلى الاستهلاك، وفي سنة 1957 أبرمت شركة الدولة الإيطالية عقداً مع إيران يعطي لإيران إتاوة قدرها 75٪ من أرباح البيع على أساس الأسعار المُعلنة. وتعمم نمط التعاقد هذا من جديد على حساب الشركات الكبرى، وكان من تصرّف الشركات المستقلّة زيادة مطّردة في الإنتاج وزاد العرض على الطلب في وقت حدّت فيه الحكومة الأمريكية من استيراد النّفط حماية للشركات المحلّية

الأمريكية الصغرى. وتبعاً لذلك ـ ومن أجل السيطرة مجدّداً على الوضع والحدّ من هامش تصرّف الشركات المستقلّة ـ قرّرت الشركات الكبرى في فبراير 1959 تخفيض الأسعار بواقع 9٪ مما ترتب عليه تخفيض مماثل للعائدات النّفطية للبلدان المنتجة.

وردّاً على ذلك عقدت الجامعة العربية في أبريل 1959 بالقاهرة أوّل مؤتمر عربي للنفط بحضور مراقبين من إيران وفنزويلا. وفي هذا المؤتمر طرحت فكرة إنشاء جهاز تنسيق السياسات في البلدان المصدّرة. وكانت المملكة العربية السعودية والكويت والعراق تمثّل وحدها 40٪ من صادرات العالم ومتى أضفنا إليها إيران وفنزويلا بلغنا 90٪. وفي سنة 1969 خفضت الشركات الكبرى من جديد الأسعار المُعلنة بالشرق الأوسط بواقع 10٪ وإزاء هذه السياسة اجتمعت الدول الخمس الرئيسيّة المصدّرة للنفط في بغداد وشكّلت يوم 15 سبتمبر عام 1960 منظمة البلدان المصدّرة للنفط.

ولقد عدل عمل منظمة البلدان المصدّرة للنفط شيئاً فشيئاً بنيّة السوق النّفطية. وفي سنة 1961 التحقت بها قطر فليبيا وأندونيسيا سنة 1962 ثم أبو ظبي سنة 1967 ثم الجزائر سنة 1969 (وكانت دولة بصفة مراقب من 1963). وفي سنة 1971 التحقت نيجيريا وفي عام 1973 التحقت الإيكوادور ودبي وفي سنة 1974 الشارقة وفي 1975 الغابون. وهكذا بلغ عدد الأعضاء 13.

وفي السنوات الأولى من الستينيّات تميّز الوضع بفائض عرض على الطّلب. ولقد ناضلت المنظمة على الصعيد القضائي وحصلت على نجاحات، ففي عام 1964 لم تعد الإتاوة تطرح منها الضريبة على الأرباح ومن ثم حصلت زيادة طفيفة في عائدات الدول المنتجة، كما أنه ألغي تدريجياً التخفيض الممنوح للشركات النّفطية، ولقد اضطرت الشركات التي كانت قد حاولت تجاهل المنظمة أن تحسب لها حساباً.

تطور مصر:

كان رد عبد الناصر على فكّ الاتحاد مع سوريا بتجذير لخطابه: إن مصر والعالم العربي فريسة لصراع بين «التقدميين» و«الرجعيين» وإن إخفاق الجمهورية العربية المتحدة سببه الرجعيون. والرجعية «هي نقطة ارتكاز الإمبريالية الرئيسيّة وهي بدورها لا تتردّد في الارتكاز عليها لسلب ثمرات النّضال العربي في المجال الاجتماعي». (خطاب 17 أكتوبر 1961). لقد بالغت ثورة 1952 في الكرم تجاه أعدائها الذين استطاعوا شلّ فعاليتها الثورية وكبح الثورة القومية أو تسخيرها». وحتى نحمي الشعب من الرجعية والإمبريالية ينبغي إقامة ديمقراطية سليمة مغايرة للديمقراطية الليبراليّة الغربية التي ليست سوى واجهة دكتاتورية رأس المال ودكتاتورية الطّبقة العاملة. وهذه الديمقراطية السليمة تجمع من ليسوا مستغلّين كالفلاحين والعمّال وصغار التجّار والمثقفين والأساتذة والطلاّب وممثلي المهن الحرّة والملاك الذين لم يقم ملكهم على الاستغلال والضبّاط والجنود الذين كانوا في الطليعة يوم التغيير الأكبر. علينا إقامة عهد العدالة الاجتماعية المقامة على تكافؤ الفرص. وهذه العدالة الاجتماعية هي في الواقع العدالة الإلٰهية لأن القانون الإلٰهي يدعو إلى العدل والإنصاف والمساواة في الفرص». (خطاب 26 نوفمبر عام 1961) وأصبحت مصر ملاذ النقاء المذهبي.

وحاول عبد الناصر تجربة الاشتراكية العربية في بلاد واحدة. فعجل بعملية تأميم الاقتصاد. وبعد المصالح الاقتصادية الغربية جاء دور البرجوازية السورية اللبنانية المقيمة بمصر منذ أمد بعيد والتي اتهمت بأنها شجّعت انفصال سوريا. كما أن الجالية الأجنبية مثل اليونانيين سلبت أموالهم واضطرّوا للهجرة. وانتهى الوجه المتعدد الجنسيات الموروث عن القرن التاسع عشر. وانغلقت مصر أمام الأجانب بعد ما كانت طيلة قرن بلاداً ذات اقتصاد دولي. كما عرف رأس المال الوطني نفس المصير إذ لم يستطع الحلول محلّ

الأجانب المطرودين. ولقد كان للقضاء على طبقة المقاولين النشطين والمستقلّين وقع شديد على مصير البلاد. ولقد كانت الحاجة إليها كبيرة عندما أراد السّادات العودة إلى الاقتصاد الحرّ. فإقامة رأس مال نشط لحرية الإنشاء أعسر من هدمه. في البداية أُستقبل تطور نظام عبد الناصر هذا استقبالاً حسناً من قِبَل الجماهير المصرية. فهو يسجِّل استكمال حركة قديمة من إعادة المصريين فتح مصر وذلك هو أحد المدلولات العميقة للعمل الناصري ولعله أهم بكثير من تأكيد أيديولوجية الانتماء العربي.

وفي عامي 1961 ـ 1962 قرّر إصلاح زراعي ثانٍ إذ خفض سقف الملكية إلى 100 فدان أي 42 هكتاراً. وتمّ توسيع مجال صلاحيات التعاونيات الزراعية الإلزامية وتنظيم المزروعات الحكومي. وهدف هذا الإصلاح مثل سابقه هو إضعاف دور المجموعات القياديّة السابقة. وكان النظام ينزع إلى الاعتماد في الريف على الطّبقة الاجتماعية لمتوسطي الملاك التي استفادت من الإصلاحين الزراعيين أكثر من أفقر الفلاحين. وفي سنة 1966 وفي الوقت الذي كان على عبد الناصر مواجهة مصاعب متزايدة، جذّرت السلطة سياستها الزراعيّة بتكوين لجنة للقضاء على الإقطاع مهمّتها فحص كل حالات مخالفة الإصلاح الزراعي. وضمّت هذه اللجنة برئاسة المشير عبد الحكيم عامر العديد من شخصيات النظام مثل علي صبري وشمس بدران.

ولئن كان عامر الذي كان من ملاّك العقارات معتدلاً نسبياً فإن اللجنة قد عمدت إلى وضع العديد من أملاك «الإقطاعيين» تحت الحراسة (حوالي 60.000 فدان) وتصرّفت بكثير من العسف. ومنذ مارس عام 1967 أُلغيت بعض الحجوزات وحُلّت اللجنة بعد حرب يونيو سنة 1967. . . وأهم الأراضي المحجوزة ردّت قبل موت عبد الناصر في سبتمبر وردّت بقية باقية (أكثر بقليل من 3000 فدّان) في عهد السّادات.

وجملة هذا التوجّه الجديد للنظام معلنة في «ميثاق العمل الوطني» لشهر

مايو سنة 1962 وهو النص الأساسي الثاني للفكر الناصري بعد «فلسفة الثورة». ولقد أصبحت الاشتراكية العربية «علمية» إذ هي ترتكز على مجموع المعارف البشريّة وتجاربها، والطّابع العلمي للاشتراكية العربية ينبغي أن يفهم في معنى الوسائل أو التقنيات لتحقيق هدف وليس بمعنى العلم بالمعنى الصحيح مثلما هو الشأن للماركسيّة.

والثورة الاشتراكية العربية تسير في اتجاه التاريخ، ولئن كانت المفردات المستعملة يتزايد اقترابها من اللغة الماركسية؛ فإن صراع الطبقات والمادية التاريخية ظلّا مرفوضين، والإحالات إلى الدين موجودة، ولقد أفلح عبد الناصر في استخدام الدين، على عكس البعث وانحصرت المعارضة الدينيّة في أتباع الإخوان المسلمين لا غير.

وحلّ محلّ الاتحاد الوطني لسنة 1958 حزب واحد جديد هو الاتحاد الاشتراكي. وهو يرى أنه أكثر من حزب وإنما هو تجمّع لكل الشّرائح الاجتماعية غير المتعارضة وغير المستغِلّة للشعب. وكان هدفه «ضمان تمثيل أدنى للعمّال والفلاحين في كل التشكيلات الشعبية والسياسية على شتّى المستويات بشكل يجعل نسبة هذا التمثيل لا تقلّ عن 50٪ نظراً لأن العمّال والفلاّحين يكوّنون أغلبية الشعب الذي طالما حُرم من حقوقه الأساسية». كان الاتحاد الاشتراكي العربي المؤلّف من عدة ملايين من الأعضاء يشمل المجتمع المصري. وظلّت هذه المنظمة خاصة إدارة بيروقراطية دون سلطات حقيقية. وخير دليل على ضعفها هو السهولة التي تمكّن بها السّادات في بداية السبعينيّات من إلغاء ثقلها السياسي هو إن ما يميز مصر في سنوات الستينيّات تنامي البيروقراطية المطّرد، فكانت بيروقراطية اقتصادية بالتأميمات وسياسية بالاتحاد الاشتراكي العربي. وقد استكملت فئة اجتماعية منبثقة عن البرجوازية صعودها نحو السلطة، وهو صعود شرعت فيه مع ثورة 1952. ولقد باتت طبقة من المكتبيين والتقنيين المدنيين والعسكريين تسيطر على كامل الأنشطة بمصر.

ولقد هاجم جمال عبد الناصر مرّات عديدة في خُطبه هذه الطّبقة الجديدة غير أنّه كان لا يستطيع فعل أي شيء لأنها كانت سند النظام الحقيقي. كانت هذه الطّبقة الجديدة عندئذٍ تدافع عن الاشتراكية العربية. ولم يكن انتماؤها انتماءً كاملاً بل كانت متأهّبة دوماً للعودة إلى الليبرالية الاقتصادية التي تسخّر لصالحها إذا ما سمحت الفرصة بذلك. ولقد عرف السّادات في السبعينيّات كيف يستخدم هذا التوجّه لإرساء سلطته.

كانت النّخبة المسيرة تتجمّع حول عدد من المؤسسات كالجيش والاستخبارات والاتحاد الاشتراكي العربي، أصبحت «مراكز قوة» مستقلة وكان الجيش بقيادة المشير عبد الحكيم عامر لا يخضع لسلطة عبد الناصر. ولم يكن بوسع هذا الأخير غير الحفاظ على التوازن بين مختلف المراكز، فهو يعتمد على الاتحاد الاشتراكي العربي. بقيادة علي صبري في مواجهة الجيش. ولكن قوّته الأساسية كانت باستمرار تكمن في صلته الفريدة بالشعب. فتلك السلطة الساحرة التي كان يتمتع بها دون سواه تمكّنه من السيطرة على النظام لصالحه هو.

فالمعارضة الشيوعيّة لم يعد لها وجود تقريباً، وفي سنة 1964 زار خروتشيف مصر. بمناسبة الانتهاء من المرحلة الثانية لأعمال السدّ العالي بأسوان الذي موّله الاتحاد السوفييتي جزئياً. واعترف خروتشيف بالطّابع «الاشتراكي» للنظام المصري: فمصر لم تعد في طريق نمو غير رأسمالي، ليس هذا فحسب بل هي حقاً في نفس التطور التاريخي والاجتماعي هي والديمقراطيات الشعبيّة بشرق أوروبا والاتحاد السوفييتي. غير أن الفارق جوهري في إطار الماركسيّة اللينينيّة. ولقد كان هذا القرار الذي اتخذه خروتشيف دون استشارة المسؤولين السوفييت الآخرين فيما بعد أحد أسباب سقوطه. ولقد أنعم على عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بلقب بطل الاتحاد السوفييتي.

ومنذئذٍ لم يعد للحزب الشيوعي المصري مبرر لوجوده. وذلك حدث فذّ في تاريخ الشيوعية العالمية. فحلّ نفسه. وانخرط مناضلوه في الاتحاد الاشتراكي العربي ودخلوا في الإدارة، ولم يعودوا يمارسون أي نفوذ تقريباً إلاّ في المجال الثقافي بعد أن غرقوا في المكتبية المصرية.

كانت المعارضة الجادّة هي معارضة الإخوان المسلمين. وكانت الحركة بعد قمع عام 1954 الأكبر قد دخلت في السّرية أو في المنفى خاصة في العربية السعودية، ثم أطلق سراح مناضليها تدريجياً بعد قضاء سنوات طويلة في سجون النظام حيث التقوا بالشيوعيين. وقد اتخذ عبد الناصر هذا المنحى ليوازن إطلاقه سراح الشيوعيين.

ولقد عرفت الحركة الإسلامية آنذاك تطوراً ملموساً مع عمل سيد قطب الفكري. وكان هذا منظِّر الإخوان المسلمين الأول وقد أُطلق سراحه في نهاية 1964 بعد عشر سنوات من الأسر وسوء المعاملة. فجذّر الأطروحات الإسلامية. والمجتمع الإسلامي في رأيه لم يعد في حاجة إلى إصلاح بالمعنى الإسلامي فحسب بل وفي حاجة إلى تغيير. فهو لم يعد مجتمعاً مسلماً بل مجتمعاً جاهلياً. فينبغي إذن محاربته لإقامة حكم الله وحده على الأرض وذلك عبر الشّريعة الإسلامية. والمجتمع الإسلامي ينبغي أن تحكمه الشّريعة ولن يعرف أي حياة سياسية. وكان كتاب قطب «معالم في الطريق» الذي طُبع مرات عديدة سنتي 1964 ـ 1965 إدانة صريحة للنظام الناصري كما كان خاصة أساساً لتنظير الثورة الإسلامية. وكان خطر ذلك كبيراً على عبد الناصر خاصة وأن الاقتصاد المصري أخذ يُصاب بالإنهاك بسبب آثار حرب اليمن مما تسبَّب في انخفاض شعبية النظام.

فضَّل عبد الناصر اللجوء إلى الوقاية. ومن موسكو حيث كان يقوم بزيارة رسمية يوم 30 أغسطس عام 1965 اتهم الإخوان المسلمين بإحياء تنظيمهم السرِّي الذي حُلَّ سنة 1954. ويبدو أن الإخوان المسلمين في تلك الفترة لم

يعيدوا إقامة بنيتهم وأن هدف عبد الناصر كان سيد قطب. فتم اعتقال سيد قطب وعدد كبير من المناضلين الآخرين. فأعدم شنقاً بعد محاكمة سريعة يوم 29 أغسطس سنة 1966 رغم ضغوط بلدان إسلامية عديدة (فلقد كان مؤلِّف تفسير للقرآن واسع الانتشار في كامل العالم الإسلامي). أبعد تنفيذ حكم الإعدام في سيد قطب - إلى حين - خطر إعادة تكوين المنظمات الإسلامية لكنه عمّق العداء بين الإسلاميين والقوميين في العالم العربي.

ولئن اتّخذت الناصرية اتّجاهاً اشتراكياً في مصر فقد أدّى بها الأمر على الصعيد العربي إلى معارضة البعث بشدّة بالإضافة إلى عدائها للقوى المحافِظة.

حرب اليمن والمقاومة العربية السعودية:

إن خلافة عبد العزيز بن سعود هي تاريخ مواجهة الابنين الأكبرين لمؤسّس المملكة وهما سعود الذي أصبح ملكاً وفيصل الذي كان ولي العهد. وكانا متنافرين في كل شيء. فسعود كان بدويّاً حقيقيّاً لم يعش كثيراً في الخارج وكان متعدِّد الأزواج محبّاً للترف والإنفاق. وكان ضعيف الشخصية وكانت قدرته على الحكم محدودة. وكان فيصل المسلم الزميت ذو الزوجة الواحدة رجل دولة حقيقياً. ولقد مارس دور وزير الخارجية لأبيه على مدى عشرات السنين وكان يعرف أهم البلدان الغربية معرفة تامّة وقد زارها مرّات عديدة زيارات رسمية.

ولقد ساند الملك سعود في بدايات حكمه عبد الناصر ضد الهاشميين، وفي سنة 1957 أدرك سعود خطر الناصرية على حكمه فانضم لمذهب أيزنهاور. ولقد أفقدت فضيحة محاولة اغتيال عبد الناصر سنة 1958 الملك سعود سمعته مؤقتاً ودعت الأسرة فيصل لإعادة الأمور إلى نصابها. ولما أصبح فيصل رئيساً للوزراء أعاد تنظيم الدولة ووقف في وجه الملك الذي كان يريد استعادة سلطته. وطرد سعود أخاه لكنه بدا عاجزاً عن إدارة الدولة. وقد

وضع تبذيره وإنفاقه الطائش الدولة السعودية على شفا الإفلاس المالي.

كانت المملكة إذن في وضع صعب عندما اندلعت حرب اليمن. كان الجيش يمثّل العنصر الأكثر حداثة في المملكة اليمنية الثيوقراطية التي كان يحكمها إمام. في يوم 26 سبتمبر 1962 حاولت مجموعة من الضبّاط المتأثّرين بالمثال الناصري قلب النظام. وأعلن المتآمرون بقيادة اللواء عبد اللّه السلال قيام الجمهورية غير أن الإمام بدر تمكّن من الإفلات ومن تجميع القبائل المناهضة لسلطة المدينة حوله. وساندت مصر الجمهورية الجديدة في الحال. وكانت هذه الجمهورية تشكّ في أن تنهار أمام التمرّد واتّخذ عبد الناصر القرار المشؤوم بإرسال حملة عسكرية مصرية إلى اليمن ودامت الحرب طويلاً، وسرعان ما بلغت الوحدات العسكرية المصرية 40 إلى 50 ألف رجل.

كان مصير شبه الجزيرة العربية واحتياطها من النفط في خطر، ورأت العائلة المالكة بالسعودية صاحبة الشرعية الحقيقية أن سعود غير قادر على مواجهة هذا الخطر في الوقت الذي اعترف بالجمهورية اليمنية حماة العربية السعودية التقليديُّون أي الأمريكان. بل ومنحوا هذه الجمهورية مساعدة اقتصادية. وفي 17 أكتوبر عام 1962 أصبح فيصل من جديد رئيس مجلس الوزراء، وقطع علاقاته الدبلوماسية مع مصر التي اتُّهمت ـ على حقّ ـ بأنّها قامت بغارات جويّة ضد السعودية. وتقدّم فيصل منافساً لعبد الناصر فدعا إلى اجتماع كل مسلمي العالم.

وفي نوفمبر 1963 حاول سعود مرة أخرى استعادة السلطة ولكنه فشل. وفي النهاية خلع فيصل أخاه وأصبح هو ملكاً بمساعدة الأسرة جميعاً (2 نوفمبر 1964) ولجأ الملك المخلوع إلى مصر حيث استقبله عبد الناصر.

وساعد فيصل الملكيين اليمنيين بكل حزم. وكانوا يقودون حرب عصابات فعّالة ضد الجيش الجمهوري وضد الجيش المصري وأصبح اليمن حسب عبارة عبد الناصر ذاتها. «فياتنامه». ورغم الدعم السوڤييتي كان عبء التدخّل

المصري تتزايد وطأته على الاقتصاد المصري ويهدّد الجهد المبذول من أجل النمو الاقتصادي.

حاولت الأمم المتحدة مرّات التوسّط غير أن كل محاولاتها باءت بالفشل، وأدرك عبد الناصر أن عليه أن يمرّ باتفاق مع فيصل لكي يتخلّص من المأزق ونُظِّم لقاء قمة بالإسكندرية في سبتمبر عام 1964. وتمّ الاتّفاق على مبدأ تحييد اليمن غير أن هذا القرار لم يحترمه ميدانياً أحد. وأبرم اتفاق ثانٍ بين الرجلين يوم 25 أغسطس 1965 بجدة (بالعربية السعودية)، ونصّ الاتّفاق على إقامة نظام مؤقّت باليمن على أن يقرّر مستقبل تلك البلاد في استفتاء. غير أن الطرفين اليمنيين الرئيسيين رفضا الانصياع بينما زاد أهمية الرهان اليمني قرار بريطانيا العظمى الانسحاب من عدن في سنة 1968. وحاول البريطانيّون باليمن الجنوبي إقامة اتحاد يجمع رؤساء القبائل بالداخل وبرجوازية ميناء عدن المكوّنة من التجّار. غير أنهم واجهوا حرب عصابات نظمتها حركتان متنافستان: إحداهما ذات اتّجاه ناصري والأخرى أكثر جذرية ذات نزعة ماركسية.

أضعفت حرب اليمن قوة مصر. ولم يفلح عبد الناصر وفيصل في الاتفاق إلاّ في القمة العربية الرابعة بالخرطوم (آخر أغسطس 1967) بعد حرب يونيو عام 1967. وبعد انسحاب القوّات المصرية أُطيح بالسلال (في 5 نوفمبر 1967) من قِبل عسكريين جمهوريين أكثر منه اعتدالاً سياسياً. وحاصر الملكيّون العاصمة صنعاء يوم غرة ديسمبر 1967 إلى 6 فبراير 1968 وفشلوا في الاستيلاء عليها. وأُبرم سنة 1970 اتفاق المصالحة الوطنية. واتُّفق على بقاء الجمهورية على أن يكون لها اتّجاه سياسي مقبول لدى العربية السعودية. أما في اليمن الجنوبي فلئن أدّى الوضع الجديد إلى هزيمة الناصريين فقد تمّ ذلك لصالح النّزعة الماركسية. وفي يوم 30 نوفمبر 1967 أصبح اليمن الجنوبي الجمهورية الشعبية لليمن الجنوبي. وبعد ثلاث سنين تماماً وإثر تجذير جديد اتخذت

البلاد اسم الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية وكانت تلك الحالة الوحيدة لقيام نظام ماركسي في العالم العربي. ودامت هذه التجربة حتى نهاية الثمانينيّات. وبفضل المساعدة السوفييتية نجح النظام الجديد في تحقيق بعض التقدّم الاقتصادي والاجتماعي. ولم يفلح الانضباط الماركسي في محو التّفرقة القبليّة وقد أفضى صراع مرير على السلطة إلى حرب أهلية دامية أضعفت النظام، وأصبحت العلاقات بين اليمنين علاقات تصادمية إذ كان كلاهما يسعى إلى تحقيق الوحدة لصالحه. وفي النهاية أُبرمت الوحدة سنة 1990 في ظرف سياسي جديد. ولصالح اليمن الشمالي.

لقد أقام الملك فيصل الدليل على إمكانية مقاومة الزعامة الناصريّة والنجاح في ذلك.

وقد تعاظمت أهمية السعودية السياسية آلياً بزيادة عائدات النفط. وقد عرف فيصل كيفيّة استخدام إمكانياته المالية المتزايدة باطّراد لتوطيد مكانته. وأصبح الإسلام أداة نضاله. وقد ساعد في كل البلاد العربية على الاعتراف بمنظمات إسلامية بدت في تلك الحقبة خير حليف للغرب في وجه الاشتراكية العربية (ولقد شجّعت الولايات المتحدة الملك فيصل في هذا الاتجاه) وفي سنتي 1965 ـ 1966 طرح العاهل السعودي صيغة ميثاق إسلامي وقمّة إسلامية. وكان هدفه حرمان عبد الناصر من دوره بصفته زعيماً، وذلك بطرحه حلاًّ بديلاً للزعامة المصرية في العالم العربي. ونجح عبد الناصر في الوقوف ضدّه بفعالية باتهامه بمحاولة إعادة حلف بغداد السّالف تحت اسم الحلف الإسلامي غير أن عبد الناصر وجد نفسه في موقف الدّفاع وفي ذلك دليل على تغيّر الظُّروف.

الوحدة العربية بين البعث والناصرية:

كانت سياسة عبد الناصر العربية مرتبطة أصلاً بتأثير الزّعيم الذي كان يفلح، بفضل خطابه المنقول من إذاعة القاهرة في أسر الجماهير العربية

وأظهرت تجربة الجمهورية العربية المتحدة ضعف هذا الوضع فوجد عبد الناصر في الستينيّات منظمة سياسيّة مستعدّة لدعم عمله هي حركة القوميين العرب التي أسّسها في بداية الخمسينيّات حول الجامعة الأمريكية ببيروت فلسطيني من الروم الأرثوذكس هو الدكتور جورج حبش الذي ولد سنة 1926 وهو من لاجئي 1948 أتمّ دراسته ببيروت، ولقد رفض أي تصالح مع إسرائيل وناضل نضالاً نشطاً في التنظيمات الطلاّبية قبل تأسيس حركة القوميين العرب. وأصبح لهذه القوّة الجديدة حظوة كبيرة لدى اللاجئين الفلسطينيين ومن ثم جاء انتشار نشاطات الحركة بحسب انتشار الشتات الفلسطيني المتزايد.

وهكذا لعب جورج حبش دوراً كبيراً بالأردن إبّان النّضال القومي العربي ضد حلف بغداد. ومُنعت منظمته بعد إعادة سلطة الملك حسين سنة 1957. ولم تكن حركة القوميين العرب تنظيماً فلسطينياً بالمعنى الصحيح فالنّضال من أجل تحرير فلسطين في رأي مؤسّسي هذه الحركة ينبغي أن يمر بتحقيق الوحدة العربية، فالمنظمة قومية عربية مثل حزب البعث. فامتدت إلى سوريا والعراق وإلى بعض بلدان الخليج واليمنين واكتسبت أهمية في الستينيّات.

أما سوريا فإن القطيعة مع مصر لم تؤدِّ إلى استقرار الوضع. وكانت إذاعة القاهرة تهاجم بكل عنف العودة إلى النظام البرلماني وإلى الليبرالية الاقتصادية. وكان حوراني والبيطار داخل البعث قد وافقا في البداية على الانفصال الذي أدانه عفلق، وعاد البيطار إلى موقف عفلق بينما غادر حوراني حزب البعث مع أتباعه والتحق بأكثر القوى محافَظة. وظل الجيش ذا ميول يسارية ولم ينفّذ الانفصال ويقبل به إلاّ لأنه لم يعد يحتمل سلطة العسكريين المصريين. وكان شديد الانقسام بين مختلف نزعات اللعبة السياسية السورية. وخاصة بين أنصار عبد الناصر القريبين من حركة القوميين العرب وبين البعثيين. ولقد قامت اللجنة العسكرية التي تأسّست بالقاهرة إبّان الجمهورية العربية المتحدة، بتوسيع

نفوذها سرّاً. ومنذ مارس عام 1962 حاول الجيش الاستيلاء على السلطة من جديد ثم تسليمها للمدنيين دون تأخير بسبب خلافاته الداخلية. ولم يكن ذلك سوى تأجيل لا غير.

في نهاية 1962 بدا العالم العربي منقسماً تماماً، فمصر انسحبت من الجامعة العربية متهمة إياها بأنها ضيعة الإمبريالية. ويناوىء العراق كل الآخرين بسبب قضية الكويت، وكانت السعودية ومصر تتحاربان باليمن. غير أن بداية عام 1963 قد أحدثت تشويشاً كاملاً في الوضع السياسي، ففي يوم 8 فبراير أطاح انقلاب نظمه اللواء البكر أحد القريبين من البعث، في العراق بعبد الكريم قاسم وتسبّب في موته وفي وصول عبد السّلام عارف المسؤول الآخر لثورة 1958 إلى السلطة وأصبح هذا الأخير رئيساً للجمهورية بينما اختير البكر رئيساً للوزراء. واندفع البعثيّون والقوميون العرب في أعمال انتقامية رهيبة ضد الشيوعيين فثأروا لقمع محاولة التمرّد بالموصل سنة 1959. واقتربت العراق من مصر. وفي يوم 8 مارس 1963 قام الجيش مرة أخرى بانقلاب في سوريا ودعا إلى السلطة ائتلافاً مكوناً من بعثيين وناصريين وأصبح صلاح البيطار رئيساً للوزراء وأعلن أن سوريا مستعدّة لمحاولة وحدة جديدة أما مصر فقد عاودت الاتصالات المقطوعة منذ الانفصال واستعاد القوميُّون العرب بالأردن الأمل وتعرضت سلطة حسين من جديد للتّحدِّي.

لم يكن بوسع وجود فريقين ذوي اتّجاه بعثي بالسلطة في سوريا والعراق إلاّ أن يجرّ إلى مواجهة جديدة بين البعث والناصرية. بدأت مفاوضات الوحدة بين سوريا والعراق ومصر في القاهرة في مارس سنة 1963، واستخدم عبد الناصر نفوذه بمهارة واستفاد من ضعف شركائه ليطلب القبول مسبقاً بمبادىء ميثاق 1962 وبالتفوُّق المصري. وطالب هؤلاء بالمساواة بين الشركاء وفي ذلك تكريس لقوّة البعث. ورد عبد الناصر. بمقابلة الخمسة ملايين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي بالعشرة آلاف مناضل بعثي. وكانت خطته

تتمثّل في تحييد البعث في حالة نجاح الوحدة في تحميله المسؤولية في حالة فشلها. وكان البعثيُّون يسعون إلى كسب الوقت. وكانت سلطتهم بسوريا والعراق هشّة. وكانوا في صراع على السلطة ضد الناصريين الممثلين خاصة في حركة القوميين العرب. وكان عليهم دعم مواقعهم في الداخل والخارج على حدّ سواء. وكانت المناقشات عسيرة. واغتنم جمال عبد الناصر الفرصة لاتهام البعث بالمسؤولية عن كل الخيبات السابقة في محاولات الوحدة، وكان البعث يشكو من استبدادية عبد الناصر. وفي النهاية قبل الجميع بمبدأ الوحدة الاتحادية مع التأكيد على تحميل الآخرين مسؤولية أي إخفاق محتمل.

وفي سوريا بسط البعث سلطته بفضل سيطرته على الجيش. أما الرجل القوي في النظام الجديد فقد كان اللواء الحافظ. وأُبعد صلاح البيطار تدريجياً عن السلطة الحقيقية. وحاولت حركة القوميين العرب يوم 18 يوليو سنة 1963 القيام بانقلاب. وجددت على صعيد الطريقة تنفيذ ذلك نهاراً لا فجراً كما هي العادة في مثل هذه العمليات. وعلم البعث بذلك واستعد أفراد ميلشياه لذلك. وأسفرت المعارك عن عدة مئات من القتلى منهم كثير من المدنيين وتمّ إقصاء القوميين العرب والناصريين تماماً وانتهى دورهم بصفتهم قوّة نشطة في اللعبة السياسية السورية. وأصبحت القطيعة مع مصر محتومة. واتهم عبد الناصر البعث بأنه منظمة فاشية. لكنه وجد نفسه في عزلة بينما اتّجهت سوريا والعراق ذواتا القيادة البعثية نحو اتحاد من صنف الهلال الخصيب. ووقعت اتفاقات بين البلدين. وكان كل شيء مرهوناً بتطوّر العراق. وكان الوضع فيه مشوشاً. وكان البعثيُّون يواصلون اضطهاد الشيوعيين وأنصار نظام عبد الكريم قاسم ـ لكن حزب البعث كان منقسماً إلى نزعات مختلفة تتعارض فيما بينها بالسلاح. وكان الجيش قلقاً من هذه الفوضى المستمرة.

واغتنم عبد السّلام عارف هذا الوضع لإقصاء البعث عن السلطة يوم 18 نوفمبر 1963 فعاد هذا الحزب إلى الخفاء، واعتمد عارف على حركة القوميين

العرب وتقرب من مصر التي نسخ عنها مؤسساتها مع مسخها من مثل «الميثاق» و«الاتحاد الاشتراكي» و«التأميمات». وكان النظام أكثر اعتدالاً على الصعيد الاجتماعي من النظام الناصري بينما ظل في مواجهة مع التمرّد الكردي الذي يتلقى المساعدة من إسرائيل وإيران والولايات المتحدة. وفي أبريل سنة 1966 تُوفي عبد السّلام عارف في حادث طائرة مروحية وحلّ محله أخوه عبد الرحمن عارف الذي واصل السياسة نفسها. ولم يسع عبد الناصر إلى تحقيق اتحاد مع العراق بل اكتفى بانتهاج العراق نفس توجّهاته السياسية الأساسية.

كان الغموض على أشده في نهاية 1963، وكانت حرب اليمن تضع المحافظين والتقدميين في مواجهة بعضهم البعض في الوقت الذي كان فيه التقدميُّون منقسمين بين بعثيين وناصريين. وبدا تحقيق الوحدة العربية بعيداً، غير أن عاملاً جديداً مفاجئاً إلى حدٍّ ما قد غيَّر الوضع تغييراً كبيراً ذلك هو المسألة الفلسطينية التي عادت موضوع اهتمام.

عودة المسألة الفلسطينيّة إلى الظهور وتأكيد الهويات الإقليميّة

تطوُّر السياسة الفلسطينيّة منذ 1948:

كانت الجامعة العربية منذ تأسيسها قد نصّت على أن تمثّل فلسطين فيها وجاء في قرار بتاريخ 23 مارس 1945، ملحق بميثاق التّأسيس لتبرير هذا الحق: «منذ نهاية الحرب الأخيرة تمّ تحرير فلسطين من السيطرة العثمانية مثل الدول العربية الأخرى التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية، وأعلنت معاهدة لوزان بأن مصيرها سيسويه المعنيُّون. ولئن لم تتمكّن فلسطين من التصرّف في مصيرها فإن ميثاق عصبة الأمم لسنة 1919 قد سوى وضعها على أساس الاعتراف باستقلالها. فوجودها واستقلالها لا يمكن إذن بحثهما مجدَّداً مثلما لا يمكن النّقاش في استقلال الدول العربية الأخرى.

«فإن لم يكن بالإمكان تجسيد هذا الوجود لأسباب خارجة عن إرادتها فإن هذا الظرف لا يشكّل عقبة أمام مشاركتها في أعمال مجلس الجامعة. وترى الدول موقّعة هذا الميثاق في هذه الظروف ـ وبسبب الوضع الخاص بفلسطين ـ أن من حقّ مجلس الجامعة ـ في انتظار أن تتمكن هذه البلاد من ممارسة كل صلاحيات استقلالها الفعليّة ـ تعيين ممثّل عربي لفلسطين يشارك في أعمالها»[1].

وشهدت حرب فلسطين انهيار القيادة الفلسطينيّة التقليدية بزعامة الحاج أمين الحسيني ضمن إطار اللجنة العربية العليا. وفي يوم 23 سبتمبر 1948 أعلنت اللجنة العربية العليا بغزّة حكومة عربية لكامل فلسطين تحت قيادة المفتي، غير أن عبد اللّه ملك الأردن قد حصل في غرة ديسمبر 1899 من مؤتمر للأعيان عقد بأريحا على دمج شرقي الأردن والضفّة الغربية في دولة واحدة. وفي يونيو 1950 وفي غياب الممثّل الأردني قرّر مجلس الجامعة العربية أن جزء فلسطين الملحق بالأردن سيعتبر أمانة ينبغي ردّها متى تحرّرت فلسطين تماماً. وتمّ تناسي الحكومة العربية لسائر فلسطين وانسحبت اللجنة العربية العليا إلى القاهرة.

وفي 20 نوفمبر 1957 طلب أمين الحسيني انضمام فلسطين إلى الجمهورية العربية المتحدة التي كانت في طور التكوين. إذ ستكون فلسطين جسراً جغرافياً بين مصر وسوريا. ورفض جمال عبد الناصر عروض المفتي الذي كان يأمل بذلك العودة إلى الساحة السياسية. وكان عبد الناصر لا يريد أن يجعل من الجمهورية العربية المتحدة المسؤول الوحيد عن حلّ المسألة الفلسطينيّة ولم يعترف بحقّ منظمة المفتي في تمثيل فلسطين وطالب باستشارة حقيقية لكامل الفلسطينيين في مستقبل غير محدد.

---

(1) تصريح يوم 27 يونيو 1961 Orient . العدد 19، 1961 ص ص 198 ـ 199.

وفي 25 فبراير 1958 حصل قطاع غزّة على ميثاق خاص يؤسّس أجهزة مختلفة فلسطينية مصرية لإدارة القطاع. وفي مارس 1959 اقترح عبد الناصر على مجلس الجامعة العربية قراراً يرمي إلى «تنظيم الكيان الفلسطيني وتمكين الشعب الفلسطيني من أن يُسمع صوته على الصعيدين القومي والدولي على لسان ممثّليه المنتخبين». وكان هدفه هو سلب اللجنة العربية العليا من كل شرعية. وفي صيف 1959 ترك المفتي وأتباعه مصر واستقروا ببيروت. وانعكست هذه الفتنة السياسية على كامل سكان فلسطين الذين كانوا هدفاً لدعاية المفتي وعبد الناصر المتعارضتين. ولم يكن لعبد الناصر النيّة في استحداث حكومة فلسطينية في المهجر وإنما كان يريد أن تكون له منظمة فلسطينية تدعم سياسته وربما استطاعت في المستقبل الاقتراع على انضمام فلسطين للجمهورية العربية المتحدة.

تحالف عبد الكريم قاسم في صراعه ضد عبد الناصر، مع المفتي واقترح في نوفمبر وديسمبر عام 1959 ومراراً في عام 1960 إعلان جمهورية فلسطينية تطالب بكامل فلسطين التي كانت تحت الانتداب ويعني ذلك إلغاء الإدارة المصرية من قطاع غزّة وإلغاء ضم الضّفة الغربية للأردن. وكان الاتّهام موجهاً إلى هذين البلدين بأنهما متواطئان مع إسرائيل في اقتسام فلسطين. وكان التهديد قاتلاً بالنسبة للأردن وللجمهورية العربية المتحدة على حدّ سواء. إذ إن قيام فلسطين مستقلة سيظهر للسوريين عدم جدوى انضمامهم لمصر. وأسّس قاسم بالعراق جيشاً لتحرير فلسطين على غرار جيش التحرير الوطني الجزائري. وردّت الجمهورية العربية المتحدة بتأسيس اتحاد وطني فلسطيني بسوريا هدفه إلغاء جدوى الجمهورية المقترحة من قاسم وبدأ عبد الناصر مناهضاً لتأسيس جيش فلسطيني، أما الأردن فقد منحت الجنسية الأردنية لكل فلسطيني يطلبها.

كانت المسألة الفلسطينيّة آنذاك تحوم حول مصير الضّفة الغربية، وقطاع

غزّة. وكانت مصر والأردن تحاولان بطرق مختلفة معارضة المناورات المعادية لإدارتهما أو لسياستهما القوميّة والتي يحرّكها عبد الكريم قاسم بالتحالف مع المفتي. وشُلّت الجامعة العربية بسبب معارضة العراق المبادرات الأردنية والمصرية. وبدلاً من تحقيق الإجماع العربي لم تزد المسألة الفلسطينيّة الخلافات بين مختلف الدول إلاّ تعميقاً. إلاّ أنها صارت موضع اهتمام المناقشات العربية بدءاً من عام 1957.

وفي صائفة عام 1963 توفي أحمد حلمي باشا الذي كان يمثّل فلسطين بمجلس الجامعة العربية. وكانت المسألة هي: إن كان ينبغي الاستعاضة عنه بشخصية فلسطينية أخرى لها دور رمزي أو كانت الفرصة تسمح بوضع صيغة نهائية تحدّد مسألة تمثيل فلسطين. وكان دور سوريا البعثية الاعتراض على إرادة مصر الإبقاء على الوضع الراهن. وبعد أخذ وردّ عيّنت الجامعة العربية في سبتمبر 1963 أحمد الشقيري الدبلوماسي الفلسطيني الذي كان مندوب المملكة العربية السعودية بمنظمة الأمم المتحدة، عيّن لتمثيل فلسطين في مجلس الجامعة (سبتمبر 1963).

قمة القاهرة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية:

في هذا الظرف طرحت مجدّداً مسألة تحويل إسرائيل مياه نهر الأردن. ووجدت الدول العربية نفسها عاجزة عن منع الدولة العبرية من تنفيذ آخر الأعمال التي بدأتها والتي أعلنتها مراراً بأنها سبب من أسباب الحرب ـ وكان عبد الناصر يخشى من أن تقوم سوريا البعثية بشن حرب ضد إسرائيل هي حرب خاسرة مسبقاً وتضطر مصر للتدخل. وكان يدرك بأنه ليس لديه الإمكانيات لمحاربة إسرائيل وكان مذهبه المعلن باستمرار هو أن تحرير فلسطين يمر بتحقيق الوحدة العربية وتلك وسيلة لتأجيلها إلى مستقبل بعيد. وسمح هذا الموقف للراديكاليين العرب بمهاجمة عبد الناصر لاعتداله ولتواطئه الفعلي مع إسرائيل.

ولطالما قبلت الجماهير الفلسطينيّة بهذه النظرية السياسية وتخلّت تقريباً عن فكرة فلسطين مستقلّة لصالح وحدة عربية تضم فلسطين المستردّة[1]. إلاّ أن الجيل الجديد الناشيء من المخيمات كان ميّالاً إلى عدم الانتظار وإلى معاودة النضال ضد إسرائيل دون أخذ ضرورات السياسة العربية في الحسبان. وكان لهذا الجيل إطارات سياسية جديدة مكوّنة من الأوساط الطلاّبية القديمة لسنوات الخمسين الذين بعد أن ناضلوا بكل نشاط في مختلف المنظمات السياسية القومية العربية قد بلغوا سنّ الرُشد ومسيرة ياسر عرفات خير مثال لهذا التطوُّر. فقد ولد بالقدس سنة 1929 وله قرابة بأمين الحسيني من جانب أمّه وعاش بغزّة بعد سنة 1948 ودرس بمصر وكان فترة من حياته قريباً من الإخوان المسلمين. وقد قاد منظمة الطلاب الفلسطينيين. وبعد أن تطوّع للقتال في الجيش المصري في أزمة السويس هاجر إلى الكويت. وهناك أسّس في نهاية الخمسينيّات حركة تحرير فلسطين ومن حروف هذا الاسم الأولى مقلوبة جاء اسم فتح أي خلاف غلق ثم بمعنى الغزو من مثل الفتوحات الإسلامية وهو الاسم الذي أطلق على الغزوات العربية في صدر الإسلام. وقد ضمّت هذه الحركة السريَّة جيلاً كاملاً من الشباب الفلسطينيين الذين أتمّوا دراستهم بمصر وبدأوا حياتهم المهنية بالخليج. والأمر الهام هو أن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينيّة فيما سيأتي قد انبثقت من الشتات الفلسطيني بالخليج وبالكويت خاصة حيث وجدت حرية كافية مكّنتها من تنظيم نفسها. وقد بدا هذا الفريق مقرَّباً من عبد الكريم قاسم عندما دافع هذا الأخير ضد عبد الناصر عن فكرة فلسطين مستقلة. وكان شعاره الأول «الوحدة العربية تمر بتحرير فلسطين» ويدل الجدل حول فلسطين الذي بدأ في عهد الجمهورية العربية

(1) مارسال كولومب Le probléme de L'entité palestinienne dans les relations interarabes. بـ Orient العدد 29 (1964) ص 58 والاستشهادات الأخرى حول هذا الموضوع مأخوذة من هذا البحث القيّم.

المتحدة على أن انبعاث هذه الفكرة الفلسطينيّة ليس مصطنعاً وأنه يطابق اتّجاهاً أساسيّاً. وكان على عبد الناصر في آن معاً أن يحيِّد الروح الحربية السورية ومزايداتها الدائمة وأن يسيطر ويوجه التأكيد الصّاعد للهوية الفلسطينيّة وأن يستعيد قيادته العالم العربي. وفي يوم 23 ديسمبر 1963 اقترح عقد قمة بالقاهرة لكل الملوك ورؤساء الدول العربية.

تشكِّل القمَّة العربية الأولى صيغة جديدة يقصد بها تلافي قصور الجامعة العربية. وهي وسيلة لممارسة عمل فعّال ولإظهار حقيقة التَّضامن العربي وهي كذلك اعتراف ضمني بأن مشاريع الوحدة العربية اللاغية لكل تمييز بين الدول لم تعد مطروحة على بساط البحث. وهكذا تأكّد استمرار الدول الإقليمية وحقيقة وجودها الدَّائم.

كانت قرارات القمّة الهامَّة تخصُّ النّزاع العربي الإسرائيلي. ولقد وضعت الدول العربية خطَّة لتحويل مياه روافد نهر الأردن مخفضين بذلك كمية الماء التي تتصرّف فيها الدولة العبرية وذلك لعدم قدرة هذه الدول على محاربتها وتكون سوريا والأردن بطبيعة الحال منفذي ذلك المشروع. وأعلمت إسرائيل أن تنفيذ هذا المشروع يشكِّل سبب حرب. وبدلاً من تسوية المشكل تمَّ تأجيله وتقوية عوامل التوتر.

وأهم قرار كان تأسيس جهاز ممثّل للفلسطينيين هو منظَّمة التّحرير الفلسطينيّة التي أوكلت إدارتها لأحمد الشقيري. وتخلّى عبد الناصر عن مشاريعه المتضمنة دمج فلسطين في وحدة عربية. ولقد كان في تأكيد هويَّة فلسطينية مستقلَّة تأكيد أعم للهويات الإقليمية العربية رغم أن عبد الناصر كان يأمل عبر العمل العربي المشترك ضدّ إسرائيل استعادة قيادة فعلية للعالم العربي.

نظم أحمد الشقيري أول مؤتمر وطني فلسطيني بالقدس من 28 مايو إلى 2 يونيو 1964. وحضره 348 ممثَّلاً جاء 242 منهم من الأردن و146 من سوريا

وغزة وقطر والكويت والعراق. وألقى الملك حسين خطاب الافتتاح وأسّس المؤتمر منظّمة التّحرير الفلسطينيّة بشكل نهائي وقرّر تأسيس جيش تحرير فلسطيني يتكوّن من وحدات عسكرية فلسطينية مندمجة في مختلف الجيوش النظامية العربية. ولقد أقيم هذا الثنائي (منظّمة التّحرير وجيش التّحرير على غرار ثنائي الجزائر المنتصر جبهة التّحرير وجيش التّحرير) وتم انتخاب سلطة تنفيذيّة هي اللجنة التنفيذية لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة وكان رئيسها أحمد الشقيري. ويجتمع المؤتمر الوطني الفلسطيني بانتظام لتحديد توجّهات المنظّمة الكبرى ولانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة.

وأقرّ مؤتمر القدس الميثاق الفلسطيني الأول. ومراعاة لمصر والأردن لم تطالب منظّمة التّحرير الفلسطينيّة بالمسؤولية على شريط غزّة وعلى الضفّة الغربية. ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة منظّمة سياسية مكلّفة بتنسيق مجموع الأنشطة الفلسطينية. والعمل العسكري خاصّ بجيش التّحرير الفلسطينيّ التّابع لمنظّمة التّحرير وأهمّ مسؤوليه أعضاء في المؤتمر الوطني الفلسطيني. كانت الحركة الفلسطينيّة مضطردة، بصدد الانتظام بطريقة شبيهة بالحركة الصهيونية قبل قيام دولة إسرائيل من إنشاء مؤسسات سياسيّة واقتصادية ونقابية وثقافية وعسكرية. وكان الأمر يتمثّل في إنشاء نواة دولة ذات مؤسسات ضرورية لممارسة عمل داخلي وخارجي والميثاق الفلسطينيّ معادل لبرنامج بازل للمؤتمر الأول للمنظّمة الصهيونية العالمية:

1 ـ «فلسطين أرض عربية تربطها بالبلدان العربية الأخرى روابط قومية وثيقة. وهي مجتمعة تشكّل الأمّة العربية الكبرى.

2 ـ «إن فلسطين في حدودها لفترة الانتداب البريطاني تكوّن وحدة إقليمية لا تتجزأ ـ [. . .].

4 ـ «سيقرر الشعب الفلسطيني مصيره عندما يستكمل تحرير وطنه طبقاً لرغبته وإرادته الحرّة وخياره المستقلّ.

5 ـ «إن الهوية الفلسطينية هي مميزة دائمة وأصيلة لا تضمحل. فهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

6 ـ «الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين عاشوا عيشة عادية بفلسطين حتى سنة 1947، سواء بقوا بها أو طردوا منها. وكل طفل وُلد من أبوين فلسطينيين بعد هذا التاريخ بفلسطين ذاتها أو بالخارج فهو فلسطيني.

7 ـ «إن اليهود الفلسطينيي الأصل يعتبرون فلسطينيين شريطة أن يريدوا العيش بسلام وإخلاص في فلسطين [...].

12 ـ «إن الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان يكمّل أحدهما الآخر. وكلاهما يساعد في تحقيق الآخر؛ فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدّي إلى الوحدة العربية [...].

17 ـ «إن تقسيم فلسطين لسنة 1947 وتأسيس إسرائيل قراران غير شرعيين واصطناعيان أيّاً كان مرور الزمان عليها لأنهما ضدّ إرادة الشعب الفلسطيني وحقّه الطبيعي في وطنه. وقد اتخذا انتهاكاً للمبادىء الأساسية التي حواها ميثاق الأمم المتحدة والتي منها في المقام الأول حقّ تقرير المصير.

18 ـ «إن إعلان بلفور والانتداب وكل ما نتج عنهما احتيال. والمطالبات الخاصة بالصلات التاريخية والروحية بين اليهود وبين فلسطين ليست مطابقة للوقائع التاريخية أو الأُسس الحقيقيّة للدولة. وكون اليهودية ديناً سماوياً فذلك لا يولد أمّة لها وجود مستقل ثم إن اليهود لا يشكّلون شعباً ذا هوية مستقلة لأنهم مواطنو البلدان التابعون لها.

24 ـ إن هذه المنظّمة لا تُمارس أيّة سيادة محلية على الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية أو على قطاع غزّة أو على منطقة الحمّة. وسيتم تنظيم نشاطاتها على المستوى الوطني الشعبي في مجالات التّحرير والتنظيم والسياسة والمالية.

25 ـ «إن هذه المنظّمة مسؤولة عن عمل شعب فلسطين في النّضال من أجل تحرير الوطن بخصوص كل المسائل الخاصة بالتّحرير والتنظيم والسياسة والمالية وكل مقتضيات المسألة الفلسطينية الأخرى على الصعيدين العربي والدولي».

كانت منظّمة التّحرير الفلسطينيّة بقيادة الشقيري تبدو قريبة من عبد الناصر. وكان الراديكاليون من فتح يخشون تبعية مفرطة للسياسة المصرية يكون هدفها توجيه وكبح الثورة الفلسطينيّة لكي لا تهدد مصالح مصر الحيويّة. وفي سنة 1964 ذهب ياسر عرفات إلى الجزائر مع خليل إبراهيم الوزير أحد مؤسسي فتح وهو مشهور باسم الحرب «أبو جهاد» وحصلا على مساعدة ابن بيلا. وذلك بأن يتلقى مناضلو فتح في الجزائر إعداداً خاصّاً بحرب العصابات. وانطلاقاً من الجزائر ربط أبو جهاد علاقات مثمرة مع الصين والاتحاد السوڤييتي وكوريا الشمالية وڤيتنام الشمالية. وهكذا قام ياسر عرفات وأبو جهاد بزيارة بيكين سنة 1964. ورغم أن فتح كان لها محتوى قومياً فقد دخلت في إطار كبريات الحركات الثورية للستينيّات.

كما أن حركة القوميين العرب قد تجذّرت من جانبها. ورغم علاقاتها بالناصرية فإن هذه المنظّمة ذات النواة الفلسطينيّة (والتي قادتها الهجرة إلى سوريا ولبنان والأردن وليس إلى مصر وفي الخليج) قد أدانت «عجز منظّمة التّحرير الفلسطينيّة وقلّة واقعيتها وطابعها اللا ثوري» أما المفتي فإن تأسيس منظّمة التّحرير واعتراف الدول العربية بها قد عجّلا بنهايته السياسية.

كانت منظّمة التّحرير الفلسطينيّة الأولى مضطرّة إلى مراعاة مصر والأردن وإلى مواجهة موقف متزايد الجذريّة من جانب الجيل الفلسطيني الفتي. ولم يجد الشقيري من حلّ لهذه المعضلة إلاّ باندفاعه في تطرّف كلامي ضدّ إسرائيل، داعياً إلى القضاء على إسرائيل وطرد كل السكان اليهود. ولقد كلّف

هذا التطرّف الحركة الفلسطينيّة غالياً استغلّته الدعاية الإسرائيلية بمهارة للحطّ من قيمة المطالب الفلسطينيّة في أعين الرأي العام الغربي.

تجذير المواقف السياسية:

لم يكتف الجذريُّون الفلسطينيون بالكلام عن قضيتهم وقرّروا الانتقال إلى العمل. وفي 31 ديسمبر 1964 قامت مفرزة بتخريب منشأة إسرائيلية لضخّ مياه نهر الأردن. وفي ذات الوقت حاولت مفارز أخرى القيام بشتّى الهجمات على الأراضي الإسرائيلية، وأعلنت منظّمة العاصفة (الجناح العسكري لفتح) من بيروت مسؤولياتها عن هذه العمليات، وهكذا ولدت المقاومة الفلسطينيّة المنفصلة عن منظّمة التّحرير الفلسطينيّة. وكانت الدول العربية وخاصة الأردن منزعجة من نتائج هذه العمليات فضاعفت الحكومة الأردنية مراقبة السكّان الفلسطينيين بالضفّة الغربية بينما سعى المسؤولون العرب إلى عدم إعطاء عمليات العاصفة دعاية كبيرة. وقد ادعت هذه المنظّمة مسؤوليتها عما يقرب من 300 عملية حتى يونيو 1967. وكانت تضمُّ 200 مقاتل أغلبهم دون الخامسة والعشرين من العمر. وهم من الجيل الذي لم يعرف غير مخيمات اللاجئين.

واتجهت حركة القوميين العرب نحو تبنّي الماركسية اللينينيّة وكانت النزعة السياسية التي تولّت السلطة في جنوب اليمن نشأت من اعتناق حركة القوميين العرب الماركسية وأصبح فلسطينيو الحركة مستقلّين. وشرع بعضهم في القيام بعمليات فدائية ضدّ إسرائيل خارج الحركة. وفي النهاية أعد جورج حبش منظمته للكفاح المسلح، وحدّدت بداية العمليات للأيام الأولى ليونيو 1967.. . وبعد حرب يونيو 1967 اختفت حركة القوميين العرب وتركت مكانها للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش. ورغم أن حركة القوميين العرب فشلت في الاستيلاء على السلطة إلاّ في جنوب اليمن إلاّ أنها كانت لها أهمية تاريخيّة كبرى بنشرها أطروحات ماركسية لينينيّة عبر العالم العربي، وهي أطروحات ذات نزعة «ثورية» أكثر منها شيوعية تقليدية.

لقد أثبتت فلسطين وجودها خارج الدول العربية. فلقد كان تأسيس منظّمة التّحرير الفلسطينيّة قد بدا إرادة من المسؤولين العرب في توجيه الحركة ومراقبتها حتى لا يوجد خطر حرب مع إسرائيل لكن هذه الدول كانت مضطرّة إلى تجذير كلامها وتصرّفاتها. وعندما اقترح الرئيس بورقيبة في مارس 1965 حلاً سلميّاً على مراحل للمشكل الفلسطيني، على أساس خطّة تقسيم سنة 1947 وعودة اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة لقاء اعتراف العرب بإسرائيل اتهم عبد الناصر بورقيبة بالخيانة بينما رفضت إسرائيل عودة اللاجئين كما رفضت تطبيق خطّة التقسيم. مع أن هذه المقترحات كانت مقترحات عبد الناصر قبل سنة 1956 ورفضه إياها بعد عشر سنوات مردّه إثبات فلسطين وجودها والمزايدة الكلامية التي جرّتها.

كما أنه عندما علم السياسيون العرب أن ألمانيا الاتحادية قد زوّدت إسرائيل سرّاً بكميات هامّة من السّلاح في إطار التعويض المقدّم لضحايا النازية، دفع عبد الناصر رؤساء الدول العربية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسيّة مع ألمانيا الغربية وربط اتصالات بألمانيا الشرقية. واتبعت أغلبية الدول العربية التوجيه الذي أعطاه عبد الناصر. ومع ذلك لم تجدد ألمانيا الغربية تزويد إسرائيل بالسّلاح مما أسخط الأمريكان الذين رأوا أن إسرائيل لا تخضع إلاّ لفرنسا في تسلّحها. فاضطر جونسون إلى القبول بمضاعفة عمليات تزويدها بالأسلحة الأمريكية والتي بدأت سرّاً في عهد كيندي وكان جونسون منحازاً إلى جانب إسرائيل أكثر من كل أسلافه باستثناء ترومان. وكان أوّل رئيس أمريكي يستقبل رئيساً لوزراء إسرائيل وكان ليفي أشكول، برغم الاحتجاجات العربية. ولقد أكّد في تلك المناسبة في مايو سنة 1964 التزام أمريكا بالدفاع عن سلامة كل بلدان الشرق الأوسط الترابية وذلك ما فُسّر بأنه يخصُّ إسرائيل في المقام الأول. وفي نوفمبر سنة 1964 أوقف المساعدة الغذائية لمصر فكلّفه ذلك رد عبد الناصر المهين في خطاب له ببور سعيد يوم 23 نوفمبر إذ قال: «إننا لن

نقبل الضغوط لن نقبل النذالة من راعي بقر» وفي إسرائيل دفع رئيس أركان الحرب إسحاق رابين الحكومة الإسرائيلية إلى زيادة الاتجاه إلى الولايات المتحدة وإلى الحدّ من الطّلب من فرنسا[1].

لقد أدّى تورّط الولايات المتحدة المتزايد في النزاع العربي الإسرائيلي إلى تدهور في العلاقات المصرية الأمريكية التي كانت قد شهدت تحسناً ملحوظاً في عهد كيندي. وأصبح عبد الناصر ـ مكرهاً ـ أكثر تبعية للاتحاد السوڤييتي. واشترط من جاؤوا بعد خروتشوف على عبد الناصر إعطاءهم تسهيلات بحرية للأسطول السوڤييتي لقاء مواصلة تزويده بالسلاح. ورفض عبد الناصر، لكن الاستخبارات المصرية أعلمته بوجود خطة لعملية محتملة لاجتياح مصر تكون من قبل الأسطولين الأمريكي والبريطاني مشتركة. وبما أن جونسون قد صرّح علانية في مارس 1965 بأن الولايات المتحدة مستعدة لتسليح إسرائيل تسليحاً كثيفاً في حالة سباق للتسلّح وأن ليفي أشكول أكّد أمام البرلمان الإسرائيلي أن الأسطول السادس الأمريكي يكوّن الاحتياط الاستراتيجي لإسرائيل، اضطرّ عبد الناصر لأول مرة إلى قبول زيارة وحدات بحرية سوڤييتية لميناء الإسكندرية (يوليو 1965). وفي فبراير 1966 وقّعت مصر اتفاقاً ينظّم الوجود السوڤييتي في الموانىء المصرية ويحدّ منه إلى حدٍّ كبير. فالزيارات قصُرت على مينائي السلوم وبور سعيد على ألاّ يتجاوز عددها ثلاث زيارات في السنة الواحدة، وينبغي أن تدوم أكثر من خمسة أيام ألاّ يزيد عدد السفن على خمس في كل مرة. وفي كل مرة تبيّن للمصريين حالة تعب البحّارة وندرة المياه والمواد الطازجة لديهم وذلك بسبب بُعد القواعد البحرية السوڤييتية. وفي سنة 1966 منح عبد الناصر ثلاث زيارات إضافية في السنة لميناء الإسكندرية لكنه رفض بإلحاح أي حضور دائم بل لقد منح كذلك زيارات للأساطيل التركية

(1) Revue d'études palstiniennes العدد 14 (1984) ص ص 167 ـ 169.

والأمريكية والفرنسية ليظهر أنه ليس سجين المساعدة السوفييتية ولقد وجد عبد الناصر في فرنسا الشريك الجديد بعد أن حُرم مما كانت تمثّله أمريكا لموازنة السوفييت، ولقد حيّت الصحافة المصرية بكل حرارة زيارة المشير عبد الحكيم عامر لفرنسا في أكتوبر 1965. وكانت السياسة العربية الجديدة لفرنسا والتي اختطّها الجنرال ديغول قد اتخذت شكلها، لكنها أبعد من أن تسدّ حاجات العرب، ففي إطار الحرب الباردة العربية كانت عائدات النفط في غالبيتها في جانب الدول المحافِظة التي لم تكن لها الإمكانيات أو الإرادة في الحلول محل المساعدة السوفييتية للدول التقدمية (التي لن تبقى تقدمية لو حصلت على مساعدة الدول المحافِظة) فساعة الدعوة إلى التقنية وإلى السلاح الفرنسي لم تحن بعد.

ولقد وجد مناخ التوتر مجدداً في تصلب منظمة التحرير الفلسطينيّة التي حاولت التمركز في الضفّة الغربية مما أثار سخط الأردن التي قطعت علاقاتها بالمنظمة سنة 1966، وانتقدت مصر والأردن بكل عنف وردّت الأردن بمهاجمة مصر لقبولها ببقاء قوات الأمم المتحدة في سيناء وقطاع غزّة وكذلك لسماحها بالملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة. ولا ينبغي أن يخفي كل ذلك أن المصريين والأردنيين كانوا قلقين من تجذير السياسة السورية ومن أخطار الحرب التي تتضمّنها.

السياسة السورية وأسباب حرب 1967:

كان قادة حزب البعث بسوريا منذ سنة 1963 مع عفلق والبيطار يتعاونون مع اللواء الحافظ بينما كان البعثيّون العسكريُّون ينتقدون اعتدالهم السياسي والاجتماعي، وأخذت اللجنة العسكرية المكوّنة خاصة من علويين ودروز تستولي تدريجياً على المواقع الحسّاسة بالحزب والدولة. وحاول ميشال عفلق التصدّي لذلك باستعمال نفوذه على القيادة القومية للحزب. وحل القيادة القطرية السورية التي كانت بين يدي اللجنة العسكرية. وبعد توتر حاد ردّ

الضباط بتنظيم انقلاب جديد يوم 23 فبراير 1966 واستولى الجذريّون على السُلطة وأقاموا حكومة ثلاثية مكوّنة من صلاح جديد ونور الدين الأتاسي وحافظ الأسد. فأعادوا تشكيل القيادة القطرية السورية وأعلنوا بدورهم حلّ القيادة القومية فاضطرّ عفلق والبيطار للهجرة، ثم أقصي الضبّاط الدروز من السُلطة التي كانت في أغلبها لدى مجموعة صغيرة من العلويين. وبالرغم من أن الإيديولوجيا الرسمية والنصوص القانونية ترفض أي تمييز طائفي فإن السياسة السورية قد أصبحت إلى حدٍّ كبير صراعاً طائفياً بسيطرة طائفة لا تمثّل إلاّ 10٪ من مجموع السكان على الدولة بأسرها. ومع ذلك فإن من يسمّون بالبعثيين الجُدد يسعون إلى إشراك قوى اليسار الأخرى في السُلطة مع مراقبتها مراقبة دقيقة. وهكذا سُمح لخالد بكداش بالعودة إلى سوريا.

كان لانقسام عام 1966 عواقب وخيمة على المستقبل: فالمجموعة البعثيّة التي استولت على السُلطة بالعراق عام 1968 ادّعت اتباع خط عفلق السياسي ورفضت الاعتراف بالشرعية البعثيّة للحزب السوري. ولم تكن المصالحات بين حزبَيْ البعث إلاّ مؤقّتة ومن المفارقات أن حزب البعث قد أصبح في ذاته عامل فُرقة إضافي في العالم العربي. وبالنسبة لعبد الناصر جاء هذا الانقسام نعمة من السماء. ولئن ادّعى البعثيّون السوريّون إعادة بناء المنظمة القومية فقد ظهروا متعلّقين بالمصالح السورية الضيّقة بشكل لا يمكنهم من منافسة الناصرية منافسة فعّالة. وتقرّب البعث الجديد من مصر في صراعه ضد الأنظمة المحافظة، وأعيدت العلاقات الدبلوماسية لأول مرة منذ قطيعة سنة 1961، واندفعت البلدان في حرب دعائية عنيفة ضد الأردن خاصة البعثيين الجُدد الذين كانوا يساندون منظمة التحرير الفلسطينيّة والمنظمات الفلسطينيّة المقاتلة وتعدّدت الحوادث مع إسرائيل في الجولان. ودفع الاتحاد السوفييتي إلى التقارب السوري المصري وكان الباعث لتوقيع ميثاق الدفاع السوري المصري في نوفمبر 1966. وقد استغل وأذكى التوتر بالشرق الأوسط لجعل مصر أكثر

تبعية للمساعدة العسكرية ومن ثم الحصول على المزيد من التسهيلات البحرية.

وفي بداية سنة 1967 كان العالم العربي منقسماً على نفسه أكثر من أي وقت مضى. وكانت الجامعة العربية عاجزة تماماً ومصر منهكة من أثر حرب اليمن التي أحدثت تذمّراً داخلياً هامّاً تجلّى بمناسبة جنازة الزعيم الوفدي السابق النّحّاس باشا. ولم يتحمّل الاقتصاد المصري الأعباء التي أثقلته. وفي بداية سنة 1967 اضطر عبد الناصر إلى إجراء تخفيضات شديدة للنّفقات العسكريّة التي أصابت خاصة إمكانيات تدريب الجيش المصري. وكان خصم عبد الناصر الرئيسي هو المملكة السعودية التي تزايدت إمكانيات عملها عاماً بعد عام بسبب إعادة تنظيم البلاد التي فرضها فيصل وتنامي العائدات النفطية السريع، وكان هدف الحملة التي يقودها عبد الناصر ضد الأردن هو حملها على التخلّي عن تحالفها مع المملكة الوهّابية والوقوف إلى جانب مصر.

كانت إسرائيل ترد على عمليات الفدائيين الفلسطينيين بعمليات انتقامية عنيفة، وكان الفدائيُون لا يميّز بينهم وبين سوريا. وفي يوم 13 نوفمبر 1966 هُوجمت قرية سامو الأردنية، وتسبب الهجوم في ضحايا عديدين. وكان الهدف هو زعزعة استقرار المملكة الهاشمية الواقعة بين الأعمال الانتقامية الإسرائيليّة وبين مزايدات منظمة التحرير الفلسطينيّة وسوريا. ولا يمكن لحسين أن يتخلّص من ذلك إلاّ بتبنّيه موقفاً قومياً عربياً صلباً. ولقد تمّت دعوة مفتي القدس السابق إلى الأردن بشكل مذهل ليعارض منظمة التحرير الفلسطينيّة وظهرت من جديد مسألة المنطقة منزوعة السلاح. وقصف السوريون المستعمرات الإسرائيليّة وفي يوم 7 أبريل 1967 هُوجمت المواقع السورية المتاخمة لبحيرة طبرية. ولحقت بالطيران السوري خسائر فادحة. وفكّر المسؤولون الإسرائيليُون في إعطاء «درس جيد» لسوريا وأعلموها بذلك. وفي ذلك الظرف فإن انقلاب العقداء باليونان بتاريخ 12 أبريل قد فسّره التقدميُون

العرب على أنه بداية عملية واسعة تعدّها الولايات المتحدة للقضاء على الأنظمة اليسارية شرقي البحر المتوسط. وفي الأيام الأولى من مايو عام 1967 أكثر المسؤولون الإسرائيليُّون من التصريحات حول عمليات انتقامية ممكنة قد تذهب إلى حدّ مهاجمة دمشق. وفي 15 مايو نظمت الحكومة الإسرائيلية استعراضاً عسكرياً ضخماً بالقدس لدى الاحتفال بذكرى إعلان الاستقلال. وأعلن رئيس الوزراء ليفي أشكول أنه سيتمُّ الرد بكل حزم على حملة الإرهاب التي يقودها الفلسطينيُّون المدرّبون بسوريا.

ومنذ يوم 13 مايو قام الاتحاد السوفييتي بإعلام الدول العربية بوجود حشود عسكرية إسرائيلية على الحدود السورية ويبدو أن إسرائيل لم تُرد أن تسير أبعد من مجرد إجراء تهديدي خاصة وأن الاتحاد السوفييتي كان يغذّي هنا خطة إذكاء التوتر. وكان عبد الناصر رغم وعيه بمخاطر الحرب مضطرّاً إلى أن يهبّ إلى نجدة سوريا. فأصدر الأمر يوم 15 مايو للجيش المصري باتّخاذ مواقع في سيناء وفي يوم 16 مايو طلب من الأمم المتحدة سحب قوّاتها من الحدود الدولية مع إسرائيل ولم يطلب ذلك بالنسبة لغزّة ولا شرم الشيخ في طرف خليج العقبة.

ولم يكن بوسع منظمة الأمم المتحدة إلاّ قبول طلب عبد الناصر إذ إن الأمر يتعلّق بأراضٍ مصرية غير أن الأمين العام للأمم المتحدة سحب جيش الأمم المتحدة من كامل الأراضي المصرية يوم 17 مايو 1967 وذلك لكي يضع المصريين أمام مسؤولياتهم.

بدأت إسرائيل التعبئة يوم 18 مايو، ولم يكن بوسع الاقتصاد الإسرائيلي تحمّل تكلفة مثل هذا الموقف مدة طويلة. لذا كانت إسرائيل في حاجة إلى قرار سريع. ووجد عبد الناصر نفسه في موقف مفاجىء طرحت فيه مسألة مضيق تيران من جديد. وكانت الدعاية الأردنية قد تعوّدت التهكم على كلام مصر المناضل وعلى حذرها بخصوص هذه المسألة الخطيرة. وبعد تردّد قرّر

عبد الناصر يوم 22 مايو منع مضيق تيران على الملاحة الإسرائيلية. وصرّح عبد الناصر يوم 29 مايو: «علينا أن نعود إلى وضع سنة 1948 ما دمنا قد عدنا الآن إلى وضع 1956». ويمكن أن نرى من ذلك رغبة عبد الناصر فتح مفاوضات شاملة من موقع القوة على أساس خطة التقسيم، وبطبيعة الحال كان ذلك الأمر لا تقبل به إسرائيل. وفي الواقع لم يكن لمصر إمكانيات شنّ حرب. فقد كان جزء هامّ من جيشها مقيّداً باليمن. ولئن حمل عبد الحكيم عامر عبد الناصر على الاعتقاد بأن قدرات البلاد العسكرية هي أهم بكثير مما كانت عليه في الواقع فإنه لم يكن بوسعه أن يخفي عنه أنه ليست له أي خطة لمهاجمة إسرائيل. وهكذا لم يتوقع أحد أن قطاع غزّة سيصبح هشّاً بسبب انسحاب قوات الأمم المتحدة. وفي هذه الحال قَبِل عبد الناصر عروض الوساطة الأمريكية والتزم بانتظار وصول المبعوثين الأمريكيين واعتقد بأن إسرائيل لن تهاجمه وأن التّفاوض يمكن أن يتم عن طريق الأمريكيين.

لقد تمكّن عبد الناصر بفضل موقفه الصلب من استعادة زعامته العالم العربي التي نوزع فيها في السنوات السابقة، وفي غرة يوليو قبلت الأردن ميثاقاً للدفاع المشترك مع مصر وهكذا تحقّق الهدف الثانوي المتمثّل في قطع الحلف الأردني السعودي. وكان الملك حسين على يقين بأن الحرب لا مفرّ منها وأنها ستفضي إلى غير صالح العرب. ومنذ الهجوم الإسرائيلي على سامو كان يعرف أن السكان الفلسطينيين من مملكته لن يقبلوا بحياده في النّزاع - ففضّل حرباً ضد إسرائيل على حرب أهلية. وبوضعه جيشه تحت إمرة ضبّاط ساميين مصريين وجد كفالة قومية سمحت له بالإبقاء على سلطته. وفي يوم 4 يونيو التحق العراق بالميثاق المصري وكان ما يحسب له حساب هو التّنافس بين الدول العربية أكثر من المواجهة مع إسرائيل وبالرغم من تصريحات لقاءات القمة العربية لم يكن لجيوش كل دولة أية خبرة في التعاون وأية خطة هجوم وكان الارتياب بين الدول العربية أكبر مما كان عليه الأمر في سنة 1948.

وفي إسرائيل أثارت كل هذه الأحداث قلقاً شديداً. وكان السكان يعتقدون بقرب هجوم عربي عام. وكانت تصريحات الشقيري الداعية للحرب تزيد في عدم الشعور بالأمن. وكان المسؤولون العسكريّون والسياسيُّون يعلمون أن الجيش الإسرائيلي ما زال الأقوى بالمنطقة وأن الخطر لا يكمن هنا. ولكن التسامح باستمرار غلق مضيق تيران قد يكون القبول لأوّل مرة بأن يطرح للنقاش أمر واقع إسرائيلي. ومعنى ذلك أن حالات أخرى من الأمر الواقع من مثل التمركز في المناطق منزوعة السلاح سيتمُّ الاعتراض عليها وهكذا دواليك حتى وصول حدود التقسيم. وكانت الحاجة تدعو إلى العمل سريعاً وخاصة وأنه لا يمكن الإبقاء على السكّان في حالة تعبئة وأن الرأي العام الغربي يدعم إسرائيل التي كانت تظهر بمظهر ضحية المطامح الحزبية لجيرانها. ومع ذلك رافقت فترة القرار هذه أزمة سياسية: فحزب العمّال شهد منذ بداية الستينيّات انقساماً خطيراً. فترك بن جوريون وبيريز وموشي ديان الحزب بينما اعتمد الجيل القديم بقيادة ليفي أشكول وغولدا مائير على العسكري السابق آلون وعلى رئيس أركان الحرب رابين. وكان رئيس الوزراء الذي كان وزير الدفاع كذلك يأمل تسوية مسألة العقبة بالطُرق الدبلوماسية بينما كان العسكريون يدفعونه إلى الخيار العسكري. إذ إن كل شيء يوشك أن يدعم المواقع العربية ويضاعف الخسائر الإسرائيلية. وضعف موقف أشكول وباتت سلطته متضعضعة يوماً بعد يوم، واستغلّ ذلك بن جوريون وأصدقاؤه وألهبوا مخاوف السكّان. ودفعوا إلى تشكيل حكومة وحدة قومية لمواجهة الحرب وحصلوا على ما يريدون يوم غرة يوليو 1967 بتعيين موشي ديان في وزارة الدفاع ودخول بيغن للحكومة.

حاولت فرنسا التي كانت ما تزال السند الأول لإسرائيل في الخارج أن تثنيها عن الهجوم. وأعلن ديغول أن فرنسا لن تساند البادىء باستعمال القوة وقرّر يوم 3 يونيو 1967 فرض حظر على الأسلحة الموجّهة إلى الشرق الأوسط

حيث كانت إسرائيل زبون فرنسا الوحيد. وكان هذا القرار رمزياً إذ كان المسؤولون الفرنسيّون يعرفون تماماً تفوّق الجيش الإسرائيلي الحقيقي وأن قطع الغيار الرئيسية تواصل تسليمها سرّاً. وكان هذا القرار عظيم الأهمية على المدى البعيد إذ أصبحت إسرائيل تابعة تبعية كاملة للولايات المتحدة في تسلّحها مورطة بذلك هذه الدولة العظمى في النِّزاع العربي الإسرائيلي. وتمكّنت فرنسا والمجموعة الأوروبية بعد ذلك من سلوك سياسة شرق أوسطية مستقلّة عن سياسة الولايات المتحدة. وبينما كان الأمريكان في الأربعينيات والخمسينيات ينتقدون الاستعمار الفرنسي والإنجليزي مناصرين للعرب دون أن يكلفهم ذلك أي عناء فقد عرفوا بدورهم ثقل مسؤوليات الشؤون الشرق أوسطية وعبء تأييدهم إسرائيل وتوبيخ شركائهم في الحلف الأطلسي.

وفي يوم 5 يونيو 1967 شنّت إسرائيل هجومها المفاجىء ضد جيرانها العرب. وبالحرب المسمّاة بحرب الأيام الستة تغيرت سياسة الشرق أوسطية كلية، فأصبح النِّزاع العربي الإسرائيلي مركزيّاً لعدد من السنين وتورطت فيه الدول العظمى. وعرفت القومية العربية خبواً تدريجياً خاصة في شكلها الناصري.

كان سبب هذه الحرب تأكيد الوطنية الفلسطينيّة منذ بداية الستينيّات. وقد أدّت ردود فعل إسرائيل والدول العربية على هذه الظاهرة إلى مواجهة عام 1967، ويبدو ـ حسب معلوماتنا الحالية ـ أن إرادة التوسّع الترابي الذي كان واضحاً جداً لدى إسرائيل في الخمسينيّات كانت عاملاً ثانوياً، رغم أن عودة البنجوريونيين القوي في نهاية مايو 1967 قد غيّر معطيات سياسة أشكول. ولقد بدا أن الحفاظ على مكتسبات الأمر الواقع كان الحافز الرئيسي لدى المسؤولين الإسرائيليين الذين برعوا في تقديم الأمر كما لو كان يتعلّق ببقاء إسرائيل التي لم تكن في واقع الأمر مهددة. ولقد كانت المبالغات الحربية للخطباء العرب وخاصة منهم الشقيري سنداً قوياً للدعاية الإسرائيلية.

والسبب الثاني للحرب متأتٍّ من إرادة الاتحاد السوڤييتي في مواجهة تنامي القوة النووية للأسطول السادس الأمريكي بوضع أسطوله الخامس في مواجهته، غير أن الأسطول السوڤييتي بالبحر المتوسط ليس له ميناء رسو، وكانت سياسة موسكو تصطدم برفض مصر وسوريا منحه هذا الميناء، كما أن موقف الرئيس جونسون الذي تخلّى عن الطرح الإيجابي للمشاكل العربية وهو الطرح الذي كان لأيزنهاور وكينيدي، من أجل دعم صريح لإسرائيل قد حرم القوميين العرب من فوائد الحياد الإيجابي فقد دفع بهم في حوارٍ مقتصر على الاتحاد السوڤييتي رغم المبادرات الفرنسية الأولى، فكانت موسكو إذن تؤجِّج التوتر بالشرق الأوسط لزيادة تبعية مصر وسوريا لها والحصول منهما على موانىء. وكان المسؤولون السوڤييت الذين أكّدوا للمصريين في نهاية مايو 1967 مساندتهم التامة، لا يسيطرون سيطرة سليمة على تصعيد الأزمة، ومثلهم في ذلك مثل عبد الناصر، فأدّت إلى حرب ما كان أحد يريدها.

وفي الوقت الذي أصبح فيه النّزاع العربي الإسرائيلي المكان الأعظم للمواجهة بين القوّتين العظميين، وفي الحركة نفسها وجد هذا النّزاع معناه الأصلي ألا وهو معارضة الوطنية الفلسطينيّة للحركة الصهيونية، ولقد أخفت السنوات التالية لعام 1949 هذه الحقيقة إذ إن اختفاء أي قيادة سياسية فلسطينية فعلية قد حوّل مسؤولية المسألة إلى الدول العربية، وإن فشل مفاوضات 1949 قد أفضى إلى التعبير عن رفض عربي ملائم للطرفين. فقد كانت إسرائيل تستخدمه لتبرير رفضها أي تنازل وقيامها بعمليات ضمّ إضافية محتملة. كما أن الدول العربية كانت تجد فيه، ابتداء من التجذيرات الثورية، شرعية تغطي غموض سياستها السابقة. وبيونيو عام 1967 تم الانتقال من إسرائيل والرّفض العربي إلى فلسطين والرّفض الإسرائيلي.

الفصل الخامس

من حـرب إلى أخـرى

(1967 ـ 1973)

حــرب يونــيـو 1967

العمليات العسكريّة:

قرّر المسؤولون الإسرائيليّون حشد جهودهم على الجبهة المصرية. وكانت استراتيجيّتهم قائمة على عامل المباغتة وعلى سيطرة كاملة على الأجواء. وفي 5 يونيو بُعيْد الفجر وفي اللحظة التي قلّت فيها يقظة المصريين هاجم الطيران الإسرائيلي المطارات المصرية. ودمّر الطيّارون الإسرائيليون في بضع دقائق أكبر جزء من الطيران المصري، فقد كانوا مدرّبين تدريباً فائقاً ومستعدّين من أمد طويل لهذه العملية، وقد قامت هجومات بعد الظهر بإتمام العملية، فأصيب 17 مطاراً، وأخفت السلطات العسكرية المصرية الكارثة وأعلنت أنها قضت على أكبر جزء من طيران العدو. ويبدو أن عبد الناصر ذاته لم يتمّ إطلاعه في الساعات الأولى على حقيقة الوضع. وحاولت الأردن نجدة مصر فتدخل طيرانها قليل العدد، ولكن الطيران الإسرائيلي هاجم الطائرات الأردنية حوالي منتصف النهار وحطّم أهمّ قوّة البلاد الجوّية، وفي الوقت ذاته، هاجمت الطائرات الإسرائيلية المنشآت السورية التي عرفت نفس مصير المنشآت الأردنية والمصرية. وفي اليوم التالي قصفت المطارات العراقية الواقعة على حدود المدى بدورها. وفي الجملة فقدت الدول العربية 814

طائرة (309 مصرية و60 سورية و29 أردنية و17 عراقية وطائرة لبنانية واحدة) مقابل 62 طائرة من الجانب الإسرائيلي. وفي الأيام الموالية أوصلت العمليات الخسائر المصرية إلى 338 والإسرائيلية إلى 40 طائرة تقريباً. وذلك ما يبيّن تغيّراً أكيداً لميزان القوى.

ولقد فوجىء المصريّون والأردنيون بتواتر الهجمات الجوّية وتركيزها فاتّهموا الأمريكان والبريطانيين بمشاركتهم في الهجوم فذكرى السويس ومعلومات عام 1965 عن خطة هجوم أنجلوسكسوني مع تأكيد أشكول السابق بأن الأسطول السادس هو احتياط استراتيجي للدولة العبرية قد دفعهم إلى أن يروا فيما حصل عدواناً ثلاثياً جديداً، وذلك غير صحيح رغم أن طائرات استطلاع أمريكية تمكّنت من مراقبة مسرح المعارك عن كثب. وكان التفوّق الإسرائيلي يرتكز على وجود عدد كبير من الطيّارين المدرّبين تدريباً جيّداً، وذلك ما سمح باستعمال مكثّف للطائرات مع سرعة تعاقب الطواقم، وفي بضع ساعات تم تعطيل وسائل الدفاع الجوي الإسرائيلية(*) تقريباً ومن ثم أمكن استعمال أقصى ما يمكن من الطائرات في عمليات الانقضاض.

ومنذ أن وقع الهجوم الجوي على التراب المصري دخل الجيش المصري إلى سيناء وقطاع غزّة. كانت القوات المصرية تعدّ بنحو من 90.000 رجل ثلثهم من المجنّدين الجُدد غير المدرَّبين على القتال. وكانت معرفتها الميدانية سيئة إذ أن سيناء كانت منزوعة السلاح تقريباً منذ عشر سنين. وكانت حرب اليمن قد عوّدت الجنود المصريين على التحرّك في وحدات صغيرة كما أن قيادة الأركان قلما كانت تجري مناورات يتمُّ فيها التنسيق بين مجموعات ضخمة من البشر ولم يكن العتاد السوفييتي قد أعدّ خصيصاً لظروف الصحراء وكان كثيراً ما يتعطّل. وكانت الاتصالات بين مختلف الوحدات سيئة جداً.

(*) كذا في النص ـ والخطأ بيّن ـ ولا شك أن المراد هو «المصرية».

وكانت المعارك في اليوم الأول عنيفة جداً وتمكّن الجيش المصري من الصمود. وفي اليوم الثاني. تقدّم الجيش الإسرائيلي بفضل مشاركة الطّيران الإسرائيلي. وفي مساء 6 يونيو تراجع الجيش المصري في نظام متخلياً عن نصف سيناء. وفي يوم 7 يونيو انهارت القوات المصرية وتفاقمت الفوضى وكانت الاتصالات تتمُّ بصعوبة وأصاب الهلع المشير عبد الحكيم عامر الذي أمر بتراجع عام صوب منطقة القنال. ولقد تخلّى الجنود عن مركباتهم التي نفذ منها الوقود وفرّوا مذعورين، وفي يوم 8 يونيو تجاوز الجيش الإسرائيلي خط المضايق بالرغم من تعليمات موشي ديان وبلغ القنال. ومع ذلك وقعت معارك ضارية، خاصة معركة بالدبابات اشترك فيها الطرفان بأعداد ضخمة ولقد كان العامل الأساسي للانتصار الإسرائيلي في معارك سيناء هو الاعتماد على الطّيران الذي تدخّل باستمرار منذ اليوم الثاني. وكان مجموع الخسائر المصرية قد بلغ نحو من 10.000 رجل و5000 أسير وكذلك أغلب العتاد الحربي (الدبابات والعربات والمدافع). لقد كانت حملة سيناء في يونيو 1967 آخر نجاح للحرب الخاطفة التي وضعها الألمان سنتي 1939 ـ 1940 والتي تعتمد على تعاون الطّيران والمدفعية في مواجهة جيش مساوٍ أو أكثر عدداً وعدّة (ولا يمكن مقارنتها بحرب لبنان لسنة 1982 حيث كان التفوّق العددي الإسرائيلي ساحقاً).

ظلّ الجيش الأردني أفضل قوة مدرّبة ومنظّمة في المشرق العربي ولكنها كانت تفتقد تماماً للغطاء الجوي ولم يكن لها قيادة فعلية. فقد كان الملك حسين قد أوكل قيادة الجيش إلى قائد مصري أرسله عبد الناصر. ومنذ عزل غلوب باشا تخلى الجيش الأردني عن مذهب الدفاع في العمق وتبنّى معركة الحدود. فقد جعلت ذكرى احتلال اللدّ ورام الله في يوليو 1948 النظرية الأولى غير مقبولة. ورغم أن إسرائيل سارعت إلى الإعلان بأنه ليس في نيّتها مهاجمة الأردن فقد قرّر الملك حسين الدخول في الحرب. فلقد التزم بذلك أمام عبد الناصر وكان لا يريد أن يظهر بمظهر الخائن للقضية العربية (فهو لم

ينسَ التهم الموجهة ضد جدّه). ولقد خدع بالتأكيدات الكاذبة عن انتصارات مصرية ولكنه كان مقتنعاً كذلك بأن الإسرائيليين يريدون الاستيلاء على الضفّة الغربية. فتصرفاتهم سنة 1949 ما زالت ماثلة لتؤكّد له أنه لا يمكن الوثوق بوعودهم. وبدأت المعارك في نهاية صبيحة 5 يونيو. كانت القوات الإسرائيلية آنئذٍ مشتبكة في سيناء وتركز الهجوم الإسرائيلي على شمال الضفّة الغربية وفي منطقة القدس (عند بروز لطرون الشهير).

وفي يوم 6 يونيو تدخّل الطّيران الإسرائيلي بكثافة ضد الجيش الأردني الذي بدأ الانسحاب من كامل الضفّة الغربية والقدس، وفي المساء قرّر الملك حسين ـ بموافقة عبد الناصر ـ سحب كل قوّاته إلى شرقي الأردن للدفاع عن الجزء الشرقي من المملكة. وسمح الانسحاب الأردني للجيش الإسرائيلي باحتلال القدس الشرقيّة وكامل الضفّة دون مشاكل كبرى (7 يونيو) وفي 8 يوليو تمركز الجيش الأردني على نهر الأردن ووضع وقف إطلاق النار حدّاً للعمليات. وكانت الخسائر الأردنية فادحة أكثر من 6000 قتيل ومن المحتمل أن عدد الجرحى كان خمسة أضعاف ذلك من جيش يعد 50.000 رجل، وهذا برهان على ضراوة المعركة. ولقد مكّنت السيطرة التامة بالطّيران الإسرائيلي من إحراز الانتصار الإسرائيلي (وقد بلغت خسائر إسرائيل رسمياً 302 قتيلاً و153 جريحاً) وحيث إن الملك ظلّ على اتصال وثيق بالمصريين فقد تفادى اتهامات الخيانة التي وجّهت للجيش العربي سنة 1948.

في 8 يونيو كان انتصار إسرائيل على مصر والأردن ساحقاً ولكن المعارك ضد سوريا كانت قليلة. وكان موشي ديان يعارض مشروع مهاجمة سوريا مخافة تدخل سوڤييتي مباشر ولكن زميله في الحكومة إيغال ألون حصل على قرار الهجوم بدفاعه عن ضرورة الدفاع عن الجليل ضد القصف السوري وعن إمكانية تحقيق تحوّل جغرافي سياسي في المنطقة بربط دروز سوريا بإسرائيل ويكون ذلك خطوة أولى نحو تأسيس حلف من مسيحيي لبنان ودروز سوريا

والأكراد وهو بذلك أعاد طرح المشروع الشهير العزيز على بن جوريون والمتمثّل في تقسيم المشرق العربي تقسيماً طائفياً. وبدأ غزو الجولان يوم 9 يونيو بينما طلبت سوريا تطبيق وقف إطلاق النار الذي قد طُبِّق على الجبهات الأخرى. وكانت المعركة ضارية ولم يتقدم الإسرائيليون إلاّ بضعة كيلومترات غير أن المقاومة السورية انهارت صبيحة يوم 10 يونيو وانسحبت القوات السورية لتغطية دمشق. وبعد أن تمّ لإسرائيل احتلال الجولان قبلت وقف إطلاق النار في نهاية اليوم السادس من الحرب وفرّ 30.000 سوري من الجولان وفي الأشهر الستة الموالية طردت منهم 90.000 آخرين ولم تترك بالجولان تقريباً غير 7 آلاف درزي كانوا يسكنون فيه من قبل.

السياسة والدبلوماسية:

أخذت إسرائيل نشوة الانتصار. ومنذ يوم 27 يونيو أدمجت القدس الشرقية في القدس اليهودية وهو أمر لم تعترف به الأمم المتحدة. وفيما عدا هذا الضم الأول لم يحدد المسؤولون الإسرائيليون صراحة أهدافهم من الحرب. وأعلنوا على رؤوس الملأ أنهم ما عادوا مرتبطين باتفاقيات الهدنة الموقّعة برودس، بما في ذلك ما يتعلّق بحدود لبنان رغم عدم مشاركة لبنان في الحرب. وأعادوا إلى التذكير أن اتفاقيات الهدنة لا تخلق حقوقاً ترابية. وبخصوص الضفّة الغربية فقد رفضوا الاعتراف بشرعية السّيادة الأردنية عليها واعتبروا أنها من عام 1948 إلى عام 1967 لم تكن إلاّ محتلة فحسب من قِبَل الأردنيين. وكان موقفهم متصلّباً ولم يقبلوا التفاوض على أساس العلاقات المباشرة من دولة لدولة للحصول على تحديد جديد للحدود. وهم يؤكّدون أمام رئيسهم العام أن القدس وقطاع غزّة والمواقع الاستراتيجية بالضفّة الغربية ومرتفعات الجولان وحريّة الملاحة بخليج العقبة وقناة السويس هي أهدافهم الدنيا. وبالنسبة للكثيرين منهم فإن «إسرائيل كبرى» هي الغاية مع الحدود الطبيعية المتمثّلة في قناة السويس ونهر الأردن والجولان.

أما في القدس فإن المنازل القريبة من حائط المبكى قد هُدمت وطُرد سكّانها من أجل سُبع مساحة للدُّخول إلى المكان المقدّس اليهودي كما أن الحي اليهودي القديم بالمدينة القديمة الذي فقد سنة 1948 تمّ تجديده لتوطين الإسرائيليين به. وأما خارج المدينة فقد دُكّت قرى عربية عديدة خاصة في قطاع اللطرون. كما أن إجراءات نزع ملكية الأراضي في بلديات أخرى قد اتخذت من أجل التمكّن من الشروع في برنامج منهجي لإقامة مستوطنات يهودية جديدة مهمّتها مراقبة الأحياء العربية والمنافذ. وعلى المدى البعيد تمكّن هذه المشاريع من تكوين أغلبية سكانية يهودية في تلك المنطقة.

وتسعى السياسة الإسرائيلية إلى الحصول على تسوية شاملة للنِّزاع العربي الإسرائيلي على أساس الاعتراف بجميع الأمور الواقعة منذ 1948 وتصفية المطالبة الفلسطينيّة وتوسيع ترابي هام يهدف إلى ضمّ جزء كبير من الضفّة الغربية على الأقل وتوسّع إلى ما وراء فلسطين لعهد الانتداب في جزء من سيناء (خاصة على طول خليج العقبة حتى شرم الشيخ) وعلى مرتفعات الجولان وللحصول على معاهدة سلام تمنح جميع العلاقات بين البلدان ذات العلاقات السلمية (من تبادل السفراء وتنقّل الأشخاص والممتلكات) وكل ما تعرضه إسرائيل ضمنياً هو استسلام كل العرب بلا قيد ولا شرط مقابل عودة مشروطة لجزء من الأراضي المحتلّة، واعتقدت الدولة اليهودية أنها ستحصل على ذلك بفضل انتصارها السّاحق لسنة 1967 (يونيو) والذي يبدو أنه برهان على تفوّقها العسكري الدائم في المنطقة، ولكن هل تريد الدول العربية ـ وهل تستطيع ـ التخلّي أمام الضغوط الإسرائيلية؟.

وفي يوم 9 يونيو ظهر جمال عبد الناصر على الإذاعة المرئية وأعلن استقالته وتشكّلت في الحال تقريباً مظاهرات شعبية هائلة تطالبه بسحب استقالته وهي مظاهرات تلقائية دون شكّ وشكّلت لحظة كبرى أخرى من الاتصالات بين الزعيم وبين شعبه. وقَبِل عبد الناصر الرجوع إلى السُّلطة، وكان أول قرار

يتخذه أن سحب من عبد الحكيم عامر ومن أهم القادة العسكريين المصريين مهامهم. واقترح على صديقه القديم الاغتراب، ورفض هذا الأخير وحاول العودة إلى السُّلطة بالاعتماد على الضبّاط من أنصاره. لكن محاولته التآمرية تمّ فضحها بسهولة وتمّ اعتقاله يوم 25 أغسطس 1967، وانتحر يوم 14 سبتمبر لكي لا يمثل أمام محكمة ولقد تمكّن عبد الناصر من استعادة سيطرته على الجيش بعد اختفاء عامر. وشرع منذ غداة الهزيمة بفضل تشكيل فريق جديد من الضبّاط الذين، كانت لهم إرادة إعداد الثأر، في جعل الجيش البعيد عن السياسة مهنياً أكثر من ذي قبل وأفضل تدريباً وأكثر انضباطاً. وكان لزوال مركز القوة الذي كان يمثله الجيش أن زاد ثقل الاتحاد الاشتراكي العربي لعلي صبري. ولتعديل هذا التطور دفع عبد الناصر بالسادات إلى الأمام وهو الذي كان له حتى تلك، فترة دور ثانٍ في النظام، فتلقّى هذا الضابط الحرّ السّابق مزيداً من المسؤوليات وأصبح نائباً للرئيس في نهاية عام 1969.

أدان الاتحاد السوڤييتي «العدوان الإسرائيلي» وطلب سحب القوّات الإسرائيلية فوراً من الأراضي المحتلّة. وعلى أثر الهجوم على سوريا قطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل وأجبر الديمقراطيات الشعبيّة على الاقتداء به. وكان الرأي العام البولندي شديد العداوة لذلك. وباسم الكفاح ضد الصهيونية دخلت الحكومة الشيوعية البولندية في سنتي 1968 ـ 1969 في حملة حقيقيّة معادية للسامية. أما في تشيكسلوفاكيا فإن الاستسلام للمطالب السوڤييتية صار أحد عوامل ربيع براغ في السنة الموالية. وأما رومانيا فقد رفضت الانصياع لتظهر استقلالها وأبقت على علاقاتها مع إسرائيل.

وفي الأمم المتحدة تواجه السوڤييت والأمريكان حول القرارات وقد قبلت الولايات المتحدة مبدأ الانسحاب الإسرائيلي لكن في إطار تسوية شاملة تضمن سلماً دائماً. ويرى أغلب البلدان العربية أن الولايات المتحدة تتحمّل مسؤولية ـ ولو بشكل غير مباشر ـ في الانتصار الإسرائيلي، وقطعت العلاقات بين

الأنظمة العربية التقدمية وبين القوة الغربية الرئيسية. ولقد أُوّلت حرب يونيو 1967 على أنها المرحلة الأولى لتصفية القوى المعادية للإمبريالية في العالم العربي.

أما فرنسا فقد أدانت إسرائيل يوم 12 يونيو 1967 لأنها كانت البادئة بالهجوم برغم تحذيراتها ودعت الدول العربية للقبول بحق إسرائيل في الوجود كما دعت إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي المحتلّة. ويرى ديغول أن تهديد السوفييت المواقع الغربية بالشرق الأوسط بواسطة أصدقائهم العرب إنما هو رد على التورط الأمريكي بفيتنام، وبفضل تحسّن العلاقات بين فرنسا والبلدان العربية أمكن هذه الأخيرة إيجاد سُبل للإفلات من الوصاية الخاصة التي كان الاتحاد السوفييتي يمارسها عليها، وكان مؤسّس الجمهورية الخامسة [ديغول] يرى في سياسته العربية إمكانية ضمان استقلال فرنسا على صعيد الطاقة بالحدّ من ثقل شركات النفط الأنجلوسكسونية في تزودها بالهيدروكربورات (وهو بذلك يواصل عملاً كان قد بدأ في العشرينيّات). ومن جهة أخرى فإن احتلال الجولان والتهديد الإسرائيلي للبنان يتعارضان مع الإرادة الفرنسية في حماية الأراضي التي كانت تحت انتدابها. ولقد برّر ديغول هذه السياسة في مراسلة خاصة مع بن جوريون في ديسمبر 1967 إذ قال: «لا أنكر البتّة أن حصار خليج العقبة المؤسف كان ضارّاً ببلادكم دون سواها ولا أجهل أن بلادكم شعرت بالتهديد نظراً للتوتر الذي أغرق المنطقة الفلسطينيّة من جراء سيل السباب الذي أُسرف في توجيهه لإسرائيل وكذلك الوضع المؤلم للعرب اللاجئين إلى الأردن أو المنفيين إلى غزّة غير أني ما زلت مقتنعاً بأن إسرائيل بصرفها النظر عن التحذيرات التي أعطتها حكومة الجمهورية الفرنسية لحكومتكم في الوقت المناسب وببدئها المعارك وباستيلائها عنوة على القدس وعدة أراضي أردنية ومصرية وسورية وباستعمالها القمع والطرد وهما النتائج المحتومة لاحتلال يرمي حسبما هو ظاهر إلى الضّم وبإعلانها أمام

العالم أن حل النّزاع لا يمكن أن يتحقَّق إلاّ على أساس الغزوات المكتسبة وليس بشرط الجلاء عنها، إنها تجاوزت حدود الاعتدال. إني لآسف لذلك خاصة سحب قوّاتها، يبدو أن هناك حلاّ يتضمن اعتراف جيرانكم بدولتكم وضمانات أمنية على جانبي الحدود التي يمكن ضبطها بتحكيم دولي وحل مناسب وعادل يكفل للّاجئين والأقليّات حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس ربما كان ممكناً اليوم في إطار الأمم المتحدة وفرنسا مستعدّة للمساهمة في إيجاد هذا الحل عند الاقتضاء ليس على الصعيد السياسي فحسب بل ميدانياً كذلك..

«إن هذا المخرج الذي يعيد السّلام إلى الشرق الأَوسط ويسهِّل الوئام العام يخدم في نظري مصلحة الشعوب المعنية بما في ذلك مصلحة شعبكم لا يلبي كل رغبات إسرائيل وأنا أعلم ذلك [...] وها هي إسرائيل بدلاً من جرّ منفاها في كل مكان عبر العالم ذلك المنفى المؤثّر والممتد على ألفي سنة قد أصبحت حقّاً دولة ضمن الدول الأخرى، تتوقف حياتها ودوامها على سياستها وفق القانون العام. والحال أن هذه السياسة ـ وكم من شعب قد جرّبها ـ لا قيمة لها إلاّ متى كانت متلائمة مع الواقع(1)».

وقطع الحلف الضمني بين فرنسا وإسرائيل نهائياً واضطرّت إسرائيل إلى الالتفات نحو الولايات المتحدة دون سواها من أجل الحصول على دعم سياسي ومالي وعسكري، وتوجّب عليها إقامة حوار سياسي من نمط جديد مقام على دور جماعة ضغط انتخابي مناصر للصهيونية قادر على تمرير القرارات المؤيِّدة لإسرائيل بالكونغرس الأمريكي، ويتمُّ التأكيد على المساعدة الاقتصادية والعسكرية وعلى ضرورة التّصدِّي لكل إجراء يقدَّر أنه ضدَّ المصالح الإسرائيلية، وينبغي حمل المسؤولين السياسيين بالولايات المتحدة على

---

(1) دافيد بن جوريون Du rêve á la réalité باريس، 1986 ص ص 261 ـ 262.

الاعتقاد بأن الدفاع عن إسرائيل أساسي في الصّراع ضد الاتحاد السوفييتي بحيث يتوجب أن تتقيّد المصالح الاستراتيجية الأمريكية بالمصالح الإسرائيلية، ولقد تمّ تنظيم الطائفة اليهودية الأمريكية على هذا الأساس، فبالإضافة إلى الدور التقليدي الذي يلعبه الناخبون اليهود الأمريكيّون في عدد من الولايات الهامّة خاصة في الانتخابات الرئاسية تمّ تدريجياً وضع خريطة مفصّلة للنظام السياسي، فتدخلات كل عضو من أعضاء الكونغرس في النّقاش الخاص بالشرق الأوسط يتمّ تحليلها بمنهجية وكل عضو في البرلمان يبدو شديد العداوة أو حتى فاتراً يشهد دعماً مالياً سياسياً لمنافسيه في الانتخابات الموالية أما صديق إسرائيل فهو يتلقى مساعدة هامّة. وهذا التأثير المتنامي لجماعة الضغط الصهيونية يمارس أحياناً خارج المسائل المتّصلة مباشرة بالدّعم الممنوح لإسرائيل: فالدول الراغبة في الحصول على حظوة ما من الولايات المتحدة سرعان ما تدرك أن قرارات الكونغرس مشروطة في الغالب بمواقف هذه الدول تجاه إسرائيل.

في الأيام الأولى التي أعقبت الحرب، يبدو أن جمال عبد الناصر ظنّ أن الولايات المتحدة ستسلك سياسة شبيهة بسياسة أيزنهاور أثناء أزمة السويس، ولقد تحدّد الموقف الأمريكي أثناء قمّة غلاسبورو بين جونسون وكسيغين يوم 17 يوليو 1967: فمسؤولية العرب مردّها إلى غلق عبد الناصر خليج العقبة والولايات المتحدة لن تُمارس ضغوطاً على إسرائيل من أجل انسحاب دون تسوية شاملة. وينبغي أن ترتكز هذه التسوية على مبادىء خمسة: حقّ جميع الأمم في الوجود يعترف به للجميع، والعدل للاجئين، وحرية المرور بالممرّات البحرية الدولية، والحدّ من سباق التسلّح، والاستقلال السياسي والهوية الوطنية لجميع الأطراف. ولقد أعيد تأكيد هذا الموقف لدى لقاء الملك حسين الذي وكّله عبد الناصر للتحدّث باسم العرب أمام أهمّ رؤساء الدول الغربية، ولقاء الملك حسين بالرئيس الأمريكي في نهاية يونيو وبداية يوليو 1968. ومن أسباب

غياب مبادرة لواشنطن، استمرار حرب ڤيتنام شغل الحكومة الأمريكية الشاغل ثم لم تكن هذه الأخيرة مستاءة من غلق قناة السويس وهي الطريق الرئيسي التي يستعملها السوڤييت لمد الڤيتنام الشمالية بالمساعدة.

ولم يلبث عبد الناصر أن أدرك أن إسرائيل في غياب ضغوط أمريكية، يمكنها الاحتفاظ بموقفها المتصلّب. فحصر النِّزاع في مواجهة فريدة بين إسرائيل ومصر لا يمكنه إلاَّ أن يترك هذه الأخيرة في موقف الضُّعف مما يصيرها غير قادرة على الاعتراض على الشروط التي يريد الإسرائيليون فرضها عليها. ويبدأ عبد الناصر لعبة دبلوماسية وعسكرية معقّدة من المفروض أن تسمح لمصر بقلب سلسلة العناصر التي كانت في غير صالحها. ولم يكن ذلك ممكناً إلاَّ بانتهاج تصعيد سياسي وعسكري مبني على تدويل النِّزاع، وهو تصعيد يفضي حتماً إلى وضع متعب للإسرائيليين مما يضطرهم إلى الحدّ من مطامعهم ومتعب للأمريكيين الذين سيضطرون إلى التخلّي عن انتهازيتهم والتدخّل حقّاً في تسوية النِّزاع بالعمل على تأمين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلّة.

ولعلمه بسخط العديد من العرب على الاتحاد السوڤييتي الذي ينظر إليه على أنه مسؤول عن هزيمة يونيو بتصرّفه الدبلوماسي وكذلك بقصور سلاحه. اغتنم الفرصة زيادة المساعدة السوڤييتية زيادة كبرى خاصة لزيادة حضوره في المنطقة. أما فكرة «برست ـ ليتوفسك شرقي السوڤييتية (المتمثِّلة في التنازل في العاجل للمطالب الإسرائيلية لإعداد ثأر على المدى البعيد) فقد تمّ التخلّي عنها. ولقد أصبح التراب المصري حراماً على الهجمات الإسرائيلية المحتملة بسبب الحضور السوڤييتي بمصر في شكل مستشارين وتسهيلات بحرية، ذلك أن الدولة العبرية كانت لا تريد مواجهة عسكرية مباشرة مع قوة عظمى، وأمكن بذلك إعادة بناء القوة العسكرية المصرية. وكان تنامي الدور السوڤييتي المستمر

في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم لا يمكنه إلاّ أن يثير قلق الولايات المتحدة، ففي نهاية الستينيّات غيّر نمو الأسطول السوفييتي السطحي ميزان القوى في البحر المتوسط، فحتى تلك الفترة كان للولايات المتحدة تفوّق ساحق ولم يكن للسوفييت حتى ميناء رسو للتّزود بالمؤن، وكان أحد عوامل التفوّق الاستراتيجي الأمريكي متأتّياً من كونها القوة العظمى الوحيدة ذات الآليات اللازمة للتدخّل على مسافات بعيدة ومن ثم زيادة قوة الردع النووي بتوزيعها على كل البحار. وبتزويد عبد الناصر السوفييت بالتسهيلات البرية والبحرية التي كانت تعوزهم يستطيع امتلاك عنصر مساومة مع الأمريكان لاستعادة الأراضي المفقودة. ولقد كلّفت مصر الاتحاد السوفييتي لتمثيلها في المفاوضات مع الولايات المتحدة حول تسوية النّزاع لإظهار رغبتها في تدويل هذا النّزاع. وكانت تعلم أن السوفييت لا يمكنهم اقتراح تنازلات في غير صالح حليفتهم وأنهم سيزيدون التزامهم في المنطقة إذا وقفت الولايات المتحدة إلى جانب التصلّب الإسرائيلي. كل مبادىء السياسة المصرية الجديدة هذه قد وضعت في أواخر أيام يونيو 1967 أثناء محادثات مع مسؤولين سياسيين وعسكريين سوفييت، فضاعف الأسطول الخامس السوفييتي عدد قوّاته منذ نهاية يونيو 1967 بتبرير خرق اتفاقية مونترو حول المضايق بالوضع المتأزّم في شرقي البحر المتوسط. وبدءاً من يوليو بات للسوفييت تسهيلات دائمة في الموانىء المصرية. كما وضعت بمصر منظومة كشف تحرّكات الأسطول السادس يديرها السوفييت مباشرة.

منذ الأيام الأولى من يوليو 1967 وقعت على قناة السويس مصادمات عنيفة سمحت باختبار إرادة القتال لدى القوات المصرية ولما رضي المصريون بالنتائج قبلوا وضع ملاحظين من الأمم المتحدة مكلّفين بفرض احترام وقف إطلاق النار وتحديد المسؤول عن خرقه.

وفي يوم 5 يونيو كان وزراء نفط الدول العربية المجتمعون ببغداد قد قرّروا فرض حظر على تسليم النفط للدول المساندة للهجوم الإسرائيلي، ولقد دعم هذه الحركة مظاهرات هامة معادية لأمريكا قامت في البلدان النفطية. وكان العمل يستهدف خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى المتهمتين بالمشاركة في العمليات العسكرية الإسرائيلية، وهكذا أُخضع المحافِظون في البلاد العربية إلى ضغوط قوية من قِبل التقدميين وأوشكوا على أن تتقلّص عائداتهم تقلّصاً كبيراً وهو أمر سُرَّ به عبد الناصر الذي رأى أن خصومه في البلاد العربية قد استفادوا من الهزيمة المصرية. وهو أمر يعطيه خاصة عناصر للمساومة في الإطار العربي. وفي اجتماع وزراء الخارجية العرب بالخرطوم يوم غرة أغسطس 1967 فرض المصريون انسحاب القوات المصرية من اليمن لقاء عودة صيغة المفاوضة التي تمّت الموافقة عليها في لقاء جدّة سنة 1965 وتشكيل جبهة عربية موحّدة ضد إسرائيل: وبالإضافة إلى عودة الجيوش المورطة في اليمن كان عبد الناصر يأمل في إمكانية الحصول على مساعدة مالية هامة تمكّنه من تعويض خسارة عائدات قناة السويس ومن تمويل جزء من المجهود الحربي. وأبدى العراق معارضة لرفع الحظر النفطي رغم تحمّس الدول النفطية الخليجية. وفي 15 أغسطس اجتمع وزراء النفط العرب ببغداد لتدارس المسألة على القمة العربية المتوقعة في الخرطوم.

والتأمت القمة العربية الرابعة بالخرطوم من 29 أغسطس إلى غرة سبتمبر 1967 في غياب سوريا. ومكّنت المناقشات التي أُحسن إعدادها في الاجتماعات السابقة من التوصّل إلى مجموعة من القرارات الملموسة فتعهدت مصر بالجلاء عن اليمن وذلك ما يلغي خلافها الرئيسي مع العربية السعودية، ورفع الحظر النفطي لقاء إعطاء 20٪ من العائدات النفطية لبلدان المواجَهَة مع إسرائيل، وكان الملك فيصل المنتصر الأكبر في القمّة: فالتصالح بين التقدميين والمحافِظين في جبهة موحّدة ضد إسرائيل مكّنه من أن يصبح زعيماً امتدّت

سلطته وهيبته إلى كامل العالم العربي. وكسب عبد الناصر مضاعفة هامة لإمكانياته ضد إسرائيل(1).

ولعلّ الأهم من ذلك بخصوص المستقبل إدراك الدول العربية العوائق النّاجمة عن غياب وسيلة للتنسيق وعن تركيبة السوق النفطية لفرض حظر. وأصبح بإمكانهم وضع البُنى اللازمة لاستعمال سلاح النفط في ظروف أكثر ملاءمة. ولقد أصبح استعمال الدولارات النفطية بشكل متنام في السياسة العربية يشكّل عنصراً هامّاً من عناصر تغيير معطيات الوضع فقد أصبح بإمكان الدول العربية ـ النفطية وغير النفطية ـ أن تكون لها وسائل التمويلات الاقتصادية غير الخاضعة لسيطرة الدول العظمى. وأن توفّر هذه العائدات مكّنها من الوصول إلى التكنولوجيا التي تحتاجها لتحديث اقتصادياتها على أُسس تجارية خالصة وبالتالي أكثر تحرراً من الضغوط السياسية. وأصبحت بلدان الخليج القليلة السكّان وذات الفائض المالي القوي تلعب دوراً متنامياً على الصعيد السياسي.

في الخرطوم حدّدت الدول العربية موقفها من النّزاع العربي الإسرائيلي. ولقد سمح لها التصلّب الإسرائيلي بتبنّي تصلّب مضاد مكّنها من تحديد إجماع هو نقطة انطلاق متطرّفة في المفاوضة:

1 ـ «تعيد القمة العربية التأكيد على وحدة الصف العربي ووحدة العمل والعزم الراسخ على تصفية آثار العدوان وتمسك كل البلدان بميثاق التضامن الذي تقرر في القمة الثالثة بالدار البيضاء.

2 ـ «قررت القمّة مضاعفة الجهود من أجل محو آثار العدوان وتعلن بأن الأراضي المحتلّة عربية وأن مهمّة استرجاعها واجب كل البلدان العربية.

3 ـ اتفق الملوك ورؤساء الدول على توحيد جهودهم على الصعيد السياسي

---

(1) اللفظ المستخدم هنا هو الصلح ويعني التصالح لا السلام (عكس الحرب) ينظر بيتر سنو Hussein، لندن، 1972 ص 199.

والدولي والدبلوماسي من أجل محو آثار العدوان والحصول على انسحاب الجنود الإسرائيليين من الأراضي المحتلّة بعد 5 يونيو، وهذا العمل المزدوج سيتمُّ الشروع فيه على أساس المبادىء المُعترف بها من قِبَل كل الدول العربية والتي هي: لا مصالحة مع إسرائيل. . لا اعتراف بهذه الدولة. . لا تفاوض معها، وإعادة تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني على بلاده.

4 ـ «وكان مؤتمر الوزراء العرب للمالية والاقتصاد والنفط قد أوصى باستعمال إيقاف ضخ النفط سلاحاً للنضال، غير أن القمّة بعد فحص المسألة رأت أن ضخ النفط يمكن استعماله سلاحاً؛ إذ إن النفط ثروة قادرة على دعم اقتصاد البلدان العربية التي تعرّضت للعدوان وتمكينها من مقاومة المحنة. لذلك قرّرت القمة استئناف ضخ النفط الذي هو سلاح يمكن استعماله لتحقيق الأهداف العربية ولقد ساعدت البلدان المنتجة للنفط بالفعل البلدان التي تعرضت للعدوان على مقاومة آثاره.

5 ـ «وافق المشاركون في المؤتمر على المشروع الذي تقدمت به الكويت والذي ينصّ على إقامة صندوق تنمية اقتصادية واجتماعية عربية وفق توصية مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية والنفط الملتئم ببغداد.

6 ـ «تلح القمة على ضرورة اتخاذ الإجراءات التي تسمح بدعم القوة العسكرية لمواجهة مقتضيات الساعة.

7 ـ «قررت القمة الإسراع بتصفية القواعد الأجنبية بالعالم العربي».

وإن ما يسمّى لاءات الخرطوم الثلاث تسمح في إطار وساطة أمريكية سوفييتية، بقبول نهاية حالة الحرب مقابل انسحاب إسرائيلي. والمهم هو تسجيل رفض الدول العربية الاستسلام رفضاً مطلقاً أمام المطالب الإسرائيلية. وبما أن الموقف المقدّم هو موقف متطرّف فهو يسمح بإجراء تنازلات في حالة

مفاوضات محتملة مثلما أظهرت ذلك المرحلة التالية من الإجراء الدبلوماسي مع استئناف النقاش بالأمم المتحدة.

القرار 242 بتاريخ 22 نوفمبر 1967:

في سبتمبر عاد النقاش إلى الأمم المتحدة. وألحّت إسرائيل على ضرورة إجراء مفاوضات ثنائية مع الدول العربية وذلك ما لا تقبل به الدول العربية فتجربة عام 1949 قد تركت ذكريات مؤلمة. واقترح الأمين العام للأمم المتحدة أوثانت تعيين وسيط للأمم المتحدة للمساعدة في إيجاد تسوية. وقبل عبد الناصر مبدأ الوساطة وبالتالي المفاوضة قبل الانسحاب الإسرائيلي ولكنه لم يعلن عن استعداده الاعتراف بإسرائيل إلاّ بعد تسوية نهائية تتضمن عودة كامل الأراضي المصرية إلى مصر وعرض مسألة خليج العقبة أمام محكمة العدل الدولية أما مسألة المرور عبر قناة السويس فهي مرتبطة بتطبيع يتحدد في تسوية عادلة لمشكل اللاجئين.

في نهاية أكتوبر استؤنفت المعارك على القنال. وأفلح المصريون في إغراق مدمّرة إسرائيلية بالبحر المتوسط ومارست إسرائيل أعمالاً انتقامية على الأراضي المصرية، وأحرزت المساومات تقدّماً بمجلس الأمن. ولقد تقدّمت دول مختلفة بمشاريع عديدة. كانت دول العالم الثالث تساند المواقف العربية حول الضرورة المطلقة للانسحاب. فهي ترى أنه من الخطير جداً التغاضي عن خلق سابقة اكتساب أراضٍ بالقوة، وهي سابقة يمكن أن تتخذ أسوة في آسيا وإفريقيا بل وحتى في أمريكا اللاتينية وأن تؤدّي إلى زعزعة مجموع الحدود المنبثقة عن الحرب العالمية الثانية وعن نهاية الاستعمار. وكان حافز هذه البلدان يرتكز على الضرورة الملحّة للحفاظ على الضمان الجماعي للحدود، المفروض قاعدة للعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية أكثر مما يرتكز على التضامن المناوىء للإمبريالية؛ فكانت إسرائيل تظهر عندها بمظهر معكر هذا النظام الدولي.

وكان النقاش يدور حول فكرة الانسحاب واقترح السوفييت صيغة «الانسحاب من كلّ الأراضي المحتلّة» واعترضت الولايات المتحدة على هذه الصيغة وكلك على صيغة: «الانسحاب من الأراضي المحتلّة» وفي النهاية كان المشروع البريطاني هو الذي صودق عليه يوم 22 نوفمبر وأصبح القرار 242 الذائع الصيت.

«إن مجلس الأمن:

«إذ يعبّر عن القلق الذي يحدثه له الوضع الخطير بالشرق الأوسط»، ويشدّد على عدم قبول اكتساب الأراضي بالحروب وضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم يسمح لكل دولة من دول المنطقة العيش في أمن «ويشدّد كذلك على أن كل الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد عقدت التزاماً بالعمل وفق المادة 2 من الميثاق[1]».

1 ـ يؤكّد إن إنجاز مبادىء الميثاق يتطلّب إقامة سلام عادل ودائم بالشرق الأوسط، ينبغي أن يتضمن تطبيق المبدأين التاليين:

أ ـ انسحاب القوّات المسلّحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلّة أثناء النزاع الأخير.

ب ـ إيقاف كل كلام عدواني أو كل حالات الحرب واحترام سلامة كل دولة من دول المنطقة واستقلالها والاعتراف بذلك وكذلك الاعتراف بحقّها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها في مأمن من التهديدات أو أعمال العنف.

2 ـ يؤكّد كذلك ضرورة:

أ ـ ضمان حرية الملاحة على الطُّرق المائيّة الدولية بالمنطقة.

---

(1) وهو ما يمنع التهديد أو استعمال القوة ضد السّلامة الترابية لبلد ما أو ضد استقلالها.

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكل اللاجئين.

ج ـ ضمان حرية كل دول المنطقة واستقلالها بإجراءات تشمل إحداث مناطق منزوعة السلاح.

3 ـ «تدعو الأمين العام إلى تعيين ممثّل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط لإقامة اتصالات مع الدُّول المعنية والاحتفاظ بها للمساعدة في إيجاد اتفاق ودعم الجهود الرامية إلى الوصول إلى تسوية سلمية ومطابقة لمبادىء هذا القرار.

4 ـ «تدعو الأمين العام إلى أن يقدّم لمجلس الأمن في أقرب وقت ممكن تقريراً عن النشاط حول جهود الممثّل الخاص».

ونص القرار حل وسط لبق بين مطالب هؤلاء وأولئك: فقد وضع مبدأ الانسحاب على نفس المستوى هو ومبدأ حقّ العيش في سلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها كما أن مبدأ حرية الملاحة قد وُضع إلى جانب تسوية عادلة لمشكل اللاجئين، أما تعيين وسيط للأمم المتحدة فقد جاء وسطاً بين الموقفين المتطرّفين المعلنين رسمياً وهما: رفض التفاوض والمطالبة بعلاقات ثنائية بالمعنى الضيّق للكلمة.

قبلت مصر والأردن ولبنان القرار 242 ضد الآراء المعترضة للفلسطينيين الذين رفضوا أن يعتبر وضعهم مجرد مسألة لاجئين وضد رأي سوريا التي ظلّت جذرية كالعادة. وفي الواقع ـ ومثلما وقع بلوزان سنة 1949 ـ اعترفت الدول العربية ضمنياً بالدولة العبرية، أما إسرائيل فقد وافقت، غير أنها تقدّمت بتأويل خاص للقرار.

يعتمد هذا التأويل على النص الإنجليزي للقرار وخاصة على الجملة التي قد تترجم إلى «أراض محتلّة»(*) (ويجب أن يؤخذ في الحسبان أن النحو

(*) «Withdrawal of Israeil armed forces from territories occupied..».

المستعمل ليس الأكثر شيوعاً في اللغة الإنجليزية) غير أن الموقف الإسرائيلي متهافت إذ ينبغي في هذه الحالة التأكيد بأن غياب أداة التعريف في اللغة الإنجليزية يتضمن دوماً التنكير أو الإبهام وذلك ما يعطي للجملة الإنجليزية هذه الترجمة «انسحاب قوات إسرائيلية مسلّحة من أراض محتلة» فلا يكون للجملة كبير معنى أو ترجمة المقطع التالي الموضح أكثر لهذا التهافت(*): «ضمان حرية ملاحة على طُرق بحرية دولية، وهو ما يقوّض طلب إسرائيل الخاص بحريّة الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس. والنص الفرنسي له نفس القوة القانونية التي للنص الإنجليزي باعتباره لغة رسمية للأمم المتحدة أضف إلى ذلك في حالة وجود غموض في نص متعدد اللغات فإن المبدأ القانوني ينصُّ على الاعتماد على النصّ الأدق لا على النصّ الأقلّ دقة. كما أن الترابط المنطقي الداخلي للقرار يشدِّد على عدم قبول اكتساب الأراضي بالقوة وقد تمّ التذكير بذلك فيما بعد بالإحالة إلى المادة 2 من الميثاق الذي يُعبِّر عن هذا المبدأ الأساسي لكل البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة. وتلحّ الأطروحة الإسرائيلية على فكرة حدود آمنة ومُعترف بها وذلك ما يستتبع تعديلات إقليمية. والردّ قد جاء في القرار نفسه إذ هو يذكُر صراحة إجراءات ملائمة منها إنشاء مناطق منزوعة السلاح.

فادّعى الإسرائيليون عندئذٍ بأن سيناء ليست حقّاً أرضاً مصرية وأن الجولان لا يتبع سوريا وذلك ما لا يستقيم قانونياً، وأن فلسطين التي كانت تحت الانتداب لها وضع خاص وهو أمر أقل عرضة للنقاش. وأضافوا أنه مع القبول بمبدأ رفض الحصول على أراضٍ بالقوة فليس ممنوعاً أن تعترف معاهدة سلام بهذه المكاسب، وذلك خير مثال على السفسطة. وكما برّر الإسرائيليون طردهم الفلسطينيين في عامي 1948 ـ 1949 بهجوم الدول العربية غير المعلَّل،

(*) «for quaranteeing freedom of navigation through international watarways in the area».

فقد أكّدوا بأن خطر الحرب الذي كانت الدول العربية تمثّله قبل 5 يونيو 1967 يسمح باحتلال الأراضي المغزوة احتلالاً دائماً بل حتى احتمال ضمّها. وكان موقف الحكومات العربية لا يتزعزع: لن يكون أي اتفاق ممكناً دون العودة إلى حدود يونيو 1967. وما عدا ذلك فهو قابل كلية للنقاش.

إن هذا الموقف الذي يخدم مصالح الدول العربية يتضارب مع مصالح الفلسطينيين، والحال أن الثورة الفلسطينيّة قد انطلقت في تلك الفترة بالذات.

ازدهــار الثورة الفلسطينيّة

الأراضي المحتلّة:

كانت الأراضي المحتلّة سنة 1967 يسكنها عندئذٍ حوالي 540.000 لاجىء فلسطيني من النزاع الأول و500.000 عربي من السكان العاديين. ولقد حدت سرعة الغزو في يونيو 1967 نسبياً من ظاهرة هجرة السكان العرب (خاصة من لاجئي 1949) إذ هاجر تقريباً 200.000 شخص، وكان عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين آنذاك بوكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة قد زاد بواقع نصف العدد بالقياس مع سنة 1950 (1.344.576 بدلاً من 960.021) وأصبحت إسرائيل تسيطر على كل فلسطين التي كانت تحت الانتداب وفي شرقي الأردن حيث استقر المنتقلون الجُدد بلغ عدد اللاجئين 577.000 وتزايدت الأرقام في السنوات التالية مع دفق الرحيل المتواصل من الأراضي المحتلّة إلى شرقي الأردن.

في الأشهر الأولى من الاحتلال سلكت السلطات الإسرائيلية سياسة متساهلة نسبياً. وقد مارس موشي ديان انفتاحاً تجاه الأردن بالسماح بإعادة لمّ شتات العائلات التي تفرّقت بهجرة 1967 وبتركه تدفّق البضائع والأشخاص عبر الأردن مع مراقبة الشرطة فحسب لأسباب أمنية (سياسة الجسور المفتوحة)

وبمواصلة نوع من إدارة الشؤون العامة من قِبَل الأردنيين الذين كانوا يدفعون جزءاً كبيراً من رواتب الموظفين. وفي الوقت ذاته شرع في إدماج اقتصادي مع إسرائيل خاصة بتشجيع دخول المنتجات الإسرائيلية إلى الأراضي المحتلة (بينما كان الاتجاه المعاكس يثبط بشكل منهجي) وبالسماح لليد العاملة العربية بالمجيء للعمل في إسرائيل (لكن يُحظر عليهم الإقامة فيها ليلاً) ولقد كانت هذه العمالة الرخيصة الأجر والضعيفة الغطاء الاجتماعي أحد العناصر الهامّة في النمو الاقتصادي الإسرائيلي السريع الذي تلا الحرب.

ولقد حصل الإجماع السياسي الإسرائيلي حول تعديل الحدود تعديلاً كبيراً. وكان اليمين الإسرائيلي يطالب بضم كامل الأراضي المحتلّة، والشيء الذي يحمل دلالته هو أن الإسرائيليين يعتبرون الأمر لا يتعلّق «باحتلال» ولكن «بإدارة» (وذلك ما يسمح بعدم احترام اتفاقيات جنيف الخاصة بالاحتلال العسكري) وألغت أسماء الأماكن العربية وعوضتها بأسماء توراتية مثل يهوذا والسامرة. ولم تتخذ حكومة الوحدة الوطنية برئاسة العمّال قراراً نهائياً غير أنها أعدّت خطة عامة منذ صيف 1967. كانت خطة ألون «باسم باعثها» ترتكز رسمياً على اعتبارات عسكرية: فالأمر يخصُّ إنشاء مناطق حاجزة لحماية داخل الأرض الإسرائيلية. وهي تتضمّن في سيناء الساحل المتوسطي حتى العريش وساحل خليج العقبة حتى شرم الشيخ فقطاع غزّة يفصل بذلك كلية عن مصر. أما في الضفّة الغربية فإن وادي الأردن ينبغي اتخاذه خطاً دفاعياً فهذا الأخدود الطبيعي (إذ يبلغ فارق الارتفاع مئات عديدة من الأمتار) هو أفضل عائق لأي هجوم عربي ولتسللات الفدائيين ويمكّن من عزل المناطق ذات الكثافة السكانية العالية بالضفة الغربية عن أي اتصال بشرقي الأردن. والجولان واقع في امتداد هذا الحاجز الأمني، وفي هذه المنطقة الممتدة على عرض عدة كيلومترات نفذت في الحال إنشاءات عسكرية (تحصينات وحقول ألغام) وكلّف ذلك مصادرة أراضٍ عربية باسم الدواعي الأمنية. وفي فترة ثانية

وطّن فيها مدنيُّون إسرائيليُّون للحصول على حجّة لرسم حدود جديدة، وتستخدم هذه المستوطنات فيما سيأتي احتياطاً ودعماً للقوّات المسلّحة. والاستثناء الوحيد لمعطيات خطة ألون الاستراتيجية المحضة هو إنشاء مدينة إسرائيلية قرب مدينة الخليل العربية، وهو مكان مهيب في التوراة فهو يحوي قبور الأنبياء وهو مكان مقدّس عند المسلمين واليهود على حدٍّ سواء. ورغم أن العمّال لم يحدثوا مستعمرات استيطانية في المناطق ذات الكثافة السكّانية العربية العالية (باستثناء حالة القدس التي فصلت عن الضفة الغربية) فإن العزلة التي وُضعت فيها المناطق العربية لا يمكنها أن تنبىء بشيء غير وضع ضيق من التبعية تجاه إسرائيل في حالة تسوية نهائية. فكل شيء يسير كما لو كان الإسرائيليون ـ مثلما تمَّ تطوير مراكز الاستيطان اليهودي في السنوات 1930 و 1940ـ يقومون بالسيطرة على الطُّرق الاستراتيجية قبل الاستيلاء على أراضي الدواخل.

وتسعى المقاومة الفلسطينيّة إلى التمركز في المناطق المحتلّة. وتسلل عرفات والعديد من رفاقه إلى الضفّة الغربية وحاولوا إقامة شبكات مقاومة. وكان مركز الحركة هو نابلس المدينة ذات الماضي الوطني النّشط جداً وكان الهدف إعداد الحرب الشعبية ضد المحتل وفق الأنماط الثورية المستوحاة من التجربتين الجزائرية والڤيتنامية، وكان القمع شديداً فقد ضاعفت السلطات العسكرية الإسرائيلية من الاعتقالات (أكثر من ألف قبل نهاية السنة) والعقوبات الجماعية مثل حظر التجوّل لفترات طويلة وهدم المنازل التابعة لعائلات المشبوهين. وكان الضغط في بداية عام 1968 قد بلغ حدّاً اضطر معه عرفات ورجاله إلى الانسحاب صوب الأردن. وبالإضافة إلى صعوبة إنشاء بنية تحتية للمقاومة من لا شيء فإن موقف الوجهاء الفلسطينيين الذين كانوا يعتقدون بأن الاحتلال الإسرائيلي سيكون قصير الأجل وأن المنطقة لن تلبث أن تعود أردنية، يفسّر فشل التمركز الأوّل لمنظمة فتح؛ فقد كانوا يريدون اجتناب كل ما من شأنه أن يقوّض التسوية

وما قد يجلب عليهم سخط السلطات الأردنية، وكانت اللعبة في الضفة الغربية ثلاثية بين المقاومة وإسرائيل والأردن.

أما في غزة المنطقة المكتظة السكان فقد كان تمركز المقاومة أفضل. وكانت من فعل الجناح اليساري من الحركة الفلسطينيّة وخاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة جورج حبش أكثر مما كانت بفعل فتح. ويجد هذا الوضع الفريد تفسيره في أن عبد الناصر كان قد سمح بتمركز حركة القوميين العرب أثناء الإدارة المصرِية وأن جيش تحرير فلسطين قد رابط فيها قبل عام 1967. والسكّان الذين كانوا قد مرّوا بتجربة أولى مريرة من الاحتلال الإسرائيلي في عامي 1956 ـ 1957 قد استردّوا كميات هامّة من الأسلحة الفردية. فالتمركز السياسي للمقاومة بغزّة قد سبق الاحتلال على عكس الضفة الغربية. وكانت العمليات ضد قوى الاحتلال منتظمة. ولم يتمكّن الجيش الإسرائيلي من القضاء على المقاومة المسلّحة إلاّ في صيف عام 1971 على إثر سياسة قمع قاسية قادها أريال شارون (هدم 1800 مسكن وفتح طرق مواصلات واسعة باستعمال الآلات الجرّافة وبإعادة توطين جزء من اللاجئين بالقوة خارج المخيمات بل وحتى في العريش بسيناء). وبعد «التهدئة» عيَّنت السلطات الإسرائيلية أحد أعيان المنطقة رشيد الشوا عمدة لغزّة. وحاول هذا الأخير تحسين ظروف عيش مواطنيه وإيجاد حلّ سياسي مع الأردن ولكن هذ التجربة من الإدارة المدنية لم تدم إلاّ إلى أكتوبر عام 1972 حيث أعيدت الإدارة العسكرية عند رفض رشيد الشوا القبول بمد خدمات مدينة غزة البلدية لتشمل المخيمات الفلسطينية المجاورة إذ كان ذلك سيؤدّي إلى القبول بمبدأ التخُلي عن الحقّ في العودة.

تعدّد منظمات المقاومة وتحوّلات منظمة التحرير الفلسطينيّة:

لقد أعطى تدفق الأشخاص المرحّلين وتنامي السكان الفلسطينيين المستمر بالأردن قاعدة شعبية حقيقية لحركات المقاومة التي هي نتاج تجربة المنفى. وكان السكان الفلسطينيون قد تجمعوا بحسب أصولهم الجغرافية قبل الهجرة

محتفظين بذلك بتجمعاتهم العشائرية إلى جانب محافظتهم على هويتهم الفلسطينية. وبما أن الأعيان قد خسروا ثروتهم العقارية والهيبة التي كانت تكسبهم السلطة. فقد حلّت حركات المقاومة محلهم عاملاً من عوامل الترابط الاجتماعي وللزعماء الجُدد المنبثقين من الطبقة الوسطى المثقّفة والذين عاشوا الهجرة مباشرة لهم تجربة ولغة تسمحان لهم بالاتصال بالسكان. وفي سنة 1967 ـ 1968 كان الفارق بيّناً بين فلسطيني الضفة الغربية ـ الذين كانوا ما يزالون يعيشون في مجتمع يسيطر عليه الوجهاء وبين اللاجئين الذين كانوا يهيئون لأنفسهم إطاراً اجتماعياً جديداً. وأصبحت المخيمات الفلسطينيّة قواعد الحركة الطبيعية التي كانت تنظّم عمليات فدائية ضد إسرائيل. ومنذئذ استؤنفت الدائرة الاعتدائية لعمليات الانتقام. ولقد جاء حدث رمزي يؤكّد هذا التطور. ففي 21 مارس 1968 هاجم الجيش الإسرائيلي مخيم «الكرامة». بهذا الاسم الذي اختاره القدر، حيث كانت فتح قد أقامت قاعدة لها؛ وأنذر الجيش الأردني الفلسطينيين مسبقاً، وكان يحارب إلى جانب الفدائيين فردّ هؤلاء الهجوم الإسرائيلي مضحّين بـ 120 قتيلاً من جانبهم و20 إلى 30 قتيلاً من الجانب الإسرائيلي. ولقد أثار هذا النجاح حماس الرأي العام العربي في الوقت الذي كانت الجيوش العربية قد فقدت هيبتها، وأعلن الملك حسين نفسه بأنه «سيأتي يوم نصبح فيه كلنا فدائيين» وأصبحت المقاومة الفلسطينيّة آخر حركة شعبية كبرى من حركات القومية العربية. واندفع ألوف من المتطوعين الفلسطينيين وغيرهم للدخول في صفوف المقاومة مما أعطى زيادة كبيرة لأعداد أفرادها على حساب قدراتها التنظيمية التي لم تستطع المواكبة.

ولقد أدّت هيبة المقاومة الفلسطينيّة لدى الرأي العام العربي وسرعة تزايد عدد أفرادها إلى تزايد عدد المنظمات وذلك بسبب اختلاف المذاهب ورغبة الدول القريبة في تشكيل منظمات تابعة لها.

وظلت فتح أهم المنظمات وبفارق كبير. وهي قبل كل شيء ممثّلة الوطنية

الفلسطينيّة التي ترى أن تحرير فلسطين له الأولوية على الوحدة العربية أو الثورة الاجتماعية. وهي ما تزال تحت قيادة زعمائها التاريخيين، برغم تجدد أعداد أفرادها وازديادهم.

أما حركة القوميين العرب فقد تولّد عنها يوم 11 ديسمبر 1967 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ويلحُّ برنامجها على العلاقة بين النِّضال من أجل تحرير فلسطين وبين مجموع الكفاح ضد الإمبريالية العالمية. والمنهج المتبع هو «الاشتراكية العلمية» بالمعنى الماركسي للفظة. ولقد وضعت هذه النّزعة الماركسية اللينينيّة (الثورية بعض الشيء) المقاومة الفلسطينيّة على صلة بالقوى «الثورية» العالمية في فترة كانت فيه هذه الأخيرة مزدهرة بشكل خاص في دول مثل الصين أو الاتحاد السوڤييتي أو في المنظمات السرية «الإرهابية» بأوروبا وأمريكا وآسيا (خاصة باليابان).

ومنذ عام 1968 حدثت انقسامات داخل الحركة نتج عنها منظمات مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة ـ لأحمد جبريل والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين لنايف حواتمة. ويراد للاتجاه أن يكون أكثر ثورية، فبالإضافة إلى الميل إلى تأسيس مجموعات صغيرة مشتركة بين مجموع الحركات المشابهة فإن القطيعة ذات صلة بطموحات ومنافسات شخصية. وينبغي الإشارة إلى وجود كثير من المسيحيين الروم الأرثوذكس في كل المجموعات المنبثقة عن حركة القوميين العرب مثلما كان الأمر بالنسبة للبعث والحزب القومي الاشتراكي حيث يسمح التجذير السياسي بمحو الفوارق الطائفيّة.

وفيما عدا النزعتين: القومية والماركسية توجد «فروع» الحركات السياسية والدول العربية. وأهمّها الصاعقة وهي الفرع العسكري لمنظمة طلائع الحرب الشعبية للتحرير والمتولدة قبل عام 1967 من الإطارات الفلسطينيّة لحزب البعث السوري. والصاعقة ذاتها لم يتمّ إنشاؤها إلاّ بعد حرب يونيو 1967.

وبرنامجها هو برنامج البعث السوري. فالثورة الفلسطينيّة جزء من الثورة العربية الأعمّ. وإن مصير فلسطين ينبغي أن يتقرّر في إطار كامل الشام. وينبغي رفض كل استسلام يعترف بالكيان الصهيوني في فلسطين وقوة المنظمة مردّها الدعم النشط الذي تمنحه إياها حكومة دمشق. وهي تبدو المنافسة لحركة فتح غير أن ضعفها ناجم عن كونها أصبحت أداة للسياسة السورية في الأردن، وفي لبنان، وفي الحركة الفلسطينيّة بوجه عام. أما جبهة التحرير العربي فهي من صنع البعث العراقي في أبريل 1969. وتجنيدها عربي عام (والفلسطينيون فيها أقلية) غير أن بُعد القواعد العراقية عن مناطق خط الجبهة وضعف تمركزها في المخيمات الفلسطينيّة كانا السبب في أن هذه المنظمة لم تكسب أهمية عددية. وأخيراً منظمة الأنصار الناشئة عن الأحزاب الشيوعيّة بالمنطقة. وهي مقطوعة عن جماهير السكّان العرب شأنها في ذلك شأن تلك الأحزاب ذاتها. وهي لم تكن قوات مسلحة في الأردن وأما في الأردن فقد تلقّت مساعدة الحزب الشيوعي اللبناني المتأصّل في الجنوب ولم تفلح هذه المنظمة قطّ في أن تصبح منظمة هامّة.

كل هذه الحركات ترى أن الكفاح المسلّح هو الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين، وهي تستوحي تجاربها من تجربة الثورة الشعبية بالجزائر وڤيتنام، ولكنها تغفل في حسابها نسبة السكان ومساحة الأرض التي سمحت بالنصر الجزائري في الحالة الأولى، كما تغفل في حسابها وجود جيش نظامي قوي ودولة ذات أرض واقتصاد في الحالة الثانية. ولئن وفّر التوجه الثوري والمُعادي للإمبريالية حلفاء مفيدين خارج العالم العربي فإن البلاغة الخطابية الملتهبة الداعية إلى النّضال ضد القوى الرجعية (فالنظام الناصري يُنعَتَ بأنه نظام برجوازي صغير من قِبَل قدماء حركة القوميين العرب) لا يمكنها إلاّ أن تثير مخاوف الدول العربية القائمة وأن تؤدي بها إلى الارتياب. ولئن كان المسؤولون العرب يشاطرون الأمل في تحرير فلسطين فلقد كانوا يعرفون موازين القوى

الحقيقية في الميدان والتي تعطي النصر الأخير للأسلحة التقليديّة. وكانوا يخشون الأعمال غير المسؤولة التي قد تجر أعمالاً انتقامية إسرائيلية، وخاصة قد تجرّ إلى تحويل العمل الفلسطيني نحو الصراعات العربية.

لقد شمل فقدان الهيبة الذي طال كل المسؤولين عن هزيمة 1967، منظمة التحرير الفلسطينيّة الأولى. وفقد أحمد الشقيري زعيمها خاصة اعتباره بتطرفه اللفظي الذي أساء كثيراً للقضية الفلسطينيّة. فاضطر إلى الاستقالة في ديسمبر 1967 وظلت المنظمة ضرورية باعتبارها تمثل الفلسطينيين. وفي سنة 1968 دخلت منظمات المقاومة في منظمة التحرير الفلسطينيّة حيث شكّلت فيه أغلبية المجلس الوطني الفلسطيني وفي يوليو 1968 أجرى المجلس الوطني الفلسطيني الرابع تعديلاً لميثاق عام 1964 بتجذيره وإعطاء الأولوية للكفاح المسلح لتحرير فلسطين وهو يُنعَت بأنه معركة ضد الإمبريالية لا تقبل أية هوادة.

6 ـ «إن اليهود الذين كانوا يعيشون بطريقة عادية بفلسطين حتى بداية الاجتياح الصهيوني فلسطينيُّون [. . .].

9 ـ «إن الكفاح المسلّح هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين. وذلك نهج استراتيجي لا خط مرحلي. وإن الشعب العربي الفلسطيني يؤكّد عزمه الراسخ على قيادة الكفاح المسلّح ودفع الثورة الشعبية من أجل التحرير وعودته إلى وطنه كما يؤكّد حقه في العيش عيشة عادية بفلسطين وفي ممارسة حقّه في تقرير مصيره وفي سيادته.

21 ـ «إن الشعب العربي الفلسطيني الممثّل في ثورته المسلحة يرفض أي حل بديل عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً. كما يرفض كل المقترحات الرامية إلى تصفية المشكل الفلسطيني أو إلى تدويله.

22 ـ «إن الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية وهي تعارض كل حركات التحرير أو التقدّم في العالم، والصهيونية

بطبعها متعصّبة وعنصرية وهي ذات أهداف عدوانية وتوسعية واستعمارية وطُرُقها هي طُرُق الفاشيين والنازيين. وإسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية. وهي قاعدة جغرافية وبشرية للإمبريالية العالمية التي يمكنها انطلاقاً من هذه القاعدة تسديد ضربات للوطن العربي لمحاربة تطلعاته إلى التحرير والوحدة والتقدّم. إن إسرائيل تهديد دائم للسلام بالشرق الأوسط والعالم أجمع».

ولقد ترددت منظمة فتح لحظة بين خيار إحداث منظمة واحدة تسيطر عليها كلية تكون قد قضت ولو بالقوة على كل المنظمات الفلسطينيّة الأخرى حسب النمط الجزائري (جبهة التحرير) وبين خيار الإبقاء على تعددية التعبير إذ إن منظمات المقاومة هي قوى نضال وأحزاب سياسية في آنٍ معاً. واختارت الخيار الثاني تجنُّباً لحرب أهلية فلسطينية محتملة. ولقد أدخل خيار التعددية هذا في الحياة السياسية الفلسطينية مجموعة من التحالفات والمعارضات التي كانت الدول العربية في الغالب تشجعها. وظلت فتح صاحبة الأغلبية دون منازع في منظمة التحرير الفلسطينيّة ولدى الفلسطينيين وذلك ما كرّسه المجلس الوطني الفلسطيني الخامس في 2 ـ 4 فبراير 1969 الذي أصبح فيه ياسر عرفات رئيساً للمنظمة. وإن الأزمات السياسية المتعاقبة للحركة الفلسطينيّة ينبغي ألا تنسينا الاستقرار الكبير للطبقة السياسية المشكلة. حتى الآن وبعد أكثر من عشرين سنة من مؤسسي مختلف المنظمات في الستينيّات.

ولقد قامت منظمة التحرير الفلسطينيّة الثانية، إلى جانب مهامها في التمثيل السياسي للحركة الفلسطينيّة، بتطوير مجموعة من الخدمات المدنية في الصحة (الهلال الأحمر الفلسطينيّ) والنشر والمالية (إدارة الأموال الفلسطينيّة ودفع معاشات لأسر شهداء القضية). . وهي تنزع إلى أن تصبح شبه دولة بتجميع عدد من المهام. ويمكن مقارنة عملها بالمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لما قَبل 1948، ومصدر التمويل الإسهامات التطوعية لفلسطيني

الشتات والمساعدة الهامّة التي تقدّمها الدول النفطية بالخليج. (ولقد سمح للمنظمة في فترة ما بتحصيل ضريبة من الفلسطينيين بالخليج) وتقوم الإمارات النفطية بدعم منظمة التحرير الفلسطينيّ باسم القومية العربية ورغبة في السيطرة على الحركة الفلسطينيّة بالإبقاء عليها في الخط السياسي لياسر عرفات المعتدل نسبياً. وترتكز سلطته السياسية على هيبته باعتباره مؤسّس المقاومة الفلسطينيّة وعلى صدق وطنيته التي ترفض أي تحالف مشبوه مع الأنظمة العربية غير التحالف المرحلي (التكتيكي) وعلى موهبته الخطابية وعلى تشبهه بالمناضلين الأنفار (لذلك اعتاد ارتداء زي الفدائيين) وعلى رقابته على مالية منظمة التحرير الفلسطينيّة.

وفي غرة يناير 1969 حدّدت فتح في تصريح رسمي تصورها لدولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية «ينعم كل مواطنيها أيّاً كانت ديانتهم بحقوق متساوية» ورفضت القرار 242 رفضاً قاطعاً «لتجاهله الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولأنه لا يشير إلى وجود هذا الشعب. وكل حلّ يزعم أنه سلمي يتجاهل هذه الحقيقة الأساسية مصيره الفشل» وفي المجلس الوطني الفلسطيني الخامس المنعقد في فبراير 1969 تم توضيح هذا البرنامج فالهدف المنشود هو «إقامة مجتمع ديموقراطي حر في فلسطين مفتوح لكل الفلسطينيين: المسلمين والمسيحيين واليهود. وإلى جانب رفض القومية الصهيونية يظل الغموض قائماً حول تعريف «اليهود الفلسطينيين» الذين - إذا ما تقيدنا بقراءة ميثاق 1968- لا يشملون إلاّ الذين يعود وجودهم بفلسطين إلى ما قبل 1917. ويهود إسرائيل يعتبرون طائفة دينية دون حقوق قومية، ولم يعط أي إيضاح حول مسائل أساسية مثل مسألة الثقافة أو اللغة.

ولقد رفض المسؤولون الإسرائيليون في تصريحات عامة عديدة سنة 1969 الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني. وهكذا أكّدت غولدا مائير رئيسة الوزراء

الجديدة بعد موت ليفي أشكول، يوم 15 يونيو: «متى كان شعب فلسطيني مستقل بدولة فلسطينية؟ فقد وجد إقليم الشام الجنوبي قبل الحرب العالمية الأولى ثم فلسطين التي شملت الأردن. (فليس الأمر كما لو وجد شعب عربي بفلسطين وقمنا بطرده بعد مجيئنا وأخذ بلاده. بل لم يكن ذلك موجوداً[1]) وفي رأيها لا يمكن للضفة الغربية أن تصبح مستقلّة ولا يمكنها إلاّ أن تكون إحدى مكونات إسرائيل والأردن. وفي تصريح آخر أقرّت بوجود شعب فلسطيني لكنها أضافت مباشرة بأن مصيره مرتبط بمصير شعب الأردن ارتباطاً لا انفصام له.

ومع ذلك بدأ الإسرائيليُّون يتخذون موقف الدفاع حول هذا الموضوع. وفي نهاية عام 1969، اعترف الاتحاد السوفييتي وبلدان حلف وارسو بشرعية نضال الشعب الفلسطيني. والأهم من ذلك هو أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أشارت لأول مرة في ديسمبر في قرارها رقم 2535 ب (24) «إلى حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرّف» فكفّت عن استعمال لفظ «لاجئين» المُستَعمَل منذ عام 1948.

تطور الكفاح المسلّح والعلاقات مع الأردن ومصر:

في نهاية عام 1968، لا شك أن عدد الفدائيين قد بلغ حوالي عشرين ألف رجل متمركزين خاصة بالأردن. ولقد سمح الاعتراف الرسمي بهم والذي حصلوا عليه إثر معركة الكرامة بأن أقاموا مقرّهم العام بالعاصمة الأردنية عمّان، وأصبحت مخيمات الفلسطينيين ـ بما في ذلك مخيمات عمّان قواعد للمقاومة. ومنذ صيف عام 1968 كان الفلسطينيُّون المسلّحون يتجولون بكل حرّية وتعددت الحوادث مع الجيش والشرطة الأردنية. ووقعت معركة أولى

---

(1) أورده غزافييه بارون Les Palestiniens un peuple باريس 1977 ص 233.

في نوفمبر عام 1968 بين عناصر متطرّفة من المقاومة التابعة لسوريا وبين الجيش الأردني أثناء الاحتفال بذكرى إعلان بلفور. وكسب الملك حسين هذه المعركة مع أنه اضطر إلى قبول اتفاق ينظّم الوجود الفلسطيني. وتعهدت المقاومة بألاّ تترك العناصر المسلّحة تتجوّل بأسلحتها خارج المخيمات التي لم يعد للجيش والشرطة الأردنيين حتى دخولها.

واتّهم الإسرائيليون الأردن بالتواطؤ مع الفدائيين واستأنفوا أعمال الثأر التي كانت لا تهدف إلى ضرب الفدائيين مباشرة لصعوبة الوصول إليهم بل إلى جعل الموقف لا يحتمل بالنسبة للسكّان المدنيين لينقلبوا ضد المنظّمات الفلسطينيّة. وصارت المقاومة تجنح إلى تشكيل دولة داخل الدولة. وبالفعل عادت الريبة التقليديّة بين الهاشميين وبين الوطنية الفلسطينيّة. ورغم أن سكان الأردن في غالبيتهم من أصل فلسطيني فإن القوّات المسلّحة في جزء هام منها من أصل بدوي وهي وفية للملكية. فلم تتسامح مع الهجوم الدائم على النظام وأحسّت بالإهانة من الطريقة التي كان الفدائيّون يعبّرون بها عن زهوهم بمآثرهم والحال أن الجيش الأردني قد دفع غالياً ثمن مشاركته في حرب يونيو 1967. وكان المسؤولون العسكريُّون الأردنيُّون يدركون أن الحرب الشعبية تصبح غير ذات فعالية البتّة في حالة إذا ما عمّ القتال وأن الجيش النظامي الأردني قادر على تصفية قوات المقاومة بفضل تفوّقه عدداً وعدة وتدريباً. ورغم أن لمنظمة فتح خطاً سياسياً يقضي بعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول العربية فقد انجرّت بفعل المنظمات الأخرى إلى سياسة خطيرة هي سياسة التصادم مع الملك حسين، وكانت العناصر الثورية ترى أن قلب الملكية الهاشمية قد أصبح خطوة ضرورية في النّضال من أجل تحرير فلسطين. وكانت هذه النّزعة من المقاومة ذات نفوذ خاصة وأنها كانت معروفة بعملياتها في الإرهاب الدولي.

وكان الحركيُّون الفلسطينيون قد قاموا منذ يوليو 1968 بجملة من الإرهاب

الدولي بدأت باختطاف طائرات مدنية إسرائيلية بأوروبا، ونظراً لفعالية الإجراءات الأمنية الإسرائيلية المتزايدة، هاجموا الطائرات الأمريكية، وكانت الغاية من ذلك إظهار أن الدعم الغربي لدولة إسرائيل ينبغي أن يكلّف إجراءات انتقامية عربية باهظة وكذلك أن النّزاع لا يمكن حصره في مجرد، مواجهة بين الدول العربية وبين إسرائيل وأنه ينبغي أن يُحسب حساب للفلسطينيين، وذلك ما أكّده جورج حبش يوم 18 فبراير 1969: «لعلّنا خرقنا القوانين الدولية في ظروف استثنائية وضدّ إرادتنا ولكن الصهاينة طالما داسوا هذه القوانين إلى حدّ أن ذلك صار عندهم مسألة روتينيّة. ولقد ازدروا كل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالمشكل الفلسطيني»[1].

أما موقف الدول العربية فقد كان يكتنفه غموض كبير. ولقد كان عبد الناصر واعياً بأن المقاومة الفلسطينيّة كانت تسلبه رصيده من الشعبية داخل العالم العربي وأنه ملتزم بالاعتراف علانية. بمزايا أعمال المقاومة. لقد ولّى ذلك الزمن الذي كان فيه ـ بفضل نفوذه واستخدامه منظمة التحرير الفلسطينيّة الأولى ـ يستطيع السّيطرة على الفلسطينيين، كما كان عبد الناصر يدرك أن الحل الحقيقي للنزاع العربي الإسرائيلي لا يمر عبر حرب العصابات ولكن بالصدام بين الجيوش النظامية في مواجهات جديدة على نطاق واسع، وفي إطار خطته الشّاملة سعى إلى استعمال الفلسطينيين لتحقيق أهدافه هو. ففي أغسطس 1967 استقبل عضوين من الأعضاء المؤسّسين لمنظمة فتح هما أبو إياد وفاروق القدومي. وفي نهاية السنة استقبل ياسر عرفات، وعرض عليه ما أصبح أساس حواره مع المنظمات الفلسطينيّة وهو ألاّ تعارض بين مصر والفلسطينيين ولئن قبلت القرار 242 فما ذلك إلاّ لاقتناعها بأنه لن تكون له نتائج تُذكر. فإن طُبّق فلن يفيد غير مصر والأردن وسوريا فللمعارضة الحقّ

(1) المصدر نفسه ص 217.

إذن في رفضه والعمل لتتمكن من إنجاح مطالبها. وعلى المقاومة أن تبقى على استقلالها تجاه الدول العربية وأن تنسّق نشاطاتها معها. وبإمكانها أن تكون مفيدة على الصعيد العسكري. مثلما قاله لعرفات: «لِمَ لا تصبحون شتيرن العرب؟ لم لا تصبح بيغين العرب؟ ينبغي أن تكونوا غير المسؤولين منا. وعلى هذا الأساس فإننا نمنحكم كل ما نستطيع من مساعدة»[1]. ومن جهة أخرى أظهر حدود المقاومة مذكراً بإلحاح عبر الصحافة المصرية بأن فلسطين ليست الجزائر وأن بضعة آلاف الفدائيين لن يتمكّنوا أبداً من تحرير وطنهم بمفردهم.

لقد مكّن عبد الناصر منظمات المقاومة من الاستيلاء على منظمة التحرير الفلسطينيّة وقدّم ياسر عرفات للمسؤولين السوفييت أثناء رحلة قام بها إلى موسكو في يوليو 1968. والمقاومة الفلسطينيّة عند الرئيس المصري هي خاصة أداة إضافية بعد التورُّط السوفييتي وتمويل الدول النفطية المجهود الحربي. وذلك من أجل المزايدة السياسية والعسكرية لحمل القوى العُظمى على التدخّل لوضع حل أكثر ملاءمة للعرب، وكان تفسيره للقرار 242 غير ممكن إلاّ ما دام غير مطبّق. وكل مسعى يؤدي حقاً إلى تجسيده لا يمكن إلاّ أن يظهر التعارض بين مصالح الدول العربية ومصالح المقاومة الفلسطينيّة.

التصلّب السوري والأزمة اللبنانية:

تقوم السياسة السورية على دعم المنظمات بالخارج وعلى مراقبتها مراقبة صارمة بالداخل. فكل نشاطات فلسطينيي سوريا وتحرّكاتهم وتصريحاتهم تخضع لإذن السلطات السورية المسبق. فأبسط استقلالية للعمل غير مسموح بها فضلاً عن استخدام الأراضي السورية لعمليات ضد إسرائيل دون موافقة

(1) محمد هيكل The read to Ramadan لندن، 1975 ص 64 لم يورد تاريخاً للقاء لكن لا شك أنه وقع في تاريخ لاحق للتصويت على القرار 242.

وزارة الدفاع بقيادة حافظ الأسد. وهذه القيود تسري على داخل سوريا فقط وعلى العكس من ذلك فإن النشاطات الفلسطينيّة بلبنان والأردن يتمُّ تشجيعها. والقضية الفلسطينيّة في نظر حكومة دمشق هي إحدى مكونات العمل العربي بأكمله وينبغي أن تخضع للسلطة العربية ممثّلة في حزب البعث.

إن الفلسطينيين ملزمون بالتعامل بحذر مع السوريين. فنشاطاتهم في سوريا خاضعة للسوريين وهم في حاجة إلى دعمهم للعمل في البلدان الأخرى كما يتوجب عليهم في ذات الوقت الدفاع عن إرادتهم في الاستقلال عن أي حكومة عربية. وفتح التي هي منظمة وطنية فلسطينية بشكل خاص كثيراً ما تجد نفسها مضطرة إلى التصادم مع السلطات السورية. أما المنظمات الأخرى خاصة ذات النّزعة الثورية بالإضافة إلى الصّاعقة التّابعة لسوريا فهي ميّالة إلى الامتثال إلى الطلبات السورية بسهولة أكبر. وهي ترى في المساعدة التي تتلقّاها من سوريا وسيلة لموازنة هيمنة فتح في منظمة التحرير الفلسطينيّة.

وأما العراق فهو لا يلعب إلاّ دوراً هامشياً في بلدان خط المواجهة باستثناء الأردن حيث كانت الوحدات العراقية المرابطة هناك منذ عام 1967 غالباً ما تقدّم دعمها للفلسطينيين في خصوماتهم مع الجيش الأردني.

وأما لبنان ذو التّماسك السياسي الهشّ فقد أصبح ضحية تطور المسألة الفلسطينيّة فأثناء حرب يونيو 1967 طالب رئيس الحكومة السنّي رشيد كرامي بتدخّل الجيش اللبناني في القتال. ورفض قادة الجيش المارونيُّون المدركون لحقيقة ميزان القوى مما أثار أوّل توتر طائفي، ومنذ نهاية المعارك ألغت إسرائيل كل اتفاقيات الهدنة (رغم فحواها الذي ينص على أن التغييرات لا يمكن إدخالها إلاّ بموافقة مشتركة من الأطراف) وساور المسؤولين اللبنانيين القلق مما اعتبروه خطوة أولى نحو إمكانية ضم أراضٍ لبنانية. وكان غزو الإسرائيليين للجولان قد مدد خط حدود لبنان بعشرين كيلومتراً تقريباً.

وحتى ذلك التاريخ كانت الاستخبارات السرية للجيش (المكتب الثاني) قد

مارست رقابة صارمة على المخيمات الفلسطينيّة غير أن كامل السكان المسلمين كانت تبدي تحمّسها للقضية الفلسطينيّة والعربية بينما رفض المسيحيّون كل قطيعة مع الولايات المتحدة. ولقد قامت على امتداد عام 1968 في كبريات المدن اللبنانية مظاهرات تضامن مع القضية الفلسطينيّة بينما فتحت المنظمات الفلسطينيّة مكاتب لها ببيروت وكان دور هذه المدينة جوهرياً في إذاعة الأنباء في الشرق الأوسط بكامله. وكانت بيانات المنظمات الفلسطينيّة والتي كانت تُمارس الإرهاب بأوروبا منها خاصة تُذاع من العاصمة اللبنانية واتّخذت إسرائيل من هذا الوضع ذريعة للقيام بعمليات انتقام إثر عمليات ضد طائرات ركاب إسرائيلية. ففي يوم 28 ديسمبر 1968 قام هجوم إسرائيلي محمول جواً بتحطيم ثلاث عشرة طائرة ركّاب لبنانيين بمطار بيروت. وسخط اليسار والمسلمون على عدم تدخّل الجيش (الذي ينبغي أن يُعزى إلى عدم كفاءة القيادة آنذاك أكثر مما يُعزى إلى رغبة سياسية بعدم التدخّل)، وكانت فرنسا البلد الوحيد الذي قدّم مساعدته للبنان بمعاقبة الهجوم الإسرائيلي بإعلان حظر كامل على الأسلحة الموجهة إلى إسرائيل بما في ذلك قِطَع الغيار هذه المرة (3 يناير 1969). ولعل الجنرال ديغول رأى في تلك العملية رغبة إسرائيل في أن تسجّل بأن الحماية الفرنسية الممنوحة تقليدياً للبنان لم يعد لها تأثير بعد أن قطعت فرنسا تحالفها مع الدولة العبرية.

لقد اختارت إسرائيل للانتقام أضعف البلدان العربية المتاخِمة لها وأقلّها تورّطاً في المسألة الفلسطينيّة. صحيح أن الفلسطينيين شرعوا في الأشهر الأخيرة من سنة 1968 في إقامة قواعد عسكرية لهم في لبنان غير أن ذلك تم خاصة في مناطق الجنوب قرب الجولان. كما أن العمليات الفدائية انطلاقاً من الأراضي اللبنانية لم تبدأ إلاّ سنة 1969 ولم تستهدف إلاّ الأراضي المحتلّة سنة 1967. لقد وضعت زعزعة النظام السياسي اللبناني والتي عجّل بها الهجوم الإسرائيلي وضعت حدّاً لرقابة الاستخبارات العسكرية على المخيمات

الفلسطينيّة. وتحوّلت مسألة دعم القضية الفلسطينيّة إلى معارضة طائفية. وفي الجنوب. وفي أبريل عام 1969 حاول الجيش اللبناني منع تمركز القواعد الفلسطينيّة مما أدّى إلى صدام مع المقاومة وإلى احتجاجات عنيفة من جانب المسلمين المتضامنين مع الفلسطينيين.

وبينما واصل الجيش الصدام مع الفلسطينيين تفاقم التوتر السياسي ولم تتوصّل أية وزارة إلى الاتفاق حول مكانة الفلسطينيين واستمرّت الأزمة الحكومية سبعة أشهر. وفي صائفة عام 1969 قام الجيش الإسرائيلي بهجمات ضد قرى الجنوب التي كانت متهمة بتقديم العون للفلسطينيين. واتهمت الدول العربية التقدمية دولة لبنان بالخيانة وفي النهاية عرض جمال عبد الناصر وساطته التي أفضت إلى إبرام اتفاق القاهرة بتاريخ 3 نوفمبر 1969 والذي يضفي الشرعية على وجود الجيش الفلسطيني في المخيمات ويسمح بالعمليات الفدائية من الجنوب في اتجاه الجولان وفي عام 1970 قام الجيش الإسرائيلي بعمليات كبرى لطرد الفلسطينيين من قواعدهم بالجنوب. غير أن هذه القواعد سرعان ما عادت للظهور.

وأمام المصادمات المتزايدة مع الدول العربية تبنّت المنظمات الفلسطينيّة يوم 6 مايو 1970 برنامج عمل سياسي وعسكري أقرّه المجلس الوطني الفلسطيني السابع بالقاهرة في الشهر الموالي وهو يعلن بأن «الشعب الفلسطيني وحركة تحريره الوطني يناضلان من أجل التحرير الكامل ويرفضان كل الحلول السلمية التي تتضمن التصفية والاستسلام بما في ذلك المناورات الرجعية والاستعمارية التي تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية وكذلك القرار الذي تبنّاه مجلس الأمن بتاريخ 22 نوفمبر 1967 والمتضمن التصفية.

«إن المقاومة تعتبر أرض البلدان العربية المجاورة لإسرائيل مجال عمل شرعي للكفاح الفلسطيني كما تعتبر كل محاولة ترمي إلى منع المقاومة

الفلسطينيّة بأي بلد عربي خيانة للهدف الفلسطيني والأمة العربية ألا وهو تحرير فلسطين.

«تعلن المقاومة أنها مستقلّة تماماً عن الأنظمة العربية وترفض كل المحاولات الهادفة إلى عزلها أو فرض الوصاية عليها أو إلى إلجامها أو إلى إخضاعها».

إن هذا التصلّب حول المبادىء لم يكن مردّه المصادمات مع السلطات اللبنانية والأردنية والرغبة في الإفلات من المطامع السورية فحسب، ولكن الأخطر من ذلك أن المقاومة كانت تتأهّب لمعارضة عبد الناصر ذاته وبالقوة إن لزم الأمر.

الدول العربية والحرب ضد إسرائيل

التغيّرات في الجغرافيا السياسية العربية:

لقد شكّلت السنوات 1967 ـ 1970 الفترة النهائية لتشكّل الأنظمة العربية المعاصرة: فالمملكة العربية السعودية صارت منذ قمّة الخرطوم تحتل مكانة متنامية في السياسة العربية بفضل إمكانياتها المالية المتزايدة باستمرار. كما أن نفوذها يرتكز على معطيات جغرافية سياسية: ففي يناير 1968 أعلنت بريطانيا العظمى عزمها على الانسحاب من الخليج سنة 1971. وفي الحال أعلنت الإمبراطورية الإيرانية مطالبتها بالبحرين وعن رغبتها في لعب دور حامي الخليج بعد رحيل الإنجليز وخلفت المطامع الإيرانية توتراً جديداً بين إيران والبلدان العربية. والتفتت هذه البلدان بطبيعة الحال إلى فيصل الذي أكّد من جديد دوره بصفته حامي حمى العروبة.

ولم يتخل عن مشاريعه القديمة الخاصة بالوحدة الإسلامية. وفي يوم 21 أغسطس 1969 قام أحد المختلين الأستراليين بإضرام النار في المسجد الأقصى أحد أهم البقاع المقدّسة الإسلامية المشيّد على موقع معبد القدس المفترض.

واتهم العالم الإسلامي بأكمله إسرائيل بأنها المسؤولة عن المساس بالمقدسات واغتنم فيصل هذا السخط العام لتجسيد فكرة القمة الإسلامية التي كانت تخامره. والتأمت أول قمة إسلامية بالرباط من 22 إلى 25 سبتمبر 1969. وقرّرت إقامة مؤسسة تشاور دائمة هي «المؤتمر الإسلامي» الذي سيجمع دورياً رؤساء الدول الإسلامية أو ممثّليهم في مؤتمرات قمة إسلامية. وتقرّر إلحاق عدد من مؤسسات التعاون الثقافي والاقتصادي بهذه المنظمة الجديدة التي سيكون مقرّها بجدّة. وفي قمة الرباط قبلت منظمة التحرير الفلسطينية لأول مرة على قدم المساواة مع وفود الدول ذات السيادة. وكان فيصل بشكل عام يدعم التشكيلة الوطنية المعتدلة الممثّلة في منظمة فتح وأخذ يقدّم نفسه باعتباره وسيطاً في النزاعات بين الفلسطينيين والدول العربية.

وفي العراق، أثارت حرب يوليو 1967 موجة جديدة من العداء للغرب باستثناء فرنسا التي كانت بصدد ربط علاقات اقتصادية ممتازة خاصة في مجال النفط، غير أن نظام عبد السّلام عارف كان ضعيفاً. وفي يوم 17 يوليو 1968 قام تحالف هشّ جداً بين عسكريين يمنيين وبين بعثيين بقلب نظام عارف. وبعد صراع قصير على السلطة استولى البعثيّون نهائياً على مقاليد الدولة بتاريخ 30 يوليو 1968. وظهر البعث العراقي بمظهر الوفي لتعاليم مؤسسي الحزب والتي خانها بعث سوريا. وكان أنصار هذا الحزب سُنيين وكانت المجموعة القيادية به أصيلة نفس المدينة ـ تكريت ـ التي ينتمي إليها الحسن البكر ومساعده صدّام حسين وكان الحزب مُقِرّاً العزم على عدم تكرار أخطاء سنة 1963، فكان يريد إقامة نظام مستقر بواسطة الإرهاب السياسي فقامت سلسلة من المحاكمات التي انتهت في الغالب بإعدام علني قامت بالقضاء على الناصريين وأنصار الغرب وعلى الشيوعيين في فترة لاحقة.

وفي داخل جهاز الحزب كانت السيطرة للعسكريين غير أنهم أخذوا منذ 1969 ـ 1970 يفقدون مواقع هامّة لصالح النّزعة المدنية بقيادة صدّام حسين

الذي أصبح تدريجياً الرجل القوي في النظام. أما السياسة الخارجية فقد بدت متصلّبة جداً. فقد أرسل العراق جنوداً إلى الأردن وساند الفلسطينيين في رفضهم القرار 242. وكانت مطامع إيران في الخليج تثير قلق بغداد. وفي فبراير 1969 برزت مسألة شط العرب من جديد وفي أبريل ألغت إيران معاهدة عام 1937 وطالبت بأن تكون الحدود متطابقة مع القلعة (أخفض خط في الوادي) ولم تعد تحترم قواعد الملاحة في الشّط. ورداً على ذلك أخذ العراق يموّل المعارضة الإيرانية للشاه ويدعمها، وردّت إيران من جانبها بفعل الشيء نفسه مع أكراد العراق الذين كانوا في تمرّد مستمر.

وفي سوريا فقد قوت هزيمة عام 1967 من عداء الشعب للنظام البعثي الذي حُمّل مسؤولية الحرب وفقدان الجولان. وأحس حافظ الأسد بالهزيمة كما لو كانت إهانة شخصية لحقته ورأى أن زملاءه تصرّفوا تصرّفاً غير مسؤول إذ بعدم مراقبتهم منظمة فتح جرّوا العالم العربي إلى النكبة وبعدم مشاركتهم في قمة الخرطوم حرموا سوريا من المساعدة المالية العربية. ورأى الأسد منذ ذلك التاريخ أن التعاون مع الدول العربية ومراقبة نشاطات الفلسطينيين ينبغي أن يكونا مبدأ السياسة السورية. ولقد أدّى به هذا التوجه «القومي» الصريح إلى التصادم مع قادة الحزب الآخرين المهتمين خاصة ببعث التحولات الاشتراكية بالبلاد. وبشكل عام بدأ حافظ الأسد عملياً في الشؤون الداخلية والخارجية بينما ظلّ منافسه جديد أكثر التصاقاً بالعقيدة والمبادىء الثورية. وأفلح الأسد وزير الدفاع تدريجياً في وضع أتباعه بالمواقع الهامة بالجيش بينما احتفظ جديد بمواقعه بالحزب وذلك مما خلق انشقاقاً بين الجناح المدني والجناح العسكري. وفي فبراير 1969 بدا حافظ الأسد الرجل القوي بالبلاد بعد استعراض أول للقوة أدّى إلى تصفية العديد من خصومه ومع ذلك ظل يتردد في أخذ السلطة وانتظر تطوُّر الموقف.

أما في مصر وفي نهاية فبراير 1968 فقد قامت مظاهرات هامة من العمّال

والطلبة بالاحتجاج ضد ضعف العقوبات التي حكم بها بعد محاكمات، على المسؤولين عن الهزيمة. واضطرّت السلطة إلى عدم التّصديق على الأحكام وإلى تقديم المتهمين ثانية أمام المحكمة. وفي يوم 3 مارس قام عبد الناصر بنقده الذاتي أمام نقابات العمّال معترفاً بأنه ترك طبقة جديدة طفيليّة من العسكريين المنشغلين بالسياسة تنمو فحاولت مصادرة الثورة وهي المسؤولة عن الهزيمة، ومتى هزمت «مراكز السلطة» هذه يمكن للثورة تصحيح نفسها. وقام بتعديل الوزارة وتقدم يوم 30 مارس ببرنامج إصلاحات فمسؤولو الاتحاد الاشتراكي العربي لن يتم تعيينهم كالسابق ولكنهم سيتم انتخابهم، وسيجمع الرئيس جميع السلطات بين يديه. وفي 2 مايو تمت المصادقة على البرنامج في استفتاء بنسبة 99.989٪ من الأصوات الموافقة. غير أن تجديد إطارات الاتحاد الاشتراكي العربي لم يمنع الاضطرابات الطلابية من المعاودة في نوفمبر. ودعا عبد الناصر إلى الوحدة الوطنية وقام بقمع معتدل. وحدّ استئناف القتال على القناة في عام 1969 من الأزمة السياسية. غير أنها مع ذلك دليل على رفض النظام الناصري.

ولقد حصلت مصر على انفراج كبير بحدوث انقلاب في السودان بتاريخ 24/ 25 مايو 1969 أوصل اللواء النميري إلى السلطة وانقلاب الفاتح من سبتمبر في ليبيا الذي أدّى إلى قلب الملكية لصالح نظام ثوري بقيادة العقيد القذّافي فجارتاها الإفريقيتان أصبحتا حليفين مستعدين للمشاركة في الكفاح ضد إسرائيل ولمنحها العمق الاستراتيجي اللازم لإقامة منشآت عسكرية خارج مدى الطيران الإسرائيلي. ومنذ نهاية عام 1969 تمّ تبنّي مبدأ الاتحاد بين البلدان الثلاث، ورأى في ذلك عبد الناصر خاصة إمكانية تكريس موقفه العربي الإفريقي الجديد ودعم هذا الحلف الضروري له لمواصلة عملياته العسكرية. غير أن العقيد القذّافي قد أخذ مبدأ الاتحاد مأخذ الجدّ وذلك ما أصبح في السنوات التالية مصدر خلاف.

إن سقوط الملكية الليبية كان جزئياً إحدى نتائج حرب يونيو 1967؛

فالقوميون العرب الليبيُّون كانوا موقنين بأن القواعد العسكرية الأمريكية قد اتخذت سنداً «لوجستياً» للهجوم الجوي الإسرائيلي يوم 5 يونيو 1967. وكان من أوائل أعمال النظام الثوري الجديد هو المطالبة بإجلاء القواعد الأمريكية والحصول عليه. وسُر جمال عبد الناصر للضربة التي سُدِّدت للمصالح الأمريكية. ونصح القذّافي بعدم التوجّه إلى الاتحاد السوڤييتي للحصول على السلاح. وبما أن لليبيا عائدات نفطية اقترح عليه اللجوء إلى أوروبا وإلى فرنسا خاصة. وتلقت هذه الأخيرة الطلبات الليبيّة بقبول حسن وباعتها خاصة طائرات الميراج.

منذ عام 1968 كان عبد الناصر الذي يقود الكفاح ضد إسرائيل رجلاً مريضاً جسمياً. فقد كان مصاباً بالسكري وألحّ أطباؤه المصريُّون والسوڤييت على ضرورة الحدّ من نشاطاته بشكل كبير وأن يأخذ قسطاً من الراحة، غير أن منطق حكمه ذاته، خاصة بعد تصفية مركز القوة العسكرية، مقام على تركيز متزايد للمسؤوليات حول رئيس الدولة. وكان على عبد الناصر أن يلعب لعبة دبلوماسية وعسكرية من أشدّها قسوة طيلة السنتين الأخيرتين من حياته.

مفاوضات يارينغ وروجرز وحرب الاستنزاف:

عيّن أمين عام الأمم المتحدة السفير السويدي يارينغ وسيطاً طبقاً للقرار 242، وألحّت إسرائيل لاعتباره مجرد مبعوث ليس له تقديم مقترحات ويتوجب عليه التهيئة لمفاوضات مباشرة بين إسرائيل ومصر. وطالبت مصر بالتعرّف على المطامع الإسرائيلية بشكل دقيق. وبما أن إسرائيل رفضت مبدأ الانسحاب من كل الأراضي المحتلّة فقد انتهت مهمة يارينغ الأولى سنة 1968 بالفشل، وبموازاة ذلك قبلت مصر مشروع الجنرال ديغول القائم على اتفاق الدول الكبرى الأربع (فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي). وكان ناصر يعرف أن الولايات المتحدة ستكون الوحيدة لدعم الموقف الإسرائيلي (ففي سنة 1968 أعاد إقامة علاقات دبلوماسية وثيقة مع بريطانيا

العظمى التي كانت تجلي آخر مواقعها بالعالم العربي). ويبدو أن جونسون ردّ على مقترحات الرئيس الفرنسي متسائلاً عن الدولتين العظميين الأخريين. وقامت محادثات رباعية بالأمم المتحدة لكن دون أن تعيرها الولايات المتحدة أي أهمية.

في الأشهر الأولى من سنة 1968 كان الوضع على القناة هادئاً نسبياً، واغتنم المصريون فرصة ذلك لإعادة تسليح جيوشهم بالعتاد السوفييتي ولإتقان تدريبهم بفضل المستشارين السوفييت المتزايد عددهم. وكان هدف عبد الناصر هو إعداد تصعيد عسكري يعيد للجيش المصري الثقة بنفسه ويجبر القوى العظمى على التدخّل لعرض تسوية تقبل بها مصر. ومنذ صيف 1968 أصبح تبادل القصف المدفعي متكرراً. وفي شهري سبتمبر ـ أكتوبر صار القصف قصف عرقلة (سد) بينما أخليت مدن القناة ممن تبقى بها من السكّان. وكان الجيش الإسرائيلي الأضعف في هذا النوع من القتال يردّ بهجمات محمولة جواً ضد أهداف اقتصادية بالصعيد وكان يريد إظهار عجز مصر في مواجهة تلك الهجمات وتكليفها غالياً على الصعيد الاقتصادي من جراء أعمالها على القناة. فعلّق عبد الناصر العمليات على القناة ونظم ميليشيات شعبية في كامل البلاد. وأقام الإسرائيليون خطاً من المواقع المحصنة على القناة لمنع أية محاولة عبور مصرية وتأمين سلامة الجنود الإسرائيليين ضد رصاص القنّاصة المصريين وسمي هذا الخط بخط برليف باسم رئيس أركان حرب إسرائيل.

ووجدت قاعدة جديدة للنّزاع العربي الإسرائيلي وكان سبب الهدوء النسبي تغيير رئيس الولايات المتحدة. وكان الانتظار يخص التحديد الجديد للسياسة الأمريكية وآخر عمل هام لإدارة جونسون كان قبول مبدأ تزويد إسرائيل بأحدث الطائرات الأمريكية وهي طائرات فانتوم (ف/4). ولقاء ذلك طلب الرئيس من إسرائيل توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ورفضت

إسرائيل وتعهدت بشكل غير صريح بألاّ تكون أول دولة بالمنطقة «تدخل» هذا النوع من السلاح. وذلك يعني فقط أن الدولة العبرية لن تكون أول من يعترف رسمياً بامتلاكها السلاح النووي. أما القدرة النووية الإسرائيلية فقد ولدت من تعاونها مع فرنسا في نهاية الجمهورية الرابعة وبداية الجمهورية الخامسة ولقد منع الجنرال ديغول في بداية الستينيّات هذه المساعدة الفرنسية التي لم يكن يعلم بأهميتها حتى ذلك التاريخ. وتوجب على الولايات المتحدة القبول بالصيغة التي ردّت بها إسرائيل على طلب الرئيس الأمريكي غير أنها ثأرت منها بتذكير الإسرائيليين بتاريخ 2 نوفمبر 1968 بأن الولايات المتحدة تؤيّد جلاء كاملاً عن سيناء في إطار تسوية شاملة.

وفي يوم 27 يناير 1969 أبدى نيكسون علناً ـ بعد أسبوع من تنصيبه ـ قلقه من خطر انفجار بالشرق الأوسط قد يجرُّ مواجهة جديدة بين الدولتين النوويتين العظميين وأعلن أنه سيقوم بمبادرات للحدِّ من التوتر، واستقبل المسؤولون العرب تصريح نيكسون بارتياح. وكان الرئيس الجديد مقتنعاً بضرورة إيجاد تسوية تجنب سيطرة الاتحاد السوڤييتي التامة على المنطقة. وكان وزيره للشؤون الخارجية وليام روجرز من أنصار خط العمل هذا، ولكنه تصادم مع طموح كيسنجر المنافِس له ومستشار الرئيس ومسؤول مجلس الأمن القومي وهو جهاز تابع للبيت الأبيض ومكلّف من قِبل الرئيس بتحديد كبريات توجهات السياسة الخارجية الأمريكية ونقلها داخل مختلف الوزارات. وكان نيكسون قد كلّف روجرز بملفِّ الشرق الأوسط غير أن كيسنجر قد خطّ تفسيره للسياسة الأمريكية واجتهد في إحباط مشاريع وزير الخارجية. فقد كان كيسنجر يرى أن غياب الحلول سيضطر العرب إلى إدراك عجز السوڤييت عن أن يحصلوا لهم على شروط سلام مرضية وسيجبرهم على اللجوء إلى التدخل الأمريكي للخروج من المأزق الراهن. ولن يقدِّم لهم الدعم الأمريكي إلاّ إذا ما حدُّوا من علاقاتهم بالاتحاد السوڤييتي. أما وزارة الخارجية فكانت ترى

على العكس من ذلك أن المأزق لا يعمل إلاّ على زيادة التطرّف العربي. ودخل الدبلوماسيُّون الأمريكان في حوار مع نظرائهم السوڤييت (الذين كلّفهم عبد الناصر) لتحديد شروط تسوية سلمية.

وابتداء من مارس 1969 بدأ جمال عبد الناصر حرب الاستنزاف على قناة السويس وهي مرحلة أولى يُراد لها أن تفضي إلى الحرب الشاملة: فعندما يصبح الجيش مستعدّاً ومتأكّداً من إضعاف التفوّق الجوي الإسرائيلي، يمكنه عبور القناة واسترداد ولو جزء من سيناء. تلك هي خطة «الغرانيت»، غير أن الخيار العسكري لا يمنع الحلول الأخرى. فإذا ما سمحت الظروف الدبلوماسية باستعادة الأراضي المحتلّة يمكن توفير العملية العسكرية غير المعروفة النتائج. أما على المدى القريب فإنه يسمح بزيادة الضغط على القوى العظمى من أجل الحصول على حلٍّ نهائي. وتتمثّل حرب الاستنزاف في قصف المواقع الإسرائيلية قصفاً مكثّفاً وفي عمليات القنّاصة وفي عمليات فدائية مصرية في الخطوط الإسرائيلية. وأصبحت الخسائر الإسرائيلية ملموسة وردّ الإسرائيليون بهجمات محمولة جوّاً داخل التراب المصري لم تتوصّل إلى ثني المصريين. وبدءاً من يوليو 1969 استعملت إسرائيل القصف الجوي على نطاق واسع في منطقة القناة وخليج السويس. بغية تحطيم نظام الدفاع المضاد للطيران والذي كان لا بد منه لعبور القناة. ولئن تحقّق هذا الهدف فإن الإسرائيليين لم يتمكنوا من فرض وقف إطلاق النار اللازم لوضع حد لاستنزاف قوّاتهم.

وفي تلك الأثناء استمرّت المناقشات بين الأمريكان والسوڤييت، وتوصلوا إلى الاتفاق على تحديد المبادىء العامة لعملية السلام: إن التعديلات في الحدود تكون طفيفة والتسوية الشاملة تؤدي إلى سلام عام تقبله كل الأطراف قبل وضعه موضع التطبيق وكانت وزارة الخارجية الأمريكية ترى ضرورة تهدئة الرأي العام العربي الذي تألّب ضد الولايات المتحدة إثر تسليم طائرات ف/ 4 لإسرائيل في سبتمبر 1969. وفي يوم 4 ديسمبر قدّم روجرز علناً خطته من أجل

السلام: ستقوم إسرائيل ومصر بتحديد روزنامة للجلاء عن سيناء وستقوم حالة سلم حقيقية بين البلدين وسيتم استحداث مناطق منزوعة السّلاح من أجل ضمان أمن الحدود. وفي اليوم التالي أعادت إسرائيل التي كانت قد اطلعت على فحوى الخطة تأكيد موقفها حول ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة دون أن ترفض خطة روجرز بشكل صريح. غير أن وزير الخارجية اقترح يوم 18 ديسمبر على الأربعة بنيويورك مشروع تسوية تخص الضفة الغربية يتضمن نفس المبادىء (مع نزع شامل للأراضي بعد الجلاء عنها). وفي الحال رفضت إسرائيل المشروع وقامت بحملة لدى الرأي العام الأمريكي ضد روجرز. بينما كرّرت مصر طلبها بانسحاب إسرائيل غير المشروط. واغتنم كيسنجر الفرصة ليبيّن لنيكسون أن الاتحاد السوفييتي يرفض ممارسة الضغط على مصر وأنه بالتالي من غير المفيد الاختلاف مع إسرائيل. ولما أعلنت مصر في يناير وبواسطة السوفييت عن استعدادها للتفاوض على أساس خطة روجرز جاء ردّها هذا متأخّراً إذ كان نيكسون قد قرّر الانفصال عن وزير خارجيته.

وأرادت إسرائيل استعادة موقف القوة الذي كان لها. وبدءاً من 7 يناير 1970 أطلقت حملة قصف جوي استراتيجي داخل الأراضي المصرية وكانت تهدف إلى ضرب المنشآت العسكرية قرب كبريات التجمعات السكانية في ضواحي القاهرة إن أمكن ذلك لتظهر تفوّق الطيران الإسرائيلي الساحق. وفي هذه الظروف أصيبت منشآت مدنية كالمصانع والمدارس وكانت الخسائر البشرية في السكّان هامة. وكان الهدف الحقيقي لهذا الهجوم الجوي هو حمل الشعب المصري على فهم أن ساسته يقودونه نحو مأزق سياسي وعسكري، وكما هي القاعدة في القرن العشرين فإن هذه العمليات الجوية السيكولوجية قد جرّت إلى ردّ فعل معاكس من تدعيم للتماسك السياسي للسكّان المتضررين ومن الإصرار على الكفاح ضد العدو.

وهُرع عبد الناصر إلى موسكو يوم 22 يناير 1970. وطلب تسليم صواريخ

مضادّة للطائرات أحسن أداء وبأعداد كبيرة وهذه الصواريخ هي سام 3. ووافق السوڤييت غير أنهم طلبوا أن يتدرّب المصريُون على استعمالها أولاً بالاتحاد السوڤييتي ولمدة ستة أشهر وذلك ما سيترك مصر مكشوفة طيلة هذه المدة وقام عبد الناصر بالمساومة تجاه مخاطبيه بأن هدّدهم بالاعتراف علانية أمام المصريين بأن السوڤييت غير قادرين على حمايتهم وأنه من الأفضل الالتفات إلى الأمريكان، فاضطر الكرملين إلى تزويده بمنصّات صواريخ يستخدمها سوڤييت وتزويده خاصة بطائرات من آخر طراز يقودها سوڤييت كذلك. ويبدو أن الدافع الحقيقي للاتحاد السوڤييتي كان إقامة نظام دفاع مضاد للطائرات متماسك يسيطر عليه هو بالكامل ويغطي الموانىء المصرية التي أصبحت جوهرية بالنسبة لأسطوله بالبحر المتوسط.

ومنذ مارس 1970 اصطدمت الطائرات الإسرائيلية بصواريخ سام 3 وتخلّت عن العمليات بجوار المدن الكبرى. وفي 13 أبريل أوقف القصف الاستراتيجي إثر ظهور أوائل الطائرات التي يقودها سوڤييت. وتمركزت المعركة على منطقة القناة حيث حاول المصريون نصب بطاريات من صواريخ سام 3. ولقد جعل التصرّف الإسرائيلي من عبد الناصر رمزاً للمقاومة الوطنية بدلاً من إضعافه أمام شعبه. وأخّر الأمريكان تسليم طائرات جديدة لازمة لتعويض الخسائر لأنهم كانوا ضد سياسة القصف الاستراتيجي التي لم تكن لها من نتيجة غير دعم الوجود السوڤييتي. وأرسلوا يوم غرّة مايو مبعوثاً إلى عبد الناصر، وأعلمهم هذا الأخير بأن التصعيد الحربي لا يمكنه إلاّ أن يوسع الهوة بين العرب والأمريكان وناشدهم القيام بمبادرات لإيقاف هذا المنحى الخطير قبل فوات الأوان، وأعلن الإسرائيليون الذين انزعجوا من الرفض الأمريكي عن قبولهم التفاوض على أساس القرار 242 عن طريق وسيط (وفي الاصطلاح الدبلوماسي لتلك الفترة كان ذلك يعني «صيغة رودس» إشارة إلى مفاوضات الهدنة لسنة 1949). وتخلُوا عن طلبهم السابق الخاص بالمفاوضات المباشرة.

وفي نهاية يونيو أقام المصريون شبكة كثيفة من بطاريّات سام 3 والمدفعية المضادة للطيران قرب القناة. وإذا ما أفلحوا في إتمام هذا التجهيز فستكون لهم السيطرة على الأجواء في القطاع الموجودة فيه الجيوش. وقد أظهر العتاد السوڤييتي الجديد فعاليته بإسقاط عدة طائرات إسرائيلية. لم يشأ الأمريكان الدخول في مجابهة جديدة ضدّ السوڤييت في الوقت الذي كانوا يحاولون فيه التخلّص من حرب ڤيتنام فعرضوا مبادرة جديدة ووجدوا في تصريحات عبد الناصر في غرة مايو تشجيعاً لهم في هذا الصدد. وتضمن خطة روجرز الثانية وقفاً لإطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر واستئناف مهمة غونار يارينغ وقبول جميع الأطراف بتطبيق القرار 242. ورفض عبد الناصر المقترحات الأمريكية، ثم سافر إلى الاتحاد السوڤييتي في إقامة استمرت 19 يوماً (فقد كانت حالته الصحية في تدهور متزايد وكان عليه الخضوع لعلاج صحي) وفي نهاية إقامته أعلم السوڤييت بقبوله خطة روجرز الثانية؛ فإيقاف إطلاق النار المؤقت سيسمح له بإتمام إقامة منظومة الدفاع المضاد للطائرات على طول القناة والضرورية لتنفيذ خطة «الغرانيت» لعبور القناة.

كما رفض الإسرائيليون من جانبهم المقترحات الأمريكية واقترحت عليهم إدارة نيكسون استئناف تسليم الطائرات لقاء موافقتهم على خطة روجرز. أما على القناة فقد تدهور الوضع بالمعارك الجويّة الأولى التي اشترك فيها طيّارون سوڤييت (وكانت نتائج المعارك مشرفة للإسرائيليين غير أنهم كانوا يدركون أنهم لا يمكنهم أن يسمحوا لأنفسهم بمحاربة السوڤييت مباشرة). وفي يوم 23 يوليو 1970 (الذكرى الثامنة عشر لثورة 1952) أعلن عبد الناصر قبوله خطة روجرز. وفي يوم 26 يوليو تبعه الملك حسين في نفس المسعى. وبما أن الأردن كانت تحترم وقف إطلاق النار لسنة 1967 على الصعيد الرسمي فتصريح الملك حسين يعني أن الأردن ستلتزم بمنع تسلل الفدائيين الفلسطينيين.

وبعد التأكّد من مجموعة من الضمانات الأمريكية قبلت الحكومة الإسرائيلية يوم أول أغسطس نفس المقترحات، وشملت هذه الضمانات استئناف تسليم الأسلحة والإبقاء على نفس تأويل القرار 242 وتسوية لمسألة اللاجئين تسوية لا تهدد من جديد أمن إسرائيل وضرورة حصول اتفاق مسبق حول التسوية الشاملة قبل بداية الانسحاب الإسرائيلي. وفي يوم 8 أغسطس 1970 عند الساعة الواحدة صباحاً بتوقيت القاهرة طبّق وقف إطلاق النار من قِبَل الطرفين اللذين التزما بعدم تغيير الحالة العسكرية في منطقة عمقها 50 كيلومتراً من جانبي القناة غير أن التحديد الدقيق للانتهاكات الممكنة لم يعرف إلاّ يوم 9 أغسطس بسبب تأخّر الاتصالات بين إسرائيل ومصر والولايات المتحدة.

كانت حرب الاستنزاف حرباً حقيقية للجانبين المتحاربين وكانت الخسائر البشرية فيها تعادل تقريباً خسائر حرب يونيو عام 1967.

أيلول الأسود:

أثناء وقف القتال تمّ تقديم صواريخ سام 3 فغطّت كامل منطقة القناة ويقول المصريون بأنها أقيمت في الساعات التي سبقت وقف القتال بينما يؤكّد الإسرائيليون بأنها وُضعت بعد ذلك وأن ذلك يشكّل انتهاكاً صريحاً للالتزامات وبما أن الساعة التي اختيرت لبداية وقف القتال كانت منتصف الليل فلم تعطِ الطائرات ولا أقمار المراقبة الأمريكية معلومات واضحة. ومن الممكن أن المصريين ـ كسباً للوقت ـ قاموا بوضع منصّات وهمية استبدلوها بعد ذلك بعتاد حقيقي. وبما أن وقف القتال كانت مدته ثلاثة أشهر فإن قيادة الأركان المصرية حدّدت يوم 7 نوفمبر 1970 موعداً لعملية «غرانيت» القاضية بعبور القناة وكان يفترض أن يصاحبها قتال مضلّل كبير على الجبهة «الشرقية» حيث يتوجب على القوّات الأردنية والفلسطينيّة والسورية والعراقية الدخول في حرب ضدّ إسرائيل. غير أنه لم يتمّ تنظيم أي تنسيق جاد وكان المسؤولون السياسيُّون العرب يتساءلون عن نوايا عبد الناصر الحقيقية.

واتهمت الحكومة الإسرائيلية المصريين بمواصلة نشر تشكيلهم الحربي منتهكين بذلك الاتفاق، ورفضت يوم 6 سبتمبر 1970 استئناف وساطة يارينغ ما لم يعُد المصريون إلى خطوط انطلاقهم، وساند كيسنجر الموقف الإسرائيلي بينما يقدر روجرز أن الرغبة في المفاوضات لدى عبد الناصر حقيقية وأنه ينبغي تشجيع محاولة التسوية هذه. وكانت حجة كيسنجر الرئيسية أن الاتحاد السوڤييتي بمشاركته الفعّالة في انتهاكات وقف إطلاق النار من طرف مصر ينتهك مبادىء الانفراج بين القوّتين العظميين وأن التسامح مع ذلك غير وارد. (وكان الاتحاد السوڤييتي يقدم الملاك المستعمل لبطاريات الصواريخ).

إن كل سر الأسابيع الأخيرة من حياة عبد الناصر يقوم على هذا الخيار بين خطة روجرز وبين خطة «غرانيت» أي بين الحرب والسّلام. ولقد دافع خصوم السادات في السنوات التالية بأن عبد الناصر كان ينوي عبور القناة وأن قبوله وقف إطلاق النار لم يتقرّر إلاّ ليتمكّن من نصب بطاريات الصواريخ وعلى العكس من ذلك أكّد السادات أن عبد الناصر كان يدرك موازين القوى الحقيقية وأن نيّته في التفاوض كانت حقيقية. ومن الممكن أن عبد الناصر بصفته رجل دولة قد احتفظ حتى آخر لحظة بإمكانية اختيار بين الخيارين؛ فاحتساب الخسائر والمكاسب أساس كل شيء. فقد أشار عبد الناصر في مناسبات عديدة بأنه مستعد للنقاش على أساس المقترحات الأمريكية. فهل إن المكسب العسكري، الأساسي في الحقيقة والمتمثّل في نشر منصّات الصواريخ يبرِّر الكارثة السياسية الحقيقية الناتجة عن ذلك وهو ظهور التعارض بين مصالح الدول العربية وأهداف المقاومة الفلسطينيّة.

لقد كرِّر عبد الناصر باستمرار منذ نهاية 1967 بأنه إذا ما كان للدول العربية الحقّ في قبول القرار 242 ـ والذي هو ضروري لمحو آثار العدوان ـ فإن للمقاومة الفلسطينيّة الحقّ في رفضه لأنه ينكر وجود الفلسطينيين باعتبارهم شعباً ذا حقوق وطنية. وهذا التأكيد للمبادىء لا يخفي التناقض الذي يظلُّ

كامناً ما لم يُشرع في تطبيق القرار. وبما أن الملك حسين قد قبل خطة روجرز وأن عبد الناصر لا يمكنه إدانته لاتباعه موقفه هو الرسمي، كان على الفلسطينيين أن يقاوموا وإلاّ هلكوا سياسياً. ورغم أن عمليات الفدائيين والإرهاب الدولي كان لها تأثير ضعيف على الصعيد العسكري فإن المقاومة الفلسطينيّة بدأت تفرض نفسها باعتبارها شريكاً لازماً لأي حل شامل لأزمات الشرق الأَوسط. ولقد اعترف كيسنجر ذاته في مذكرة بتاريخ مايو 1970 بهذا المد إذ قال: «كنا قد انطلقنا، في حالة تسوية، من مبدأ أن الفلسطينيين سيُعتَبرون مجرد لاجئين فحسب. غير أنهم بدلاً من ذلك أصبحوا قوة شبه مستقلّة تمتلك حق الرفض في السياسة الأردنية وربما اللبنانية كذلك»[1].

وهاجمت إذاعة فلسطين التي تبثّ من القاهرة الخونة العرب الذين أجرموا بقبولهم خطة روجرز. فأمر عبد الناصر بغلقها مظهراً بذلك علناً اختلافه مع المقاومة الفلسطينية (29 يوليو 1970) وبحث عرفات عن ضمانات لدى العراق ثم حصل على لقاء مع عبد الناصر يوم 25 أغسطس وكانت اللهجة فاترة فالزعيم المصري شرح الأسباب العسكرية لوقف إطلاق النار والهدف من عملية «غرانيت» وحذّر رئيس جبهة التحرير الفلسطيني بأن المقاومة إن تمكنت من تفادي المواجهة حتى الآن مع الجيش الأردني فذلك بفضل التدخلات المصرية وإن ذهبت المقاومة إلى أبعد مما يجب ـ مثلما يبدي بعضهم عزمهم على فعل ذلك ـ فإن الملك حسين يواصل الإنصات لدعوات عبد الناصر، والملك يعلم ـ بفضل التنصّت ـ بأن العديد من قادة المقاومة ينوون خلعه أو اغتياله وليس بإمكان المقاومة الصمود طويلاً أمام الجيش الأردني. فينبغي تجنّب كل استفزاز يؤدي إلى كارثة حقيقية بالنسبة للفلسطينيين، وفي الوقت ذاته توسّل عبد الناصر للملك حسين بأن يتحلّى بالصبر ما وسعه ذلك وبأن

(1) هنري كيسنجر A la Maison Blanche، باريس، 1979 جزء (1) ص 593.

يتوصّل إلى اتفاق مع المقاومة. وقال له إنه سيساعده في هذه المهمة غير أنه سيعترض على كل تصفية للمقاومة بالقوة.

كانت المقاومة منقسمة بين معتدلي فتح ومتطرفي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش. وكانت كل سياسة عرفات منذ عام 1969 تتمثّل في دمج منظمات المقاومة في منظمة التحرير الفلسطينيّة بتمثيلها في المؤسسات وباستحداث أجهزة تعاون عسكري؛ واضطر إلى قبول تجذير للخطاب الفلسطيني في اتجاه قريب من اتجاه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الوقت الذي كان يحاول فيه منع العمليات الإرهابية الدولية، غير أن هذه العمليات قد أصبحت بفضل خُطب حبش الثورية شعبية منذ أن لم تعد جبهة النضال ضدّ إسرائيل في وادي الأردن ولكن على قناة السويس حيث لا وجود للفلسطينيين، وأمام خطة روجرز أكثر حبش من التصريحات المتطرفة متوعّداً بأن يحوّل الشرق الأوسط إلى «جحيم» للقوى الرجعية. ووجد عرفات نفسه عاجزاً عن منعه من استفزاز الأردنيين بالرغم من إلحاح عبد الناصر. ومنذ بداية عام 1970 تضاعفت المصادمات بين أنصار الهاشميين المطالبين بسياسة حازمة تجاه المقاومة وبين المنظّمات الفلسطينيّة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ولم يتمكّن عرفات من نزع فتيل الأزمات المتتالية بالرغم من إقامة أجهزة تنسيق بين المقاومة وبين السلطات الأردنية.

وبدا عجز عرفات مأسويّاً في نهاية أغسطس عام 1970 عندما بدأت المعارك الأولى بين الجيش الأردني وبين المقاومة. وبدا أن العراق كان يدعم الحركيين الفلسطينيين في أعمالهم ضدّ الملك. ومن يوم 6 إلى يوم 9 سبتمبر تمّ اختطاف طائرات خطوط سويسرية وإنجليزية وأمريكية أنزلتها الجبهة الشعبية في مطار أردني مرتجل، وأُخذ الركاب رهائن، نُقلوا بعدها إلى عمان. وحولت طائرة أمريكية أخرى إلى مطار القاهرة حيث حطّمت بعد إطلاق سراح ركّابها بينما فشلت محاولة اختطاف طائرة إسرائيلية.

وضع المجلس الأمني القومي الأمريكي في حالة أزمة ووضعت القوات الأمريكية المرابِطة بأوروبا في حالة تأهّب واتخذ الأسطول السادس موقعاً في شرقي البحر المتوسط. وكان نيكسون يؤيّد تدخّلاً عسكرياً أمريكياً مباشراً بينما نصح كيسنجر باستعمال الجيش الإسرائيلي على أن يكتفي الإمريكان بثني السوڤييت عن التدخّل ميدانياً. وكان كيسنجر لا يريد تحاشي عمل مباشر فحسب بل كان يسعى إلى أن يبيِّن أن بإمكان إسرائيل أن تتّخذ للدفاع عن المصالح الأمريكية بالشرق الأوسط وذلك ما يبرّر على المدى البعيد المساعَدة الضخمة التي تقدّمها لها الولايات المتحدة.

وبعد أن ضمن الملك حسين المساعدة الأمريكية وربما الإسرائيلية كذلك صار بإمكانه الدخول في صراع ضد المقاومة. وبدءاً من 15 سبتمبر اندلعت معارك عنيفة جداً بعمان ثم امتدت إلى بقية البلاد.. كان جزء كبير من الجيش الأردني مكوّناً من فلسطينيين غير أن حسّ التضامن مع الفريق مدعوماً بالإهانات المستمرة التي ألحقها الفدائيّون بالعسكريين في الأشهر السابقة كان أقوى من الانتماء العرقي. وما فاجأ الجميع هو أن القوّات العراقية المرابِطة بالأردن لم تتحرّك وتركت للأردنيين حرية العمل. وعلى العكس من ذلك دخلت دبابات سورية الأردن يوم 20 سبتمبر. وسمحت الولايات المتحدة للطيران الإسرائيلي بمهاجمتها غير أن الإسرائيليين رأوا أن ذلك لن يكون كافياً. وفي يوم 22 سبتمبر انطلق الجيش الأردني في المعركة ضد السوريين ورفض وزير الدفاع السوري حافظ الأسد تدخّل الطيران وأمر بانسحاب القوّات السورية لتحاشي تدخّل الإسرائيليين والأمريكان المباشر. وكان في ذلك يتصرّف ضد رأي الحكومة السورية. وهكذا نجح التهديد الذي أوصى به كيسنجر نجاحاً تاماً بينما انهارت الجبهة «الشرقية» (الأردن وسوريا والعراق والمقاومة الفلسطينيّة) كلية. ولم يكن بوسع الفدائيين ـ الأقل عدداً وعتاداً وتدريباً ـ أن يصمدوا طويلاً أمام تصميم رجال الجيش الأردني. وتمّ قصف

المخيّمات الفلسطينية التي كانت قواعد المقاومة الأساسية قصفاً عنيفاً كانت له خسائر مدنية ضخمة.

حاول عبد الناصر الحدّ من الكارثة بفرض وساطته. واجتمع مؤتمر قمة ضيّق بالقاهرة منذ يوم 23 سبتمبر. وفي يوم 26 قَبِل الملك حضوره كما قَبِل عرفات وفي يوم 27 سبتمبر أفلح عبد الناصر يسانده الملك فيصل - وبعد مفاوضات مضنية - في فرض حل وسط بين الإخوة الأعداء. تمَّ في الحال وقف القتال وعلى القوّات المسلّحة من الجانبين الانسحاب خارج التجمعات السكانية وتمّ تكليف لجنة عُليا بإعداد «اتفاق يربط الطرفين لضمان مواصلة عمل الفدائيين واحترام سيادة البلد في الحدود التي يفرضها القانون باستثناء ما هو ضروري للعمل الفدائي».

ورغم المظاهر ربح الملك حسين بعد «أيلول الأسود» هذا الذي ربما خلف 3500 قتيل (منهم كثير من المدنيين) و10.000 جريح. وفي يوم 28 سبتمبر توفي جمال عبد الناصر بعد توديعه ضيوفه في مطار القاهرة فلم تصمد حالته الصحية المتدهورة جداً أمام تعب الأيام الأخيرة وتوتراتها.

كان «أيلول الأسود» كذلك منعرجاً في السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل إذ أصبحت الدولة اليهودية عمود السياسة الأمريكية وأرقام المساعدة العسكرية التي قدّمتها القوة العظمى لعميلها الشرقي تقوم دليلاً على هذا التحوّل: سنة 1968، 25 مليون دولار و1969، 85 مليون دولار وسنة 1970، 30 مليون دولار وسنة 1971، 545 مليون دولار وسنة 1972، 300 مليون دولار وسنة 1973، 307.5 مليون دولار.

تدعّم الدول العربية:

ظاهريّاً تبدو الفترة الممتدة من وفاة عبد الناصر إلى حرب أكتوبر 1973 شبيهة بوقت لا حركة فيه كُرّس لمحاولات عقيمة لتسوية النزاع العربي

الإسرائيلي لكنها في الواقع فترة جوهرية من تاريخ المشرق العربي المعاصِر التي اتّخذت فيها الأنظمة السياسية ـ التي نشأت عن ثورات الخمسينيّات الستينيّات ـ شكلها النهائي.

نهاية عصر:

كانت جنازة جمال عبد الناصر مناسبة لتظاهرة جماهيرية رهيبة. فلقد اجتاح المصريون بالملايين شرطة النظام والرسميين الحاضرين واستولوا على النعش وشيّعوه إلى مثواه الأخير. ولقد سجّل ذلك الوجد الجماعي نهاية عصر هو عصر الثورات العربية، فالجماهير التي كان دورها جوهرياً في تطور السياسات منذ بداية ما بعد الحرب قد غادرت مسرح التاريخ. وأسباب ذلك معقّدة: فهزيمة 1967 وقد تفاقمت إلى حدٍّ ما «بأيلول الأسود» قد سدّدت ضربة قاصمة للمد الثوري العربي في قدرته على تعبئة الجماهير تلقائياً. كما أن القومية العربية التي أفلحت في الاستيلاء على أجهزة الحكم قد دعمت هذه الأجهزة تدعيماً عظيماً. ووفق تطور نجده خارج العالم العربي نرى أن الأنظمة التي جاءت بعد الثورات باستنادها على الشرعية الثورية المبرّرة لكلّ الإجراءات المضادة للعناصر الرجعية قد خلقت نظام قمع تزيد فعاليته على فعالية الأنظمة القديمة. والدولة قد أصبحت قوة قاهرة تسحق ما لم يطلق عليه بعد اسم المجتمع المدني.

لقد كان عبد الناصر الزعيم العربي الوحيد الذي أقام، بفضل إدراكه العميق لمشاعر الجماهير، حواراً حقيقياً بين الجمهور وبين شخصه. ولقد حاول رجال السياسة العرب الآخرون تقليده غير أنهم لم يفلحوا إلاّ في أن يكونوا صورة مشوّهة باهتة منه. ولقد سعى البعثيُّون بعد ذلك إلى الحصول على هذه الشرعية الشعبية غير أن جهاز قمعهم لم يسمح لهم إلاّ بأن يضع أمامهم جمهوراً ليس في اجتماعه أية تلقائية. وشذّ عن هذه القاعدة اللبنانيُّون

والفلسطينيون فقط. فهنا استمر السحر الثوري لأن هذين الشعبين لسوء حظهما ظلّا في وضع ثوري.

كما أن الفاعل الأكبر الثاني في الثورات العربية، ألا وهو الجيش، قد انسحب من ميدان السياسة. فالحرب ضد إسرائيل قد أدّت إلى تكوين أجهزة عسكرية لا تتناسب البتّة مع تلك التي كانت بالبلاد العربية في الماضي القريب. ففي بداية السبعينيّات كان عدد أفراد القوّات المسلّحة يفوق عشرين إلى خمسين مرة عددهم في النزاع العربي الإسرائيلي الأول. ولقد صاحب هذا التضخم العسكري تقلّص نسبي في التسييس، فكثير من المسؤولين العرب يرون أن من أهم أسباب هزيمة 1967 تدخّل العسكريين الدائم في الحياة السياسية وهو ما أدّى بهم إلى إهمال التدريبات الضروريّة للحرب. وإعداد الثأر يقتضي مزيداً من التركيز على الاحتراف وبالتالي انسحاباً من الصراع السياسي، والطبقة الجديدة المكونة من تقنيين محترفي سياسة والمنبثقة عن الثورة لا تجد في ذلك التطوّر إلاّ ما يرضيها إذ يكفل لها بقاءها في السلطة. وإن تقنية الانقلاب تفترض وجود عدد محدود من العسكريين وشبكة الضبّاط المشاركين ينبغي أن تكون محدودة العدد لتحاشي اكتشافها من قبل الشرطة السياسية وأن يكون هذا العدد هامّاً بما يكفي للتمكّن من السيطرة على الوحدات الأساسية. ومع تضخم عدد الضبّاط صار من العسير تكوين جمعيات سرية عسكرية فعّالة.

كان جمال عبد الناصر ورفاقه شباناً ومنافسوه البعثيّون الذين هم في السلطة في سوريا والعراق يصغرونه سناً ومطمعهم هو البقاء في السلطة وحلول جيل جديد في السلطة بموت الجيل القديم طبيعياً غير وارد قبل عدة عقود من الزمن. ويعترض القوميون العرب على كلّ اعتراض مستفيدين في ذلك من سيطرتهم على أجهزة الدولة.

لقد كان استقرار الدول ابتداء من عام 1970 (الضروري لمواجهة مستقبل

صعب) مصدراً لقلق عميق: ففقدان القومية العربية هيبتها نسبياً ودورها مذهباً رسمياً للدول القائمة قد أفقدها حدّتها باعتبارها أداة اعتراض. وصار للأجيال الجديدة انطباع بأنها تصطدم بمجتمع متزايد الجمود والخنق والاستبداد. وصارت النهضة الإسلامية تقدِّم للكثير منهم وسائل الاعتراض التي لم تعد تقدمها الأيديولوجيا المنافسة.

خلافة عبد الناصر:

كان السادات قد لعب باستمرار دوراً ثانوياً في نظام عبد الناصر وبعد أزمة 1967، صار آخر عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق بقي ضمن الفريق الحاكم. ولقد اختاره عبد الناصر نائباً للرئيس ليوازن به سلطة علي صبري الذي كان يقود الاتحاد الاشتراكي العربي، ولئن كان هذا الأخير معروفاً باعتباره قريباً من السوفييت فقد عُرف عن السادات أنه تخاصم معهم وبعد ممارسته الحكم مؤقتاً بالنيابة تمّ انتخابه باعتباره المرشح الوحيد يوم 15 أكتوبر عام 1970 رئيساً بنسبة 90.04٪ من الأصوات. وتقدّم بشكل صريح بأنه وريث عبد الناصر غير أنه منذ نهاية عام 1970 بدأ ينتقد التركة داعياً إلى العودة إلى سيادة القانون بمصر. فكان ذلك هجوماً ضد التأميمات الاقتصادية وضد الاستبداد البوليسي للسنوات الأخيرة من حكم عبد الناصر. وكان بذلك يسعى إلى استحداث قاعدة سياسية لمواجهة منافسيه الذين كانوا يقبضون على أكبر جزء من مهام المسؤولية بالدولة والجيش.

وكان للصراع على السلطة رهان سري هو استئناف الكفاح ضد إسرائيل ولم يحترم الموعد الذي حدَّده عبد الناصر أي 8 نوفمبر 1970 بسبب الظروف ومدَّد وقف إطلاق النار لثلاثة أشهر أخرى. وبحلول الأجل الجديد رفض السادات اتباع العسكريين وألحّ على مواصلة المفاوضات وأعلن أن سنة 1971 ستكون سنة الحسم. وبرّر تصرفه بأنه يترسم خطى عبد الناصر في الأسابيع الأخيرة من حياته. وحيث إنه لا يمكن نشر النقاش في هذا الصَّدد فإن

الخصومة دارت علانية حول تشكيل اتحاد عربي جديد بين مصر وليبيا والسودان وسوريا أعلن ليوم 17 أبريل 1971. ووقف خصوم السادات ضد هذا القرار لأنهم كانوا يعلمون أن الرئيس الجديد سيغتنم فرصة إحداث المؤسسات الجديدة لإقالتهم من مهامهم. وبعد أسبوعين من التوتر السياسي الحاد الذي تمّت فيه على ما يبدو محاولة إعداد انقلاب ضد الرئيس، أفلح السادات في إزاحة خصومه وإيقافهم بتهمة التآمر (2 مايو 1971) وقضى على مركز القوة هذا الأخير دون صعوبة وفي ذلك دليل على الصبغة البيروقراطية وضعف الصفة التمثيلية للمؤسسات السياسية الناصرية كما في ذلك دليل على شعبية مضمون إعادة دولة القانون التي يعيش فيها كل فرد في أمن وحرية.

وانزعج الاتحاد السوفييتي من القضاء على الجناح اليساري للنظام وأرسل وفداً رفيع المستوى إلى مصر كُلِّف بفرض الحفاظ على العلاقات المتميزة بين البلدين. واضطر السادات إلى الاستسلام يوم 29 مايو 1971 ووقّع معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفييتي وهي أول معاهدة من هذا النوع مع دولة غير شيوعية وغير متاخمة للاتحاد السوفييتي. وتتضمن البنود خاصة التزاماً بالتشاور المنتظم على جميع المستويات حول الشؤون السياسية والعسكرية وتضمن دوام المساعدة السوفييتية لمصر وتناسيها وبالتالي دعم الوجود السوفييتي في وادي النيل. واختيرت مدة سريانها خمس عشرة سنة حتى لا تعيد إلى الأذهان الذكرى الشنيعة المرتبطة برقم العشرين سنة، مدة المعاهدات التي كانت بريطانيا قديماً تفرضها على مصر. ورأى السوفييت أن هذه المعاهدة تضمن بقاء مصر في منطقة نفوذهم كما تضمن انخراطها في الاشتراكية. أما السادات فرأى في ذلك مواصلة استراتيجية عبد الناصر الضّاغطة على الولايات المتحدة وإسرائيل ووسيلة لامتلاك الإمكانات العسكرية لتنفيذ عبور القناة ولتوثيق موقف المساومة لدى السوفييت في المؤتمر القادم الأمريكي السوفييتي. بموسكو المحّدد لمايو 1972.

وتجسّد التوجّه الجديد لسياسة السادات بمبادرات كانت أكثر من رموز وتمّت في سبتمبر 1971 بالتّخلّي عن عبارة الجمهورية العربية المتحدة والعودة إلى جمهورية مصر العربية وبالإعلان عن عفو واسع تمّ بموجبه إطلاق سراح المساجين السياسيين من الإخوان المسلمين خاصة، وبالإضافة إلى اهتمامه الحقيقي بتحرير النظام، كان السادات يواجه نوعاً من المعارضة اليساريّة التي تعلن ولاءها للناصرية والتي تنتقد غياب أي حلّ للنزاع مع إسرائيل. وشجّع الرئيس المصري الجديد عودة المنظمات الإسلامية التي قد يوازن بها المتشبّثين بالناصرية في الجامعات خاصة. ذلك أن السادات الذي كان في شبابه قريباً من الإخوان المسلمين والذي ألحّ باستمرار على الهوية الإسلامية لمصر أدرك تماماً أن هزيمة 1967 واستمرار الحرب ضد إسرائيل قد أثارا تصاعداً في الشعور الديني بالبلاد. وعزم على استعماله لتوطيد سلطته وهكذا نص دستور مصر الجديد بتاريخ سبتمبر 1971 على أن الإسلام دين الدولة وأن الشريعة هي أحد مصادر التشريع. ولقد حدثت تجاوزات خطيرة مثل الاضطرابات الطائفية الأولى بين المسلمين والأقباط (مسيحيي مصر). وانفصل السكان المسيحيّون عن النظام وكانوا في خضم نهضة دينية يصاحبها تأكيد على ذاتية متميّزة لما رأوا من تقاعس الدولة عن التصدي للوضع.

تطوّر البلدان العربية الأخرى:

لقد عجّل موت عبد الناصر بالصراع على السلطة في سوريا. وحاول جديد المعتمد على الحزب منع الأسد من السيطرة على الوضع، لكن هذا تمكّن يوم 13 نوفمبر 1970 من الاستيلاء على السلطة بفضل الجيش فاعتقل أو نفى أهم خصومه. ولما كان فريق جديد يجمع السكّان على كرهه فقد لقي انقلاب الأسد قبولاً حسناً. وفي الحال أعلن هذا الأخير رغبته في تحقيق الوحدة الوطنية بإجراء حركة تصحيحية. فتمّ تطهير الشرطة السياسية وأصبح الجو العام بلا منازع أكثر تحرُّراً من ذي قبل. وفي يوم 22 فبراير 1971 أعطى

الأسد لنفسه السلطات الرئاسية وذلك ما كرّسه استفتاء عام يوم 12 مارس 1971، وبما أن الأسد علوي الأصل وأن طائفته قد أدانها كبار فقهاء الإسلام باعتبارها ليست مسلمة فقد حصل على فتوى من زعيم الشيعة اللبنانيين الإمام موسى الصدر الذي اعترف بالعلويين جزءاً من الإسلام الشيعي. ولقد مكّن هذا الإدماج في السنوات التالية من إقامة علاقات تزايدت وثوقاً بين العالم الإسلامي وهذه الطائفة العلوية الصغيرة.

وفي عامي 1972 ـ 1973 تمّ إعداد دستور جديد يهدف إلى إعطاء البلاد مؤسسات ثابتة. وتشكّلت جبهة وطنية تقدمية ضمّت الأحزاب ذات الانتماء القومي والشيوعي والمستقلين وهي التي زوّدت البلاد بالملاك السياسي الحاكم. ولقد مكّن هذا التنظيم الذي يسيطر عليه البعث من توسيع القاعدة السياسية للنظام ومن منع ظهور معارضة يساريّة بتوريط من قد يكونون منافسين طبيعيين لحزب البعث. ولأسباب أمنية تقمع في الحال كل معارضة حقيقية قد تظهر داخل الجبهة أو خارجها.

ووطّد الأسد علاقاته بالاتحاد السوڤييتي الذي تكرّرت زياراته له. وكان يريد الحصول على السلاح وأن يعترف به الشريك الأهم في العالم العربي القادر على أن يحلّ محل عبد الناصر غير أنه رفض توقيع اتفاقية صداقة وتعاون برغم العروض السوڤييتية.

وسعى إلى وضع حدّ لعزلة سوريا في العالم العربي غير أن التقارب مع العراق كان غير وارد بسبب التّعارض بين حزبي البعث في البلدين ولا مع الأردن إثر «أيلول الأسود». وتقارب الأسد مع السادات وشارك في الوحدة الاتحادية العربية لسنة 1971 والتي سرعان ما أجهضت. فقد تمّ تكريس هذا الاتحاد في استفتاء جرى في سبتمبر غير أن الخلافات السريعة بين السياسيين العرب لم تمكّن من تجسيد العهود المقطوعة. وفي 8 مارس 1972 أعلن الأسد قبول سوريا القرار 242 بشرط أن يحدّد بأن الانسحاب يشمل كلّ

الأراضي المحتلّة وبأن يتضمّن استعادة الحقوق الفلسطينيّة. وبذلك أمكن لسوريا الاستفادة من المساعدة المالية السعودية التي كانت محرومة منها سلفاً. وكفّت عن مساندة الحركات المتطرّفة بالخليج وسلطنة عمان. ولقد وجدت السعودية في عداء سوريا للبعث العراقي سنداً مفيداً ضد المطامع العراقية.

وأمام مصر وسوريا اللتين بدتا أكثر اعتدالاً كان العراق يظهر بمظهر معقل النقاء المذهبي ورفض القرار 242. أما في الداخل فإن سياسة وفاق مع الأكراد مكّنت لفترة من الحدّ من التوترات غير أن الحرب لم تلبث أن نشبت من جديد. وفي عام 1972 تشكّلت جبهة وطنية يسيطر عليها حزب البعث وشارك فيها الشيوعيون. غير أن العنف الذي تميّزت به الحياة السياسية العراقية قد استمر برغم الاستقرار النسبي الذي ساد بفضل ثنائي الحكم البكر وصدّام حسين وتقرب العراق من الاتحاد السوفييتي ووقع معاهدة صداقة وتعاون يوم 9 أبريل 1972. وتوثّقت العلاقات مع فرنسا. ومكّنت مساعدة هذين البلدين من تأميم شركة نفط العراق يوم غرة يونيو 1972 وكان ذلك أكبر نجاح يحقّقه النظام حتى ذلك التاريخ.

وظلّت العلاقات مع إيران متوترة باستمرار بسبب النّزاع حول شطّ العرب. ولما أصبحت إمارات الخليج مستقلّة كليّة فيما بين أغسطس وديسمبر 1971 اغتنمت إيران الفرصة لاحتلال ثلاث جزر صغيرة في مضيق هرمز بمباركة الأمريكان وأصبحت بذلك تتحكّم في منفذ الخليج وذلك ما أثار سخط العراقيين. ولم تكن علاقات العراق بالممالك النفطية جيدة إذ كان العراق يستعرض قوّته على الحدود الكويتية ويساند حرب عصابات ماركسية لينينية، منبثقة من حركة القوميين العرب، في ظفار وهو إقليم من سلطنة عمان مطلّ على المحيط الهندي وطلبت عمان التي استقلت سنة 1971 المساعدة من إيران فأرسلت هذه وحدات لقتال المتمرّدين (1971). واستمرّت حرب ظفار حتى سنة 1976 ـ تاريخ انتصار الحكومة نهائيّاً بفضل المساعدة الإيرانية وكانت

العلاقات العراقية السعودية متوتّرة جدّاً لأن المملكة السعودية كانت حامية كل دويلات الخليج. مع أن همزة وصل سياسة دول الخليج هي المسعى المشترك لدى الجميع من أجل السيطرة على ثرواتهم النفطية والعمل للحصول على رفع أسعار النفط.

أما في الأردن فقد استعادت الحكومة سلطتها على كامل البلاد وتمّ نزع سلاح المخيمات الفلسطينيّة تدريجيّاً. وطيلة النّصف الأول من سنة 1971 صدّ الجيش الأردني الفدائيين عن القيام بعمليات فتناقص عددهم وفي يوليو 1971 ألغيت آخر قوات فلسطينية. واستعاد الملك حسين سيطرته على مملكته. وحاول المشاركة في عملية السلام بعرضه يوم 15 مارس 1972 مشروع المملكة العربية المتحدة. ولم يعد يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينيّة. وينصّ المشروع على تشكيل اتحاد أردني مكوّن من شرقي الأردن ومن الضفّة الغربية التي تصبح دولة ذات حكم ذاتي داخل الاتحاد كما يضمّ الاتحاد الأراضي الفلسطينيّة المحرّرة الأخرى (المقصود بذلك قطاع غزّة). ويصبح الملك رئيس السلطة الاتحادية. وناشد الملك حسين الأمريكان والإسرائيليين قبول خطته قبل فوات الأوان (أي قبل أن تصبح منظمة التحرير الفلسطينيّة من جديد قوة حقيقية) لكنّ سكان الأراضي المحتلّة قد انفصلوا عن النظام الهاشمي منذ «أيلول الأسود» وصوّت البرلمان الإسرائيلي لصالح نص يؤكّد «بأن حق الشعب اليهودي التاريخي على أرض إسرائيل (أي بما في ذلك الضفّة الغربية وغزّة) لا يمكن أن يطرح للنقاش»، وقطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن. وكان السادات يرغب في الظهور بمظهر الحازم دون أن يكلّفه ذلك غالياً فدفع الفلسطينيين (يوم 28 سبتمبر 1972) إلى تشكيل حكومة في المنفى. وبدت فتح مستعدة لذلك لكنّ المنظمات الأخرى المكوّنة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة كانت ضدّ هذه الفكرة (ففي رأي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن تشكيل حكومة سيمكّن من القيام بتنازلات بالنسبة للبرنامج الفلسطيني،

وبالتالي سيؤدي إلى استسلام) وفضّل عرفات الحفاظ على وحدة المقاومة ورفض المشروع.

وفي نهاية عام 1971 ظهرت منظمة فلسطينية جديدة متطرّفة جداً هي «أيلول الأسود» وكان هدفها الانتقام لفلسطينيي الأردن. وكان هدفها في البداية السياسيين الأردنيين الذين ذهب العديد منهم ضحية عمليات اغتيال ثم وسعت نشاطاتها إلى الإرهاب الدولي واختطاف الطائرات وكان أهم عمل لها وأشهره هو أخذ أحد عشر رياضياً إسرائيلياً رهائن في الألعاب الأولمبية بميونخ سنة 1972، ومات جميعهم كما مات 5 من أعضاء المفرزة عند هجوم الشرطة الألمانية، ويبدو أن هذه المنظمة السرية جدّاً قد انبثقت من منشقّين من فتح التي عُدَّ اعتدالها مسؤولاً عن الكارثة الأردنية. ومن المستحيل معرفة العلاقات الفعلية بين فتح وهذه المنظمة المنشقّة (هل هم منشقّون يسيرون من بعيد ويمكن التنصّل منهم فيما بعد أم هم يشكّلون انشقاقاً حقيقياً بين هؤلاء السريين وبين منظمة التحرير الفلسطينيّة) ومنذ عام 1972 أخذت فتح تحارب هذا الانشقاق واختفت «أيلول الأسود» وحل محلها مجموعة أبو نضال الذي كان هذه المرة بالفعل معادياً لمنظمة التحرير الفلسطينيّة بقيادة ياسر عرفات.

ولما طردت المقاومة الفلسطينيّة من الأردن أقامت مركزها السياسي بلبنان ولقد وضع وصول سليمان فرنجية إلى رئاسة الجمهورية بلبنان في صيف 1970، حداً للشهابية. وكان انتخاب النائب الماروني لشمال لبنان قد تم بفضل تشكيل تحالف مع الأحزاب التقليدية التي كانت ترغب في وضع حدّ لسلطة عسكريي المكتب الثاني. ولقد عرف لبنان تطوراً سريعاً لقوى سياسية متعددة تمتد من المطالبات الطائفية لدى الشيعة والسنّة إلى كل أوجه التطرّف السياسي التي كانت تخلط العروبة بالماركسية اللينينية الأكثر تطرّفاً. وهو قد سار بذلك في اتجاه معاكس للتطور في البلدان العربية الأخرى بالمنطقة.

ولقد صاحبت هذه الحرية السياسية الكاملة تقريباً أزمات عديدة اجتماعية

(احتجاجات الفلاحين أو مظاهرات العمّال) وسياسية (مكانة المقاومة الفلسطينيّة بالبلاد). ولقد وقعت غارات إسرائيلية عديدة في جنوب البلاد أو ضد المخيمات الفلسطينيّة جاءت ردّاً على العمليات الفلسطينيّة التي كانت تنطلق مباشرة من الأراضي اللبنانية ضد إسرائيل وخاصة نتيجة لهامش الحرية السياسية الكبيرة التي احتفظت بها المنظمات الفلسطينيّة بفضل تمركزها بلبنان. وأرسل الإسرائيليون مفارز لاغتيال مسؤولين فلسطينيين في يوليو 1972 وأبريل 1973.

وأصبحت الأحزاب السياسية المسيحية أكثر تصلّباً بعد أن أزعجتها المطالبات الطائفية للمسلمين والاضطرابات الاجتماعية وتطاول الفلسطينيين المستمر والذين كانوا لا يحترمون سلطة الدولة اللبنانية. واتهم المسلمون الجيش اللبناني بعجزه عن حماية الفلسطينيين واتهمه المسيحيّون بأنه لا يضمن النظام العام. وأمام عجز الدولة قامت أهم القوى السياسية بتسليح مناضليها، وتنامى لدى الجميع الخوف من الآخر وأخذ الوفاق اللبناني يتفتت.

محاولات غير مجدية من أجل تسوية:

بدءاً من نهاية عام 1970 تغلب خط كيسنجر في السياسة الأمريكية بالشرق الأوسط. وكان مستشار نيكسون بتبنّيه نقيض استراتيجية عبد الناصر الساعية إلى تدويل النّزاع، يريد خلق مأزق دائم ليجبر الدول العربية على الالتفات إلى الولايات المتحدة، وترتكز هذه السياسة على تحييد الاتحاد السوڤييتي بجعل كل المشاكل بين القوّتين العظميين شاملة. وحيث إن الاتحاد السوڤييتي كان قلقاً للتقارب الصيني الأمريكي وكان يعتقد بأنه سيتمكن من تجاوز مصاعبه الاقتصادية المتزايدة بطلبه التكنولوجيا ورؤوس الأموال الغربية فقد صار ينزع في إطار «الانفراج» إلى إعطاء مسائل الشرق الأوسط أهمية ثانوية مما أثار سخط شركائه العرب.

وشجّعت الولايات المتحدة استئناف مهمة غونار يارينغ في الوقت الذي زوّدت فيه إسرائيل من جديد بالسلاح في نهاية عام 1970. غير أن هذه المهمة سرعان ما فشلت مثل سابقتها حول مشكل الحدود العويص. فإسرائيل التي ضمنت تجديد المساعدة الأمريكية لم تكن ترى سبباً للحد من مطامعها برغم تنازلات السادات (القبول بمبدأ التسوية المؤقتة وبمبدأ سلام حقيقي مع إسرائيل) ولقد انتهز السادات فرصة نشر مقترح لموشي ديان والذي تقدّم بصفته الشخصية بفكرة انسحاب متزامن على ضفتي القناة للقوات المصرية والإسرائيلية تحت إشراف أمريكي وسوڤييتي، فأراد معرفة مدى استعداد الولايات المتحدة بإرساله رسالة إلى نيكسون بتاريخ 30 يناير 1971 وعرض علانية يوم 4 فبراير إعادة فتح القناة مشروطاً بانسحاب جزئي من الجانب الإسرائيلي. ورفضت إسرائيل مؤكّدة بأن أي انسحاب لن يُقبل دون اتفاق مسبق حول تسوية سلمية، وساندت وزارة الخارجية الأمريكية المسعى المصري ودفعت إسرائيل إلى القبول باتفاقات مرحلية قبل التسوية النهائية. وبعد أشهر عديدة من المفاوضات التي قام بها الدبلوماسيون الأمريكان فشلت المحاولة حول نزع سلاح سيناء وتحديد الحدود القادمة (أغسطس 1971) وأدّى هذا الفشل الجديد بروجرز إلى التخلّي عن ملف الشرق الأوسط لصالح كيسنجر وسياسة المأزق التي يسعى إليها.

وفي النصف الثاني لسنة 1971 فشلت كذلك وساطة لجنة من رؤساء دول أفارقة حول مسألة الحدود. فأدّى ذلك إلى قطع عدة دول إفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل باسم التضامن مع مصر البلد الإفريقي الذي تحتلّ إسرائيل جزءاً من أرضه.

وذهب السادات إلى الاتحاد السوڤييتي في فبراير 1972 وطلب أسلحة حديثة والمساعدة في تطوير صناعة أسلحة عربية ومساندة دبلوماسية أقوى. واكتفى السوڤييت بوعود غامضة ولم يعطوا التأكيدات الباتّة التي طالب بها

الرئيس المصري. فالتفت هذا الأخير إلى الولايات المتحدة. واقترح عليه كيسنجر اتصالات عبر سلسلة سرية خارج وزارة الخارجية الأمريكية لكن بعد قمة موسكو. وحدثت هذه القمة في نهاية مايو 1972. ولم يتم فيها تناول مسألة الشرق الأوسط إلاّ بشكل ثانوي وأفلح كيسنجر في الإبقاء على المأزق. وانتظر السوفييت خمسة أسابيع قبل أن يعلموا السادات بفحوى المباحثات ورفضوا الاستجابة لطلبه بخصوص الأسلحة. وعبّروا عن رأيهم بأن العرب ليسوا مستعدين لاستئناف القتال ضد إسرائيل. وأكثرت صحافة القاهرة من مقالاتها حول استحالة دوام موقف «اللاسلم واللاحرب» الضارّ جداً للعرب والذي لا يستفيد منه غير السوفييت. ولقد صدم السادات لمساندة السوفييت النشطة للهند في حربها ضد الباكستان (ولو كان عبد الناصر حيّاً لكان إلى جانب الهند التي ربطته بها صداقة دائمة) كما أن السادات غضب لشعوره بتناقص أهمية مصر في أعين المسؤولين السوفييت خاصة بعد التقارب بين الاتحاد السوفييتي والبلدان العربية المنافِسة لمصر مثل العراق وسوريا وليبيا. وعلى عادة السادات قرّر طرح مبادرة جريئة تهدف إلى قلب معطيات المشكل.

وفي يوم 18 يوليو 1972 أعلن قراره بطرد المستشارين العسكريين السوفييت وفي بضعة أيام غادر مصر 20.000 سوفييتي. واحتفظ الرئيس المصري الذي لم يطلب من الأمريكان أي شيء لقاء ذلك، بهامش مناورته بين الدولتين العظميين ودغدغ الشعور الوطني المصري وكان السكان لا يحبّون أولئك المستشارين الذين كانوا يرفضون الاختلاط بالشعب. وبينما كان الجيش المصري ينظر إليه في الخارج بأنه غير قادر على القتال كان السادات يعلم الآن بأنه مدرّب تدريباً يكفي للاستغناء عن المستشارين الأجانب، ولو بقوا بمصر لكان في بقائهم احتمال حدوث أزمة بين الدولتين العظميين في حالة نشوب حرب. وأصبح من الممكن قيام نزاع مقتصر على صدام مباشر بين العرب وبين الإسرائيليين.

ومع ذلك حاول السادات إجراء مناورة دبلوماسية أخيرة. فاستغلّ رحلات كسينجر المتوالية لإيصال المبادرات المصرية إلى إدارة نيكسون غير أن هذه الإدارة كانت تفضل انتهاء حرب الڤيتنام لمعالجة مسائل الشرق الأوسط مباشرة. ولم يتم اللقاء بين كيسنجر وبين المبعوث المصري حافظ إسماعيل إلاّ في بداية الفترة الثانية لرئاسة نيكسون فيما بين فبراير ومايو 1973. وكان متوقعاً لهذا اللقاء ألا يفضي إلى نتيجة لأن كيسنجر كان ما يزال يفضّل الإبقاء على وضعية المأزق.

ويبدو أن هذه السياسة التي قد آتت أكلها بتدهور العلاقات المصرية السوڤييتية لم تحسب حساباً لواقع جديد هو سيطرة الدول المنتِجة للنفط على السوق النفطية.

البلدان العربية واستعمال المسألة النفطية:

كانت السنوات الأولى من حياة منظمة الدول المصدِّرة للنفط سنوات مساومة مع الشركات النفطية للحصول على شروط بيع أفضل. كما أن غلق قناة السويس سنة 1967 قد غيّر حدود التبادل النفطي بإدخال توتر على هذه السوق ففي الوقت الذي كان النزوع فيه يترجم إلى تسارع في الطلب مصاحب لتسارع النمو الاقتصادي العالمي كانت مصاعب النقل النفطي الجديدة (فناقلات النفط اضطرت إلى الدوران حول إفريقيا) لا تسمح للعرض إلاّ أن يساير الطلب بصعوبة. كما أن غلق خط نفط التابلاين الرابط العربية السعودية بالبحر المتوسط عبر سوريا إثر عملية تخريبية قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يوم 30 مايو 1969 قد زاد في توتر السوق (وكانت إحدى بوادر حافظ الأسد بعد استلامه السلطة هي السماح بإصلاح هذا الخط).

وجاءت الثورة الليبية لسنة 1969 بتغييرات جذرية، فالملكية الليبية كانت قد منحت الشركات النفطية شروطاً ملائمة جداً وكان النفط الليبي مهماً جداً

لوجوده بمنطقة البحر المتوسط. وارتفع الإنتاج من 59 مليون طن سنة 1965 إلى 149 مليون طن سنة 1969. وما أن تسلّم القذّافي السلطة حتى أمر بإعادة النظر في العقود وحصل على رفع الأسعار المعلنة بإدخاله في الحسبان الفائدة الجغرافية ونوعية النفط الليبي وفرض إشرافاً وتحديداً على الإنتاج توقياً للمستقبل. وفي سبتمبر 1970 حصلت ليبيا على رفع بنسبة 14٪ من الأسعار المعلنة. وكانت تلك إشارة قلب الأوضاع بين الشركات وبين الدول وبداية ارتفاع الأسعار. وفي ديسمبر 1970 قرّرت منظمة الدول المصدِّرة للنفط في مؤتمر كاراكاس سلوك سياسة رفع منتظم للأسعار المعلنة. وأفضت المفاوضات التي أجرتها دول الخليج إلى اتفاقيات طهران (14 فبراير 1971) التي نَصّت على ترفيع فوري بنسبة 20٪ في الأسعار المعلنة يتبعه ترفيع سنوي بنسبة 2.5٪ في السنة لاحتساب التضخّم العالمي وترفيع قدره 5 سنتات على البرميل الواحد سنوياً لمواجهة الزيادة في الطلب.

وحصل المنتجون بالبحر المتوسط على شروط أفضل من ذلك تبعاً للمزايا الجغرافية. وإجمالاً اتبعت سياسة من الرفع المنسّق مع الشركات ولم تكن الحكومة الأمريكية ضد ما حصل بسبب التكلفة الأعلى للإنتاج المحلي الأمريكي إذ لم تكن للشركات الصغرى الأمريكية الوسائل للصمود أمام منافسة النفط الخارجي، وعدلت أزمة الدولار هذا الوضع، ففي أغسطس من عام 1971 علّق الرئيس نيكسون قابلية تحويل العملة الأمريكية. إلى الذهب وذلك ما يعادل تخفيضاً على الصعيد العملي. وطالبت الدول المنتِجة للنفط بزيادات جديدة وبربط أسعار النفط بتقلبات أسعار العملات. وحصلت على ذلك إثر سلسلة من المؤتمرات بجنيف.

وهكذا، وفيما بين 1970 وبداية 1973، زاد سعر نفط الخليج بواقع 1.20 دولاراً للبرميل الواحد ونفط نيجريا بـ2.12 دولاراً ونفط ليبيا 2.42 دولار.

ومنذ سنة 1966 طرحت منظمة الدول المصدِّرة للنفط مبدأ سيادة البلاد

المنتِجة على استغلال احتياطياتها من الهيدروكربونات وقد دلّ حظر عام 1967 الدول العربية على ضرورة التنسيق بين سياساتها النفطية من أجل الحصول على نتائج سياسية. وأسّست يوم 9 يناير 1968 منظمة الدول العربية المصدِّرة للنفط وكان أعضاؤها تربطهم قرارات منظمة الدول المصدِّرة للنفط وإن لم يكونوا أعضاء في هذه المنظمة.

وفي يوم 24 فبراير 1971 أمّمت الجزائر 51٪ من إنتاج النفط و100٪ من إنتاج الغاز الطبيعي. وفي يوم غرة يونيو 1972 أمّمت العراق شركة نفط العراق بمساعدة الاتحاد السوڤييتي الذي أعرب عن استعداده لبيع الفائض من النفط العراقي، وبمساعدة فرنسا التي حصلت على معاملة مفضلة. ولم تجد العراق نفسها معزولة مثلما كانت عليه إيران في الخمسينيات واغتنمت سوريا الفرصة لتفرض عليها زيادات ضخمة في التعريفة على خط النفط الذاهب صوب البحر المتوسط. واضطرّت العراق للرضوخ غير أنّها قرّرت منذئذ الالتفات إلى تركيا لبناء أنابيب نفط بديلة.

والتحقت ليبيا بحركة التأميم في صيف عام 1973 وأخيراً تلت ذلك أكثر الدول اعتدالاً. ووقع اتفاق عام، يوم 5 أكتوبر 1972 بين الشركات ذات الامتياز وبين العربية السعودية وقطر والكويت وأبو ظبي تتلقى هذه الدول بموجبه بتاريخ أول يناير 1973 نسبة 25٪ من رأس مال الشركات المستغلّة على أن تحصل على كامل رأس المال تدريجياً قبل عام 1982.

ونظراً لوضع السوق المتوتر حيث تزايد الطلب أصبحت البلدان المنتجة سيدة الإنتاج الحقيقية وسيدة الأسعار جزئياً. وكان سلاح النفط أسطورة قديمة من أساطير القومية العربية. وسمحت الظروف التقنية الآن بتحقيقها. وأحسّت العربية السعودية بتزايد موقفها رسوخاً بعد أن أصبحت عائداتها في تنامٍ متزايد. ومنذ طرد السادات المستشارين السوڤييت دافعت المملكة لدى المسؤولين الأمريكان عن ضرورة التقدّم بمبادرة سلام جديدة تكون لصالح

العرب ما دام الخطر السوڤييتي قد تضاءل بشكل كبير. غير أن نهاية الحرب الڤيتنامية والانتخابات الرئاسية الأمريكية قد أخّرت التجديد المنشود للسياسة الأمريكية. ولقد تخوّف الملك فيصل إثر فشل المحادثات السرية المصرية الأمريكية في النصف الأول من عام 1973 من إضعاف موقف السادات الداخلي بعد أن أصبح غير قادر على إخراج بلاده من وضع «اللاسلم واللاحرب». ومنذ أبريل 1973 أرسل الملك عبر قنوات مختلفة رسائل إلى المسؤولين الأمريكان قال فيها إن السعودية لن تزيد في إنتاجها من النفط وستتخذ قرارات معادية للمصالح الأمريكية إذا لم تختر الولايات المتحدة سياسة أكثر تعاطفاً مع العرب. وبما أن القمة الأمريكية السوڤييتية بواشنطن في صيف عام 1973 سجّلت الرغبة في تجنّب مواجهة القوّتين العظميين بالشرق الأوسط. وبالتالي استحالة استئناف الحرب العربية الإسرائيلية قريباً، حسب تقديرات الإخصائيين الأمريكيين. وأن العربية السعودية، بفضل إمكانياتها المالية الجديدة، بدأت تشتري كميات ضخمة من السلاح الأمريكي فإن التحذيرات السعودية لم تؤخذ مأخذ الجد.

وتلقّى السادات ـ الذي خاب ظنّه في الأمريكان ـ أسلحة جديدة من الاتحاد السوڤييتي الذي كان يحرص على ألا تتدهور علاقاته بمصر أكثر مما تدهورت، ولقد مكّن مشروع الوحدة الاتحادية العربية لسنة 1971 من تقارب ملموس بين مصر وسوريا وقدّم إطاراً للالتقاء دون إثارة اهتمام الملاحظين. وفي أبريل 1973 وفي الوقت الذي بدأت فيه التحذيرات السعودية التقى السادات والأسد سرّاً ووضعا خطة لاستئناف القتال. وفي نهاية أغسطس أنهى المسؤولون العسكريون دراساتهم واقترحوا يوماً للهجوم يقع فيما بين 7 و11 سبتمبر أو بين 5 و10 أكتوبر بسبب مشاكل المدّ البحري ونور القمر على قناة السويس. ورأى السادات والملك فيصل الذي أعلن له أن العربية السعودية يمكن أن تستعمل سلاح النفط إذا دام النزاع مدة كافية.

ولئن اتفق الرئيسان السوري والمصري على استئناف المعارك وعلى استحالة إشراك الأردن فيها بسبب ضعف إمكاناته المضادة للطيران فقد اختلفا في قرارة نفسيهما حول المنحى الذي ينبغي إعطاؤه للهدف من الحرب الجديدة فالسادات كان يرى أن مجرد شن حرب جديدة سيضطر الأمريكان إلى التخلّي عن سياسة المأزق التي كانوا يسلكونها وإلى استئناف مبادرة المفاوضات فالقضية سياسية قبل كل شيء. أما الأسد فيرى أن على العرب أن يسترجعوا أقصى ما يستطيعونه من الأراضي التي أضاعوها حتى يضطروا إسرائيل إلى الانسحاب من كامل الأراضي المحتلّة بما في ذلك غزّة والضفّة الغربية، وكان الرئيس المصري يعطي الأولوية خاصة لاسترجاع سيناء. وبينما لم يعد المصريون في الواقع إلاّ بما كانوا قادرين عليه ـ أي عبور القناة ـ فقد أوهموا السوريين بأنهم ينوون دخول سيناء حتى خط المضايق على الأقل.

الفصل السادس

الحـرب أو السـلام

حـرب أكتوبر

العمليات العسكرية:

حيث إن الظروف المناخية قد فرضت في النهاية بداية أكتوبر فترة لعبور القناة، اختار السادات تاريخ 6 من الشهر ذاته الموافق لذكرى غزوة بدر في شهر رمضان (وبدر هو ذكرى انتصار النبي العظيم (ﷺ) على أعدائه المكيين) ولا يمكن لهذه الإحالة الدينية إلاّ أن تذكّي حماس الجنود وتصادف أن وافقت هذه الذكرى عيد يوم كيبور اليهودي وكان أول عامل من عوامل الحرب هو عنصر المباغتة، فرغم أن مصالح الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية قد تفطنت بطبيعة الحال للحشد العسكري للقوّات السورية والمصرية في الأيام السابقة بل رغم أن بعض أعوانهم قد جاؤوهم بخطة العملية العربية فإن هذه المصالح لم تستطع تصديق إمكانية نشوب حرب وظنت أن الأمر لم يكن غير عملية تمويه وتسميم جو، ولم يتعلّق العجز والقصور بجمع المعلومات بل على تأويلها. فالمسؤولون الإسرائيليون المغترُّون بتفوقهم العسكري لم يستطيعوا تصديق أن العرب يريدون استئناف القتال. وبدت لهم تصريحات السادات وغيره من قادة الدول العربية من قبيل التفاخر الخالي من الأهمية.

ولـم يفهم كيسنجر الذي أصبح قبل قليل وزيراً للخارجية أن نتيجة سياسة المأزق التي تبنّاها كانت ستؤدي إلى تجدد العنف.

وفي صباح 6 أكتوبر أدرك الإسرائيليون بأن الحرب وشيكة وأمروا بالتعبئة العامة وفكّروا في عملية وقائية وأثناهم الأمريكان عن ذلك حتى يظهروا من المسؤول عن العنف. وعلى كل حال وطبق ما أظهرته العمليات الحربية للأيام الموالية فإن أهمية الدفاعات الجوية العربية والعناية التي تمّت بها حماية المنشآت الحيوية للقوات المصرية والسورية كانت ستجعل العملية الجوية الوقائية غير فعّالة تماماً.

هاجم الجيشان العربيان ظهراً بسد من المدفعية ضد المواقع الإسرائيلية (ولو تمّ الهجوم صباحاً لأعاقت الشمس المواجهة عمل المصريين أو مساء لأعاقت السوريين) ونفّذ الجيش المصري عبور القناة في نظام وكان قد دُرِّب على ذلك بكل عناية وهاجم خط برليف. وصمد الخط غير أن بعض المواقع المحصّنة سقطت بينما تمّ التخلّي عن الباقي أو بعضها حوصر. وأنزلت مفارز مصرية داخل سيناء لإرباك خطوط مواصلات العدو.

حاول الطيران الإسرائيلي التدخّل فواجهه سدّ حقيقي من صواريخ سام من مختلف الأنماط ومدفعية مضادة للطائرات رهيبة الفعالية. وتمّ تحييد أهم عامل من عوامل التفوّق الإسرائيلي.

واتبعت القوّات المصرية مبادىء الاستراتيجية السوڤييتية، فأقامت دفاعاً في العمق على الضفّة الشرقية من القناة التي كانت تسيطر عليها على عرض يتراوح بين 4 و12 كيلومتر بدلاً من التغلغل في سيناء والذهاب حتى خط المضايق على الأقل. وبفضل المشاة المزودين بأسلحة فردية مضادة للدبابات استطاعت القوات المصرية صدّ الهجوم المضاد الذي قامت به المدرّعات الإسرائيلية. وفي ثلاثة أيام فقد الإسرائيليون أكثر من ثلث المدرّعات التسعمائة المرابِطة على الجبهة ونحواً من عشرين طائرة. وأدركوا أنهم لن يتمكنوا في الحال من

دحر المصريين إلى مواقع انطلاقهم في الوقت الذي يتوجب عليهم مواجهة السوريين بالجولان.

كانت جبهة الجولان أضيق نطاقاً وتقع فوق تضاريس أكثر وعورة. وهاجم السوريون بقوّة بينما هاجمت مفارزهم الفدائية مواقع المراقبة في المرتفعات وحيدت الدفاعات الجوية العربية الطيران الإسرائيلي الذي ألحقت به خسائر فادحة مثلما هو الشأن على جبهة القناة. وإثر معارك عنيفة تقهقر الخط الإسرائيلي يوم 7 أكتوبر وكان على وشك الانهيار. ولم يتم إنقاذه إلاّ بوصول الاحتياطيين السريع الذين أرسلوا للقتال على الفور. وفي الليلة الفاصلة بين 7 و8 أكتوبر بلغت القوات السورية حد مرمى النار من وادي الأردن وبحيرة طبرية.

ولما أكمل الإسرائيليون تعبئتهم أعطوا الأولوية للجبهة السورية الأقرب من المناطق الحيوية بالدولة العبرية فأرسلوا إلى هناك أهم طيرانهم وضحّوا بطائرات عديدة وكبّدوا القوّات السورية خسائر فادحة. ثم استأنف الجيش الإسرائيلي الهجوم وتمكّن من دحر السوريين تدريجياً إلى ما وراء خَطّ انطلاقهم (8 ـ 13 أكتوبر 1973) دون أن يحصل على انهيار خط دفاعهم. ورافق هذا العمل قصف داخل البلاد السورية مستهدفاً أهدافاً استراتيجية خالصة مثل خطوط المواصلات وكذلك البنية الاقتصادية بالبلاد (المصانع ومصافي النفط إلخ. .) وأصيب السكان المدنيّون بطبيعة الحال خاصة بدمشق. ولكن مثل هذه العمليات لم تنفذ ضدّ مصر لأن هذه الأخيرة كان لديها صواريخ طويلة المدى قادرة على إجراء عمليات انتقامية. وكان المصريون أول من امتلك قوة ردع من الصواريخ من الجانب العربي وذلك ما تعمَّم في كامل الشرق الأوسط في الثمانينيّات، غير أن استعمال تلك الصواريخ كان سنة 1973 تحت إشراف السوفييت الراغبين في عدم تصعيد النّزاع تصعيداً لا تمكن السيطرة عليه.

استطاع الجيش الإسرائيلي استعادة السيطرة على الوضع لقاء استهلاك هائل من العتاد الحربي سواء من الذخيرة أو من العتاد الثقيل من مثل الطائرات والمدرعات (كانت خسائر إسرائيل قد ارتفعت إلى ربع إمكانياتها) وأصيب موشي ديان بالهلع أمام هذا المنحى ومن المحتمل أنه بالغ في تقدير الخطر، الذي كان مع ذلك حقيقيّاً، والمتمثّل في شلّ قوّاته بضرورة الاقتصاد في الاحتياطيات الأخيرة. ولقد أجبرت هذه النتيجة غير المتوقعة للعمليات العربية، المسؤولين الإسرائيليين على التوسُّل إلى الأمريكان بمدّهم بالمساعدة بأسرع ما يمكن. وفوجىء كيسنجر بهذا الطلب وأعطت الإدارة الأمريكية الموافقة المبدئية بمدٍّ جسر جوي عبر المحيط الأطلسي وهو جسر صعب مدّه نتيجة رفض الحكومات الأوروبية السّماح باستعمال قواعد منظمة الحلف الأطلسي. وأصاب حكومة إسرائيل القلق مما فسّرته بأنه دليل على سوء النية فأفهمت الرئيس الأمريكي بتاريخ 12 أكتوبر أن إسرائيل إذا لم تحصل على إعادة تزويدها في الحال التزويد القوي والفوري فإنها ستلجأ إلى كل الوسائل الممكنة لتأمين بقاء دولة إسرائيل. وأول الأمريكيون هذه الرسالة على أنّها تهديد باستعمال السلاح الذرّي وأسرعوا باستعدادتهم بإقامة الجسر الجوي الذي بدأ يوم 14 أكتوبر.

وفي اليوم ذاته هجم المصريون في سيناء لإنقاص الضغط على الجبهة السورية وتقدمت المدرعات المصرية إلى أبعد من منطقة حماية الدفاعات الجوية فأصبحت عرضة لهجومات الطيران الإسرائيلي في الوقت الذي بدأ فعل الجسر الجوي الأمريكي يؤتي نتائجه في الحال. ولم يعد على الإسرائيليين الاقتصاد في عتادهم. وفي الأيام الموالية صار الإمداد الأمريكي يمرُّ بالمطارات العسكرية بسيناء على بعد بضعة كيلومترات من الجبهة. وتكبّد المصريون خسائر جسيمة واستنفدوا احتياطياتهم. ولما اضطرُّوا إلى التراجع على مقربة من القناة تركوا منطقة حيوية مكشوفة بالمكان المسمى الدفرسوار

حيث تدخل قناة السويس في البحيرة المرة الكبرى.

وفي الحال أدرك آريال شارون قائد القوات الإسرائيلية بالميدان نقطة الضعف تلك في النظام العسكري المصري وقام بعملية جريئة من العبور المعاكس للقتال ليشرع في محاصرة الجيش الثالث المصري المرابِط على الضّفة الشرقية من القناة على طول البحيرات المرة حتى مدينة السويس، وفي 16 أكتوبر تمكن الإسرائيليون من نقل ما يكفي من القوّات إلى الضفّة الغربية من القنال وأقاموا رأس جسر خطيراً. ولم يتفطن المصريون في الحال لخطر الموقف ولم يتمّ إعلام السادات بخطر محاصرة الجيش الثالث إلاّ يوم 18 أكتوبر بفضل المعلومات التي جمعتها الأقمار الصناعية السوڤييتية والتي نقلها إليه كوسيجين (وكان السوڤييت يبخلون بنقل صورهم بينما كان الأمريكان أكثر سخاء مع إسرائيل).

وفي تلك الأثناء أعاد السوريون تنظيم قواهم وتلقوا مساعدة المدرعات الأردنية الهامة (وكان الملك حسين قد أعلم الإسرائيليين عن طريق الأمريكان بأنه لن يحاربهم على طول خط وقف إطلاق النار الإسرائيلي الأردني لسنة 1967) وكذلك مساعدة الوحدات العراقية (وكان الاتحاد السوڤييتي قد حذّر إيران بأنه لن يسمح بتهديدات إيرانية ضدّ العراق التي اضطرّت إلى إخلاء حدودها مع إيران) وأعد الأسد هجوماً مضاداً عاماً بعد أن ضمن الدفاع عن العاصمة السورية. وجاء ذلك متأخّراً فالحرب قد تمّ تدويلها إلى حد خلق أزمة كبرى بين الدولتين العظميين.

الدول العظمى والصّدمة النفطية الأولى:

في بداية الحرب كانت الولايات المتحدة عازمة على منع أي طلب لإيقاف القتال من الأمم المتحدة ولأنها كانت واثقة من انتصار سريع للإسرائيليين. ولم يتمّ إعلام الاتحاد السوڤييتي بموعد استئناف القتال إلاّ في

آخر لحظة (أقل من أسبوع) رغم أنه كان يعرف نوايا سوريا ومصر في القتال. ولم يكن متحمِّساً لذلك ودعا مرات عديدة في الأشهر السَّالفة إلى «تسوية سياسية» للنزاع العربي الإسرائيلي. وبدءاً من 6 أكتوبر كانت أهدافه مزدوجة:

1 ـ منع أي تصعيد قد يخلق مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة ويقوِّض الانفراج.

2 ـ المحافظة على المصالح السوڤييتية في العالم العربي بالظهور بمظهر الدعم القوي لقضيته. وسعى المسؤولون السوڤييت إلى الحصول على وقف لإطلاق النار بأسرع ما يمكن يسمح بالحفاظ على مكاسب الهجمات العربية الأولى.

ولم تكن الدول العربية تريد ذلك. ورغم أن هدف السادات كان سياسياً قبل كل شيء وهو وضع نهاية للمأزق الدبلوماسي ولوضع «لا سلم ولا حرب» فإنه لم يفكِّر في إيقاف القتال دون الحصول على تعهد مسبق من الإسرائيليين بالانسحاب من الأراضي المحتلّة سنة 1967 أو من سيناء على أقل تقدير. وأراد السوڤييت تسجيل دورهم في الحرب فنظموا جسراً جويّاً تجاه مصر وسوريا بدءاً من 10 أكتوبر. وكانت هذه العملية رسمياً ردّاً على قصف الإسرائيليين التراب السوري والذي تسبَّب في ضحايا سوڤييت عديدين وهي تتطابق مع عقود سارية وكان جزء من الإمداد السوڤييتي على الأقل قد سُدِّد ثمنه بالعملات القابلة للتحويل (وتمَّ تمويل ذلك من قِبَل البلدان النفطية العربية).

وفي يوم 16 أكتوبر وفي خطاب أمام مجلس الشعب المصري أعلن السادات عن موافقته على إيقاف قتال قد يرد لقاء التزام إسرائيل بالانسحاب من كل الأراضي المحتلّة وضمان دولي بتنفيذ ذلك. ومنذ بداية القتال أبقى الرئيس المصري على اتصالات مع الأمريكان مؤكِّداً لهم بأنه لن يسعى للمواجهة معهم. وفي اليوم ذاته أعلنت غولدا مائير عن إرادة القتال حتى النَّصر النهائي الذي يعيد إسرائيل إلى موقع القوّة.

وتغير الوضع باستعمال السلاح النفطي. ففي يوم 17 أكتوبر اجتمع ممثلوا البلدان العربية النفطية بالكويت وقرّروا تخفيضاً شهرياً بنسبة 5٪ من إنتاج النفط إلى أن يتمّ الجلاء عن الأراضي المحتلّة والاعتراف بحقوق الفلسطينيين. وتُستثنى البلدان المؤيِّدة للقضية العربية من هذا الحدّ. وكانت السعودية واثقة بالموقف العسكري العربي فرفضت فكرة الحظر التام الذي قد يؤدّي بها إلى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة. غير أن عبور الإسرائيليين قناة السويس وإقامة الجسر الجوي الأمريكي قد غيّر المعطيات. وإثر الإعلان عن مبلغ المساعدة العسكرية الأمريكية لإسرائيل البالغ 2.2 مليار دولار قرّر فيصل يوم 20 أكتوبر حظراً تامّاً على الكميات الموجهة إلى الولايات المتحدة (يوم 30 أكتوبر على الكميات المرسلة إلى هولندا التي بدا موقفها مؤيِّداً للصهيونية. وكان الهدف هو ضرب سوق روتردام النفطية العظمى أحد أهم أسواق العالم).

كان الحظر في الأصل رمزيّاً. فالبلدان التي طالها الحظر لها إمكانية التزوّد من خارج البلاد العربية. واغتنمت الدول النفطية الأخرى فرصة هذا الوضع لزيادة إنتاجها. ولم ينخفض الإنتاج العالمي في نوفمبر إلاّ بواقع 7.5٪ بالمقارنة مع مستوى سبتمبر. وكان الوضع المضارب للصعود المترتب عن التوفيق العسير بين الطلب وبين العرض يفسِّر الصَّدمة النفطية الأولى. وكان سعر برميل النفط قد انتقل من 1.80 دولار في ديسمبر 1970 إلى 3.07 دولار في صائفة 1973. ثم إن قرار الكويت والحظر المقرَّر يوم 20 أكتوبر قد أحدثا ظاهرة هلع في السوق الحرّة حيث ارتفع سعر البرميل المسلَّم في الحال إلى مستوى بلغ 17 إلى 18 دولاراً. ولما اجتمعت منظمة البلدان المنتِجة للنفط في نهاية ديسمبر قررت توحيد سعر البرميل الواحد بـ 11.65 دولار وهو ما يعادل مضاعفة الأسعار أربع مرّات تقريباً. وعلى عكس ما وقع سنتي 1956 و1967 ما عاد الإنتاج الأمريكي يستطيع تعويض ما أوقفت إنتاجه البلدان المنتِجة بالشرق الأوسط، بل إن الولايات المتحدة ذاتها أصبحت مستوردة بنسبة 25٪ من

استهلاكها. والصدمة النفطية الأولى لم تكن متعمَّدة وكان سببها حنق البلدان العربية المنتِجة تجاه السياسة الأمريكية في النِّزاع العربي الإسرائيلي. وقد أدركت مجموعة البلدان المصدِّرة ـ تقودها في ذلك إيران وليبيا ـ أهمية العمل باتفاق فيما بينها للاستفادة من الهلع الذي أصاب السوق الحرّة لإقامة ميزان قوى لصالح البلدان المصدِّرة.

كانت البلدان الأوروبية من قبل ضدّ سياسة المأزق التي سلكها كيسنجر. وكانت لوعيها بتبعيتها للشرق الأوسط قد اعترضت على استعمال القواعد الأوروبية ومخزون الحلف الأطلسي لدعم إسرائيل. وكان هذا الانفصال بين أوروبا والولايات المتحدة حول مسألة الشرق الأوسط ثأراً ساخراً للتاريخ بالنسبة للخمسينيّات حيث كانت الولايات تنتقد الاستعمار المتأخِّر لحليفاتها الأوروبيّات. وإضافة إلى الرغبة في المحافظة على علاقات جيدة مع البلدان المنتِجة للنفط يمكن فهم الموقف الأوروبي بتأثير سياسة فرنسا العربية منذ 1967. ولقد أيَّد جورج بومبيدو إجمالاً حركات تأميم النفط لبداية السبعينيّات وقد رأى فيها متابعة للسياسة الفرنسية ـ وسيلة لتأمين إمداد فرنسا بالنفط خارج كبريات شركات النفط الأنجلوسكسونية وتأمين أسواق جديدة للصادرات الفرنسية. وبدا من الممكن اتباع نوع من «النمط الفرنسي» الممكن مده ليشمل كامل أوروبا خاصة وأن الرأي العام أصبح أكثر تنوّعاً في أوروبا رغم أنه ما زال مناصراً للصهيونية. وقد عبَّر عن الموقف الفرنسي ميشال جوبلير الذي كان وزيراً للشؤون الخارجية في صيغته الشهيرة: «هل إن محاولة عودة المرء إلى بيته يشكِّل بالضرورة عدواناً إمبريالياً؟» وصار هذا الموقف أوروبياً عندما تبنّى التسع يوم 6 نوفمبر 1973 قراراً من وحي فرنسي إنجليزي يطالب فيما يطالب خاصة بجلاء إسرائيل عن الأراضي المحتلّة. وهو يبيِّن أن إسرائيل بالنسبة للبلدان الأوروبية لا تشكِّل ذلك الموقع المتقدِّم للدفاع الغربي الذي يحلو لكيسنجر والأوساط الأمريكية المؤيِّدة للصهيونية تقديمها فيه.

تدخّل القوى العظمى والإنذار النووي الأمريكي:

لقد أعلنت مناورة تطويق الجيش الثالث المصري نهاية الحرب فقد فشلت استراتيجية السادات القائمة على فرض حرب استنزاف على أرض محدودة ولفترة لا يمكن للاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي تحمّلها. غير أن الفشل العسكري قد كشف عن جودة الاستراتيجية السياسية. ورأت الدولتان العظميان أن انتصاراً كاملاً للجيش الإسرائيلي غير مقبول. فالاتحاد السوڤييتي لا يستطيع أن يسمح بهزيمة عربية جديدة يمكن أن تعرّض سمعته للخطر نهائياً ووضع في حالة استنفار قوات محمولة جواً يمكنها التدخّل في الشرق الأَوسط. وكان الأمريكان يخشون أن فرضية انهيار مصري قد تضطر الدول العربية إلى الاستسلام كلية للحلف السوڤييتي في الوقت الذي دلّت فيه الإشارات السياسية المتكرِّرة من قِبَل السادات بأن مصر على استعداد للميل كلية إلى الجانب الأمريكي.

ولقد دلَّ الجسران الجويان، السوڤييتي والأمريكي على أن تواصل المعارك يتوقف على الإمدادات الحربية التي تقدّمها البلدان المصنِّعة. وكان المتحاربون يزيدون يوماً بعد يوم من تبعيتهم تجاه القوى العظمى. وفي يوم 19 أكتوبر طلبت الحكومة السوڤييتية سفر كيسنجر الفوري إلى العاصمة السوڤييتية من أجل التشاور حول وسائل وضع حدٍّ للمعارك بالشرق الأَوسط. وبدأت المفاوضات في اليوم التالي مساء بموسكو وانتهت يوم 21 أكتوبر بصياغة نصّ مشترك أمريكي سوڤييتي صوّت عليه مجلس الأمن يوم 22 أكتوبر تحت اسم القرار 338.

مجلس الأمن:

1 ـ يطلب من جميع الأطراف في المعارك الحالية، إيقاف القتال ووضع نهاية في الحال لكل الأنشطة العسكرية وبعد اثنتي عشرة ساعة على أقصى حدّ

من لحظة تبنّي هذا القرار وذلك في المواقع التي تحتلها الآن.

2 ـ يطلب من الأطراف المعنية الشروع بعد إيقاف القتال مباشرة في تطبيق القرار 242 (1967) لمجلس الأمن في جميع أجزائه.

3 ـ قرّر بأن تبدأ مفاوضات، في الحال في تزامن مع وقف إطلاق النار، بين الأطراف المعنية وتحت رعاية مخصَّصة بغية إقامة سلام عادل ودائم بالشرق الأَوسط».

كانت الدعوة إلى وقف إطلاق النار تتفق ورغبة القوتين العظميين في منع تطويق الجيش الثالث المصري، غير أن الإحالة إلى القرار 242 جاءت غامضة بما فيه الكفاية حتى لا يشار إلى مشاكل تأويله. والدعوة إلى مفاوضات فورية تهدف إلى تفادي العودة إلى المأزق السياسي الذي تلا حرب يونيه 1967. والإشارة إلى الأطراف المعنية يناسب طلب الإسرائيليين التقليدي باتصالات مباشرة مع الدول العربية غير أن تلك الدول تمّ تمثيلها كتلة واحدة في إطار مؤتمر دولي والرعاية المختصة تهدف إلى إقصاء الأوروبيين والأمم المتحدة من حل النّزاع وحيث إن الرعاية لا يمكن أن تكون إلاّ سوڤييتية أمريكية فإنها تشكّل في الظاهرة انتصاراً للسوڤييت الذين كانوا تقليدياً يرغبون في إقامة حكم ثنائي مع الأمريكان على الشرق الأَوسط.

قبلت مصر القرار 338 في الحال وأشارت إلى الجسر الجوي الأمريكي سبباً رئيسياً لرغبتها في إنهاء المعارك ولم ترد الاعتراف بالخطر الذي كان يتهدد جيشها الثالث. ونشأ عن القرار المصري أزمة في العلاقات بين السادات وبين الأسد الذي وضع أمام الأمر الواقع في الوقت الذي كان يستعدُّ فيه لشنِّ هجوم معاكس في الجولان لتخفيف الضّغط على مصر. وبعد استشارة أهم رؤساء الدول العربية ومسؤولي حزب البعث أعلن الأسد أن سوريا تقبل القرار 338 مذكرة تأويلها للقرار وهو الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي

المحتلّة وضمان حقوق الفلسطينيين. واحتجّت إسرائيل أمام هذه الصياغة وزعمت بأنها غير مقبولة وأنها لاغية. ولم يرد الأسد على ما اعتبره تهديداً إسرائيلياً باستئناف القتال. ولقد باغت القرار 338 الإسرائيليين وتبعيتهم للولايات المتحدة تفرض عليهم قبوله غير أنهم قرّروا عدم احترام وقف إطلاق النار وإنهاء مناورة التّطويق. واعتقدوا أن كيسنجر قد أعطاهم الضوء الأخضر بخصوص هذه العملية. وفي يوم 24 أكتوبر (عند الساعة الواحدة صباحاً بتوقيت نيويورك) طالب القرار 339 بعودة الإسرائيليين إلى مواقعهم التي كانوا عندها يوم 22 أكتوبر تمّ ذلك في وقت أكملوا فيه حركتهم تقريباً. وطلب السادات من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي التدخّل لإجبار إسرائيل على احترام القرار 338. وفي بداية المساء اقترح الاتحاد السوفييتي تدخُّلاً عسكريّاً مشتركاً أمريكياً سوفييتياً وهو ما رفضه كيسنجر وفهم هذا الأخير أن السوفييت مستعدّون للعمل من طرف واحد (فقد كانوا قد أوقفوا جسرهم الجوي حتى يتمكنوا من نقل فرق سوفييتية وألمانية شرقية) وكان يرأس مجلس الأمن القومي في غياب نيكسون المشغول بقضية ووترغيت فأعطى الأمر بأن توضع كل القوات الأمريكية للقطاع الأطلسي في حالة تأهب وخاصة الطيران الاستراتيجي الحامل للأسلحة النووية وردعت حالة التأهّب الأمريكية السوفييت عن التدخل ميدانياً وأفهمت الإسرائيليين أنه حان وقت احترام وقف إطلاق النار. وكرّر القرار 340 بتاريخ 25 أكتوبر أمر إيقاف القتال على خطوط 22 أكتوبر واستحدثت قوة طوارىء تابعة للأمم المتحدة. وبالقرار 341 بتاريخ 27 أكتوبر. . اتفق على أن قوة الطوارىء هذه ينبغي أن تشكّل من عناصر ليست أصيلة البلدان دائمة العضوية بمجلس الأمن.

ولقد فسّر العالم بأسره أزمة الليلة الفاصلة بين 24 و25 أكتوبر بأنها حدث جليل بحجم مسألة صواريخ كوبا لعام 1962، وأن خطر الانسياق النووي في النّزاع العربي الإسرائيلي وكذلك التحولات الاقتصادية التي ولّدتها الصدمة

النفطية الأولى قد قامت دليلاً على أن أهم بلدان العالم معنية بالتطورات الخطيرة لأزمات الشرق الأوسط وإن كان لب المشكل يرتكز على مسألة فلسطين البلد الصغير.

مسعى السلام الأمريكي

الدبلوماسية الأمريكية الجديدة:

كانت أكثر المسائل إلحاحاً هي مسألة مصير الجيش المصري الثالث الذي كان ما زال مطوّقاً. ورفضت إسرائيل العودة إلى خطوط يوم 22 أكتوبر وحاولت استفادة من تفوّقها ميدانياً. وذهب كيسنجر إلى مصر واستخدم رغبة السادات في لعب الورقة الأمريكية دون اللجوء إلى الاتحاد السوفييتي. وفي يوم 11 نوفمبر 1973 كان الاتفاق «التقني» الموقع بالكيلومتر 101 على الطريق الرابطة بين القاهرة ومدينة السويس أول اتصال دبلوماسي بين الإسرائيليين وبين المصريين. وسمح بتموين الجيش الثالث وهيأ لتبادل الأسرى. ولم يسمح النقاش. بتحديد خطوط يوم 22 أكتوبر.

وتوجب على المفاوضات العامة المرور بالمؤتمر الدولي الذي تحدّد لنهاية ديسمبر بجنيف. ولإعداد ذلك انعقدت بالجزائر القمّة العربية السادسة من 26 إلى 28 نوفمبر 1973. ورفضت العراق وليبيا الاشتراك فيها تعبيراً عن عدم موافقتهما على عمليات إيقاف إطلاق النار. وتحدّدت أهداف الأمن العربية كالتالي:

1 ـ التحرير الكامل للأراضي العربية التي احتلّت إثر عدوان يونيو 1967 دون التخلّي أو التنازل عن أي شبر من تلك الأراضي ودون المساس بالسيادة القومية على تلك الأراضي.

2 ـ تحرير القدس العربية ورفض قبول أي وضع يمكن أن يمسّ بالسيادة العربية الكاملة على المدينة المقدّسة.

3 ـ التعهّد باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفقاً للقرارات التي اتخذتها في هذا المجال منظمة التحرير الفلسطينيّة الممثّل الوحيد للشعب الفلسطيني (وأعربت المملكة الهاشمية بالأردن عن تحفّظات حول هذه النقطة).

إن المشكل الفلسطيني هو مشكل كل العرب طبقاً للقرار الذي تبنّته مؤتمرات القمّة السابقة ومن غير المعقول أن يتخلّى أي جزء عربي عن هذه المسؤولية.

ولقد سجلت هذه القمّة عودة ثقة العرب في أنفسهم بفضل حسن بلاء جيوشهم في الحرب وبفضل تأثير السلاح النفطي. ولقد وضع برنامج حقيقي للعمل تجاه مختلف بلدان العالم للحصول على تعاونها. وكانت لهجة القرارات حازمة بخصوص أوروبا الغربية:

«مطالبة بلدان السوق المشتركة بالبقاء وفية لموقفها السياسي المعبّر عنه في إعلانها بتاريخ 6 نوفمبر 1973.

«مطالبة بلدان أوروبا الغربية بوضع حد لدعمها العسكري والاقتصادي لإسرائيل.

«الحرص على أن تلغي هذه البلدان الحظر المفروض على تصدير الأسلحة للبلدان العربية.

«الحرص على أن تُمارس هذه البلدان ضغوطاً على الولايات المتحدة للحصول منها على إيقاف مساعدتها للعدو».

أما تجاه الولايات المتحدة فكانت كالتالي:

«العمل على أن تغير الحكومة الأمريكية موقفها الموالي لإسرائيل بتحذيرها من الأخطار التي تتضمنها مواصلة سياستها الحالية على مصالحها في البلدان العربية.

«مضاعفة الجهود المبذولة لإفهام الشعب الأمريكي عبر مختلف وسائل الاتصال عدالة القضية العربية والأخطار التي تنجم عن تأييد إسرائيل والتي قد تلحق بالشعب الأمريكي والأمن والسلم في العالم».

وأما تجاه بلدان معسكر الشرق:

«مواصلة الاتصالات بغية الحصول على:

«مواصلة دعمها للقضية العربية في جميع المجالات.

«تزويد البلدان والجبهات العربية بالأسلحة التي تمكّن العرب من الوقوف في وجه العدو ندّاً لندّ، كمّاً وكيفاً.

«العمل على أن تقطع رومانيا علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إسرائيل».

ولقد سمحت هذه الخطابة النشطة بتمرير أهم شيء وهو المشاركة في مؤتمر جينيف تحت الرئاسة المشتركة الأمريكية السوڤييتية من أجل الحصول على تسوية نهائية. وسرعان ما تبلور الواقع الجديد بشكل أكثر صراحة بالاقتناع بأن الولايات المتحدة وحدها هي التي تملك وسائل إقامة سلام مقبول من قبل الدول العربية. فلعبت هذه الدول اللعبة التي عرضها عليها كيسنجر وهي الوساطة الأمريكية بينها وبين إسرائيل التي تحوّل السوڤييت إلى مجرد دور ثانوي. وفضّلت إسرائيل الحل الأمريكي مع أنها ألحت في السنوات السابقة للحصول على اتصال مباشر مع الدول العربية ذلك أن ميزان القوى الجديد المؤسّس على نهاية أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يُهزم قد جعلت فجأة هذه العلاقات المباشرة غير جذّابة مثلما كانت من قبل (خاصة وأن الدول العربية يمكنها تكوين كتلة في ذلك المؤتمر وستكون بالتالي أقل استعداداً للتنازل). وسيكون المؤتمر الدولي خيالاً مفيداً لتسجيل اتفاقات يُتفاوض فيها في أماكن أخرى.

ولقد مرّت الدبلوماسية الحقيقية برحلات «مكوكية» لوزير الخارجية

الأمريكي بين القدس ومختلف العواصم العربية بما في ذلك تلك الواقعة بعيداً عن الجبهة ولكنها لها تأثير كبير مثل مدينتي الجزائر والرياض، وبينما كانت إدارة نيكسون في انهيار إثر فضيحة ووترغيت فقد احتفظت بمصداقية سياسية كبرى في الشرق الأوسط. بفضل عوامل من هذه المنطقة من العالم. وكانت خطة كيسنجر تتمثّل في رفض إمكانية اتفاق إجمالي كان يراه غير واقعي وفي تشجيع تقارب تدريجي لمواقف مختلف الأطراف عبر سلسلة من الإجراءات وهي سياسة «الخطوة خطوة» التي ذاع صيتها. وهكذا يمكن إرضاء بعض المطالب العربية الدنيا دون الظهور بمظهر فرض تسوية على إسرائيل ضدّ إرادتها.

اتفاقات فكّ الارتباط:

استندت الرحلة المكّوكية الثانية لكيسنجر من 13 إلى 18 ديسمبر 1973 من أجل إعداد الدورة الأولى لمؤتمر جينيف، وكانت المسألة الأساسية تتعلّق بتمثيل الفلسطينيين بالنّدوة. وأثناء هذه الجولة تمّت المحادثات المباشرة الأولى بين الأسد وكيسنجر. كان همّ المصريين والسوريين الأول هو الحصول على فكّ ارتباط القوات فلم يلحّوا على المسألة الفلسطينية. ولكن السوريين أعلنوا عن نيّتهم في عدم حضور الدورة الأولى للمؤتمر. وكانوا بذلك يريدون تسجيل إصرارهم في الوقت ذاته الذي لا يعيقون فيه عملية السلام. ورغم مخاوفه من الطريقة التي كان السادات يتصرّف بها ـ دون أخذ المصالح السورية في الحسبان ـ فقد استفاد الأسد من اتصالاته بكيسنجر ليتدرّب على قواعد الدبلوماسية الدولية وافتتح المؤتمر في جو متوتر يوم 21 ديسمبر 1973، فكل حدّد موقفه بشكل صلب. وبما أن الانتخابات الإسرائيلية كانت ستجري يوم 31 ديسمبر فلم يكن بالإمكان حصول شيء من هذه الدورة الأولى باستثناء لجنة عسكرية تقنية مصرية إسرائيلية مكلّفة بالتباحث في فكّ الارتباط.

وتوصلت الرحلة المكوكية الثالثة (10 ـ 18 يناير 1974) إلى توقيع اتفاق

فكّ الارتباط المصري الإسرائيلي بالكيلومتر 101. وبمقتضى ذلك ينسحب الإسرائيليون على خطٍّ موازٍ لقناة السويس على بُعد 20 أو 25 كيلومتر تقريباً إلى الشرق من الممر المائي وأقيمت منطقة عازلة بين الجيشين احتلّتها قوة الأمم المتحدة. ومن جانبي المنطقة العازلة استحدثت منطقتان محددتا التسليح. ولم يكن الاتفاق يعد غاية في حدّ ذاته بل هو «يشكل خطوة أولى نحو سلام نهائي عادل ودائم حسب تعليمات القرار 338 وفي إطار مؤتمر جينيف» وتمّ الاتفاق بسهولة نسبية لأن كل الأطراف كانت كاسبة في ذلك. فما أن تخلّت إسرائيل عن تحطيم الجيش الثاني(*) حتى أصبحت بدورها عرضة لهجوم معاكس مصري. والإبقاء على الموقف المنطوي على المجازفة يقتضي استمرار التعبئة الإسرائيلية الذي لا يمكن للاقتصاد الإسرائيلي تحمّله. وفكّ الارتباط هذا يتفق مع أفكار موشي ديان لسنتي 1967 و1971 فقد كان يرى أن مضايق سيناء تشكّل دفاعات أفضل من القناة، وفي هذه المنطقة الواقعة بعيداً عن الأراضي الإسرائيلية لم تقم إسرائيل بطبيعة الحال مستوطنات بشرية غير العسكرية منها.

وكان الأمر مختلفاً جداً عن ذلك في الجولان فمنذ بداية خطة ألون أسّست مستعمرات سكانية والغرض منها رسمياً هو تعزيز الأمن. ولكن هذه المستعمرات لم تلعب أي دور عسكري سنة 1973 حيث تمّ إجلاؤها على جناح السرعة. وكان هدف السياسة الإسرائيلية هو منذ عام 1967 ضم جزء كبير من الأرض المحتلّة ولم تستطع منذ بداية المفاوضات قبول مبدأ التخلي عن المستعمرات السكانية.

وإلى جانب التصلّب الإسرائيلي كان على الأمريكان مواجهة الضغوط العربية؛ فالعربية السعودية أشارت إلى أن رفع الحظر النفطي مرتبط بفك الارتباط بالجولان. وبعد اتفاق فكّ الارتباط وعد السادات الأمريكان بأنه سيطلب رفع الحظر. لكن فيصل لم يقبل رفع الحظر إلاّ بعد توقيع اتفاق

مشابه حول الجولان، وبدأت الرحلة المكوكية الرابعة لكيسنجر يوم 25 فبراير 1974. ولم يعرض الإسرائيليون إلاّ انسحاباً رمزياً يترك لهم جزءاً من الأراضي المحتلّة في أكتوبر 1973. وكانت المفاوضات هذه المرة أطول وأعسر. ولم تحصل جولة وزير الخارجية الأمريكي إلاّ على القليل من النتائج الملموسة باستثناء قبول الدول العربية يوم 18 مارس بإيقاف الحظر بينما بدأت بوادر حرب استنزاف في الجولان. وفي إسرائيل استقالت حكومة غولدا مائير بسبب السخط الشعبي الموجّه ضدّ المسؤولين عن الإهمال في حرب أكتوبر 1973. وبينما كان إسحاق رابين يعد تشكيل الحكومة الجديدة التي لم تضم موشي ديان، ترأست غولدا مائير الحكومة الانتقالية قبل تقاعدها السياسي.

وأخيراً وفي نهاية مايو تمّ توقيع اتفاق على غرار اتفاق سيناء يضم منطقة عازلة ومناطق محدودة التّسلح، وانسحب الإسرائيليون إلى ما بعد خط يونيو 1967 بقليل (وردّت إلى سوريا رمزياً أنقاض مدينة القنيطرة)، واحتفظوا بالأراضي التي تستغلها المستعمرات السكانية الإسرائيلية وأصبحت الولايات المتحدة طرفاً في الاتفاق لأنها ضمنت لإسرائيل إمدادات بالسلاح على أساس برامج طويلة المدى لا برامج يُتفاوض فيها سنوياً والتزمت بدعم أي ردّ فعل إسرائيلي. إذا ما استعملت العمليات الفدائية الفلسطينيّة قاعدة لها (وهو أمر مستبعد الوقوع غير أن الأسد رفض الالتزام كتابياً ورسمياً بمنع أي عمل مقاومة انطلاقاً من الخطوط السورية). أما بقية المفاوضات فقد أجلت إلى موعد استئناف مؤتمر جينيف.

وكان نجاح دبلوماسية كيسنجر يعود إلى عزلة سوريا المتزايدة بالنسبة لمصر والدول النفطية. ولإضعاف موقف سوريا سمح كيسنجر لوكالة الاستخبارات المركزية بالتعاون مع إيران بالعمل على استئناف التمرّد الكردي في العراق لمنع الجيش العراقي من التدخّل في الصراع العربي الإسرائيلي.

وتوج النجاح الأمريكي برحلة نيكسون الانتصارية إلى الشرق الأوسط من

12 إلى 18 يونيو 1974 وشملت زيارته سوريا ومصر. والتزم نيكسون أكثر من وزير خارجيته لصالح الأطروحات العبرية غير أنه لم يعد غير رجل سياسي مُنته مع وقف التنفيذ ففضية ووترغيت اضطرته بعد ذلك إلى الاستقالة (8 أغسطس 1974).

الاعتراف الدولي بحقوق الفلسطينيين:

كانت سياسة كيسنجر ترتكز على رفض الاعتراف بالمطالب الفلسطينيّة وكانت المقاومة تشبه بقوة معادية للولايات المتحدة ينبغي محاربتها. صحيح أن وزير الخارجية الأمريكي فكر في إمكانية فك الارتباط في الضفة الغربية لكن لصالح المملكة الهاشمية الأردنية دون سواها. وكان الإسرائيليون يرفضون إثارة هذا الموضوع مبرِّرين موقفهم ـ ضمن حجج أخرى ـ بعدم مشاركة الأردن مباشرة في حرب أكتوبر فبرَّروا بذلك خيار السادات والأسد العسكري.

وتصلّب الإسرائيليون في موقفهم تجاه الأراضي المحتلّة. فعشية الحرب نصّت وثيقة غاليلي التي وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية على تكثيف الاستعمار اليهودي وإنشاء مدن إسرائيلية بالجولان وسيناء، ـ أما بخصوص المناطق الفلسطينيّة ذاتها فإن موشي ديان دافع عن فكرة سحب الأرض من السكان العرب فيحتفظ فلسطينيو الضفة الغربية بالجنسية الأردنية التي تُعطى كذلك لسكان قطاع غزّة وتواصل إسرائيل إدارة الأراضي. ويحقُّ لمواطنيها الاستقرار فيها. وهكذا لن يكون هناك ضم يضاعف عدد السكان العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية. . فيكون لإسرائيل أقصى ما يمكن من الفوائد بأقل تكلفة سياسية واقتصادية.

ورفضت الأردن رسمياً هذه العروض الإسرائيلية. وكانت مقرة العزم على الاحتفاظ بوجود سياسي في الأراضي ولا تريد خاصة قيام دولة فلسطينية لا

يمكن إلا أن تكون خطراً مميتاً على المملكة الهاشمية بعد هذا العدد القليل من السنوات التالية «أيلول الأسود». غير أنها قبلت ميدانياً عدداً من المقترحات الإسرائيلية: فالفلسطينيون من غزّة الذين يطلبون جواز سفر أردني يحصلون عليه والموظفون العرب بالضفة تدفع الأردن جزئياً أو كلياً رواتبهم وبذلك بدأ في سرية تامة نوع من الإدارة المشتركة الإسرائيلية الأردنية للأراضي الفلسطينيّة المحتلّة. وكانت إسرائيل المستفيدة الأولى من ذلك ما دام تكفّل الأردن بجزء من أعباء الخدمات العامّة سيحدّ من نفقات إدارة الأراضي المحتلّة. وبشكل عام قصرت السلطات الإسرائيلية بشكل صارم المساعدة الخارجية على ما هو خدمة عامة. كما أن مشاريع التنمية الاقتصادية للأراضي المحتلّة لصالح السكان العرب تتمّ عرقلتها بشكل منتظم.

وأصبحت الأراضي قضية مربحة للإسرائيليين فالضرائب التي تجبى من السكان تفوق نفقات الإدارة، والمنتجات الإسرائيلية تدخل بكل حرية بينما لا يمكن للمنتجات الفلسطينيّة أن تصدر أولاً إلى الأردن ويُشكِّل السكان العرب خزاناً من العمالة بخسة الثمن التي تسمح كذلك بتعديل الضمان الاجتماعي الإسرائيلي فالعمال المهاجرون يومياً إلى إسرائيل لا يستفيدون إلاّ بشكل ضعيف من الاشتراكات التي هم ملزمون بدفعها.

والهدوء الظاهري بالأراضي المحتلّة يُفسّر بالوعي بالفارق الهائل في القوى بين المحتل ومن احتلّه. والخوف العام هو الخوف من طرد جديد للسكان في حالة قيام اضطرابات. فالمهم بالنسبة للفلسطينيين إذن تطوير مقاومة سلبية، هو الصمود من أجل الحفاظ على وجودهم فوق أرضهم. والإسرائيليون يغترون بهذا الوضع ويعتقدون أن بإمكانهم التأكيد بأن ظروف تعايش حقيقي بين العرب والإسرائيليين قد قامت فعلاً. غير أن الأمر في الواقع هو توازن هش: فما دامت المستعمرات الإسرائيلية تتوقف بعيداً عن المناطق كثيفة السكان وما دامت الاستقطاعات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق

بالموارد المائية المحدودة، معتدلة فالسكان المحتلون سيبقون في سلبية ظاهرية. فالاحتلال لم يقض على الشعور الوطني الفلسطيني بل بالعكس من ذلك لم يزد على أن أجّجه كما أن الاعتراف الدولي الذي حصلت عليه منظمة التحرير الفلسطينيّة سنة 1974 قد أعطى إشارة انضمام فلسطينيي الداخل إلى حركتهم الوطنية.

كانت الدول العربية واعية بخطر عودة ظروف سبتمبر 1970 حيث أدّى قبول خطّة روجرز إلى مواجهة مسلحة مع المقاومة الفلسطينيّة. فسياسة «الخطوة خطوة» تهدِّد بأن تجرّها إلى انجراف نحو وضع مشابه. وأدركت أن الولايات المتحدة لا تنوي ممارسة ضغوط حقيقية على إسرائيل وأن الوقت حان للمزايدات بالتذكير بشرعية القضية الفلسطينيّة خاصة وأن ليبيا والعراق اتهمتا المشاركين في عملية السلام بخيانة المصالح العربية، وكانت قمة مدينة الجزائر قد عبَّرت عن النية الجازمة في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينيّة ممثّلاً وحيداً للفلسطينيين رغم تلكؤ الأردن.

وأفلح ياسر عرفات في سلوك دبلوماسية لبقة لتجسيد هذا التقدُّم. وفي قمة لاهور الإسلامية من 22 إلى 24 فبراير 1974 حصل على اعتراف 37 بلداً. ـ بما في ذلك الأردن ـ بمنظمة التحرير الفلسطينيّة «ممثّلاً وحيداً للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع» وفي المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر المجتمِع بالقاهرة من 1 إلى 9 يونيو تمَّ التأكيد من جديد على برامج إقامة دولة ديموقراطية على كامل فلسطين لكن لأول مرة تمَّ تبنّي مبدأ المراحل وكذلك استعمال وسائل غير النضال المسلّح (الذي ظلَّ ينعت بأن له الأولوية).

«ستستخدم منظمة التحرير الفلسطيني كل الوسائل ـ والنضال المسلّح في المقام الأول ـ لتحرير الأرض الفلسطينيّة ولإقامة السلطة المستقلّة والوطنية والمناضِلة من أجل شعبنا على كل جزء من الأرض الفلسطينيّة يتمُّ تحريره. ويتضمن ذلك تغييرات جديدة في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله».

وتقدم منظمة التحرير الفلسطينيّة على أنها المطالِب المباشر بإدارة الأرض المحتلّة إذا ما جلت عنها القوات الإسرائيلية. وهذا الموقف الجديد قد جرّ انتقال منظمات أقصى اليسار إلى المعارضة. وقد شكّلت برئاسة جورج حبش «جبهة الرفض» وعلى العكس من ذلك تقرّب الاتحاد السوفييتي من منظمة التحرير الفلسطينيّة بعد أن أزعجه تورّط الدول العربية مع الولايات المتحدة، ودعا إلى تأسيس دولة فلسطينية مستقلّة في الأراضي المحتلّة.

وبعد وضع البرنامج الجديد لم يلبث النجاح الدولي أن جاء مع تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بـ 105 أصوات (منها صوت فرنسا) على دعوة «منظمة التحرير الفلسطينيّة، ممثّلة الشعب الفلسطيني للمشاركة في مداولات الجمعية العامة حول المسألة الفلسطينيّة». وبعد أن أصبح لعرفات مكانة صلبة، حصل في القمة العربية السابعة بالرباط (26 ـ 29 أكتوبر 1974) على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينيّة ممثّلاً أوحداً وشرعياً للشعب الفلسطيني» و«بحق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطة وطنية مستقلة تحت إدارة منظمة التحرير الفلسطينيّة». واضطرت الأردن هذه المرة إلى الخضوع للإرادة العامة.

واستُقبل ياسر عرفات بالجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 13 نوفمبر، فأكّد في خطابه على ضرورة إدانة الصهيونية باعتبارها ذات طبيعة استعمارية كما أكّد على أن المقاومة ليست إرهابية بل ثورية ودعا إلى مستقبل سلام في إطار فلسطين ديموقراطية وعَلْمانية فقال:

«عندما نتحدّث عن آمالنا المشتركة في فلسطين الغد فإن أهدافنا تشمل كل اليهود الذين يعيشون اليوم بفلسطين والذين يقبلون بالتعايش معنا في سلم ودون تمييز».

وفي 22 نوفمبر 1974 وبعد سبع سنين من القرار 242 اعترفت الجمعية العامة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير والسيادة والاستقلال الوطني. وتمّ قبول منظمة التحرير الفلسطينيّة بصفة مراقِب.

أما في الأراضي المحتلّة فإن نجاحات منظمة التحرير الفلسطينيّة السياسية قد احتفل بها في مظاهرات من البهجة. وابتداء من عام 1975 بدأت حلقة التظاهر والقمع والتي تفاقمت برغبة إسرائيل في أن يكون لها منفذ إلى الأماكن المقدّسة الإسلامية. وفي أبريل 1976 قرّرت السلطات الإسرائيلية إجراء الانتخابات البلدية الثانية بالضفّة الغربية بنية سدّ الطريق أمام منظمة التحرير الفلسطينيّة وفازت فيها المنظمات السياسية اليسارية والمتعاطفون مع المنظمة فكانت تلك نهاية السيطرة السياسية للأعيان الموالين للأردن. وأفصح عمداء البلديات الجُدد عن مساندتهم لمنظمة التحرير الفلسطينيّة.

نهاية سياسة كيسنجر:

إن الجهود التي بذلها كيسنجر للحصول على فكّ الارتباط بالضفة الغربية قد فشلت تماماً. فالإسرائيليون كانوا ضد هذا الخيار الأردني وذلك مما يمكن منظمة التحرير الفلسطينيّة من أن تصبح القوة الرئيسية بالأراضي المحتلّة. ومنذ قمة الرباط وضع الاعتراف الدولي بالمنظمة شكل تمثيلها في حالة استئناف مؤتمر جينيف. وفي مصر شُرع في توظيف مبالغ اقتصادية ضخمة من أجل تنشيط منطقة القناة التي خربت منذ عام 1967. وبذلك أراد السادات كذلك أن يظهر أن مصر لا تريد ولا تستطيع استئناف القتال. ورأى رابين أن على إسرائيل أن تناضل ضد الزمن، وكان مقتنعاً بأن سياسة أوروبا وجزءاً هامّاً من العالم الموالية للعرب مردّها إلى التبعية النفطية. وقدّر أنه بعد بضع سنين (وأعطى رقم 7 الرمزي) سيتم الحد كثيراً من هذه التبعية وأن إسرائيل ستستعيد دعائم دولية قوية. وبما أن التخلي عن الأراضي المحتلّة الفلسطينيّة والسورية غير وارد فينبغي تركيز الجهود على مصر لفصلها عن سوريا ولمنعها من العودة إلى منطقة النفوذ السوڤييتي.

كانت قمة الرباط قد قرّرت بالفعل رفض أي اتفاق منفصل وأفهم السادات كيسنجر في نوفمبر 1974 بأنه مستعد لخرق ذلك إذا كانت فائدة الاتفاق هامة

لمصر. وفي حالة العكس فهو سيلتفت إلى الاتحاد السوفييتي. وأشار الإسرائيليون إلى أنهم ينوون تنفيذ انسحاب هام في سيناء بشرط أن تتعهد مصر بتوقيع إعلان عدم اعتداء بينما كان السادات يسعى للحصول على اتفاق عسكري «تقني» للحدّ من هجمات الدول العربية الأخرى. وهكذا كانت رحلة كيسنجر المكوكية لشهر فبراير 1975 غير مثمرة.

وفي مارس 1975 بدأ كيسنجر محاولة مفاوضات جديدة. وحصل من السادات على مقترح سياسي توفيقي وهو القبول بمبدأ عدم استعمال القوة لحلّ النزاع العربي الإسرائيلي، ورفضت إسرائيل هذا التعهد كما رفضت الانسحاب إلى أبعد من مضايق سيناء وذلك ما أدى إلى قطع مثير للمفاوضات يوم 22 مارس. ولم يتردد كيسنجر في مصارحة المسؤولين الإسرائيليين برأيه: «إن الساسة العرب الذين يعولون على الولايات المتحدة سيفقدون اعتبارهم.. وإن سياسة «الخطوة خطوة» قد أعيقت أول الأمر بخصوص الأردن ثم بخصوص مصر.. إننا بصدد فقد السيطرة.. إننا سنرى الآن العرب يتصرّفون في جبهة متحدة. وسيكون التركيز على الفلسطينيين وستكون هناك صلة بين الحركات في سيناء والحركات في الجولان. إن السوفييت سيعودون إلى المسرح. إن الولايات المتحدة تفقد السيطرة على الأحداث.. إن استراتيجيتنا في السابق كانت معدة إعداد جيداً غير أننا الآن لا ندري ما ينبغي فعله. وستحدث ضغوط من أجل الإيقاع بين إسرائيل والولايات المتحدة ولن يكون ذلك لأننا نريد ذلك لكنه سيكون بالرغم عنا. لقد فشلنا.. فلو حصل اتفاق لمكّن الولايات المتحدة من الحفاظ على مراقبة العملية الدبلوماسية. ومقارنة مع ذلك فإن تحديد خط باختلاف 8 كيلومترات لا يبدو لي مهمّاً بشكل واضح. ومع ذلك كان لكم كل عناصر عدم الاعتداء مع عدم استخدام القوة.

«إنها فاجعة حقيقية.. لقد حاولنا التوفيق بين مساندتنا لكم وبين مصالحنا الأخرى بالشرق الأوسط بشكل لا يلزمكم باتخاذ كل القرارات دفعة واحدة..

كانت خطتنا تتمثّل في تجنيبكم مواجهة كل الضغوط في آنٍ معاً. . ولو أردنا حدود عام 1967 لأمكننا الحصول عليها ولكان الرأي العام العالمي كله وراءنا. وكانت استراتيجيتنا قد رسمت بطريقة لحمايتكم من ذلك. لقد تجنبنا تحديد خطة إجمالية من أجل تسوية شاملة. . وإني أرى الضغط يتعاظم لإجباركم على العودة إلى حدود عام 1967. وبالقياس إلى ذلك فإن عشرة كيلومترات ليست لها أيّة أهمية. . إني لست حانقاً عليكم وإني لا أطلب منكم تغيير موقفكم. لكن إنه لمأسوي أن نرى الناس يحكمون على أنفسهم بالتعرّض لخطر مذهل»[1].

وأثار الرئيس فورد، عندئذ ضرورة إعادة فحص شامل للسياسة الأمريكية بالشرق الأوسط. وفي الأسابيع التالية التي تميّزت بسقوط بنوم بينه يوم 17 أبريل وسقوط سايغون يوم 29 أبريل واغتيال الملك فيصل وبداية الحرب الأهلية اللبنانية ورغم احتجاجات في الاتجاه المضاد. حدّت الولايات المتحدة من مساعدتها الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل. ولكنها لا تريد العودة إلى مؤتمر جينيف الذي سيطرح مسألة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينيّة ودور الاتحاد السوفييتي. واغتنم الأخير هذا الوضع ليظهر بمظهر الحليف الحقيقي للعرب.

وحاول السادات التقرّب من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينيّة. غير أنه اصطدم برغبتهما في تشكيل كتلة مع مصر في مفاوضات جينيف. غير أن مثل ذلك التكتيك في رأي الرئيس المصري سيمكّن إسرائيل من القيام بمناورات تسويفية وبإعادة خلق جو ملائم في علاقاتها مع الولايات المتحدة. وفي 5 يونيو 1975 الذكرى الثامنة لحرب عام 1967 أعاد رمزياً فتح قناة السويس أمام الملاحة وذلك مما يجعل حرباً جديدة ضد إسرائيل أقل احتمالاً.

(1) أورده وليام كاندت Decade of Decisions مطابع جامعة كاليفورنيا، 1977 ص ص 266 - 267.

في إسرائيل كانت سياسة الرفض لكيسنجر شعبية. ونظمت كتلة الضغط الصهيوني نفسها في واشنطن وازدادت ضغوط الكونغرس على إدارة فورد لصالح الأطروحات الإسرائيلية. غير أن الحكومة الإسرائيلية أدركت أن السادات ليس مستعدّاً لتنازلات جديدة بينما يجمع العالم على تحميل إسرائيل مسؤولية فشل المفاوضات. فقرّر فورد عندئذ وضع الحكومة الإسرائيلية أمام خيارين: خيار استئناف المفاوضات حول سيناء ويصاحب ذلك تعزيز للمساعدة الأمريكية أو العودة إلى مؤتمر جينيف مع خطة أمريكية لا تحسب حساباً لاحتمالات السياسة الداخلية الأمريكية. وقرّر رابين اختيار الخيار الأول الذي يتناسب مع سياسته الرامية إلى كسب الوقت. وكانت المفاوضات حول الاتفاق الثاني لفكّ الارتباط، المعروفة بسيناء 2، مفاوضات إسرائيلية أمريكية أكثر منها مصرية إسرائيلية. وترتب على توقيع الاتفاق يوم 4 سبتمبر 1975 انسحاب إسرائيلي إلى خط المضايق وإعادة حقول النفط بخليج السويس إلى مصر. واتفق على أن مواقع قوّات البلدين في سيناء ستتمُّ مراقبتها بنظام مراقبة الكترونية يشرف عليه الأمريكان. في كل من الدولتين.

«إن النزاع بينهما ـ وفي الشرق الأوسط ـ لن يسوى بالقوة العسكرية بل بوسائل سلمية [. . .] وهما مقرّان العزم على التوصل إلى حلّ سلمي نهائي وعادل بواسطة المفاوضات التي طلبها مجلس الأمن في قراره 338. وإن هذا الاتفاق خطوة هامة نحو هذا الهدف. والطرفان يتعهدان بهذا بعدم اللجوء إلى التهديد أو إلى استعمال القوة أو الحصار العسكري أحدهما ضد الآخر».

وسمحت مصر للمنتجات غير العسكرية الصادرة من إسرائيل أو إليها بالمرور عبر قناة السويس. والتورّط الأمريكي يدرك ميدانياً باعتبارها حكماً في حالات خرق الاتفاق. وإضافة إلى دور الولايات المتحدة في الاتفاق فقد التزمت تجاه إسرائيل بمجموعة من التعهدات: منها الوعد بمساعدة عسكرية واقتصادية طويلة الأمد والتّشاور الدوري بين الحكومتين والتكفّل بتزويد

إسرائيل بالنفط لمدة خمس سنين، أما على الصعيد السياسي العام فقد التزمت بتأمين بقاء إسرائيل وأمنها بتقديم دعم دبلوماسي ومساعدة في حالة التهديد من طرف قوة عالمية، وبخصوص مؤتمر جينيف، ينبغي عليها تنسيق موقفها مع موقف إسرائيل وأن تبذل كل الجهود الممكنة لكي تجري المفاوضات الأساسية على أساس ثنائي. وأخيراً ينبغي عليها مواصلة سياستها بعدم الاعتراف وبعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينيّة ما لم تعترف هذه بحق إسرائيل في الوجود وما لم تعترف بالقرارين 242 و338 لمجلس الأمن. وعليها أن تعترض أو أن تستعمل حقّها في الفيتو عند اللزوم ضد كل مبادرة بمجلس الأمن تعدل شروط الحضور بمؤتمر جينيف أو تغير القرارين 242 و338 بشكل يجعلهما لا يتفقان مع هدفها الأصلي.

ورغم أن إسرائيل تعهدت باستئناف المفاوضات مع مصر لتوقيع اتفاق نهائي فإن مكسبها الرئيسي هو غياب أية إشارة إلى مشاركة فلسطينية في إطار تسوية عامة ممكنة للنزاع العربي الإسرائيلي. ورغم تأكيدات كيسنجر للسادات حول ضرورة إبرام اتفاق ثان لفك ارتباط سوري إسرائيلي، لم يعد للولايات المتحدة أية وسيلة ضغط على إسرائيل حول قضية الجولان. وحيث إنه استُبعِدت إمكانية التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينيّة ومع الأردن فإن عملية السلام قد توقّفت تماماً. وبدأت مصر تعاني من عزلتها في العالم العربي وتلقّت لأول مرة في مارس 1976 سلاحاً أمريكياً، وفي ذات السنة توقف كل جهد دبلوماسي بسبب التّورط السوري في حرب لبنان والحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية.

الاستراتيجية النفطية للعربية السعودية:

سارع كيسنجر بإشراك العربية السعودية في رحلاته المكوكيّة بالشرق الأوسط. فالصّدمة النفطية الأولى والحظر أظهرا أن هذه المملكة ستلعب دوراً آخذاً في النمو في السياسة الإقليمية. وعائداتها النفطية تبدو أنها في نمو لا

يعرف التوقف، فمن 949 مليون دولار سنة 1969 إلى 2.745 ملياراً سنة 1972 إلى 22.574 ملياراً سنة 1974 فـ 25.7 ملياراً سنة 1975 فـ 30.8 ملياراً سنة 1976 فـ 36.5 ملياراً سنة 1977. ومشاريع التنمية الاقتصادية المحلية وامتصاص العائدات من قِبَل السكان ليست كافية لاستنفاد هذه المبالغ المالية الضّخمة. ولقد تولّد عنها مشاكل جديدة وتزايد كبير في السكان الأجانب من العرب ومن غير العرب. والحل المنطقي هو الحدّ من الإنتاج النفطي الذي يمكّن من الإبقاء على أسعار مرتفعة مع الحفاظ على الاحتياطي الضخم من النفط. غير أن هذا الخيار رفضته الولايات المتحدة رفضاً قاطعاً وأعلنت أن تخفيضاً جديداً في الإنتاج سيشكّل تقريباً سبباً للحرب. ولقد حاولت الولايات المتحدة إلى جانب مفاوضاتها حول النزاع العربي الإسرائيلي أن تشكّل اتّحاداً من البلدان المستهلِكة للنفط قادراً على مواجهة منظمة البلدان المنتِجة للنفط غير أن المشروع قد فشل جزئياً بسبب معارضة فرنسا التي رأت في ذلك وسيلة من جانب الولايات المتحدة لاستعادة هيمنتها على الحلف الأطلسي. ولقد هاجم المسؤولون الأمريكان فرنسا متّهمين إياها بالاستسلام أمام مطالب البلدان النفطية. ومع ذلك كانت فرنسا البلد الصناعي الذي ذهب إلى أبعد حدّ في طريق الاقتصاد في الطاقة وفي خلق مصادر بديلة للطاقة وخاصة من أصل نووي وذلك من أجل استعادة استقلالها الحقيقي في هذا المجال.

ولقد أشار المسؤولون الأمريكان جهاراً وعلى حدة بأن الولايات المتحدة مستعدة لاحتلال مناطق الإنتاج النفطي احتلالاً عسكرياً محتملاً إذا ما اقتضت ذلك مصالحها الحيوية، والسعوديّون يعلمون أن مثل ذلك العمل صعب بسبب استحالة تشغيل الصناعة النفطية وشبكة أنابيب النفط في تلك الظروف، والمنشآت النفطية هدف سهل لعمليات التخريب. ولكنهم لا يريدون تجشم مخاطر مواجهة كبرى مع الولايات المتحدة الذين هم في حاجة إليها لضمان أمنهم العام. والاستراتيجية السعودية ترتكز على أمرين هامّين فاحتياطي

المملكة من النفط يمكّنها من أن تكون بلداً منتِجاً هامّاً طيلة عقود عديدة، وإمكانات الامتصاص المحلية والإقليمية للدولارات النفطية لا يمكن أن تأتي على العائدات الفائضة. وعلى المدى البعيد ينبغي تجنّب ارتفاع مفرط في الأسعار يمكّن من تطوير مصادر طاقة نفطية أو غير نفطية خارج الشرق الأوسط وذلك ما يقلّل من جاذبية النفط السعودي. من أجل ذلك أصبحت العربية السعودية منذ عام 1974 مستعدة لتخفيض ملموس في أسعار النفط ولكنها اصطدمت بمعارضة ثلاث من كبار البلدان المنتِجة التي لها سكان أكثر واحتياجات أضخم وهي الجزائر والعراق وخاصة الإمبراطورية الإيرانية. فرغم أن إيران كانت حليفة للولايات المتحدة ولها علاقات جيدة مع إسرائيل فقد كانت أكثر المطالبين برفع الأسعار فالشاه يرغب في أن يجعل من بلاده بلاداً صناعية على غرار الغرب لذلك كان يطالب بالمزيد من العائدات النفطية ولو أدّى ذلك إلى زعزعة التوازنات الاقتصادية التقليدية لإمبراطوريته. وبالإضافة إلى هذا الطموح كان للشاه هدف سياسي كبير وهو أن يجعل من إيران قوة إقليمية عظمى بتأسيس جيش قوي ومفرط التجهيز. ولقد ألغى نيكسون كل القيود الإدارية للطلبات الإيرانية: فإضافة إلى العائدات التي تحصل عليها الولايات المتحدة من تلك المبيعات، كانت إيران تعد الحليف الأمريكي الوحيد ذي القوة العسكرية الفعلية. وإن ارتباط العربية السعودية بالعالم العربي (الذي يجعلها ضد إسرائيل) وخاصة استحالة تشكيل جيش سعودي قوي بسبب ضعف المملكة بشرياً وعلى صعيد الملاك الكفء، يجعل السعوديين غير أكفاء للعب دور البديل العسكري. كما أن المملكة السعودية التي خافت في الخمسينيّات والستينيّات حدوث انقلاب عسكري حرصت على تفريق القوّات المسلّحة السعودية إلى مؤسسات منفصلة عن بعضها البعض حتى تستطيع أن تضرب بعضها ببعض عند الاقتضاء، وإن سياسة كهذه ليس من شأنها تطوير قوة عسكرية حقيقية والمملكة ضعيفة جداً في هذا المجال ومن ثم جاء ضعفها السياسي إذ تعطي الأولوية باستمرار للأمن.

وإن هذا الأمن مكفول بدور البلاد المصدِّرة الأولى للنفط، وهو الدور الذي يجعل المملكة ضرورية لبقاء اقتصاد الغرب، كما أن إعادة حقن الدولارات النفطية الفائضة في الاقتصاديات الغربية أصبح عاملاً إضافياً في هذا المجال. وحيث إن الحد من الإنتاج غير وارد وإنه ينبغي إعادة إقامة دورة مالية كاملة حتى يتسنّى تمويل الصّدمة النفطية الأولى، فإن المشتريات السعودية من المنتجات الغربية وتوظيف رؤوس الأموال في الاقتصاد الغربي يزيد في التبعية المتبادلة بين البلدان المصنِّعة والبلدان المنتجة للنفط ولم يكن للسلاح النفطي إلاّ أثر محدود إذ أن البلدان العربية المنتِجة تابعة في الواقع لزبائنها بقدر ما هؤلاء الأخيرون تابعون للبلدان النفطية. ومن عام 1974 إلى عام 1979 بقيت أسعار النفط ثابتة بالقيمة الاسمية وهو ما يعني بالقيمة الفعلية انخفاضاً بسبب التضخُّم العالمي. وتضاءل أثر الصّدمة النفطية الأول تدريجياً بينما قامت دورات مالية واقتصادية جديدة.

ولقد قدّرت خطة التنمية الاقتصادية السعودية الثانية نفقات إجمالية تبلغ 142 مليار دولار لمدة خمس سنوات. وكانت القطاعات التي أعطيت الأولوية هي قطاعات البُنية التحتيّة للنقل والمواصلات والتربية والإسكان والجيش. ولقد كانت الطلبات العسكرية المقدَّمة للولايات المتحدة مناسبة لمعارك برلمانية كبرى بكونغرس الولايات المتحدة بين مجموعة الضغط الصهيوني ومجموعة ضغط المجمعات الحربية الصناعية.

أما التحوّلات البشرية فهي عظيمة. ويقدَّر أن السكان البالغ عددهم الإجمالي خمسة ملايين تقريباً سنة 1980 (فالأرقام الدقيقة بخصوص السكان السعوديين يصعب تحديدها) يتشكَّل نصفهم من الأجانب. وأن ظواهر من النوع نفسه توجد أيضاً في الممالك النفطية الأخرى بالخليج وبنسب أكبر. وتعتبر السلطات أن الدين الإسلامي إطاراً للحياة كافٍ لمواجهة تحولات في هذه السرعة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. وعلى عكس إيران الشاه

تحرص العربية السعودية على الحفاظ على إسلام متزمّت يتضمن تدخّلاً في الحياة اليومية وهي تعتمد على الأُسس الدينيّة أكثر من أي وقت لتبرير النظام الملكي.

واستعمال الإسلام هذا تجده كذلك في العمل الخارجي للمملكة فحيثما وُجِد مسلمون سنّة تساهم السعودية مالياً لإقامة مؤسسات دينية وإعداد الإطارات وإن هذه «الدعوة» السعودية تمارس خاصة في اتجاه إفريقيا السوداء وتجاه الطوائف المهاجرة إلى الغرب بقدر أقلّ. وفي العالم العربي تساند العربية السعودية بلدان المواجَهَة من أجل المساهمة في النزاع ضد إسرائيل وكذلك رغبة منها في فصل مصر وسوريا عن التحالف السوفييتي. ومنطق النظام ينزع بالتالي إلى تحويل أهم الجيوش العربية إلى مرتزقة (باستثناء جيش العراق الذي له عائدات نفطية هامة) وبالتالي إلى تعزيز الأمن الإقليمي للمملكة. ولقد امتلكت سوريا الأسد ناصية فن المطالبة بالمزيد من السعودية ومن ثم نجد ممارسة تختلف لباقة من الابتزاز والابتزاز المضاد في العلاقات السورية السعودية. وعلى العكس من ذلك تقدّم السعودية للسادات كلّ الوسائل اللازمة للانفصال تماماً عن الاتحاد السوفييتي والالتفات نحو الولايات المتحدة. والمملكة تبارك بالتالي عملية السلام التي شُرع فيها منذ حرب أكتوبر.

ولكن هذا الدور المتميّز إلى حدٍّ أمكن معه الحديث عن هيمنة سعودية بالمشرق العربي يعود فيه الفضل كذلك إلى قوة شخصية الملك فيصل. والحال أن هذا الأخير اغتيل يوم 25 مارس 1975، إثر عملية انتقام أسرية على ما يبدو، في فترة حرجة شهدت بداية حرب لبنان واتفاق سيناء 2 المُتَنَازع فيه أما خلفه الملك خالد فهو أقل انشغالاً بالسياسة الدولية وأبدى اهتماماً خاصة بالمسائل البدوية. ولم يكن موفور الصحة. وكانت السلطة الفعلية تنزع إلى الانتقال إلى ولي العهد الأمير فهد المدرّب على إدارة الأعمال بفضل المهام

الوزارية التي مارسها. وسعى الفريق الجديد إلى مواصلة سياسة فيصل القائمة على وحدة العمل العربي. ولقد أفلحت مؤقتاً في المصالحة بين مصر وسوريا سنة 1976. غير أنها يتوجّب عليها مواجهة أوضاع نزاع توشك أن تهدّد المملكة مثل حرب لبنان واتفاقات كامب ديفيد وأصداء الثورة الإيرانية.

الحرب الأهلية اللبنانية

جذور الحرب الأهلية اللبنانية:

كان لبنان منذ استقلاله يعيش بفضل اتفاق هشّ بين مختلف مكوّنات سكانه. وكان الميثاق الوطني لسنة 1943 يرمز إلى هذا الوضع: فالمسيحيّون يقبلون بأن تكون بلادهم جزءاً من العالم العربي وأن تشارك في تطوره والمسلمون يعترفون باستمرارية الدولة اللبنانية التي تُساس في إطار النظام السياسي الطائفي. غير أن التطورات السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية أدّت في السبعينيات إلى نقص هذا التوازن غير الثابت.

منذ أعمال المؤرّخ العظيم ألبار حوراني يرى المختصّون في المجتمع اللبناني مركبتين هامتين هما الساحل وهو أرض التقاء مختلف الأجناس ومختلف العوالم حيث يتمُّ تبادل المنتجات وتبادل الأفكار. والمكوّنة الثانية هي الجبل حيث يقيم مجتمع متوسطي تقليدي عتيق بعنفه الممثّل في أهمية عمليات الثأر وحيث الانقسامات الطائفية تحدث علاقات فظّة. وفي السنوات التالية للحرب العالمية الثانية شهدت البلاد تعدّد حالات اختلال التوازن. ولقد تضخّم عدد سكان المدن وخاصة ببيروت بفعل الهجرة من الريف وأصبحت بيروت مفرطة الضخامة قياساً ببقية البلاد. وإن انحسار الجبل سكانياً لم يترجم إلى انتصار ثقافة المدينة. فالضواحي أصبحت مراكز تجمّع للمهاجرين الذين حملوا إلى المدينة تحالفات الريف وعداواته. ورغم تعايش موفق بين الطوائف لا شك فيه فإن قوة هوياتها ظلّت تغذيها الطائفية السياسية والولاء لرجال

السياسة. كما أن نمو الإدارة العامة قد صاحبه تقاسم صارم للوظائف بين مختلف مكونات المجتمع اللبناني.

إن التاريخ الديموغرافي للبنان يتميَّز بالتفاوت الزمني للتطوّرات الطائفية. ففي القرن التاسع عشر كان المسيحيّون أول من قام بالثورة السكانية على غرار أوروبا بالإبقاء على نسبة مواليد عالية وانحسار في نسبة الوفيات. وكان تزايد عددهم أحد أسباب مواجهات (1840 ـ 1860) ثم تميّز ذلك باستقرار الموارنة في المجتمعات الحضرية التي كانوا غير موجودين بها حتى ذلك الحين وخاصة ببيروت كما تميَّز بهجرة هامة في جميع أنحاء العالم. وفي القرن العشرين جنحت المجتمعات المسيحية للتوازن السكاني وبالتالي لتناقص نموها العددي بينما بدأت الطوائف المسلمة بدورها ثورتها الديموغرافية. وإن هذا المنحى إضافة إلى أحداث لبنان الأكبر يفسِّر انعكاس النسب البشرية بدءاً من الثلاثينيّات. وكان السنّة أول من اكتسب أهمية سكانية جديدة ثم جاء دور الشيعة (الذين أخذوا يهاجرون بعد 1945 إلى إفريقيا السوداء على وجه الخصوص). وكان الاتفاق السياسي اللبناني قد أُقيم على الإبقاء على الوضع العددي الراهن الذي أصبح مع مرور الزمن شيئاً فشيئاً غير واقع. وإن الحفاظ على الهويّات الطائفية أساس الحياة السياسية منع من إعداد صياغات سياسية جديدة كان بإمكانها أن تسمح بتجاوز وضع نزاع يستفحل يوماً بعد يوم.

كانت الطائفة السنيّة المتمركزة في المدن بشكل خاص حسّاسة بصورة متميزة للدّعوة إلى القومية العربية إلى حدّ أن الإسلام والعروبة اختلطا لديها في الخمسينيّات والستينيّات مما تولّد عنه لدى المسيحيين مخاوف متزايدة. وفي الستينيّات استيقظت الطائفية الشيعية تحت تأثير شيخ جاء من إيران (لكن أسرته كانت أصيلة جنوب لبنان) هو الإمام موسى الصدر. واستطاع هذا الرجل ذو الشخصية الروحية والسياسية القوية أن يحصل على دعم المهاجرين العائدين إلى البلاد والذين كانوا يريدون قلب سيطرة كبار ملاك الأرض الذين كانوا حتى

ذلك الحين يحتكرون التمثيل السياسي لطائفتهم. وإن عمل موسى الصدر القائم على إحياء مضامين المعاناة والنضال ضد النُظم الخاصة بالإسلام الشيعي قد سمح سنة 1969 بإتمام تحرير الشيعة القانوني بالنسبة للإسلام السنّي مع تطوير تام للمؤسسات الطائفية. ولقد مكّن هذا الوضع الجديد من تعزيز أكبر للمطالبة الاجتماعية الشيعية التي لم تجد في الماضي إمكانية للتعبير عن نفسها إلاّ في التنظيمات السياسية اليسارية وأحدث موسى الصدر حركة المستضعفين في الأرض وكان بذلك أوّل من أفلح في التعبير عن مطالب التحولات الاجتماعية في مفردات دينية. وتمكّن رجال الدين الشيعة الآخرون في العراق وإيران من التفكير في نجاح هذه التجربة اللبنانية. ولقد كان لمنظمة أمل السياسية المنبثقة عن حركة المستضعفين علاقات ملتبسة مع القوى القومية.

ولقد مرّت هذه القوى القومية بالتجذير الثوري ذاته الذي مرّت به الحركة الفلسطينية. ووجدت لها زعيماً في كمال جنبلاط. وكان هو الآخر شخصية سياسية قوية افتتن بالفلسفات الهندية. واستطاع هذا الزعيم التقليدي للطائفة الدرزية أن يوحّد مختلف القوى القومية ضمن الحركة الوطنية. والدروز الذين يتناقص عددهم باستمرار بالنسبة للطوائف الأخرى أقوياء بترابطهم الاجتماعي وخاصياتهم العسكرية الكبرى. وكان كمال جنبلاط يعاني لأنه لا يستطيع الوصول إلى المسؤوليات العظمى ببلاده لأنه ليس مارونياً ولا سنيّاً. وكان يُطالب بإلغاء الطائفية السياسية. وكان في الحالة الحاضرة قد فرض سيطرته على القوى السياسية لليسار اللبناني ورفض سلطة الوجهاء السنيّين بعمله على بعث حركات «الناصريين» واضطر الوجهاء السنيُّون أن يظهروا بمظهر المتصلبين حتى لا يفقدوا مصداقيتهم. وكان منافسو جنبلاط السياسيُّون يتّهمونه بأنه يريد ممارسة ثأر سياسي بعودته إلى أكثر من قرن ونصف القرن من التاريخ وأنه يريد إعادة سيطرة الدروز القديمة والتي أطاح بها قديماً المارونيُّون.

كان الفلسطينيون حلفاء للزعيم الدرزي، ومنذ «أيلول الأسود» وجدت مختلف المنظمات الفلسطينيّة في لبنان الحرية التي فقدتها في البلدان العربية الأخرى وهي حرية التنظيم سياسياً، وأخذت تتطاول يوماً بعد يوم على السيادة اللبنانية تماماً مثلما فعلت قبل بالأردن. وأخذت المنظمات تشنّ من جنوب لبنان عمليات فدائية ضد إسرائيل، وهي عمليات ضرورية حتى تستطيع تسجيل عزمها على البقاء. وكانت العمليات الانتقامية الإسرائيلية سببها الرغبة في الانتقام من الهجمات الفلسطينيّة والقضاء على المطالب الفلسطينيّة إذ أنها لا تنوي أبداً التفاوض مع الفلسطينيين. وكانت استراتيجية إسرائيل عبر جعل الوجود الفلسطينيّ لا يُطاق ـ تهدف إلى الحصول على «أيلول أسود» ثانٍ تقوم فيه المقاومة الفلسطينيّة والدولة اللبنانية الواحدة ضد الأخرى. ولم يكن للعمليات الإسرائيلية في جنوب لبنان وكذلك في بقية البلاد إلاّ هدف عسكري ثانوي. إنما الهدف هو زعزعة الدولة اللبنانية لحملها على محاربة الفلسطينيين. وفي بداية السبعينيّات يبدو أن هذه السياسة آتت أكلها عندما حاول الجيش اللبناني الصغير (ذو القيادات المسيحيّة في أغلبيتها بينما الجند من المسلمين) استعادة السيطرة على المخيمات الفلسطينيّة. لكن محاولاته باءت بالفشل بينما كانت الحركة الوطنية تهاجم الجيش والدولة العاجزين عن حماية البلاد والمقاومة الفلسطينيّة. واتهمت الجيش بالمشاركة في مؤامرة إسرائيلية تهدف إلى القضاء على المقاومة.

وأصبح الوضع لا يُطاق بالنسبة للقادة المسيحيين. فالتحولات الاجتماعية والسكانية للطوائف والتّجذير السياسي مع استعمال متزايد لمفردات ثورة اجتماعية والاعتراض على التوازنات المؤسساتية قد أحدثت تصلّبات في المواقف. فكلما ساندت الحركة الوطنية المقاومة الفلسطينيّة واعترضت على النظام التقليدي باسم العروبة وحقّ المسلمين عزّز المسيحيُّون تشبّثهم بفكرة قومية لبنانية لا تدع مكاناً للعروبة وشعروا بالوجود الفلسطيني بصفته عدواناً

مميتاً على بلادهم. وبما أن الدولة أصبحت عاجزة عن إدارة وضع في هذه الخطورة فقد قامت القوى السياسية المسيحية والكتائب في المقام الأول بتسليح الميليشيا وتدريبها. وأسّس أهم القادة المسيحيُّون: بيار الجميّل وكميل شمعون وسليمان فرنجية (الذي كان رئيساً للجمهورية) حلفاً هو «الجبهة اللبنانية»، الهدف منه مواجهة الحركة الوطنية. وأصبح اتفاق الوجهاء من مختلف الطوائف، والضروري لعمل المؤسسات يوماً بعد يوم من باب المستحيل.

ولقد أفضت سياسة إسرائيل المعتمدة على العمليات الانتقامية إلى مأزق مثلما حدث الأمر نفسه في الأردن بعد موت الملك عبد اللّه.. فعلى إسرائيل أن تختار أحد أمرين: إما أن تدفع الدولة المضيفة للفدائيين إلى القضاء على الفدائيين الموجودين على أرضها وهي في هذه الحالة ستدفع إلى خلق دولة قوية قادرة على تشكيل خطر على المستقبل وإما أن تزعزع هذه الدولة. فإن انهارت في مواجهتها ضد الفلسطينيين ـ وهو ما كان يحدث مرّات عديدة في خصوص المملكة الهاشمية ـ فإن حرب العصابات في هذه الحال ستستمر وستواصل العمليات ضد إسرائيل. وعلى العكس من ذلك فإن الزعزعة قد تسمح ببلوغ أهداف أخرى: ففي كل مرحلة من مراحل إضعاف الأردن، درس المسؤولون الإسرائيليون إمكانيات غزو الضفة الغربية. أما في حالة لبنان فالمطالبة ليست ترابية مباشرة مع أنها أساسية كذلك وهي إمكانية الاستيلاء بطريقة أو بأخرى على احتياطيات حوض الليطاني من الماء في لحظة استعملت فيها كل إمكانيات التزوّد بالماء في المجال الفلسطيني، كما أن المشروع القديم الخاص بتشجيع إحداث فسيفساء من الدول الطائفية بالشرق الأدنى يمكن إحياؤه وخاصة الفكرة الأثيرة لدى بن جوريون والهادفة إلى إقامة حلف بين الوطن القومي اليهودي ـ أي إسرائيل ـ وبين وطن قومي مسيحي بقيادة الموارنة. وتلك حسبما نعلم فرضية من فرضيات السياسة الإسرائيلية

أكثر منها إرادة واضحة ومحدّدة، غير أن هذه الأفكار قد أصبحت مغرية للعديد من المسؤولين الإسرائيليين حالما اندلعت الحرب الأهليّة.

الحرب الأهلية لسنة 1975:

لقد أصبح العنف في لبنان عملاً يومياً تقريباً منذ عام 1973. وقد اختلط كل شيء من مطالبات اجتماعية ومظاهرات سياسية ومصادمات بين ميليشيات مسيحية وفلسطينيين واختطافات واغتيالات سياسية (في الغالب بالاشتراك مع دول عربية أخرى) وعمليات تدمير للجيش الإسرائيلي في الجنوب وعمليات ثأر بين جماعات بالجبل ولصوصيات شتّى. وكان السياسيّون اللبنانيّون يأملون في أن تؤدي المفاوضات العربية الإسرائيلية إلى تسوية شاملة يختفي معها مصدر التوتر الرئيسي بين الطوائف وهو المسألة الفلسطينيّة. وكانت لاستراتيجية كيسنجر هدف يناقض ذلك وهو إحداث مأزق للفلسطينيين. وطيلة الفترة التي بدت فيها للدول العربية سياسة مشتركة (في عام 1974) تنزع إلى الاعتراف بحقوق الفلسطينيين ظلّ الوضع ممكناً قبوله. لكن التوجه الذي سلكه السادات سنة 1975 حول اتفاق ثانٍ منفصل يخص سيناء وحدها أذكى التوترات وعاد بالمقاومة إلى مشاكلها التي كانت لها في أغسطس 1970. ومثلما حدث في المرة السابقة، سلك اليسار الفلسطيني المتجمع في جبهة الرفض وبتحريض من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خطّاً متطرّفاً يسعى إلى المجابهة برغم محاولات ياسر عرفات الداعية إلى الاعتدال. وعلى عكس ما حدث بالأردن سنة 1970، كان للمقاومة في لبنان حلفاء محليُّون وكان النزوع العام هو عدم التمييز بين مصالح الفلسطينيين وبين مصالح الحركة الوطنية وذلك باسم الثورة العربية. وفي الوقت الذي بدأت فيه الأطروحات القومية العربية تفقد من قوة التعبئة في كامل العالم العربي. فإن هذه الأطروحات كان لها أكبر الأثر في لبنان.

في فبراير 1975 طلب بيار الجميل تنظيم استفتاء حول وجود الفدائيين

الفلسطينيين بلبنان مبيّناً تصميم أول حزب سياسي ماروني على التخلّص من مسألة الوجود الفلسطيني المسلّح وطرحت مكانة الجيش اللبناني طرحاً استأثر بالاهتمام إثر تدخله العنيف في صراع اجتماعي بصيدا انتهى بمقتل نائب المدينة المسلم. . وطالب السياسيّون السنّة بإعادة تنظيم الجيش بحيث لا يصبح خاضعاً مباشرة للرئيس الماروني. وتضامن المسيحيّون مع الجيش الذي فقد دوره باعتباره أداة يوثق بها في حفظ النظام.

كان كل شيء يمكن أن يتدهور بسرعة. وفي 13 أبريل 1975 وفي ضاحية عين الرمّانة المسيحية اشتبك الكتائبيّون مع فدائيين فلسطينيين في حادث دموي وفي الحال طالبت الحركة الوطنية بحلّ حزب الكتائب. وكانت تلك البداية الرسمية للحرب الأهلية. وفي مواقع عديدة من المدينة اشتبكت ميليشيات مسيحية مع فلسطينيين طيلة ثلاثة أيام. وفي ذات الوقت قامت مواجهات بين الأحياء المسيحية والأحياء المسلمة بينما ظهر القنّاصة الذين كان السكان المدنيون هدفاً لرصاصهم. وهدأت المعارك تدريجياً. ولئن سعت منظمة التحرير الفلسطينيّة إلى التعاون في إعادة النظام فإن الحركة الوطنية طالبت بمعاقبة الكتائبيين وأصبح تحديد اتفاق سياسي مستحيلاً. وشكّل فرنجية وزارة مكونة من عسكريين وعدّ التقدميّون والقادة السياسيون التقليديّون ذلك استفزازاً وتحوّلت الأزمة إلى صدام إرادة بين السياسيين المسيحيين والمسلمين. وفي 24 مايو ظهرت متاريس في بيروت الغربية وفصلت بشكل ملموس جزئي المدينة وفي 28 مايو اضطر فرنجية إلى دعوة الزعيم التقليدي السنّي رشيد كرامي من طرابلس لتشكيل حكومة. وفشل هذا في جمع وزارة وحدة وطنية ولم يستطع منع العنف من الانتشار إلى كامل البلاد. وأخيراً سمحت وساطة سورية وإضراب عن الطعام قام به الإمام موسى الصدر بالعودة إلى بعض الهدوء. وفي يوم 30 يوليو شكّل كرامي حكومة من ستة من الوجهاء منهم كميل شمعون. وطالبت الحركة الوطنية بإصلاح دستوري يضع نهاية للطائفية.

واعترضت الجبهة اللبنانية على ذلك وأشارت إلى أن المسيحيين قد يختارون طريق تقسيم لبنان إلى كيانين كيان مسيحي وآخر مسلم ما لم تسو مسألة الوجود الفلسطيني بما يرضيهم. واغتنم الجميع فرصة فترة الهدوء تلك لتسليح ميليشياتهم.

وفي نهاية أغسطس 1975 وعند توقيع اتفاق سيناء 2 استؤنف العنف في مدينة زحلة بسهل البقاع في البداية ثم في شمال البلاد بين زغرتا معقل الرئيس فرنجية وبين طرابلس مدينة رئيس الوزراء. ونشر الجيش بين المدينتين واتهمته الحركة الوطنية بالتواطؤ مع الموارنة وأعلنت عن إضراب عام ليوم 15 سبتمبر. وأعطى هذا الإضراب إشارة استئناف الحرب على مستوى لم يُعرف من قبل. وهدم وسط بيروت نتيجة عمليات قصف عنيفة. وبعد هدنة جديدة تميَّزت بفضل وساطة من الجامعة العربية بدأت معركة مركز بيروت في نهاية أكتوبر، وكانت هذه المرحلة أعنف من سابقتها وكان الرهان فنادق العاصمة الكبرى التي يمكن منها الإشراف على المدينة بأسرها.

وحاول الفاتيكان وفرنسا وسوريا القيام بوساطات غير أنه ما أن تبدو بوادر الاتفاق حتى يذكي المحرضون المعارك بين الطوائف. وانقسمت أقاليم لبنان إلى مناطق ذات سكّان طائفي. فقد ترك عدد كبير من المسيحيين المناطق المسلمة والعكس بالعكس وانتصب نظام ميليشيا: فمن الجانب المسيحي كان أهمّها الكتائب والحزب القومي الحرّ لكميل شمعون ورجال جماعة فرنجية والرهبان الموارنة. أما من الجانب الإسلامي فكان الحزب الاشتراكي التقدمي لكمال جنبلاط والميليشيا الناصرية (سنيّة) والمنظمات اليسارية (شيوعيُّون ويساريُّون متطرّفون) والفدائيون الفلسطينيون (رغم أن عرفات كان يسعى إلى الحدّ من تورّط المقاومة في الحرب إلى أقلّ مستوى ممكن).

وكثرت الاستفزازات من الجانبين. فأُحرقت المصاحف ونهبت الكنائس وباتت عمليات القتل والاختطاف أموراً يومية. وبعد يوم السبت الأسود

الموافق 6 ديسمبر 1975 حيث قامت ميليشيات مسيحية، انتقاماً لاغتيالات سابقة، بتقتيل كل من عثرت عليهم من المسلمين، أصبحت الاتصالات بين مختلف الطوائف أكثر صعوبة. وأصبحت الحرب عند البعض طلب ثأر شخصي. وابتداء من 15 ديسمبر بدأت هدنة هشّة.

الوساطة السورية:

منذ بداية الأزمة اللبنانية عرضت سوريا وساطتها. فبالإضافة إلى الإرادة المذهبية والسياسية لحزب البعث السوري الذي يريد أن يظهر بمظهر المسؤول عن الشؤون العربية. كان لسوريا مصالح شتّى تسعى للدفاع عنها. وفي سياق اتفاق سيناء 2، كانت تسعى لإظهار أنها شريك ضروري ومسؤول عن إدارة شؤون المنطقة. ومنذ اتفاق فك الارتباط بالجولان سنة 1974 بدا من الصعب تصور مواجهة مباشرة ضد إسرائيل ميدانياً. والحال أن سوريا يمكن إصابتها بالعطب عبر لبنان، وسهل البقاع الذي يفضي إلى مضيق حمص في الأراضي السورية يشكّل ممرّاً يسمح للجيش الإسرائيلي بعزل دمشق عن بقية البلاد. كما أن الرغبة في السيطرة على المقاومة الفلسطينيّة هدف قديم من أهداف حافظ الأسد الذي لا يثق في ياسر عرفات. والتحالف بين الفلسطينيين وبين الحركة الوطنية وهامش الاستقلال الذي يمنحه لمنظمة التحرير الفلسطينيّة تمركزها في لبنان بشكل عام أمر لا يمكن قبوله بالنسبة لدمشق. ولئن أدّت المفاوضات المصرية الإسرائيلية إلى تقارب اضطراري مع منظمة التحرير الفلسطينيّة فإن حكومة دمشق واعية بخطر المنافسة العقائدية التي تشكّلها العروبة الثورية الرابحة في لبنان.

إن التشابه الظاهري للخطابات السياسية كان ممكناً أن يُلزم دمشق بالتوجّه نحو مساندة ـ ربما ناقدة للمواقف «الفلسطينيّة التقدمية» ولكن الأصل الطائفي للسلطة السورية يجعل الحكومة السورية حسّاسة لمخاطر المجابهة الطائفية،

فالعلويون يرون في سياسة كبار وجهاء السنّة اللبنانيين شكلاً من التعبير السياسي الذي حاربوه دوماً في سوريا. وتعاطفهم الطبيعي قد يذهب خاصة إلى الشيعة اللبنانيين الذين تربطهم بهم منذ بداية السبعينيّات علاقات ممتازة. أضف إلى ذلك أنهم ليسوا معادين لمسيحيي لبنان، فعائلة الأسد تحافظ على علاقات ممتازة من الصداقة والأعمال مع عائلة فرنجية منذ سنوات عديدة. وكان خطر تأسيس دويلة مسيحية يقلق حافظ الأسد وهو يعلم أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلاّ بمساعدة إسرائيل التي قد اتصل بها بعض المسؤولين المسيحيين من أجل تلقّي الأسلحة. والرئيس السوري كان يعتقد أنه بالإمكان إعادة المسيحيين اللبنانيين إلى حظيرة العروبة بأن نظهر لهم حسب تعاليم الآباء مؤسّسي حزب البعث أن الوحدة العربية لا تتطابق مع قضية الإسلام كما يحمل السنّة اللبنانيين على اعتقاده.

وعلى المدى المتوسط فإن الهدف الاستراتيجي السوري هو تأسيس كتلة سورية كبرى تضم سوريا ولبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينيّة تحت هيمنة دمشق، تسمح بالتعويض عن ارتداد مصر السادات الواضح يوماً بعد يوم (وكذلك بعزل النظام البعثي العراقي المنافِس) في مواجهة القوة الإسرائيلية. وعلى المدى البعيد يسمح هذا التجمّع ببلوغ مساواة استراتيجية مع الدولة العبرية ويسمح بالتالي بإمكانية استعادة الأراضي المحتلّة بطريقة أو بأخرى. ولقد قبلت المملكة الأردنية الهاشمية بإجراء بعض التقارب مع سوريا بعد أن خاب ظنّها في إمكانية المشاركة في عملية السلام الأمريكية. ولقد حدث هذا التقارب مما أسخط إسرائيل وتمّ إنذار الملك حسين علانية بأن إعادة تشكيل جبهة شرقية أمر لا يمكن التسامح فيه.

وفي بداية 1976 كانت سوريا على استعداد للتدخّل في لبنان. وفي يناير استؤنفت المعارك عندما ضرب الموارنة الحصار على المخيمات الفلسطينيّة

والأحياء الإسلامية المحصورة في القطاع المسيحي وهو الكرانتينة ودبية وجسر الباشا وتل الزعتر، وكان منطق تكوين أراضٍ متجانسة يقتضي إخضاع هذه الجيوب الفلسطينيّة والمسلِمة التي كانت تمثّل خطراً دائماً على المواصلات بين بيروت الشرقية وبقية المناطق الخاضعة للقوّات المسيحية. وهذا الخيار دفع منظمة التحرير الفلسطينيّة حتماً إلى الدخول مباشرة في المواجهة العسكرية بدلاً من البقاء في الخلف مثلما فعلت في السنة السابقة. وسقطت دبية سريعاً ثم الكرانتينة يوم 18 يناير 1976 وقامت الميليشيات المسيحية بتقتيل المدافعين والسكان وفي اليوم التالي استولى الفلسطينيون والتقدميون على مدينة الدامور المسيحية إلى الجنوب من لبنان وقتلوا بدورهم السكّان الذين لم يتمكّنوا من الفرار.

وفي اليوم نفسه دخلت لبنان وحدات من جيش التحرير الفلسطيني المرابطة عادة في سوريا وتمركزت في البقاع. وكانت هذه القوة المشكّلة من فلسطينيين تحت أوامر دمشق. وقد جاءت هذه الوحدات في الظاهر لتعزيز التحالف الفلسطيني التقدمي غير أن هذه الحركة أعطت الأسد وسيلة ضغط إضافية ترجمت يوم 20 يناير إلى خطة وساطة تتضمن برنامج إصلاح هو «الوثيقة الدستورية» والأمر يتعلّق بإعداد ميثاق وطني جديد شبيه بميثاق 1943: وتنصُّ هذه الوثيقة على زيادة عدد النوّاب للوصول إلى مساواة تامّة بين الممثّلين المسلمين والممثّلين المسيحيين (بدلاً من نسبة 5 إلى 6) وستكون أغلبية الثلثين ضرورية لاتّخاذ القرار في المسائل الأساسية. وستزاد سلطة رئيس الوزراء على حساب سلطة رئيس الجمهورية. وسيكون الدخول إلى الوظيفة العمومية على أساس الكفاءة لا غير، لكن يتم الإبقاء على التوزيع التقليدي للرئاسات الثلاث (الجمهورية والوزارة ومجلس النوّاب) بين طوائف البلاد الثلاث الأولى، وأعيد تأكيد اتفاق القاهرة ويسمح المشروع السوري بتلبية المطالبة السنيّة بمشاركة أكبر في دواليب الدولة كما يعطي عدداً من

الضمانات للمسيحيين. وتحتفظ سوريا بدور الكفيل لتطبيق البرنامج وخاصة فيما يتعلّق بتنظيم الوجود الفلسطيني. ولقد حصل عملها هذا على موافقة دولية فالولايات المتحدة استحسنت هذا «الدور البنّاء».

قَبِل الزعماء المسيحيّون الوثيقة الدستورية لوعيهم بميزان القوى. وعرض الرئيس فرنجية هذه الوثيقة على مجلس النوّاب يوم 14 فبراير 1976. ورأت الحركة الوطنية أن الإصلاح لا يلزم بنزع الصبغة الطائفية من النظام السياسي والجيش وهو يفترض بخصوص المقاومة الفلسطينيّة وضع نشاطاتها في لبنان تحت الوصاية. ونظم كمال جنبلاط انفصالاً في الجيش وشكّل جيش لبنان العربي الذي جمع العناصر المُسْلِمة، وطالب باستقالة فرنجية. وعارضت سوريا ذلك (20 مارس 1976) وألقى التحالف التقدمي الفلسطيني بكل قواه ضدّ المواقع المسيحيّة وتقدم في بيروت وفي الجبل على حدٍّ سواء. وأصبحت المناطق المختلطة الدرزية المسيحية مسرحاً لمواجهات طائفية بعد أن استطاعت حتى ذلك الحين الإبقاء على نوع من التعايش السّلمي بفضل اتفاقات محلية بين بعض العائلات. وكانت الحركة الوطنية وهي تعلن عالياً ضرورة وضع نهاية للطائفية تثير أسوأ أعمال العنف فيما بين الطوائف. وفرّ السكان المسيحيّون المهزومون صوب المناطق التي تمسّكت بها ميليشياتهم.

ولم يحتمل الأسد هذا التحدّي السافر لسياسته فحاول مرة أخيرة أن يتفاوض مع كمال جنبلاط بدمشق يوم 27 مارس. وأدّى هذا اللقاء إلى القطيعة النهائية بين الرجلين. ويقول الرئيس السوري في رواية أوردها في خطابه بتاريخ 20 يوليو 1976:

«لقد تناقشنا حول الوثيقة الدستورية وأعتقد أنه لم تكن له اعتراضات هامة عليها. وأستطيع أن أورد لكم بعض الأمثلة: فقد كان جنبلاط يقول بأننا متّفقون حول نقاط ست وتحوي الوثيقة الدستورية ست عشرة نقطة. وقلت له في كلمتين بأن المهمّ ليس عدد النّقاط ستاً كانت أو ست عشرة. والمهمّ هو محتوى

هذه النِّقاط التي كانت متفقة مع مطالبه، وما هي مطالبه التي لم تشملها هذه النِّقاط. ذلك هو المهمّ وليس عدد النِّقاط. وقال بأن لجنة قد كُلِّفت بدراسة الوثيقة وتوصَّلت إلى القول بأنها غامضة. وقلت له بأن الوثيقة مخطَّط للعمل المستقبلي وأن كل النِّقاط تتطلَّب قرارات ومراسيم وقوانين. عندئذٍ ستتضح الأمور ويمكنكم إضافة كل التفاصيل التي تريدونها، وأنه من المستحيل القيام بذلك الآن ولا داعي للدخول في تفاصيل أكثر وفي تدقيقات الآن.

وكلمني عن العلمنة. وقلت له إن الحزب الكتائبي يؤيِّد العلمنة ولما زارتنا إدارة حزب الكتائب بقيادة بيار الجميّل، طلبت منه رأيه الشخصي في المسألة فقال لي «بأنه لا يقبل بديلاً عن العَلْمانية.. وبأنه يلحّ على تمسّكه بدولة علمانية في لبنان، وطرحت السؤال على المسلمين، على موسى الصدر وعلى بعض الوزراء وبعض خطباء مجلس النوّاب. فرفضوا ذلك لأن ذلك يمسّ جوهر الإسلام».

إن ذلك شيء يمكنكم أنتم، أيها الإخوة في بلادنا، فهمه أنه أمر خادع فالمسلمون في لبنان هم الذين لا يريدون العَلْمانية وليس العكس ذلك أن الأمر يمسّ جوهر الإسلام. والكتائبيون متمسّكون بالعَلْمانية وكمال جنبلاط متمسّك بها فقلت: «إن العلماء المسلمين هم الذين ليسوا موافقين على العَلْمانية» فأجاب: «لا تحفل بهم. فهم لا يمثّلون شيئاً» فقلت له: إن الأمر لا يتعلق بالتمثيل [...] بل بمجال يخصُّ الإسلام. فإذا ما كانت قضية تمسُّ جوهر الإسلام فلا يمكن التصدي لها بلا تروٍّ» [...].

فقال: «دعونا نلقّنهم درساً. فقد قررنا القيام بعمل عسكري حاسم. لقد حكمونا مائة وأربعين سنة ونريد التخلّص منهم». عندئذ أدركت أن كل الأقنعة قد سقطت. فالموضوع لا يتعلّق بما تعنيه عباراتنا. والمسألة ليست بين اليسار واليمين أو بين التقدميين والرجعيين. وليست بين مسلم ومسيحي، القضية قضية ثأر، ثأر يعود إلى مائة وأربعين سنة».

أما كمال جنبلاط فقد أكّد من جانبه بأن الأسد قد قال له إن هناك فرصة تاريخية لتوجيه الموارنة نحو سوريا ولكسب ثقتهم وجعلهم يدركون أنهم ما عادوا في حاجة لحماية فرنسية ولا غربية. وأضاف بأنه ضدّ مشروع «سوريا الكبرى» المستحيل تحقيقه تحت الإدارة الحالية لحزب البعث السوري.

«لا تظنوا أننا أعداء الوحدة العربية بالعكس. فنحن الحزب الوحيد الذي قدّم برنامجاً ودستوراً اتحادياً مقبولاً من كل رؤساء الدول العربية، لكن نحن مع اتحاد في الحرية. نحن لا نريد السجن السوري الأكبر. عندما تسلكون طريق الديموقراطية السياسية في سوريا، عندما تقيمون فيها ديموقراطية حقيقية على النمط الغربي، عندها سنكون أول من يُطالب بأن يدخل لبنان في الاتحاد السوري اللبناني»[1].

ويقول الرئيس السوري بأنه اتخذ قرار التدخّل المباشر في لبنان إثر هذا الحديث. ومنذ ذلك التاريخ أخذت الصحافة السورية تتّهم كمال جنبلاط بأنه لا يفكّر إلاّ في حرب هدفها أن تجعل منه رئيساً للجمهورية اللبنانية، وفي يوم 9 أبريل 1976 دخلت وحدات من الصّاعقة لبنان وقدّمت دعمها للميليشيات المسيحيّة وضرب الحصار على الموانىء الخاضعة للحركة الوطنية. والتزم عرفات بتجديد التعاون بين المقاومة وبين الجيش السوري وذلك من أجل تفادي مواجهة مباشرة مع سوريا. وفي 8 مايو جرت الانتخابات الرئاسيّة قبل أوانها برغم تغيّب النوّاب المقرّبين من جنبلاط. وتمّ انتخاب إلياس سركيس أحد مستشاري فؤاد شهاب السابقين بفضل المساندة السورية. والتوجه الناجم عن ذلك هو العودة إلى الشهابية. ورفض فرنجية التخلّي عن الرئاسة قبل نهاية مدّته الشرعية. وأيّد القادة الموارنة ـ باستثناء ريمون أدة ـ المبادرة السورية التي أيّدها كذلك الإمام موسى الصدر.

(1) كمال جنبلاط، Pour le Liban باريس 1978 ص 49.

ورغم خيبات التحالف الفلسطيني التقدمي فقد استأنف هجماته ضدّ المواقع المسيحية وكان هدفه الاستيلاء على كامل ما بقي للمسيحيين من أجل فرض حلّه ميدانياً. . وراهن هذا التحالف على أن سوريا البعثية لن تتجاسر على محاربة القوميين العرب وفلسطينيي لبنان مباشرة بالتحالف مع المسيحيين.

التدخّل السوري وتعريب الأزمة:

واتخذ الأسد عندها القرار النهائي. ففي 31 مايو دخل لبنان 6000 جندي سوري اتخذوا مواقع لهم في البقاع. وسرعان ما تضاعف عددهم. وبرَّر السوريُّون تدخّلهم بدعوة سابقة صدرت إليهم من السلطات الدستورية اللبنانية. ويبدو في الواقع أن دخولهم قَبِل به المسؤولون السياسيّون السنّة (رشيد كرامي) والموارنة (فرنجية) بعد فوات الفوت. ويبدو أن الأسد اعتقد أن وجود جنوده بأعداد كبيرة سيكون عاملاً كافياً لردع الفلسطينيين والتقدميين عن معارضتهم، غير أنهم اصطدموا بمقاومة عنيفة جداً على الطريق الرّابطة بين بيروت ودمشق، بينما فرّ عن السوريين جزء من الفلسطينيين الموالين لسوريا (جيش التحرير الفلسطيني والصاعقة) وكذلك بعض السوريين. وفي النهاية أُعلن وقف القتال يوم 21 يونيو 1976 بفضل وساطة ليبية.

أما في جنوب لبنان فقد كان الجيش الإسرائيلي يساند الميليشيات المسيحية وينقل بحراً تعزيزات مارونية من وسط البلاد نحو المنطقة الحدودية. وكانت موانىء الحركة الوطنية يحاصرها السوريون والإسرائيليون على حدٍّ سواء. ودحر التحالف الفلسطيني التقدمي لا محالة بعد أن وقع بين نيران الإسرائيليين والسوريين والمسيحيين. ولم يستطع منع حصار المخيمات الفلسطينيّة من جديد فسقط جسر الباشا يوم أول يوليو وصمد تل الزعتر طيلة مائة وتسعة عشر يوماً قبل أن يسقط وصحب سقوط المخيم يوم 12 أغسطس

1976 مذبحة ذهب ضحيَّتها المدافعون عنه وجزء من سكّانه، ثم تحوَّلت المعركة إلى الجبل. وتمّت استعادة المواقع التي كانت الحركة الوطنية قد احتلتها في العام السابق. وفي منتصف أكتوبر كان الجيش السوري على أهبّة الزحف على المناطق الدرزية وعلى جنوب لبنان. غير أنه توقّف إثر ضغط دبلوماسي متزايد من قِبَل البلدان العربية.

وكان انقسام العالم العربي إثر اتفاق سيناء 2 قد حال دون القيام بعمل مشترك للدول الأعضاء في الجامعة العربية. وتفاقم الوضع بالقطيعة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينيّة. وبعد فترة من التردُّد بسبب موت الملك فيصل قرَّرت العربية السعودية استئناف دورها حكماً وشجعها في ذلك أن عرفات كان منذ يونيو 1976 يدعو بإلحاح إلى ضرورة قيام وساطة عربية. وسعى ولي العهد الأمير فهد الذي كان يسيِّر السياسة الخارجية لبلاده إلى اغتنام فرصة وجود الأزمة لإعادة وحدة العمل بين سوريا ومصر. وكان ترقّب الانتخابات الأمريكية في نوفمبر 1976 عاملاً أساسياً؛ فالإدارة الأمريكية الجديدة ستسعى لا شك إلى إعادة تحديد سياستها بالشرق الأَوسط من أجل إنعاش عملية السلام، وفي يوم 4 سبتمبر 1976 دعيت القمة العربية للانعقاد يوم 18 أكتوبر وسعت سوريا وسعها لتأجيلها. وأبدت الدول النفطية استعدادها لممارسة ضغوط مالية إذا لم تقبل حكومة دمشق بمبدأ الوساطة. وأخيراً انعقد مؤتمر قمّة عربي مصغّر بالرياض تحت رئاسة فهد من 16 إلى 18 أكتوبر، ضمّ الأسد وعرفات وسركيس الذي كان قد تولّى مهامه وممثّلين عن مصر والكويت. واستعملت العربية السعودية كل ثقلها السياسي من أجل الوصول إلى حلٍّ، وأكّدت القمة العربية السابعة التي انعقدت بالقاهرة من 26 إلى 28 أكتوبر القرارات المتّخذة في الرياض.

ونفِّذ وقف لإطلاق النار في كامل لبنان بدءاً من 21 أكتوبر. وكان على التحالف الفلسطيني التقدمي أن ينسحب إلى المناطق التي كان يحتلها قبل بداية

الحرب واستحدثت قوة ردع عربية. وهي تخضع رسمياً للرئيس سركيس وتموّلها الجامعة العربية واتفاق القاهرة يجب على الفلسطينيين احترامه حرفياً. وعلى الجامعة العربية إجراء حوار سياسي بين مختلف الأطراف اللبنانية بغية الوصول إلى إصلاحات سياسية لم يتم تحديدها. وعلى الأسد الكفّ عن مطالبة عرفات بالاستقالة وعلى الرجلين أن يتصالحا. وتكونت قوة الردع العربية من وحدات من عدة بلدان عربية غير أن المشارَكة السورية كانت مسيطرة، وابتداءً من 14 نوفمبر بدأت بالانتشار في كامل البلاد اللبنانية باستثناء الجنوب. وبعد سنة ونصف السنة من الحرب الأهلية التي خلّفت نحواً من 65.000 ضحية لم يعترض أحد حقّاً على هذه القوة. وحلّ محل الحرب هدوء مشوب بالحذر.

وجرّ التدخل السوري تحديد مواقف الدول العظمى. فالاتحاد السوفييتي أظهر اعتراضه التام على سياسة المجابهة السورية مع منظمة التحرير الفلسطينيّة. ولإظهار سخطه علّق مؤقتاً مساعدته لسوريا وأعلن مساندته «للتّحالف الفلسطيني التقدمي» غير أنه بعد تخلي مصر عنه، لم يعد بوسعه أن يسمح بتوتر علاقاته بسوريا. وعاد الوضع إلى طبيعته بعد قمّة الرياض. وهكذا استفادت سوريا من الأزمة لتظهر مدى استقلالها عن «حاميها» السوفييتي أما السياسة الأمريكية تجاه لبنان فكانت منعدمة على عكس ما حدث سنة 1958 أو حتى في «أيلول الأسود». وكان أطراف النزاع اللبناني ـ وقد أخذهم خوف المؤامرات ـ ميّالين إلى لمس مؤامرة أمريكية خلف الاضطرابات: فالفلسطينيون والتقدميون يرون أن الولايات المتحدة قد أبرمت اتفاقاً مع سوريا من أجل القضاء على منظمة التحرير الفلسطينيّة والمطالبات الفلسطينيّة. أما «المسيحيّون» المحافِظون فإنهم يعتقدون أن الولايات المتحدة تساند أعداءهم لأنها ترغب في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي على حساب لبنان بتوطين الفلسطينيين فيه. وفي الواقع فإن الولايات المتحدة كانت تساند رسمياً التدخل

السوري وتلعب دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل. والفارق الكبير مع ما حدث في زمن «أيلول الأسود» مردّه إلى أن سوريا بفضل سياسة كيسنجر تحافظ على حوار مباشر مع الولايات المتحدة. بل إن ذلك قد أصبح ابتداءً من عام 1975 أحد أهم محاور السياسة السورية التي تجد في ذلك تأكيداً لاستقلالها عن الاتحاد السوڤييتي ولدورها الجديد باعتبارها قوة إقليمية عظمى.

كانت إسرائيل قد أعربت عن عدائها للعمل السوري غير أنّها غيَّرت سياستها ما دام هذا العمل يجري على حساب الفلسطينيين. وقد أبلغت سوريا عن طريق الولايات المتحدة بعدد من «الخطوط الحمر» التي يجب عدم تجاوزها. كما أن إسرائيل لن تهاجم القوّات السورية إذا ما تركت هذه سماء لبنان خالية تماماً من الدفاعات الجوية. وعلى السوريين ألاّ يدخلوا جنوب لبنان في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والحدود الإسرائيلية. وهذا المنع يسري كذلك على القوّات العسكرية للدولة اللبنانية. وبخصوص مسألة جنوب لبنان، فإن إسرائيل تقع في التناقض نفسه الذي وقعت فيه بخصوص المناطق الحدودية الأخرى. فإذا كانت الدولة العربية المجاورة ضعيفة فإنها تترك عمل الفدائيين ضد إسرائيل يتنامى. أما إذا كانت هذه الدولة قوية فإنها تمنع عمل الفدائيين غير أنها تصبح عندئذٍ خطراً عسكرياً وبعد أن ساهمت إسرائيل بقسط وافر في زعزعة لبنان لحمل الدولة أو الأحزاب المسيحيّة على محاربة الفلسطينيين منعت إقامة وسائل المراقبة العربية على حدودها. ومعنى ذلك ترك جنوب لبنان مفتوحاً للفلسطينيين لأنه سيكون المنطقة الوحيدة من البلاد غير الخاضعة لقوة الرَّدع العربية ولأن ذلك سيسمح بمواصلة الحرب في لبنان. وبينما ساد بقيّة البلاد هدوء نسبي فإن العنف تواصل في الجنوب بين الفلسطينيين وبين الإسرائيليين والميليشيات المسيحيّة المدعومة بالإسرائيليين. والسكّان الشيعة هم ضحية تواصل الاضطرابات أكثر من الأطراف المتحاربة. وذلك هو أحد عوامل استحالة العودة إلى سلم حقيقية.

كامب ديفيد

مصر السادات:

لقد أعطت حرب أكتوبر أخيراً السادات الشرعية التي كانت تنقصه. فاستطاع بعدها تحديد مصر جديدة. ولقد تغيّر المناخ العام منذ عصر عبد الناصر وفقدان التفوّق في العالم العربي قد حدا بخلفه إلى الالتفات نحو الغرب وكان همّه الأوّل استعادة وحدة بلاده الترابية. فبالإضافة إلى استعادة الحلم الأمريكي للعهد الأوّل للضبّاط الأحرار، كان هذا الخيار يستند إلى تحليل مادي للوضع المصري فقد كان السادات مقتنعاً أن الولايات المتحدة وحدها هي التي تمتلك الوسائل اللازمة للحصول على استعادة سيناء وأن الغرب وحده بمعيّة الدول العربية المنتِجة للنفط بالخليج يمتلك الوسائل المالية لإخراج مصر من كارثتها الاقتصادية. فالبلاد كانت قد دخلت حرب 1967 والمجهود الحربي وحرب اليمن كانا قد حدّا بقسط كبير من المشروع الاقتصادي الناصري. وكانت سنوات الحرب قد فاقمت الوضع الاقتصادي برغم المساعدة الاقتصادية من البلدان النفطية. ورأى السادات أن بلاده تعاني من مصاعب هيكلية، فطريقة التطوّر البيروقراطي للاقتصاد قد بلغ حدّه برغم النجاحات الباهرة مثل السد العالي أو إدارة قناة السويس وما عاد بإمكانها الآن إلاّ أن يصاحبها مردود متناقص. فينبغي الاتجاه نحو التحررية الاقتصادية والطبقة المسيرة المنبثقة عن ثورة 1952 قد أمسكت بالسيطرة على الاقتصاد. عن طريق التأمينات. وهي تمتلك إمكانيات في شكل رؤوس أموال ورجال لتعزيز مكانتها بالعودة إلى الملكية الخاصة. وكان السادات ـ مثل الكثير ـ واثقاً من أن حرية الإنشاء هي السبيل الوحيد للخروج بالنسبة لمصر التي يتزايد نموّها السكاني فكانت تعدّ 19 مليوناً سنة 1947 و26 مليوناً سنة 1960 و38 مليوناً سنة 1976 و43 مليوناً سنة 1981 ثم أكثر من مليون من السكان الإضافيين كل سنة.

كان السادات شخصية استعراضية وكان يبحث عن دوره مثل عبد الناصر في السابق. لكن بينما فرضت الشخصية نفسها تلقائياً عند عبد الناصر بحوار حدسي مع الجماهير فإن الهوية التي ينشدها رئيس مصر الثالث كانت أكثر غموضاً. فالجماهير لم تعد محرّك التاريخ في الشرق الأوسط والمستمعون الواجب إغراؤهم موجودون خارج العالم العربي. إنهم الرأي العام الغربي. والصورة الواجب ابتداعها هي نتاج استراتيجية سياسية واعية مع أنها تتناسب مع تطور شخصية السادات. فالرئيس المصري يعي أن تصرّف البلدان الغربية يتوقف على الرأي العام بها وأن قوة إسرائيل ترتكز على سلسلة من الخرافات التي تمّ تعهدها بكل عناية لدى الرأي العام الأمريكي. فوضع خرافة معاكسة مستعيراً من الخصم أهم أسلحته. فبدلاً من القيام بعملية ابتزاز جغرافية سياسية مثلما كان يفعل عبد الناصر، أراد السادات أن يغري ليظهر بمظهر الصديق الأفضل من إسرائيل التي ما تنفكّ تطلب المزيد من المساعدة دون أن تحسب حساباً للمصالح الاستراتيجية الأمريكية.

والمجازفة الأكيدة من خط العمل هذا هو خلق هوّة تدريجياً بين الرأي العام المصري وبين رئيسه. وتحاشياً لهذا المطب كان السادات يمتدح مختلف مكونات الهوية المصرية لكن بطريقة متضاربة لذلك تاه المصريّون تدريجياً إذ ما عادوا يعلمون بأي صورة ينبغي عليهم التمسّك. ففي «وثيقة أكتوبر» لبداية عام 1974 والتي أراد السادات لها أن تحلّ محل ميثاق 1962، أعاد الشرعية للقومية المصرية «فالانتصار» ليس انتصار العروبة ولكنه استمرار شعب فوق أرض منذ سبعة آلاف سنة. وبما أن دبلوماسية كيسنجر كانت ترمي إلى عزل مصر عن بقية العالم العربي فقد أعلنت السلطات المصرية أن مصر قد دفعت غالياً من أجل حرب دامت أكثر من ربع قرن وكانت حرباً مصرية بقدر ما كانت حرب الآخرين، أي العرب والفلسطينيين. والعودة إلى تأكيد الشخصية المصرية قد رافقها تقديم الرئيس في شكل فرعوني بصورة متزايدة. وكان لا

يتردد في التباهي، في الحفلات العامة، بعصا المشير التي تمثّل صولجان فرعون بمقبض اللوتس. وكان كذلك الرئيس المؤمن. وفي صورة العامة المتزايدة يتمُّ التركيز على السمة التي في جبينه والتي هي علامة المسلم الذي يؤدي جميع صلواته اليومية. كان رجل الإيمان. وكانت الماركسية الملحدة تحارب رسمياً. والتيارات الإسلامية المعتدلة وجدت التشجيع، واستعاد قدماء الإخوان المسلمين اعتبارهم. وفي سنة 1980 وإثر إصلاح دستوري جديد، أصبحت الشريعة مصدر التشريع الرئيسي ولم تعد أحد مصادر التشريع. ومع ذلك لم يكن هذا التوجّه الإسلامي يتعارض مع خيار الغرب. والسياسة الجديدة كانت سياسة الانفتاح. وهو أولاً انفتاح اقتصادي والاستثمارات الأجنبية أصبحت تلقى أكثر من التشجيع. والأملاك الموضوعة تحت الحراسة قد تمّ تحريرها تدريجياً. والإشارة إلى الاشتراكية تركت لصالح التحررية. أما الدولة التي تخصص جزءاً من مواردها الهزيلة لدعم المواد الأساسية فقد زادت تبعيتها للمساعدات المالية الأمريكية ومساعدات الممالك النفطية. وعادت المديونية للغرب إلى الظهور مذكّرة بأسوأ ما حدث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (إلاّ أن الدّين العسكري الضخم تجاه السوفييت توقف سداده سنة 1977).

رافق التحررية الاقتصادية تحررية سياسية. وأصبحت الصحافة تتكلّم بحرية أكبر من ذي قبل. كما أن التعدُّدية الحزبية أقرّت لكن في حدود تسمح بضمان سيطرة حزب الرئيس الذي يستعمل ثقل الدولة الهائل لكسب الانتخابات. ولما أراد حزب الوفد استعادة تشكله مُنع من ذلك في الحال. وظلّت الشرعية السياسية هي شرعية ثورة 1952، ومنع قدماء قادة أحزاب ما قبل 1952 من ممارسة النشاط السياسي باستثناء قادة مصر الفتاة. ولتحسين صورته الغربية فرض الرئيس قوانين تشجيع تحرُّر المرأة القانوني مثيراً بذلك استياء الأوساط المحافِظة.

كان السكان المصريون فخورين بدور رئيسهم الدولي. وهم يؤيّدون جهود السلام غير أن تناقضات الانفتاح وسَّعت في الفوارق الاجتماعية. والرأسمالية التي ظهرت لم تكن رأسمالية مقاولين بل رأسمالية مضاربة ترتكز على الرشوة ومتوجهة خاصة نحو الخدمات ولم تتحسّن ظروف العيش. والمصريون الذين كانوا قبل ذلك لا يحبّون ترك بلادهم باتوا يهاجرون بالملايين نحو الدول النفطية من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية. وصارت هذه الهجرة تدرّ كثيراً من العملات الصعبة وتسمح بالحفاظ على مستوى عيش كثير من الأسر بل وبتحسينه، غير أنها كانت تحرم مصر من جزء هام من عمالتها المؤهّلة ومن إطاراتها ويعود المهاجر المصري إلى بلاده بنظرة سلبية عن البلدان العربية الأخرى فهو كثيراً ما يكون عرضة لسوء المعاملة والاحتقار في البلدان الشقيقة.

لقد بدا غياب الحل السياسي للنّزاع العربي الإسرائيلي خطيراً في يناير 1977 عندما حدت الحكومة المصرية من دعمها المواد الأساسية إثر ضغوط من صندوق النقد الدولي فوفق ظاهرة معروفة، أثار ذلك سلسلة من الهيجان الشعبي الذي ذهب ضحيته 60 قتيلاً واضطرت الحكومة إلى العدول عن قرارها. وفي ذات الشهر تمّ تنصيب الرئيس كارتر. وأعلن عن سياسة أمريكية جديدة بالشرق الأوسط.

التحديد الجديد للسياسة الأمريكية:

لم يكن لرئيس الولايات المتحدة كبير خبرة بالشؤون الدولية. وكان لكونه بروتستنتياً، حسّاساً لمضامين الصهيونية التوراتية، غير أنه لكونه رجلاً من جنوب الولايات المتحدة، كان مهتماً بمسألة حقوق الإنسان فكان يرى أن ظرف الفلسطينيين قريب الشبه من ظروف السود ببلاده. وبما أن سياسة المقاربة الجزئية لمشاكل الشرق الأوسط قد استنفذها كيسنجر. فالاتجاه

المعاكس هو الذي يتوجّب اتّباعه. فينبغي التوصّل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي وذلك ما يتطلّب استئناف مؤتمر جينيف إطاراً للمفاوضات على أقل تقدير.

كان أول قرار لإدارة كارتر هو رفع المساعدة الأمريكية لإسرائيل في شكل هبات وقروض إلى 1.785 مليار دولار حتى يخلق مناخاً ملائماً في العلاقات مع الدولة العبرية. ومنذ منتصف فبراير 1977 بدأت المشاورات بين المسؤولين الأمريكان وبين الأطراف المعنية بالمفاوضات. ورفضت حكومة رابين العمالية التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينيّة ولم تفكّر في التسوية بخصوص الضّفة الغربية إلاّ مع الأردن، إلاّ أن كارتر تحدّث في خطاب بكلنتون (ماساشوستس) يوم 16 مارس 1977 عن ضرورة تسوية المسألة الفلسطينيّة واقترح أن تكون هناك أرض للمهاجرين الفلسطينيين الذين يعانون منذ العديد من السنين، أرض لهم. ورغم أن هذا التصريح لم يسبق الإعداد له فقد كان يوافق اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالقاهرة الذي خصّص لبحث مسألة مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر جينيف. وبقي البرنامج السياسي الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينيّة جذرياً في صياغته برفضه القرار 242 الذي «يتجاهل الشعب الفلسطيني وحقوقه التي لا يمكن التصرّف فيها» وإعادة تأكيد «معارضة منظمة التحرير الفلسطينيّة لكل المشاريع الانهزامية الأمريكية للتسوية ولكل خطط التصفية» غير أن البرنامج صاغ انفتاحاً سياسياً حين تكلّم عن «مواصلة النضال لاستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي المقام الأوّل حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولة وطنية مستقلّة» وعن «حق منظمة التحرير الفلسطينيّة في المشاركة بشكل مستقل وعلى قدم المساواة في كل المؤتمرات والاجتماعات والجهود الدولية ذات الصلة بالمسألة الفلسطينيّة والنزاع العربي الصهيوني من أجل تجسيد الحقوق الوطنية التي لا يمكن التفاوض فيها للشعب الفلسطيني والتي اعترفت بها الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة منذ سنة

1974». فمنظمة التحرير الفلسطينيّة مرشّحة للمشاركة في مؤتمر جينيف ولتأسيس دولة فلسطينية في الأراضي المحتلّة.

ألحّ كارتر في تصريحاته على أن التسوية ينبغي أن تتضمّن المسائل الحيوية الثلاث: السّلام والحدود ومصير الفلسطينيين. وفي الأسابيع التالية التقى تباعاً بالسادات والأسد وحسين. وأبدى الجميع استعدادهم للمشاركة في مؤتمر جينيف، ولم يدرك كارتر أن ما يهمهم في المقام الأول هو خطة أمريكية تفرض على إسرائيل لا مفاوضات مطوّلة يخشى أن تفضي إلى مأزق. ولا شيء يمكن أن يُفعل قبل الانتخابات الإسرائيلية بتاريخ 17 مايو 1977. وكانت نتيجتها غير المتوقعة فوز اليمين الإسرائيلي من الليكود (وهي حركة تعديلية قديمة) بقيادة مناحيم بيغين. ولم يستطع كارتر مقابلة بيغين إلاّ في شهر يوليو 1977. وقبلت الحكومة الإسرائيلية الجديدة مبدأ مؤتمر جينيف غير أنها أبدت تصلّباً بخصوص مصير الضفّة الغربية. فالانسحاب الإسرائيلي لا يقبل النقاش لا لأسباب أمنية مثلما كان في عهد العمّال ولكن بسبب الحقوق التاريخية للشعب اليهودي. ولا يمكن أن يكون هناك وفد فلسطيني في جينيف.

وبحث الأمريكان عن حل لتفادي هذا المشكل. والأمر يتوقّف على قرار العرب فإما أن يشكل وفد واحد يمثّل الفلسطينيين والبلدان العربية الثلاث المجاوِرة لإسرائيل وإما أن تشكّل ثلاثة وفود ويكون الفلسطينيون ضمن وفد الأردن. والأمر معقّد خاصة وأن الأردن قلق من فكرة تكوين دولة فلسطينية وسوريا لا تريد لمنظمة التحرير الفلسطينيّة أن تتحرّر من وصايتها ومصر تفضّل قبل كل شيء الدفاع عن مصالحها الإقليمية خاصّة.

وكان السادات يرى أن مؤتمر جينيف ليس هدفاً في حدّ ذاته وإنما هو إطار ممكن لاتفاق عام. وقدّر أن المفاوضات عن طريق الأمريكان إذا لم تتقدّم التقدّم الكافي فإن المؤتمر يوشك ألا يفضي إلى أي شيء وأن مصر بخاصة توشك أن تخضع دوماً لاعتراض سوريا. وفعلاً سوريا التي كانت

تخشى إبرام سلام منفصل مصري إسرائيلي قد ألحّت على تشكيل وفد عربي موحّد. وكانت تعتقد بصدق نيّة الرئيس كارتر وبإمكانية بلوغ سلام قائم على تحرير الأراضي المحتلّة. وكانت إسرائيل تشاطرها الرأي نفسه وتسعى إلى الحيلولة دون الوصول إلى تسوية شاملة. ولقد عبّأت جماعات الضغط الصهيوني الأمريكية القوية لمحاربة مبدأ الاعتراف بحقوق الفلسطينيين وعودة الأراضي المحتلّة. كان كارتر رجلاً جديداً في واشنطن وكان يعتقد بكل سذاجة أن الحقيقة تفرض نفسها على كل الناس ذوي النوايا الطيّبة. فأخطأ خطأً جسيماً حين لم يهتم بإقامة اتصال دائم مع المنظمات اليهودية الأمريكية وذلك ما مكّن الحكومة الإسرائيلية من إعادة ربط الاتصال الذي انقطع بتغيير الأغلبية السياسية بإسرائيل. وأدرك بيغين أن الانفتاحات ممكنة من جانب مصر فشجّع مفاوضات سريّة دون علم الأمريكان. وتمّت الاتصالات بواسطة ملك المغرب والدكتاتور الروماني شاوشيسكو ثم مباشرة بلقاءات بين مبعوثين مصريين ومبعوثين إسرائيليين. واستنتج هؤلاء الأخيرون من مباحثاتهم أن مصر مستعدّة لإبرام السلم لقاء استعادة سيناء.

وفي تلك الأثناء كان الأمريكان يتفاوضون مع السوريين حول صيغة لمشاركة الفلسطينيين فمنظمة التّحرير الفلسطينيّة ربما قبلت القرار 242 مع إبداء بعض التحفّظات التي تضمّنت إعادة التأكيد على الحقوق الوطنية وضرورة الحصول على أرض. وبعد مناقشات حامية قبل مسؤولو منظمة التّحرير هذا العرض. وعلى هذا الأساس اتصل كارتر بالسوفييت الذين يرأسون مؤتمر جينيف بالاشتراك مع الأمريكان. وبعد مفاوضات قصيرة اتفق الأمريكان والسوفييت حول بيان مشترك نشر يوم غرة أكتوبر 1977. ويدعو النص إلى تسوية شاملة في إطار مؤتمر جينيف مع «انسحاب القوّات المسلّحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلّة في نزاع 1967. ويتضمن حل المسألة الفلسطينية ضمان حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلمية

عادية على أساس الاعتراف المتبادَل بمبادىء السيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي». وتتعهد القوّتان العُظْمَيَان عند اللزوم «بالمشاركة في ضمانات دولية بخصوص الحدود».

وما أن أُعلن البيان حتى وُضعت إدارة كارتر تحت ضغط سياسي هائل من جانب العناصر المناصِرة للصهيونية ومن اليمين المُحافِظ الذي لا يريد أي اتفاق مع الاتحاد السوفييتي. وأمام هذا الهجوم غير المتوقع اضطرّت إلى التراجع وإلى التذكير بالتزامها بضمان أمن إسرائيل وبألاّ تمارس ضغوطاً عليها. ولقد أضعف هذا التراجع موقف كارتر بشكل عظيم إذ تبيّنت هشاشته أمام ضغوط السياسة الداخلية واضطر إلى الاعتراف بحقّ اعتراض فعلي لإسرائيل على المشاركة الفلسطينيّة في المؤتمر. فاختيار الممثّلين الفلسطينيين ينبغي أن يتمّ بموافقة الحكومة الإسرائيلية التي لها الحقّ في رفض أي شخصية تبدو لها مرتبطة كثيراً بمنظمة التّحرير الفلسطينيّة.

كامب ديفيد:

في يوم 9 نوفمبر 1977 وفي خطاب أمام مجلس الشعب المصري أعلن السادات أنه مستعدّ للذهاب إلى أي مكان من أجل السّلام بل إنه مستعدّ للتكلّم أمام البرلمان الإسرائيلي «الكنيست» بالقدس. وكان قد قرّر التحرّك لتفادي الوقوع في مفاوضات مطوّلة وغير مثمِرة تجري في جينيف تحت الرقابة السورية. كما اعتقد في ذات الوقت أنه بوقوفه بشكل مسرحي أمام أعلى السلطات الإسرائيلية، سيظهر صدق رغبته في السلام والتصالح وسيزيح الحاجز الأساسي المتمثّل في المخاوف الإسرائيلية. وتمّت الزيارة التاريخية يوم 19 نوفمبر وتابعتها كل محطات الإذاعات المرئية في العالم. وتمسّك السادات في خطابه بمجموع المواقف العربية ودعا إلى إبرام السلم. وتكلم عن حقوق الفلسطينيين غير أنه لم يشر إلى منظمة التّحرير الفلسطينيّة. وردّ عليه بيغين مؤكّداً على الحقوق التاريخية وعلى شرعية الصهيونية، وفي الأيام

التالية هاجم السادات منتقديه العرب الذين اتهموه بخيانة التضامن العربي وبأنه خسر ورقة أساسية للمفاوضات وهي الاعتراف بدولة إسرائيل. وفي 2 ديسمبر عقدت قمّة عربية مصغّرة بطرابلس في ليبيا. وكانت المواجهة بين الخط الصلب المكوّن من جبهة الرفض الفلسطيني والعراق من ناحية وبين سورية ومنظمة التّحرير الفلسطينيّة الراغبتين في تسوية يُتفاوض عليها مع إسرائيل. وفي الخامس من ديسمبر وبعد انسحاب العراق، قرّر المشاركون الخمسة (الجزائر وليبيا ومنظمة التّحرير وسوريا واليمن الجنوبي) تقديم دعمهم لسوريا وتجميد علاقاتهم الدبلوماسية مع مصر. وردّ السادات بقطع علاقاته الدبلوماسية مع الدول الخمس المُشاركة في قمّة طرابلس. واستخدمت هذه القطيعة لتبيان مصداقية مبادرته.

رحّبت إدارة كارتر بمبادرة السادات الجسورة ورأت أن الاتجاه الفعلي هو نحو مفاوضات ثنائية بين مصر وإسرائيل غير أن الرئيس المصري ينبغي عليه الحصول على بعض التنازلات بخصوص المسألة الفلسطينيّة، ومنذ الآن ينبغي اعتبار سوريا ومنظمة التّحرير معاديتين للعملية التي شرع فيها دونهما. ومن الممكن الحصول على تأييد الأردن والعربية السعودية. وفي منتصف ديسمبر 1977 عرفت العروض الإسرائيلية: يجلو الجيش الإسرائيلي عن سيناء غير أن المستوطنين الإسرائيليين يظلّون فيها تحت حماية قوّات الأمم المتحدة وإسرائيل، أما بخصوص الضفّة الغربية وغزّة فإن مسألة السيادة تسوى في الحال. ويقوم السكّان العرب بانتخاب مجلس إداري ذي سلطات محدودة ويحتفظ بالسلطة الحقيقية على البلاد حاكم عام إسرائيلي. ويحق للإسرائيليين الاستقرار في المناطق العربية والعرب في المناطق الإسرائيلية.

وفي 25 ديسمبر التقى بيغين والسادات بالإسماعيلية على قناة السويس. وكان الفشل كاملاً، إذ بقي كل واحد عند مواقفه. وأكّد بيغن أن القرار 242 لا يتضمن الانسحاب من كل الأراضي وأن مبدأ عام اكتساب الأراضي بالقوة لا

ينطبق على إسرائيل ما دامت إسرائيل قد خاضت في 1967 «حرباً دفاعية» ووضع فشل لقاء الإسماعيلية يوم 26 ديسمبر نهاية للمفاوضات الثنائية بين المصريين والإسرائيليين. وأظهر خيلاء هذه المطالبة الإسرائيلية القديمة. وقرَّر كارتر أن يمسك هو نفسه بالملفّ. وبعد التشاور مع الأطراف، اتجه نحو اتفاق منفصل بين مصر وإسرائيل يرافقه إعلان عن المبادىء من أجل تسوية شاملة تقوم على إعادة تأكيد القرار 242 واعتبار حساب المسألة الفلسطينيّة. وأثار هذا التحديد الجديد للسياسة الأمريكية توتراً كبيراً خاصة وأن الجيش الإسرائيلي قام باجتياح جنوب لبنان حتى نهر الليطاني إثر عملية دموية قام بها الفدائيون الفلسطينيون في شمال إسرائيل. ووُضِع السادات في موقف صعب تجاه بقية العالم العربي (مارس 1978).

ومنذ شهر فبراير باتت عزلة مصر متزايدة، وفي قمّة الجزائر المحدودة (2، 4 فبراير 1978) تشكّلت جبهة صمود عربية ضمّت حلفاء سوريا بينما وقفت الممالك العربية موقف المسايرة.

وفي الأشهر التالية تواصلت المفاوضات بشكل ثلاثي وأعرب السادات عن استعداده للقيام بتنازلات حول الملف الفلسطيني غير أنه كان متصلّباً حول مسألة سيناء، وبما أن موقف كارتر الداخلي قد ضعف بسبب المناقشات الصعبة بالكونغرس الأمريكي حول مسألة معاهدة قناة باناما وبيع طائرات مقاتِلة للعربية السعودية. فقد قرّر الرئيس الأمريكي أن يضع كل ثقله السياسي للحصول على نجاح باهر في الملف العربي الإسرائيلي. فربما مكّنه ذلك من استعادة شعبية كافية لضمان إعادة انتخابه سنة 1980. فدعا الإسرائيليين والمصريين لمؤتمر قمّة بكامب ديفيد أحد مقرّات إقامة رئيس الولايات المتحدة.

كان مؤتمر كامب ديفيد مؤتمراً حاسماً وأشبه ما يكون باجتماع الكرادلة لانتخاب البابا. فلم يكن له من إمكانية غير أن يفضي إلى اتفاق أو إلى إخفاق

تامّ يضع نهاية لعملية السلام. واستمرّ ثلاثة عشر يوماً من 5 إلى 17 سبتمبر 1978. وجرى التفاوض على مستوى رؤساء الدول والحكومات كما جرى بين أعضاء الوفود. ووصل المؤتمر مرّات إلى شفا القطيعة. وتمسّك بيغين بالاحتفاظ بالمستوطنات والمنشآت العسكرية الإسرائيلية بسيناء ولم يتنازل إلاّ بعد أن حصل على تنازلات هامّة حول الأراضي المحتلة الأخرى. وقام السادات بكثير من التنازلات غير أنه حصل على ما كان يريده في المقام الأول وهو عودة سيناء لمصر. ولعب كارتر دوراً جوهرياً بصفته وسيطاً والسبب الأول في الاتفاقيات.

بدت الاتفاقيات الرئيسية بمثابة تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي. واتّخذ القرار 242 «باعتبار جميع أطرافه قاعدة لتسوية سلمية بين إسرائيل وجيرانها» وكذلك البند 2 من ميثاق الأمم المتحدة. فعلى أساس المعاملة بالمثل يمكن للأطراف إبرام روابط خاصة للأمن مثل إقامة مناطق منزوعة السّلاح أو محدودة التسليح أو مرابطة قوات دولية أو إجراءات مراقبة متّفق عليها. وهذه البنود تتفق تماماً مع معنى القرار 242.

وبخصوص الضفة الغربية وغزّة:

«إن مصر وإسرائيل والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني ينبغي أن يشاركوا في مفاوضات تخصّ حل المشكل الفلسطيني بكل أبعاده، ومن أجل ذلك ينبغي أن تجري مفاوضات خاصة بالضفة الغربية وغزّة على مراحل ثلاث:

أ ـ اتفقت مصر وإسرائيل على أنّه، من أجل ضمان نقل السلطات في كنف السلم والنظام أخذاً في الاعتبار أمن جميع الأطراف، ينبغي إبرام اتفاقيات مرحلية تخصّ الضفّة الغربية وغزّة لفترة لا تتجاوز خمس سنين. ولضمان حكم ذاتي كامل للسكّان في إطار هذه الاتفاقيات تكفّ الحكومة العسكرية الإسرائيلية والإدارة المدنية الإسرائيلية عن ممارسة وظيفتيهما حالما يتمّ انتخاب سلطة ذاتية انتخاباً حرّاً من قِبَل سكان هذه المناطق

لتعويض الحكم العسكري الحالي. وعندما يتعلّق الأمر بالتفاوض تفصيلياً حول ترتيبات اتفاق مرحلي ستدعى الحكومة الأردنية للالتحاق بالمفاوضات المتوقعة على أساس الاتفاق والإطار هذا. ويجب أن تأخذ هذه الاتفاقيات الجديدة في الاعتبار ـ كما ينبغي ـ مبدأ سلطة ذاتية لسكّان هذه الأراضي من جهة ومشاغل الأمن المشروعة للأطراف المعنية.

ب ـ يجب على مصر والأردن أن تتفقا على شروط إقامة سلطة ذاتية منتخَبة في الضفّة الغربية وغزّة. ويمكن أن يضم الوفدان، المصري والأردني، فلسطينيين من الضفّة ومن غزّة أو فلسطينيين آخرين حسبما يُتّفق عليه». [. . .] وذلك ما يعطي إسرائيل حقّ الاعتراض على تركيبة الوفد الممثّل لفلسطين.

ج ـ تبدأ الفترة الانتقالية ـ التي مدّتها خمس سنوات ـ حالما يتمّ انتخاب السلطة ذات الحكم الذاتي (المجلس الإداري) وتنصيبها في الضفّة الغربية وغزّة. وحالما يمكن ذلك ولكن في بحر ثلاث سنين على أكثر تقدير من بداية الفترة المرحلية تنظّم مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزّة وضبط علاقات هذه المنطقة مع جيرانها وتوقيع معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن في نهاية الفترة الانتقالية، وستجري هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي سكان الضفة وغزّة المنتخبين [. .] وستقام المفاوضات على مجموع الترتيبات والمبادىء التي حواها القرار 242 لمجلس الأمن للأمم المتحدة. ويجب على المفاوضات أن تكون ضمن ما تفصل فيه مسألة رسم الحدود وتحديد طبيعة الترتيبات ذات العلاقة بالأمن. وكل حل منبثق عن المفاوضات ينبغي كذلك أن يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبحاجاته العادلة».

وستساهم قوة شرطة محليّة فعّالة في ضمان أمن إسرائيل وجيرانها.

«وأثناء الفترة الانتقالية، سيشكّل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن والسلطة ذات الحكم الذاتي لجنة دائمة تكلّف بإعداد اتفاق خاص بشروط قبول الأشخاص النازحين سنة 1967 بالضفّة الغربية وغزّة. وسيكون الشيء نفسه بخصوص الإجراءات التي يتطلّبها توقي كل اضطراب أو خرق للنظام، كما يمكن لهذه اللجنة أن تهتم بمسائل أخرى من مسائل الصالح المشترك.

«إن مصر وإسرائيل ستعملان معاً ـ ومع الأطراف الأُخرى ذات العلاقة ـ لإعداد الترتيبات المتفق عليها والتي تهدف إلى الوصول إلى حلّ سريع وعادل ودائم لمشكل اللاجئين».

وتبين تسع رسائل توضيحيّة بجلاء اختلافات التأويل حول نقاط جوهرية: فالقدس الشرقيّة بالنسبة لمصر جزء من الأراضي المحتلة ويتمتع سكّانها بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها الفلسطينيون الآخرون. وترى إسرائيل أن ضم الجزء العربي أمر واقع لا يمكن الرجوع فيه. وترى الولايات المتحدة أن مصير المدينة ينبغي أن يحل عن طريق التفاوض، وعند بيغين، يعني تعبير «فلسطينيين» «الشعب الفلسطيني» و«الفلسطينيين العرب» والضفة الغربية تعني يهودا والسامرة.

إلاّ أن واقع نص كامب ديفيد هو تحديد معاهدة سلام منفصلة بين مصر وإسرائيل: فمصر تستعيد كامل سيادتها على سيناء التي سيتمّ الجلاء عنها تدريجياً من قبل الجيش الإسرائيلي. ولا يمكن لمصر أن ترابط فيها إلاّ بقوات محدودة العدد. كما أن قوّات دولية ومحطّات إنذار مبكر ستقوم بمراقبة تطبيق الاتفاق ميدانياً. وحصلت إسرائيل على اعتراف تام وعلى إقامة علاقات دبلوماسية مع التنقّل العادي للممتلكات والأفراد وحرية العبور في قناة السويس وخليج العقبة. ومن الملاحظ أن هذا التبادل للانسحاب الإسرائيلي مقابل ضمانات غير ترابية تخصّ الأمن يمثل فعلاً روح القرار 242.

المعاهدة المصرية الإسرائيلية:

رغم أن توقيع المعاهدة حدِّد لأجل ثلاثة أشهر فإن بيغين فضل المماطلة من أجل تأخير المفاوضة حول الضفة الغربية وغزّة وإظهار أن المهم هو الاتفاق مع مصر، بينما كان كارتر (بسبب موعد الانتخابات الأمريكية) والسادات (للتحرر من مشكل احتلال إسرائيل سيناء) يتعجّلان توقيع الاتفاقية نهائياً.

وفي العالم العربي وباستثناء موافقة السودان وحَذَر عُمان والمغرب كانت الإدانة بالإجماع، فملك الأردن رفض في الحال الدخول في عملية لم يُشارك فيها وأدانت بلدان الخليج غياب منظمة التَّحرير الفلسطينيّة والغموض حول مسألة القدس. وكانت جبهة الصمود تقود حملة ضد مصر. وفي القمّة العربية التاسعة المنعقدة ببغداد من 2 إلى 5 نوفمبر في غياب مصر. رفضت الدول العربية بالإجماع اتفاقيات كامب ديفيد ودرست نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس. وأثارت دول أوروبا التسع (السوق الأوروبية المشتركة) يوم 3 ديسمبر مشاركة الفلسطينيين في المفاوضات. وفي 7 ديسمبر طالبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بالدعوة العاجلة لمؤتمر جينيف مع مشاركة الشعب الفلسطيني على قدم المساواة».

ولم تلبث المفاوضات أن أصبحت صعبة بخصوص الأراضي المحتلّة الفلسطينيّة. ولإظهار التصميم الجاد الخصوص عادت الحكومة الإسرائيلية فدفعت بسياسة الاستيطان اليهودي، الشيء الذي أثار سخط الأمريكان الذين اعتقدوا أنهم حصلوا على تجميد الاستيطان. وأعيد تأكيد التأويل الإسرائيلي للاتفاقات، فالأمر لا يعدو أن يكون حكماً ذاتياً إدارياً يخص السكّان لا الأراضي التي هي تاريخياً جزء من الوطن الإسرائيلي. ولن تقوم أبداً دولة فلسطينية وسيبقى الجيش الإسرائيلي في يهودا والسامرة بعد فترة السنوات الخمس الانتقالية.

وفي تلك الأثناء كانت الثورة الإيرانية في أوجها وكان موقف الولايات المتحدة في المنطقة قد ضعف. وتبين لكارتر أن عزلة مصر في العالم العربي ستجعل من المستحيل قيام جبهة من البلدان المعتدلة في وجه الأخطار الجديدة التي ظهرت، وفي مارس 1979، اضطر إلى الذهاب إلى مصر وإسرائيل للحصول على خطى جديدة إلى الأمام وحصلت الحكومة الإسرائيلية بالإضافة إلى ضمان يخصُّ تزويدها بالنفط على أن معاهدة السلم المصرية الإسرائيلية تلغي كل التعهدات المصرية السابقة التي قد تؤدِّي بمصر إلى مواجهة إسرائيل (من مثل ميثاق الدفاع المشترك للجامعة العربية) وأن عدم التطبيق الثوري للشق الفلسطيني من الاتفاقيات لن يكون سبباً لإلغاء المجموع. ومنذ أن أصبحت سياسة إسرائيل رفض سلام شامل مع كامل العالم العربي والسعي للحصول على سلام منفصل مع جارتها الجنوبية لم تعدّ عزلة مصر أمراً سلبياً بل أصبحت ضماناً إضافياً وكان هذا طبعاً ضد المصالح الأمريكية التي تركِّز على جعل مصر مركز إشعاع للسياسة الأمريكية في العالم العربي. أما إسرائيل فإنها رأت في انسحاب مصر وسيلة لتضمن لنفسها تفوّقاً عسكرياً على جيرانها لا شك فيه ولتضمن المحافظة على مكاسبها الترابية لسنة 1967.

وقّعت المعاهدة النهائية رمزياً بواشنطن يوم 26 مارس 1979. فكان ذلك مكافأة مستحقَّة لجهود الرئيس كارتر. غير أن هذا الأخير لم يلبث أن أصبح سجين الأزمة الإيرانية الناجمة عن احتجاز أعضاء السفارة الأمريكية كرهائن حتى أنه لم يجن من نجاح المفاوضات المكسب السياسي الذي كان بإمكانه أن يحصل عليه. وفي 31 مارس علّقت عضوية مصر في الجامعة العربية. وسرعان ما تمَّ الشيء نفسه في المؤسسات العربية الأخرى. وقُطعت العلاقات الدبلوماسية مع آخر الدول العربية التي أبقت عليها (باستثناء السودان).

بدأت المباحثات حول الحكم الذاتي الفلسطيني يوم 25 مايو 1979 مع أول انسحاب إسرائيلي من سيناء. واتضحت المطالبات الإسرائيلية: فالسلطة

العسكرية ستظل مصدر السلطة المنتقلة للمجلس الإداري، والأراضي الحكومية والاحتياطيات المائية والأمن والنظام العام ستبقى تحت سيطرة إسرائيل. وسيتواصل الاستيطان. تمت ثماني جولات في عام 1979 ولم تحرز أي نجاح. وعلى العكس من ذلك عزّزت إسرائيل الدمج الاقتصادي للأراضي المحتلة في الدولة العبرية. وحيث إن المصريين ألحّوا على إدخال القدس الشرقية في الأراضي المحتلّة فقد وضعت الحكومة الإسرائيلية في جدول أعمالها مشروع قانون يخصُّ الضّم النهائي للقطاع العربي للقدس يوم 14 مايو 1980 (صوت عليه يوم 30 يوليو 1980) وقرّر السادات عندئذٍ تعليق المفاوضات. وكانت تلك نهاية الشقّ الفلسطيني لاتفاقيات كامب ديفيد.

وعلى العكس من ذلك تواصل الجلاء عن سيناء بانتظام وانتهى يوم 25 أبريل 1982 بعد موت السادات. وإزاء ذلك تمّ تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية بإقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء وفتح الحدود أمام الأفراد والممتلكات.

الفصل السابع

العـروبـة في أزمـــة

إن أزمة العروبة الواضحة منذ نهاية السبعينيّات متّصلة بسلسلتين من الظواهر: هما الإخفاق السياسي الحقيقي المتمثِّل ـ بعد فترة عابرة من الغبطة التي تلت حرب أكتوبر ـ في السَّلام المنفصل المصري الإسرائيلي وتمزقات حرب لبنان، وكذلك في تصاعد الحركة الإسلامية في العالم العربي. وبما أن القومية العربية صارت العقيدة الرسمية للحكومات القائمة وحيث إنها فقدت مدّها الثوري بهزيمة الحركة الوطنية بلبنان فقد أصبحت إيديولوجيا أكثر محافظة وقلّت جاذبيتها لدى الأشكال الجديدة من الاعتراض السياسي.

ورغم الموجة الإسلامية التي بدت للحظة قد طغت على أنظمة المشرق العربي فقد أفلحت المجموعة الحاكمة في البقاء في السلطة. ورغم اتخاذها طريق القمع فقد وجب عليها القيام بعدد من التنازلات للتيار الإسلامي الذي عاد من جديد أحد التعبيرات المميّزة للهويات. ولقد تغيّر مغزى حرب لبنان مرّات عديدة وبشكل مثير، فالمقاومة الفلسطينيّة بعد أن أوشكت أن يسحقها الجيش الإسرائيلي أولاً والانقسامات الداخلية التي شجعتها سوريا بعد ذلك حاولت الوصول إلى حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي بالتعاون مع الأردن، غير أن الإخفاق الناتج عن ذلك قد هيّأ منظمة التحرير الفلسطينيّة لتحديد أهدافها الهامّة تحديداً أكثر مرونة.

التّيار الإسلامي المعاصر

الدعوة الإسلامية والعمل الثوري:

إن التّيار الإسلامي المعاصِر يتّخذ تاريخياً جذوره في مراكز أربعة كبرى للدعوة الإسلامية كان نشاطها هاماً خاصة وأن النجاحات السياسية للقومية العربية قد غطّت عليه.

وأشهر هذه الحركات هي حركة الإخوان المسلمين حتى أنها أعطت اسمها للتيار الإسلامي بشكل عام. كان هذا التّيار الذي أنشأه حسن البنّا، في بداياته ينتظم ضمن استمرارية الإصلاح الإسلامي السنّي في القرن التاسع عشر، وكانت مصر أحد أكبر مراكزه. ولاعتمادها على هذا الإرث فقد كانت حركة عربية إسلامية تؤكّد على أولوية العرب في مجموعة الأمة الإسلامية. وكانت هذه الجماعة الداعية إلى العودة إلى الأشكال الأصلية والنموذجية لعصور الإسلام الأولى تطالب بالطهر الأخلاقي وترفض الأفكار والسلوك القادمة من الغرب (بما في ذلك الشيوعية) كما ترفض ممارسات الإسلام الشعبي (الجمعيات الصوفية وتقديس الصالحين) وتراث الثقافة العربية التقليدية (ممثّلة في ألف ليلة وليلة على سبيل المثال).

وأنجزت الجمعية بفعل طموحات زعمائها السياسية إلى محاربة الملكية المصرية ثم نظام الضبّاط الأحرار؛ فتمَّ القضاء عليها بقمع لا هوادة فيه. وبتأثير من سيد قطب الذي ألغى كل إشارة إلى القومية العربية أصبح بعض أعضاء هذه الجمعية أكثر جذرية وأسّسوا عقيدة قائمة على رفض المجتمع القائم باسم نظرة طوباوية للعالم الذي تختفي فيه السياسة تماماً لصالح سيادة الشريعة الربانية دون سواها. وكان للتيار القطبي أثر فعّال في السبعينيّات، فهو يقدِّم التبرير لحرب شاملة تشنّ ضد السلطة القائمة غير أنه فشل في تقديم برنامج واقعي للاستيلاء على السلطة بسبب رفضه القبول بوجود السياسة.

وميزة حركة الإخوان المسلمين هي أنها قطعت صلاتها بالإسلام المؤسساتي (الرسمي) فمنظّروها وتأطيرها تمّ تأهيلهم في مدارس غير دينية. فلا نجد من بينهم شيوخاً متخصِّصين في العلوم الدينية متخرّجين من الجامعات الإسلامية والتي أشهرها جامعة الأزهر بالقاهرة. وكثيراً ما يقوم هؤلاء «المحترفون» الذين هم في خدمة الدولة أو المدجنون (المستأنسون) باتهام الإخوان المسلمين بأنهم تنقصهم ثقافة سياسية حقيقة وأنهم يطرحون أفكاراً أقل ما يقال عنها أنها جسورة على الصعيد المذهبي ويشبهونهم ببعض مبتدعي قرون الإسلام الأولى.

وثاني المراكز الأربعة نجده في الوهّابية السعودية. وهي أقدم من جماعة الإخوان المسلمين وبإمكانها التباهي بأن لها تجربة حقيقية للحكم. فحتى نهاية القرن العشرين كانت الأصولية تعدّ بدعة لدى أشكال الإسلام السنّي الأخرى. وتمّ قبولها في الإسلام مع قيام المملكة الوهابية العربية السعودية غير أن الدعوة الوهابية لم تسْتَعد أهميتها الفعلية إلاّ بنمو الموارد المُتاحة للمملكة السعودية بفضل زيادة الدخل النفطي المطرد. وكان فيصل أكبر منظِّم للحركة الوهابية ففضلاً عن صدق إيمانه، كان يرى في الدعوة الوهّابية وسيلة لمحاربة الحركة القومية الناصرية. وهو الذي حدد محوري السياسة الدينية الوهابية: جعل المدينتين المقدستين بالحجاز مركز إعداد لرجال الدين المسلمين بالعالم أجمع ودعم الأعمال الدينية من مثل بناء المساجد في البلاد العربية والعالم بأسره بما في ذلك المغرب. ولقد ساندت الولايات المتحدة في الستينيّات هذه الدعوة المحافِظة التي اعتبرت خير وسيلة لمحاربة القومية العربية الثورية والشيوعية. وكان الإسلام آنذاك يبدو خير ضمان للمصالح السياسية والاقتصادية للغرب.

والدعوة الوهابية تكتفي بالإصلاح المتشدِّد ولا تولد في حدّ ذاتها اعتراضاً على المجتمع القائم ولكنها تخلق مناخاً يشجع نمو أشكال أخرى من

الإسلام. وهي على نقيض حركة الإخوان المسلمين حركة من عمل العلماء. وهي تعتبر نفسها حركة تجديد للنظام الإسلامي التقليدي القائم على العلاقات بين رجال الدين وبين سلطة ملكية تستمع إلى نصائحهم. وهي تطمح بشكل علني تقريباً إلى إعادة إقامة خلافة لجميع المسلمين، ألا يحمل ملك المملكة العربية السعودية لقب خادم الحرمين الذي كان لقب الخلفاء. والحرمان الشريفان هما مكة والمدينة لكن قد تكون القدس كذلك.

والمركز الثالث للدعوة فهو يقع خارج العالم العربي مع أنه سنّي. إنه نتيجة إنشاء دولة مبررها الوحيد كان لمّ شتات المسلمين، وذلك هو باكستان. ورغم أن مؤسسي هذه الدولة وريثة الإمبراطورية البريطانية بالهند لم يتصوروا الإسلام إلاَّ باعتباره رمز ترابط طائفي إزاء الهندوس، إلاَّ أن اختيار الإسلام يطرح مشكل العلاقات بين هذا الدين وبين الدولة. فمنذ البداية عبَّر مولانا مودودي (1903 ـ 1979) عن المطالبة بتأسيس دولة مسلمة خالصة. ولقد حاول هذا المفكِّر العصامي أن يحدِّد إسلاماً «دكتاتورياً» على غرار الشيوعية أو الفاشية يكون أساسه سيادة الشريعة دون سواها. فتكون الدولة الإسلامية محكومة من قِبَل مسلم تقي «أمير أو إمام أو خليفة» يتمّ اختياره بإجماع الأمة وتساعده حاشية من المسلمين العلماء العدول. وتكون هذه الدول سلطوية ولا يمكنها أن تعرف التعددية السياسية ولا صراع الطبقات.

إن التّيار المودودي قريب جداً ـ على الصعيد العقائدي ـ من تيار الإخوان المسلمين الذي يرفض معه دور العلماء. ثم إنه قد أثّر كثيراً في سيد قطب. وقد كان قريباً من نظام اللواء ضياء الحق ومن بعض منظمات المقاومة الأفغانية. وهو ليس الحركة الوحيدة المنبثقة عن الإسلام الباكستاني الذي نشأت عنه كذلك جمعيات دعوة متشدِّدة ذات طابع بروليتاري نجد لها تأثيراً فعلياً لدى العمّال المهاجرين المسلمين بأوروبا الغربية وفرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص. ومن مفارقات الأوضاع المعاصِرة أن كثيراً من المسلمين من

شمال إفريقيا قد تمّ إعدادهم في فرنسا من قِبَل جمعيات باكستانية قبل أن ينشروا هذه الدعوة في بلدانهم الأصلية.

وأما المركز الرابع للدعوة الإسلامية فهو مختلف كثيراً عما سبق فهو الشيعية الثورية. ولم يكن التّيار الشيعي ظاهرة جديدة بل هو ثمرة تطور فقهي طويل. في البداية كان التشيّع يعني التفاف كل المؤمنين حول شخص الإمام بسبب سلطته الشخصية المطلقة. كان الإمام من نسل علي بن أبي طالب صهر الرسول وابنه بالتبنّي(*) ولم يكن الأئمة معترفاً بهم من قبل ما أصبح يعرف فيما بعد بالسنّة. وكان الخلفاء يضطهدونهم لذلك نشأ لدى الشيعة تقليد المعاناة والاستشهاد اللذين تميز بهما هذا التّيار الإسلامي. ولقد فضَّل الإمام الثاني عشر الاختفاء في ظروف غامضة في نهاية القرن التاسع. وهو عند المؤمنين الإمام المختفي والإمام المنتظر الذي سيعود فيملأ الأرض عدلاً في آخر الأزمان. وأصبحت هذه النظرة للإمامة مركز العقيدة الشيعية وسبب تعارضها مع السنّة. ويرى أهل السنّة وأصحاب التّيار المتشدِّد ـ المتمثّل اليوم في الوهابية بشكل خاص ـ أن الإمامة إثم في حق الله إذ هي تشرك بالله شخصية لها سلطات إلهية تقريباً وذلك ما يتعارض مع التوحيد الإسلامي المطلق. وإن اختفاء الإمام قد جعل وجود كل سلطة سياسية غير شرعية، وهذه النتيجة خلقت لدى الشيعة تيارين فكريين متعارضين تماماً: فمن ناحية نجد طمأنينة تدعو إلى إحجام المؤمنين الكامل عن الخوض في الحياة السياسية بسبب اللاشرعية هذه ومن ناحية أخرى نجد الحركية التي تطرح ضرورة محاربة اللاشرعية هذه المتمثّلة في السلطات المستبدة.

وعبر العصور تكون إكليروس شيعي حقيقي متسلسل [على غرار ما عند الكاثوليك] وكان رجال الدين هؤلاء في الأصل يستجيبون ـ كما هو الشأن

(*) لم يكن علي بن أبي طالب ابناً بالتبنّي للنبي ﷺ، ولكن الذي كان متبنّى هو زيد بن حارث ثم نزل القرآن فحرّم مبدأ التبنّي وجعل من أمثال هؤلاء إخواناً للمؤمنين «الناشر».

لعلماء السنّة ـ لضرورة تبيان الشريعة للمؤمنين ولإمامة الصلاة. ولقد أصبحت مدن الشيعة المقدّسة بالعراق (النجف وكربلاء) وفي إيران (قم) جامعات مكلّفة بإعداد رجال الدين هؤلاء الذين يمكن أن يكون عددهم ضخماً. ولقد اتخذ رؤساء هذا التسلسل، «آيات الله» لأنفسهم تدريجياً سلطات خاصة في الأصل بالأئمة. فهم يجتهدون في تأويل الشريعة لذلك يسمّون بالمجتهدين وهم مرجع تقليد من قبل المؤمنين، وما يميّز بينهم وبين الإمام المستتر هو أنهم متساوون فيما بينهم وليسوا معصومين العصمة المطلقة. وهذا التطور تجسد في التأكيد على أن الفقيه هو نائب الإمام (المخفى) وفي هذا السياق وابتداء من نهاية القرن التاسع عشر دخل الفقهاء الحياة السياسية وحدثت الظاهرة نفسها بعد ذلك في العراق. وفي الحالتين كان الصراع ضد التّغلغل الغربي هو الذي يبرّر هذا التطور.

وحدثت الخطوة التالية بالعراق في الستينيّات. ففي وجه القومية العربية ومختلف أشكال الاشتراكية والشيوعية اضطر الفقهاء إلى التحرّك وأعدُّوا مدوّنة مذهبية هدفها تقديم ردود لتحديات العالم الحديث. وتشكّلت حلقة تفكير حقيقية بالنجف حول العراقي آية الله محمد باقر الصدر. كان فيها الإيراني آية الله الخميني الذي كان آنذاك بالمنفى وشخصيات أخرى مثل فضل الله الشيعي اللبناني الذي عاد بعد ذلك للاستقرار ببلاده. وكانت هذه المجموعة تحارب الرأسمالية والشيوعية على حدّ السواء وابتدعت لها اقتصاداً سياسياً إسلامياً بصياغة نظرية سياسية جديدة تفضي إلى فكرة جمهورية إسلامية. وهذه النظرية المسماة بولاية الفقيه ترسي تفوق الشريعة الإسلامية المطلق على كل الأعمال البشرية. ولا يمكن أن يتمّ تطبيقها إلاّ من قبل الأشخاص الأكفّاء أي رجال الدين. ولقد أكّد الخميني ذلك سنة 1970.

وانطلاقاً من هذه المطالبة الأساسية حدّد الخميني وباقر الصدر الدولة الإسلامية باعتبارها شكلاً من أشكال الحكومة الإلهية الدستورية. فمن ناحية

نائب الإمام (الذي سرعان ما سمي الإمام فقط) المعين من قبل مجلس خبراء من الفقهاء والذي هو رئيس الجماعة الإسلامية والتي تعطي الدولة التوجيهات الكبرى ومن ناحية أخرى سلطة حكومية لها مجلس قوي ورئيس جمهورية وعليها تطبيق التوجيهات التي يصدرها الإمام.

إن الشيعة الثورية تختلف كثيراً عن السّنّة. فقد أفلحت في تصور السياسة وفي وضع نمط مؤسساتي متماسك بينما يطرح الإسلام (السنّي) يوطوبيا مجتمع بلا سياسة. وهي من عمل رجال دين هم امتداد تاريخي لمذهب يعود إلى عديد القرون ولئن أحدثت قطيعة كبرى مع علماء الدين التقليديين في الإسلام. إن قوة الشيعة الثورية لا تكمن في قدرتها على تصوّر السياسة فحسب بل كذلك في قدرتها على استعمال كل المحتوى الانفعالي للدين الشيعي. ولقد اعتمد فريق الخميني على تجربة موسى الصدر في لبنان فاستأنف في العمل السياسي الدعوة إلى الاستشهاد في جوٍّ العصور الذهبية تقريباً. ولقد اعتمد الخميني على اللبس الموجود في لفظ إمام الذي قد يعني مجرد إمام الصلاة بالمسجد أو رئيس الجماعة الإسلامية فنصب نفسه كما لو كان الإمام المستتر نفسه دون أن يدعي ذلك جهاراً. فحصل على قوة هائلة من التعبئة السياسية التي مكّنته من الإطاحة بنظام الإمبراطور الإيراني ومن خلق أول جمهورية إسلامية.

وأصبحت الثورة الإيرانية فيما بعد سنداً قوياً للإسلاميين السّنّة الذين رأوا فيها دليلاً على إمكانية غزو الدولة. غير أن الإسلام السنّي باعتباره منبثقاً عن إسلام متشدّد يؤكد على وحدانية الله فإن ظهور الإمامة من جديد قد يشكّل لدى أتباعه مشكلاً لاهوتياً عسيراً حلّه. لذلك كان للشيعة الثورية تأثير في العالم السنّي انحصر في المناطق التي لا تعرف الشيعة. أما في بلدان مثل سوريا ولبنان فإن التحالف السياسي النفعي بين النظام البعثي العلوي وبين الثورية قد أدّى على العكس من ذلك إلى مواجهة مسلّحة بين شكلي الإسلام السياسي.

لم تكن الشيعة الثورية والإسلام السنّي فحسب، كما يزعمون، تجسيد «الأصالة الإسلامية» في وجه الأفكار والأشكال السياسية المستوردة من العالم الغربي (القومية ـ التحررية ـ الليبرالية ـ الاشتراكية) فهما منشقان كذلك على تقاليد الحضارة الإسلامية المُتعارف عليها والتي يدينان الكثير من مظاهرها. ورؤيتها المجموعية والمتسلطة وانتصاب كليهما في إيديولوجيا لا ينبثقان عن مرونة الإسلام القديم ولا عن خصبه. إن مختلف التيارات الإسلامية باستثناء التيار الإسلامي السعودي تنحدر مباشرة مما أستعير من مذاهب غربية. فهي قد تبنت أشكاله وأضافت إليها محتويات إسلامية: فهي ترى أن التاريخ المُعاصر هو فترة تآمر متنوع الأشكال ضدّ الإسلام. وأن عمل الغرب إنما هو عمل «صليبيين جُدد» وما إسرائيل إلاّ تجسيد لخبث اليهود الشرير. والظاهرة الجديدة في بلاد الإسلام هي أن العداء للسامية الوافد من الغرب قد أصبح أحد العناصر المكّونة للإسلام. إن المذهب الإسلامي الذي هو شكل من أشكال «العالم الثالث» يدعو هو أيضاً إلى النضال ضدّ الإمبريالية وإلى الحذر من الشرق والغرب على حدّ السواء. وهو تعبير عن الكبت المتولّد عن إخفاقات التحديث واستحالة دخول مجتمع الاستهلاك على غالبية السكان.

مصر:

كان السادات في مصر يقدِّم نفسه باعتباره بطل السلام ويتملّق الحسّ الوطني المصري. وأخذ يهاجم علانية رؤساء الدول العربية الآخرين الذين كانوا قد أدانوه، كانت سياسته السلمية تلقى التأييد الشعبي غير أن القطيعة مع العالم العربي كان لها تأثير بالغ بعد سنوات النضال للعهد الناصري الذي كانت مصر أثناءه قد عرفت نفسها بصفتها زعيمة مجموع البلدان العربية.

ولئن أبدى الناصريُون وقوى اليسار عداءهم لاتفاقيات كامب ديفيد فهم لم يكونوا يشكّلون خطراً كبيراً على النظام. أما الإسلاميُون الذين جاملهم السادات حتى ذلك العهد فقد أصبحوا يشكّلون تهديداً حقيقياً. ففضلاً عن

إدانتهم السلام مع إسرائيل كانوا يهاجمون بضراوة تغريب البلاد وفساد المنتفعين من الانفتاح الاقتصادي.

ومنذ بداية السبعينيّات تزايد نشاط المنظمات الإسلامية المتشكّلة انطلاقاً من الجامعات. فكانت تقدِّم للطلاب خدمات تزايد عجز الجامعة يوماً بعد يوم عن تقديمها لهم. وقد أفلحت في السيطرة على المؤسسات الممثّلة في قطاع الجامعات ومدت أنشطتها إلى المجتمع بأكمله. وحصلت الصحافة ذات الميول المؤيِّدة للإخوان المسلمين على الإذن بالصدور من جديد وصارت تمارس تأثيراً فعلياً على البلاد. وأصبح التيار الإسلامي جذّاباً في بلاد ولدت فيها سياسة السادات والمصاعب الاقتصادية المتزايدة قلقاً حقيقياً. وفقدت الحكومة السيطرة التي كانت لها على المساجد وكثير من الوعّاظ كانوا يدينون سياسة الحكومة. وكانت أشهر الخُطب يتمُّ نشرها بعد ذلك عبر أشرطة الكاسيت في كامل البلاد (فلئن كانت خير وسيلة نقل للقومية العربية هي الراديو بسبب انتشار أجهزة الترانزستور فإن الدعاية الإسلامية قد استعملت بتوفيق كامل أجهزة الكاسيت التي تزايد انتشارها). وكانت أوائل إشارات الإنذار قد حدثت سنة 1974 ثم سنة 1977 مع المؤامرات العدوانية التي أعدّتها مجموعات ذات ميول قطبية. وكان القمع فعالاً وتمّ تفكيك هذه المجموعات غير أن مجموعات أخرى تكونت في الخفاء.

وإلى جانب الصّحوة الإسلامية عرفت الكنيسة القبطية تجديداً عميقاً بتأثير من البابا شنودة. ولم تعد مستعدة لقبول وضع ثانوي يعطى لها إذا ما استجيبت الدعوة للعودة إلى الشريعة الإسلامية. ولم تعد تقبل قوانين الدولة التي تمنعها من تشييد المباني بكل حرية. وشكّلت معارضة متشددة لسياسة السادات الدينية بعد أن ضاعف من تنازلاته للإسلاميين إلى حدّ جعل الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع. وكان احتجاج الأقباط يلقى الدعم في الخارج خاصة من أمريكا الشمالية حيث كان عدد الأقباط المهاجرين في تزايد مطّرد.

وكان السادات قلقاً لانتقاص قيمة صورته بالغرب بفعل الأقباط وإلى جانب ذلك كان الإسلاميُّون يهاجمون مسيحيـي مصر متهمين إياهم بالتواطؤ مع «الصليبيين الجُدد» الغربيين. ولقد خلق تزايد الحوادث الطائفية انزعاجاً عاماً بالبلاد التي باتت وحدتها مهدَّدة.

واتهم السادات علناً البابا شنودة بأنه يسعى إلى تأسيس دولة قبطية طائفية في الصعيد وأعلن بأنه سيتصرف باعتباره رئيساً مسلماً لبلد مسلم. ومما زاد في غيظه أن شنودة منع الأقباط من الحج إلى القدس ما بقيت المدينة المقدّسة تحت الاحتلال الإسرائيلي. وفي ذلك مساس بسياسة تطبيع العلاقات البشرية مع إسرائيل والتي كانت سياسته.

وفي يونيو 1981 خلفت مواجهة بين مسلمين وأقباط في إحدى ضواحي القاهرة عدة ضحايا. وفي 3 سبتمبر 1981 أمر السادات بإجراء عملية شرطة واسعة انتهت باعتقال 3.000 معارض من مختلف النزعات من اليساريين ومن قدماء الوفديين ومن الإسلاميين، ووضع البابا شنودة في إقامة جبرية بأحد الأديرة وكانت الذريعة المستند إليها هي محاربة «الفتنة الطائفية» ولقد هدم السادات بعمله ذلك أحد أُسس شعبيته المتأتية من إلغائه النظام البوليسي لأواخر الفترة الناصرية. ودبَّ القلق إلى الرأي العام الذي تخوّف من صدور إجراءات أخرى من الرئيس. وعندئذٍ قرّرت المنظمة السريّة «الجهاد» ذات الاتجاه القطبي تنفيذ عدوانها على السادات والذي أعدّته منذ عدة أشهر. وكان الأمل أن يكون ذلك انطلاقاً لثورة شعبية ضدّ النظام. وقد تمكّنت من إنشاء خلية من بعض عناصر الجيش واختارت أن تعمل في الاستعراض المُقام إحياءً لذكرى 6 أكتوبر. وكان حكم إسلامي سابق قد حكم بكفر السادات واستحلال قتله. ونجحت العملية بشكل استعراضي أمام عدسات الإذاعة المرئية ومات الرئيس بعد ساعات من ذلك.

غير أن حركة التمرّد التي قامت بالصعيد قد فشلت فشلاً ذريعاً. ودفن

السادات بحضور عدد كبير من الشخصيات الغربية لكن الرؤساء العرب تغيّبوا عن ذلك كما تغيّب خاصة السكّان المصريون. وفي ذلك تباين مثير مع جنازة سلفه. وكان الإحساس العام بمصر بعد موت السادات هو ارتياح عام لا بسبب إخفاق التمرّد الإسلامي فحسب لكن كذلك بسبب القلق الذي أحدثته الإجراءات الأخيرة للرئيس الراحل.

ومارس نائب الرئيس رئاسة الجمهورية بالوكالة ولم يلبث أن تمّ انتخابه رئيساً. واستطاع خلق إحساس بالثقة بعد الفترة المضطربة التي عرفتها مصر.

سوريا:

بالإضافة إلى التعارض العقائدي بين العَلْمانية البعثية وبين العقيدة الرئيسية للإخوان المسلمين، فالتضاد بين الحركتين هو ردّ فعل دفاعي من قِبَل الأغلبية السّنّة (70٪) من سكان سوريا. فمنذ سنة 1973 وأثناء وضع الدستور السوري الجديد الذي لا يشير إلى دين معيّن لرئيس الدولة. احتج الإسلاميّون بعنف أجبر النظام على التقهقر وعلى جعل الإسلام دين الرئيس وجوباً.

ولقد أحسّ الإسلاميون بأن التدخل السوري في لبنان سنة 1976 إنما كان رغبة في خلق حلف سياسي بين الأقليتين المسيحية والعلوية، والنتيجة التي لم يتوقعها الحكم البعثي هو أن الإسلاميين تمكّنوا من الحصول على الأسلحة من لبنان ومن إدخالها إلى سوريا مهرّبة. ومنذ سنة 1977 استهدفت مؤسسات الدولة وحزب البعث إلى عمليات عدوانية، واتهم النظام آنذاك العراق بأنه منظِّم تلك العمليات. وبعد المصالحة المؤقتة بين الحزبين البعثيين أصبح العدو المتهم بها هو حركة الإخوان المسلمين.

وأصبحت الأزمة كبرى يوم 16 يونيو 1979 عندما هاجمت مفرزة فدائية إسلامية مدرسة المدفعية بحلب وقتلت 83 تلميذاً ضابطاً جميعهم من العلويين. وردّ النظام بتكثيف القمع. كانت الحركة الإسلامية التي لا يُعرف

الكثير عن بنيتها وعن تنظيمها تتمتع بمساندة قوية لدى السكّان خاصة لدى كبريات مدن الشمال مثل حمص وحماه وحلب واللاذقية والتي تجد الحكومة البعثية صعوبة متزايدة في السيطرة عليها برغم مرابطة رجالها الدائمة بأسلحتهم، وأصبح الإرهاب عنصراً من الحياة اليومية وانزلقت البلاد إلى جوّ عنف شبيه بجوّ لبنان وكان العلويون والمقرّبون من السلطة والحزب والمستشارون السوڤييت أو من بلدان الكتلة الشرقية هدف الأعمال العدوانية المميتة والتي كانت السيارات المفخخة كثيراً ما تُستعمل فيها.

ودخلت الحكومة البعثية في صراع لا هوادة فيه ضدّ الإسلاميين ولم يكن رفعت الأسد أخو الرئيس وقائد فرق الدفاع شديدة الصِّلة بالحزب يتردد في ذكر ستالين مثالاً يُحتذى على طريق القمع. وفي مارس 1980 وفي الذكرى السابعة عشرة للنظام، تمرّدت ثاني مدن البلد حلب لعدة أيام ودفعت لقاء ذلك عدة مئات من القتلى. وضمّت المعارضة العَلْمانية جهودها إلى جهود الإسلاميين غير أن خطابها القريب جداً من خطاب البعث لم تعد له قدرة كبرى على تعبئة الجماهير. أما المنظمات المهنية مثل نقابة المحامين التي كانت تؤيِّد الإسلاميين فقد تمّ حلّها. وفي تدمر قامت فرق الدفاع يوم 27 يوليو 1980 بقتل 500 سجين سياسي معتقلين بالسجن. وفي باريس تمّ في ظروف غامضة يوم 21 يوليو 1980 اغتيال صلاح البيطار مؤسِّس البعث السابق، المحترم من الجميع والذي كان بإمكانه تجميع أعداء النظام حوله.

ومع ذلك كان الأسد يكثر من الجهر بالعقيدة الدينية الإسلامية ويتّهم أعداءه بتشويه معنى مذهب العلويين.

أما في السياسة الخارجية فإن سوريا البعثية قد تحالفت مع إيران الخميني ضدّ العراق. والواقع أن العلاقات بين الحكم العلوي ورجال الدين الشيعة يعود تاريخها إلى بداية السبعينيّات ويعود الفضل في ذلك إلى وساطة الإمام موسى الصدر. وقبل استيلاء الخميني على السلطة تلقّى العديد من رفاقه

مساعدة مادية من سوريا، بل إن الأسد قد عرض على الخميني لدى سفره إلى فرنسا أن يستقبله في سوريا كما يفسّر الدعم الممنوح لخصوم الشاه بالرغبة في الانتقام من الإمبراطور الإيراني لمساندته إسرائيل ولسياسته المؤيدة للأمريكان في الوقت الذي كانت فيه سوريا مُلزمة بإظهار عدائها للولايات المتحدة بسبب اتفاقات كامب ديفيد. ورأى الإخوان المسلمون السوريّون في ذلك دليلاً على وجود مؤامرة شيعية نشطة في لبنان وسوريا وإيران على حدٍّ سواء. وكانوا يدينون إيران الخميني بشدة متّهمين إياها بالتعصّب الطائفي. أما حافظ الأسد فقد أكّد من جانبه أن الحرب الأهلية السورية مؤامرة تُحاك ضدّه من قبل كامل أعدائه أي العراق والأردن والولايات المتحدة وإسرائيل، ويبدو أن الأردن التي ألغت حلفها المتميّز مع سوريا للتقرّب من العراق سنة 1968 قد قدّمت مساندة مادية للإسلاميين السوريين.

وفي أبريل 1981، قُتل 400 من سكان حماة انتقاماً لعدوان ضرب قرية علوية. وكانت سنة 1982 السنة الفظيعة وهي سنة ثورة حماه في شهر فبراير. فقد أطلق الإخوان المسلمون تمرداً عاماً يفترض فيه أن يمتد إلى كامل البلاد غير أن المدن الكبرى الأخرى لم تتحرّك. وبعد ثلاثة أسابيع من القتال استعاد الجيش وقوّات البعث السيطرة على المدينة المخرّبة. ويقدّر عدد ضحايا المعارك والمذابح التي تلت ذلك بـ 15.000 شخص. وأدّى قمع حماه إلى انهيار الحركة الإسلامية التي لم تعد تشكّل تهديداً للسلطة القائمة وتمكن البعث من البقاء في السلطة ومن إعادة النظام بالبلاد لكن ذلك تمّ لقاء إقامة نظام رعب حقيقي.

وما ميّز هذه الحرب الأهلية السورية التي دامت ثلاث سنوات هي أنّها لم تفطن إليها وسائل الإعلام الغربية بسبب منع الصحافة الغربية من دخول البلاد. أضف إلى ذلك أن الحركة الإسلامية لا تثير كثيراً من التعاطف لدى الرأي العام الغربي فلم تركّز وسائل الإعلام على هذه الحرب. إلاّ أن عنف تلك

المراحل واستعمال العمليات العدوانية والسيّارات المفخّخة قد تركت أثراً عميقاً في السياسة السورية. ولقد كان الأسد وأتباعه مقتنعين بأن الإسلاميين قد تلقّوا المساعدة من عدة بلدان أجنبية فكانوا على استعداد لاستعمال نفس السلاح من أجل السّير قُدُماً بسياستهم.

العراق:

منذ منتصف السبعينيّات تأكّدت سلطة صدّام حسين الشخصية رغم أن حسن البكر قد احتفظ برئاسة الجمهورية حتى عام 1979، وظلّت مسألة الأكراد أهمّ المسائل. فالهدنة النسبية المستمرة منذ بداية السبعينيّات قد تمّ نقضها برفض المسؤولين الأكراد قبول خطة الحكم الذاتي المحدود الذي اقترحه البعث. ولقد شعر الأكراد بأنهم في موقف القوة بعد تلقّيهم المساعدة من إسرائيل والولايات المتحدة وإيران. واستؤنفت الحرب بضراوة في أبريل 1974. ولقد تمكّن الجيش العراقي من احتلال السهول لكنه فشل في السيطرة على الجبال. فالأسلحة المضادة للدبابات والطائرات التي قدّمتها إيران للأكراد والتي رافقها إرسال المستشارين العسكريين قد أفلحت في إيقاف تقدّم الجيش العراقي. وأوشك النزاع أن يتحوّل إلى حرب معلنة بين إيران والعراق.

وأدرك صدّام حسين الخطر فقرر التفاوض مباشرة مع إيران وأعانته على ذلك الجزائر والسعودية. وكان اتفاق الجزائر لسنة 1975 نجاحاً للنظام الإمبراطوري الإيراني، فقد اعترفت العراق برسم الحدود بشط العرب وفق القلعة (أكثر المناطق انخفاضاً بالوادي والذي هو مجرى النهر غالباً) وتعهّد الطرفان بالكفّ عن مساعدة كل دولة معارضة الدولة الأخرى. وقبلت العراق بالكفّ عن تقديم طلبات حول الناطقين بالعربية في إيران وبإيقاف مساعدتها لتمرّد ظفار بعمان.

واحترم البلدان الاتفاق بكل دقّة. واستدعت إيران مستشاريها من

الكردستان العراقي ورفضت تقديم أي عون للأكراد. وسرعان ما احتلّ الجيش العراقي المنطقة كلها وعرض عفو قبله 70٪ من المحاربين الأكراد بينما خرج الباقون للمنفى أو احتفظوا ببعض بؤر المقاومة. ومنحت المنطقة حكماً ذاتياً محدوداً واعترف لها ببعض الحقوق الثقافية. وفي الوقت ذاته أفرغت المنطقة الحدودية مع إيران من سكّانها الأكراد وأحلّ محلّهم سكان عرب وعزّزت نسبة العرب في المناطق ذات السكّان المختلطين كما أن جزءاً من الأكراد قد تمّ توطينهم بالقوة في المناطق العربية من البلاد. واستمرت حرب عصابات كردية متبقية من الماضي غير أن الانقسامات الداخلية أضعفتها بشكل بيّن.

وبفضل الارتفاع الضخم للعائدات النفطية استطاعت الحكومة الدخول في مشاريع جبّارة لتنمية رفع مستوى المعيشة. ولقد استطاعت العراق أن تأمل في منافسة مصر وفي أن تصبح القوة الأولى بالعالم العربي لما أوتيت من الماء والنفط والفضاء واليد العاملة الجيدة التدريب ولعدم وجود مشاكل اكتظاظ السكان برغم النمو الديموغرافي السريع.

وفي 16 يوليو 1979 انسحب البكر من الحياة السياسية وجمع صدّام حسين مهام رئيس الجمهوري والأمين العام للقيادة القطرية للبعث ورئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوّات المسلحة. ولقد أثار هذا الصعود الذي لا يُقهر معارضة داخل الحزب غير أنها صفيت بعد عشرة أيام باعتقال عدد من المسؤولين المهمّين الذين تمّ إعدامهم أو إدانتهم بأحكام بالسجن قاسية. واتهم صدام سوريا بأنها ساندت خصومه مما نتجت عنه قطيعة جديدة بين البلدين بعد التقارب القصير الذي أعلن عنه العام السابق بالقمّة العربية ببغداد.

لقد سجل اتفاق الجزائر التخلي عن الراديكالية الثورية. وخير دليل على ذلك هو التقارب مع العربية السعودية. ففي أبريل 1979 أبرم الطرفان اتفاقاً أمنياً، وتعهد صدّام بالدفاع عن العربية السعودية في حالة تهديد سوڤييتي وكذلك في وجه إيران الثورية. ويسجّل هذا التطور رغبة صدّام حسين في أن

ينصب نفسه وريثاً لعبد الناصر على رأس الأمة العربية. ونجد لهذا الطموح صدى في مشروعه الخاص بالميثاق العربي الهادف لضمان أمن العالم العربي وفيه تفصيل لثمانية مبادىء أساسية وهي:

* رفض قبول قوّات أجنبية فوق أراضي الوطن العربي.
* منع اللجوء إلى القوة بين البلدان العربية.
* واستعمال القوة ضدّ البلدان المجاورة للوطن العربي من أجل الدفاع عن العالم العربي.
* وتضامن كل البلدان العربية ضدّ أي عدوان.
* واحترام القواعد الدولية فيما يختص باستعمال المياه والمجال الجوي والأراضي من قِبَل أي دولة ليست في حالة حرب مع أي من البلدان العربية.
* والحياد وعدم الانحياز في النزاعات الدولية.
* وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية من أجل الإعداد لوحدتها السياسية.
* ومسؤولية العراق القومية مثلما يوضحه مشروع الميثاق هذا.

وهذه المبادىء الثمانية هي التعبير عن ابتعاد العراق التدريجي عن الاتحاد السوفييتي. ولقد وفرت الواردات النفطية والانفتاح على بعض البلدان الأولى وعلى فرنسا في المقام الأول ـ للعراق الاستقلال الاقتصادي الذي هو عماد إرادتها في الاستقلال السياسي (وذلك ما لم يتمكن عبد الناصر قطّ من بلوغه) غير أنه يتحتم على العراق أن يواجه الشيعة الثورية في الداخل ثم جمهورية إيران الإسلامية بعد ذلك قبل أن يتمكّن من تجسيد رغبة السيطرة هذه.

كان العديد من الشخصيات التي اعْتُقِلت في يوليو 1979 من أصحاب المذهب الشيعي وهذا الحدث دليل على سخط المذهب الأكثر عدداً في البلاد

(55٪ تقريباً). ولقد كان حزب البعث العراقي في بداية تاريخه يتكون من أغلبيته من الشيعة غير أن عمليات القمع والخصومات الداخلية أدّت إلى تناقص عددهم في الدوائر القياديّة. وطبقاً للمنطق الذي لاحظناه في سوريا فإن الصّراع من أجل السلطة وضرورة الإبقاء على الوفاء تقلّصان المجموعة القيادية إلى نواة صغيرة تربطها بعضها بالبعض علاقات تضامن عائلية وإقليمية وطائفية.

وفي الوقت نفسه الذي تقلّص فيه دور الشيعة، داخل الحزب تأكّدت المطالبات الشيعية الثورية في البلاد، وكان على رأسها بعض آيات الله بالمدن المقدّسة بقيادة محمد باقر الصدر أهم رجال الحركة ومؤسّس حزب الدعوة الإسلامية. ومنذ سنة 1974 تعرضت هذه المجموعة للقمع واتهمت بنيتها في الإعداد لتمرّد ضدّ النظام. وفي فبراير 1977، تمّ قمع بعض الانتفاضات بكل قسوة وسقط العديد من القتلى في مدينتي النجف وكربلاء الشريفتين أثناء الاحتفالات بعاشوراء (ذكرى استشهاد الإمام الحسين) ثم إن الثورة الإيرانية بقيادة أُناس تعلّموا في المدن المقدّسة أعطت دفعاً إضافياً للحركة برغم طرد الخميني من العراق في أكتوبر 1978. ثم أصبح القمع ضارياً سنة 1979 واستهدف العديد من عائلات رجال الدين. وتمّ طرد الشيعة الإيرانيين الأصل العديدين بالمدن المقدّسة التي يقيمون فيها منذ أجيال ويقدّمون جزءاً هامّاً من رجال الدين، تمّ طردهم بالآلاف مما ترتب عنه إضعاف كبير في المراتب الدينية. وفي أبريل 1980 وإثر محاولة فاشلة ضدّ طارق عزيز أحد الأعضاء الهامّين بالحكومة والذي كان مشنعاً عليه بشكل خاص لأنه مسيحي تمّ إعدام آية الله باقر الصدر.

ولقد تمكّن النظام من سحق التمرّد بفعل الضربات المسدّدة لرجال الدين الشيعة (فبعض العائلات الدينية قد قضي عليها تقريباً) وعدم ترابط الطائفة الشيعية. ثم إن اندلاع الحرب بين العراق وإيران قد جعلت من الانتماء إلى الشيعة الثورية جريمة خيانة عظمى ومنعت من انبثاق الحركة من جديد.

الدول العربية في مواجهة الحركة الإسلامية:

وهكذا بلغت الموجة الإسلامية في مصر وسوريا والعراق ذروتها فيما بين عامي 1978 و1982. ولقد تمكنت البلدان الثلاث من مواجهتها. فأما مصر فقد استطاعت الردّ عليها بحدّ أدنى من العنف بفضل تقاليدها الدستورية الموروثة عن القرن التاسع عشر رغم أن وحدتها الوطنية قد تأثّرت من ذلك بالغ التأثّر. ولقد أفلح خلف السادات حسني مبارك كل الفلاح في الضرب على وتر قلق السكّان لتهدئة الأهواء وتجنّب تجاوزات أخطر بكثير. وأما النظامان البعثيّان ذوا الشعبية الأضعف والتأييد الشعبي الأقلّ فقد استعملا العنف الثوري لمحاربة معارضة تتبجح بتجسيدها المجتمع الحقيقي أكثر من هذين النظامين البعثيين. ولقد أكملا بناء الدولة لقاء قطيعة مع المجتمع المدني فخلقا بذلك عراقيل جسيمة بخصوص المستقبل. ولئن أخفق الإسلاميون في الاستيلاء على الدولة فقد فرضوا عليها خطابهم. فحتى الأنظمة البعثية ضاعفت من العلامات الظاهرية لاحترامها الدين رغم تذكيرها بتمسّكها بالعروبة. فأصبح القادة البعثيون يحضرون الصلاة بالمساجد. وزادت الإشارات الدينية في الخطاب السياسي. كما أن النقاش الفكري قد تخلّى عن الإحالة على الاشتراكية وعلى مختلف أشكال التقدّمية لطرح مشكلة العلاقة بين أصالة الإسلام المفترضة وبين الحداثة الوافدة. أما في مصر فإن بعض الناصريين السابقين قد أجروا تقرّباً مع الإسلاميين ملحّين على الجانب العربي الإسلامي ومستعيدين الصيغ العربية الإسلامية التي تخلّى عنها الأصوليّون.

أما في الممالك العربية فالمعارضة الإسلامية أقل قوة. فالقاعدّة البدوية لهذه الأنظمة تبقى على نوع من الشرعية. والشيء الغريب هو أن كونها أقل تقدمية يصنفها ضمن الأصالة المنشودة بشكل أكيد أكثر من الأنظمة المنبثقة عن الثورات العربية. يستثنى من ذلك المملكة العربية السعودية التي عرفت أزمة كبرى سنة 1979 عندما استولى بعض المتحمسين الحالمين بالعصر الذهبي على

المسجد الحرام بمكة أقدس بقاع الإسلام وأعلنوا زعيمهم مهدي القرن الخامس عشر الهجري الذي بدأ (وفق حديث يقول بأنه يبعث على رأس كل مائة سنة مهدي يقود الأمة ويحارب أعداءها) وقضت السلطة السعودية خمسة عشر يوماً لاستعادة سيطرتها على المسجد الحرام وأما المهووسون فقد تمّ إعدامهم جميعهم بعد ذلك. ولقد سبَّبت هذه القضية ضرراً بالغاً للنظام السعودي الذي يقيم جزءاً من شرعيته على حماية البقاع المقدّسة وليس من الممكن القيام بمطالبة إسلامية بالمعنى الضيّق في العربية السعودية حيث إن المملكة تعلن أنها دولة إسلامية يمثّل القرآن دستورها الوحيد ويتبوأ رجال الدين فيها دوراً هاماً في المؤسسات ويمارسون شرطة آداب فعلية. والمأخذ الوحيد هو مهاجمة الطبقة الحاكمة التي يعيش بعض أفرادها عيشة لا تتلاءم والتزمت الرسمي. أما الشيعة الثورية فهم العدو المطلق لأن تقديس الأئمة مرفوض لدى الوهابيين الذين يرون فيه خيانة للإسلام. والسكان الشيعة المتجمعون على ساحل الخليج لا يمكنهم القيام علناً بشعائرهم. ولما أرادوا الاحتفال بعاشوراء في نهاية نوفمبر 1979 بعد أن سرى فيهم حماس الثورة الإيرانية تدخّلت الشرطة السعودية وقتلت 19 شخصاً.

ثم أعادت المملكة تأكيدها على دورها الإسلامي. واعتبرت أرضها مقدّسة لوجود الحرمين الشريفين بها، حتى صارت هذه الأرض تشكّل مسجداً واحداً ومنع الدين المسيحي برغم وجود عدد كبير من المسيحيين من بين العمال المهاجرين وتلقّت الدعوة الإسلامية السعودية التشجيع الكبير ولقد رأى الكثير في ذلك وسيلة لمحاربة الأصولية.

الحرب العراقية الإيرانية:

إن الحرب العراقية الإيرانية تندرج في امتداد الصّراع بين البعث العراقي والشيعة الثورية. صحيح أن الخلافات الحدودية حول شطّ العرب ومسألة السكان العرب بإيران قديمة. إلاّ أن اتفاق الجزائر قد سجّل تخلي العراق عن

مزاعمها وكان صدّام حسين قد احترم التزاماته بكل دقّة. ولقد أعطت الثورة الإيرانية تشجيعاً قويّاً للحركة الشيعية بالعراق خاصّة وأن الأفكار المطبّقة في إيران بعد الثورة كانت قد وُضعت في السنوات السالفة بمدن العراق المقدّسة.

منذ فبراير 1979، تاريخ تولي الخميني السلطة تعددت الحوادث الحدودية متراوحة بين تبادل الرشقات النارية وبين القصف الحقيقي. ولقد أدّى القمع الدموي المُمَارَس ضدّ رجال الدين الشيعة بطهران إلى رفع الاحتجاجات المريرة. ولقد أوّلت إيران مشروع الميثاق العربي لسنة 1980 بأنه تعبير عن النيّة في إعداد حرب ضدّها. وواصلت إيران تأكيد نيّتها في تصدير ثورتها إلى كامل العالم الإسلامي وتصاعد التوتّر في أبريل 1980 بعد العدوان على طارق عزيز وإعدام باقر الصدر. وأذاعت طهران رسالة للخميني يهاجم فيها القومية العربية ويدعو إلى الإطاحة بصدّام حسين.

«إن صدّام وحكومته غير الشرعية يريدان العودة إلى الجاهلية [فترة الجهل السابقة للإسلام] لترجيح سلطة العرب متجاهلين تأثير الإسلام، إن هؤلاء لا يؤمنون بالإسلام.. إن الشعب يعلم بأن المرحوم آية الله محسن الحكيم قد أصدر فتوى شرعية تقول بأن البعث حزب ملحد. [...] أيها الجيش العراقي التحق بشعبك كما التحق الجيش الإيراني بشعبه ـ إنك مسؤول أمام الله. إن حربك للشعب الإيراني وإيران المسلمة لا يبرّره أي عذر. إنها حرب ضدّ رسول الله، أو يقبل الجيش العراقي أن يحارب القرآن والنبي؟ إن إيران اليوم هي بلاد رسول الله. فثورتها وحكومتها وشرعتها إسلامية. إننا نريد إقامة دولة إسلامية تجمع العربي والفارسي والتركي والقوميات الأخرى تحت راية الإسلام»[1].

(1) أورده بول بالطا Irak - Iran, une guerre de cinq mille ans، باريس 1987 ص ص 138 ـ 139.

وفي يوم 27 أبريل 1980 بثت إذاعة إيران خبراً غير صحيح بموت صدّام حسين وبأنه أطيح به في انقلاب. وساند كلا البلدين معارضي البلد الآخر بينما تزايد العنف على الحدود. وفي 17 سبتمبر 1980 ألغت العراق اتفاق الجزائر واتهمت إيران بأنها لم تحترمه.

وفي 22 سبتمبر 1980 قامت العراق بهجوم مفاجىء ضدّ الأراضي الإيرانية وكان صدّام حسين يشاطر رأي المبعدين السياسيين الإيرانيين الذين كانوا يعتقدون أن الصّراعات السياسية بإيران والتطهيرات في الجيش قد أضعفت القوة العسكرية الإيرانية واعتقد بإمكانية نجاح حرب خاطفة على الطريقة الإسرائيلية يترتّب عليها سقوط نظام الخميني. إلاّ أن الأبعاد الجغرافية والبشرية للمنطقة أهم بكثير، كما أن الجيش العراقي قد تلقّى تكويناً على الطريقة السوفييتية المعتمدة على المدفعية والسوقيات على حساب السرعة. ثم إن القيادة العليا العراقية كانت، إلى ذلك، تسعى إلى تجنّب الخسائر البشرية ولم تكن لها السيطرة التامة على الأجواء.

ولقد أحدث الهجوم العراقي في إيران صحوة وطنية. فتقاطر المتطوّعون ألوفاً على الجبهة. وسمحت تضحياتهم للجيش الإيراني بإعادة تنظيم نفسه وامتصاص الصدمة، ووقعت معارك التحام جسماً لجسم بالغة العنف في خرّمشهر التي سقطت يوم 24 أكتوبر وفي عبدان وهما المدينتان الكبريان الإيرانيتان بمنطقة شطّ العرب، بينما فتحت جبهة جديدة في مناطق أكراد إيران. ولئن تقدم الجيش العراقي على كامل القواطع بضعة كيلومترات فإنه لم يستطع التقدم أكثر من ذلك منذ شهر ديسمبر. وعلى كل لم يكن لهذا الجيش إمكانات التغلغل في أعماق المجال الإيراني لمهاجمة مدن مثل طهران بعيدة جداً عن أماكن المعارك. وطيلة أهم جزء من سنة 1981 تلخّصت الحرب في تثبيت المواقع وفي سلسلة من الهجمات والهجمات المعاكسة المحلية. وفشلت محاولات الوساطة. وكان النظام الإيراني مستعدّاً لتكليف العدوان

الذي كان هو ضحيته غالياً وطالب بعودة أراضيه المحتلة وبتعويضات باهظة وبإسقاط نظام صدّام حسين.

ومنذ نهاية سبتمبر 1981 قامت إيران بسلسلة من الهجمات القوية من أجل تحرير أراضيها. وكسر حصار عبدان وبدأت القوات العراقية في التراجع تحت وطأة الموجات البشرية من المتطوعين الإيرانيين الذين تمكّنوا من الاستيلاء على مواقع عدة لقاء خسائر بشرية مخيفة. فلم تتبع الحرب الإيرانية العراقية نمط الحرب الخاطفة بل اتخذت شكل حرب الخنادق الشبيهة بالحرب العالمية الأولى وكان عدد القتلى ضخماً خاصّة من الجانب الإيراني. فبينما كانت الحرب العربية الإسرائيلية قائمة على استهلاك متسارع للعتاد الحربي وعلى خسائر بشرية ضئيلة فإن هذه الحرب الإيرانية العراقية كانت من أكثرها دموية منذ سنة 1945.

وفي مايو 1982 كان الانتصار الإيراني فاستعيدت مدينة خرمشهر يوم 24 مايو وتمّ أسر عدة آلاف من الجنود العراقيين. وحاول صدّام حسين يوم 20 يونيو 1982 وضع حدّ للحرب بسحب جنوده إلى الحدود الدولية وبعرض عمل مشترك للمتحاربين ضدّ الإسرائيليين الذين قاموا باحتلال لبنان. ورفض الخميني هذه العروض. فقد كان يريد سقوط الرئيس العراقي مع لازمة تابعة هي إما إقامة جمهورية إسلامية بالعراق وإما تفكُّك الدولة العراقية على أساس عرقي وديني. وبدأت معركة العراق منذ صيف سنة 1982.

حرب لبنان وتطور الصّراع العربي الإسرائيلي

إعادة تشكيل قوى المواجهة:

كانت الحرب سبباً في عمليات انتقال كبرى للسكان داخل البلاد وخارجها. فقد هاجر أكثر من نصف مليون لبناني إلى البلدان العربية وبقية العالم. وتكوّنت منطقة صغيرة مسيحية متجانسة السكان تقريباً. وحاول الرئيس

سركيس الوصول إلى تسوية سياسية وإلى استعادة سلطة الدولة. وأفلح في إعادة تكوين نواة جيش لبناني جديد. إلاّ أنه كان من نتائج الحرب ظهور نظام ميليشياتي. ورفضت الميليشيات نزع سلاحها المنصوص عليه في قمّة الرياض وانتصبت في سلطات منافسة لسلطة الدولة وبلغ الأمر إلى تحصيل الضرائب وضمان عدد من الخدمات العامة. ولقد استفاد «أرباب الحرب» أو قادة الميليشيات استفادة كبرى من سلطتهم الجديدة للإثراء فلم تكن هناك أي فائدة في إعادة تنصيب الدولة.

أما موقف السكان فكان مزدوجاً فالميليشيات مقبولة لديهم باعتبارها أداة للدفاع عن الطوائف ضدّ الطوائف الأخرى ولأنها قامت مقام المنظمات السياسية التقليدية إلاّ أن الأموال التي تجبى لا يقبل بها السكان عن طيب خاطر. وتصرّفهم هذا اعتبر مسؤولاً عن استمرار الحرب. والأبطال الفعليون كانوا من جماهير السكان النشطين الذين واصلوا ممارسة نشاطاتهم المهنية برغم المخاطر الدائمة عند التنقل. ولئن كانت بيروت مقسمة إلى قطاعين طائفيين فإن الناس واصلوا الانتقال بين جزئي المدينة وكانت الطاقة والتزويد بالمياه مشتركين. كما كان المصرف المركزي يكفل رواتب موظفي كامل البلاد وكان النظام المصرفي يشكّل إدارة حقيقية موازية لإدارة الدولة. ولقد قامت المعجزة اللبنانية على هذه الإرادة في الإبقاء على حياة يومية عادية برغم كل الأخطار.

اختلف التطور السياسي بالقطاعين. ففي البلاد المسيحية سيطر ابن بيار الجميّل الأصغر بشير الجميّل البالغ من العمر ثمانية وعشرين عاماً سنة 1976 على ميليشيا الكتائب التي تسمّت منذئذٍ القوّات اللبنانية. فقد أزاح سلطة أخيه الأكبر أمين الجميّل السياسي التقليدي وقرّر توحيد كل الميليشيات المسيحية بالقوة. فاصطدم بموارنة الشمال بقيادة الرئيس السابق سليمان فرنجية. وفي يونيو 1978 قامت مفرزة من القوّات اللبنانية بقيادة سمير جعجع بمهاجمة قرية

إهدن واغتيال طوني فرنجية ابن الرئيس وزوجه وأبنائه. فكانت القطيعة كاملة. وسلك الشمال الماروني سياسته الخاصّة به القائمة على العلاقات الممتازة بين عائلة فرنجية وعائلة الأسد. وفي يوليو 1980 قضى بشير الجميّل على آخر ميليشيا مستقلة هي ميليشيا أنصار كميل شمعون الذي احتفظ مع ذلك بدور سياسي هامّ في المعسكر المسيحي. وأصبح المحرز المسيحي تحت سيطرة القوات اللبنانية الكاملة بقيادة شخص عنيف هو بشير جميّل ذي الهيبة والسلطة الحقيقية. وعرف هذا القطاع نمواً اقتصادياً أكيداً حول ميناء جونية، وأصبح دولة وسط الدولة، يعارض إعادة بناء الدولة الشرعية.

أما في القطاع المسلم فقد تزايد اختلال النظام. فزعيم الحركة الوطنية كمال جنبلاط اغتيل يوم 16 مارس 1977 في عملية عدوانية نسبت لسوريا. وحلّ محلّه ابنه وليد جنبلاط رجل حرب وسياسة عملياً، ولم تكن له طموحات والده. غير أنه كان حريصاً على ممارسة مسؤولياته على رأس طائفته واستطاع الدفاع عن مصالحها السياسية والإقليمية. وتفكّكت الحركة الوطنية تدريجياً بينما أصبحت منظمة التّحرير الفلسطينيّة المنظّمة الوحيدة القادرة على إحياء إدارة مستقلة حقيقية شبيهة بإدارة القطاع المسيحي. ولم تلبث خدماتها الاجتماعية أن تطورت لصالح السكان الفلسطينيين في البداية، ثم شملت كامل القطاع المسلم. وكان تعزيز الوجود الفلسطيني أحد أسباب القلق لدى حلفاء الفلسطينيين من دروز وشيعة.

كانت الحرب الأهلية سنتي 1975 ـ 1976 قد خفضت التوتر بالجنوب ثم إن عودة السلام المؤقت في باقي البلاد قد أعاد العنف إلى الجنوب، وساند الإسرائيليون ميليشيات مسيحية على طول الحدود. والسوريون ملزمون باحترام «الخط الأحمر» الموازي لنهر الليطاني وإسرائيل تمنع وجود الجيش اللبناني في هذه المنطقة. وعاود الفلسطينيون عملياتهم ضدّ إسرائيل، وكان الشيعة الضحايا الأولى للمواجهات بهذه المنطقة وبدأت ميليشياتهم «أمل» تصبح حقيقة.

التحالفات السياسية الجديدة في الفترة من عام 1977 إلى عام 1980 :

سعى القادة المسيحيون إلى النأي بعلاقاتهم مع سوريا بقدر ابتعاد الحرب الأهلية. وقد جعلوا من نزع سلاح منظمة التّحرير الفلسطينيّة شرطاً لنزع سلاح ميليشياتهم. وأكّد كميل شمعون أن المواجهة مع سوريا حتمية ما دام السوريون مصممين على البقاء بلبنان وأنهم أصبحوا بدورهم محتلّين. وحيث إن سيطرة السوريين داخل قوة الرّدع العربية باتت واضحة يوماً بعد يوم فعلى المسيحيين التقرّب من إسرائيل وإقامة تحالف جديد معها. كانت الاتصالات بالإسرائيليين قد بدأت سنة 1975. وفي أغسطس 1976 التقى رابين كميل شمعون على ظهر سفينة إسرائيلية بمرفأ جونية، ثم كان دور آل الجميّل بعد ذلك بقليل. ويبدو أن بيار الجميّل صرّح بهذه المناسبة بأنه إنما استنجد بالإسرائيليين مُكرهاً ومُجبراً.

«بصفتي عربياً ومسيحياً ولبنانياً أشعر ببعض الحرج لاضطراري طلب المساعدة من رئيس الوزراء الإسرائيلي. فلقد احتددت لسنوات ضدّ إسرائيل ورأيت في تأسيس إسرائيل نذير شؤم لبلادي لأن لبنان كان سيضطر إلى امتصاص عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين الذين يهددوننا اليوم باستثارة السكان المسلمين ضدّنا. لقد اعتبرت دوماً بأنكم معشر الإسرائيليين مصدر كل الشرور فبسببكم تغيّر لبنان، فأنتم مسؤولون عن اختلال التوازن الديموغرافي الذي تسبب في تحطيم الدولة. غير أن العالم المسيحي تخلّى عنّا اليوم فلا أحد يحفل بنا. وبما أنني أريد أن أكون فخوراً بمواصلة العيش بلبنان فليس لي من خيار آخر غير التماس مساندتكم فأنتم الوحيدون الذين بوسعكم مدّنا بالعون بكل سخاء»(1).

زوّدت إسرائيل الميليشيات المسيحية بالأسلحة والمدرّبين، وسرعان ما

(1) كلام أورده شيمون شفير Opération boule de neige باريس 1984 ص 32.

لاحظ المسؤولون الإسرائيليون شخصية بشير الجميّل وقرروا أن يقدّموا أقصى ما يمكّن من الدعم، وكان الخيار الإسرائيلي موضوع الخلاف بين سليمان فرنجية المناصر لسوريا والقادة المسيحيين الآخرين وسبب قطيعته مع الجبهة اللبنانية ثم بعد اغتيال ابنه سبب ثأره من أسرة الجميّل. ومنذ فبراير 1978 اصطدمت ميليشيا كميل شمعون مع قوة الردع العربية في منطقة بيروت. وكان الخلاف الأساسي هو معرفة ما إذا كانت قوة الردع العربية ستتمكّن من الانتشار داخل القطاع المسيحي. والنّزاع العربي الإسرائيلي قد فرض قلب التحالفات، ووجدت سوريا نفسها في عزلة بعد الحوار المصري الإسرائيلي خارج مؤتمر جينيف. وكانت تشاطر منظمة التّحرير الفلسطينيّة معارضتها السادات. وتوجب عليها التقرّب من «الفلسطينيين والتقدميين» ومعارضة المسيحيين الذين تحالفوا مع إسرائيل.

ولما وصل بيغين إلى السلطة قرّر تعزيز روابطه بالقوّات اللبنانية وعلى إثر عملية فدائية فلسطينية ذهب ضحيتها 37 إسرائيلياً غالبيتهم من المدنيين بتاريخ 14 ـ 15 مارس 1978 وقام الجيش الإسرائيلي بعملية الليطاني واحتل كامل الجنوب اللبناني حتى نهر الليطاني. وكان للإسرائيليين تفوق ساحق (فقد اشترك في العملية من 25 إلى 30 ألف رجل) وسرعان ما سيطروا على هذه المنطقة غير أنهم لم يفلحوا في سحق الفدائيين الفلسطينيين الذين تمكّنوا من الانسحاب. أما الخسائر المدنية اللبنانية والفلسطينيّة فقد تكون بلغت 2.500 قتيل بينما اضطر أكثر من ربع مليون شخص إلى الالتجاء إلى ما وراء النهر. ولقد أدان مجلس الأمن بشدّة عملية الليطاني وأسّس بقراريه 425 و426 القوة المؤقتة للأمم المتحدة بلبنان المكوّنة من حوالي 4.000 رجل وتتضمّن وحدة فرنسية. وكان على هذه القوة إعادة الأمن ومساعدة الحكومة اللبنانية على ضمان إعادة بسط سلطتها الفعلية بالمنطقة (وقد رفع عدد أفرادها إلى 6.000 في مايو 1978 وإلى 7.000 سنة 1982).

وفي 13 يونيو أكمل الجيش الإسرائيلي الانسحاب بينما اتخذت قوة الأمم

المتحدة موقعها في جنوب لبنان. ووفقاً للخطّة الإسرائيلية المعدّة مسبقاً يُترك «حزام أمني» يتراوح عرضه من 5 إلى 10 كيلومترات على طول الحدود لميليشيا سعد حداد المسيحية بمساعدة إسرائيل وتمويلها والمكوّنة جزئياً من الشيعة، وفي أبريل 1979 أعلن سعد حداد دولة لبنان الحر في منطقة سيطرته من أجل إظهار قطيعته مع الحكومة اللبنانية الشرعية. ولم تكن علاقاته بالقوات اللبنانية أفضل وكان بشير الجميّل صنيعة الإسرائيليين ومنافساً ممكناً. واستمرّت الحرب في السنوات التالية وتحالف الجميع ضدّ قوة الأمم المتحدة فالفلسطينيون يريدون استعادة مواقعهم والميليشيا المسيحيّة وإسرائيل تمنعان الجيش اللبناني من التّمركز في هذه المنطقة. وكانت الغارات الإسرائيلية عديدة وكذلك المعارك المحلية بين الميليشيا المسيحية وقرى المنطقة.

وبدءاً من يوليو 1978 تزايدت المواجهات بين الجبهة اللبنانية وبين الجيش السوري عنفاً. وبلغ الصدام أوجه بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد. وسعت سوريا للحصول على إنهاء الحلف القائم بين الميليشيات المسيحيّة وإسرائيل وقامت بقصف القطاع المسيحي من 23 سبتمبر إلى 24 أكتوبر متسبِّبة في خسائر فادحة وخسائر مدنية كبيرة. وأفضت وساطة سعودية في نهاية أكتوبر إلى مؤتمر بيت الدين الذي أكّد مبادىء قمّة الرياض ومهمّة قوة الردع العربية. غير أن سوريا لم تفلح في بسط سلطتها على المنطقة المسيحية. وتأكّد التقارب مع منظمة التّحرير الفلسطينيّة. وانعقد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عشر بدمشق في يناير 1979 وأدان اتفاقيات كامب ديفيد وقرّر مراعاة الأردن ما بقيت بمنأى عن سياسة كامب ديفيد.

لبنان والصّراع العربي الإسرائيلي:

في الأشهر الأخيرة من سنة 1980 تغيّر الوقت الإقليمي لصالح سوريا فقد وقّعت معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوڤييتي في أكتوبر 1980 معبِّرة بذلك عن مدى خيبة أملها من السياسة الأمريكية؛ فتلقّت مساعدة إضافية من

الاتحاد السوفييتي الذي امتنعت عن إدانته بالأمم المتحدة لتدخله في أفغانستان. وتمكّنت من إعادة تكوين جبهة عربية للصّمود حولها بحصولها على مقاطعة القمّة الحادية عشرة بعمان التي كانت ستشهد انتصار الخط المُناصر للعراق. وضمّت جبهة الصمود العربية لبنان ومنظمة التّحرير الفلسطينيّة والجزائر وليبيا وسوريا واليمن الجنوبي (25 ـ 27 نوفمبر 1980) وهدّدت الأردن بمواجهة مسلّحة إذا ما واصلت دعمها الإخوان المسلمين السوريين ولم تعلّق عملياتها إلاّ بفضل وساطة السعودية (ديسمبر 1980) أدّت إلى اعتراف المملكة بمصالحها، ومن جهة أخرى يبدو أن مصاعبها الداخلية قد خفتت مؤقتاً.

ولما أخذ بشير الجميّل في نهاية 1980 يتحدى السوريين في البقاع ذاتها محاولاً التّمركز في زحلة بعد أن ضمن لنفسه السيطرة على المناطق المسيحية، كان حافظ الأسد على استعداد لمواجهة ما كان يعتبره خطراً جللاً على أمن سوريا فإما أن حُلفاء إسرائيل المسيحيين سيأخذون السوريين من خلف في حالة هجوم إسرائيل وإما أنهم سيحصلون من الإسرائيليين على إذن تعدي «الخط الأحمر». وظل العدوان يرقب أحدهما الآخر شهرين قبل أن يتحاربا مباشرة في شهر مارس 1981. وفي غرة أبريل حاصر الجيش السوري زحلة بينما استؤنفت المواجهات في منطقة بيروت. وفي نهاية أبريل كانت الغلبة للسوريين فاستولوا على المرتفعات المطلّة على البقاع وعلى المحرز المسيحي مما مكّن مدفعيتهم من دكّ كامل المنطقة.

وفي إسرائيل قرّرت حكومة بيغين مد يد العون لحلفائها المسيحيين للإبقاء على التوازن بين الأطراف المتصارعة. وفي 28 أبريل 1981 أسقط الطيران الإسرائيلي مروحيتين سوريتين في البقاع منتهكاً الاتفاقات الضمنية بخصوص «الخط الأحمر»، وردّت سوريا في الحال بوضع شبكة كثيفة من بطاريات الصواريخ المضادّة للطيران بالبقاع، مشكّكة في التفوق الجوي الإسرائيلي فوق

لبنان، وأراد بيغين أن يضرب في الحال لتحطيمها غير أن الأحوال الجوية منعت ذلك. وتدخلت الولايات المتحدة وأرسلت وسيطاً هو دبلوماسي أمريكي أسرته لبنانية الأصل ونعني به فيليب حبيب.

وجدت إدارة ريغن الجديدة نفسها في خضم عودة الحرب الباردة بتدخّل الاتحاد السوفييتي في أفغانستان فأوّلت الوضع بالشرق الأوسط في علاقة مواجهة بين الشرق والغرب. فسعت تحت إدارة وزير الخارجية ألكسندر هيغ إلى إقامة إجماع استراتيجي لكامل بلدان المنطقة ضدّ التهديد السوفييتي محاولة بذلك العودة إلى السياسة التي فشلت في بداية الخمسينيّات. وكانت الفكرة تتمثّل في تقريب الدول العربية «المعتدِلة» من إسرائيل في إطار هذا التعاون. ولقد أبرمت مذكرة من الوفاق الاستراتيجي السرّي بين إسرائيل والولايات المتحدة. وأسرع الإسرائيليون بنشر ذلك مما أسخط الأمريكان، كما أن الاتفاق الاستراتيجي بين إسرائيل والدول العربية قد يمكّن فيما بعد من تسوية النّزاع العربي الإسرائيلي. وإذا أدى كامب ديفيد إلى قطع علاقات الثقة مع سوريا فإن هذه البلاد عُدت العقبة الكأداء هي ومنظمة التّحرير الفلسطينيّة في طريق السياسة الأمريكية، إلاّ أن الولايات المتحدة لم تكن ترغب في استئناف الحرب بالشرق الأوسط وظنت أن عملاً سياسياً سيكون كافياً لجعل سوريا تتقهقر. ذلك هو فحوى الرسالة الموجَّهة من ريغن إلى بيغين يوم 3 مايو 1981.

«من المهم الآن معرفة أن أيّة بادرة ترمي إلى تقليص النّزاع يتمّ تشجيعها التشجيع المطلق. أضف إلى ذلك، أنه ينبغي القيام بكل شيء لمنع السوفييت من بسط نفوذهم في الشرق الأوسط. وهم الآن يضاعفون جهودهم من أجل التسلُّل إلى المنطقة ولعب دور هامٍّ فيها. وأعتقد أنكم تتمنّون مثلي إعاقة هذه الجهود.

«وإننا نشاطر الرأي كلية بأن سوريا قد تجاوزت مؤخراً عتبة معينة وينبغي

أن تُصدّ وعلينا العودة إلى الوضع الراهن. لكن يا سيادة رئيس الوزراء أنا على يقين تامّ بأن علينا استعمال كل الوسائل لإيجاد حلٍّ سلمي لهذه المشاكل»[1].

وتباطأ الأسد بشكل لبق بينما ضاعف بيغين الغارات الجوية على جنوب لبنان لإظهار صلابته (إذ كانت إسرائيل في خضم الحملة الانتخابية) وأطلق الهجوم ضدّ المفاعل النووي العراقي. «تموز» (9 يونيو 1981) دون استشارة الولايات المتحدة. ولئن كسب رئيس الوزراء الإسرائيلي الانتخابات فإنما تمّ ذلك باعتماده على الجناح اليميني لحزبه (وأصبح آريال شارون وزيراً للدفاع) بينما حصل الأسد على انسحاب القوّات اللبنانية من سهل البقاع بفضل وساطة سعودية وأبقى بها صواريخه. وفي يوم 5 يوليو تعهد بشير الجميّل أمام الرئيس سركيس بإيقاف علاقاته مع إسرائيل. واستؤنفت المعارك في الجنوب. وإثر قصف آتٍ من منطقة سعد حداد المحصورة ضدّ منطقتهم ردّ الفلسطينيون بأن قصفوا بدورهم منطقة الجليل الإسرائيلية فهاجم الطيران الإسرائيلي بيروت الغربية لقصف مقار القيادات للمنظمات الفلسطينية وتسبَّب في العديد من الضحايا (حوالي 300 قتيل أغلبهم من المدنيين اللبنانيين) وزاد القصف الفلسطيني ضراوة ضدّ الجليل الذي سلك جزء من سكّانه اليهود طريق الهجرة. وأعيد فيليب حبيب إلى المنطقة فتفاوض من أجل وقف شامل للقتال بين الحكومة اللبنانية والحكومة الإسرائيلية رسمياً، لكنه في الواقع كان بين منظمة التَّحرير وإسرائيل (24 يوليو 1981). ولأول مرة اضطر الإسرائيليون إلى الاعتراف ضمنياً بوجود المقاومة الفلسطينيّة وجوداً سياسيّاً وذلك ما يشكِّل مجازفة في المستقبل. وبطبيعة الحال بقي الخلاف حول محتوى وقف إطلاق النار هذا: فالإسرائيليون يرون أن هذا الاتفاق رغم أنه أبرم مع الحكومة اللبنانية فهو يشمل إيقاف كل نشاط معادٍ لإسرائيل في كل مكان من العالم أما

(1) نص أورده شيمون شفير Opération boule de neige باريس 1984 ص71.

منظمة التّحرير الفلسطينيّة فإنها ترى أنه يخصّ لبنان بشكل خاص ويظهر ذلك رغبة المنظمة الفلسطينيّة في المشاركة في استئناف عملية السّلام بقيادة الولايات المتحدة.

خطّة سلام أم خطّة حرب:

في يوم 7 أغسطس 1981 اقترح الأمير فهد ولي عهد العربية السعودية خطّة سلام للشرق الأوسط تقوم على قرارات الأمم المتحدة وعلى ضغوط أمريكية على إسرائيل. ولقد صرّح صاحب هذه الخطّة إثر ذلك:

«إن مجموع السياسة الأمريكية بالشرق الأوسط لا تستجيب لطلباتنا خاصة فيما يتّصل بمسألة فلسطين وحقوق شعبها الوطنية. ولقد قلت ـ وأكرّر ـ أنه باستثناء قضية حقوق الشعب الفلسطيني لم يقم أي خلاف بيننا وبين مختلف الإدارات الأمريكية. وليس ذلك بالخلاف الهيّن إذ هو مرتبط بأمن منطقتنا واستقرارها وهو بالتالي مرتبط بالمصالح الأمريكية. وإنني لا أفهم كيف أن مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقِبة بدعمها السياسي والمالي والعسكري لإسرائيل تقبل تعريض علاقاتها ومصالحها بالأمة العربية للخطر الدئم. بينما تستمرُّ إسرائيل في احتلال الأراضي الفلسطينيّة وأراضٍ عربية وتقيم المستعمرات وتنتزع ملكية الأراضي وتقتل الأبرياء بالأسلحة الأمريكية التي تعهدت بعدم استعمالها لأهداف هجومية وعدوانية.

«[. . .] وإن ما يزيد في أسفنا هو تمسّك الولايات المتحدة باتفاقيات كامب ديفيد، والحال أن فشلها واضح. . [. . .] إن كلّ محاولة لا يكون هدفها إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلّة وتأسيس دولة فلسطينية مستقلة لا يمكنها إلاَّ أن تجلب المزيد من الاضطرابات والمجازر والتخريب كما هو الشأن في لبنان.

«[. . .] ثمة عدد من المبادىء التي يمكن أن تتخذ أساساً للوصول إلى

تسوية عادلة. وهذه المبادىء هي المبادىء التي تبنّتها منظّمة الأمم المتحدة وأعادت تأكيدها أكثر من مرة في السنوات القليلة الأخيرة:

1 ـ «انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي العربية المحتلة سنة 1967 بما في ذلك القدس العربية.

2 ـ «تفكيك مستعمرات الاستيطان التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلّة بعد عام 1967.

3 ـ «ضمان حرية العبادة وحرية إقامة شعائر كلّ الديانات في الأماكن المقدّسة.

4 ـ «الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني (في العودة) وتعويض أي فلسطيني لا يرغب في هذه العودة.

5 ـ «وضع الضفة الغربية وقطاع غزّة تحت وصاية الأمم المتحدة لفترة انتقالية لا تتجاوز بضعة أشهر.

6 ـ «تأسيس دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

7 ـ «الاعتراف بحقّ كلّ دول المنطقة في العيش في سلام.

8 ـ «تكفل الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء تطبيق هذه المبادىء.

«وكما قلت آنفاً فإن المبادىء التي ذكرتها ليست ثمرة خيالي بل ثمرة القرارات التي تبنّتها الأمم المتحدة إما في مجلس الأمن وإما في الجمعية العامة، ومن الممكن جمعها في قرار واحد يتبنّاه مجلس الأمن فيصبح إطاراً لتسوية عادلة وشاملة معروفة ولا تتطلّب كثيراً من الجهد. وإن تحقيق هذه التسوية يتوقف على ثلاثة شروط واقعية ومعقولة وضرورية.

1 ـ إيقاف المساندة الأمريكية اللامحدودة لإسرائيل.

2 ـ «وضع حد للصلف الإسرائيلي الذي يجسّده مناحيم بيغين في أبشع

أشكاله ويتحقّق هذا الشرط الثاني حالما يتحقّق الشرط الأول.

3 ـ «الاعتراف بالعامل الفلسطيني الذي هو مثلما أكّده السيد ياسر عرفات، العامل الرئيسي في معادلة الشرق الأوسط.

«والكلام عن مسؤولية الولايات المتحدة بخصوص النزاع العربي الإسرائيلي لا يعفي مع ذلك دول أوروبا الغربية من مسؤوليتها الخاصة [. . .] فمصالح أوروبا الغربية في المنطقة العربية لها الأهمية والحيوية ذاتها التي للولايات المتحدة. ولطالما سمعنا عن عمل أو مبادرة أوروبيين غير أننا لم نلمس نتائج ملموسة محدّدة حتى يومنا هذا. إن دور أوروبا ينبغي - في رأيي ـ أن يظهر في اتجاهين اثنين: في اتجاه الشرق الأوسط من جهة ومن جهة أخرى في اتجاه الولايات المتحدة باعتبارها الشريك الرئيسي في الحلف الأطلسي وزعيمه العالم الحرّ»[1].

إن خطّة الفهد التي اتّسمت بالحذر في صياغتها لا تذكر منظّمة التّحرير الفلسطينيّة صراحة ولا تتحدّث عن الاعتراف بإسرائيل إلاّ ضمنياً. فرفضها السادات في الحال، غير أن القوى الغربية أبدت اهتمامها بما بدا لها انفتاحاً حقيقياً من جانب العالم العربي. ولقد عزّز موت السادات هذا الاهتمام إذ أنه أظهر أنه لم يعدّ بالإمكان تأميل أي شيء من اتفاقات كامب ديفيد. وكانت منظّمة التّحرير الفلسطينيّة منقسمة حول قبول خطّة فهد أو عدم قبولها. كان عرفات وقيادة فتح مؤيّدين لها، غير أنهم واجهوا عداوة جبهة الرفض السابقة. وهي عداوة متوقّعة. ومن المعلوم أن هذه الجبهة قد عادت فاندمجت في المنظّمة. كما أن الخطّة أثارت سخط جزء من إطارات فتح ذاتها. وحيث إن همّ عرفات الأوّل هو الحفاظ على وحدة المقاومة فإنه قد اتّخذ موقف التّهدئة.

كانت سوريا أكبر عدوّ للخطّة؛ فالسلام مع إسرائيل، في رأي الأسد، لا

(1) في العدد 2 من Revue d'études palestiniennes 1982 ص ص 141 ـ 143.

يمكن أن يكون إلاّ على أساس تغيير ميزان القوى بالمنطقة، صحيح أن العرب يستطيعون استرداد الأراضي لكن ليعيشوا باستمرار تحت تهديد عودة هجومية من قِبَل إسرائيل. إن التسوية الحقيقية لا يمكن أن تكون إلاّ بوجود توازن للقوى وردع متبادل لا يجعلان العالم العربي يعيش في ظلّ تفوق إسرائيلي. وهو يرى أن السادات لم يفاوض بل استسلم ليس إلا. وظهر الرئيس السوري بمظهر الكفيل لكامل مصالح العالم العربي فاعتبر أن المسألة الفلسطينيّة جدّية بشكل لا يمكن معه تركها بين أيدي الفلسطينيين. فمنذ أمدٍ بعيد اتّهم عرفات بأنه مستعدّ لقبول تسوية جزئية تترك سوريا وحدها في مواجهة إسرائيل. ورفض الذهاب إلى قمّة فاس العربية الثانية عشرة يوم 25 نوفمبر 1981 وأجبر منظّمة التّحرير الفلسطينيّة على رفض الخطّة السعودية بمساندته المعارضين لعرفات. وقرّرت القمّة تأجيل اجتماعها بعد يوم من المؤتمر.

واغتنم بيغين البلبلة في العالم العربي لضم الجولان المحتل (يوم 14 ديسمبر 1981) في وقت كان انتباه العالم فيه مشدوداً إلى الأزمة البولندية. وبرّر أوّل ضمّ إسرائيلي خارج أراضي فلسطين الوصاية برفض سوريا التفاوض مع إسرائيل مؤكّداً أن ذلك لا يتعارض مع القرارين 242 و338. واعتبر الأسد أن هذا الضم هو دليل على أن إسرائيل تريد دفعه إلى الحرب في وقت ليس ميزان القوى في صالحه. واكتفى بالحصول على إدانة دولية للضّم واحترام وقف إطلاق النار بالجولان بكلّ دقّة. وقرّرت الولايات المتحدة رمزيّاً تعليق تطبيق مذكرة الوفاق الاستراتيجية مع إسرائيل. ولإظهار استقلال قرار إسرائيل ألغاها بيغين في الحال.

في بداية عام 1982 كان لدى الجميع إحساس بأن حرباً كبرى جديدة كانت يُعدّ لها. وكان السؤال يدور حول معرفة إن كانت هذه الحرب ستندلع قبل جلاء إسرائيل عن سيناء أو بعده. ولقد ساندت الولايات المتحدة حسني

مبارك بنية تعزيز موقف الرئيس المصري الجديد بينما توالت فترات حرجة كبرى عديدة. فبعد الجلاء عن سيناء لم تعد المسألة سوى مسألة تواريخ. فحكومة بيغين الثانية كانت يسيطر عليها «الصقور» ففضلاً عن بيغين ذاته كان وزير الخارجية إسحاق شامير وخاصة وزير الدفاع آريال شارون من أنصار التدخّل في لبنان. وكانت الأهداف متعددة: فينبغي التخلّص من وقف إطلاق النار مع الفلسطينيين ومن مسألة صواريخ البقاع المحرجة وهما قد ظهرتا دليلاً على فشل السياسة الإسرائيلية. بل إن المشروع يطمح إلى أكثر من ذلك فهو يرمي إلى القضاء نهائياً على المقاومة الفلسطينية على المسرح السياسي وإلى التمكّن من ضم آخر الأراضي المحتلّة بطريقة أو بأخرى وفي أبريل 1982 أظهرت مظاهرات شعبية ضخمة قوة الشعور الوطني بالضفّة وقطاع غزّة. وكان للإسرائيليين الوهم نفسه الذي كان للفرنسيين سنة 1956 بخصوص الجزائر. فقد اعتقدوا أن منع التعبير عن الشعور الوطني في الداخل والخارج سيكون كافياً للقضاء على هذا الشعور وأخيراً لم يكن الشق اللبناني أقل أهمية: فبضمان انتصار القوّات اللبنانية في لبنان والحصول على اتفاق سلام ثانٍ بعد اتفاق كامب ديفيد سيتأكّد التفوق العسكري والسياسي الإسرائيلي بالمنطقة.

أما في لبنان فقد كان بشير الجميّل يدفع الإسرائيليين إلى التحرّك ويضمن لهم مشاركة رجاله في المعركة خاصة في معركة بيروت القادمة. وسيصحب النصر العسكري انتخابه لرئاسة الجمهورية. ولقد أدرك الرئيس سركيس استحالة استعادة سلطة الدولة الشرعية في وجه القوّات اللبنانية التي كانت دولة داخل الدولة، فاقترح دمج الدولتين في دولة واحدة حلاً للنزاع وساند ترشيح بشير الجميّل للرئاسة.

وفي الولايات المتحدة لقيت أطروحات إسرائيل قبولاً حسناً من قبل وزير الخارجية أليكسندر هيغ الذي كان يرى أن سوريا ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة

هما العقبتان الرئيستان لتكوين هذا الاتفاق الاستراتيجي المعادي للسوفييت الذي كان يدعو له منذ بداية إدارة ريغن. وعلى إثر محادثات بين هيغ وشارون، كان هذا الأخير مقتنعاً بأن الأمريكان أعطوا الإذن الضمني لعمليتهم المرتقبة وأن هيغ سيفعل كلّ شيء داخل الحكومة الأمريكية من أجل الدفاع عن العمل الإسرائيلي.

أمام هذا الخطر لم يكن الوضع مواتياً لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة؛ فقد كانت علاقاتها بسوريا متوترة. كما أن نمو الدولة التي شكّلها الفلسطينيون. وتماسك الحركة الوطنية قُضي عليه. والأخطر من ذلك هو أن أحزاب اليسار التي كانت تجتذب الكثيرين من الشيعة قد باتت تواجه منافسة أنشط في حركة أمل بقيادة نبيه بري منذ عام 1980، وتعزّزت الميليشيا الشيعية عدداً وعسكريّاً وحاولت السيطرة على طائفتها وحاربت المنظّمات اليسارية المنخرطة في الحركة الوطنية. وكان هدفها الحصول على تعديل توازن السلطة بلبنان لصالح الشيعة (وبالتالي على حساب المسيحيين وعلى حساب السنّة كذلك) وهكذا كسبت المعارضة للفلسطينيين شعبية لدى الشيعة. وأصبحت المقاومة الفلسطينية تقريباً سمكة خارج الماء في لبنان.

وما بقي هو انتظار الاستفزاز الأخير. وتمّ ذلك يوم 3 يونيو 1982 بمؤامرة ضد سفير إسرائيل بلندن. وتمّ التعرّف في الحال على المسؤولين عن المؤامرة واعتقلوا فكانوا مفرزة من مجموعة أبي نضال عدو منظّمة التّحرير اللّدود والذي كان آنذاك يتلقّى المساندة من العراق التي كانت في حربها ضد إيران ستفيد من تحويل الأنظار إلى سوريا حليفة إيران. ومنذ يوم 4 يونيو ضرب الطيران الإسرائيلي مواقع فلسطينية مختلفة بجنوب لبنان وبيروت وردّت المدفعية الفلسطينيّة بقصف الجليل وفي يوم 6 يونيو دخل الجيش الإسرائيلي لبنان إلى ما وراء الحزام الأمني.

إســـرائيل في لبـنان

الهجوم الإسرائيلي:

تقدم الجيش الإسرائيلي وفق ثلاثة محاور كبرى:

1 ـ بمحاذاة الساحل وبدعم من الأسطول الإسرائيلي الذي كان يجري عمليات إنزال صغيرة.

2 ـ القاطع الأوسط من أجل تنظيف منطقة جيوب المقاومة وإجراء الرّبط بالساحل.

3 ـ القاطع الشرقي بمواجهة البقاع والجنود السوريين. وفي الأيام الثلاثة الأولى كان الاعتقاد بأن الأمر مجرد معاودة لعملية الليطاني. لكن عملية «السلام للجليل» كانت لها أهداف أخرى رغم أن جزءاً من الوزارة الإسرائيلية يبدو أنه لم يتمّ إعلامه إلاّ بعد سلسلة من الأمور الواقعة. كان التفوق العسكري الإسرائيلي ساحقاً فمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة وحلفاؤها لم يكن لهم سوى خمسة عشر ألف رجل تقريباً في مواجهة جيش يعدّ ستة أو سبعة أضعاف ذلك وكان أفضل تدريباً ويمتلك قوة نار جبّارة وتفوّقاً جويّاً كاملاً. ولقد أحجم الشيعة والدروز عن محاربة الإسرائيليين وتركوهم يستولون على مناطقهم مستقبلين إياهم بالترحاب. كما أن الجيش السوري حاول حتى النهاية تجنّب القتال.

لم تكن قوة الأمم المتحدة بجنوب لبنان تستطيع إبداء أية مقاومة لمرور الجيش الإسرائيلي بينما طالب قرارا مجلس الأمن 508 و509 بانسحاب فوري وغير مشروط للقوات الإسرائيلية من لبنان. أما على الساحل فإن القوات النظامية الفلسطينيّة قد تمّ تفريقها بكلّ سهولة لكن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين أبدت مقاومة مستميتة استمرت عدة أيام فبدا للإسرائيليين أن حرب المدن ستكون صعبة. أما في القطاع الأوسط فإن العناصر الفلسطينيّة المنتشرة واصلت القتال بفعالية متفاوتة.

وبدءاً من 9 يونيو، ومن أجل مواصلة ضمان التقدّم إلى ما وراء جنوب لبنان قام الجيش الإسرائيلي بمهاجمة الجيش السوري، وبعد معارك طاحنة اضطر السوريون للتقهقر في تماسك. واغتنم الطيران الإسرائيلي فرصة القتال فحطّم في عملية جريئة منصّات الصواريخ بالبقاع كما أن معركة جويّة تمخّضت عن القضاء على جزء كبير من الطيران السوري. وعلى إثر معركة ضارية بالدبابات جرت على الطريق الرابطة بين دمشق وبيروت يوم 11 يونيو أبرم وقف لإطلاق النار بفضل وساطة فيليب حبيب الذي أكّد للأسد أن ريغن يؤيّد انسحاباً فورياً للإسرائيليين. ولئن تقهقر الجيش السوري أمام الإسرائيليين فإنه لم ينهار والأهم من ذلك هو ما أُغفل في الإبان، أنه ظلّ متمركزاً في جزءٍ من أراضي لبنان. وفي 13 ـ 14 يونيو تمّ الوصل بين الجيش الإسرائيلي والقوّات اللبنانية وبدأ حصار بيروت. ودفعت معركة جديدة، تلاها وقف لإطلاق النار من 22 إلى 25 يونيو، دفعت بالسوريين بعيداً عن العاصمة اللبنانية.

يبدو أن المسؤولين الإسرائيليين لم يرسموا مسبقاً خطّة محدّدة لحصار المدينة. فلقد كان شارون واثقاً من أن سرعة الهجوم الإسرائيلي وصدمته ستكونان من القوة بحيث إن الفلسطينيين سينهارون سريعاً ويمكنون القوات اللبنانية من سرعة الاستيلاء على بيروت الغربية. لكن مقاومة المخيمات الفلسطينية والمعركة حول بيروت قد أعطتا المدافعين عن المدينة الوقت لتمالك أنفسهم، بينما رفض بشير الجميّل المشاركة برجال في المعارك رغبة منه بعدم الظهور بمظهر العميل لإسرائيل وحتى يضمن بقاء لبنان ضمن العالم العربي. لكنه على العكس من ذلك أدخل عناصر من القوّات اللبنانية في منطقة الدروز محيياً بذلك المواجهة الطائفية. وتردد الجيش الإسرائيلي في الدخول إلى بيروت لعلمه ـ مثلما أثبتته التجربة مؤخّراً ـ بأن حرب الشوارع قد تنذر بأن تكون مكلّفة في العناصر البشرية. ولقد تدخلت الدبلوماسية من أجل إجلاء الفلسطينيين. وتفاوض فيليب حبيب مع السياسيين اللبنانيين الذين كانوا

ينقلون المقترحات للفلسطينيين (إذ لم تكن الولايات المتحدة ترغب في اتصال مباشر مع منظّمة التّحرير) ولعبت فرنسا دوراً نشيطاً في الوساطة بين الفلسطينيين والأمريكان عبر مندوبية المنظّمة بباريس. أما في بيروت الغربية المُحاصَرة فإن مناخاً من الاتحاد قد تكوّن من جديد بين الفلسطينيين وبين اللبنانيين. وإن تجربة السنوات السبع من الحروب الأهلية قد درّبت السكان على الشدائد فلم يفقدوا رشدهم في المعارك على عكس الفلسطينيين عام 1948. وكانت القيادة الفلسطينية تعني ضرورة الوصول إلى اتفاق يضمن الانسحاب لتجنّب تمديد معاناة السكان المدنيين غير أنها كانت تسعى للحصول على نجاح دبلوماسي يسمح لها بتنمية صفتها التمثيلية على الصعيد الدولي. وساندت المقترح الفرنسي المصري. بمجلس الأمن الرامي إلى توسيع القرار 242 بإدخال حقوق الفلسطينيين فيه. واعترض الأمريكيون على ذلك وظلّوا أوفياء لتعهداتهم ذات الصّلة بسيناء[1]. تمّ ذلك رغم استقالة الكسندر هيغ الإجبارية يوم 25 يونيو 1982 بسبب خلافاته مع وزير الدفاع ومع مستشاري الرئيس بالبيت الأبيض وكذلك بسبب سياسته الإسرائيلية. ومع ذلك كان وزير الخارجية الجديد شولتز على يقين من أن القضاء على منظّمة التّحرير الفلسطينيّة لن يحل شيئاً لأن منظّمة تحرير فلسطينية جديدة ستظهر في الحال ما لم يسو المشكل الفلسطيني أساساً. أما سوريا فقد طلبت من الاتحاد السوفييتي الاعتراض على القرار المصري الفرنسي الذي قد يؤدي إلى مضاعفة عزلة دمشق. وأخيراً لم يطرح المشروع للتصويت.

وكان السبب الآخر لطول المفاوضات هو رغبة منظّمة التّحرير في الحصول على ضمانات بخصوص أمن السكان المدنيين الفلسطينيين الباقين بلبنان بعد رحيل المقاتلين. وفي شهري يوليو وأغسطس ضاعف الجيش

---

(1) Maghreb - Machrek العدد 98، 1982 ص ص 99 ـ 100.

الإسرائيلي قصفه ـ العشوائي غالباً ـ على المدينة. وكان الأثر الإعلامي لتلك المشاهد قد سدّد ضربة قاصمة للقضية الإسرائيلية لدى الرأي العام العالمي والغربي بالخصوص وأثار سخط الرئيس ريغن. وفي الختام أبرق اتفاق يكفل جلاء المقاتلين الفلسطينيين والسوريين تحت حماية قوة متعددة الجنسيات أمريكية فرنسية إيطالية من ألفي رجل وبعد تعهد من الجيش الإسرائيلي بألا يدخل بيروت الغربية. وفي أواخر أغسطس 1982 تمّ رحيل منظّمة التّحرير الفلسطينيّة دون حوادث تُذكر. وانسحبت القوة المتعددة الجنسيات بدورها من لبنان بطلب من الأمريكان الذين كانوا لا يريدون التورّط كثيراً في شؤون هذه البلاد.

كانت الخسائر البشرية المكوّنة في أغلبها من مدنيين قد بلغت 17 إلى 20.000 قتيل لبناني وفلسطيني. كما يعدّ اللاجئون بمئات الآلاف.

إسرائيل والفلسطينيون:

منذ بداية احتلال لبنان شرع الإسرائيليون في القضاء على البُنية التحتيّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة ولم تكن المؤسسات السياسية وحدها المُستهدَفة بل شبه الدولة كلها من خدمات اجتماعية ومستشفيات ومدارس ومراكز بحوث إلخ، تمّ القضاء عليها كلية. ودُكّ جزء من المخيمات بينما ألقي القبض على الآلاف من الأشخاص الذين نُقلوا إلى معسكرات الاعتقال وبما أن الفلسطينيين ليست لهم هوية سياسية فليس لهم الحق في وضع أسرى الحرب فكانوا معتقلين في تعسّف كامل، وكانت التصريحات والاتفاقيات وسائل ضغط على السكان. وكان منطق هذا التصرف الذي أُشركت فيه القوات اللبنانية هو الوصول إلى هجرة جديدة شبيهة بهجرة عام 1948، تدفع بالفلسطينيين بعيداً عن الحدود الإسرائيلية.

أما على الصعيد السياسي فكان كلّ شيء يبدو على ما يرام. وفي 23

أغسطس 1982 انتُخب بشير الجميّل رئيساً للجمهورية برغم مقاطعة جزء كبير من النوّاب السنيّين ورفض الرئيس المُنتخَب في الحال. ولم يتمّ تنصيبه بعد مقترحات إسرائيل بإبرام معاهدة سلام سريعاً ودافع عن تحالف محتشم مع إسرائيل. ومن أجل استعادة سلطة دولة لبنانية قوية على كامل تراب البلاد لم يقبل بالإبقاء على جيش سعد حداد المسيحي؛ مما أثار سخط الإسرائيليين وطالب برحيل كلّ القوات الأجنبية. ولقد حقّقت مظاهر الاستقلال لبشير الجميّل شعبية أكيدة تعدّت طائفته.

وكان الإحباط الثاني الكبير يتمثّل في سياسة أمريكا التي سلكها وزير خارجيتها الجديد والتي أعادت طرح مسألة الأراضي المحتلّة ورفضت ضمّها لإسرائيل كان ذلك مضمون خطّة ريغن بتاريخ غرة سبتمبر 1982:

«إن حرب لبنان كانت بليغة الإيحاء غير أن اثنتين من نتائجها اكتسبتا أهمية بالغة لعملية السلام: أولاً إن الخسائر العسكرية التي لحقت بمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة لم تضعف من رغبة الشعب الفلسطيني في الوصول إلى وضع عادل يلبّي رغباتهم، ثم إن الانتصارات العسكرية لإسرائيل بلبنان وإن دلّت على تفوّق محلّي لقوّاتها المسلحة فإنها مع ذلك لن تستطيع وحدها إقامة سلم عادلة ودائمة بين إسرائيل وجاراتها.

«والمسألة القائمة هي معرفة كيف يمكن التوفيق بين اهتمامات إسرائيل المشروعة الخاصة بأمنها وبين حقوق الفلسطينيين التي لا تقل عنها مشروعية، ولا يمكن إيجاد الحل إلاّ حول مائدة مفاوضات، وعلى كلّ طرف أن يعترف بضرورة تبنّي حل مقبول من الجميع وأن يقبل بأن سلماً حقيقياً يتطلّب تنازلات من هذا الجانب ومن ذاك. من أجل ذلك أطلب هذا المساء انطلاقاً جديداً. لقد حان الوقت لكلّ المعنيين مباشرة للمشاركة أو المساعدة في إعداد مسيرة سلام مسلوكة. إن اتفاق كامب ديفيد يبقي أساس سياستنا بالخصوص وإن الطريقة التي صيغ بها بمنح الأطراف ما تحتاجه للشروع في مفاوضات مثمرة.

«إنني أتوجه بالنداء لإسرائيل لكي تعترف صراحة بأن الأمن الذي تطمح إليه لا يمكن الحصول عليه إلاّ عن طريق سلم حقيقي. . سلم يتطلّب أريحية وبصيرة وشجاعة. وأطلب من الشعب الفلسطيني القبول بأن طموحاته السياسية مرتبطة ارتباطاً لا يمكن فصله عن الاعتراف بحقّ إسرائيل في مستقبل آمن. وإني أدعو البلدان العربية بإلحاح إلى قبول حقيقة وجود إسرائيل والاعتراف بأن السلام والعدل لا يمكن لهما أن يريا النور إلاّ إثر مفاوضات صعبة دون شك ولكنها مباشرة ومرضية.

[. . .] «وكما أشير إليه في اتفاقات كامب ديفيد فإن الفلسطينيين المقيمين بالضفّة الغربية وغزة ينبغي أن يتمتعوا لفترة محددة بحكم ذاتي شامل لتسوية شؤونهم. إن مبدأ الحكم الذاتي لسكان الأراضي المستهدّفة سيؤخذ في الاعتبار بالطريقة الملائمة، وكذلك الحاجة المشروعة للأمن لدى الأطراف المعنية. إن هذه الفترة الانتقالية ومدتها خمس سنين تبدأ بعد انتخاب حرّ لسلطة تسيير ذاتي فلسطينية تهدف إلى البرهنة للفلسطينيين على أن بإمكانهم تسيير شؤونهم في استقلال ذاتي كامل وأن ذلك لا يهدد. . . أبداً أمن إسرائيل. إن الولايات المتحدة ستشجب كلّ استيطان على أراضٍ جديدة طيلة الفترة الانتقالية. والواقع أن تبنّي إسرائيل فوراً لإجراء يهدف إلى تجميد استيطان الإسرائيليين في هذه المنطقة سيكون خير وسيلة ترمي إلى خلق مناخ ثقة قادر على تشجيع عدد متزايد من البلدان على المشاركة في المباحثات. إن مواصلة بناء المستوطنات ليست ضرورية أبداً لأمن إسرائيل بل إنها على العكس من ذلك لا تعمل إلاّ على الحدّ من ثقة العرب في إمكانية بلوغ تسوية نهائية يُتناقش فيها بصورة حرّة صادقة. وأودّ أن يُفهم موقف الولايات المتحدة بكلّ وضوح. إن الفترة الانتقالية هذه هدفها السّماح بنقل السلطات الداخلية من الإسرائيليين إلى السكان الفلسطينيين بالضفة الغربية وغزّة في نظام وسلام. ومن جهة أخرى إن هذا النقل لا ينبغي أن يمسّ الحاجات الأمنية.

«وإذا ما تفحصنا مستقبل الضفة الغربية وغزّة بعد المرحلة الانتقالية فمن الواضح عندي أنه لا يمكن الوصول إلى السلام بإنشاء دولة فلسطينية على هذه الأراضي، كما أنه لا يمكن تصوّر سلم يقوم على حقّ سيادة أو هيمنة دائمة لإسرائيل على الضفّة والقطاع، فالولايات المتحدة لا تساند إذن إقامة دولة فلسطينية مستقلّة في هذا الإقليم أو مبادرة من طرف إسرائيل تهدف إلى ضمّ هذه المنطقة أو إلى ممارسة هيمنة دائمة عليها، غير أنه يوجد حلّ آخر يمكن أن يؤدّي إلى السلم وهو أن وضع قانون نهائي لهذه الأراضي ينبغي أن يتمّ بطبيعة الحال بفعل الحلول الوسط أثناء المفاوضات غير أن الولايات المتحدة لها اقتناع قوي بأن أوفر حظ للوصول إلى سلم ثابت ودائم وعادل هو في إقامة حكم ذاتي لفلسطينيي الضفّة الغربية وقطاع غزّة بالتّشارك مع الأردن.

«إن موقفنا يقوم كلية على فكرة أن النّزاع العربي الإسرائيلي ينبغي أن يحل بالمفاوضات المقامة على المقايضة: الأرض مقابل السلام، ذلك ما يحويه القرار 242 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهو يعدّ جزءاً لا يتجزأ من اتّفاقات كامب ديفيد. إن القرار 242 للأمم المتحدة يظلّ حجر الزاوية للجهود المبذولة من قبل أمريكا لصالح قيام السلام بالشرق الأوسط. وتؤكّد الولايات المتحدة بأنه إذا كان هذا هو ثمن السلم فإن فكرة «انسحاب» الواردة في القرار 242 ينبغي أن تطبّق على كلّ الجبهات بما في ذلك الضفّة الغربية وغزّة، وعند قيام المفاوضات حول رسم الحدود بين الأردن وإسرائيل سنرى عندئذٍ إلى أي حدٍّ يمكن المطالبة بالتخلّي عن أراضٍ وفق ما يتطلبه سلام حقيقي وتطبيع وكذلك اتّفاقيات أمن تقترح في المقابل. وفي الختام ما زلنا على اقتناع بأن القدس ينبغي أن تظل مقسمة، غير أن وضعها النهائي ينبغي أن يتحدّد عن طريق المفاوضات[1]».

(1) أورده آمنون كابليوك Sabra et Chatila, enquéte sur un massacre، باريس 1982 ص 21.

وفي يوم 14 سبتمبر اغتيل بشير الجمّيل في عمل عدواني واستخدمت في اغتياله إحدى القنابل وكانت الأوساط المسيحيّة المغرمة به في بلبلة شديدة، وفي الحال أمر أريال شارون بدخول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت الغربية منتهكاً بذلك الاتفاقات المُبرمة في شهر أغسطس، وبرَّر هذا الدخول رسميّاً بضرورة الحفاظ على النظام العام وتجنّب المذابح، بينما كان الهدف الحقيقي هو إتمام هدم البُنية التحتية الفلسطينية كما صرَّح بذلك الجنرال إيتان رئيس الأركان الإسرائيلي.

«إننا سنقوم بتنظيف بيروت الغربية وتجميع كلّ الأسلحة واعتقال الإرهابيين تماماً مثلما فعلنا في صيدا وصور وفي كلّ مكان بلبنان إننا سنقبض على كلّ الإرهابيين ورؤسائهم. وما ينبغي هدمه سنهدمه وسنعتقل من ينبغي اعتقاله وسنغادر بيروت بعد إبرام اتّفاق، وبعد تحقيق جميع أهدافنا في كامل لبنان، وعندما ننسحب من كلّ الأراضي اللبنانية حيث تتمركز قوّاتنا حالياً سوف ننسحب كذلك من بيروت. ولكن ما لم تطرد من لبنان كلّ القوّات الأجنبية فلن نتحرّك قيد أنملة بما في ذلك بيروت[1].

طلبت السلطات العسكرية الإسرائيلية دخول الجيش اللبناني المخيمات الفلسطينيّة ورفض العقيد ميشال عون قائد قطاع بيروت التعاون مع الإسرائيليين من أجل الحفاظ على تماسك الجيش اللبناني مستنداً في ذلك إلى تعليمات رئيس الوزراء اللبناني، أما القوّات اللبنانية فقد قبلت العرض وأوكل إليها مخيما صبرا وشاتيلا المُحاصران من قبل الجيش الإسرائيلي. ومن 16 إلى 18 سبتمبر قامت بتقتيل حوالي 4000 شخص من بينهم كبار السّن ونساء وأطفال ربعهم من اللبنانيين وأغلب هؤلاء من الشيعة. تمّ ذلك بقيادة إيلي حبيقة. ولم يكن بإمكان المسؤولين العسكريين الإسرائيليين الجهل برغبة القوّات اللبنانية

(1) العدد 16 من Revue d'études palestiniennes (1985) ص ص 206 ـ 207.

المعلنة مرات عديدة في مواجهة السكّان المدنيين. ولئن استحال الحصول على يقين مطلق فإن قرار إدخال رجال الميليشيات في المخيمات يدخل في منطق الهدم والتخويف المتبع ضدّ السكان الفلسطينيين لخلق هجرة جديدة شبيهة بهجرة 1948. وكان الطّرح الرسمي الإسرائيلي هو أن القيادة الإسرائيلية التي كانت تخشى خسائر بشرية في صفوفها بسبب رفض الجيش اللبناني قد حصلت على ما كانت تطالب به باستمرار وهو مشاركة القوّات اللبنانية في تحرير وطنها وأوكلت إليها مسؤولية هذا القاطع الذي كان يعتقد بخطره ونعني المخيمات الفلسطينيّة.

لقد اتخذت هذه المذبحة أبعاداً غير متوقعة بينما كان يفترض أن يكون في منطق عمليات «التهدئة» الشبيهة بما حصل في غزة سنة 1956، وكان لحضور الصحافة الدولية أن كشف عن كلّ فظاعة هذه العمليات للرأي العام العالمي، وسارت مظاهرات جماهيرية في إسرائيل تدين سياسة الحكومة، أما الولايات المتحدة التي كانت قد أعطت الضمانات بخصوص أمن السكان الفلسطينيين فقد كانت ساخطة بشكل خاص ومنذ يوم 20 سبتمبر وصلت قوّة جديدة متعدّدة الجنسيات من أجل ضمان رحيل الإسرائيليين الذي تمّ يوم 26 سبتمبر. وفي يوم 21 سبتمبر تمّ انتخاب أمين الجميل (أخ بشير الجميل الذي اغتيل يوم 14 سبتمبر) رئيساً للجمهورية في جوٍّ من الوحدة الوطنية.

فشل السلام الإسرائيلي بلبنان:

برغم الجلاء عن بيروت ظلت إسرائيل في موقع قوّة بلبنان ـ فكان جيشها يحتل جزءاً كبيراً من البلاد وحلفاؤها ـ القوّات اللبنانية ـ يلعبون دوراً رئيسياً في السّلطة القائمة وكان الهدف الرامي إلى إقامة سلام عربي إسرائيلي ثانٍ يبدو ممكناً. غير أن لبنان خاضع لوسطه العربي أكثر حتى من مصر ـ واقتصادها القائم خاصة على الخدمات مرتبط ارتباطاً مباشراً بمجموع الاقتصاديات العربية بسبب إطاراته ورجال أعماله الموجودين في البلدان النفطية وكذلك بسبب

المكانة الهامّة التي يحتلها اللبنانيُّون في المبادلات بين البلدان العربية والبلدان المصنِّعة. وأن السياسة الإسرائيلية الرّامية إلى عزل لبنان عن العالم العربي كانت ستؤدّي بلبنان إلى انتحار اقتصادي مؤكّد. كانت سياسة الرئيس الجديد وفية لسياسة أخيه المُغتال بخصوص رفض معاهدة سلام مع إسرائيل غير أنه لم يكن له موقع القوّة نفسه، فهو رجل سياسة تقليدي وكان حريصاً على الحفاظ على الاتصالات بالطبقة السياسية المسلمة وكانت تنقصه الهيمنة والنفوذ لدى القوّات اللبنانية. ورغم تأييد أبيه له فإنه لم يتمكّن من السيطرة على الميليشيات المسيحية القوية.

ثم إنه بعد ذلك راهن كلية على السياسة الأمريكية، وكان يأمل في الحصول على إنهاء كلّ «الاحتلالات» بأقلّ تكلفة للسيادة اللبنانية مؤيّداً في ذلك بتصريحات إدارة ريغن المتكرّرة بخصوص ضرورة جلاء كلّ القوّات الأجنبية بلبنان من إسرائيلية وسورية وفلسطينية، وإلى جانب ذلك من أجل إعادة سلطة الدولة كثّف إعادة بناء الجيش اللبناني والتي بدأت تحت رئاسة إلياس سركيس وكان يعول كثيراً على حضور القوّة متعدّدة الجنسيات. غير أن مثل هذا العمل لا يمكن أن يؤدي إلاّ إلى مواجهة مع الميليشيات أيّاً كانت مشاربها، وسرعان ما واجه عمل المصالحة الوطنية بقاء الخلافات الطائفية. وفي بيروت الغربية كان عمل الشرطة اللبنانية ضد قوات اليسار والفلسطينيين يثير احتجاجات ساخطة من الحركة الوطنية السابقة. أما في الشوف وفي جنوب لبنان الخاضع للاحتلال الإسرائيلي فإن عودة القوّات اللبنانية الراغبة في استعادة سيطرتها على هذه المناطق قد أثار أعمال عنفٍ جديدة. وعاود دروز وليد جنبلاط حمل السلاح فكان السكّان المدنيُّون من موارنة ودروز ضحايا هذه المواجهات. كما أن الدروز الإسرائيليون العاملون في الجيش الإسرائيلي تضامنوا مع أبناء مذهبهم اللبنانيين وهدّدوا بالهرب من الجيش من أجل الالتحاق بالمعارك ولم تلبث السياسة الإسرائيلية أن أصبحت غير منطقية مؤيّدة

تباعاً أو في ذات الوقت الموارنة والدروز. أما في الجنوب فإن التّحالف بين الموارنة والإسرائيليين أفضى إلى انتقال السكّان الشيعة إلى عداوة صريحة للمحتلّين بينما كانوا قد أحسنوا استقبال الإسرائيليين الذين خلّصوهم من الوجود الفلسطينيّ الذي أصبح ثقيلاً عليهم. وأما في الشمال والبقاع فإن الجيش السوري والقوّات الفلسطينيّة ومختلف الميليشيات المسلمة والمسيحية (ميليشيات آل فرنجية) كانت تشكّل عوائق في وجه إعادة سلطة الدولة اللبنانية، وعلى الصعيد الاقتصادي قامت إسرائيل بعمليات إغراق السوق بالمنتجات الإسرائيلية والحال أنها منعت دخول المنتجات اللبنانية إلى أراضيها (ومن ثم نمو التهريب نمواً سريعاً).

بدأت مقاومة الاحتلال الإسرائيلي منذ سقوط بيروت وكان أول نداء من جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية يعود تاريخه إلى 20 سبتمبر 1982. وكان أصل هذه الحركة هو الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي اللبناني وهما منظمتان غالبية أعضائهما شيعة غير أن توجههما ماركسي، ولم تلبث أن لحقت بهما حركات أخرى مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي (الحزب القومي السوري السابق) والمناضلين الفلسطينيين من فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحلفائهم اللبنانيين. وكانت أولى العمليات من عمل مؤسسي الحركة الوطنية السابقين (ولم يلتحق بهم الدروز إلاّ في فترة متأخّرة) وتعددت العمليات العدوانية وأصبحت عملاً يومياً وتحوّلت مدينة صبرا إلى مركز نشط لحرب العصابات الحضرية، وفي يوم 11 نوفمبر هدم مقر القيادة العامة الإسرائيلية بفعل انفجار بلغ ضحاياه 89 قتيلاً منهم 75 إسرائيلياً وتحدّثت الرواية الرسمية عن حادث ناجم عن تسرُّب في الغاز، غير أن الجيش الإسرائيلي فرض حظر التجوّل في الحال وقام بمئات الاعتقالات.

وردّت إسرائيل على حرب العصابات المتزايد نشاطها بقمع قاسٍ وتمّ إرسال عدة آلاف من اللبنانيين والفلسطينيين إلى معسكر أنصار حيث ظلّوا في

المعتقل لفترات متفاوتة طولاً. و«اختفى» عدد كبير من الأشخاص إثر عمليات الاعتقال التي قام بها الجيش الإسرائيلي والقوّات اللبنانية. وفقد الجيش الإسرائيلي ميزته الرئيسية وهي حركيته وقوّة النار وعرف مصير الجيوش التقليدية في وجه حرب عصابات تتمتّع بمساعدة السكان وبجغرافيا طبيعية ملائمة. ويفسّر نجاح المقاومة بوفرة السلاح لدى السكان اللبنانيين ودربتهم على القتال بعد سبع سنوات من الحرب.

وفي شهر ديسمبر 1982 بدأت المفاوضات الإسرائيلية اللبنانية تحت رعاية أمريكية. وجرت في جوّ متوتّر ولم تتقدّم إلاّ تقدّماً قليلاً. وفي مارس 1983 وإثر نشر تقرير كاهان عن مذبحتي صبرا وشاتيلا اضطر آرييل شارون إلى التخلّي عن وزارة الدفاع على أنه بقي في الوزارة، وأما الضغوط الأمريكية وتدهور الوضع بالشوف تخلّى خلفه موشي آرينز عن المطالبة باتّفاقية سلام لصالح مجرد اتّفاق يعطي إسرائيل أهم ما طلبته من انسحاب القوّات السورية والفلسطينيّة والإسرائيلية من لبنان والتوقف عن كلّ عمل عدواني عسكرياً كان أم سياسياً أم دبلوماسياً أم اقتصادياً وإنشاء حزام أمني بجنوب لبنان يمكن للجيش الإسرائيلي القيام بأعمال الدورية فيه. ووقع الاتفاق يوم 14 مايو 1983 على هذا الأساس. ولكنه رفض في الحال من قبل اليسار اللبناني وسوريا التي لم يتمّ إشراكها في المفاوضات. ورغم مساندة وجهاء السنّة من بيروت فإن أمين الجميل لم يتوصل إلى جعل البرلمان اللبناني يصادق على هذا الاتفاق.

أما في الجنوب فإن طائفة الشيعة شاركت مشاركة كثيفة في مقاومة إسرائيل ابتداء من ربيع 1983. واندفعت حركة أمل بقيادة نبيه بري في المعارك وأهم ما تميّزت به هو ظهور الحرب الشعبية من صنف جديد هو العمليات الانتحارية بالسيّارات لمحاربي حركة الجهاد وكلّ أشكال التحمّس للاستشهاد.

وفي الشوف قرر آرينز إجراء قلب فعلي للتحالفات وساند الدروز الذين تمّ تسليحهم من جانب آخر من طرف سوريا وبذلك سهّل إجلاء الجيش

الإسرائيلي عن هذه المنطقة في سبتمبر 1983. وفي الحال بدأت حرب الجبل التي أفضت إلى انهيار القوّات اللبنانية أمام الحزب الاشتراكي التقدمي وإلى الهجرة المأسوية لمائة ألف مسيحي، وأوقف الهجوم الدرزي على بيروت المعزّز بمقدم شيعة أمل أمام حاجز سوق الغرب من قبل الجيش اللبناني بقيادة ميشال عون وأعلن وقف إطلاق النار وتمّ احترامه بدءاً من أول أكتوبر وأما القوّة المتعدّدة الجنسيات، فإن المعارضة اللبنانية لم تعد تعتبرها قوّة فصل محايدة.

وفي أكتوبر خطّط المؤتمر مصالحة وطنية كان يتوقع انعقادها بجينيف في نهاية الشهر. وفي يوم 23 أكتوبر أصابت ضربتان متزامنتان القوّة متعدّدة الجنسيات نتج عنهما 56 قتيلاً لدى الفرنسيين و239 لدى الأمريكان. ومنذئذٍ بات سحب هذه القوّة متوقّعاً. وفي مؤتمر جينيف توصل المسؤولون السياسيون اللبنانيون إلى اتّفاق مبدئي حول الانتماء والهوية اللبنانية العربية وحول أولوية انسحاب الإسرائيليين. ورفضت القوّات اللبنانية قبول ما أسمته بالاستسلام أمام سوريا. ومنذ بداية نوفمبر استؤنفت المعارك مورطة بذلك القوّة متعدّدة الجنسيات أكثر فأكثر في الأزمة اللبنانية. فسُحبت تدريجياً من لبنان في يناير وفبراير 1984. ونتج عن ذلك استئناف معركة بيروت. وبعد معارك تميّزت بقصف الضاحية الجنوبية من بيروت من قِبَل الجيش اللبناني، واستولت أمل والحزب الاشتراكي التقدمي على بيروت الغربية في بداية فبراير معيدة بذلك تقسيم المدينة إلى قسمين. وفي مارس 1984 ألغى أمين الجميل اتّفاق 17 مايو وقطع العلاقات مع إسرائيل وتقرّب من سوريا.

فشل السلام السوري في لبنان:

أفلحت سوريا في استعمال المعارضات الطائفيّة لإفشال المحاولات الإسرائيلية والأمريكية لإقامة نظام موالٍ لمصالحهم. ولقد أفلحت المعارضة اللبنانية لنظام أمين الجميل في تشكيل تحالف منتصر بفضل المساعدة المالية

والعسكرية التي منحها إياها الرئيس حافظ الأسد. ولئن كان من السهل هدم وضع قائم فإن إعادة البناء بعد ذلك أقلّ سهولة من ذلك. وإن إقامة نظام سوري ينبغي أن يمرّ باتّفاق دستوري بين المسيحيين والمسلمين وإقامة علاقات سياسية تدمج النظام السياسي اللبناني في جهاز السّلطة السوري. وحسب السوريون حساب تجربة السنوات السابقة فلم يسعوا إلى التدخّل العسكري المباشر بل أرادوا التعويل على استنزاف القوى السياسية المحلية واستعمال المؤسسات اللبنانية لصالحهم.

والتأمت ندوة جديدة للحوار الوطني بلوزان من 12 إلى 20 مارس 1984. وتمّ اتفاق عام حول مبدأ إجراء إصلاحات دستورية. وفي أبريل استؤنفت المواجهات بالرغم من تشكيل وزارة اتحاد وطني برئاسة رشيد كرامي ومشاركة كميل شمعون وبيير جميل ووليد جنبلاط. وفي يونيو فرضت سوريا هدنة بينما رقي العقيد الماروني ميشال عون إلى رتبة عماد في إطار إعادة تنظيم الجيش وعُيِّن قائداً عامّاً له.

ولقد تأخّرت الجهود السورية بسبب الأزمة السياسية الداخلية بسوريا في ربيع عام 1984. ولم تتمّ دراسة الإصلاحات الدستورية حقّاً وفي تلك الأثناء وبسبب فشل اتفاق 7 مايو وتصاعد حرب العصابات اتجهت الحكومة الإسرائيلية برئاسة إسحاق شامير (إذ استقال بيغين لأسباب شخصية) إلى سياسة التفاهم المحلي مع قوات جنوب لبنان، وبعد موت سعد حداد في يناير 1984 بالسرطان حوّل الإسرائيليّون ميليشياه إلى جيش لبنان الجنوبي برئاسة عماد لبناني هو أنطوان لحد. وكانت هذه القوة التي قوامها ثلاثة آلاف شخص متطابقة كثيراً مع المسيحيين ورفضت أمل أي اتصال مع إسرائيل وحلفائها. ولم يكن لانتخابات يوليو 1984 منتصرون واضحون. . . وفي يوليو عام 1984 تشكّلت حكومة وحدة وطنية يهيمن عليها حزبا العمّال والليكود وبرئاسة شيمون بيريز أما السياسية اللبنانية فقد كلّف وزير دفاع جديد هو إسحاق

رابين. وبعد أن حاول الإسرائيليون عبثاً الوصول إلى اتفاق مع سوريا قرّروا في يناير 1985 الانسحاب التام من لبنان وإنشاء حزام أمني أسند إلى ميليشيات حليفة لإسرائيل ويدعمها جيشها، وهذا الحزام يمتد على طول الحدود وبعمق يتراوح بين 10 إلى 20 كيلومتراً أي حوالي 8٪ من الأراضي اللبنانية.

وفي بيروت الغربية حاولت أمل السيطرة الكاملة على المدينة فقضت على آخر الميليشيات المسلمة مكرّسة بذلك هزيمة هذه الطائفة التي كانت سابقاً الطائفة الثانية في البلاد والتي باتت لا تملك قوات ولا أراضي ذاتية. وحيث إن السنيين كانوا لا يستطيعون الحصول على مساندة سوريا التي كانت أمل حليفتها المفضلة فقد شجعوا عودة القوات الفلسطينيّة إلى معسكرات بيروت، وكان هذا الوضع لا يمكن القبول به من قِبَل أمل التي شرعت في محاصرة تلك القوات أشهراً طويلة وكانت دموية بشكل خاص وسقط من جرائها آلاف الضحايا، كما دارت بجنوب لبنان حرب مشابهة حول صيدا لما عادت منظمة التّحرير الفلسطينيّة للتّمركز بقوّة في مخيمات اللاجئين بالمنطقة غير أن تكوين مجال متجانس يسيطر عليه الشيعة قد اصطدم بوجود منطقة هامّة تحت حكم الدروز، فكان المجال الممتد بين بيروت الغربية والجنوب مقطوعاً في أماكن عديدة بمنافذ لجبل الدروز على البحر. وأصبحت العلاقات بين الطائفتين علاقات نزاع لتنافسهما على امتلاك بيروت الغربية. ولما أصبح الشيعة الطائفة اللبنانية الأولى عدداً (غير أنها لا تمثّل أغلب اللبنانيين) فقد طمعوا في الاستيلاء على الدولة. واعترض على ذلك الدروز الذين كانوا أقوياء بقوّاتهم العسكرية غير أنهم كانوا يمثّلون زمرة من السكان اللبنانيين متناقضة الأهمية عاماً بعد عام. وكانت المناطق التي يسيطرون عليها إثر طرد المسيحيين قليلة السكّان إذا ما قورنت بالمناطق الشيعية المجاورة، من ذلك نشأ لدى بعض المسؤولين الدروز بعض القلق وفكّروا في إعادة المسيحيين لمواجهة الشيعة.

وفقد الشيعة الإجماع الذي رافق مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتقدمت حركة أمل التي كانت تجمع ورثة موسى الصدر بصفتها حركة لبنانية تطالب بمشاركة أكبر في السلطة. وبعد حصولها على رحيل الإسرائيليين فإنها كانت لا تريد استئناف الحرب ضد إسرائيل في الجنوب الذي كانت تسعى للسيطرة عليه. أما الحركتان الثوريتان التابعتان لإيران: حزب الله وأمل الإسلامية فإنهما كانتا تعتبران نفسيهما السواعد المسلّحة للثورة الإسلامية العالمية وتدعوان إلى الحرب ضد إسرائيل وإلى تأسيس جمهورية إسلامية بلبنان. وتمخّض هذا الاختلاف في التوجه عن تعارض مسلّح برغم الوساطات العديدة التي قامت بها سوريا وإيران. وبدءاً من سنة 1985 نظمت المجموعات الموالية لإيران حملة أخذ رهائن من المقيمين الغربيين ببيروت الغربية.. وكانت هذه العمليات ذات الفائدة الإعلامية الكبرى قد سمحت بإجراء مساومات سياسية مربحة مثل قضية بيع الأسلحة الأمريكية لإيران (إيران غيث) وحيث إن هذه العمليات ادعي تنفيذها باسم الإسلام فقد زادت في الخلط بين الإرهاب وبين الإسلام في قطاع واسع من الرأي العام الغربي. وهي في الواقع وفي البداية لم تزد على كونها عملاً ظهر منذ بداية الحرب الأهلية سنة 1975 ووسع ليشمل الغربيين.

وهذا الانقسام كان موجوداً كذلك لدى المسيحيين. وبموت بشير الجميل يوم 29 أغسطس 1984 فقد الرئيس سنداً رئيسياً في المنظمات المارونية وفي مارس 1985 تمرّدت القوات اللبنانية على أمين الجميل وأضعفت هذه الانتفاضة بقيادة سمير جعجع موقف الرئيس بشكل كبير. وعندئذ تخلّى حافظ الأسد عن مشروع الحل السوري عبر السلطات المؤسساتية ودفع إلى اتفاق بين الميليشيات التي تكرّس موقف سوريا. وكان لهذا التوجه الجديد استقبال حسن لدى إلياس حبيقة المسؤول عن صبرا وشاتيلا الذي أصبح الرئيس الجديد للقوّات اللبنانية.

وأثناء خريف سنة 1985 تفاوضت الميليشيات اللبنانية الرئيسة الثلاث أمل

والحزب الاشتراكي التقدمي والقوّات اللبنانية من أجل اتفاق تحت رعاية سوريا. ووقع اتفاق ثلاثي بدمشق يوم 28 ديسمبر 1985. ونصّ هذا الاتفاق على إنهاء حالة الحرب وإنشاء حكومة وحدة وطنية وحلّ الميليشيات وعلى مرحلة انتقالية يمكن أن تدوم اثنتي عشرة سنة يتساوى فيها المسيحيون والمسلمون في برلمان يضم 198 عضواً وعلى تعزيز سلطة الوزارة على حساب سلطة الرئيس وعلى نزع الصّفة الطائفية عن السياسة على المدى الطويل وعلى علاقات «تكامل» مع سوريا في مجال الدفاع والسياسة الخارجية والأمن والاقتصاد والإعلام والتعليم أما على المدى القصير فكان الاتفاق على إعادة تنظيم الجيش وعلى إمكانية عودة اللاجئين إلى بيوتهم.

وسرعان ما تبيّن أن الانتصار السوري وهم مثل الانتصار الإسرائيلي الذي سجّل قبل سنتين، فالشيعة يرون أن المساواة بين المسلمين والمسيحيين تتعارض مع مطامحهم في السيطرة على الدولة ويرى السنّة أن مصالحهم الخاصة لم يُشر إليها الاتفاق ويرى الدروز أن سيطرتهم الإقليمية يمكن أن تنقض. وكما أن هذا الاتفاق لقي استقبالاً سيئاً لدى المسلمين فقد تمّ رفضه من قِبَل المسيحيين. وقام سمير جعجع بتمرّد جديد للقوّات اللبنانية ودحر أنصار إلياس حبيقة في أيام قليلة (يناير 1986) واضطر هذا إلى الانسحاب إلى القطاع السوري وإلى سهل البقاع بالخصوص وحاول بعد ذلك مرّات أن يعود بالقوة إلى المحرز المسيحي ولكنه فشل، وشكل أنصاره ميليشيا مارونية ثانية إلى جانب ميليشيا أسرة فرنجية حليفة السوريين.

وارتكز فشل السلام السوري على استحالة احتلال المناطق المعادية للسيطرة السورية احتلالاً سياسياً عسكرياً. ولقد شجّعت الحكومة السورية كل الانقسامات الطائفية وأيّدت تمركز الشيعة الثورية بلبنان من أجل إفشال المحاولة الإسرائيلية الأمريكية فوجدت نفسها غير قادرة على بناء نظام سياسي جديد بسبب نتائج سياستها السابقة.

غير أن لبنان في تلك الفترة (1983 ـ 1986) كان أيضاً مسرح «حرب أخرى للآخرين» هي الحرب التي تواجهت فيها سوريا ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة.

منظمة التّحرير الفلسطينيّة بين سوريا والأردن

الخيار الأردني لياسر عرفات:

لم تتمّ المصالحة السورية الفلسطينيّة سنة 1978 دون رغبة النظام السوري في فرض وصاية على منظمة التّحرير الفلسطينيّة، ولقد تمثّلت المعارضة السورية لخطّة فهد في ضغوط جديدة على المنظمة الفلسطينيّة، غير أن الدور القيادي الذي كانت سوريا تطالب به بدا متعارضاً مع إمكاناتها الحقيقية أثناء اجتياح لبنان من قبل إسرائيل: فالجيش السوري لم يدخل المعركة إلاّ بعد هجوم مباشر من الإسرائيليين. صحيح أن الخسائر السورية كانت فادحة خاصة في مجال الطيران ثم إن سوريا بعد ذلك قد احترمت وقف إطلاق النار في حين تواصل حصار بيروت.

لقد سمح رحيل عرفات من بيروت للزعيم الفلسطينيّ باستعادة حرية اتخاذ القرار. ولئن فقدت منظمة التّحرير الفلسطينيّة جزءاً كبيراً من قوّاتها العسكرية ومن بنيتها التحتية، فإن القضية الفلسطينيّة كسبت الكثير. . . . لدى الرأي العام الدولي والغربي. ولقد أظهرت حرب سنة 1982 بطلان النظرية الثورية لسنوات الستينيّات حول النّضال المسلّح باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين. ولم يكن عرفات ينوي التخلّي عن ذلك النّضال المسلّح لكنه ظلّ يستعمله بصفته أداة من أدوات العمل السياسي فعّالة على صعيد الرأي العام العربي والفلسطيني أكثر منها في الكفاح ضد إسرائيل، وارتسمت سياسته الجديدة منذ سبتمبر 1982 بقبوله خطّة منظمة التّحرير وخاصة فهد المعروضة على قمّة فاس. غير أن هذا القرار قد لقي معارضة داخل الجناح اليساري من الحركة الفلسطينيّة

(الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة والصّاعقة. .) الذي أدان ما سمّاه بالاستسلام أمام الولايات المتحدة بل إن المعارضة وجدت حتى لدى بعض عناصر فتح ذاتها (وفتح تمثّل وحدها 80 إلى 90٪ من منظمة التّحرير الفلسطينيّة فيما يخصّ القوات المقاتلة والتأطير السياسي).

إن رفض الأردن قبول الدور الذي خصّصته له اتفاقات كامب ديفيد سمح بتحسين العلاقات بين المملكة الهاشمية ومنظمة التّحرير الفلسطينيّة، فالأردن يحظى بحقّ دولي معترف به على الضّفة الغربية عبر القرارين 242 و338 ويشارك بطرق شتّى في إدارة الأراضي المحتلّة (مساعدة اقتصادية ودفع رواتب الموظفين وتمثيل الضفّة الغربية في البرلمان الأردني). ولقد أكّدت خطّة ريغن مرة أخرى أهمية الأردن. غير أن الملك حسين لا يمكنه التحرّك وحده فهو يدرك أنه بحاجة إلى كفالة فلسطينية من أجل مشاركته المحتملة في عملية السلام. وأن اتفاقاً مع منظمة التّحرير سيسمح له بالحد من إمكانية زعزعة نظامه داخلياً في حين أن خطّة ريغن تمنحه حماية أمريكية في وجه التهديدات الإسرائيلية، ومنذ أكتوبر 1982 ذهب عرفات إلى عمان ورسّخ مصالحته مع حسين. وأقيمت سلطات تنسيق بين الطرفين. وفي ديسمبر تمّت المصادقة على اتحاد فلسطيني أردني قادم. أما في العاجل فقد اتُّفِق على تشكيل وفد مشترك بين المنظمة والأردن أو على مشاركة فلسطينية في وفد تشكّله الجامعة العربية للتفاوض مع إسرائيل ووافق الممثّلون السياسيون للأراضي المحتلّة على التقارب الأردني الفلسطيني.

واتّحد المعارضون لياسر عرفات ضدّ هذه السياسة في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة المنعقدة بالجزائر من 14 إلى 22 فبراير 1983، وأبقى البرلمان الفلسطيني على صيغة توفيقية فرُفضت خطّة ريغن وقبلت خطّة فاس. كما أن الاتحاد الأردني الفلسطيني تمّت الموافقة عليه،

غير أنه تمّ التذكير كذلك بضرورة النّضال المسلّح وبشرعية الميثاق الفلسطيني، وكانت مسألة التمثيل في قلب المناقشات: فمنظمة التّحرير ترفض أية مفاوضة لا تكون هي حاضرة فيها بصفتها الممثّل الشرعي للشعب الفلسطيني وقدّمت شرطاً مسبقاً لقيام الاتحاد الأردني الفلسطيني، قيام الدولة الفلسطينيّة ذاتها. ولم يكن ميزان القوى داخل منظمة التّحرير يسمح لعرفات بالذهاب إلى أبعد من ذلك على طريق التنازلات. وحيث إن الإسرائيليين من جانبهم قد رفضوا بقوّة خطّة ريغن وإن الولايات المتحدة لم تفعل أي شيء مهم لتطبيقها فإن المكاسب الدبلوماسية لرئيس منظمة التّحرير كانت منعدمة. فتوجب عليه لذلك سلوك خطّ أكثر تشدّداً وغير مقبول من الأردن التي وضعت حدّاً لحوارها السياسي مع منظمة التّحرير يوم 10 إبريل 1983. وأكّدت الحكومة الأردنية تمسّكها باستقلال مواقف منظمة التّحرير الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وتركت للمنظمة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني في مجموعه مبدأ تبنّي الخط السياسي المناسب لهما من أجل تحرير أرضهم ولم تبدأ من جانب واحد في مفاوضات بدلاً منهم من أجل تسوية القضية الفلسطينية. وتعهّدت الأردن بمساندة منظمة التّحرير في حدود إمكاناتها ما دامت هذه المساندة لا تتعارض مع أمن البلاد الوطني. وفي الواقع يبدو أن الملك حسين أراد التذكير بحقوقه على فلسطين بدعوته البرلمان الأردني من جديد للانعقاد والحال أن نصف أعضائه يمثّلون الضّفة الغربية.

وفي اليوم نفسه تمّ اغتيال المستشار السياسي لياسر عرفات عصام الصرتاوي المكلّف بالعلاقات مع دعاة السلام من الإسرائيليين تمّ اغتياله بالبرتغال حيث كان يحضر اجتماع الدولية الاشتراكية. واعترفت بهذه العملية مجموعة أبي نضال التي أعلنت عن رغبتها في تصفية كل خونة القضية الفلسطينيّة.

إن فشل الحوار الأردني الفلسطيني الأول متّصل بقوّة المعارضات لخطّ

عرفات السياسي الجديد. ورغم أن المعارضة قد تمكّنت من وضع حدّ للمبادرة الأردنية الفلسطينيّة فإنها لم تتردّد في الانشقاق عن قيادة منظمة التّحرير بتشجيع من سوريا.

الانشقاق الفلسطيني:

ظهرت داخل الحركة الفلسطينيّة نزعة متشدّدة منذ أن أظهرت منظّمة التّحرير سنة 1974 استعدادها للمشاركة في تسوية يشرف عليها الغرب وتمنحها دولة فلسطينية في الأراضي المحتلّة. وترى هذه النّزعة أن هذا الحلّ يعدّ خيانة لروح المواثيق الفلسطينيّة، وهي تدعو إلى الكفاح المسلّح بإفراط ولقد سمحت حرب لبنان وتدخّل سوريا إلى جانب القوّات المسيحية بالحفاظ على الوحدة الفلسطينيّة ثم إن النجاحات الدبلوماسية لياسر عرفات على المسرح الدولي والإشراف الدقيق الذي يمارسه مؤسسو فتح على الأموال الفلسطينيّة قد ضمنت للمجموعة القائدة لمنظّمة التّحرير وسائل السيطرة على المنظّمة، غير أن ياسر عرفات ورفاقه قد اضطروا باستمرار إلى أخذ التّيار المتشدّد في الحسبان وأكثروا له من التّنازلات الكلامية ومن ثم كان تشوش القيادة الفلسطينيّة وترددها بخصوص مشاريع الحلول السياسية للنزاع العربي الفلسطيني. كما أن تبعيّة المنظّمة للدول العربية والرّغبة الصادقة في الإبقاء على التعددية الممتدّة من الماركسية إلى التيار الإسلامي قد حدا بمسؤولي فتح إلى عدم اتباع النمط الجزائري بتكوين جبهة موحّدة مستعدّة لدفع تكاليف حرب أهلية من أجل الوصول إلى وحدة عقديّة وسياسية وعلى العكس من ذلك فإن وجود الأشخاص أنفسهم في المواقع القيادية منذ الستينيات قد تضمن استمرارية سياسية منظماتية كبرى.

إن اجتياح إسرائيل لبنان في يونيو 1982 لم ينقص من هيبة عرفات، لكن الأزمة نشأت عن مذابح صبرا وشاتيلا فكثير من إطارات فتح رأت أن قرار الجلاء عن بيروت والوثوق بالضمانات الأمريكية كانا السبب الأوّل في الكارثة

التي لحقت بأقاربهم. واعترضوا على الإدارة المفرطة في الأسلوب الشخصي التي يدير بها عرفات شؤون فتح، ودعوا إلى إقامة إدارة جماعية وأكّدوا أن الطريق الدبلوماسية التي اختارها رئيس منظمتهم لا يمكن أن تؤدي إلاّ إلى استسلام أمام الولايات المتحدة وإسرائيل في حين أن نجاحات حرب العصابات ضدّ الاحتلال الإسرائيلي للبنان تقوم دليلاً على صلاحية خيار الكفاح المسلّح.

إن هذا العداء لعرفات المعلن منذ نهاية سنة 1982 تحوّل إلى انشقاق عندما قرّر الزعيم الفلسطيني إعادة تنظيم القيادات بلبنان من أجل تنصيب أشخاص موالين له، واتّهم المنشقّون المسؤولين الجدد بأنهم تصرّفوا تصرّفاً مشيناً أثناء اجتياح لبنان سنة 1982، وما كانت القضية لتكتسي أهمية كبرى لولا أن المعارضين تلقوا من سوريا تشجيعاً، ومساعدة.

إن استقلال عرفات بدا للنظام السوري سبباً دائماً من أسباب السخط عليه فهو يتعارض مع مذهب البعث السوري الذي يدعي إدارة مصالح العالم العربي كلها. كما أن الرغبة في فرض هيمنة دمشق على كامل سوريا الطبيعية (الشام) قد أدّى إلى اعتبار التقارب بين منظّمة التّحرير الفلسطينيّة والأردن استفزازاً حقيقيّاً. وإن تسوية للمسألة الفلسطينيّة لا تحصل على ضمان من سوريا قد تؤدي إلى عزل هذه الأخيرة وإلى ضياع الجولان نهائيّاً.

ومثلما حدث في الشؤون الداخلية اللبنانية حاولت السُلطة السورية العمل من خلال حلفائها وتحاشي التدخّل المباشر للجيش السوري ما أمكن ذلك، وبدأ التمرد في مايو 1983 في البقاع، المنطقة التي يسيطر عليها الجيش السوري. في البداية أكّد مسؤولو فتح أن الأمر يتعلّق بحركة بسيطة يقودها العقيد أبو موسى غير أن مصادمات عنيفة وقعت منذ شهر يونيو بين الموالين والمنشقّين واتّهم أنصار عرفات عندئذ سوريا بأنها وراء هذه الاضطرابات، وبعد أن أعلنت الحكومة السورية حيادها في الأسابيع الأولى هاجمت الحكومة

السورية عرفات مباشرة في العشر الأواخر من يونيو. وتمّ طرد هذا الأخير من سوريا بينما كان يحاول الوصول إلى البقاع.

في بداية الأحداث، تلقّت مطالب المنشقّين بعض الموافقة داخل جهاز فتح ومنظّمة التّحرير وفي ذلك دليل على مدى ما أحدث أسلوب قيادة عرفات من تذمرات. غير أن رفض المنشقّين قبول جهود الوساطة ورغبتهم في الاستيلاء على أعنة الحكم في فتح بدلاً من تأسيس فصيل جديد مكون لمنظّمة التّحرير واستعمالهم القوة لبلوغ ذلك أفقدهم جزءاً كبيراً من التعاطف الذي حصلوا عليه في البداية. وسدّ عرفات الدروب في وجه معارضيه بتمركزه بشمال لبنان في سبتمبر 1983 وباتّهامه إياهم بأنهم دمى في أيدي سوريا. وواصلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين انتقاد رئيس منظّمة التّحرير الفلسطينيّة غير أنهما رفضتا المشاركة في المواجهات في حين أن المعارضين الآخرين سعوا إلى طرد الموالين لعرفات من لبنان وتلقّوا الدعم من سوريا. وبعد أن طرد عرفات وأنصاره من البقاع تمركزوا بطرابلس حيث تلقّوا الدعم من الميليشيات الإسلامية السنيّة المعادية بطبيعة الحال للسلطة السورية. وبدأت معركة طرابلس في عام 1983. ودحر المنشقّون ـ بدعم من الجيش السوري ومؤازرة وحدات ليبية ـ الموالين تدريجياً وكان ثمن ذلك تدميراً هائلاً في المدينة وضحايا بشرية كبيرة خاصة بين المدنيين.

وجاء الحصار البحري الإسرائيلي ليكمل الحصار البري. ومن ثم أفلح عرفات في إفقاد خصومه الاعتبار لأنهم لم يترددوا في سفك الدم الفلسطيني وفي أن يقفوا موقف التواطؤ الموضوعي مع الإسرائيليين. وكان موقفه قوياً خاصة وأن فلسطينيي الأراضي المحتلة تضامنوا مع رئيس منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ففضلاً عن كونه يمثّل الرمز الوطني عندهم فإن تصرّفه النفعي العملي المستعدّ لقبول حلّ سياسي يضمن التّحرير من الاحتلال يلقى شعبية

أكبر من التطرّف الذي يترك السكان المحتلّين وحدهم في وجه الاستيطان الإسرائيلي الآخذ في التوسّع. ولم يتردّد مفتي القدس في الإعلان في مظاهرة عامة بأن من واجب كل مسلم قتل الرئيس السوري بسبب الجرائم التي اقترفها ضدّ الشعب الفلسطيني.

وعندها عرض السعوديون وساطتهم وحصلوا على موافقة سوريا على جلاء عرفات وأنصاره. وتدخّلت فرنسا وإيطاليا واليونان لضمان حرية المرور عبر البحر ومارست ضغوطاً على إسرائيل لكي ترفع حصارها. وأخيراً غادر عرفات و4000 من أنصاره طرابلس يوم 21 ديسمبر 1982 على ظهر سفن يونانية تحميها البحرية الفرنسية.

اعتدال منظّمة التّحرير:

منذ تولي حسني مبارك رئاسة الجمهورية المصرية سَلَكَ دبلوماسية لبقة يرمي من ورائها إلى إعادة مصر إلى العالم العربي مع الاحتفاظ بمكاسب كامب ديفيد. طيلة صيف 1982 كانت المحاولة الفرنسية المصرية لتعديل القرار 242 في اتجاه الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني قد تميّزت عن جمود البلدان العربية الأخرى. وحيث إن ياسر عرفات بات لا يمكنه الاتّكال على سوريا ولا على الأردن فقد لعب الورقة المصرية. وفي عودته من طرابلس ذهب إلى القاهرة والتقى بالرئيس مبارك واعترف له هذا الأخير بصفته «زعيماً معتدلاً يناضل من أجل الحصول على حقوق الشعب الفلسطيني» وأكّد أن «مصر لم تتردّد قطّ ولن تتردّد أبداً في مساندة القضية الفلسطينيّة بجميع إمكانياتها». وشكر عرفات مصر على مساعدتها الفلسطينيين في اللحظات الحرجة وألحّ على ضرورة إعادة الوحدة العربية. وأثار هذا اللّقاء الاحتجاجات السّاخطة لمتشدّدي منظّمة التّحرير ولسوريا وإسرائيل غير أنه سمح لعرفات باستعادة زمام المبادرة بنقل المنظّمة الفلسطينيّة إلى المعسكر العربي «المعتدل» الأثير لدى الولايات المتحدة.

في الأشهر التالية استعاد عرفات مكانته التي لا تقبل المناقشة على رأس منظمة التحرير، بينما كان المنشقّون أسرى تناقضات السياسة السورية: فبينما كانت أمل الحليف الرئيسي لسوريا بلبنان فإن المعارك التي قامت بها الحركة الشيعية ضدّ المخيمات الفلسطينيّة ببيروت وصيدا قد اضطرّتهم إلى التّحالف مؤقتاً مع الموالين لعرفات بفتح دفاعاً عن السكان الفلسطينيين. كما أن الشعار القائل بأن الكفاح المسلّح هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين قد اصطدم بواقع المنع السوري لاستعمال الجولان قاعدة انطلاق ورفض الطوائف اللبنانية المسلّحة السماح بعودة الفلسطينيين إلى التمركز بلبنان. ومنذئذٍ وجد المنشقُّون أنفسهم أسرى الفخّ الذي ألقاهم فيه عرفات، وهو إظهارهم بأنهم مجرّد أدوات للسياسة السورية وبأنهم غير قادرين على التأثير في هذه السياسة ولا على إيجاد ما يظهر أنهم يمثّلون شيئاً أو أحداً. والتحقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تدريجياً بمنظمة التحرير الفلسطينيّة التي ظلّت تحت سيطرة عرفات، مع أنهما احتفظتا بمقريهما بدمشق. ومن المعلوم أنهما عرفتا كيف تتجنّبان المشاركة في الاشتباكات المسلّحة الفلسطينية ضدّ بعضهم البعض.

وعمل رئيس منظمة التحرير على إعادة السيطرة على المنظمة الفلسطينيّة وعلى الدخول في حوار مع الأردن في آنٍ واحد وذلك ما مكّنه من جمع المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه السابع عشر بعمان من 22 إلى 29 نوفمبر 1984. ومثلما حدث سنة 1964 ألقى الملك حسين خطاب الافتتاح. وحصل عرفات على التّزكية من هذه القاعدة. وتمّت المصادقة على مبدأ عمل منسّق مع الأردن على أساس خطّة فاس. وتقرّر أن تقوم العلاقات مع سوريا على أساس حرية اتخاذ القرار الفلسطيني وتقرّر الإبقاء على العلاقات مع مصر الشقيقة. فلم تعزل سوريا عرفات سياسياً بل إنه هو الذي أفلح، باسم البلدان العربية المعتدلة، في ضرب طوق حول سوريا بإقامة حلف مع البلدان العربية

«المعتدلة» يضم مصر (وكانت الأردن قد أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر يوم 25 سبتمبر 1984) والأردن ومنظمة التحرير ويمتدّ حتى العراق. ويرى كثير من الملاحظين في أزمة المواجهات الطائفية أن ما حدث هو محور حقيقي للحكومة السنيّة بتأييد متحفّظ من العربية السعودية في وجه الحلف الشيعي المكوّن من سوريا وإيران.

غير أن صلابة هذا التحالف تقوم على شكل تسوية المسألة الفلسطينيّة فهو يقوم بالتالي على تقارب مع الولايات المتحدة. ذلك مغزى الاتفاق الأردني الفلسطيني المبرم بتاريخ 11 فبراير 1985 والذي يكرّس الاعتدال الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينيّة.

«يوحي من روح قرارات قمّة فاس المُصادق عليها من قِبَل البلدان العربية ومن قرارات الأمم المتحدة حول المسألة الفلسطينيّة.

«وبالاتفاق مع الشرعية الدولية واستناداً إلى التّفاهم المشترك لإقامة علاقة خاصة بين الشعبين الفلسطيني والأردني فإن حكومة المملكة الهاشمية الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينيّة اتفقتا على التحرّك معاً من أجل تحقيق حلّ سلمي وعادل لنزاع الشرق الأوسط وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بما في ذلك القدس وذلك على أساس المبادىء التالية:

1 ـ «الأرض مقابل السلام»: وفق قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك قرارات مجلس الأمن.

2 ـ «حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير: سيمارس الفلسطينيون حقّهم غير القابل للتصرّف في تقرير المصير عندما سيكون في مقدور الأردنيين والفلسطينيين تحقيق ذلك في إطار اتحاد عربي بين الدولتين الأردنية والفلسطينية.

3 ـ «حلّ مشكل اللاجئين الفلسطينيين: وفق قرارات الأمم المتحدة.

4 ـ «حلّ المسألة الفلسطينيّة في جميع أشكالها.

5 ـ «وعلى هذا الأساس ستجرى مفاوضات سلام في إطار مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن وكذلك كلّ الأطراف المعنية بالنّزاع ومنها منظمة التحرير الفلسطينيّة الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في إطار وفد مشترك.

وفي هذا النص اللّبق المنبثق عن خطّة فهد تعترف منظمة التحرير الفلسطينيّة بالقرار 242 مذكرة في ذات الوقت بالقرارات الأخرى المتضمنة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقّ عودة اللاجئين. وفي هذه المرة سجّل قبول السلام وبالتالي الاعتراف بإسرائيل كما تمّ التذكير باستقلالية اتخاذ القرار لدى المنظمة الفلسطينيّة إذ إن الاتحاد مع الأردن الذي تُطالب به الولايات المتحدة في خطّة ريغن سيكون في فترة لاحقة لتأسيس الدولة الفلسطينيّة.

فشل الخيار الأردني وعودة منظمة التحرير إلى العزلة:

لم يكن الاتفاق الأردني الفلسطيني يحظى بالإجماع لدى الفلسطينيين؛ ففضلاً عن الرفض الفوري والمتوقع للمنشقين الذين تساندهم سوريا عبر العديد من المقرّبين من ياسر عرفات عن حرجهم من الاعتراف الضمني بالقرار 242 في حين أن الأردن تبدو الشريك المسيطر في الاتحاد المقبل وأن مشاركة منظمة التحرير مباشرة في المؤتمر الدولي لا تبدو مضمونة. وأمام مشاعر القلق هذه أدخل على الاتفاق تعديلان وقّعا في الأسابيع التالية: تمّ التذكير بقوّة بحقّ الفلسطينيين في تقرير المصير وضرورة إشراك جميع الأطراف العربية المعنية في المؤتمر الدولي.

كان الملك حسين قد حداه الأمل بأن عودة شيمون بيريز للسلطة في إطار حكومة وحدة وطنية ستمكّن من وضع نهاية للتصلّب الإسرائيلي إذ إن «العماليين» الإسرائيليين قد تحدّثوا باستمرار في إطار استمرارية خطّة ألون،

عن «خيار أردني» ولم يرفضوا خطّة ريغن على عكس ما فعلته الليكود. كما أن الانسحاب الإسرائيلي من لبنان يبدو أنه ينمّ عن موقف عملي للحكومة الإسرائيلية.

والحال أن الاتحاد الوطني قد أدّى إلى شلّ السياسة الإسرائيلية حول مسألة السلام مع العرب ذاتها. فالليكود كانت ترى أن استئناف عملية السّلام ليس مفيداً فالسّلام مع مصر دائم وجبهة الجولان هادئة منذ سنوات والأردن لن تحارب إسرائيل. أما في الأراضي المحتلة فالموقف مسيطر عليه تماماً. في هذه الحال كلّما مر الوقت اعتاد العرب على وجود إسرائيل بينما قد يؤدي الدخول في مفاوضات عاجلة بالضرورة إلى تنازلات كبرى عديدة من جانب الدولة العبرية. وأما العمال فكانوا على العكس من ذلك يلحّون على المشكل الديموغرافي فالأراضي المحتلة تشكّل قنبلة زمنية تؤدي حتماً إلى وجود قوميتين مزدوجتين عملياً، وهو ما ترفضه الصهيونية باستمرار (باستثناء أقصى اليسار). وألح بيريز على ضرورة قبول جزء من الخطّة الأردنية لكن بهدف فصل الأردن تدريجياً عن منظمة التحرير بتقليص دور هذه الأخيرة قدر المستطاع، وتمّ قبول مبدأ المؤتمر الدولي إطاراً ضرورياً لتسهيل اللقاءات الأولى غير أنه ينبغي بعد ذلك الانتقال إلى مفاوضات ثنائية تكون الوحيدة القادرة على اتخاذ القرارات الحقيقية. ودون شروط «مسبقة، ينبغي للعملية السلمية أن تُقام على الاعتراف بالقرارين 242 و338 وعلى التخلّي عن الإرهاب وعن العنف. وينبغي على الوفد الأردني الفلسطيني ألا يضمّ أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينيّة، وستتمّ التسوية على مراحل وبفترة انتقالية تدير فيها الأردن وإسرائيل الشؤون الفلسطينيّة بالاتصال مع جمعية فلسطينية منتخبة (لكن لا تضم أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينيّة).

وسيتمّ التفاوض بحرية حول الحدود الجديدة بين الدولتين، إلا أن إعادة القدس والعودة إلى حدود ما قبل يونيو 1967 غير واردين. وهذه تسوية بارعة

بين خطّة ألون والشق الفلسطيني من اتفاقيات كامب ديفيد. ولقد أفضى الخيار الأردني بشيمون بيريز ـ على المدى العاجل ـ إلى تسويف أمام الاتفاق الأردني الفلسطيني وذلك بنيّة الزيادة في إضعاف موقف منظمة التحرير والحفاظ على الوحدة الوطنية التي قد تتعرّض للخطر في حالة فتح المفاوضات. وينبغي أن يترك للولايات المتحدة أمر تهيئة الوضع وبالتالي سيكسب الوقت على صعيد السياسة الخارجية وكذلك على صعيد السياسة الداخلية، فقد كان بيريز يأمل بأن يضعه نجاح سياسته الرامية إلى معالجة الأزمة الاقتصادية الإسرائيلية في موقف القوة إزاء الليكود.

وإرضاء للأمريكان أكّد الأردنيون أن الاتحاد الكونفدرالي المنصوص عليه سيكون أشبه بدولة اتحادية منه إلى اتحاد بين دولتين. وأن منظمة التحرير مستعدة للاعتراف بالقرار 242 لقاء صيغة مبهمة تعترف للفلسطينيين بحقّ تقرير المصير. ولم تكن إدارة ريغن متحمّسة للعب دور نَشِط في المفاوضات العربية الإسرائيلية ففشل سياستها اللبنانية المكلِّف قد خلق مشاعر الخيبة بخصوص سياستها في الشرق الأَوسط. ومع ذلك بدأ النقاش حول المشروع الأردني الخاص بمناقشات أولية بين الولايات المتحدة وبين وفد أردني فلسطيني. وتركّز النقاش حول تركيبة الطرف الفلسطيني: فالولايات المتحدة ترفض كلّ شخصية معروفة بوضوح بانتمائها لمنظمة التحرير الفلسطينيّة وطالبت بتعهّد محدَّد من منظمة التحرير بالاعتراف بالقرار 242 وبمبدأ التخلّي عن الإرهاب. ومع ذلك بدا أن المفاوضات تتقدّم لكن تدخّلت سلسلة من الأحداث المشؤومة لقضية منظمة التحرير. وقد تكررت هذه الظاهرة في السنوات التالية كلما بدا أن الولايات المتحدة اقتربت بجدية من منظمة التحرير الفلسطينيّة.

ففي 25 سبتمبر 1985 قامت مجموعة فدائية، ظهرت بمظهر المتعاطف مع القضية الفلسطينيّة باغتيال ثلاثة «سواح إسرائيليين» بلارنكا (بقبرص). وتبيَّن فيما بعد أن السوّاح المذكورين كانوا عملاء للمخابرات الإسرائيلية تمّ التعرّف

عليهم في السنوات السابقة أثناء عمليات اعتداء على قادة فلسطينيين. وفي أول أكتوبر قصف الطيران الإسرائيلي مقرّ القيادة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة بتونس متسبّباً في مقتل 72 شخصاً منهم 12 تونسياً ووصف ريغن هذا القصف بأنه «رد مشروع» على الإرهاب. وفي 5 أكتوبر قام أحد رجال الشرطة المصرية بسيناء «جُنّ» فجأة حسب الرواية الرسمية المصرية بإطلاق النار على سواح إسرائيليين وقتل سبعة إسرائيليين منهم أطفال مما أثار توتراً كبيراً بين مصر وإسرائيل، وبعد أسابيع وجد الشرطي «منتحراً» في سجنه. ثم تمّ اختطاف سفينة سياحية إيطالية متجهة صوب إسرائيل (أكيلي لاورو) من قِبَل مجموعة فدائية فلسطينية قتلت راكباً إسرائيلياً وبعد استسلام المجموعة للسلطات المصرية اختطف سلاح الطيران الأمريكي الطائرة التي كانت تقلّهم إلى تونس ـ من أجل محاكمتهم رسميّاً من قِبَل منظمة التحرير ـ واقتيدت إلى قاعدة عسكرية إيطالية. وكان المسؤول عن هذه العملية فصيل صغير من فصائل منظمة التحرير هو جبهة تحرير فلسطين المقرّبة من العراق ومن ليبيا، بقيادة أبو العبّاس. وسخط الرأي العام المصري على الطريقة التي انتهك بها الأمريكان السيادة المصرية.

ولقد سدّد تعاقب الأحداث هذا ضربة قاصمة للحوار الفلسطينيّ الأردني وطالب الملك حسين بتوقيع وثيقة رسمية تكرّس التخلي عن اللجوء إلى العنف والاعتراف بحقّ إسرائيل في الوجود لقاء مقابلة بسيطة مع وزير الخارجية الإنجليزي وكان ذلك بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة المنقسمة حول هذه المسائل يعني ضياع أحد آخر عناصر المساومة دون فائدة فعلية، فرفضت. وفي فبراير 1986 تخلّت المملكة الهاشمية عن الحوار متّهمة عرفات بأنه لا يريد الاعتراف بالقرار 242 وبما يستتبع ذلك.

ومع ذلك لم تكن هذه المحاولة العقيمة غير ذات مكسب مهم، فبالرغم أن منظمة التحرير وجدت نفسها من جديد منعزلة على المسرح الدبلوماسي

فقد تبيّن المكان المركزي للمسألة الفلسطينيّة في تسوية النّزاع العربي الإسرائيلي، كما أن فكرة مؤتمر دولي قد قبلت بها الدول العربية والاتحاد السوڤييتي والمجموعة الأوروبية وإن تمّ رفضها بتفاوت في الشّدة من قِبَل إسرائيل والولايات المتحدة، ثم إن النّقاش الداخلي لمنظمة التحرير حول الاعتراف بالقرار 242 وبتبعاته قد كانت له قيمة تربوية هامة مكّنت من إعادة تحديد السياسة الفلسطينيّة في نهاية الثمانينيّات.

الفصل الثامن

التشـكّلات الجـديـدة

لقد تميَّزت الثمانينيّات بتجزؤ إقليمي للسياسة بالمشرق العربي. وإن ضياع وحدة المصير هذه كان إحدى نتائج اتفاقيات كامب ديفيد التي تسبَّبت في ابتعاد مصر عن العالم العربي وإحدى نتائج الحركة الإسلامية التي أضافت إلى الصّراع التقليدي بين التقدميين والمحافظين - والمندمج في المنافسات بين الشرق والغرب - عنصراً جديداً يتمثَّل في التعارض بين القِيَم العلمانية والقِيَم الدينية، طارحة من جديد مسألة شرعية الحكومات القائمة. ولقد برزت صراعات من أجل الهيمنة وذلك بسبب غياب مركز حقيقي يلعب دور المحرِّك بأعماله وبردود الفعل التي يثيرها، يكون شبيهاً بالمركز الذي كان لمصر الناصرية. فالذين رشَّحوا أنفسهم لخلافة عبد الناصر كانوا عاجزين عن فرض تفوّقهم وبالتالي عاجزين عن إقامة نظام سياسي جديد. ومع ذلك لم تكن هذه الحقبة التي لم تنتهِ بعد خالية من مغزى. فقد ارتسمت توازنات سياسية جديدة واستعاد النِّزاع العربي الإسرائيلي معناه الأصلي الذي هو صراع من أجل فلسطين بينما غيَّرت نهاية الصِّراع بين الشرق والغرب المعطيات الدولية تغييراً جذرياً وأدّت إلى عمليات إعادة ترتيب القوى السياسية وهي عمليات ضرورية. ويبدو أن أزمة الخليج الجديدة التي بدأت في أغسطس 1990 قد تحوّلت إلى زلزال حقيقي قلب كلّ معطيات اللعبة السياسية بالشرق الأوسط بينما عاد

«الشارع» العربي إلى المسرح السياسي معبِّراً عن مطلب مبهم للديمقراطية والتحرُّر إزاء التَّفوق الأمريكي الذي لا يُطاق.

حـــرب الخليـــج

معركة العراق:

كان يمكن للهزائم العراقية في ربيع 1982 أن تضع نهاية للحرب. ولقد اغتنم صدّام حسين فرصة اجتياح إسرائيل للبنان ليعرض باسم الإسلام وحدة مقدَّسة بين بلاده وإيران ضد إسرائيل، أما بخصوص الخلافات فإن العراق كان مستعدّاً لقبول فحوى اتفاق الجزائر لسنة 1975. ولقد كان لهذا العرض بعض الصدى لدى المسؤولين الإيرانيين غير أن الإمام الخميني قرَّر عكس ذلك. فالطريق إلى القدس تمر عبر القضاء على البعث العراقي.

لقد فُرض استمرار الحرب استراتيجياً على السلطة الثورية الإيرانية. ولئن تمّ إيقاف الهجوم العراقي لسنة 1980 بفضل استنفار جماهير متطوعي «حراس الثورة» فإن إعادة غزو التراب الوطني يعود الفضل فيها للجيش النِّظامي الذي أُعيد تنظيمه في تلك الأثناء. وإن الرغبة في القضاء على النِّظام العراقي يعكس انتصار القِيَم الإسلامية الثورية على أفكار العسكريين الواقعية. ولقد كان استئناف المعارك من فعل «حراس الثورة» الذين يريدون إقامة الدليل على تفوّق الإيمان وقِيَم الاستشهاد على التصوّرات التقنية للعسكريين التقليديين. وكان التحرّك وفق سلسلة من هجمات الإبادة القائمة على استعمال الموجات البشرية الراغبة في الاستشهاد، أما في المواجهة فكان الجيش العراقي واعياً بأنه أقلّ عدداً. فكان يفضِّل دفاع المواقع القائم على التحصينات وعلى القوّة النارية بينما أعطى الدفاع عن الوطن مغزى جديداً لهذه الحرب وأعطى العراقيين إرادة القتال بعد هزائم ربيع 1982. ثم أخذت العراق تبدو تدريجياً بمظهر المعتدى عليه لا مظهر المعتدي.

فشل الهجوم الإيراني الأول في يوليو 1982 عند محاولته عزل البصرة عند الجبهة الجنوبية. ثم إن هجمات خريف 1982 لم تأتِ إلاّ بمكاسب ترابية تافهة إذا ما قيست بالثمن البشري الباهظ الذي دفعه المتطوّعون الإيرانيون أما هجمات «الفجر» الأربعة لسنة 1983 (10 ـ 20 أبريل و20 يوليو ـ 5 أغسطس. و30 يوليو ـ 5 أغسطس و20 أكتوبر ـ 19 نوفمبر) على الجبهة الشمالية فقد كان لها نفس النتيجة وشهد نصف السنة الأول من عام 1984 ثلاث هجمات إيرانية كبرى كان لإحداها نجاح مؤكّد تمثّل في احتلال جزر مجنون في منطقة الأغوار. ولقد حصل الدفاع العراقي على مساعدة كبرى باستئناف توريد الأسلحة السوڤييتية. إذ كان الاتحاد السوڤييتي قد أدان هذا النّزاع وأمل طويلاً في تطور إيران الثورية في اتجاه الاشتراكية. لكن القطيعة بين الشيوعيين الإيرانيين والثوريين الإسلاميين وما أعقب ذلك من تصفية رهيبة لأنصار موسكو قد وضع نهاية للأوهام السوڤييتية. فعاد الاتحاد السوڤييتي حليفاً وصديقاً للعراق مع احتفاظه بعلاقات اقتصادية وسياسية عادية مع إيران. وضاعفت فرنسا تورّطها في العراق والذي بدأ في السبعينيّات. وسلّمت مرات عديدة كميات كبيرة من الأسلحة خاصة في مجال الطيران. وأصبحت ديون العراق لفرنسا في ازدياد مستمر (23 مليار فرنك سنة 1986) جعلت الدائن متضامناً مع مدينه (فانتصار إيران قد يؤدي إلى عدم دفع هذه المبالغ الطّائلة)، وبرّرت الحكومة الاشتراكية هذا التحالف الفعلي بضرورة المساعدة في إقامة سدّ قادر على منع تدفق الموجة الإسلامية في بلدان الخليج الأخرى بل وفي بلدان المغرب العربي صديقة فرنسا. وكانت المساعدة الفرنسية حاضرة في مجال استعمال العراق السلاح الجوي. فمنذ أغسطس 1982 أعلنت بغداد الحرب الاقتصادية على إيران وهاجمت منشآتها النفطية بالخليج. وكانت النتيجة الأولى هي تعدد البقع السوداء بالبحر بسبب الهجوم على ناقلات النفط. وساندت فرنسا العراق «بإعارتها» خمس قاذفات من نوع «سوبر إيتندار» المزودة بصواريخ «اغسوسيت» من أجل مهاجمة طرف أنبوب النّفط بجزيرة

خرج وبالإضافة إلى الأسلحة الفرنسية والسوفييتية اشترت بغداد السلاح من البرازيل وجنوب إفريقيا ومصر (التي تخلّصت من مخزونها من السلاح السوفييتي) أما الولايات المتحدة المحايدة رسمياً فقد احترمت الحظر الذي أعلنته ضد المتحاربين ولم تسلم العراق غير معلومات عسكرية (خاطئة أحياناً) مستقاة من أقمار التجسُّس الصناعية.

وكان لإيران من جانبها كميات ضخمة من العتاد الحربي الأمريكي المشترى في عهد الشاه. ثم انتقلت تدريجياً إلى العتاد ذي المنشأ السوفييتي الذي اشترته من موسكو بالعملة الصعبة لدى حلفاء موسكو (كوريا الشمالية وليبيا وسوريا) أو من بلدان أوروبا الشرقية. كما أن الصين زوّدتها بأسلحة مطورة عن الأسلحة السوفييتية. وللحصول على قطع الغيار اللازمة للسلاح الغربي المنشأ توجهت إيران إلى مهربي السلاح الدوليين وخاصة إلى إسرائيل، وكانت هذه الدولة ترغب في إنهاك العراق في الحرب مثلها في ذلك مثل سوريا، فقد زودت إيران بالسلاح بما قيمته عدة مئات من ملايين الدولارات وشاركت في التركيب المعقَّد للأسلحة المستلمة من أمريكا مقابل إطلاق سراح الرهائن الأمريكان بلبنان، واستخدمت المكاسب المالية للعملية لتمويل الكونترا بنيكاراغوا. ولقد هزّت هذه الفضيحة إدارة ريغن هزّة عنيفة بعد أن كشفتها الصحافة اللبنانية في نهاية 1986.

بلدان الخليج بين النّفط والإسلام:

شعرت ممالك الخليج بأنها مهدَّدة بالخطر المزدوج: العراقي والإيراني وذلك منذ بداية السبعينيّات ولئن نمت الصدمتان النفطيتان الأولى والثانية مواردها بشكل ضخم فإن ضعفها الذاتي ظل قائماً. وعلى العكس من العراق فإنها لا تتمتع بالثروة الثلاثية التي تهب سادة بغداد قوّتهم وهي الرجال والماء والنّفط فموارد البلدان الخليجية من البشر محدودة وهي مضطرة إلى جلب سكان مهاجرين عديدين من العرب وغير العرب الذين أصبح عددهم في

تزايد. والمهاجرون هؤلاء يشكّلون أحياناً أغلبية السكّان في هذه البلدان. ولئن استفاد المهاجرون العرب بفضل عملهم من جزء من منتوجات العائدات النفطية فإنهم لم يتمّ دمجهم في المجتمعات الإماراتية بالخليج، ورغم الإقامة التي تستمر منذ عشرات السنين في بعض الحالات فإن التجنّس لا يعطى إلاّ بتقتير، وإن بقاء التركيبات البدوية المنظّمة في شكل عشائر وقبائل تقوم على أساس الأنساب لا يسمح بإلحاق عناصر جديدة بأعداد كبيرة.

إن الأعمال الجبّارة في مجال البنية التحتية الاقتصادية التي حدثت في كلّ المجالات قد استنفدت الإمكانيات في الملاك التقني. والحذر المستوحي من الثورات العربية لسنوات الخمسينيّات والستينيّات قد دفعت بالإمارات إلى رقابة صارمة على النشاطات العسكرية تحاشياً لانقلاب ممكن. وهذا الضعف العسكري العائد إلى العوز البشري برغم الترسانة المدهشة التي ركمتها الإمارات بفضل عائداتها النفطية يُضاف إلى التفاوت العظيم في المصالح الاستراتيجية. فالإمارات الخليجية ذات المساحات المحدودة لا يمكن أن يكون لها فضاء كافٍ لتكوين حدود دفاعية حقيقيّة وهي تقليدياً تدير وجهها للبحر ولها علاقات اقتصادية وسياسية مع إيران شريكها المحتوم أيّاً كان نظامها، أما المملكة العربية السعودية الفسيحة والتي تعادل مساحتها أربعة أضعاف مساحة فرنسا فهي تدير وجهها إلى الداخل أو إلى البحر الأحمر بسبب الحجاز والبقاع المقدّسة. والتشكّل الدفاعي ينبغي أن يحسب حساباً للمسافات الكبيرة بين مختلف نقاط المملكة. والحماية الأمريكية مبدأ أساسي في سياستها كما ظهر ذلك أثناء الصّراع بين المملكة وعبد الناصر، غير أن الصّراع العربي الإسرائيلي مستمر؛ فبيع الأسلحة الأمريكية موضوع دائم للصراعات البرلمانية بالكونغرس الأمريكي بسبب الاعتراض النشط الذي تقوده مجموعة الضغط المناصر لإسرائيل (وهذا الوضع يسمح للعربية السعودية بالظهور بمظهر المدافع عن المصالح العربية).

كانت سنة 1980 سنة كلّ الأخطار: فالثورة الإسلامية بطهران تنذر بقيام تخريب عام بالإمارات والمملكة. كما أن تدخّل الاتحاد السوفييتي في أفغانستان يدفع إلى افتراض أن موسكو توشك أن تحقّق مشروعها القديم الرّامي إلى النفاذ إلى «البحار الساخنة» والتي هي المحيط الهندي والخليج. وانتصارات العراق على إيران قد يترتب عليها هيمنة الجارة العربية الكبرى وتكون الكويت ضحيتها الأولى. حقّاً أن الولايات المتحدة في نهاية رئاسة كارتر وتحت صدمة «ضياع» إيران حليفتها الاسراتيجية الرئيسة قد حاولت الردّ على هذا القلق بأن وضعت لنفسها قوّة تدخّل سريع متأقلمة مع مناخ الشرق الأوسط الحار: وجرت مناورات مشتركة أمريكية مصرية سنويّاً كما أن مشاريع البنتاغون تدمج جيش الأردن الذي يستعيد بذلك وظيفة الجيش العربي القديمة والتي كانت وظيفته أن تدمجه في التشكيل العسكري الأمريكي الجديد.

لقد دفعت هذه التهديدات مختلف الإمارات والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان إلى التجمّع سنة 1981 في إطار جديد هو مجلس التعاون الخليجي. ويسمح هذا الجهاز الذي لا نظير له في الماضي بتنسيق الأعمال في مختلف الميادين السياسية منها والاقتصادية والعسكرية، وكان النّموذج المطروح هو نموذج المجموعة الاقتصادية الأوروبية. ثم دبلوماسية داخلية لبقة سمحت بألا يظهر التباين بين العربية السعودية وبين شركائها. وإن سنوات من التعاون الموفق جعلت من هذه المؤسسة مثلاً يُحتذى للمناطق الأخرى من العالم العربي (ومشروع المغرب العربي الكبير مستوحى مباشرة منها).

أما على الصعيد الداخلي فإن العودة إلى انضباط أكثر على صعيد الآداب بما في ذلك الطبقات الحاكمة يعزّز التّزمت الإسلامي. وهكذا حورب خطر الإسلام الثوري بالعودة إلى التقاليد الإسلامية والبدوية أساس الحياة الروحية والاجتماعية لمجتمعات الخليج.

لكن الهزائم العراقية لسنة 1982 أحرجت بلدان مجلس التعاون الخليجي:

فالجمهورية الإسلامية التي تتردد في مساندة المعارضات الداخلية أصبحت الهاجس الرئيسي، والمشاركة العسكرية المباشرة في النّزاع مستبعدة بطبيعة الحال. واستعملت هذه الممالك ورقتها الوحيدة فدعمت المجهود الحربي العراقي بكثافة. والتقديرات ترتفع إلى أكثر من 50 مليار دولار من المساعدة في أشكال مختلفة من أعضاء مجلس التعاون إلى العراق المحارب، أي أكثر من كلّ المساعدة الأمريكية لإسرائيل منذ قيام هذه الدولة. وإن الخيار الاستراتيجي العراقي القائم على الحرب الدفاعية وعلى قوّة النار ما كان ليصمد إلاّ بفضل تدخّل الممالك النفطية الحاسم.

إن المساعدة المالية ساهمت في تفاقم الصّدمة النفطية المضادّة. فالثورة الإيرانية باستعمالها سلاح إضراب عمّال النّفط من أجل زعزعة النّظام الإمبراطوري كانت قد أثارت الصدمة النفطية الثانية بخلقها نقصاً مصطنعاً في النّفط راجعاً إلى اختفاء الإنتاج الإيراني، ثم إن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية قد فاقمت هذه الظاهرة. وقد أثار هذا الوضع الهلع الذي تسبّب بدوره في ارتفاع مشط في الأسعار واستقرّ الوضع سنة 1981 عندما حدّدت منظّمة البلدان المصدّرة للنّفط سعر الخام السعودي بـ 34 دولاراً للبرميل الواحد أي بزيادة تساوي 168٪ من سعر ديسمبر 1978. ثم إن عودة الإنتاج الإيراني إلى السّوق والتطوّر السريع لاستغلال النّفط في المناطق الواقعة خارج منظّمة البلدان المصدّرة للنّفط من بلدان العالم الثالث مثل المكسيك أو من الغرب مثل ألاسكا وبحر الشمال والحدّ العنيف من استهلاك البلدان المصنّعة التي أصيبت بالأزمة الاقتصادية، كلّ ذلك قد قلب العلاقة بين العرض والطّلب وكان الوضع الجديد يفرض على أعضاء منظّمة البلدان المصدّرة للنّفط الحدّ من إنتاجها وبالتالي الحدّ من حصصها المطروحة على السوق من أجل الإبقاء على السعر، ولكن الانضباط الصّعب الإبقاء عليه في الظروف العادية لم تتمّ مراعاته في منظّمة كان العراق وإيران ممثّلين فيها. وانخفض سعر السوق حتماً وأصبح

السعر المرجعي لمنظّمة البلدان المصدِّرة للنفط كلّ يوم أقل واقعية، خاصة وأن بعض أعضاء هذه المنظّمة أكثروا من التخفيضات السريّة واتفاقات المقايضة (مثل بيع الأسلحة لقاء تسليم كميات من النفط) ودعت المملكة العربية السعودية شركاءها إلى احترام التزامهم وخفضت إنتاجها بأكثر من النسبة العائدة لها وذلك باعتبارها البلد الذي له أكبر إمكانيات الإنتاج (من مليون برميل يومياً إلى ما يزيد بقليل عن 2 مليون) وأنزل السعر المرجعي بـ 29 دولاراً(*) للبرميل الواحد في مارس 1983. ثم ارتفع الاستهلاك العالمي ارتفاعاً طفيفاً بعد ذلك غير أنه تمّ امتصاصه كلية بتزايد إنتاج البلدان الواقعة خارج منظّمة البلدان المصدِّرة للنفط.

وأصبح هذا الوضع لا يُطاق لدى المسؤولين السعوديين. فقرّروا إعادة النّظام إلى الأسواق بزيادة الإنتاج من أجل استعادة حصّة بلادهم في السوق. ولم تتأخّر النتيجة، فمنذ ديسمبر 1985 انهارت أسعار النّفط فهبطت إلى 15 دولاراً للبرميل الواحد بل وحتى إلى 10 دولارات مؤقّتاً. ومكّنت هذه السياسة بلدان المنظّمة وخاصة بلدان الخليج من جعل جزء كبير من إنتاج منافسيها غير مربح وتضرّرت الصناعة النفطية لشمال أمريكا خاصة من هذا الانخفاض للأسعار. ولقد كان سقوط أسعار النّفط إلى مستوى أدنى. بالقيمة الثابتة. من سعر عام 1973 قد صاحب نجاح السياسات المضادة للتضخّم في البلدان المصنّعة. ولقد سمح هذان العاملان المتضافران بانتعاش النمو الاقتصادي العربي وبازدياد الاستهلاك العالمي تبعاً لذلك ورغم تزايد الطلب لم تتوصّل بلدان المنظّمة إلى احترام النّظام الفعّال، وتواصلت الأسعار في التذبذب حول 15 دولاراً للبرميل الواحد. وعلى المدى ظلّت هذه البلدان رابحة فالسعر المنخفض لا يسمح بإقحام التّمويلات الضّخمة اللآزمة لمواصلة استغلال بحر

(*) كذا في النص ولعل المراد هو أن هذا السعر أنزل إلى 29 دولاراً. (المترجم).

الشمال وألاسكا. فحتى في بلدان منظّمة البلدان المصدِّرة للنفط لم تكن التمويلات قادرة على المتابعة. وتقلّص الإنتاج المنافِس حتماً بينما تمّ التخلي تقريباً عن سياسة الاقتصاد في الطّاقة. رغم توقعات الخبراء الذين أعلنوا عن صدمة نفطية جديدة في منتصف التسعينيّات بعودة بلدان الخليج إلى احتلال مكان مسيطر لتمتّعها بأقل أسعار تكلفة للإنتاج وبأكثر من نصف الاحتياطي العالمي. وزادت الولايات المتحدة من تبعيتها باستيرادها أكثر من نصف استهلاكها، بينما أدّى تدهور الاقتصاد السوڤييتي إلى تناقص بطيء للإنتاج النفطي فتوقف الاتحاد السوڤييتي عن تزويد بلدان الشرق المتحرِّرة من وصايته.

تدويل النّزاع:

في سنة 1985 تخلّى الإيرانيون عن خطّة الموجات البشرية، وتولّى الجيش النظامي من جديد إدارة العمليات. واختار في البداية خطّة استنزاف تقوم على هجمات صغيرة تُعدّ إعداداً دقيقاً وتصيب نقاطاً مختلفة من خط الدفاع العراقي الممتد على طول 1100 كيلومتر. وفي سنة 1986 وبعد انتصار مهمّ أثناء الاستيلاء على الفاو اختارت القيادة الإيرانية العودة إلى العمليات الكبرى الهادِفة إلى محاصرة البصرة ثانية كبريات مدن العراق الواقعة على شطّ العرب. ولقد مكّنت الهجمات كربلاء 4 و5 و6 في نهاية عام 1986 وبداية عام 1987 من تحقيق تقدّم مهم لقاء خسائر فادحة، غير أن الهدف الرّامي إلى سحق الجيش العراقي أو الاستيلاء على البصرة لم يتحقّق. وامتدّت ثورة أكراد العراق المدعومة من الجمهورية الإسلامية (التي تحارب من جبهتها ثورة أكراد إيران...) في شمال البلاد. وعبّرت تركيا عن قلقها وتلقّت الإذن من الحكومة العراقية بعبور الحدود العراقية في ملاحقة حرب العصابات الكردية المستمرّة في جنوب تركيا، ولقد فهم من بعض السلطات التركية أن الجيش في حالة انهيار وإن العراق سيتدخّل في شمال هذه البلاد منعاً لقيام جمهورية كردية وربما كذلك من أجل منع ضمّ هذه المنطقة إلى تركيا.

وردّ العراقيُّون على الهجمات الإيرانية بتصعيد الحرب الاقتصادية. واستهدفت الغارات الجويّة الموانىء النّفطية الإيرانية بالخليج واستطاعت إحداث تقليص للصادرات الإيرانية في الوقت الذي كان لانهيار سعر النّفط وقع أكثر في إيران منه في العراق. ولقد أظهر استمرار القتال تقدّماً نوعياً بيّناً لدى الجيش العراقي، فقد بات طيرانه قادراً على التدخّل بشكل فعّال في العمق ووصل مسافات تفوق 1300كم (هجوم 24 «طائرة ميراج ف 1» على منشآت جزيرة سري النّفطية في صيف 1986)، وبلغت التّعبئة فيها نحواً من مليون رجل على سكان يبلغ عددهم 15 مليون ساكن وتلك نسبة تعادل نسبة الجيش في البلدان الأوروبية أثناء الحرب العالمية الأولى (وكان استعمال أيدي عاملة مهاجرة للتعويض ـ خاصة المصرية ـ الشّرط الضّروري لمثل هذه التّعبئة) وأصبحت صناعة السلاح في تعاظم مستمرّ. أصبحت قادرة على التزويد بكميات كافية بمجموع الذخيرة ومدافع الهاون وأنابيب المدفعية ومدافع المدرّعات التي يحتاجها الجيش البرّي. ولقد أثار هذا التطور قلق إسرائيل خاصة وأن العراق قد تقدّم في مجالين هامّين فقد كان قادراً على تحسين ـ ثم على إنتاج ـ صواريخ من تقنية سوڤييتية يبلغ مداها 600 كيلومتر جارّة بذلك إيران في حرب مدن باستعمال القصف بالصواريخ معيدة إلى الأذهان أشكال الحرب العالمية الأولى بالعودة إلى استعمال الأسلحة الكيماوية خاصة وغازات القتال التي لم تستعمل بشكل مكثّف منذ عام 1918.

منذ بداية الحرب لم يعد للعراق منفذ على الخليج، وكانت سوريا حليفة إيران تمنع عنها استعمال أنابيب نقل النّفط الموصلة إلى البحر المتوسط عبر الأراضي السورية غير أن العراق استطاعت إيجاد منافذ أخرى في تركيا والسعودية اللتان سمحتا لها بإقامة خطوط أنابيب نفط جديدة تمكّنها من الوصول إلى البحر المتوسط وإلى البحر الأحمر. وأصبحت الأردن الحليفة الأولى التي تمر عبرها ـ مروراً بالعقبة ـ المؤن الضرورية. وعلى العكس من

ذلك كانت الحرب الجوية التي شنّتها العراق في الخليج تنذر بخنق إيران تدريجياً، ومنذئذ هددت الجمهورية الإسلامية بمنع استعمال الخليج على كامل البلدان المجاورة. وكانت ناقلات النّفط الآتية من مختلف الجهات هدفاً لهجمات إيرانية وعراقية.

أصبح هذا الوضع لا يُطاق بالنسبة للبلدان المجاورة خاصة الكويت الضحيّة المعتدى عليها أكثر من غيرها في حرب ناقلات النّفط، وطلبت هذه مساعدة غربية لضمان حرية مرور نفطها غير أن الولايات المتحدة رفضت التدخّل، ثم إن الكشف عن فضيحة إيران غيت في نهاية عام 1986 غيّرت الوضع. ووجب على إدارة ريغن التخلّي عن الأمل في تحسين العلاقات مع إيران في حين أنها فقدت الكثير من الثّقة لدى الدول العربية النّفطية الصّديقة تقليدياً للولايات المتحدة. وطلبت الكويت أن يمرّ جزء من أسطولها النّفطي تحت العلم السوڤييتي. فردّت الولايات المتحدة هذه المرة بشدّة وأعلنت عن رغبتها في حماية السفن التجارية في الخليج (أبريل ـ مايو 1987).

وفي الواقع أرسلت القوى الرئيسية كلّ من جانبها سفناً حربية إلى هذه المنطقة من العالم لضمان حرية المرور ولنزع الألغام من مياه الخليج.

وغيّر هذا التدخل معطيات المشكل فحتى ذلك التاريخ كانت الحرب قد أفلتت من سيطرة القوى العظمى على عكس النّزاع العربي الإسرائيلي ـ وغياب وقف إطلاق النار له مغزى في هذا المجال. وكانت إرادة الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي في مراعاة المتحاربين تدلّ على أنه لأول مرة منذ عام 1945 لا يدخل صراع عظيم بين دولتين من العالم الثالث في منطق المواجهة بين الكتلتين، وهذا التحرّر يجد تفسيره في الأسباب العقائدية للحرب (قومية عربية متعلمنة ضدّ الشيعة الثورية). كما يجده في النموّ الاقتصادي والثقافي العائد إلى دخل النّفط؛ فاستقلال المتحاربين الاثنين مالياً مكّنهما من الحصول على

تسليح كامل على أساس تجاري. وبفضل الوصول إلى التقنية الحديثة ثمرة تمويل العقود السابقة في التربية استعمل العتاد الحربي واستغلّ دون المرور تحت وصاية خانقة من المستشارين الأجانب، وفي هذا المعنى بشّر هذا النّزاع باستقلال متزايد لبعض بلدان العالم الثالث تجاه البلدان المصنّعة الكبرى.

وأمام المأزق الدبلوماسي الذي كان يمنع العراق من الخروج من الحرب بطريقة مشرّفة أفلحت هذه البلاد عن طريق الحرب الجوية في الخليج في دفع إيران إلى مهاجمة المصالح النّفطية الحيوية للغرب الذي اكتشف أن استمرار هذه الحرب أصبح لا يمكن التسامح فيه. وكان الأسطول متعدد الجنسيات ـ بوجوده ذاته ـ قد مارس ضغطاً إضافياً على إيران التي جرّدت بذلك من وسيلة ضغط فعّالة كانت تُمارسها ضدّ جاراتها. وترجم تدخل القوى العظمى إلى القرار 598 لمجلس الأمن بتاريخ 20 يوليو 1987 حول ضرورة فرض وقف لإطلاق النار على طول الحدود الدولية وذلك ما عزّز الأطروحات العراقية.

إن مجلس الأمن

[...] المنشغل كثيراً بتواصل الحرب بين إيران وبين العراق، رغم دعواته إلى وقف إطلاق النار، ودون أن تنقص حدّتها والتي ما زالت تتسبّب في خسائر فادحة في الحياة البشرية والدّمار المادي.

«وإذ يأسف لاندلاع الحرب واستمرارها».

«وإذ يأسف كذلك لقصف مراكز سكانية مدنية تماماً، وللهجمات على السفن المحايدة أو على الطائرات المدنية وحالات خرق حقوق الإنسان الدولية والقواعد الأخرى ذات الصلة بالنِّزاعات المسلّحة وخاصة استعمال الأسلحة الكيماوية مخالفة للالتزامات الناتِجة عن اتفاق جينيف لسنة 1925».

«والمنشغل كثيراً بإمكانية حصول تصعيد جديد وتوسع للنزاع».

«والمقرّ العزم على وضع نهاية لكلّ الأعمال العسكرية بين إيران والعراق؛

«والمقتنع بضرورة الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة ومشرّفة ودائمة بين إيران والعراق».

«وإذ يذكّر بأحكام ميثاق الأمم المتحدة خاصة واجب كلّ الأعضاء بتسوية خلافاتها الدولية بالوسائل السلمية بحيث لا يتعرّض السلام والأمن الدوليين وكذلك العدل للخطر».

«وإذ يلاحظ وجود خرق للسلم فيما يتعلّق بالنّزاع بين إيران والعراق.

«وعملاً بموجب المادتين 39 و40 من ميثاق الأمم المتحدة[1].

1 ـ يطالب، كإجراء أول في سبيل تسوية يُتفاوض عليها بأن تلتزم إيران والعراق في الحال بوقف إطلاق النار وأن توقفا كلّ الأعمال الحربية في البرّ والبحر والأجواء وأن تقوما دون تأخير بسحب كلّ القوّات حتى الحدود الدولية المعترف بها.

2 ـ «يدعو الأمين العام إلى إرسال فريق من الملاحظين التابعين للأمم المتحدة للتحقّق والتأكّد والإشراف على وقف إطلاق النار وسحب القوّات؛ كما يدعوه كذلك إلى اتخاذ الترتيبات الضرورية لذلك، بالتشاور مع الأطراف وإلى تقديم تقرير لمجلس الأمن بهذا الشأن:

3 ـ «يطلب بإلحاح إطلاق سراح أسرى الحرب وأن يعادوا إلى وطنهم دون تأخير بعد نهاية الحرب النّشطة، تمشّياً مع اتفاقية جينيف الثالثة بتاريخ 12 أغسطس 1949.

4 ـ «يطلب من إيران والعراق التعاون مع الأمين العام لتطبيق هذا القرار وفي جهود الوساطة من أجل الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة ومشرّفة ومقبولة من الطرفين، لكلّ المسائل المعلّقة وفق المبادىء المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة.

(1) ينص على عقوبات ملزمة في حالة رفض المتحاربين.

5 ـ «يطلب من كلّ الدُّول الأخرى التحلّي بضبط النفس والإحجام عن كلّ عمل قد يعمّق النّزاع أو يوسعه وتسهيل تطبيق هذا القرار.

6 ـ «يدعو الأمين العام أن يدرس ـ بالتشاور مع إيران والعراق ـ إمكانية تكليف جهاز محايد بالتحقيق في مسؤولية النّزاع وبوضع تقرير لمجلس الأمن حالما يكون ذلك ممكناً.

7 ـ «يعترف بفداحة الخسائر المتكبّدة أثناء النّزاع وبضرورة بذل جهود من أجل إعادة البناء بمساعدة دولية ملائمة، بعدما ينتهي النّزاع، ويدعو الأمين العام من أجل ذلك إلى تعيين فريق من الخبراء لدراسة مشكل إعادة البناء ولوضع تقرير لمجلس الأمن.

8 ـ «يدعو الأمين العام أيضاً إلى أن يدرس ـ بالتشاور مع إيران والعراق ودول أخرى من المنطقة ـ الإجراءات التي من شأنها تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

9 ـ «يدعو الأمين العام إلى اطلاع مجلس الأمن على تطبيق هذا القرار.

10 ـ «يقرّر الاجتماع من جديد عند اللزوم للنظر في تبنّي إجراءات جديدة من أجل ضمان احترام هذا القرار»[1].

ولقد أعلنت السلطات العراقية في الحال عن موافقة صريحة على نصوص القرار أما المسؤولون الإيرانيُّون فقد تردّدوا ولم يعطوا ردوداً محدَّدة.

نهاية النزاع:

ازداد التوتر الدولي مع أحداث مكة. وكانت الشرطة السعودية قد اعتقلت في حجّ سنة 1986 حجاجاً إيرانيين وليبيين كانوا يحملون معهم أسلحة ومتفجرات. والبقاع المقدّسة كانت دوماً بين أيدي السنّة وكان الحجّاج الشيعة

(1) Maghreb - Machrek العدد 119 (1988) ص ص 107 ـ 108.

منذ قرون ملتزمون بمراعاة تحفّظ قوي فيما يختص بفحوى عقيدتهم الخاصة. والحال أن الحجاج الإيرانيين منذ الثورة الإسلامية أخذوا يغتنمون فرصة الشعائر المقدّسة للتعبير عن شعارات سياسية ودينية تمجّد الإمام الخميني وذلك تدنيس حقيقي في رأي الوهابيين الذين يرون تقديس الأئمة إثم في حق وحدانية الله المطلقة. ومنذ بداية عام 1980 صار الشيعة الذين استحال عليهم الوصول إلى المدن المقدَّسة بالعراق بسبب الحرب، يأتون في أعداد كبيرة إلى الحج الأكبر لجميع المسلمين (75.000 في سنة 1979 و100.000 في سنة 1983 و150.000 من سنة 1984 إلى سنة 1987) وهي فرصة إضافية للقيام بالدعاية للثورة الإسلامية. وتشدَّد السعوديُّون في موقفهم وطلبوا من هؤلاء الحجّاج المزيد من التحفّظ وفي سنة 1986 غيَّر الملك لقبه «جلالة» فأصبح «خادم الحرمين الشريفين» وهو لقب كان يدخل في ألقاب الخلفاء السنيين، والتعارض صريح بين تصورين للإسلام وإرادتين للظهور بمظهر رئيسه.

وأثناء حج يوليو ـ أغسطس 1987 خشيت السلطات السعودية حدوث محاولة إيرانية لاحتلال المسجد الحرام والإعلان من أقدس مكان للإسلام عن إدانة التواطؤ بين الممالك العربية بالخليج والأمريكان والواضح من خلال وصول الأساطيل الغربية إلى الخليج. وفي 31 يوليو اصطدم الحجّاج الإيرانيون بالشرطة السعودية وأسفرت الحوادث رسمياً عن سقوط 402 قتلى (275 إيرانياً و85 شرطياً سعودياً و405 قتلى من جنسيات أخرى) وقطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وأعلن العالم الإسلامي في مجمله عن تضامنه مع المملكة السعودية. وبدت القضية كما لو كانت تدنيساً موحى به من طهران. في الوقت الذي أظهر فيه وصول الأساطيل الحربية الغربية والروسية عزلة الجمهورية الإسلامية أمام الدول المصنّعة، ثم نبذ هذه الجمهورية من قِبَل الدول الإسلامية. وفي السنوات التالية أحجمت عن إرسال حجّاج إلى مكة وواصلت الاعتراض على شرعية الإدارة السعودية للأماكن المقدّسة.

لقد دفعت هذه العزلة بالجمهورية الإسلامية إلى تجذير جديد. واشتدت حرب ناقلات النفط في الخليج واصطدم الأسطول الأمريكي بالإيرانيين في أكتوبر 1987 وفي أبريل 1988. وبينما انقسم المسؤولون الإيرانيون حول السياسة الواجب اتباعها شهد النزاع منعرجاً حاسماً في أبريل 1988. عندما انتقل الجيش العراقي إلى الهجوم من جديد وقام بتحرير الفاو، وكانت تلك بداية سلسلة من الضربات العراقية العنيفة التي كانت تزعزع الجيش الإيراني المنهك وتضطره إلى إجلاء مواقعه بالأراضي العراقية. وفي 2 يوليو 1988 حطمت سفينة أمريكية طائرة ركّاب إيرانية من نوع «إيرباص» متسبِّبة في مقتل 290 شخصاً. وبدا للسلطات الإيرانية ضعف بلادها عندما لم تتمكّن من الحصول على إدانة الأمم المتحدة للولايات المتحدة. وأصبح الوضع العسكري مثيراً للقلق بسبب الهزائم. وأوشك الجيش أن يصبح بلا ذخيرة بينما كانت الأسلحة الكيماوية العراقية تحدث خسائر فادحة. وكانت صادرات النفط تدر عائدات متناقصة بسبب انهيار الأسعار وفعالية الهجمات الجوية العراقية المتزايدة بينما كان الأسطول الأمريكي يمنع أي عملية انتقامية على حساب بلدان الخليج. وكان الاقتصاد على شفا الانهيار وأدركت السلطات أن عليها أن تختار بين السلام وبين سقوط النظام العراقي.

ثم إن هجوماً عراقياً جديداً ناجحاً من 12 إلى 17 يوليو 1988 قد كرّس انقلاب الوضع فتم أسر عدة آلاف من الجنود الإيرانيين وكانت الأراضي الإيرانية مهددة باجتياح جديد. وفي يوم 18 يوليو قبلت الحكومة الإيرانية القرار 598 دون شروط. وفي يوم 20 يوليو اعترف الإمام الخميني علناً بأن هذا القرار كان أشدّ عليه من السم. وضاعفت العراق من ضغطها بقيامها بهجوم عام. وفي يوم 20 أغسطس دخل وقف لإطلاق النار تشرف عليه الأمم المتحدة حيز التطبيق. ومنذ 25 أغسطس بدأت مفاوضات شاقة بجينيف. وفي يوم 27 أغسطس قام الجيش العراقي بعمليات ضد المقاومة الكردية مستخدماً

الأسلحة الكيماوية ضد السكّان المدنيين لينتج عن ذلك هجرة السكان في اتجاه تركيا. واكتفت القوى العظمى بالدعوة إلى مؤتمر دولي أدان استعمال مثل تلك الأسلحة.

ولم تلبث مفاوضات جينيف أن فشلت، فلم يتوصّل الطرفان إلى الاتفاق حول تحديد الحدود الدولية ورفضا إعادة أسرى الحرب الذين استغلوا كأدوات ابتزاز. وبدل موت الإمام الخميني يوم 3 يونيو 1989 معطيات المشكلة وأخّرت الصراعات على السلطة بطهران كل قرار نهائي. ومع ذلك ارتسم في نهاية يونيو 1990 نوع من التقارب السياسي بين العراق وإيران وبدا أن حواراً جديداً أدّى إلى تسوية النزاع.

خرجت إيران منهكة من الحرب وكانت خسائرها المادية هائلة وتقلّصت احتياطياتها المالية إلى نزر يسير وتواصل النمو السكاني (4.1 مليون إيراني إضافي كل سنة) بينما كانت البلاد تفتقر إلى الإطارات بسبب هجرة الطبقات الوسطى المعادية للنظام. وكان النفعيون يتمنون انفتاحاً في اتجاه الغرب يسمح بعودة المنفيين والحصول على رؤوس الأموال الضرورية لانتعاش الاقتصاد، غير أن المتشددين كانوا يعارضون ذلك. ولقد أظهرت قضية سلمان رشدي في الأشهر الأخيرة من حياة الخميني استمرار الادعاء بقيادة العالم الإسلامي وأُظهر قبر الإمام الخميني على أنه محجّ جديد ربما قام مقام حج مكة المحرم على الإيرانيين.

كان الوضع بالعراق أفضل؛ فقد نشأت عن الحرب صناعة حربية نشطة. وأعاد النظام الدكتاتوري رغم التحررية الظاهرية التعبير عن رغبته في أن يكون على رأس العالم العربي وتم التخلّي عن نظام الإدارة الاشتراكية للاقتصاد لصالح عودة المبادرة الحرة (إلاّ في مجال الأسلحة). وكانت البلاد مثقلة بالديون خاصة تجاه بلدان الخليج وأصبحت العراق القوة الإقليمية العظمى المستقلّة عن القوى الأعظم بفضل ثلاثيتها الملائمة وهي وجود البشر في أعداد

كافية ووجود الماء والنفط بوفرة. وكانت مواصلة تسلّحها من جديد مثار قلق لدى الغرب الذي أخذ يحدّ من وصولها إلى التقنيات ذات الطبيعة العسكرية والنووية المباشرة.

تطوّر النظام السياسي

دور سوريا:

إن عشرية الثمانينيّات تميّزت بطابع طريف تماماً إذا ما قيست بالفترات السابقة، فحرب الخليج ونتائجها قد أدّت إلى إمحاء دور العراق والعربية السعودية بينما أقصيت مصر رسمياً عن العالم العربي. وما كان لطموح النظام السوري لممارسة هيمنة على الشام (سوريا الطبيعيّة) أن يكون إلاّ بفضل هذا الظرف الخاص. فالحرب الأهلية ضد الإسلاميين التي انتهت لقاء مذابح حماه الدموية في فبراير 1982 والاجتياح الإسرائيلي للبنان في صيف هذه السنة نفسها عزّزا اقتناع السلطة بدمشق بوجود مؤامرة حقيقية داخلية وخارجية ضد وجودها. ولقد أدّت هذه التجربة إلى تصلّب سياسي وإلى اختيار أسلحة سياسية عنيفة مثل أقصى ضروب القمع وأكثر تعسّفاً واستعمال الطُّرق الإرهابية ضد أعدائها.

ولئن ظهر الإرهاب من جديد بالشرق الأوسط في الستينيّات (بعد استعماله من قِبَل الحركة الصهيونية في الأربعينيّات) فقد كان من عمل المنظمات الثورية المستقلة مثلما هو الشأن في الحركات الفلسطينيّة. وعلى العكس من ذلك أصبح الأمر في الثمانينيّات إرهاب دولة حقيقي باستخدام بعض المنظّمات مثل مجموعة أبي نضال، أو عبر العمل المباشر باستعمال مختلف الأجهزة المعنية. لم تكن سوريا وحدها هي التي تلجأ إلى هذه الأساليب، فمنافسوها مثل العراق.. وحلفاؤها مثل إيران أو خصومها مثل إسرائيل يستعملون السلاح نفسه ولئن بدت هذه الأداة لأول وهلة مربحة إذ هي

تمكن من ممارسة ضغوط على هذا الفاعل أو ذاك من المسرح الإقليمي والدولي فهي على المدى البعيد مكلفة سياسياً أكثر من إدرارها الربح. ذلك ما أدركته منظمة التحرير الفلسطينيّة وفتح اللتان تخلّتا علناً عن هذا النوع من النشاط الذي وإن مكّن الثورة الفلسطينيّة في البداية من تنشيط المطالبة الوطنية بشكل فعّال فهو يسبّب لها على مستوى الصورة السياسية أضراراً فادحة والدليل على ذلك تكرار العمليات الإرهابية في كل مرة تبدو فيها الحركة الفلسطينيّة تتقدّم لدى الرأي العام الدولي، فنسبة هذه العمليات لحركات فلسطينية معادية لعرفات ولسياسته وقريبة من بعض الدول العربية ذات الأطماع في الهيمنة على المنطقة هي من أكثر ما يصدق.

وقد استخدم حافظ الأسد كل وسائل التخريب الممكنة لتقويض السياسة الإسرائيلية الأمريكية بلبنان ولبناء سلطته نهائياً على الحركة الوطنية الفلسطينيّة. والجانب السلبي لهذه السياسة نجاح. فالسلام الإسرائيلي بلبنان تحوّل إلى هزيمة، غير أن إعادة بناء لبنان خاضع للحماية السورية بدت هي الأخرى مستحيلة، والانشقاق عن فتح بعد إحرازه نجاحاً لفترة قصيرة تورط في حرب أهلية بين الفلسطينين وفي تناقض الأحلاف اللبنانية لدمشق، بينما حوّل عرفات منظمة التحرير الفلسطينيّة إلى المعسكر «المعتدل» من العالم العربي أي المعسكر المعادي لسوريا.

إن الأسد لم يلجأ إلى التخريب السياسي فحسب بل إنه اندفع في سياسة ترمي إلى إعادة تسليح الجيش السوري لبلوغ تعادل «استراتيجي» مع إسرائيل. واغتنم فرصة العودة إلى الحرب الباردة لسنوات الثمانينيّات لتكثيف علاقاته مع موسكو. ووجد في خليفة بريجنيف ـ أندروبوف ـ شريكاً مجاملاً اختار الشرق الأوسط في مواجهته مع الإدارة الأمريكية (نوفمبر 1982) وانتقل الجيش السوري من سنة 1982 إلى سنة 1986 من حيث عدد رجاله من 225.000 إلى 400.000 ومن 3200 مدرعة إلى 4400 مدرعة ومن 450 إلى 650 طائرة حربية

ومن 2600 إلى 4000 قطعة مدفعية. . ولقد ترتب على هذا السعي للتكافؤ تبعية متزايدة تجاه موسكو التي كانت لا ترغب في نشوب نزاع كبير مع إسرائيل وثقل متزايد على الاقتصاد السوري برغم طرق التمويل السخية التي قدّمها الاتحاد السوفييتي (مقايضة المواد الأولية بالأسلحة). ونظراً إلى أن انخفاض سعر النفط وثقل تمويل حرب الخليج على البلدان العربية النفطية كان لهما أثر كبير، فإن المساعدة العربية التي وعدت بها سوريا باعتبارها إحدى بلدان خط المواجهة قد انخفضت انخفاضاً كبيراً وبدءاً من منتصف الثمانينيّات شهد الاقتصاد السوري بدوره أزمة اقتصادية أكيدة: فالنظام السوري أبقى على سياسة العسكرة الجماهيرية على حساب التمويلات الاقتصادية الحيوية وخاصة في مجال السكن والصحة والتربية وعالج الوضع بتشجيعه المتزايد من أجل تطوير القطاع الخاص وفي هذا التطور الذي نجده كذلك في العراق ومصر إيذان بنهاية الحلقة الثورية. وبرزت برجوازية جديدة نشأت عن المكتبية التي أفرزتها التأميمات ونظام الاقتصاد الموجّه. والتي صارت تشعر الآن أنها على أهبة إتمام انعتاقها بإعادة خلق اقتصاد سوق لصالحها.

ونظراً لجذورها البيروقراطية فهي تجنح بشكل خاص للعمل في مجالات المضاربة فبدلاً من أن تأتي بالمكاسب المفترضة لاقتصاد تنافسي تتصرّف البرجوازية الجديدة في الغالب تصرف الطفيلي على الاقتصاد الحقيقي. وما تتميّز به سوريا ليس التقارب عبر التزاوج مع البرجوازية القديمة ولكن التشكيل الطائفي لهذا التزاوج، فنسبة كبيرة من الطبقة الجديدة علوية وهي لا يمكنها إلاّ أن تكون سنداً للنظام القائم.

ويعاني النظام من هشاشة كبرى. فهو قبل كل شيء قائم على رجل واحد. وعندما تعرض الرئيس الأسد في نهاية سنة 1983 إلى انهيار خطير في صحّته انفجرت أزمة سياسية خطيرة، فقيادة البعث وقفت ضد مطامع أخ الرئيس القوي ـ رفعت ـ المسيطرة على أجهزة القمع. وأصبحت البلاد على شفا الحرب

الأهلية التي كاد يتواجه فيها الجيش مع قوّات القمع. وبعد عدة أسابيع من التوتر حُلّ النزاع بإبعاد رفعت إلى أوروبا وحل الوحدات التي كانت وفية له. ولقد أظهرت الأزمة ضعف المؤسسات التي عجزت عن إيجاد حل للنزاع والتوقّف الدائم عن استعمال القوة (أو التهديد على الأقل) لحل المشاكل.

وبدا أن سياسة الشام (سوريا الطبيعية) عرفت نجاحاً باهراً في المواجهة ضد الأردن: فمنذ نهاية السبعينيّات بدا الملك حسين خصماً خطيراً، فقد قدّم مساعدة ميدانية للإخوان المسلمين أثناء الحرب الأهلية (1978 ـ 1982). وهو حليف العراق، وقام بتقارب مع عرفات، يمكنه أن يسمح بالوصول إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي على حساب المصالح السورية. وكان سلاح الإرهاب آنذاك مستعملاً بشكل خاص ولقد ذهب كثير من المسؤولين الأردنيين ضحايا عمليات عدوانية منذ نهاية عام 1983. (وطالت عمليات انتقامية دبلوماسيين سوريين من جانبهم) ثم إن فشل الحوار الأردني الفلسطيني والوضع العسكري بالعراق المثير لقلق متزايد قد دفعا بالملك حسين إلى الخضوع. ففي نوفمبر 1985 اعترف بالمساعدة التي قُدِّمت للإخوان المسلمين السوريين وأدانها، وفي ديسمبر 1985 ذهب إلى دمشق وفي فبراير 1986 نقض الاتفاق الأردني الفلسطيني.

كان طموح الملك حسين يرمي إلى تشجيع تقارب بين العراق وسوريا باسم الدفاع عن الوطن العربي. فأكثر من محاولات التوسّط بين البلدين ورفضت سوريا التخلّي عن حلفها المربح مع إيران. وفي الواقع بدا أن الأسد فكّر حتى في عملية اندماج بين سوريا والعراق (بعد إلغاء البعث العراقي) باعتبار ذلك الحل الوحيد للحرب لأن ذلك يوافق مطالبة الجمهورية الإسلامية بقلب نظام صدّام حسين.

ولم يسفر اللقاء السرّي بين الأسد وصدّام حسين في أبريل 1987 عن نتائج مثمرة.

وخابت مطامع الأسد مرة أخرى. . فتدويل حرب الخليج والتصويت على القرار 598 وأحداث مكة قلبت الوضع. فألقت السعودية بكل ثقلها وحصلت على اجتماع قمّة عربية طارىء بعمان من 8 إلى 11 نوفمبر 1987 ولم تستطع سوريا الاعتراض على الاجتماع فاضطرّت إلى المشاركة فيه واضطرت إلى قبول البيان الختامي الذي يعبِّر عن تضامن الدول العربية مع العراق والعربية السعودية:

«إن الدول الأعضاء في الجامعة، الملتزمة بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك وميثاق التضامن العربي والتي تؤكِّد عزمها على حماية الأمن القومي العربي ووقاية التراب العربي، ونظراً لسير أعمال القمة في جوٍّ من الأخوة والصداقة فإن مشكل النزاع العراقي والإيراني والوضع في منطقة الخليج قد أدرج على رأس جدول الأعمال. ولقد أعرب القادة عن انشغالهم لاستمرار النزاع وأدانوا تعنّت النظام الإيراني الرافض لوقف القتال ومواصلته استعمال الاستفزاز والتهديد تجاه دول الخليج العربي. ولقد أدان المؤتمر إيران لاحتلالها الأراضي العراقية وتلكؤها في قبول قرار مجلس الأمن رقم 598 الذي يُطلب منها قبوله وتطبيقه كاملاً وفق جدول الأعمال المحدَّد في فقراته التحليلية. وإن القادة العرب تحضّ المجموعة الدولية على تحمّل مسؤولياتها وبذل جهودها الفعّالة واتخاذ كل الإجراءات المفيدة لحمل النظام الإيراني إلى الاستجابة لنداءات السلام.

«ولقد أعرب المؤتمر عن تضامنه مع العراق وعن تقديره له لقبوله قرار مجلس الأمن رقم 598 ولترحيبه بكل مبادرات السلام. ولقد أكّد تضامنه مع العراق والمساندة التي يمنحها إياه للدفاع عن أرضه ومياهه الإقليمية وحقوقه المشروعة. ولقد استعرض الساسة الوضع بالخليج والنتائج الخطيرة التي أفضت إليها التهديدات والاستفزازات والاعتداءات الإيرانية. ويعبِّر المؤتمر عن تضامنه مع الكويت في وجه عدوان النظام الإيراني. ويدين الأعمال الإجرامية

التي اقترفها الإيرانيون في داخل المسجد الحرام بمكة. ويوافق المؤتمر على دعم كل الإجراءات التي اتخذتها الكويت لحماية أرضها ومياهها الإقليمية وضمان أمنها واستقرارها ويعبّر عن مساندته الكويت لمقاومة تهديدات النظام الإيراني ودحر اعتداءاته، كما يعبّر المؤتمر عن تضامنه الكامل مع المملكة العربية السعودية وعن مساندته للإجراءات التي قد تتخذها لخلق الجو الملائم للقيام بمناسك الحجّ في طمأنينة واحترام قدسية البقاع المقدّسة ومشاعر المسلمين الدينية. وهو يرفض كل عمل من شأنه تعريض أمن الحجيج للخطر أو المساس بسيادة المملكة العربية السعودية.

«ولقد دعا المؤتمر الدول والحكومات الإسلامية إلى تبنّي نفس هذا الموقف وإلى الوقوف ضد الممارسات المرفوضة التي تنتهك التعاليم الدينية الإسلامية».

ولقد سمح المؤتمر نفسه باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر. وقد مكّنت نهاية حرب الخليج بعد بضعة أشهر، العراق من عودة نشاطه في سياسة الشرق الأوسط ومن معاودة المواجهة مع سوريا في لبنان، ولقد أعادت الانتفاضة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة دوراً رئيساً في النزاع العربي الإسرائيلي. وانتهى الظرف الذي سمح لسوريا بأن تُمارس دوراً متفوّقاً بالمنطقة. وأصبح من الضروري صياغة سياسة سورية جديدة خاصة وأن التغييرات في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي قد حوّرت معطيات البحث عن تعادل استراتيجي. فالسوفييت باتوا يطالبون بتسديد ثمن الأسلحة بالعملة الصعبة وهو ما لا تقدر سوريا عليه خاصة بعد أن ارتفعت ديونها من 10 إلى 15 مليار دولار وكان يسدد عيناً حتى ذلك الوقت. وعندما قام الرئيس الأسد بزيارة موسكو في نهاية أبريل 1990 قال له جورباتشوف: إن على سوريا التخلي عن التعادل الاستراتيجي مع إسرائيل وإن القوة لن تقدر على تسوية النزاع العربي الإسرائيلي. وتعهد الاتحاد السوفييتي فقط بتزويد سوريا بمساعدة كفيلة بضمان

أمنها حتى لا تتفاوض مع إسرائيل تحت التهديد والتخويف. وفي مايو 1990 أصبح التغيّر في السياسة السورية ملموساً بالتأكيد على أن دمشق مستعدّة للتفاوض مع إسرائيل على أساس شروط خمسة: أن تتعهد إسرائيل بالوصول إلى السلام بهذه المحادثات وبتحديد متطلباته الأمنية وبقبول قرارات الأمم المتحدة حول النزاع العربي الإسرائيلي وحول حقوق الفلسطينيين وبقبول المشاركة في اجتماع تمهيدي لمؤتمر دولي يتخذ بعد ذلك إطاراً لمفاوضات السّلام وبأن تتبنّى المبدأ المُقترح من قِبَل الفلسطينيين والقاضي «بمقايضة الأراضي بالسلام» وأن تقبل حضور ملاحظين دوليين في الأراضي المحتلة لخلق جو ملائم للمفاوضات.

مصر مبارك:

يقدم الرئيس حسني مبارك على أنه استمرار للسادات وعبد الناصر ووريث ثورة سنة 1952. منذ توليه السلطة سعى إلى إعادة الوحدة الوطنية التي أصيبت إصابة خطيرة في الأشهر الأخيرة من حياة السادات: ومن الإجراءات الأولى التي اتخذها كان إطلاق سراح أهم الشخصيات المعتقلة واستقبال وفد منهم. وعرف كيف يعيد الثقة لشعب كان يخشى أن يكون اغتيال السادات أول حدث في حرب أهلية.

وهذا العسكري الذي تدرّب جزئياً في الاتحاد السوفييتي هو من جيل لاحق لجيل الضباط الأحرار. وكان قائد الطيران أثناء حرب سنة 1973 فشدّ انتباه السادات لحسن تصرف السلاح الجوي (وخاصة الغارات داخل سيناء) والمختلف مع مراحل الصراع العربي الإسرائيلي السابقة فعيِّن نائباً للرئيس. وبدا عندئذ متواضعاً نسبياً. ومع ذلك أفلح في عدم الذهاب إلى إسرائيل وفي عدم الظهور كأحد فاعلي السلام المصري الإسرائيلي مع أنه لم يشجب اتفاقات كامب ديفيد.. ولدى استلامه السلطة حصل على دعم أمريكي كامل وذلك ما مكّنه من ضمان إتمام تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلي دون

حوادث تُذكر وكان ريغن يخشى من أن تنفصل مصر عن السياسة الموالية للغرب.

ليس للرئيس الجديد الشرعية التاريخية التي استطاع جمال عبد الناصر اكتسابها بقلبه النظام الملكي وتحرير مصر من الوصاية الغربية والتي حصل عليها أنور السادات بحرب أكتوبر، وهو يدرك تماماً ثقل الديون التي تركها له سابقاه، وترمي سياسته إلى أن تكون سياسة ترميم وسياسة النفع وفق ثلاثة محاور: إقامة نظام سياسي ديموقراطي وتحرُّري واستعادة صحة الاقتصاد المصري وإعادة مصر إلى حظيرة العالم العربي مع الاحتفاظ بعلاقات مميَّزة مع الولايات المتحدة.

كانت التعددية الحزبية التي أقامها السادات مزيفة. أما الحرية المراقبة التي منحها مبارك للأحزاب فهي تسمح بتحديد نظام تمثيلي أفضل. والحزب الوطني الديمقراطي الذي أسَّسه السادات سنة 1978 ما زال حزب الرئيس وما زال يحتفظ بالهيمنة على الحياة السياسية وهو وريث الأحزاب الواحدة المتعاقبة للفترة الناصرية وللسنوات الأولى لخليفته، وهو بالتالي تجمّع للبيروقراطيين من أهل المدينة ومن الوجهاء الريفيين، وهو ليس له تماسك كبير. وكل كبار الموظفين يتوجب عليهم عملياً الانتماء لهذه المنظمة التي أهمّ وظائفها مدّ الرئيس عند كل انتخاب بأغلبية نيابية. ويميل خطاب الحزب الوطني الديموقراطي إلى تصوير تاريخ مصر منذ سنة 1952 باعتبارها كتلة لا تتجزأ ويعارض القوى التي تعلن انتماءها إلى ما قبل ثورة الضبّاط الأحرار.

وبعد أن حاول حزب الوفد النهوض من جديد وإخفاقه سنة 1978 حصل سنة 1984 على حقّ التأسيس مجدداً تحت قيادة فؤاد سراج الدين القوية وهو الرجل القوي السابق لآخر حكومة وفدية، وتوجهه ناقد بطبيعة الحال لمكتسبات الفترة الجمهورية وخاصة التأميمات في مجال الاقتصاد. وأنصاره الطبيعيون هم البرجوازية القديمة التي كانت ضحية النظام الناصري، ورغم

آمال باعثي الوفد، لم يتمكن هذا الحزب إلاّ من أن يكون أول قوة معارضة بفارق كبير عن الحزب الوطني الديمقراطي. والحزب الآخر المنتمي بجذوره إلى ما قبل ثورة سنة 1952 هو حزب العمل الاشتراكي وريث «مصر الفتاة» ولقد ظهر مجدداً بتشجيع من السادات لكنه وقف تدريجياً ضد سياسة كامب ديفيد، ورحّب برئاسة مبارك مع تقرّبه من الإخوان المسلمين، وأما حزب الأحرار فله برنامج قريب لبرنامج الوفد غير أنه يجنح إلى تمثيل البرجوازية الجديدة المنبثقة عن الانفتاح الاقتصادي وثقله السياسي ضعيف إلى حدٍّ، ويحاول حزب الأمة تجسيد الاتجاه الإسلامي المعتدل غير أنه لم يفلح في أن يصبح ذا قوة تمثيلية. وفي مواجهة أحزاب اليمين هذه، نجد حزب التجمّع الوحدوي التقدمي الذي يجمع الناصريين اليساريين والتيّارات الماركسية تحت قيادة خالد محيي الدين أحد الضباط الوحدويين الأحرار السابقين. غير أن ضغوط الإدارة والاتهامات بالإلحاد الموجهة بانتظام ضده لم تمكّنه من أن يكون له تمثيل نيابي، لكنه يلعب دوراً هاماً في الرأي العام لجمعه جزءاً كبيراً من مشاهير المثقفين المصريين.

وليس للحركات الإسلامية الحقّ في التقدّم للانتخابات تحت هذه الصفة بيد أن تنظيم الإخوان المسلمين السابق استطاع لعب دور بتحالفه مع الوفد (مما تسبَّب في القطيعة بين الحزب الوطني القديم وبين الطائفة القبطية) سنة 1984 ثم مع حزب العمل الاشتراكي وحزب الأحرار سنة 1987. وكسب من ذلك إمكانية التعبير عن نفسه بحرية، غير أنه اضطر إلى تعديل منهجه بشكل واضح. لكن الجو الإسلامي ظل قوياً في الثمانينيّات. وما زالت مسألة «أسلمة» القانون مطروحة على بساط البحث واستطاع الإخوان المسلمون أن يفرضوا على المجتمع كثيراً مما يشغل بالهم. وهكذا حصلت «شركات إسلامية لتوظيف الأموال» على نجاح باهر بأن ضمنت توظيف المال دون المرور عبر الربا وضمان التوفير الشعبي وخاصة ذلك الخاص بالمهاجرين إلى

الخارج، في وجه التضخيم الهائل الذي تمر به مصر. وأصاب الحكومة قلق من الثقل المتزايد لهذه الشركات في الاقتصاد المصري (ولعل إيداعاتها بلغت عدة مليارات من الدولارات) ومن مخاطر المضاربة وحتى الاحتيال التي يدعو تصرفها إلى افتراضه. وفي نهاية الثمانينيّات وضع تشريع يحد من نشاطاتها. أما المنظمات الثورية ذات الاتجاه القبطي فهي ما زالت موجودة. وينسب إليها دورياً عمليات عدوانية وأعمال عنف طائفي. غير أن الشرطة المصرية استطاعت تفكيك هذه المنظمات التي تميل إلى التمركز في الريف أكثر منها في المدن. وبموازاة تلك النشاطات العنيفة للمناضلين المسلمين قامت مجموعة صغيرة من «الناصريين» بحملة من الأعمال العدوانية «ضد الإمبرياليين» استهدفت دبلوماسيين أمريكان وإسرائيليين. ولقد قامت الشرطة بحل هذه المنظمة سنة 1987 واكتشفت أن أحد أبناء جمال عبد الناصر كان متورطاً فيها تورطاً جدياً وذلك ما أحرج الحكومة.

سجلت انتخابات عام 1984 ثم انتخابات عام 1987 تصاعداً تدريجياً لأحزاب المعارضة التي حصلت على 15٪ ثم على 22.3٪ من المقاعد وذلك ما لم يحدث قط في التاريخ المصري، لكن سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي ليست مهددّة بشكل جدّي. فالإدارة بكل ثقلها ودعم جزء كبير من الوجهاء الريفيين إلى جانبه. والقوانين الانتخابية قد وضعت بحيث تحابي انتصار الحزب المسيطر وتتهم المعارضة منافسها بالتزوير في الانتخابات إلاّ أن مصر الثمانينيّات تبدو ذات طابع مفارق لكونها تحت قانون الطوارىء منذ موت الرئيس السادات ولأنها كان لها في ذات الوقت حياة سياسية وحرية فكر نادرتان في البلدان العربية المعاصِرة. ويمكن التحدُّث بالخصوص عن «النمط المكسيكي» حيث يحتفظ بالسلطة مدة عقود عديدة حزب مسيطر ناشىء عن ثورة يسمح بنوع من التعددية السياسية.

يظل المشكل الأساسي هو مشكل الفقر والنمو الديمقراطي وحاول نظام

مبارك عملياً مجابهة هذه المصاعب. ولقد حقّقت أعماله تقدماً لا ينكر في التجمعات السكانية الكبرى: تحسين البنية التحتية للنقل (مترو القاهرة) وإعادة بناء شبكة المجاري وإقامة شبكة هواتف أهل لاسمها.. ولقد تم الحدّ من الهجرة الريفية وشُرع في إقامة شبكة من المدن الجديدة، غير أن السكّان استمروا في الازدياد بنسبة تزيد على المليون سنوياً. وفي أول مايو 1989 أوضح الرئيس مبارك المخاطر التي تهدّد البلاد من جراء ذلك فالزيادة كانت عشرة ملايين بين سنوات 1981 و1988 وبلغ عدد السكان 52.3 مليون سنة 1988. وكان القطاع العام موضوع النقاش الكبير. فأحزاب المعارضة في غالبيتها تؤيّد تطوير المنشآت الخاصة وتفكيك القطاع المؤمّم ويبدو الحزب الوطني الديمقراطي المدافع عن الموقف الوسط في اقتصاد مختلط. وفي الواقع اتخذ القطاع الخاص أهمية متزايدة مصحِّحاً جزئياً مساوىء الانفتاح الاقتصادي، وانتقلت نسبة مساهمته في التمويل من 21٪ سنة 1983 إلى 30٪ سنة 1987 ويتوقع المخطّطون حدوث توازن في التمويلات بين القطاعين.

وكل هذا لا ينبغي أن يخفي تبعية مصر المتزايدة للخارج. فملايين العمّال المهاجرين إلى العراق والخليج هم أحد موارد البلاد. ولقد أدخلوا تغييرات جوهرية في حياة الأرياف وعادات استهلاك جديدة. وبذلك أصبحت مصر ضحية صدمة النفط المعاكسة التي حدَّت من إمكانيات الشغل بالخارج وضحية نهاية الصراع العراقي الإيراني، فالعراقيُّون العائدون من الجبهة طردوا المهاجرين المصريين بأقصى عنف حتى أنهم غالباً ما كانوا غير قادرين على العودة بما وفروه من مال. ولقد خلق هذا التصرّف عداءً عميقاً لدى الشعب المصري ضد العراقيين، وفضلاً عما يبعثه العمّال المهاجرون تستفيد مصر من العائدات التي تدرّها قناة السويس التي تحسن شركة حكومية إدارتها، كما تستفيد من إسهامات السياحة الخاضعة لمخاطر الوضع الإقليمي ومن إنتاج متواضع للنفط. وذلك لا يكفي لمنع البلاد من الاستدانة.

أصبحت سياسة دعم السلع الغذائية الأساسية لا تحتمل عاماً بعد عام من قبل الخزانة العامة. فالحكومة المصرية أنفقت سنوياً في المتوسط من عام 1978 إلى عام 1986، ستة مليارات دولار من الدعم المختلف، والحال أن المساعدة الاقتصادية الأمريكية تساوي ملياراً واحداً في السنة. وفي سنة 1987 كانت الاستدانة من الخارج تقدَّر بـ 44 مليار دولار (منها 10 مليارات من الولايات المتحدة) وكان تسديد الفوائد وحده يساوي 2.5 مليار لذلك نشأ نزاع مع الولايات المتحدة حول الديون العسكرية التي جمّد تسديدها، والحدّ من الدعم الذي يُطالب به صندوق النقد الدولي بإلحاح يطرح خطر الانتفاضات الشعبية مثل مظاهرات سنة 1977 أو مظاهرات 1986 عندما ثار مجندو الشرطة ضد الظروف المعيشية المقيتة. وعلى الحكومة التصرّف بحذر كبير وأن تجري تعديلات منتظمة في الأسعار. وبشكل عام كانت السنوات الأولى من رئاسة مبارك سنوات رخاء نسبي ولكنه حقيقي. إلاّ أن التدهور العام للاقتصاد بالمشرق العربي في النصف الثاني من عقد الثمانينيّات كان له وقع كبير خاصة وأنه كان مصحوباً بعودة كبيرة للعمال المهاجرين إلى الخليج وإلى العراق.

عودة مصر إلى العالم العربي:

تمثَّل أكبر نجاح للرئيس مبارك في سياسته الخارجية، ولقد قامت هذه السياسة على التحالف مع أمريكا وتحسين العلاقات مع بقية العالم وإعادة مصر إلى النظام السياسي العربي مع الاحتفاظ بمكاسب كامب ديفيد، والرئيس مبارك واعٍ مثل السادات بضرورة تبيان أهمية مصر الاستراتيجية للأمريكان وهو على العكس من ذلك لا يقصرها على إنهاء التحالف مع الاتحاد السوفييتي وعلى انسحابه من النزاع العربي الإسرائيلي، وهو يسعى إلى تعزيزها بإعطاء مصر من جديد دوراً هاماً في سياسة الشرق الأوسط.

وأعاد مع منظمة عرفات لتحرير فلسطين علاقة تصارعية أحياناً ومنحها شهادة «اعتدال» لقاء شهادة «عروبة» وهذا يتضمن سلاماً «بارداً» مع إسرائيل

ظهر منذ غزو لبنان سنة 1982؛ فمعاهدة واشنطن تم احترامها بكل دقّة إلاّ أن الاتصالات السياسية ظلّت مقتصرة على الحد الأدنى فيما عدا مراحل الخطط أو مبادرات السلام. ولقد استطاعت مصر عزل سوريا، العقبة الرئيسة في سبيل سياستها العربية، وذلك بالدعم المقدّم للعراق (مدها بالسلاح وبالتعاون الاقتصادي). ولقد بدت مصر لدول الخليج ملاذاً ممكناً في حالة انهيار العراق، وهو ما أثار مخاوف هذه الدول من التهديد الإيراني. وكان الجيش المصري يتدرب بانتظام مع قوة التدخّل السريع الأمريكية وأعطت نفسها وسائل المشاركة مع الولايات المتحدة في تدخّل بالخليج. وسجلت قمة عمان العربية في نوفمبر 1987 نهاية عملية إعادة مصر. للصف العربي.

«إن القادة العرب، ليقينهم بأنه من أجل الأمن القوي العربي لا يمكن جمع كل العوامل ولا تنفيذ كل الشروط ولا تلبية كل المتطلبات إلاّ بوجود تضامن كامل يشمل كل البلدان العربية ويسمح بتجميع قوى الأمة العربية كلها وإمكاناتها من أجل تحقيق الأهداف القومية؛ ولاقتناعهم بوحدة الآمال والرغبات وكذلك النظرة المشتركة للمخاطر المحدقة بوجود العرب ومستقبلهم، قرروا أن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين كل دولة عربية عضو بالجامعة وبين مصر تشكّل عمل سيادة، وأن كل دولة تقرر في شأن ذلك وفق دستورها وقوانينها».

كانت عودة مصر للعروبة وللقومية العربية في مركز مشروع مبارك السياسي. فعلى الصعيد الداخلي ربما أمل في ذلك إيجاد شرعية جديدة قائمة على تجديد إرث عبد الناصر وبالتالي يمكنه الحدّ من أثر التيار الإسلامي. وهو يزيد من قيمة مصر باعتبارها ورقة استراتيجية أساسية عند الولايات المتحدة، غير أن هامش مصر للمناورة ضيّق. فقضية أكيلي لاورو واختطاف المطاردات الأمريكية طائرة مصرية قد خلفت أزمة مؤقتة في العلاقات المصرية الأمريكية. وكان مبارك حريصاً على توسيع دائرة علاقات مصر، كما كان يعي

تمام الوعي أهمية المجموعة الاقتصادية الأوروبية باعتبارها شريكاً لمصر، وعلاقاته مع فرنسا مثالية. ومشروع القرار المصري الفرنسي لمجلس الأمن أثناء صيف 1982 والهادف إلى تعديل القرار 242 دليل على براعة هذه الاستراتيجية منذ الأشهر الأولى من رئاسة مبارك. ونجد المسعى نفسه في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، فقد تخلّى مبارك عن تهجمات السادات على موسكو وحصل منذ 1983 على إعادة العلاقات التجارية والتقنية والثقافية المفيدة جداً لصيانة الآلات التي سلمها الاتحاد السوفييتي في العقود السابقة. وفي سنة 1984 تبادل البلدان السفراء وفي سنة 1986 أصبحت مصر الشريك التجاري الأوّل للاتحاد السوفييتي في العالم العربي والثاني بعد الهند في العالم الثالث. وفي عام 1967 قبلت موسكو إعادة جدولة الدّين العسكري المصري وتسديده بالمنتجات المصرية وذلك ما سمح للقاهرة أن تظهر مرونة موسكو مقارنة مع الصلابة الأمريكية ومنذئذٍ يلح مبارك على ضرورة المشاركة السوفييتية في مؤتمر دولي يهدف إلى تسوية مشاكل الشرق الأوسط.

بعد قمة عمان لم يبق سوى أربع بلدان عربية محافِظة مقاطعة مصر وهي الجزائر وسوريا ولبنان وليبيا، وكان الرئيس مبارك يبدو المدافِع عن وحدة العمل العربي. وحيث إن العالم العربي ينزع إلى التجمع الإقليمي على غرار مجلس التعاون الخليجي وأن بلدان شمال إفريقيا تهيىء مشروع المغرب المتّحد الكبير فقد تأسّست منظمة ثالثة تجمع مصر واليمن الشمالي والأردن والعراق. وتأسّس مجلس التعاون العربي يوم 16 فبراير 1989 ببغداد. وكان هدفه إقامة تنسيق وتعاون وتكامل متعدِّد الأطراف في المجال الاقتصادي ينبغي أن يفضي على المدى البعيد إلى سوق عربية مشتركة، وتتضمن سلطات هذا المجلس مجلساً أعلى (هو قمة سنوية لرؤساء الدول) ومجلس وزراء وأميناً عاماً يعيّن لسنتين قابلتين للتجديد مرتين ويكون مقرّه بعمان. وقبول أعضاء جُدد خاضع لقاعدة إجماع المؤسسين الأربعة. ويمكن أن ترى عبر هذه البُنية

جاذبية نمط مجموعة السوق الأوروبية المتزايدة، ولقد انشغلت الجزائر بأزمتها الداخلية فتخلّت عن نضاليتها وأعادت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر يوم 3 فبراير 1989 وكان دور لبنان يوم 28 يونيو ودور سوريا يوم 27 أكتوبر. وفي يوم 12 مايو 1989 أعيدت مصر إلى الجامعة العربية وفي 16، 17 أكتوبر التقى مبارك بالقذّافي وأعلن رئيسا الدولتين عن تطبيع العلاقات المصرية الليبيّة، ولقد بيّنت الأشهر التالية أن مشاورات دورية كانت بالفعل تجري بين البلدين.

يعود نجاح دبلوماسية مبارك إلى عوامل ثلاثة: التحالف مع منظمة التحرير الفلسطينيّة التي أوقفت إدانة اتفاقات كامب ديفيد وحرب الخليج التي أشعرت العربية السعودية والعراق بضرورة الحصول على مساعدة مصر ودعمها والأفول المتسارع للنفوذ السوفييتي بالمنطقة الذي أجبر سوريا وليبيا على تعديل توجهاتهما الجغرافية الاستراتيجية. ويمكن أن يقدِّر الرئيس المصري أنه جعل مجدداً من مصر مركزاً للعالم العربي في إطار «الاعتدال» الذي تدعو إليه الولايات المتحدة. وفي يوم 11 مارس 1990 اعتمد مجلس وزراء الخارجية العرب مبدأ إعادة نقل مقرّ الجامعة العربية إلى القاهرة ولعل هذا الوضع المتميِّز قد سمح للدول العربية بمواجهة التطورات الجديدة للشؤون اللبنانية والفلسطينيّة بشكل موحَّد نسبياً. لكن ذلك لا يحسب حساباً لمشاكل العراق وطموحاتها باعتبارها قوة المنطقة العسكرية الجديدة الكبرى.

الأزمة الرئاسية اللبنانيّة:

إن فشل السلام السوري بلبنان لم يمنع نظام دمشق من تعزيز مكانته بالبلاد، ففي القطاع المسلم مكّنت حرب الميليشيات المتنافِسة للحزب الاشتراكي التقدمي (الدروز) وأمل من أجل السيطرة على بيروت الغربية الجيش السوري من التدخّل لإعادة النظام والتمركز من جديد في العاصمة اللبنانية باستثناء الضاحية الشيعية حيث كانت أمل وحزب الله تنشب بينهما صراعات دموية (فبراير 1987) وكانت عودة السوريين قد تمّت بناء على طلب رئيس الوزراء رشيد كرامي

وبموافقة أهم القادة المسلمين. كما أن قضية الرهائن الغربيين أعطت الأسد مكانة الوسيط الضروري الذي ينبغي على الغربيين مراعاته وجوباً. أما في المحرز المسيحي فكانت ثلاثة مراكز قوة متفاوتة الأهمية تقوم ضد بعضها البعض: القوّات اللبنانية لسمير جعجع التي لا تطمح، بعد هزائمها الشنيعة بالشوف وبجنوب لبنان، إلاّ إلى تعزيز سيطرتها على «المناطق الحرّة» لقاء عداء شعبي متزايد، والجيش اللبناني الذي أصبح تحت قيادة العماد عون، والذي أصبح قوة حقيقية تهدف إلى الحفاظ على استقلال لبنان ووحدته ضد نظام الميليشيات والاحتلالات الأجنبية وكانت وطنيته اللبنانية الحقيقية تجتذب وتنفّر المسلمين اللبنانيين في ذات الوقت. فهم يتساءلون عن مغزى هذا العمل: أهو إعادة بناء لبنان أو إعادة الهيمنة المارونية كما كان الأمر في عهد بشير الجميّل؟ أما بخصوص أمين الجميّل فإن الكارثة الناتجة عن سياسته أفقدته حظوته في حين أن الكثير يتهمونه هو وحاشيته بالإثراء الشخصي الفاحش في وقت انهار فيه اقتصاد البلاد. ولقد حرم موت كميل شمعون (الطبيعي) في أغسطس 1987 المعسكر المسيحي من هذه الشخصية القومية التي تمتعت، في السرّاء والضرّاء بنفوذ كبير لمدة تقارب الخمسين سنة. أما الحكومة الشرعية فهي مستقيلة منذ يوم 4 مايو 1987. فرشيد كرامي الذي اتهمته القوات اللبنانية والحزب الاشتراكي التقدمي بتشجيع إعادة تأسيس الجيش اللبناني «أداة في خدمة أمين الجميّل» قد تخلّى عن مهامه ومارس الحكم بالوكالة لأن رئيس الجمهورية كان عاجزاً عن تشكيل وزارة جديدة بسبب مقاطعة السياسيين المسلمين لأمين الجميّل. وفي أول يونيو 1987 اغتيل رشيد كرامي وخلفه سليم الحص وزير التربية رئيساً للوزراء بالوكالة.

ولئن أصبحت الحوادث بين القطاعين المسيحي والمسلم لا تذكر فإن غرق الاقتصاد كان كاملاً. فالعملة اللبنانية كانت قد احتفظت بقيمتها أثناء السنوات الأولى من الحرب بفضل تمويلات النزاع الخارجية ومن أهمّها التمويلات

الفلسطينيّة وكذلك إرسال الأموال من قِبَل المهاجرين اللبنانيين بالبلدان العربية. ثم إن الدمار الذي أحدثه الغزو الإسرائيلي وفقدان الثقة في المستقبل المتولّد عن فشل الحلول السياسية والصدمة النفطية المعاكسة، كل ذلك سدَّد ضربة قاصمة للعملة التي فقدت في بضعة أشهر عشرات المرّات قيمتها بينما تزايدت «دولرة» المبادلات. ومنع شلل الحكومة كل محاولة حقيقية للوقوف في وجه تدهور العملة. وكانت الطبقات الوسطى والشعبية أهم ضحايا هذا التضخم المفرط الذي أصاب بلداً خاضعاً كثيراً لمبادلاته مع الخارج.

إن حرب لبنان هي أيضاً تاريخ المحاولات التي لا حصر لها الرامية إلى إيجاد حل لها، ومن أغربها هي محاولة بداية عام 1988 حيث عرض وزير الخارجية الأمريكي شولتز وساطته بين الأسد وأمين الجميّل. تلك الوساطة التي تحوّلت إلى حوار غير واقعي حيث رسم الأمريكيون والسوريون إصلاحاً للدستور اللبناني دون الرجوع في ذلك إلى أي من القوى المحلية. وكما هو الشأن في المشاريع السالفة دار الحديث حول موازنة جديدة على المستوى الطائفي لصالح المسلمين (سلطات موسّعة لمجلس الوزراء وتعادل بين النوّاب المسلمين والنوّاب المسيحيين) وكان الأجل هو انتخاب الرئيس المرتقب لصيف 1988، وسيقوم مجلس النواب لما قبل الحرب الأهلية بانتخاب الرئيس، وحاولت سوريا فرض مرشحها الذي ليس سوى سليمان فرنجية رئيس موارنة الشمال وصديق أسرة الأسد. وذلك غير مقبول من القوّات اللبنانية بسبب الثأر الذي عقب اغتيال ابنه من قِبَل سمير جعجع وغير مقبول من الجيش اللبناني الذي رأى في ذلك خطر خضوع لبنان لسوريا وتلقت القوّتان العسكريتان للقطاع المسيحي مساعدة العراق القوي بانتصاره على إيران فكان يستعد لمحاربة النفوذ السوري بلبنان بمد القوّتين بالسلاح والذخيرة بكميات ضخمة فوحّد عون وجعجع جهودهما وأفلحا في منع هذا الانتخاب بفضل عددٍ كاف من النوّاب المسيحيين بحيث لم يكتمل النصاب اللازم

(أغسطس 1988) فتفاوضت الولايات المتحدة مباشرة مع دمشق لاقتراح مرشح مشترك هو ميخائيل ضاهر وهو أيضاً نائب ماروني من الشمال، وبدا أن أمين الجميّل يستعد للقبول إلاّ أن جعجع وعون اعترضا عليه. وفي يوم 22 سبتمبر 1988 آخر أيام أمين الجميّل في الرئاسة. أجبراه على تعيين ميشال عون رئيساً للوزراء مكلفاً بالوكالة برئاسة الجمهورية. ومن جانبه احتفظ سليم الحص بوزارته مدعوماً من سوريا. فوجد لبنان نفسه بوزارتين (لكن بدولة واحدة) وحاولت البطريركية المارونية التوسط، وهي محاولات عاودتها الدول العربية والسفراء الغربيون.

كان عمل ميشال عون شعبياً ليس لدى السكان المسيحيين فحسب بل كذلك لدى العديد من المسلمين. إذ كان ما فعله دليلاً على وطنيته اللبنانية، فالطريقة التي تصرفت بها الولايات المتحدة وسوريا في لبنان دون احترام ودون العودة للممثلين اللبنانيين أثارت السخط. فالتحدي للنظام السوري بدا مثل وعد بالاستقلال الوطني. وتصفية سياسة أمين الجميّل القائمة على الأنصار ومحاربة الفساد كانا يبشّران بتطهير كبير لبلاد جعلت منها ثلاث عشرة سنة من الحرب مركزاً لجميع ضروب المتاجرة. وأصبحت لبنان بلاداً كبرى منتجة للمخدرات وكل الميليشيات كانت مرتبطة في تمويلها بعائدات المخدرات ويبدو أن مجموع مبيعات المخدرات بلبنان كان يبلغ عدة مليارات من الدولارات سنوياً. ويمكن القول بأن لبنان موحّد في هذا الاتجار لأن أماكن الإنتاج تقع بالبقاع الواقعة تحت السيطرة السورية وأن التصدير يمر عبر الموانىء غير الشرعية التي كانت تحت سيطرة الميليشيات.

وأهم ما كون قوة الحركة العونية هو تمرّدها ضد الميليشيات وشركائها الأجانب. ومنذئذٍ لم يكن التساكن بين الجيش والقوّات اللبنانية إلاّ تصادمياً وهما حليفان نظرياً في وجه التهديد السوري (الذي يمثّل بالنسبة لجعجع خطر تعزيز آل فرنجية وذلك خطر إضافي) إلاّ أن منطق المشروع العوني يمر عبر

إلغاء الميليشيات والقوات اللبنانية في المقام الأول، وسعى ميشال عون إلى غلق الموانىء غير الشرعية في القطاع المسيحي وذلك ما جر مواجهة أولى مع القوّات اللبنانية في فبراير 1989. ولما كسب جزئياً القضية، هاجم في الشهر التالي الموانىء التي كانت بين أيدي الدروز. وردّ الحزب الاشتراكي التقدمي بمهاجمة الجيش اللبناني، وساند الجيش السوري الدروز بينما أعلن عون «حرب التحرير» ضد المحتل السوري (14 مارس 1989) وهي أولاً حرب ضد المدنيين فكان المتحاربان يقصفان يومياً قصفاً مكثّفاً مناطق المعسكر الآخر متسبّبين في دمار وخسائر بشرية فادحة. وكان هدف السوريين وحلفائهم هو خنق القطاع المسيحي بفرض حظر شامل عليه. وحيث إنهم حملوا القوات اللبنانية وجيش عون على قصف القطاع المسلم فقد أفلحوا في إعادة الوجه الطائفي للنزاع اللبناني. وبشكل عام لم يحسن ميشال عون استغلال شعبيته الناشئة بالقطاع الغربي وأجل الموازنة المؤسساتية المحتملة بين الطوائف إلى ما بعد تحرير الأراضي اللبنانية معزّزاً بذلك المخاوف من عودة نظام ماروني في حالة انتصار الجيش.

اتفاقيات الطائف:

استمرت حرب التحرير أشهراً عديدة. وهي في ذهن ميشال عون ينبغي أن تفضي إلى تسوية تمكّن لبنان من أن يعود إلى إيجاد حل «عربي» فكلّفت لجنة من ثلاثة رؤساء دولة هم ملكا المغرب والعربية السعودية ورئيس الجزائر بالتوسط بين مختلف الفعلة اللبنانيين وسوريا والعراق. وكان هدفها الوصول إلى وثيقة وفاق وطني يقوم على إصلاح للنظام السياسي وتحديد جدول زمني لاستعادة سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية. وفي 31 يوليو قدر تقرير أنه أفضى إلى مأزق بسبب اختلافات في الرأي مع سوريا التي تطالب بتشكيل حكومة وفاق وطني تسبق توسيع السيادة اللبنانية. وعبّرت عن خلافها لمقترح اللجنة الخاص بمستقبل العلاقات السورية اللبنانية، ولما أُحرجت الحكومة

السورية اضطرت إلى التنازل أمام الضغط العربي. وفي يوم 17 سبتمبر اقترحت اللجنة خطة سلام تتضمن وقفاً كاملاً للقتال ورفع الحصار واجتماع أعضاء مجلس النوّاب اللبنانيين خارج البلاد. وفي 23 سبتمبر كان وقف إطلاق النار عاماً، وفي 30 سبتمبر اجتمع 63 نائباً (من 73) بالطائف بالعربية السعودية.

استمر النقاش حتى 24 أكتوبر بالخصوص على الإصلاحات الدستورية وعلى دور سوريا بلبنان. وقد وضعت العربية السعودية كل ثقلها السياسي وتأثيرها المالي للحصول على هذا الحل العربي. أما بخصوص الإصلاحات فإن وثيقة الوفاق الوطني التي صادق عليها 59 نائباً يوم 24 أكتوبر لم تزد على أن أثبتت ما كان مطروحاً للنقاش منذ «الوثيقة الدستورية» لبداية الحرب الأهلية. فأعيد التذكير باستقلال لبنان جمهورية ديمقراطية نيابية وبانتمائها الثلاثي للجامعة العربية والأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز. وكانت الإصلاحات السياسية مرحلة أولى نحو إلغاء الطائفية. ورفع عدد النواب إلى 108 نائباً مع تعادل بين المسلمين والمسيحيين. وقلّصت سلطات رئيس الجمهورية لصالح رئيس مجلس الوزراء. وعلى المدى القريب كان الهدف المرسوم هو إعادة سيادة الدولة اللبنانية على كامل التراب وذلك يتضمن انتخاب رئيس للجمهورية وحل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتشكيل وزارة وحدة وطنية والإعلان عن الإصلاحات، وكل اللاجئين اللبنانيين يحق لهم العودة إلى مناطقهم الأصلية وتساعد القوات السورية القوات الشرعية اللبنانية على بسط سلطة الدولة طيلة مدة سنتين حداً أقصى، وتقرر الحكومتان السورية واللبنانية في نهايتها إعادة نشر القوات السورية في البقاع والمناطق المجاورة وتوقعان اتفاقاً ينص على حجم القوات السورية ومدة وجودها، وتحدد علاقات هذه القوّات بالسلطات اللبنانية في مناطق وجودها.

ولقد تمت معالجة العلاقات السورية اللبنانية في فصل خاص:

«إن لبنان ذا الانتماء والهوية العربيين تربطه علاقات أخوّة وصداقة بكل

البلدان العربية. وهو مرتبط مع سوريا بعلاقات متميِّزة تستمد قوّتها من الجوار والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة. وإنما يقوم التنسيق والتعاون بين البلدين على هذا المبدأ وسيتم تجسيد هذا المبدأ باتفاقات بين البلدين في مجالات شتى في إطار سيادة كل من البلدين واستقلاله. وعلى هذا الأساس ولأن دعم الأمن يكفل وجود المناخ المطلوب لازدهار هذه الصِّلات الممتازة، فإنه من الضروري الحرص على ألا يكون لبنان في أي حال من الأحوال مصدر تهديد لسوريا ولا سوريا للبنان. لذلك فلبنان لن يسمح بأن تستعمل أرضه مكان عبور أو بؤرة لأي قوة أو دولة أو منظمة يكون هدفها تعريض أمنه أو أمن سوريا للخطر. ولن تسمح سوريا من جانبها ـ وهي الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته والتفاهم بين أبنائه ـ بأي عمل يمكن أن يهدِّد أمن لبنان واستقلاله وسيادته».

وكان لاتفاقات الطائف نوعان من الساخطين لأسباب مختلفة: من ناحية حزب الله والميليشيات الحليفة لسوريا، أمل والحزب الاشتراكي التقدمي التي وجدت نفسها مهددة بالحل في حين أن الإصلاح الدستوري، في مرحلته الانتقالية نحو إلغاء الطائفية يفيد السنيين الذين يحتفظون برئاسة مجلس الوزراء التي تقرر أن تصبح أهم مركز للسلطة وهو بذلك لا يتطابق مع ميزان القوى الحقيقي في القطاع المُسلم ولا مع التوجهات المعتادة للسياسة السورية. ويجب التعرّف في المكانة الممنوحة للسنيين تأثير السعودية المباشر. ومن ناحية أخرى عون وأنصاره الذين وجدوا الاحتلال السوري وقد تم تكريسه باتفاق ملزم بدلاً من الحصول على تحرير بلادهم من هذا الاحتلال.

وحاولوا الاعتراض على تطبيق الاتفاقات بمنع الانتخاب الرئاسي بضغط مورس على النواب المسيحيين. ولما فشل عون يوم 4 نوفمبر أعلن حلّ البرلمان، وهو عمل اعتبره الحص غير مشروع ومخالفاً للدستور ولاغياً، وفي 5 نوفمبر تم انتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية. ورفض عون وجعجع

الاعتراف بهذا الانتخاب، وحيث إن البطريرك الماروني حذّر من التقسيم هاجمت الجماهير مقر البطريرك مبينة أهمية الانقسامات الجديدة داخل الطائفة المارونية. وفي يوم 7 نوفمبر أعلن عون نفسه «رئيس لبنان الحر وذا السيادة»، وفي 13 نوفمبر عيّن معوض لرئاسة الوزراء سليم الحص. لكن رئيس الجمهورية اغتالته يوم 22 نوفمبر منظمة كانت وسائلها الضرورية ببيروت الغربية لإعداد عملية عدوانية تتطلّب وسائل ضخمة نسبياً، وتم انتخاب إلياس الهراوي خليفة لمعوض يوم 24 نوفمبر ويبدو أن شخصيته وحرية عمله كانت أضعف بكثير مما كان لسلفه. واستحال عليه دخول بيروت الشرقية التي توجد بها رئاسة الجمهورية ووزارة الدفاع التي كانت ما تزال بين أيدي أنصار ميشال عون. وحاول الهراوي في فترة ما الاستيلاء على رمزي الشرعية هذين بالقوة (بالمساعدة السورية المحتملة) إلاّ أن مظاهرات شعبية ضخمة ردعته عن ذلك. ورغم الدمار الهائل الذي تسببت فيه حرب التحرير احتفظ ميشال عون في معارضته للسوريين بشعبية كبرى لم تكن للقوات اللبنانية ولا للهراوي مثلها، مع أن هذا الأخير كان بصدد كسب معركة الاعتراف الدولي لأن السفراء الأجانب كانوا يخاطبونه هو باعتباره السلطة الشرعية، وبعد فترة من التردد تبنّت الهيئات الدبلوماسية اللبنانية الموقف نفسه.

كان فقدان عون الشرعية واضحاً في يناير 1990 عندما أراد منع الصحافة اللبنانية الصادرة في قطاعه من نعت الهراوي بلقب الرئيس. إلاّ أن العدو الحقيقي لميشال عون كانت القوات اللبنانية، فمنذ أن أعيد تشكيل الجيش في القطاع المسيحي وفي نيته إيقاف نشاط الميليشيات أصبحت المصادمات مع القوات اللبنانية لا حيدة عنها؛ فحرب التحرير التي تبعها أنصار جعجع كارهين ما زادت على أن أخّرت المواجهة المتوقعة والمعلن عنها من الجميع، دخل سمير جعجع في لعبة اتفاقات الطائف. وبدءاً من 30 يناير 1990 استؤنفت الحرب بين الجيش والميليشيات. وعلى عكس ما كان الجيش يأمله فإنه لم

يتمكن من الاحتفاظ بمنفذ على الساحل ووجد نفسه محاصراً بين القطاع المسلم وبين قطاع القوات اللبنانية. وزاد انضمام هذه القوات يوماً بعد يوم لاتفاقات الطائف، وبعد أسابيع من المعارك الدامية قبل المتحاربون هدنة هشّة.

حصل العماد عون عندئذٍ على دعم غير متوقع من الجانب السوري بواسطة الميليشياتين المارونيتين التابعتين لسوريا وهما مليشيا فرنجية وميليشيا إيلي حبيقة وكلتاهما عدو لدود للقوّات اللبنانية. وهكذا سمح السوريون مؤقتاً بتزويد الأراضي التي يسيطر عليها العونيّون، في حين أن ميشال عون أشار إلى إمكانية التفاوض مجدداً حول بعض نقاط اتفاقات الطائف. وفي صيف 1990 المتميِّز بقلب كل المعطيات السياسية للشرق الأوسط باندلاع أزمة الخليج صوت البرلمان اللبناني على الإصلاحات المنصوص عليها في الاتفاقات وصدّق عليها بعد ذلك الرئيس الهراوي. وفي بداية شهر أكتوبر بدأ استعمال القوة من جديد بين الحكومة الشرعية المتحالفة مع القوّات اللبنانية وبين العماد عون الذي حوصرت أراضيه. وتصاعد التوتر بينما أعلن السكان عن تضامنهم مع العماد. وكانت سوريا هذه المرة مقرّة العزم على إنهاء الأمر. وفي 13 أكتوبر 1990 قصف الطيران السوري مواقع الجيش المنشق وأعلن العماد ميشال عون استسلامه ودعا أنصاره للانضمام إلى الجيش الشرعي والتجأ إلى السفارة الفرنسية. وقام الجيش السوري والميليشيات التابعة له مباشرة باحتلال المحرز المسيحي السابق وأشارت الصحافة إلى عمليات ابتزاز مختلفة وعمليات نهب واغتصاب وإعدامات بلا محاكمة وكذلك إلى إيقاف ضباط عونيين، ويبدو أن الجيش اللبناني قد فقد إطارات عديدة وذلك ما أضعف الدولة أمام الميليشيات.

اتضح أن العماد ميشال عون كان سياسياً رديئاً لكن ذلك ما أعطاه الهيبة بالقياس إلى السياسيين الذين قادوا لبنان بمهارتهم الفائقة إلى الطامة الكبرى. والتزامه بالصدق في القول وإرادته الحقيقية محاربة الفساد كان لهما الأثر خاصة وأنهما حصلا في لحظة أصبح فيها المأزق الدائم الناجم عن نظام

الميليشيات لا يُطاق بالنسبة للسكان. ورغم الاختلافات الجوهرية العائدة إلى الظرف اللبناني فإن بالإمكان أن نُقَدِّر أن مغامرة العماد عون والهبة الشعبية التي خلفتها شبيهتان كثيراً بالانتفاضة الفلسطينيّة التي تجري في ذات الوقت.

وبخلاف هذا الصراع الهام والهادف إلى السيطرة على الدولة وشرعيتها تواصلت خلافات أخرى بلبنان. فالصراع الدموي بين أمل وحزب الله من أجل السيطرة على الطائفة الشيعية لم يعرف توقفات فعلية. وفي الجنوب استرجعت منظمة التحرير الفلسطينيّة حضوراً عسكرياً أقوى مما كان قبل عام 1982، واغتنمت الفرصة للقضاء على مختلف أشكال الانفصال الفلسطيني في هذه المنطقة. ولقد تسببت حرب التحرير في تحركات سكانية جديدة وهامة. فاللاجئون الفارّون من الحرب غالباً ما يعودون إلى مناطقهم الأصلية. وضاعف الدروز من إشاراتهم مشجعين المسيحيين على العودة إلى المناطق المختلطة القديمة بالشوف والمتن. وأكثر الحركات إثارة للقلق هي استئناف هجرة السكان الذين يغادرون لبنان نهائياً ويذهبون للاستقرار بأوروبا وبأمريكا الشمالية بوجه خاص، ولبنان هو البلد الوحيد بالمنطقة الذي ركد عدد سكانه إن لم نقل أنه تناقص في السنوات الخمس عشرة الأخيرة.

إن الإصلاحات الدستورية لاتفاقات الطائف مقبولة لغالبية السكان اللبنانيين. والمسألة الحقيقية هي مسألة الوجود السوري (والإسرائيلي والفلسطيني بالجنوب) والصياغة الغامضة «الروابط الممتازة» التي تربط سوريا بلبنان تسمح بكل التأويلات. ويمكن كذلك اعتبار ذلك تأكيدات سنة 1944 أثناء مناقشة اتفاق الإسكندرية فحسب، كما يمكن اعتبار أن الاتفاقات تسمح بالتدخّل السوري الدائم في الشؤون اللبنانية. ونقطة ضعف اتفاق الطائف السياسية تتمثّل في إرادة استرجاع سلطة الدولة بإثارة انشقاق قوة هذه الدولة الرئيسة أي جيشها الذي أُعيد بناؤه بتؤدة منذ عام 1976. ومنذئذٍ أصبحت الحكومة الشرعية في تبعية كبرى تجاه سوريا. فهل ستتمكن هذه الأخيرة من

الدخول في عملية إلغاء الميليشيات بينما كانت الميليشيات جميعها في فترات مختلفة أدوات السياسة السورية المفضلة؟ وهي قد رفضت ـ كما فعلت سنة 1976 ـ عودة الشرعية اللبنانية إلى الجنوب سامحة بذلك بلقاء الميليشيات ومنظمة التحرير الفلسطينية بهذه المنطقة.

ولئن كان من الصحيح أن لبنان ليست له واردات من النفط تبرز تذكير الضمير الغربي بعنف بضرورة استعادة القانون فإن انتشار زراعة المخدرات في السنوات الأخيرة والاتجار بها هما بصدد تحويل هذا البلد المسكين إلى بؤرة ممكنة لحرب المخدرات شبيهة بالحرب التي تشهدها أمريكا اللاتينية. والعداء البيّن للحكومة الأمريكية تجاه العماد عون مع أنه المسؤول اللبناني الوحيد الذي أراد محاربة «الميليشيات المخدرة» يظهر حدود الخطاب التهذيبي للولايات المتحدة بالنسبة لمصالحها بالمنطقة. وإن لم تجد الصراعات اللبنانية حلولها في إطار التسوية العامة لمسائل الشرق الأوسط التي كثر الحديث عنها منذ بداية أزمة الخليج فلا يمكننا إلاً أن نكون متشائمين بخصوص مستقبل هذه البلاد.

الانـتفاضـة

تطور الأراضي المحتلّة:

تحت حكم إسحاق رابين من عام 1974 إلى 1977 عدل «العماليون» سياستهم تعديلاً كبيراً. فلم يريدوا التقيد بالمذهب الذي وضعته خطة ألون فقبلوا إنشاء مستعمرات استيطانية في المناطق كثيفة السكان. ولهذا المنعطف ثلاثة أسباب تفسّره فخطة ألون في حدّ ذاتها أُنجزت تقريباً. والمشاركة ذاتها في مفاوضات السلام غداة حرب أكتوبر دفعت الحكومة الإسرائيلية إلى مضاعفة حالات الأمر الواقع لإظهار عزمها على البقاء في الأراضي المحتلّة وظهور شكل جديد من الصهيونية، فالعنصر الديني طالما كان غائباً في الصهيونية التي كانت تدعي أنها مذهب عَلْماني خالص. ولقد أثارت حرب

1967 انبعاث الحركات الدينية مثلما حصل في البلدان العربية، وترى الحركات الدينية أن الصهيونية باعتبارها عَلْمانية مناضلة مذمومة. غير أن جزءاً من المتدينين يجدون أنفسهم في إرادة العودة إلى الأرض الموعودة. وتطرح طائفة الزيلوط المجتمعة في «كتلة العقيدة» أن استقرار اليهود في كامل أرض إسرائيل واجب ديني لا يمكن لأي سلطة دنيوية أن تعيد طرحه. وبدءاً من عام 1974 أقاموا مستعمرات «غير شرعية» رغم معارضة الحكومة الضعيفة. كانت غالباً ما يُعترف بها رسمياً بعد مقاومة رمزية من هذه الحكومة. وفي الوقت الذي يتكلم فيه العماليون عن إمكانية حصول «اتفاق ترابي» مع الأردن كانوا يتركون قيام وضع «إسرائيل كبرى» يمنع أي تجسيد لهذا الاتفاق.

ومع عودة اليمين للسلطة في مايو 1977 بانتصار الليكود أصبح الخطاب أكثر صراحة، إلاّ أن المفاوضات المؤدية إلى كامب ديفيد كانت تمنع الضم المباشر للأراضي المحتلة. وعرض بيغين مشروعه المشهور بخصوص حكم ذاتي فلسطيني في ذات الوقت الذي كان يدعم فيه إنشاء إسرائيل الكبرى بمضاعفته عدد المستعمرات السكانية وباستكماله الحيازة العقارية. وفي عهد خطة ألون كانت مصادرة الأرض تتم خاصة باسم الدواعي الأمنية، ولما أصبحت هذه الذريعة مبتذلة بشكل متزايد حتى عند المحاكم الإسرائيلية فقد ابتُدعت سلسلة من الخدع القانونية. وكما هو الشأن سنة 1949 أوكلت أملاك «المتغيبين» للإسرائيليين ـ والمتغيبون المعنيون هنا هم الفلسطينيون الذين فرّوا من اجتياح سنة 1967 والذين تلقوا أمراً يمنعهم من العودة ـ ومُنحت أراضي الدولة للمستوطنين دون سواهم وحيث إن جزءاً كبيراً من الأراضي الفلسطينيّة ليست مسجلة بسجل عقاري فقد صنّفت على أنها أراضٍ للدولة وصودرت، وكل ذريعة صالحة للاستيلاء على الأراضي. وخطط التهيئة الريفية والحضرية تحول عن وجهتها الأصلية حتى تشجع نقل الملكية باسم الصالح العام وتتخذ أسماء مستعارة للتدخل في السوق العقارية، وتمارَسُ ضغوط شتى من أجل إجبار

المُلاَّك العرب على بيع أراضيهم، فتاريخ الضفة الغربية هو تاريخ أي مشروع استعماري استيطاني. فجهاز الدولة يُمارس كل سلطته وكل ثقله من أجل انتزاع أملاك الأهالي. وبعد عشر سنين من هذا النظام استحوذ الإسرائيليون على نحو نصف أراضي الضفة الغربية وعلى ثلث أراضي قطاع غزّة.

والمسألة العقارية توافق مسألة الثروة المائية. فمنذ نهاية الستينيّات يستهلك الإسرائيليون كل الموارد المائية المتجددة للدولة العبرية أي حوالي 1610 إلى 1650 مليون متر مكعب، ونمو استهلاكهم يمر بالاستيلاء على مياه الأراضي المحتلّة (بالضفة 850 مليوناً منها 650 سهلة الاستغلال وغزة 80 مليوناً) وفي نهاية الثمانينيّات إذا كان السكان العرب لفلسطين الخاضعة قديماً للوصاية يمثّلون 41٪ من مجموع السكان فإنهم ليس لهم الحقّ إلاّ في جزء يسير من الموارد إذ تتلقى إسرائيل 86٪ وعرب الأراضي المحتلة من 8 إلى 12٪ والمستوطنون 2 إلى 5٪ وهذا التوسيع ليس ممكناً إلاّ بوضع تشريع قائم على التمييز. فبينما كان الماء في عهد الانتداب يعتبر ملكاً خاصاً، فإن التشريع الإسرائيلي المطبّق على الأراضي المحتلّة يعتبره ملكاً عاماً. وحق الاستعمال يخضع لرخصة تمنحها السلطات العسكرية التي تدير الأراضي. فالأراضي العربية المروية تم الحدّ منها بشكل مجحف، وتكلفة الماء الموزع من قبل الشبكة الحكومية ـ بفضل تلاعب دقيق على الدعم ـ أربعة أضعاف ما يحصل عليه مزارع إسرائيلي أضف إلى ذلك أن الفلسطينيين لم تعد لهم عملياً إمكانية حفر آبار جديدة (5 رخص منذ عام 1967) بينما يمكن للمستوطنين التمتع بآبار عميقة جداً تجفف الآبار العربية ذات العمق المحدود. فالزراعة الفلسطينيّة خاضعة لظروف تمنعها من التطور وفي بعض الحالات تجبرها حتى على الانحسار، بينما يمكّن المستوطنون من كل الوسائل «لجعل الصحراء تزهر» حسب المضمون المحبب للدعاية الصهيونية.

إن مسألة المياه أساسية لمستقبل الأراضي المحتلّة ولا يمكن التفكير في

أن إسرائيل ستقبل باستقلال حقيقي للأراضي المحتلة عندما نعلم أن الإمكانيات المائية المشتركة بين إسرائيل والضفّة الغربية (الأمطار المتساقطة على مرتفعات الأراضي والتي تتسرّب إلى الطبقات الجوفية المقسمة بين المنطقتين) تقدّر بـ475 مليون متر تستهلك إسرائيل منها 25.5٪، فنهاية سحوبات إسرائيل من الأراضي المحتلّة ستؤدي إلى انحطاط حتمي للزراعة والصناعة الإسرائيليتين.

والمقاومة الفلسطينيّة في شكل صمود يعرب عنها النمو السكاني خير إعراب، فالسكان العرب سنة 1988 ارتفع عددهم إلى 1.700.000، أي بزيادة قدرها 75٪ عما كان في سنة 1967. والسكان العرب بالقدس الشرقية التي ضمت لإسرائيل زاد عددهم بأكثر من الضعف: 60.000 سنة 1967و122.000 سنة 1983. وباستثناء منطقة القدس (1967: 135.000 و306.000 سنة 1983) لا يمكن للسكان اليهود مجاراة هذا النسق. والاستعمار اليهودي للأراضي لم يغيّر النسب الديموغرافية رغم جهود الحكومة الإسرائيلية (20.700 عام 1982 و42.000 في عام 1985 و10.000 في عام 1988) أما في إسرائيل فرغم هجرة اليهود إلى هذه البلاد فإن نسبة غير اليهود ظلّت مستقرة (14٪ تقريباً) ورغم أن حدّاً من النمو الديموغرافي لدى العرب محتمل (وهذا التناقض قد أصبح ملاحظاً لدى العرب المسيحيين). فإن النزوع على المدى الطويل هو نحو أغلبية عربية في أرض فلسطين التي كانت قديماً تحت الانتداب. وحسب حركة وجدت كذلك في الجزائر في الفترة الاستعمارية فإن نزع ملكية الأهالي أفضى إلى نتيجة عكسية إذ هم يعودون في شكل بروليتاريا إلى الأماكن التي طردوا منها. فكل الصناعات ذات الأيدي العاملة الإسرائيلية تستخدم عمال الأراضي المحتلّة ورغم أيديولوجيا غزو الأرض التي هي أيديولوجيا مؤسّسي إسرائيل، فإن الهجرة من الريف جعلت من الضروري استخدام العمّال العرب في الأعمال الزراعية.

وفي عهد الحكومة العمالية كان «التعايش» بين العرب والإسرائيليين ممتدحاً رسمياً: فالسلطات ينبغي أن تتدخّل أقل ما يمكن في الحياة اليومية للسكان المخضعين مع خلق أكبر عدد من حالات الأمر الواقع. وأصبحت الأراضي المحتلّة شأنا مربحاً ما دام جزء من النفقات الجماعية يتلقى تمويلاً خارجياً: فرواتب الموظفين تدفعها الأردن كما يصل الدعم في أشكال مختلفة من البلدان العربية النفطية للخدمات العامة مثل التعليم والصحة، وهناك المساعدة الدولية وفي المقام الأول مكتب إغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم التابع للأمم المتحدة (في غزة خاصة) والاقتصاد العربي يجب ألا يتجاوز الحد في النمو، ومشاريع التوسع الاقتصادي تخضع لترخيص حتى لا تخلف منافسة للمنشآت الإسرائيلية. وتعبئة التوفير العربي ممنوعة بإلغاء النظام المصرفي المحلي بعد حرب سنة 1967 في حين أن عائدات جديدة ظهرت بالعمل في إسرائيل وتحويلات المهاجرين بالخليج. والوضع الذي نجم عن تلك السياسة هو أن الفلسطينيين لم يكن لهم سوى قطاعين مسموح بهما من قطاعات التمويل وهما التربية (من ذلك إنشاء منشآت للتعليم العالي) والعقارات. ورغم تقييدات السلطات فإن البرجوازية الفلسطينية تكثر من بناء المنازل باعتبارها رمزاً لإرادة التأصّل.

وتوترت العلاقات بوصول الليكود للسلطة. بإرادتها إقامة إسرائيل الكبرى. والمسؤلون الإسرائيليون واعون للنمو الديموغرافي العربي الذي قد يجعل مشاريع الاستيطان غير ذات جدوى لذلك يسلكون سياسة إنهاك السكّان لتشجيع الهجرة النهائية: فرخص البناء لم تعد تعطى إلاّ بأعداد محدودة وينبغي طلب ترخيص لغراسة شجرة مثمرة واحدة والتحويلات المالية من الخارج مراقبة، مراقبة صارمة حتى تكون «السيطرة» على السكان أيسر. وبما أن النشاط السياسي عند السكان قد انتعش بعد عام 1973 وأنهم متفقون علناً مع سياسة منظمة التحرير الفلسطينيّة. فإسرائيل تسعى إلى وضع الأراضي المحتلّة

في شبكة بوليسية ضيقة قائمة على ضغوط على الأفراد فبإغراء الكسب واستعمال الترهيب والعقوبات (للحصول على تأشيرة خروج أو مجرد الحصول على إمكانية المشاركة في امتحان) وباستعمال ضغوط شتى تحصل مصالح الاستخبارات الإسرائيلية على مخبرين ومتعاونين كثيرين. وفضلاً عن الفعالية الفورية في تفكيك شبكات المقاومة فإن ذلك يخلق مناخاً من الريبة لدى الوطنيين (خاصة وأن المحاكمة الإسرائيلية تسمح بعدم إطلاع المتهمين ومحاميهم على العناصر التي استخدمت للادعاء) والعقوبات الجماعية ثقيلة جداً: من هدم منازل أسر أدانت المحاكم أحد أفرادها وفرض حظر التجوّل لعدة أيام على المدن وغرامات جماعية إلخ.

التحوّلات السياسية:

ومع ذلك المقاومة السياسية مستمرة. فالانتخابات البلدية لسنة 1976 مكّنت من بروز نخبة جديدة وضعت حداً لحكم الوجهاء التقليديين الموالين للأردن والقطيعة ثقافية أكثر منها اجتماعية؛ فالمنتخبون ينتمون إلى طبقات متوسطة مثقّفة أو هم ذوو علاقات بأسر الوجهاء غير أن برنامجهم الوطني ورؤاهم للعالم قريبة من برامج ورؤى النخبة الفلسطينيّة الأخرى التي تكون إطارات منظمة التحرير الفلسطينية. وهم يسعون إلى العمل معاً وإلى الدفاع عن مصالح رعاياهم ويرفضون أن يكونوا أداة لنقل أوامر السلطة العسكرية الإسرائيلية. وبينما يفترض فيهم أن يكونوا المخاطبين الممثلين الذين نصّت عليهم اتفاقات كامب ديفيد من أجل تحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني فإن السلطات الإسرائيلية لم تأل جهداً لإزاحتهم عبر خلعهم أو طردهم نحو الأردن. كما قامت منظمات صهيونية متطرّفة بعمليات عدوانية جرحت عدة عمداء بلديات جروحاً بالغة. ومنذ عام 1981 أُخضعت كبريات المدن الفلسطينية إلى الإدارة المباشرة للمدراء العسكريين الإسرائيليين.

وبما أن العمداء المنتخبين لم يبدوا الانقياد المراد ليصبحوا المخاطبين

الضروريين من أجل إقامة الحكم الذاتي للأشخاص لا للأراضي والذي خططت له الحكومة الإسرائيلية فإن هذه الأخيرة التفتت نحو إقامة «رابطة القرى» وهذا المشروع القائم على نظرية مستشرقين إسرائيليين حول تجزؤ السكان وتفتتهم يتمثّل في تنمية منظمات تقبل انطلاقاً من القرى الطلبات الإسرائيلية. وسعت السلطات العسكرية إلى تجنيد أعضاء الروابط من بين الوجهاء الموالين للأردن. ولقد قبل بعضهم ثم رفض بعد إدانة الملك حسين هذه العملية. فتركز بعدئذ هذا التجنيد على طبقة اللصوص المحليين والمتعاونين الذين فقدوا هيبتهم؛ فرغم السلطات الإدارية التي أعطت لهم (الحصول على تراخيص السفر والبناء والغراسة والري إلخ. .) فقد اتضح أن هذه العملية كان مصيرها الفشل. وأعضاء الروابط اضطر الجيش الإسرائيلي لحمايتهم من غضب مواطنيهم. ومنذ عام 1982 قامت مظاهرات شعبية عنيفة جداً ضد الاحتلال قمعها الجيش الإسرائيلي بكل قسوة مسبّباً سقوط عدة ضحايا. والبحث عن مخاطبين منقادين هذا كان الشق الداخلي لسياسة الحكم الذاتي والتي تشمل في الخارج القضاء على منظمة التحرير الفلسطينيّة باجتياح لبنان.

وكان من نتائج تشكيل حكومة إسرائيلية للوحدة القومية في سبتمبر عام 1984 برئاسة شيمون بيريز أن تم التخلي عن مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني لصالح الخيار الأردني. فبعد تريّث أثناء الحوار الأردني الفلسطيني لسنة 1985 أعاد بيريز طرح مشروعه بالتفاهم مع الملك حسين. وحيث إنه لم يكن له من شيء غير إعادة طرح خطة ألون التي قد تعرضت إلى التحريف الخطير بفعل سياسة بناء المستوطنات داخل أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان فإنها لا يمكنها أن تفضي إلى أي حل شامل. أضف إلى ذلك أن الليكود تعترض على كل مسعى قد يفضي إلى إعادة الأراضي المحتلّة، وعلى نقيض ذلك ضاعفت الأردن من مشاركتها في الإدارة الفعلية للأراضي المحتلة بينما تظهر المؤشرات تصعيداً للعنف: فقد قتل 8 فلسطنيين سنة 1985 وقتل 22 سنة 1986 كما شهدت

الأشهر الأولى من سنة 1987 مضاعفة للحوادث إلى حد أن البعض تكلم عن انتفاضة فلسطينية، وكان عدد المعتقلين السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية قد فاق عند ذلك التاريخ أربعة آلاف.

وفي إطار مكافحة منظمة التحرير الفلسطينيّة سمحت السلطات الإسرائيلية ـ بل وشجعت ـ تطور المنظمات الإسلامية. وكانت هذه المنظمات قد شرعت منذ نهاية السعبينيّات في إعادة نشر الإسلام بصورة حازمة في المجتمع الفلسطيني. وكانت الجامعات وخاصة جامعات قطاع غزة، معاقل هذه الحركات مثلما هو الشأن بمصر. وفي بداية الثمانينيّات هاجم النشطون سمات التأثير الغربي من سينما ومسرح وحفلات رقص على أنغام الموسيقى الغربية إلخ. واقترفوا اعتداءات عديدة ضد مناضلين يساريـي النزعة من منظمة التحرير الفلسطينيّة بينما كان التفاهم ممكناً مع مناضلي منظمة التحرير الفلسطينيّة ممن قد تتخذ وطنيتهم الفلسطينيّة نزعة إسلامية.

وأصيب الإسرائيليون بنفس خيبة الأمل التي أصيب بها الأمريكيون من قبلهم فقد تبيّن لهم أن الإسلاميين لا يقفون عند حد النضال ضد قوى اليسار الداعية للعلمنة بل إنهم أصبحوا رأس حربة النضال ضد الاحتلال منذ عام 1986. وأن تصاعد التوتر منذ نهاية تلك السنة تعود أسبابه إلى حدٍّ كبير إليهم. إلاّ أن الصدى الكبير الذي كان لهم يعود في الواقع إلى الوضع الذي لا يُطاق الذي كانت عليه الأراضي المحتلّة.

إن ظهور الحركة الإسلامية المتأخرة نسبياً عنها في الدول العربية المجاورة يسمح بملاحظة تيارين كبيرين نجدهما في المناطق الأخرى من العالم العربي في الثمانينيّات: فالتيار الأول هو تيار إسلامي فعلاً دافعه التقوى أو «الأصولية» وهدفه الأول إعادة أسلمة المجتمع بالقوة إن لزم الأمر. والتيار الثاني هو قبل كل شيء رفض التدخّل الغربي وتدخل الولايات المتحدة خاصة. ويجمع بين هذين التيارين فكرة أن الإسلام هو دواء كل علل العالم العربي. وكان القومية

العربية في سنوات الخمسين والستّين تقدّم هي أيضاً على أنها الترياق الشافي إلاّ أن تجربتها في السلطة أظهرت لها بطلان دعواها. وحسب ما يظهره برنامج منظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينيّة السنيّة التي لا يربطها غير الاسم بالمنظمة الشيعية المسؤولة عن اختطاف الرهائن بلبنان فإن الاهتمام يشمل الجانب الثقافي والجانب السياسي على حدّ السواء.

«إن حركة الجهاد الإسلامي تعبير إسلامي شعبي عن حوار طويل بدأ في منتصف السبعينيّات على المسرح السياسي الفلسطيني حول دور الإسلاميين فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينيّة عندما تم تبنّي القاعدة الأولى لهذه الحركة عبر الشعار. الاستراتيجية: إن القضية الفلسطينيّة تشكّل القضية المركزية لدى الحركة الإسلامية ليس في داخل فلسطين فحسب بل كذلك بالنسبة لجميع الفئات الإسلامية بالمنطقة، وإن دولة الكيان الصهيوني تشكّل رأس حربة العدوان الغربي ضد العالم العربي والإسلامي، إن الحركة الإسلامية المعاصِرة تعمل على التصدّي للتحدي الغربي في جميع أشكاله الثقافية والاقتصادية والسياسية.

كل هذا النص برهان على أن التيار الإسلامي في رأي فئة منه، ليس سوى إضفاء اللون الإسلامي على الخطاب الثوري والقومي العربي بعد التخلي عن الإحالة الاشتراكية الذي بدأ بعد موت عبد الناصر. ويمكن فهم هذا التطور إذا علمنا أن كثيراً من المناضلين الإسلاميين بدأوا نشاطهم ضمن الحركات القومية العربية (وذلك ما يميّزهم عن الإسلاميين الأصوليين الشديدي العداء للقومية العربية منذ اضطهاد عبد الناصر إيّاهم).

الانتفاضة:

في يوم 9 ديسمبر 1987 اصطدمت شاحنة إسرائيلية بسيارة أجرة عامة فلسطينية بقطاع غزة فقتلت أربعة أشخاص وجرحت تسعة آخرين وسرعان ما انتشرت شائعة تقول بأن الأمر يتعلّق في الواقع بعمل عدواني منظّم من قِبَل

مستوطنين يرغبون في الثأر لأحد أفرادهم طُعن بغزّة قبل ذلك بأيّام. واندلع التمرّد بقطاع غزّة ثم بالضفّة الغربية. وأخذ الشبان يلقون الحجارة على كل ما هو إسرائيلي وكان الكبار من أسرهم يؤيدونهم في عملهم هذا وبداية من يناير نظمت إضرابات التجار في المراكز العمرانية بينما أعرب الريف عن تأييده بإقامته الحواجز على الطرقات ومهاجمة المركبات الإسرائيلية وانضمت القدس الشرقية للحركة وذلك ما حمل الإسرائيليين على تطبيق القوانين الاستثنائية الخاصة بالضفة على «عاصمتهم الخالدة».

فالانتفاضة أو العصيان إنما كان في البداية عفوياً كلية إذ أن سياسة الضغوط المتعددة الإسرائيلية قد جاوزت نقطة التوازن حيث لم يعد الخوف من القمع يعوض عن اليأس من المستقبل.. وانقلب ضد الإسرائيليين عمل رابين وزير الدفاع الذي زعم بأنه سيضع نهاية للتمرّد بتكسير عظام المتظاهرين (وهي كناية أخذها الجيش مأخذ الجد). فرغم الستة والعشرين قتيلاً والمائة والتسعة والسبعين جريحاً و1200 معتقل في ديسمبر 1987 ازدادت الحركة اتساعاً يوماً بعد يوم. والأهم من ذلك أن العمل أضحى منظماً فمختلف فصائل منظمة التحرير الفلسطينيّة (فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لجورج حبش والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين لنايف حواتمة والحزب الشيوعي الفلسطيني) اشتركت في العمل عبر أبنيتها السرية. وبداية من 4 يناير 1988 ظهرت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي أصدرت بيانها الأول داعياً إلى تكثيف النضال حتى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة. وكان كل خمسة عشر يوماً يصدر بيان جديد. وأكّد البيان الثالث الذاتية الفلسطينيّة بالنسبة لكل الدول العربية وشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينيّ.

«إن الانتفاضة بأيامها الملتهبة قد حققت ما لم يتوصل أي نظام عربي إلى تحقيقه في سنوات عديدة. فقد انتزعت قرارات دولية أدّت إلى عزل المحتل

الإسرائيلي وأعادت قضية شعبنا الفلسطيني إلى قمة سلم الأولويات العالمية ولقد صعقت نهائياً المحاولات التي قام بها الرجعيون لخنق منظمة التحرير الفلسطينيّة الممثِّل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني [. . .].

«إن القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة [. . .] تحيي أسر الشهداء وتؤكد مجدداً رفضها لمحاولات ملك الأردن بالمساومة على دم الشهداء كما أنها ترفض الرشاوى المحتقرة. إن شعب الشهداء يَعرف من هي قيادته الشرعية والوحيدة والتي تجسّدها منظمة التحرير الفلسطينيّة.

«إن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة [. .] تؤكد مجدداً بأن ثمار الانتفاضة السياسية ستكون التحرير والاستقلال. وهي تعرب عن تصميمها على قهر الحصار والسياسة الهادفة لتجويع (الشعب). وهي تطلب من مجلس الأمن أن يعترف بضرورة التدخّل الفوري والسريع والفعّال لتأمين الحماية الدولية لشعبنا على أساس القرار 605 و607 استعداداً لدعوة مؤتمر دولي تكون له كل الصلاحيات وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينيّة الممثِّل الشرعي والوحيد لشعبنا باعتبارها طرفاً خاصاً ومستقلاً»[1].

يبدو أن جزءاً من الإسلاميين قد انضموا للقيادة الموحدة بينما أسّس الجذريّون حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي يتحاشى برنامجها الإشارة إلى منظمة التحرير ويهدف إلى القضاء على دولة إسرائيل كلية. وخطابها يمثِّل تماماً التيار الإسلامي الحالي.

«رفض القرارات الاستسلامية والقطيعة مع خط كامب ديفيد الانحرافي ورفض مشروع الحكم الذاتي وفكرة المؤتمر الدولي والنضال المستمر لوضع نهاية للاحتلال ولتحرير الوطن والبقاع المقدّسة من التدنيس والرجس. أيها

---

(1) أورده جان فرنسوا لوغران «الإسلاميون الفلسطينيون في محنة التمرد» في Maghreb - Machrek العدد 121، 1988 ص 14.

اليهود الجبناء ستعلمون لمن تكون الغلبة غداً.

«ولبلوغ هذه الأهداف تتعدد الوسائل وتختلف وتتطور. وما من شك في أن استعمال كل الإمكانات وكل الطُّرق المُتاحة سيؤدي إلى الفلاح فالحاجة أمّ الاختراع وإن شعبنا سيحقِّق بنفسه المعجزات وسيخط بنفسه طريق التحرير من قبضة اليهود النازيين. وعما قريب ستسمعون الحديث عنهم[1].

ترى حماس أنه ينبغي ألا ينتظر أي شيء من الخارج الذي هو مصدر دائم للمؤامرات الصليبية أو الماسونية أو الشيوعية أو اليهودية، وأن الدول العربية متواطئة مع كل هذه الأعمال الشريرة. ورغم تجذّرها لم تتوصّل حماس إلى منافسة القيادة الموحّدة التي هي ملهمة الانتفاضة الرئيسية.

وتقوم الانتفاضة حول لجان شعبية مهنية أو محلية مكلّفة بتطبيق تعليمات القيادة الوطنية الموحّدة من حركات إضراب ومقاطعة البضائع الإسرائيلية وإقامة اكتفاء ذاتي اقتصادي ورفض دفع الضرائب الإسرائيلية. واستعمال الحجارة (وقطع الخرسانة في غزّة التي هي منطقة رملية) أصبح رمزاً لذلك. وهو في بدايته يعد تحدياً كاملاً للقوة التقنية الإسرائيلية. وفضلاً عن فعالية هذه الحجارة فإن الرجم كان دوماً في تلك المناطق أداة مكافحة الشر فبرفض استعمال الأسلحة النارية ـ وهي نادرة في الواقع في الأراضي المحتلّة ـ تبدو من استعمال الحجارة الرغبة في إبقاء المواجهة على مستوى معيّن وفي إظهار أين هم الضحايا، وذلك رد على الدعاية الإسرائيلية. وإن اختفاء الخوف يمر عبر القضاء على المتعاونين مع العدو. وفي السنة الأولى من الانتفاضة اقتصر الإجراء ضدهم على ممارسة ضغوط جماعية عليهم وإجبارهم على الاعتراف بذنوبهم والتوبة ويتم ذلك غالباً في المساجد، وبذلك تم تفكيك شبكة مخبري إسرائيل في مجملها، وبعد سنة، وحيث إن الجيش الإسرائيلي حاول إعادة

(1) جان فرنسوا لوغران، المصدر نفسه ص 23.

إقامة هذه الشبكة من أجل إلغاء اللجان الشعبية خاصة والقيادة الموحّدة صار يتم القضاء على المتعاونين مع إسرائيل بالتصفية الجسدية. ويبدو في بعض الحالات أن تصفية حسابات شخصية قد تداخلت مع الكفاح الوطني.

ولما تمكنت الانتفاضة في الديمومة فقد تصلبت. حيث يسقط في المتوسط قتيل يومياً من الجانب العربي. لكن ينبغي إضافة آلاف الجرحى وعشرة آلاف إلى خمسة عشر ألفاً من المساجين السياسيين. ويدور الصراع حول التعبير الوطني. فالإسرائيليون يحاولون القضاء على كل سمة خارجية من سمات الوعي السياسي الفلسطيني من أعلام ونصوص وشعارات إلخ.. وذلك ما يقتضي حضوراً دائماً في كل الأراضي المحتلّة. والجيش الإسرائيلي لا يكتفي بإرادة تأمين أمن طرق المواصلات التي هي الأهداف الرئيسة لرجم الحجارة بل هو يتدخّل لأبسط علامات التجمّع في المدن والريف.

وإدارته للنظام العام فظة ورغم السنوات العديدة من الاضطرابات يزعم الجيش بأنه لم يتم إعداده لمواجهة مثل هذا الوضع. ولا شك أن هذا الجيش ما زال بعيداً عن هذا الإعداد إن من المحتمل أن فلسطين هي البلد الوحيد في العالم الذي يتميّز بضخامة عدد القتلى عبر استعمال الغاز المسيل للدموع والطلقات المطاطية، وينبغي أن نضيف إلى ذلك العنف الخاص بالمستوطنين الذين هم الهدف الأول لرمي الحجارة والذين يردون عليه باستعمال الرصاص الحقيقي. وإن التغطية الإعلامية للأحداث والتبعية للتمويل الأمريكي تجعلان من الصعب استعمال طرق أعنف شبيهة بطرق 1949 أو بطرق الدول العربية بالمنطقة.

وأول أثر للانتفاضة هو أنها أبرزت من جديد «الخط الأخضر» الذي يفصل إسرائيل عن الأراضي المحتلّة بجعل هذه الأخيرة منطقة خطر دائم. وكذلك الشأن بين القدس العربية والقدس اليهودية والآثار الاقتصادية هامة جداً. إذ أن الأراضي لم تعد مصدر موارد بل أصبحت عبئاً ثقيلاً (ولو بالإبقاء

على جهاز قمع دائم) كما أن السياحة أصيبت إصابة بالغة في صورة العنف المحيط بالأرض المقدّسة. والنتيجة الأهم في ذلك هي السياسة؛ فبدلاً من أن يكون لإسرائيل خط هجوم مثلما هو الشأن في لبنان والأردن فهي هنا في حالة دفاع في الوقت ذاته الذي تواجه فيه هجوماً دبلوماسياً من قِبَل منظمة التحرير الفلسطينيّة وهو هجوم يُقاد بشكل رائع شبيه هجوم عام 1974.

الإعلان عن دولة فلسطين:

بداية من 22 ديسمبر 1987 عبَّر قرار مجلس الأمن رقم 605 بفضل امتناع الولايات المتحدة، عن الأسف «للسياسات إسرائيل وممارساتها التي تخرق حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلّة» كما أن القرار 605(*) بتاريخ 5 يناير 1988 يأمر إسرائيل باحترام معاهدة جينيف لسنة 1949 وبألاّ تطرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلّة (غير أن الولايات المتحدة استعملت حق الفيتو يوم أول فبراير ضد قرار جديد).

واغتنمت إدارة ريغن في سنتها الأخيرة فرصة هذا الوضع لإنعاش مبادرتها السلمية في شكل خطة شولتز المقدّمة في فبراير 1988. وكان مبدأها يقوم على العجلة. فبداية من مايو، حسب هذه الخطة تجتمع المفاوضات التي تدوم ستة أشهر بين إسرائيل وبين وفد أردني فلسطيني (ومن المحتمل أن تجري مفاوضات أخرى مباشرة بين إسرائيل وسوريا) ويتم الاتفاق على اتفاق مرحلي حول الأراضي المحتلّة. وأياً كانت حالة المفاوضات فتتم بداية من شهر ديسمبر مناقشة الوضع النهائي للأراضي حسب مبدأ مبادلة الأراضي بالسلام. وفي إسرائيل وافق بيريز على الخطة التي رفضها شامير. واستفاد هذا الأخير من وضعه باعتباره رئيساً للوزراء فرفض عرض الخطة الأمريكية على الحكومة الأمريكية (كذا في الأصل والمراد على الحكومة الإسرائيلية) ما لم يعط العرب

(*) كذا في الأصل ولعل المقصود هو 606.

ردودهم. واستأنف شولتز جولاته بالشرق الأوسط (وفي الوقت ذاته سعى إلى إصلاح وضع لبنان بالتعاون مع سوريا). وكانت المسألة المصيرية هي التمثيل الفلسطيني. ولقد عاود شولتز طرح الشروط التي وضعت منذ أمدٍ بعيد فأكّد بأن منظمة التحرير الفلسطينيّة لن تُدعى للمشاركة إلاّ إذا اعترفت بوجود إسرائيل وقبلت القرار 242 أساساً للمفاوضات. غير أن عمان أعلنت أنها لن تتفاوض باسم الفلسطينيين بل بصفتها دولة عربية منفصلة. وفي تلك الأثناء قامت فرقة إسرائيلية باغتيال خليل الوزير (أبو جهاد) بتونس وكان منسّق الأنشطة بالأراضي ضمن نشاط منظمة التحرير الفلسطينيّة وأسفر قمع مظاهرات الاحتجاج عن أربعة عشر قتيلاً بالضفّة الغربية وغزّة (يوم 16 أبريل 1988) وكانت جنازة الزعيم الفلسطيني بدمشق فرصة لاستئناف الاتصالات بين عرفات وبين الأسد. وفي يونيو ألحّ شولتز على ضرورة تشكيل وفد مشترك أردني فلسطيني وعلى رفض قبول قيام دولة فلسطين مستقلة. وجست منظمة التحرير الفلسطينيّة النبض في شكل «وثيقة أبو شريف» الذي يشير إلى ضرورة قيام حوار مباشر إسرائيلي فلسطيني في إطار مؤتمر دولي.

وفي نهاية شهر يوليو سنة 1988 كانت لحظة تاريخية جوهرية بإعلان الملك حسين عن انسحاب الأردن الكامل من القضية الفلسطينيّة. وقُطعت كل الصلات الاقتصادية والإدارية والسياسية مع الضفّة الغربية. فخطاب الانتفاضة الجذري قد أقنع الملك بأنه من غير المجدي تأميل التفاف الفلسطينيين حول العرش الهاشمي. وقد تعب من مبادرات السّلام هذه التي لا تنتهي والتي لا تؤدي إلى أي شيء وأراد أن يسدّ الدروب على الإسرائيليين والأمريكيين والفلسطينيين. ولم يكن الوضع الاقتصادي لمملكته جيداً وكان يأمل في تخفيف الأعباء التي تنوء بها مالية الدولة بتركيز الجهود على الأردن دون غيرها. كانت تلك نهاية الخيار الأردني الذي نشأ عن محاولات جدّه عبد اللّه قبل أربعين سنة.

لقد زادت هيبة منظمة التحرير الفلسطينيّة بالانتفاضة، فبينما كانت قمة عمان قد اعتبرت المسألة الفلسطينيّة موضوعاً ثانوياً تقريباً بالنسبة للحرب بين العراق وإيران والحجّ إلى مكة، فإن الانتفاضة جاءت لتذكّر بضرورة إيجاد حل عاجل. وأن الالتفاف الجماهيري بالأراضي المحتلّة حول منظمة التحرير والرفض المُعلن للخيار الأردني أو الوصاية السورية وشعبية حركتهم قد أجبر الدول العربية على الاعتراف بدور منظمة التحرير القيادي. وفي نهاية الثمانينيّات وبفضل الانتفاضة عاد «الشارع» المتغيّب منذ موت عبد الناصر إلى المسرح السياسي العربي وذلك ما لا يمكنه إلاّ أن يثير قلق الزُّمر الحاكمة. ولقد مكّن هذا الوضع ـ الملائم جداً ـ عرفات وفريقه من القيام، باسم الانتفاضة، بالتنازلات التي طالما طالبت بها الولايات المتحدة مع التأكيد في ذات الوقت نهائياً على مشروع إقامة دولة بتجسيد هذا المشروع. وكانت قيادة منظمة التحرير مقتنعة بأن الولايات المتحدة تمتلك وسائل لحلّ النزاع بممارسة الضغوط اللازمة حتى تجلو إسرائيل عن الأراضي المحتلّة وهذه القيادة اتخذت نفس موقف المسؤولين السياسيين العرب غداة حرب أكتوبر (والانتفاضة تمثّل بالنسبة للفلسطينيين تقريباً ما مثّلته حرب أكتوبر 1973 بالنسبة للدول العربية).

ولما قام ياسر عرفات بزيارة للبرلمان الأوروبي يوم 14 سبتمبر 1988 كرر تعهده بعدم اللجوء للإرهاب وذلك يعني في كلامه عدم نقل الصراع خارج فلسطين كما يعني قبوله بالشرعية الدولية بما في ذلك كل قرارات الأمم المتحدة ومنها القرارين 242 و338، وأكّد رغبته في التوصّل إلى سلم دائمة وإلى تعايش حقيقي مع إسرائيل والإسرائيليين عبر مفاوضات، ولم يبدِ هذا التصريح كافياً عند الأمريكان. واتّخذ المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر المجتمِع بمدينة الجزائر من 12 إلى 15 نوفمبر 1988 القرار التاريخي بإعلان استقلال دولة فلسطين وهو شرط ضروري للتفاوض مع إسرائيل حول الاعتراف المتبادَل بين الشعبين وإن إعلان الاستقلال يشير إلى دوام الوطن

الفلسطيني وإلى تمسّك شعبه عبر العصور بهذا الوطن وبحضارات تاريخ فلسطين وأديانه، كما يعترف الإعلان بالقرار 181 (1947)، أي خطة تقسيم فلسطين. أساساً للشرعية الدولية التي تكفل حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال. وجسّدت منظمة التحرير الفلسطينيّة الإرادة الوطنية في المقاومة والتحرّر:

«عبر الانتفاضة والتجربة الثورية المتراكمة توصّل الزمن الفلسطيني إلى عتبة منعرج تاريخي حاسم. والشعب العربي الفلسطيني يؤكّد اليوم من جديد حقوقه غير القابلة للتصرّف وممارستها على التراب الفلسطيني.

«وبموجب الحقوق الطبيعيّة والتاريخية والشرعية للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين ومعضداً بتضحيات الأجيال المتعاقبة من الفلسطينيين من أجل الدفاع عن حرية وطنهم واستقلاله.

«وبناء على قرارات القمم العربية..».

«وبموجب أولوية القانون والشرعية الدولية المجسدين في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947.

«وممارسة حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال السياسي وسيادته فوق أرضه.

«المجلس الوطني الفلسطيني، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني يعلن قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

«إن دولة فلسطين هي دولة الفلسطينيين حيثما كانوا. وفي هذا الإطار يمكنهم تنمية هويتهم الوطنية والثقافية والتمتع بكامل شرعية الحقوق وممارسة دياناتهم بكل حرية والتعبير عن اقتناعاتهم السياسية دون قيود [..].

«وفي مواصلة نضالها ليسود السّلام أرض الحب والسّلام تدعو دولة فلسطين الأمم المتحدة التي تتحمّل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي

الفلسطيني كما تدعو شعوب العالم ودوله إلى مساعدتها في تحقيق أهدافها وفي وضع حدٍّ لمأساة شعبها بأن يكفل له الأمن وبالعمل لوضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينيّة.

«كما تؤكِّد دولة فلسطين إيمانها بتسوية النزاعات الإقليمية والدولية بالوسائل السلمية تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. وهي تدين التهديد باستعمال القوة والعنف والإرهاب كما ترفض استعمالها ضد وحدتها الترابية أو ضد الدول الأخرى، هذا دون الاعتراض على حقّها الطبيعي في الدفاع عن أرضها واستقلالها[1].

وفي الأسابيع التالية اعترف بدولة فلسطين أعضاء الجامعة العربية وعدد كبير من البلدان الإسلامية أو المنتمية للعالم الثالث. وفي 5 يناير 1989 رفعت فرنسا مكتب منظمة التحرير بباريس إلى درجة مفوضية فلسطين العامة دون وضع أي مزايا دبلوماسية.

وبعد إعلان الدولة بقي الشروع في المفاوضات النهائية والإشارة إلى خطة التقسيم يتضمن الاعتراف بالدولة العبرية، وأوضح عرفات أثناء رحلة رسمية إلى السويد وأمام وفد يهودي أمريكي (6 و7 ديسمبر 1988) بأنه توجد بالفعل دولتان بفلسطين دولة يهودية وأخرى عربية. وبقي الشرط الأمريكي الثاني وهو التخلي عن الإرهاب، وكان الإعلان عن الاستقلال يشير إلى ذلك صراحة غير أن الولايات المتحدة تطلب إعلاناً واضحاً حول هذه النقطة. ورفضت إعطاء عرفات تأشيرة للذهاب إلى دورة الجمعية العمومية للأمم المتحدة بنيويورك فانتقلت عندئذ الجمعية إلى جينيف من 13 إلى 16 ديسمبر. وفي هذه المرة استعمل رئيس منظمة التحرير الفلسطينيّة بالضبط الألفاظ التي طالبت بها

(1) جان فرنسوا لوغران المصدر نفسه ص 28.

الدبلوماسية الأمريكية منذ اتفاقات سيناء 2: فمنظمته تقبل بوجود إسرائيل وتقبل القرارين 242 و338 لدعوة مؤتمر دولي وتدين الإرهاب في كل أشكاله. وفي 14 ديسمبر قبلت الولايات المتحدة التحاور مع منظمة التحرير بواسطة السفارة الأمريكية بتونس.

كانت إدارة ريغن في البداية هي التي اتخذت هذا القرار النهائي. وفي نهاية يناير 1989 خلفتها إدارة بوش ومعها برنامج جديد وفريق جديد. وفي إسرائيل تولى شامير رئاسة حكومة الوحدة الوطنية (22 ديسمبر 1988) وكان يعترض كلية على أي مفاوضات مع منظمة التحرير وتمسّك بمبادىء كامب ديفيد التي لم تطبّق قط حول الحكم الذاتي الفلسطيني، أما في الحزب العمالي فكان بيريز متخوفاً من أن يصبح العرب أغلبية، لذلك كان يدعو إلى العودة إلى خطة ألون، وكان منافسه الأكبر رابين يشاطره هذا الرأي. غير أنه لا يرى إلاّ تطبيقاً لها على أضيق نطاق.

فشل الحوار الفلسطيني الأمريكي:

إن سياسة بوش في الشرق الأَوسط قد تحددت في سبتمبر 1988 من خلال تقرير وينب الذي أعدّه خبراء من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأَوسط، وهو معهد بحوث مرتبط بالطائفة اليهودية الأمريكية وبالحزب الجمهوري، ويتجاهل تقرير وينب دور أوروبا بالمنطقة، ويتحدَّث عن عدد من المشاكل «بفظاظة صحية». إن النزاع العربي الإسرائيلي مثقل دوماً بالمخاطر بسبب تواصل الانتفاضة الفلسطينيّة وخطر نشوب حرب بين إسرائيل والدول العربية. غير أن السلام مستحيل تقريباً. لذلك على الولايات المتحدة التخلّي عن صياغة خطة للسلام مصيرها الفشل وعليها ـ على العكس من ذلك ـ تشجيع الظروف المؤدية إلى تغيير المناخ السياسي بتشجيع ظهور قيادة فلسطينية ترغب في التعايش مع إسرائيل، وبتحريض السلطات الإسرائيلية على اتخاذ

الإجراءات الضرورية لجعل كل ذلك ممكناً وينبغي إجراء مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين ووضع فترة انتقالية مطولة تمكن من التأكّد من رغبة الفلسطينيين في السلام في إطار نظام يكون من أوجهه وجود سلطة حكم ذاتي. ويسعى تقرير وينب إلى وضع خطة نضج تسمح بعد ذلك بالإفضاء إلى تسوية سلام.

«يتحتم على الطرفين إيجاد مخرج للحلقة المفرغة. وبقدر ما يسعى الطرفان إلى إحلال حوار سياسي محل العنف فإن الإدارة القادمة سيكون بوسعها العمل بكل قوة من أجل تشجيعهما على ذلك.

إن هذه العملية قد تنفث شيئاً من الحركية في موقف المأزق الحالي بالمساعدة في بناء إطار لمفاوضات محتملة حول أوجه الحكم الذاتي المتنازَع فيها أكثر من غيرها (الرقابة بالبر والبحر وكذلك الأمن) وحول الوضع النهائي للأراضي، وهي مفاوضات ينبغي إشراك الأردن فيها.

«الاحتفاظ بدور للأردن: ففي حين أن هذه الاتفاقيات المرحلية التي نقترحها لا تهم الأردن باعتبارها مشاركاً رئيساً. فالأردن وحدها يمكن أن تشكِّل نقطة رسو من أجل بروز كيان فلسطيني وأن تقدِّم بعضاً من الضمانات اللازمة لاتفاق هام تحتاجه إسرائيل وأن تكون بوّابة للفلسطينيين على العالم العربي. إن الأردن لم تعد شريكاً كافياً للسلام، بل إن وجود مشارك فلسطيني مسؤول هو أيضاً ضروري، غير أن الأردن تظل حقّاً شريكاً أساسياً في كل مفاوضة حول الوضع النهائي للأراضي[1].

كان بعض صائغي التقرير موجودين ضمن الملاك المسؤول عن سياسة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط. وبالرغم من الانفتاحات الظاهرية (التي)(*)

(1) Revue d'études palestiniennes العدد 30 ص ص 5 و 6.

(*) هذا الاسم الموصول موجود بالنص الأصلي، ولا يستقيم معنى الجملة بوجوده، «المترجم».

يقترح التقرير إضافة جديدة هي إمكانية إقحام منظمة التحرير الفلسطينيّة التي تكون من كثرة التنازلات، قد فقدت أهم ما في برنامجها بما ذلك التخلي عن مطالبتها بتكوين دولة. وثمن فارق إلى ذلك، مع سنة 1982 وهو أن الإدارة الجديدة المرتبطة أقل من سابقتها بإسرائيل لها بعض الرغبة في الوصول إلى نتيجة. وحتى قبل استلامها السلطة، تغير عنصران: فالخيار الأردني لم يعد موجوداً، كما أن حواراً قد بدأ مع منظمة التحرير الفلسطينيّة.

وأول تطبيق لهذا التقرير هو أن الولايات المتحدة أعلنت أن هذا الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينيّة لا يمكن أن يتجاوز اللقاءات العادية. وأنه ينبغي أولاً أن يتفحص الإسرائيليون والأمريكان إمكانيات طرح خطة سلام جديدة تشمل اتفاقاً حول الحكم الذاتي الفلسطيني، وأعلن وزير الخارجية الجديد بيكر يوم 13 مارس 1989 أن على إسرائيل التحدّث مع منظمة التحرير أو مع ممثّلين لمنظمة التحرير على الأقل، من أجل ضمان السلام. وكانت خيبة الأمل كبيرة لدى منظمة التحرير التي كانت تأمل في أن تتمكن مع الولايات المتحدة من تحديد شروط تسوية ما، وهي شروط أرجىء وضعها إلى حين قيام الحوار الذي يرفض الإسرائيليون الدخول فيه. وأمام الضغوط الأمريكية اضطر شامير إلى تجديد مقترحات سلام صوّت عليها البرلمان الإسرائيلي سنة 1989: وتنص هذه المقترحات على إجراء انتخابات في الأراضي التي تقسم إلى عشر دوائر إقليمية ولن تفرض رقابة على المرشحين، إلاّ أن منظمة التحرير لن تستطيع المشاركة فيها. وتكون مدة الحكم الذاتي ثلاث سنين تفتح بعدها مفاوضات حول الوضع النهائي الذي لن يشمل إنشاء دولة فلسطينية ولقد تركت رسائل أساسية معلّقة مثل مشاركة فلسطينيي القدس وطبيعة سلطة الإشراف التي تكلف بالتحقق من سلامة الانتخابات، وبينما كان الأمريكان يطلبون توضيحات إضافية طمأن شامير أعضاء حزبه القلقين من تلك التنازلات (التي ليست سوى تكرار لنص كامب ديفيد) مؤكّداً لهم بأنه أقسم ألا «يعطي

العرب شبراً من أرضنا ولو لزم الأمر جعل المفاوضات تدوم عشر سنين، [. .] فنحن الذين لنا حق الاعتراض في النهاية».

وفي 22 مايو كرر بيكر عبارات خطة ريغن التي تعبر عن معارضة الضم أو إشراف إسرائيل الدائم على الأراضي وكذلك معارضة إقامة دولة فلسطينية مستقلّة.

وقبل خطة شامير غير أنه أوضح أن على إسرائيل التخلّي عن كل مشروع لتكوين إسرائيل الكبرى، وقبل عرفات مبدأ إجراء انتخابات في الأراضي لكن مع انسحاب ولو جزئي للجنود الإسرائيليين وإشراف الأمم المتحدة على الانتخابات وعودة اللاجئين ووضع جدول زمني يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية. إلاّ أن الأمريكان ظلوا متشددين فيما يختص بمبادىء سياستهم حسبما أعلنه مسؤول من وزارة الخارجية يوم 15 أغسطس 1989: «إن منظمة التحرير الفلسطينيّة ما زالت تحاول التفاوض مع الولايات المتحدة حول ما ينبغي أن تفعله إسرائيل، وهي ما زالت لا تدرك أن الولايات المتحدة لا تفاوض نيابة عن إسرائيل كما أنها لا تعتبر نفسها في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينيّة. فنحن عندما نقول بأننا الآن نتحاور فذلك ما نريد قوله بالضبط. إننا بصدد محاولة تحريك الأمور بتقديم العرض الإسرائيلي لمنظمة التحرير الفلسطينيّة، ونقول لها إن من صالحها أن تفعل به شيئاً ما».

وحيث إن الحوار المباشر لا يمكن أن يكون قناة مواصلات فقد أصبح مبارك الوسيط بعرضه عشر نقاط توضيحية لخطة شامير تشمل خاصة تعهداً إسرائيلياً باحترام نتائج الانتخابات وبقبول مبدأ «الأرض مقابل السلام» وحضور مراقبين دوليين وانسحاب القوات الإسرائيلية من مناطق التصويت ومشاركة سكان القدس الشرقية من الفلسطينيين في الاقتراع وضمان حصانة للذين يتم انتخابهم وإيقاف عمليات الاستيطان (سبتمبر 1989) ودعا بيكر إسرائيل إلى التناقش مع وفد إلاّ أن الحكومة الإسرائيلية استمرت في المطالبة بحق

الاعتراض على تشكيل الوفد الفلسطيني. كان المأزق كاملاً إلى حدّ أن الدبلوماسية الأمريكية اضطرت إلى اللجوء إلى ما كانت رفضته حتى ذلك التاريخ وهو صياغة خطة أمريكية خالصة. ونشرت خطة بيكر المكوّنة من خمس نقاط في أكتوبر 1989 لتقدم على أنها تأليف بين النقاط العشر التي طرحها مبارك وبين خطة شامير:

1 ـ إن الطرفين متفقان على ضرورة إجراء حوار فلسطيني إسرائيلي.

2 ـ إن مصر التي لا يمكنها أن تحل محل وفد فلسطيني ينبغي عليها استشارة الفلسطينيين حول كل أوجه هذا الحوار.

3 ـ إن إسرائيل لن تتقدّم لهذه المحادثات إلاَّ بعد أن تكون راضية عن تشكيل الوفد الفلسطيني.

4 ـ تجري المحادثات حول الانتخابات في الأراضي المحتلة.

5 ـ ستتقدم إسرائيل إلى هذه المناقشات بخطة شامير لكن الفلسطينيين يمكنهم إثارة أي موضوع متصل بالانتخابات والمفاوضات اللاحقة.

إن خطة بيكر التي قبلها الفلسطينيون تقريباً بواسطة مصر قد أجبرت إسرائيل على تحديد خياراتها علناً. وكان الإسرائيليون قلقين خاصة وأن أحد رجال السياسة الأمريكيين (هو عضو مجلس الشيوخ الجمهوري روبرت دول) أكثر من التصريحات الشاغلة لبال إسرائيل مقترحاً تقليص المساعدة الأمريكية لكامل بلدان الشرق الأَوسط لصالح بلدان أوروبا الشرقية التي تحرَّرت من الشيوعية، بينما أكّد بيكر أمام لجنة فرعية من الكونغرس بأنه لن تمنح لإسرائيل مساعدات إضافية تخص تمويل استقبال المهاجرين اليهود السوڤييت في إسرائيل إلاَّ بعد ضمانات إسرائيلية بوقف إقامة المستوطنات بالأراضي. ويرى شامير: «إنه توجد أرض إسرائيلية واحدة، هي أرض العودة، أرض التوراة والأنبياء [. . .] وليس ثمة إقليم أفضل من إقليم آخر كما أنه لا وجود

لأراضي محتلة في إسرائيل ذلك أنه لا يمكن لأيٍّ كان أن يحتل أرضاً هي أرضه». وعلى العكس من ذلك يريد بيريز أن يلعب ورقة خطة بيكر فهو يقبل بأن يتمكن المطرودون من الأراضي والمقيمون بالقدس الشرقية من التصويت في هذه الانتخابات. وأعلن بوش يوم 3 مارس 1990 بأن سياسة الكفّ عن إقامة مستوطنات تشمل كذلك القدس. ومنذئذٍ أصبحت مسألة المدينة المقدّسة مركزية. ورد شامير يوم 6 مارس بأن ما تريده إسرائيل بالضبط هو توطين أقصى ما يمكن من اليهود السوفييت بالقدس الشرقية. وفي 9 مارس أعلنت كتلة الليكود قبولها فتح مناقشات مع الفلسطينيين بشرط استبعاد سكان القدس وحقّ إسرائيل في الخروج من المفاوضات إذا ما حاولت منظمة التحرير التدخّل في المناقشات. واعترض العماليّون على هذا القرار في الوقت الذي أعلن فيه بيكر أن للصبر الأمريكي حدوداً. وبدأت أزمة وزارية طويلة بإسرائيل بينما صوت الكنيسيت الإسرائيلي على قرار يؤكِّد بأن القدس الموحدة هي تحت السيادة الإسرائيلية وأنه لن تجري مفاوضات بخصوص وحدتها ووضعها (24 مارس 1990) وعبثاً حاول بيريز تشكيل حكومة جديدة تكلف بتطبيق خطة بيكر واضطر إلى الدخول في مساومات مكلفة مع الأحزاب الدينية وذلك ما أسخط جزءاً من الرأي العام الإسرائيلي. ولما فشل وجب عليه ترك المجال لكتلة الليكود. وتمكن شامير من تشكيل تحالف يضم كل اليمين الديني والعَلماني وترأس الوزارة الجديدة (11 يونيو 1990) وفي الحال وضع شروطاً مسبقة لخطته ذاتها:

1 ـ ينبغي على الفلسطينيين الذين قد يتفاوضون أن يقبلوا روح كامب ديفيد التي تقْصُر نتائج المحادثات على الحكم الذاتي؛ ولن تجري مفاوضات مع إسرائيل إلاّ يوم تقوم الدول العربية ببادرة في اتجاه السلام؛ وفي الأولويات الجديدة تأتي المسألة الفلسطينيّة بعد مسألة العلاقات مع البلدان العربية. وفي يوم 13 يونيو رد بيكر بخشونة مصرّحاً بقوله: «إن

رقم هاتفنا [رقم البيت الأبيض هو 1.202.456.1414. وعندما تصبحون جادّين بخصوص السلام اطلبونا على هذا الرقم» وفي يوم 27 يونيو أعلن شامير في رسالة إلى بوش أن حكومته تؤيد استمرار الاستيطان اليهودي للأراضي المحتلة وأنها لن تقبل أبداً الاعتراف بأي دور لمنظمة التحرير الفلسطينيّة في محادثات السّلام. وكرّر رفضه الصارم لمشاركة المبعدين وسكان القدس الشرقية في وفد فلسطيني وأصر على أن جوهر النزاع يكمن في رفض الدول العربية التفاوض مع إسرائيل.

وفي تلك الأثناء قطع الحوار مع الفلسطينيين. وأعربت منظمة التحرير الفلسطينيّة عن خيبة أملها من الرفض الأمريكي للشروع في مفاوضات حقيقية ومن غياب الضغوط على إسرائيل غير الضغوط الكلامية. وضاعف عرفات من التحذيرات وهاجم «الأفكار المشوشة» للحكومة الأمريكية «والتي لا تزيد على تشجيع إسرائيل على إدامة احتلالها». ولم تجن منظمة التحرير الفلسطينيّة أية مكاسب ملموسة من سياسة السلام التي مرّت عليها سنتان بينما تتواصل الانتفاضة بضحاياها العديدة. وأقرّ يوم 20 مايو 1990 الدموي بشكل خاص والذي كانت حصيلته 15 قتيلاً وأكثر من 150 جريحاً طلب من مجلس الأمن أن يجتمع بجنيف يوم 25 مايو ليستمع إليه بسبب رفض أمريكا منحه تأشيرة دخول وأن يشكل «لجنة تحقيق تتكون من أعضاء مجلس الأمن للبحث في كل الجرائم ضد البشرية التي اقترفتها الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني» إلاّ أن مجلس الأمن لم يتخذ أي قرار.

ولما أحبط الجيش الإسرائيلي يوم 30 مايو عملية فدائيين نزلوا على شواطىء بالقرب من تل أبيب، رفضت منظمة التحرير إدانة أبي عباس وجبهة تحرير فلسطين المسؤولة عن هذه العملية التي من المرجح أن بغداد شاركت فيها. واكتفت المنظمة «بالتنصل» من هذا العمل. وفي يوم 20 يونيو علق الرئيس بوش الحوار الذي بدأ مع منظمة التحرير الفلسطينيّ قبل ثمانية عشر شهراً.

أزمـــة الخـليج

الوضع سنة 1990:

إن محرري تقرير وينب قد أظهروا دون أي نبرة ازدهاء، مكانة الولايات المتحدة المسيطِرة في العالم العربي: فالأمريكيّون يملكون وسائل للضغط على سوريا بسبب وضع اقتصادي يجعلها متوقفة على مساعدة غربية ومن ثم يمكن أن ينشأ تعاون ما في إدارة الأزمة اللبنانية وقضية الرهائن والكفاح ضد المتاجرة بالمخدرات. أما في الخليج فينبغي اتباع محاور ثلاثة: الاستمرار في دعم أمن الممالك النفطية بالاستناد على التقدّم الذي أحرز في مجال التعاون العسكري والمحاولة الجادة ـ والحذرة مع ذلك ـ الرامية إلى تحسين العلاقات مع إيران، والجهد المبذول من أجل تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة والعراق من أجل الاستفادة من عناصر «الاعتدال» التي أبدتها سياسة بغداد أثناء حربها مع إيران. والخطر الممكن الوحيد بالمنطقة يكمن في سباق التسلّح بأسلحة الدمار الشامل مثل الصواريخ وغازات الحروب والأسلحة النووية. فينبغي إذن الحدّ من مخاطر النزاع إذ أنه لم تطرح تسوية شاملة على بساط البحث.

كان الوضع في بداية سنة 1990 يبدو أنه يؤكّد هذا الموقف المتميز فالانسحاب السوڤييتي الذي يقدّم تفسيراً لذلك يتسارع. كما أن تحرّر أوروبا الشرقية وانهيار الاقتصاد السوڤييتي يسمحان بالاعتقاد بأن نهاية الحرب الباردة ستترجم إلى تجميد نزاعات الشرق الأَوسط. وكل دول المنطقة تبدو أنها تفشي هذا «الاعتدال» العزيز على الأمريكيين. وكانت سوريا ما زالت متورطة في لبنان وواشنطن تركت لها حرية العمل. ومنظمة التحرير صارت تركم التنازلات تلو التنازلات إلى حدّ أنها تخلّت عن جزء كبير من برنامجها وكانت العراق عرضة لمصاعب اقتصادية متزايدة إثر تداينها الضخم وجهازها الحربي كان سيقلص لا محالة. ولا يبدو في الأفق أي أثر لمعارضة جدّية والمشرق

العربي قد دخل في طور «النضج» هذا الذي توقعه تقرير وينب وسياسة «الصلف الصحي» كانت نجاحاً كاملاً.

ومع ذلك كانت أول علامة للخطر نتيجة مباشرة لضعف الاتحاد السوڤييتي. فبسبب استمرار الشعور المضاد للسامية بالاتحاد السوڤييتي وانهيار اقتصاد هذه الامبراطورية شرع اليهود السوڤييت في هجرة جماعية أصبحت ممكنة بفضل تحرير النظام. ففي عام 1988 سمح لـ 20.000 يهودي بالسفر 2000 منهم فقط اختاروا إسرائيل وفي 1988 سجل رحيل 84.000 شخص اتجه منهم 714 فقط صوب إسرائيل. لكن الولايات المتحدة ما عادت الآن تعتبر اليهود السوڤييت لاجئين سياسيين وصارت تخضعهم لنظام التخصيص بخصوص الدخول إلى أراضيها. وكما هو الحال في سنوات الثلاثينيّات والأربعينيّات والخمسينيّات، لم تكن الدوافع المذهبية والقومية هي الدافع الأول للهجرة اليهودية إلى إسرائيل وفي سنة 1990 تمثّل هذه الهجرة رغبة في زيادة مستوى العيش ومغادرة مجتمع تجمد، أكثر منها فراراً من خطر حقيقي. . وبداية من يناير 1990 صار المهاجرون السوڤييت يتوافدون حسب نسق تجاوز الـ 10.000 في الشهر. ورأت الحكومة الإسرائيلية في ذلك معجزة ستسمح لها ولو مؤقتاً بتعديل الميزان الديموغرافي لصالح اليهود في فلسطين التي كانت تحت الانتداب. وأعلنت الليكود بأن في ذلك نهاية الحجة الديموغرافية التي كانت تقدم لتبرير إرجاع الأراضي المحتلّة. ورفضت إدارة بوش تمويل إسكان المهاجرين في الأراضي المحتلّة لوعيها بالخطر. وذلك ما أعاد على الفور طرح مسألة القدس. ولئن استطاعت الحكومة الإسرائيلية القبول بكبح نمو الاستيطان بالأراضي المحتلّة فقد كثّفت على العكس من ذلك عمليات التوطين اليهودي في الأحياء العربية من القدس فأعادت بذلك هذه المدينة المقدّسة إلى مركز الصراع من أجل فلسطين وترى الدول العربية المجاوِرة في نمو سكان إسرائيل هذا خطر العودة إلى التوسع الإقليمي للدولة

اليهودية. والأردن هي الأكثر قلقاً من غيرها، وهي تتوقع طرداً جماعياً لعرب الأراضي المحتلّة لإفساح المجال للمهاجرين الجُدد. ولئن كانت هذه المخاوف لا مبرِّر لها (رغم أن «تحويل» العرب موضوع تتردد الإشارة إليه في الخطاب السياسي الإسرائيلي)، فإن الهجرة الجديدة تزيد في تعقيد إمكانيات تسوية شاملة إذ أن تبعية إسرائيل للموارد المائية في الأراضي المحتلّة تتزايد تبعاً لذلك. وبهذا ـ وبصرف النظر عن استمرار التعبئة السياسية الناشئة عن الانتفاضة ـ فإن سبباً جديداً من أسباب التوتر يلوح في أفق الشرق الأوسط.

والسبب الثاني للقلق مردّه إلى تطور الوضع بالأردن. فهذه الحليفة التقليدية للولايات المتحدة ابتعدت عن النظام الأمريكي. ونهاية الخيار الأردني قلّلت من قيمتها الاستراتيجية بينما عرفت البلاد عواقب صدمة النفط المضادة بعد تأخّر عن البلدان العربية الأخرى في المجال. ولتضمن إعادة جدولة الدَّين الخارجي دخلت الحكومة الأردنية في سياسة تقشّف تفاوضت فيها مع صندوق النقد الدولي وذلك ما أثار احتجاجات شعبية عنيفة أدّت بالملك إلى التراجع (أبريل 1989) فاضطر إلى تحرير السياسة وهاجم السياسة الأمريكية علانية. فصرَّح يوم 30 يونيو 1989 بأن «الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الأردن جزء من الضغوط [التي تمارسها الإدارة الأمريكية] لتنتزع منه تنازلات تتعارض مع مصالح الأمة العربية». وهذه العودة إلى الخطاب المناضِل تجد تفسيرها في تغير المناخ السياسي. فبفضل مثال الانتفاضة استعاد «الشارع» الأردني التعبير السياسي. وأدرك الملك حسين أنه من غير المجدي ـ بل ومن الخطر ـ الوقوف في وجه ذلك ففضّل مسايرته. وطبقاً لما أشاروا إليه أثناء قطيعته مع الضفّة الغربية، أعلن عن انتخابات جديدة وسمح من جديد بظهور الأحزاب السياسية التي كانت ممنوعة منذ عام 1957. وإلى جانب ذلك أهاب بالبلدان النفطية أن تقدم له المساعدات المالية اللازمة لمواجهة الأزمة الاقتصادية ورأى أن أمراء بلدان الخليج ليس لهم تصوّر واضح لمخاطر الهزّات السياسية

المتولّدة عن الصدمة العكسية للنفط، وأظهرت انتخابات 16 نوفمبر 1989 تقدماً كبيراً أحرزه الإسلاميون. فالإخوان المسلمون حصلوا على 20 مقعداً من جملة 80 مقعداً كما أن أحد عشر مقعداً أخرى حصل عليها نوّاب ذوو نزعة إسلامية. وحصل اليسار على 18 مقعداً والمحافظون على 31 مقعداً. ويسعى الخطاب السياسي الأردني إلى التوفيق بين التيار الإسلامي والتيار القومي. وليس في ذلك ما يثير الغرابة إذ أن المملكة الهاشمية ما انفكت تستمد شرعيتها من الثورة العربية لسنة 1916 ذات المحتوى الإسلامي القوي وطالما استعانت بالإخوان المسلمين. أما الغريب حقّاً فهو الاختلاف بين الإسلاميين الداعين إلى القضاء على دولة إسرائيل وبين القوى القريبة من منظمة التحرير الفلسطينيّة والراغبة في ضمان نجاح استراتيجية دولتين بفلسطين. وأكثر ما للانتفاضة من صدى هو بالأردن ومظاهرات التضامن معها كثيرة. وإزاء هذا الضغط الشعبي يسعى ملك الأردن إلى الابتعاد عن الدور الذي كانت السياسة الأمريكية قد أوكلته إليه.

إن القضية الأردنية تقوم دليلاً على تصاعد التوترات التي أعقبت صدمة النفط العكسية. والعائد الوطني الإجمالي لكل ساكن بكامل العالم العربي قد انخفض حسب العائدات المصرية من 2500 دولار سنة 1980 إلى 1715 سنة 1988. وهذا السقوط أهم بكثير في البلدان غير النفطية التي لم تكن تستفيد من العائدات النفطية إلاّ بصورة ثانوية. ونما شعور عدائي ضد البلدان النفطية الغنية التي كانت تُتهم بأنها تحتكر عائدات النفط وتبذرها. وبعد شعور الغبطة بالسبعينيّات وبداية الثمانينيّات جاءت مشاعر الحقد. ولم تُقدّر البلدان النفطية أهمية هذه الظاهرة حقّ قدرها، واعتبرت أن المساعدات التي كانت تمنحها لمختلف بلدان المنطقة تكفي لبيان أهمية تضامنها. وأهم هذه البلدان هي المملكة العربية السعودية التي انطلقت باسم الدعوة الوهّابية في عمل جبّار يرمي إلى إعادة أسلمة جمهوريات الاتحاد السوفييتي المسلمة، وفي بداية ربيع

1990 نقل جسر جوي من جدّة إلى كازان مليون نسخة من المصحف طلبها المسلمون السوڤييت. وأصبحت إعادة فتح المساجد وبناؤها شيئاً ممكناً بفضل المساعدة السعودية. وبدا كل شيء كما لو أن الاتحاد السوڤييتي قد التجأ على غرار الولايات المتحدة في الخمسينيّات والستينيّات. إلى الإسلامي السعودي باعتباره عنصر استقرار في عالم في خضم الثورة. لذلك فإن إعادة الإسلام بآسيا الوسطى مرتبطة بالتأثير السعودي أكثر مما هي مرتبطة بالعدوى الثورية الآتية من طهران.

تبدو البلدان النفطية أنها تجنح لإهمال محيطها العربي في الوقت الذي يتمركز فيها قلق سياسي واجتماعي. والهيمنة الأمريكية لم تجلب شيئاً للعالم العربي؛ فالسلام الأمريكي ظلّ سراباً كما ظهر عبر فشل الحوار الأمريكي الفلسطيني، وأصبح الفارق بين البلدان الفقيرة والبلدان المترفة لا يُطاق. واستقر هذا القلق في لحظة فقد فيها النمط السوڤياتي مصداقيته. والانهيار بالديموقراطيات الشعبية نذير للدول العربية ذات الادعاء الاشتراكي. واضطرت سوريا والعراق إلى تنازلات شكلية في الغالب لصالح التحررية السائدة. ومثال الانتفاضة ما يزال ماثلاً في الذهن «فالشارع» قد عاد فاعلاً في اللعبة السياسية في لحظة هامة. ومثلما كان الأمر في الخمسينيّات اضطرّت الحكومات إلى تغيير في الأسلوب والتعبير أمام التخوف من قيام المظاهرات الشعبية. وخير تعبير على ذلك نجده في المثال الأردني. ولقد أدرك صدّام حسين جيداً هذه التطورات الجديدة فأراد أن يجعل بلاده تلعب دوراً عظيماً في المشرق العربي مقدّراً أنها كانت الغالب الأكبر في الحرب ضد إيران وتضافر طموحه الشخصي مع الموهبة القومية العربية التي كانت للعراق منذ تأسيسها سنة 1921 و«الاعتدال» الظاهري لسياسته هو نتاج ميزان القوى الذي يرافق السنوات الأخيرة من حرب الخليج. وكان إذ ذاك قد سعى جهده للحصول على تدويل النزاع ليجبر إيران على إلقاء السلاح، وكان قد عرف كيف يحدّد الإشارات

السياسية والعقدية الملائمة من مثل الحديث عن إمكانية الحصول على سلام مع إسرائيل وعلى محاربة المد الإسلامي.

وكانت سياسته في وضع سنة 1990 ترتكز على محورين: إرادة الإبقاء على قوة العراق العسكرية وتعزيزها وإعادة بناء القوة الاقتصادية التي تأثّرت كثيراً طيلة سنوات الحرب. ويسعى صدّام حسين إلى جعل نفسه زعيم العالم العربي واصطدم بطبيعة الحال بالسياسة الأمريكية. وهذه الأخيرة مستعدة للقبول بعراق قوي لكنها لا تقبل بالسباق للتسلّح الذي قد يبلغ المرحلة النووية بعد المرحلة الكيمياوية. وأكثرت إسرائيل من التحذيرات لدى واشنطن لجعلها تعي التقدّم التكنولوجي العراقي. وشيئاً فشيئاً قام نوع من الحظر التقني وكشف عن ذلك بعض القضايا التي أثارت ضجة من مثل المتاجرة السريّة ومشعل فتيل الأسلحة النووية. وفسّر صدّام حسين هذا العمل على أنه رغبة أمريكية لمنعه من أن يصل إلى التفوّق الإقليمي وإعداد سيكولوجي إسرائيلي لهجوم وقائي ضد المنشآت العراقية شبيه بهجوم عام 1981. وفي 2 أبريل 1990 اتهم الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بمساندة إسرائيل في خطة لضرب العراق، وأكّد بأنه يمتلك أسلحة كيماوية مزدوجة تمكّنه من تحطيم نصف إسرائيل إذا ما سعت هذه لتحطيم المواقع الصناعية العراقية. أثار هذا التصريح استنكار الجميع والحال أن مشروع صدّام حسين كان يهدف قبل كل شيء إلى خلق وضعية ردع متبادلة بين إسرائيل من جهة وبين العراق والبلدان العربية الأخرى من جهة أخرى، فكما أن الصواريخ العربية هدفها الأول هو تحييد طيران إسرائيل طويل المدى فإن الأسلحة الكيماوية ينبغي أن تتصدّى للسلاح النووي الإسرائيلي.

وفكّر الكونغرس الأمريكي بدافع من مجموعة الضغط المؤيّدة لإسرائيل في فرض عقوبات اقتصادية على العراق. وسعت كافة الدول إلى عدم تهويل الوضع ودعت إلى الإبقاء على «فترة تجربة» في العلاقات العراقية الأمريكية. لم تستطع الدبلوماسية الأمريكية منع صدّام حسين من أن يجعل نفسه العدو

المعين للولايات المتحدة. ودافعت قمة بغداد في نهاية مايو 1990 عن حق العراق «في اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها أن تكفل أزمتها وتشجع وسائل تقدّمها بما في ذلك الحصول على الوسائل العلمية والتقنية المتقدمة» واتهمت الولايات المتحدة «بتحمّل مسؤولية أساسية في تواصل الاحتلال الإسرائيلي» بضمانها «مساعدة عسكرية ومالية وغطاءً سياسياً» للتوسع العبري وفي الوقت ذاته كان هجوم 30 مايو الذي قامت به جبهة تحرير فلسطين عملية دبّرتها بغداد من أجل وضع نهاية للحوار الفلسطيني الأمريكي. وتوقعت العراق بالمناسبة أن الفلسطينيين الذين نفد صبرهم بسبب المأزق الكامل لعملية السّلام لن يخضعوا لمطالب أمريكية جديدة.

وفي حديث للفيغارو بتاريخ 11 يوليو 1990 أوضح صدّام حسين معنى معارضته للولايات المتحدة: «إنه من الخطر الكبير أن تكون الولايات المتحدة اليوم القوة العظمى الوحيدة ـ إذ إن في ذلك تهديداً للعالم أجمع وليس للعرب ومنطقتهم.

إننا لا نعبّر عن هذا الرأي بدافع الكراهية للولايات المتحدة أو أن لنا أفكاراً مسبقة ضد هذه البلاد. لا بل نحن نفعل ذلك من واقع التحليل الموضوعي للوضع وفق ما نراه. وأؤكد لكم بأن تقديرنا للوضع لو تحدّثنا عن بلد آخر غير أمريكا لكان هو نفسه.

إن تفويض الحكم لشخص واحد أو لحزب واحد سواء أكان ذلك في داخل بلد ما أم في العلاقات الدولية، شيء جلل جداً وخطير جداً. فأن تكون لبلاد واحدة مرتبة القوة العظمى فإن ذلك يشكّل خطراً على العالم بأسره. ولنعد إلى الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة إذا ما كانت فيه القوة العظمى الوحيدة فإن حرية الفرنسيين والإنجليز واليابانيين بل وإن مستقبل الاتحاد السوفييتي سيتقلص تبعاً لذلك لأن الولايات المتحدة بسيطرتها على مصادر الطاقة بالشرق الأوسط فإنها ستثقل على تطور هذه البلدان».

ضم الكويت وانقسام العالم العربي:

لئن ألحّ صدّام حسين على مسألة النفط بالشرق الأَوسط فما ذلك إلاّ لأنه أصبح على اقتناع بأن إمارات الخليج توقد حرباً اقتصادية حقيقية ضده. والأمر يتعلّق بملفين اثنين هامين هما ملف ديون العراق الضخمة تجاه البلدان النفطية الخليجية والتي يعود سببها إلى الحرب ضد إيران وملف إنتاج النفط المفرط. ورأت العراق من الصعب تحمّل تسديد ديون حرب استفاد منها في نهاية الأمر، (سياسياً) مجموع الدول العربية بالمنطقة فكان مثلها في ذلك مثل فرنسا بعد عام 1918 بخصوص ديون الحرب تجاه الولايات المتحدة. أما النقطة الثانية فهي الإفراط في الإنتاج من بعض أعضاء منظمة البلدان المنظّمة المصدِّرة وخاصة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، ونتيجة لذلك يظل سعر النفط منخفضاً وبالتالي يعوق إعادة بناء العراق. وينبغي أن نضيف إلى هذه «الحرب الاقتصادية» ملف النزاعات الخاصة بالعراق والكويت.

كانت الكويت أثناء استقلالها عام 1961 مجتمع «رخاء» ثم إنها أثرت بعد ذلك ثراءً فاحشاً. ولقد احتاطت الدولة هنا لفترة ما بعد النفط التي ما زالت بعيدة، فكوّنت صندوق حيطة يتكون من تمويلات من العالم الغربي من أجل الحصول على عائدات بديلة. والسكّان الأجانب بالكويت أغلبية مثلها في ذلك مثل بلدان الخليج الصغيرة الأخرى. ففضلاً عن المجموعة المعتادة من العمال المهاجرين ذوي الإقامة المؤقتة، استقر بالكويت عدة مئات من آلاف الفلسطينيين بشكل ثابت. والحياة الثقافية فيها مهمّة، وظلّت الصحافة هنا من أكثرها حرية في الشرق الأَوسط، ولجامعة الكويت إمكانيات ضخمة وهي بذلك تعد لظهور نخبة عربية جديدة. ولإمارة الكويت حياة سياسية حقيقية وانتخابات نيابية وهي تتعرّض للأزمات الداخلية ويسعى الأمير للحدّ من سلطات مجلس النوّاب وذلك ما يثير سخط المعارضة. وأخضعت الصحافة إلى رقابة صارمة. كما أن وصول جيل جديد من الكويتيين المتعلّمين أفضل

من سابقيهم قد خلق بعض التوتر مع الفلسطينيين الذين شهدوا تدهور ظروف إقامتهم: فالحكومة الكويتية لا تريد أن يبقى السكان الفلسطينيون بصفة دائمة وعلى امتداد أجيال عديدة.

ورغم الاعتراف الرسمي باستقلال هذه الإمارة فإن وجودها يظل في رأي الكثير من العراقيين اصطناعياً. والمطالبة بضم الكويت ظل مطلباً عراقياً منذ استقلال العراق سنة 1932 وبلغت الأزمة ذروتها سنة 1961 ورسم الحدود من قبل البريطانيين سنة 1913 و1924 ليس واضحاً رغم أنه يترك للكويت ملك جزيرتين تحاذان القناة التي تعد منفذ العراق الوحيد على الخليج. ومنذ سنة 1939 طلبت الحكومة العراقية تسليم هاتين الجزيرتين أو بيعهما أو تأجيرهما حتى تتمكّن من السيطرة الكاملة على الطريق المائية هذه. ورفضت الكويت باستمرار الخضوع للضغوط العراقية لذلك كانت الأزمات دورية. والمسألة الأخيرة تتمثّل في اشتراك البلدين في عدة حقول نفطية وفي مطالبة العراق الكويت تعويضاً عن المسحوبات التي قامت بها أثناء الحرب ضد إيران وهي فترة توقفت فيها العراق عن أي استغلال لهذه الحقول.

ومنذ بداية 1990 استؤنفت المفاوضات حول مسألة رسم الحدود. وربما كان الكويتيون. حسب مصادر أردنية، مستعدين لتنازلات غير أنهم طالبوا في أبريل تصديق العراق على الاعتراف باستقلال الكويت الذي حصل سنة 1963 وأن يتم التصديق أمام المحافل الدولية. ولعل بغداد رفضت عندئذ. وفي 17 يوليو اتهم صدّام حسين بعض الساسة الخليجيين بسلوك سياسة مناصرة للأمريكا ومعادية للعرب وفي اليوم التالي نشر العراق رسالة سلمت للجامعة العربية قبل يومين وفيها اتهام للكويت بسرقة النفط العراقي منذ عام 1980. وفي 19 يوليو رفضت الكويت هذه التهم.

وبما أن الكويت استنجدت بالأمم المتحدة بخصوص نزاعها مع بغداد فقد اتهمت العراق الكويت بالسعي إلى التدخّل الأجنبي بالمنطقة (21 يوليو 1990)

وقدمت الحجة القومية التي خلط بينها وبين مصالح العراق: إن أي عربي شريف ولو كان كويتياً ينبغي عليه مساندة العراق وإدانة تصرفات الكويت. وفي يوم 24 يوليو نشر العراق ثلاثين ألف رجل على حدود الإمارة. وذهب حسني مبارك إلى العاصمتين وحصل من صدّام حسين على تأكيدات بألاّ يستعمل العراق الحل العسكري. وحدِّد لقاء عراقي كويتي بجدة ليوم 31 يوليو بينما رفعت العراق عدد الجنود المرابطين على الحدود إلى مائة ألف رجل. وأعلنت الدبلوماسية الأمريكية عن حيادها فيما ظنته مجرد نزاع حدودي بين البلدين وكانت في ذلك متمسّكة بالخط الذي ارتسمته منذ سنتين كما أن مبارك والملك فهد وأمير الكويت كانوا يعتقدون أن العراق لا ينوي القيام بعملية عسكرية. ومع ذلك وغداة لقاء جدة الفاشل (أول أغسطس) قام الجيش العراقي باجتياح الكويت.

وبالرغم من بعض المقاومة سرعان ما استسلم الجيش الكويتي ولجأ الأمير إلى العربية السعودية. وتشكّلت حكومة مؤقتة وخفية الاسم بينما أعلنت العراق أن ثورة قد طردت حكم الإمارة وأن القوّات العراقية مهمّتها دعم الحكومة الجديدة. وانتهى الاحتلال يوم 4 أغسطس باجتياح المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية والعراق. وكان الاستنكار الدولي فورياً. واتخذت البلدان الغربية إجراءات تجميد الممتلكات الكويتية بالخارج والتي ربما بلغت 100 مليار دولار. وفي يوم 6 أغسطس اتخذ مجلس الأمن القرار 661 القاضي بمقاطعة العراق مالياً وتجارياً وعسكرياً. وفي 8 أغسطس أعلنت بغداد الاندماج الكامل بين العراق والكويت ـ وأعلن القرار 662 ذلك لاغياً وكأن لم يكن.

وباحتلال العراق الكويت وبضمّها خاصة، انتهكت مقدساً أساسياً من أهم ما ارتكزت عليه السياسة الدولية منذ عام 1945 وهو احترام الحدود وبقاء الدول، فخلقت سابقة تشكّل خطراً لأي من بلدان العالم وخاصة بالعالم الثالث حيث قابلية الضم والتوترات على أشدها، وكان ردّ فعل الأمم المتحدة

إدانة تصاحبها عقوبات. غير أن هذه العقوبات لن تكون فعّالة إلاّ إذا ما أعطت المجموعة الدولية لنفسها وسائل تطبيقها. والحال أن الولايات المتحدة الراغبة تقليدياً في التمركز بالخليج لا يمكنها أن تقبل بأن يستولي العراق على موارد الكويت النفطية وأن تلعب دوراً جوهرياً في الصادرات وبالتالي في تحديد الأسعار. فالمصلحة السياسية والاقتصادية تدعم ضرورة فرض احترام القانون الدولي. وفي يوم 6 أغسطس أوضح وزير الدفاع ديك تشيني للملك فهد استناداً إلى معلومات من أقمار المراقبة الأمريكية أن الجيش العراقي يوشك أن يجتاح المملكة العربية السعودية، فحصل على طلب سعودي بنشر قوّات أمريكية بالمملكة العربية السعودية. وبدا في الحال جسر جوي عملاق عرف «بدرع الصحراء».

وإزاء هذه الأزمة كان الانقسام في العالم العربي عميقاً. وفي يوم 3 أغسطس أدان مجلس وزراء الجامعة العربية اجتياح الكويت واعترض على ذلك أربعة أعضاء هي العراق واليمن والسودان ومنظمة التحرير. وحاولت هذه الأخيرة القيام بوساطة تقوم على «تعويض» تدفعه الكويت وعلى تسليم الجزر الكويتية التي تُطالب بها العراق لقاء انسحاب القوّات العراقية. ورفض الطرفان هذا المشروع الذي أخرج بعد ذلك دورياً أثناء مختلف محاولات التسوية السلمية. واستخدم صدّام حسين خطاباً نضالياً متزايداً: فهو بصدد وضع نهاية لتجزئة العالم العربي من قِبَل الاستعمار وهو تقسيم أعطى الثروة لأقلية وترك الأغلبية معوزة. وينبغي إعلان الحرب المقدّسة على الولايات المتحدة في كل مكان من العالم وتحرير البقاع المقدّسة الإسلامية من السيطرة الأمريكية الصهيونية. وإنه في الإمكان الوصول إلى تسوية إذا ما انسحبت إسرائيل من الأراضي المحتلة ومن لبنان دون شرط وإذا ما غادرت سوريا لبنان. وكان هذا الخليط من المضامين التقليديّة للقومية العربية والإسلام فعالاً جداً. فالصدمة النفطية المضادة كانت قد خلقت عداءً شعبياً ضدّ الإمارات النفطية بالخليج وبدا حل تقسيم عائدات النفط بالتساوي ترياقاً لمصاعب العالم العربي

الاقتصادية. وكان المد الإسلامي للسنوات الأخيرة يمكن تحديده في تيارين اثنين أحدهما تيار ديني حقيقي يقوم على التقوى والأصولية ويهدف إلى أسلمة المجتمع من جديد وهو ينشد في السعودية نمطاً وسنداً. أما التيار الثاني فهو شعبي سياسي مضاد للغرب وهو ناشىء عن المواجهة المستمرة لإسرائيل طليعة الغرب. وفي الخمسينيّات والستينيّات كانت القومية العربية قد تمكّنت من استقطاب التعبئة الشعبية بأن تحولت إلى أداة التحرير ومحو الاستعمار وبأن وعدت، بفضل الفضائل الجوهرية للوحدة العربية، بحل مشكل التطوّر. غير أن فشلها في وجه إسرائيل وعجزها النسبي في خلق اقتصاد مزدهر، برغم عدد من النجاحات وبرغم استحداث نظام دولة قوية ـ والعراق خير مثال على ذلك ـ ففي سنة 1941 لم تكن للعراق غير بضعة آلاف من الجنود في مواجهة اجتياح بريطاني ثانٍ. وفي سنة 1990 أمكنها تعبئة جيش قوامه مليون جندي أي أن العدد تضاعف خمسين مرة، كل ذلك سمح للمد الإسلامي بأن يثأر لنفسه. ولئن كان مضمون إعادة الأسلمة شعبياً فإنما كان ذلك باعتباره علاجاً لكل علل المجتمع والاقتصاد أكثر منه بصفته عاملاً جذاباً في حدّ ذاته.

وبمطالبة صدّام حسين بتقسيم جديد للعائدات النفطية وباستعارته لغة الإسلاميين أفلح في عملية جبارة ضدّ الإسلاميين، فالتيار الأصولي شلّه عمل العربية السعودية راعيته الطبيعية باستنجادها بالجيش الأمريكي والتحق التيار الإسلامي الشعبي بطبيعة الحال بالقومية العربية التي استعادت قوّتها والتي قدّمها سيد بغداد. وهكذا كان للدعاية العراقية صدى عظيم في الأردن وفلسطين المواجِهة للعدو الصهيوني وفي شمال إفريقيا حيث تسمح المعطيات الثقافية الخلط بكل سهولة بين العروبة وبين الإسلام. وكذلك في أطراف البلدان العربية كاليمن والسودان. وكان الخطاب العربي الإسلامي ذو المنحى الشعبي يتطابق مع ضروب الكبت السياسية والاقتصادية لتلك المناطق. فهي فعلاً بلدان عرفت منذ نهاية السبعينيّات نهضة سياسية وشعبية نشطة كسقوط

النميري بالسودان والانتفاضة ونهضة الحياة السياسية بالأردن واندماج اليمنيين، والثورة الشعبية بالجزائر إلخ. ويمكن القول بأن المجال كان مهيأً لنجاح الدعاية العراقية. وخلافاً لجمال عبد الناصر لم تكن لصدّام حسين أي هبة لدنية (وعادته تكليف مذيع بقراءة تصريحاته بالإذاعة المرئية خير مؤشّر على ذلك). إلاّ أن خطابه وجد، ولو مؤقتاً تطابقاً حقيقياً مع الوضع السياسي.

ومقاومة العراق في العالم العربي خارج إمارات الخليج المهددة مباشرة تقوم دليلاً على الوضع العسكري المعاكس؛ فاستبداد الأسد بسوريا ما انفكّ يخنق أي نهضة فعلية للحياة السياسية. ومنذ عام 1982 يعلم الجميع ما هي الوسائل التي يمكن للنظام أن يلجأ إليها للاحتفاظ بالسلطة. وفي لبنان، تطابقت المقاومة المضادة لسوريا منذ أمدٍ بعيد مع العراق وتوافق مغامرة ميشال عون فعلاً هذا الصعود الشعبي. أما في المغرب فإن المملكة الخلافية وعلى رأسها الحسن الثاني لها شرعيتها الخاصة التي تجعلها أقل هشاشة من غيرها من الأنظمة العربية. وبقيت مصر... فهي لم تشهد حركة شعبية مشابهة لأن التحرير السياسي والديموقراطية النسبية قد ساسهما الحكم نفسه، وقد أطفأ بالتالي فتيل أي حركة احتجاج جماهيرية. كما أن سوء معاملة المصريين بالعراق منذ نهاية الحرب ضدّ إيران قد صيّر صدّام حسين ورجاله غير شعبيين بمصر. واجتياح العراق الكويت وآثار ذلك على العراق قد عجّل برحيل العمّال المصريين الذين سُلبت منهم ممتلكاتهم وما وفروه من مال. والتّضامن مع العربية السعودية يسمح بالأمل في مساعدة اقتصادية هامّة بينما وعدت الولايات المتحدة بشطب جزء من الدّين وخاصة في المجال العسكري.

إذن رافق عملية درع الصحراء إرسال وحدات عربية كانت غالبيتها مصرية وإن ضمّت سوريين ومغاربة. والتحقت إنجلترا بالولايات المتحدة بينما اكتفت فرنسا في البداية بالمشاركة في عمليات الحظر آملة في إيجاد «حل عربي» ثم أرسلت قوة برية احتفظت باستقلالها على مستوى القيادة.

أولى العواقب السياسية:

منذ بداية الأزمة قرّرت الأمم المتحدة مقاطعة اقتصادية للعراق تحدّدت بعد ذلك على أنها حظر على الصادرات والواردات. ودار النقاش لعدة أيام حول طبيعة العملية فالحظر دون استعمال القوة لاحترامه لا معنى له والحظر باستعمال القوة يكون شبيهاً بالحصار أي عملاً حربياً. وفي النهاية حدّد القرار 665 بتاريخ 25 أغسطس الوسائل لفرض احترام الحظر «إن مجلس الأمن «إذ يذكّر بالقرارات 660 و661 و662 و664 وإذ يطالب بأن تطبّق كاملة فوراً.

«وباتخاذه القرار 661 القاضي بفرض عقوبات اقتصادية وفق الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.

«وتصميماً منه على وضع حد لاحتلال الكويت من قِبل العراق وهو الاحتلال الذي يعرّض دولة عضو للخطر وعلى استعادة سلطة حكومة الكويت الشرعية وهو ما يتطلب سرعة تطبيق القرارات المذكورة أعلاه.

«وإذ يأسف لما كلفه اجتياح العراق الكويت من حياة أبرياء، وتصميماً منه على منع وقوع خسائر أخرى في الأرواح البشرية.

«ولانشغاله الكبير من إصرار العراق على رفضه الامتثال للقرارات 660 و661 و662 و664 وخاصة من تصرّف الحكومة العراقية التي تستعمل سفناً تحمل العلم العراقي لتصدير النفط.

1 ـ يطلب من الدول الأعضاء المتعاونة مع الحكومة الكويتية والتي تنشر قوات بحرية بالمنطقة اتخاذ الإجراءات الملائمة للوضع الراهن وفق ما يقتضيه الحال تحت سلطة مجلس الأمن من أجل إيقاف كل السفن التجارية التي تصل أو التي تنطلق بنية تفتيش حمولتها والتأكّد من وجهتها وتطبيق ترتيبات القرار 661 تطبيقاً صارماً وهي الخاصة بالنقل البحري.

2 ـ وهو يدعو بالتالي الدول الأعضاء إلى التعاون كلما كان ذلك ضرورياً

لضمان احترام ترتيبات القرار 661 باللجوء إلى أقصى حدّ، إلى التدابير السياسية والدبلوماسية طبقاً للفقرة الأولى أعلاه.

3 ـ يدعو كل الدول العاملة طبقاً للميثاق أن تمد الدول المعنية بالفقرة الأولى من هذا القرار بالمساعدة التي قد تحتاجها.

4 ـ يطلب، علاوة على ذلك، من الدول المعنية تنسيق الأعمال التي ستتخذها تطبيقاً للفقرات سالفة الذّكر بالاستعانة كلما اقتضت الحاجة بآليات لجنة قيادة الأركان كما يطلب منها أن تقدم ـ بعد التشاور مع الأمين العام ـ تقارير لمجلس الأمن ومن لجنته المشكلة بالقرار 661 من أجل المراقبة وتطبيق القرار المذكورة.

5 ـ يقرّر أن يبقى في حالة انعقاد ومعروضة عليه المسألة[1].

أمكن للحظر أن تكون له فعالية كبرى. فهو (ولعله هنا أكثر إكراهاً) يمنع أي تصدير للنفط على بلاد يعاني اقتصادها من استدانة كبيرة. وتجنباً لصدمة نفطية أخرى زادت العربية السعودية إنتاجها كما فعل نفس الشيء أعضاء منظمة البلدان المصدّرة للنفط المتضامنة مع الكويت أو الراغبة في زيادة عائداتها. ولقد أمكن تقريباً تعويض النقص الناتج عن غياب الإنتاج العراقي الكويتي بزيادة الإنتاج. أما ارتفاع سعر النفط الذي تضاعف تقريباً في بضعة أسابيع فسببه خاصة توقّع نشوب حرب وحدوث خلخلة بين العرب والطلب في حالة ما إذا اتضح أن شتاء 1990 ـ 1991 جاء بارداً جداً في نصف الكرة الشمالي. وحيث إن العراق لم تعد لها اعتمادات أو صادرات فسيكون من الصعب عليها تغذية دفق واردات هامة من أن ذلك ضروري لحسن سير صناعتها وتزويد سكّانها. ولطف النظام العراقي ذلك الحظر لفترة بتنظيمه نهباً كاملاً للكويت. فكل المخزونات العامة والخاصة

(1) تحليل واستخلاص تقرير وينب لفرنسوا دالنسون في Cahiers de l'Orient العدد 14 (1989) ص ص 109 ـ 134.

وكذلك ممتلكات الخواص أخذها الجيش العراقي الذي أبدى فظاظة في احتلاله. وقد سجّلت عدة حالات سرقة واغتصاب وإعدامات بدون محاكمة خاصة وأن السكان الكويتيين أبدوا بعض المقاومة للمحتل. وبما أن الإمارة سهلة العطب (فالحياة اليومية تتوقف على مصانع تحلية المياه ذات الاستهلاك الكبير للطاقة) فيبدو أن العراقيين انطلقوا منذ النصف الثاني من شهر سبتمبر في عملية طرد للسكان الكويتيين في اتجاه المملكة العربية السعودية بنية إفراغ الإمارة من أكبر عدد من سكّانها بعد أن تمّ تدميرها.

وأثناء الأيام الأولى للانتشار الأمريكي بالعربية السعودية انتشرت شائعة حول قيام القوات المتحالفة بشن هجوم جوي مفاجىء ليس ضدّ الجيش العراقي فحسب بل كذلك ضدّ المواقع الصناعية. وردّت العراق باحتجاز عدد كبير من الغربيين العاملين بالعراق والكويت ليكونوا دروعاً بشرية. واستلهمت خطة أخذ الرهائن هذه من السابقة اللبنانية لكنها كانت المرة الأولى التي تضع حكومة ما نفسها في الخط الأول من هذا النوع من المشاكل منذ مشكلة السفارة الأمريكية بطهران. وطالب القرار 664 بتاريخ 17 أغسطس برحيل مواطني البلدان الأخرى على الفور من الكويت والعراق.

واكتست أزمة الخليج طابعاً متميّزاً بأنها تسبّبت في حركات نزح للسكان على نطاق واسع. كما أن اجتياح الإمارة قد وضع نهاية لاقتصادها وبسبب رحيل العمّال المهاجرين العرب وغير العرب الذين خسروا نتائج سنوات من العمل والتوفير لأن العراقيين قد احتجزوا منهم أموالهم الزهيدة. وكان من تطبيق الحظر أن أصيب الاقتصاد العراقي إصابة مباشرة لذلك تمّ طرد العمّال المهاجرين الذين عرفوا نفس مصير أولئك الذين كانوا بالكويت. وكان من نتائج رحيل المهاجرين أن صار عبء التعبئة العسكرية أثقل. وبما أن عدداً كبيراً منهم كانوا مصريين فإن العداء الشعبي لنظام صدّام حسين بوادي النيل قد تعزّز. وكانت الأردن الطريق الرئيسية لمرور هؤلاء المساكين (وبعضهم حاولوا

المرور عبر الحدود التركية والإيرانية) ومن 5 أغسطس إلى 5 أكتوبر 1990، تمّ رسمياً بالمملكة الهاشمية حصر 678.753 شخصاً متنقلاً. وعاقب السعوديون السكان والبلدان العربية المذنبة بإظهار مناصرتها لصدّام حسين. وكان اليمنيون أكثر الناس تأثّراً بهذا الإجراء واستعدوا لمغادرة العربية السعودية في أعداد تحصى بمئات الآلاف وأدّت الأزمة إلى هجرة مليون إلى مليوني شخص في فترة لا تكاد تبلغ الشهرين ونصف الشهر كما أظهرت بُنى توزيع إيراد النفط. فاليمن والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينيّة تعرضت بدرجات متفاوتة إلى عقاب الإمارات النفطية التي حدت أو أوقفت كلية مساعداتها الاقتصادية والمالية. أما مصر وسوريا من جانبهما فمن المحتمل أنها كانتا أو أنهما على وشك أن تكونا المستفيدتين من مساهمات جديدة فتتمّ بذلك عملية «الترزيق» [أي التحويل إلى مرتزقة] التي بدأت في قمة الخرطوم سنة 1967.

وللإفلات من الاختناق العسكري والاقتصادي عاود صدّام حسين اتصالاته بإيران بطريقة مذهلة. ففي 15 أغسطس اقترح التسوية النهائية للمنازعات الترابية على أساس قرار مدينة الجزائر لسنة 1975 وعودة الأسرى الفورية. وتلقت طهران عرض السّلام هذا على أنه أكبر انتصار في تاريخ الجمهورية الإسلامية. وسحبت العراق قوّاتها من الأراضي التي كانت ما تزال تحتلها عربوناً عن حسن نيتها وأطلقت سراح الأسرى. وفعلت إيران نفس الشيء. ورغم عودة العلاقات الدبلوماسية بين العراق وإيران رفض نظام إيران الذي أدان الوجود الغربي بالمملكة العربية السعودية كما أدان احتلال العراق الكويت، رفض مساعدة بغداد على الالتفاف حول الحظر الدولي. ولقد مارست سوريا بشكل خاص ضغوطاً على حليفتها إيران لكي لا تهُب لنجدة صدّام حسين. وحصلت بغداد فقط، لقاء تضحيات جسيمة، على استخدام قوّاتها العسكرية كاملة بعد أن كان جزء هام منها حتى ذلك التاريخ يرابط على حدود العراق الشرقية.

وبدت الولايات المتحدة أكبر الفائزين في بداية الأزمة فقد حصلت على ما كانت تنشده باستمرار وهو حضورها العسكري بالخليج لحماية مناطق الإنتاج النفطي. وبعد انتصارها على الاتحاد السوڤييتي يمكنها أن تبدو القوة العظمى الوحيدة، إلاّ أن الأزمة قد كشفت عن ضعفها الاقتصادي، فلئن كانت لها القدرة التقنية على إرسال جيش تجاوز الـ 200.000 رجل في ظرف شهرين على بُعد عدة آلاف من الكيلومترات من قواعد انطلاقه فإنها لم تكن لها الوسائل المالية لتموّل وحدها هذه العملية. فاضطرت إلى اللجوء إلى طلب مساعدة من البلدان النفطية (التي استخدمت من أجل ذلك جزءاً كبيراً من الأرباح المتأتية من تضاعف سعر النفط) ومن كبريات البلدان الصناعية التي لا تستطيع التدخّل ميدانياً بسبب وضعها السياسي الموروث عن الحرب العالمية الثانية وبوجه خاص ألمانيا واليابان. وبذلك ظهرت بشكل جلي حدود القوة الأمريكية. واتخذ الاتحاد السوڤييتي في البداية موقفاً منكمشاً فانهيار هياكله الاقتصادية والثورات التي طالبت نظامه السياسي تمنعه من المشاركة المباشرة التي لو حدثت لَلَقِيتْ عداء شعبياً بسبب ذكريات حرب أفغانستان، لذلك فقد لعب ورقة الأمم المتحدة. وقد أدّى به ضعفه الحالي إلى أن يرى في المنظمة الدولية وسيلة الحفاظ على دور سياسي وللحدّ من دور الولايات المتحدة بإدخاله في عمل جماعي. وكان هذا الانشغال يتلاقى مع انشغال فرنسا التي كانت تريد الاحتفاظ باستقلال سياستها والإبقاء على صداقاتها العربية وحيث إن هاتين الدولتين قد أدركتا الشعبية الحقيقية في العالم العربي لعدد من المضامين التي طرحها صدّام حسين فقد سعتا إلى نزع فتيل قوّتها الانفجارية فتبنّت بعضاً من الأفكار مثل الربط بين مختلف مشاكل الشرق الأوسط وتوزيع أعدل لعائدات النفط، وكان الإعلان الفرنسي السوڤييتي ليوم 25 أغسطس 1990 أول تأكيد لهذا الخط الجديد.

«إن الاتحاد السوڤييتي وفرنسا المنشغلتين شديد الانشغال بالأزمة الناتجة

عن الاعتداء العراقي على الكويت الدولة المستقلّة وذات السيادة، لتعبّران عن سرورهما لتبني مجلس الأمن القرار 665 الهادف إلى ضمان التطبيق التام للعقوبات المقرّرة ضدّ العراق.

«إن هذا القرار يقوم دليلاً جديداً على اتفاق الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن والمجموعة الدولية على وضع نهاية في أسرع وقت ممكن لوضع يشكّل انتهاكاً صارخاً للمبادىء التي تسير عليها العلاقات بين الدول ومساساً خطيراً بالسّلام والأمن الدوليين.

«إن الطرفين يؤكّدان تمسّكهما بمبدأ عمل جماعي يقوم وفق ميثاق الأمم المتحدة بغية التوصُّل إلى تسوية سياسية للأزمة، تقوم على انسحاب القوّات العراقية من الكويت وعودة سيادة هذا البلد العربي.

«يطلبان من العراق الامتناع عن أي عمل يعيق عمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالكويت ويمس بوضع ملاكها وحرمته.

«إن الاتحاد السوڤييتي وفرنسا تلحّان على العراق ليكون واقعياً وعاقلاً بالامتثال لإرادة المجموعة الدولية وفق ما تمّ التعبير عنها في القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بخصوص الأزمة بالخليج.

«لقد أعلن الطرفان عن اقتناعهما بأن هذه الأزمة أظهرت مرة أخرى ضرورة بذل جهود مكثّفة وعاجلة من أجل التوصُّل إلى تسوية الأوضاع الأخرى لأزمة الشرق الأوسط وخاصة المسألة الفلسطينيّة. وهما يجدِّدان مساندتهما للعمل العربي من أجل تسوية الأزمة اللبنانية[1].

لقد اتخذ الفرنسيُّون والسوڤييت محرّكاً رئيسياً لسياستهم في الدفاع عن القانون وهو ما دعا إلى ملاحظة، وكما صرّح به الرئيس ميتران يوم 28

---

(1) Libération، 27 أغسطس 1990.

أغسطس: «إنه لا يمكن أن نسجّل الحماس الذي ظهر في محاولة تسوية النزاع بين العراق وبين الكويت وجيرانهما والتساهل مع المخالفات الأخرى للقانون في نفس مناطق العالم بفلسطين ولبنان والكثير من غيرهما» وفي 4 سبتمبر اقترح الاتحاد السوفييتي عقد مؤتمر دولي حول مجمل مشاكل الشرق الأوسط. ونظراً للوضع الدولي فإن لقاء بين بوش وبين جورباتشوف بات ضرورياً، وتمّ اللقاء بهلسنكي يوم 9 سبتمبر. ويظهر التصريح النهائي ميلاً أمريكياً لصالح المواقف الفرنسية الأمريكية:

«إننا متفقان على أن الاعتداء العراقي على الكويت لا يجب القبول به. وأن أي نظام دولي سلمي غير ممكن إذا استطاعت دولة قوية ابتلاع جاراتها الأضعف.

«إننا نؤكّد مجدداً [. . .] للقرارات 660 و661 و662 و664 و665 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وإننا ندعو اليوم الحكومة العراقية مرة أخرى إلى الانسحاب من الكويت دون أي شرط للسماح بعودة حكومة الكويت الشرعية وإلى إطلاق سراح كل الرهائن المحتجزين حالياً بالعراق والكويت.

«ولا شيء أقل من التطبيق الكامل للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يمكن القبول به. ولا شيء أقل من العودة إلى وضع الكويت السائد قبل 2 أغسطس يمكن أن يضع حداً لعزلة العراق. وإننا ندعو المجتمع العالمي كله إلى الانضمام للعقوبات التي تبنّتها الأمم المتحدة وإننا نتعهد بالعمل فردياً ومعاً لضمان التطبيق الكامل للعقوبات.

[. . .] ونحن نحبّذ حلاً سلمياً للأزمة وسنكون متحدين ضدّ العدوان العراقي ما استمرت الأزمة. على أننا مصمّمون على وضع حدٍّ لهذا العدوان، وإذا ما فشلت الإجراءات التي قد اتخذت فإننا على استعداد للنظر في إجراءات إضافية تتمشّى وميثاق الأمم المتحدة.

«وما أن يتمّ بلوغ الأهداف التي رسمها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمذكورة عالياً وما أن نقيم الدليل على أن العدوان لا يفيد سيقوم الرئيسان بدعوة وزيريهما للشؤون الخارجية إلى العمل مع بلدان من المنطقة ومن خارجها لتطوير هياكل إقليمية للأمن ولصالح إجراءات بثّ السلام والاستقرار. وإنه من المهم العمل بجدّ من أجل حلّ كل النزاعات الباقية بالشرق الأوسط وبالخليج الفارسي، وسيواصل الطرفان التشاور واتخاذ الإجراءات لبلوغ هذه الأهداف الأوسع في الوقت المراد»(1).

ومن سخرية التاريخ أن الاتحاد السوفييتي قد حصل أخيراً وهو ينسحب من الشرق الأوسط على ما كان يسعى الحصول عليه منذ عام 1955 وهو إدارة قضايا المنطقة بالاشتراك مع الولايات المتحدة. وإن القرارات 666 (14 سبتمبر) الخاص بالمساعدة الغذائية للعراق و667 (16 سبتمبر) الذي يدين دخول الجنود العراقيين المباني الدبلوماسية بالكويت و669 (24 سبتمبر) الذي ينصّ على مساعدة للبلدان ضحية الحظر غير المباشرة و670 (25 سبتمبر) الذي مدّد الحظر ليشمل المواصلات الجوية تبين هذا التعاون الجديد بين القوى داخل مجلس الأمن.

كانت نتيجة الأزمة تقليل قيمة إسرائيل الاستراتيجية تقليلاً كبيراً عند الولايات المتحدة. وإنه لمن المستحيل إدخال الدولة العبرية في النزاع في حين أن مصر وسوريا أصبحتا متعاونتين قيّمتين للسياسة الأمريكية. ولئن استطاعت إسرائيل حسب الاحتمال، تقديم معلومات مفيدة عن القوة العسكرية العراقية فهي فيما عدا ذلك تشكّل حرجاً عظيماً فلم يَرُق إلحاحها على أن تقوم القوات الأمريكية بمهاجمة العراق فوراً. ودعوتها المتكرِّرة إلى مضاعفة المساعدة العسكرية للموازنة مع الأسلحة التي سلّمتها القوى الغربية للمملكة

(1) Libération، 27 أغسطس 1990.

العربية السعودية كانت محرجة سياسياً في الوقت الذي توجب على الولايات المتحدة مطالبة السعوديين بتمويل عملية «درع الصحراء». وكانت إدارة بوش التي على ما يبدو، قد اعتقدت حقّاً أن إسرائيل مستعدّة لقبول سلام لقاء إعادة الأراضي العربية قد أصيبت بخيبة أمل بسبب السياسة الإسرائيلية، وفي الجانب السياسي الحسّاس المتمثّل في تشكيل تحالف واسع ضد العراق يضم دولاً عربية عدة كان بروز المسألة الفلسطينيّة خطراً عظيماً. لذلك كانت الولايات المتحدة قد طلبت من أجهزة القمع الإسرائيلية ممارسة أقصى ما يمكن من الاعتدال وفي الفترات الأولى من حكومة شامير أصغى الإسرائيليون لهذا الطلب خاصة أن تقلّص الانتفاضة يتّفق كذلك مع مصلحة الوزارة الإسرائيلية. وبالفعل انخفضت الخسائر البشرية منذ يونيو 1990 بشكل ملحوظ. ومردّ ذلك هو التقليل بشكل خاص من المواجهة مع المتظاهرين الفلسطينيين.

ومما أثار شعور القلق لدى المسؤولين الإسرائيليين هو تزايد ترديد التأكيد على ضرورة إيجاد حلّ دولي يشمل مفاوضة بين إسرائيل والشعب الفلسطينيّ (تصريح أعضاء مجلس الأمن الخمسة بتاريخ 28 سبتمبر 1990). وعادت مسألة القدس الأساسية لتطرح على بساط البحث بينما تصاعد التوتر حتماً في الأراضي المحتلة لأن الفلسطينيين كانوا يرون في صدّام حسين منقذاً محتملاً أو على الأقل رئيس الدولة العربي الوحيد القادر على مقاومة الإسرائيليين والأمريكيين. ولجعل ضم الجزء العربي من المدينة لا عودة فيه أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن إرادتها إحداث أحياء يهودية جديدة بالمنطقة العربية. وفي هذا الجو المتوتر اندلعت مواجهات جديدة أسفرت عن مقتل 22 فلسطينياً يوم 8 أكتوبر 1990 بسبب ادعاء مجموعات متطرّفة يهودية بأنها ستمحو البقاع المقدّسة الإسلامية للسماح بإعادة بناء هيكل القدس. وجاءت الحوادث التي أعقبت هذا الحدث الدامي لتبيّن المستوى المقلق الذي وصلته الكراهية بين سكان المدينة المقدّسة.

كانت القضية من أكثرها إحراجاً للولايات المتحدة. فكل مصداقية الدفاع عن القانون المجسّدة في المسعى الجماعي لأعضاء مجلس الأمن مشكك فيها، وبعد مفاوضات طويلة صوّت مجلس الأمن على القرار 672 بتاريخ 12 أكتوبر مذكّراً بضرورة إيجاد تسوية عربية إسرائيلية وبطابع الأرض المحتلة للجانب العربي من القدس:

«إن مجلس الأمن إذ يعيد التأكيد بأن تسوية عادلة ودائمة للنزاع العربي الإسرائيلي ينبغي أن تقوم على القرارين 242 (1967) و338 (1974) بواسطة عملية نشطة من التفاوض الآخذ في الحسبان حقّ كل دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل في الأمن وكذلك الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني [. . .].

1 ـ «يعرب عن انزعاجه من العنف الذي اندلع يوم 8 أكتوبر في الحرم الشريف وفي أماكن مقدّسة أخرى بالقدس والذي أسفر عن عشرين قتيلاً من الفلسطينيين وأكثر من مائة وخمسين جريحاً خاصة من بين المدنيين الفلسطينيين والأشخاص الأبرياء الذين كانوا قد ذهبوا للصلاة.

2 ـ «يدين بخاصة أعمال العنف التي اقترفتها قوات الأمن الإسرائيلية، والتي خلفت قتلى وجرحى.

3 ـ «يدعو إسرائيل ـ القوة المحتلة ـ إلى الوفاء بكل دقة بالالتزامات القانونية والمسؤوليات الواجبة عليها حسب اتفاقية جينيف الرابعة والتي تطبق على كل الأراضي المحتلة منذ عام 1987.

4 ـ «وبمناسبة قرار الأمين العام إرسال بعثة إلى المنطقة والتي يرحب بها المجلس يطلب من الأمين العام أن يقدّم له قبل أكتوبر 1990 تقريراً يتضمن ملاحظاته واستنتاجاته وأن يستخدم حسب الواجب لتنفيذ المهمة كل إمكانيات الأمم المتحدة بالمنطقة[1].

---

(1) Libération، 10 سبتمبر 1990.

وأمام رفض إسرائيل قبول البعثة الدولية لأن قبولها يعني بالنسبة للحكومة الإسرائيلية التشكيك في سيادة الدولة العبرية على المدينة المقدّسة وظهر خطر كبير للمجابهة بين المنظمة الدولية التي استعادت حيويتها وبين إسرائيل.

وبما أن الحظر بدا وكأنه بدأ يؤثّر (إذ أن نهب الكويت قد كان أخر مؤقتاً أضرار فاعليته) فإن الأزمة بدت تتجه نحو مجابهة إرادات. وأن هجوماً عسكرياً عراقياً ضد تشكيلات «درع الصحراء» بعيد الاحتمال رغم أنه ما زال ممكناً. ولو فعلت ذلك لدخلت في مواجهة في اللحظة غير الملائمة لها بينما كان المجال مناسباً لها في شهر أغسطس. وإن غزواً أمريكياً للكويت له نفس درجة الاحتمال. وإن كانت الفترة الممتدة بين نوفمبر وأبريل 1991 تقدم أفضل الظروف المناخية للقوات الأمريكية فلا ندري إن كانت إدارة بوش ستسمح لنفسها بخسارة عدة آلاف من الأنفس الأمريكية في هذا النزاع. وطريق الخروج للعراق، فيما عدا الاستسلام المقنع بشكل أو بآخر، يقوم على زعزعة الأنظمة العربية القائمة بفضل تحويل التيار الشعبي المناصر لصدّام حسين إلى موجة ثورية معادية للغرب تمتد من المحيط إلى الخليج. وبهذا الصدد فإن ظهور شخصيات مثل جورج حبش بعمان له مغزاه. وآخر فرضية لا ينبغي إغفالها هي هجوم عراقي ضد إسرائيل يفجّر التحالف أو هجوم إسرائيلي ضد العراق لإخراج هذه الدولة العبرية من وضعها الصعب. وفي كلتا الحالتين ونظراً للأسلحة التي تمتلكها الأطراف الحاضرة فإن الخسائر البشرية قد تكون تختلف في نسبتها عن حلقات الصراع العربي الإسرائيلي السابقة[1].

(1) Le Monde 14 ـ 15 أكتوبر 1990.

الخاتمة

في سنة 1990 وجد المشرق العربي نفسه مرة أخرى في قلب أزمة دولية جديدة. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر يبدو ذلك صفة من صفات تاريخه. ونحن نعرف عناصر هذا التدويل: الموقع الاستراتيجي على طريق الهند ووجود البقاع المقدّسة للديانات الموحّدة الثلاث ووجود أهم احتياطيات الهيدروكربونات في العالم. وهذه العناصر الثلاثة تجتذب قوى العصر الكبرى وتفرض عليها عملاً سياسياً في هذه المساحة الجغرافية. لكن هل ينبغي أن يعزي سير السياسة المحلية المضطرب لأعمال وعاملين أجانب دون سواهم؟.

لقد قُدمت تفسيرات محلية عديدة وأولها ذو طابع أنثروبولوجي فإن بصمات التركيبة الأسرية هي بحيث إن كل شيء يسير وفق المبدأ القائل: «أنا وأخي على ابن عمي. أنا وابن عمي على الغريب»، وهذا التقسيم لا يمكن تجاوزه إلاّ بالدعوة إلى توحد إجماعي على نطاق واسع من مثل الأمة العربية أو الأمة الإسلامية. ومن الأكيد خاصة في سوريا الطبيعية (الشام) أن التجمعات الأسرية والطائفية أساس كثير من التجمعات والمعارضات. إلاّ أن تاريخ نصف القرن الأخير هذا مليء بأمثلة الاستنجاد بالأجنبي ضد الأخ وضد ابن العم.

أما الفرضية الثانية فهي ذات طابع تاريخي: فانهيار الإمبراطورية العثمانية

لم ينتهِ كلية ونظام الدول الوريثة لم يستقر بعد. ومنطقة النزاعات من بحر الإدرياتيك إلى القوقاز ومن المغرب إلى الخليج توافق في عصرنا هذا منطقة السلام العثماني القديم وكلمتا البلقنة أو اللبننة أصبحتا من الكلام العام. ولهذه العمومية صحتها التي لا تُنكر. ومع ذلك فهي لا تسمح بإدراك خاصية المشرق العربي في الفضاء العثماني سابقاً.

فينبغي دمج كل الفرضيات، فمنذ القرن التاسع عشر كان الغرب هنا بشكل محتوم. ولم يكن البحر المتوسط قطّ حاجزاً. ومنذ القرن الماضي حاول العثمانيون ثم العرب العثور على سرّ التفوق الغربي وعلى وسيلة معالجة ذلك. وأدركوا في القرن التاسع عشر أن المساواة القانونية هي منبع القوة الأوروبية. فألغوا عندئذٍ مهام النظام العثماني القديم وكان لهم ألم اكتشاف أن العوامل العرقية والطائفية قد ولدت نزاعات لم تكن معروفة حتى ذلك الحين.

وفي بداية القرن العشرين فكت شفرة سرّ الغرب على أنه القومية. وسواء كان ذلك باسم العرب أو باسم الإسلام قد يجد المرء في نفسه بفضل إمكانات ماضٍ مجيد، ما يكفي من الطاقة للتحرر من الهيمنة الأجنبية وليجد لنفسه مكاناً في الصف الأول. ولم تتأخّر خيبة الأمل ففي سنة 1920 فرض الفرنسيون والأنجليز تقسيماً سياسياً في فضاء كان حتى ذلك الوقت واحداً. وأيّاً كان هذا التقسيم تعسفياً فقد أرضى من الناس أكثر مما زعم وخلق كذلك حنيناً للوحدة الضائعة. وفي الثلاثينيات وجدت هذه الرغبة تعبيرها في النهضة الإسلامية وفي نهضة العروبة. وكلا التيارين الفكريين اللذين غالباً ما يتم الخلط بينهما قد ادعيا بأن كل مشاكل التطور والتأخّر عن الغرب ستحلّ بكل سهولة حالما تتم الوحدة.

وكانت الفترة المباشرة لما بعد الحرب العالمية الثانية فترة قصيرة للاستقلال والآمال. وبدا تأسيس الجامعة العربية خطوة كبرى إلى الأمام كما بدا حلول الولايات المتحدة محلّ القوى الأوروبية بشيراً عن تعاون أكثر

مساواة مع الغرب. وعندها بالضبط تدخلت الصهيونية لإنشاء إسرائيل. وسلكت النخبة القديمة الحاكِمة سياسة مشؤومة قائمة على التحاسد لم تؤدّ إلاً إلى كارثة الهجرة الفلسطينيّة الجماعية. وكان لاستحالة الحصول على السّلام سنتي 1949 ـ 1950 بسبب تشدّد الدولة الفتية أن قضت على نفوذ الوجهاء ومكّنت من قيام سلطات أكثر راديكالية منبثقة من الطبقات الوسطى المثقفة. وأدار هؤلاء الجذريون ظهورهم لليبرالية القرن التاسع عشر وظنوا أنهم اكتشفوا الوصفة الناجعة في اشتراكية متفاوتة التأثّر بالاتحاد السوڤييتي.

ولّد النزاع مع إسرائيل دولاً قوية ودكتاتورية وإن الجذرية العسكرية مردها قبل كل شيء إلى التمويل الذي أجبرت المجتمعات على القيام به في الجيش لمجابهة توسع إسرائيل المهدد. وبينما تضاعف السكان مرة أو مرتين فإن الأجهزة العسكرية قد تضاعف نموها من عشرين إلى خمسين مرة. وخلق الخيار الاشتراكي العربي ظروف انقسام داخلي مع النزعة الإسلامية وظروف انعكاس الحرب الباردة بالمشرق العربي والذي أراده الفعلة الإقليميون مع كلا الجانبين.

فهزيمة أو قلّ إذلال 1967 قد سدّد ضربة فظيعة للقومية العربية وفتح الطريق لانبعاث إسلامي في عالم وحدته الدورات الجديدة للربع النفطي. وفي السبعينيّات والثمانينيّات أدّى الخليط المتفجّر المكون من الإسلام والنفط إلى نزاعات جديدة، بينما دافعت أجهزة الدولة المتولدة عن العروبة عن نفسها بمزيد من التنازلات والأعمال القمعية.

وفي كل لحظة يظل النزاع مع إسرائيل مركزياً. فهو الذي اضطر دول خط المواجهة إلى أن تصبح دولاً قوية من أجل البقاء، مثلما يقوم المثل العكسي اللبناني شاهداً على ذلك؛ وهو الذي دفع هؤلاء وأولئك إلى الاستنجاد بالقوتين العظميين دافعين لقاء ذلك توريد الحرب الباردة وهو الذي أضاف إلى شعور التأخر في النمو البعد الملموس أكثر من غيره والعائد إلى الشعور الدائم

بالذل وبالحاجة القوية إلى إنقاذ الشرف؛ ولقد أعطى للعروبة ثم للتيار الإسلامي شرعية مذهب القتال وهو يقدّم حالياً تبريراً للطموحات العرقية إنه محرّك التاريخ المعاصر للمشرق العربي. فالأيديولوجيات والسياسات والمطامح لدى الدول والجماهير العربية أدوات في هذا النزاع وليس لها من غايات في حدّ ذاتها.

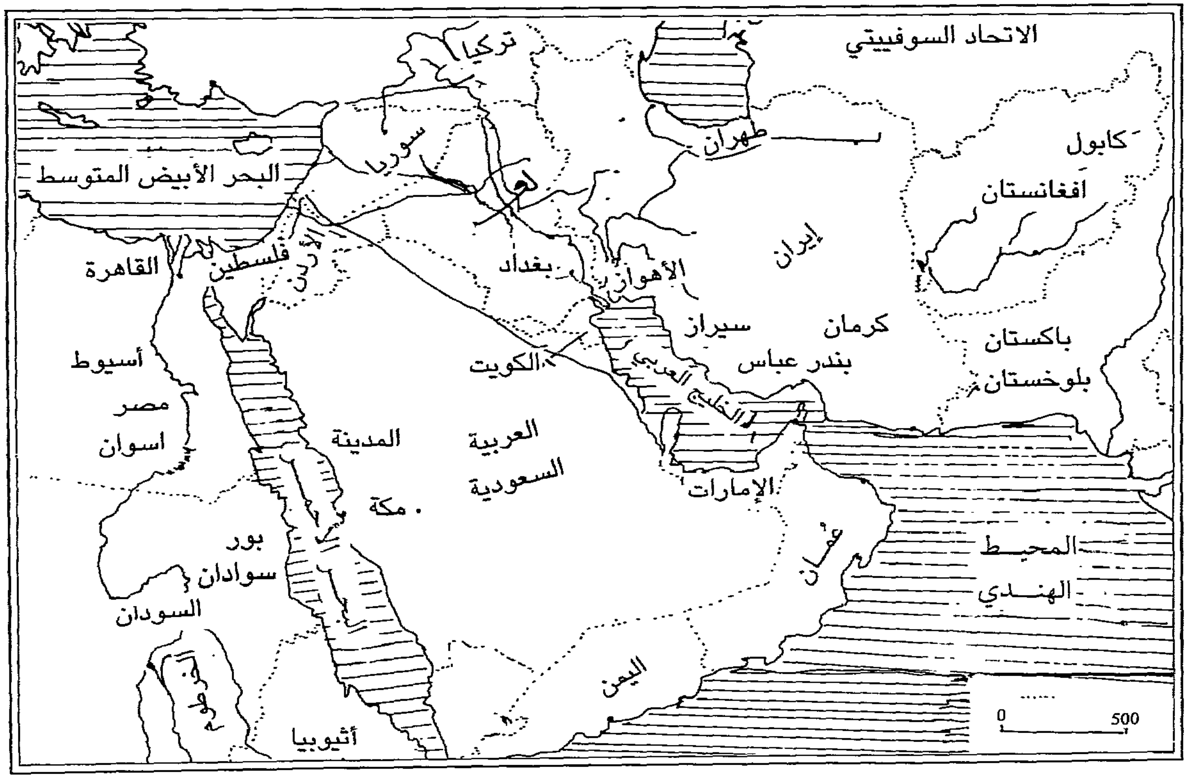
ومع ذلك فالمواجهة ليست بالمرة هدفاً مطلوباً فباستثناء عام 1973 لم تأخذ الدول العربية في أي لحظة من اللحظات مبادرة المعارك. فالدفاع هو موقعها الطبيعي: فينبغي أن تصبح قوية لمواجهة التوسع الإسرائيلي ولكنها تعلم دوماً بأن ميزان القوى لغير صالحها على الأقل ما استمرت القوى الأوروبية أو الولايات المتحدة تدعم إسرائيل. ولا يمكن التضحية بكل الجهود المكرّسة لتنمية الدولة والاقتصاد لشن حرب شاملة قد تفضي إلى القضاء كلياً أو جزئياً على أبطالها. وحتى المقاومة الفلسطينيّة ورغم شعار الكفاح المسلّح الذي ترفعه فهي ما انفكّت تولي الأولوية للدولة التي هي في طور النشوء والمتمثّلة في منظمة التحرير الفلسطينيّة، وحرب العصابات الموجهة ضد إسرائيل فيما بين سنة 1949 وسنة 1956 قد تسبّبت في خسائر إسرائيلية تفوق كل نشاطات منظمة التحرير الفلسطينيّة ومنظماتها المنضوية تحتها منذ عام 1964.

إن شكل القوى هذا يفسّر الأسباب التي جعلت سياسة المشرق العربي تتكوّن من مواجهات يتم إيقافها في آخر لحظة. والحنكة تكمن في التمركز على شفى هاوية لكي يأتي تدخل ما ـ إقليمي أو دولي ـ بحلّ غالباً ما يكون جزئياً للمشكل القائم ومن ثم تعددت الوساطات والوسطاء. وحرب لبنان أنموذج مصغّر لهذا الوضع. فالظروف التي لها منطقها وشبكة أحلافها. تتابع وفق نسق متسارع؛ لذلك نرى التناقض الظاهري للفعَلة على فترات تمتد مدى بضعة أشهر.

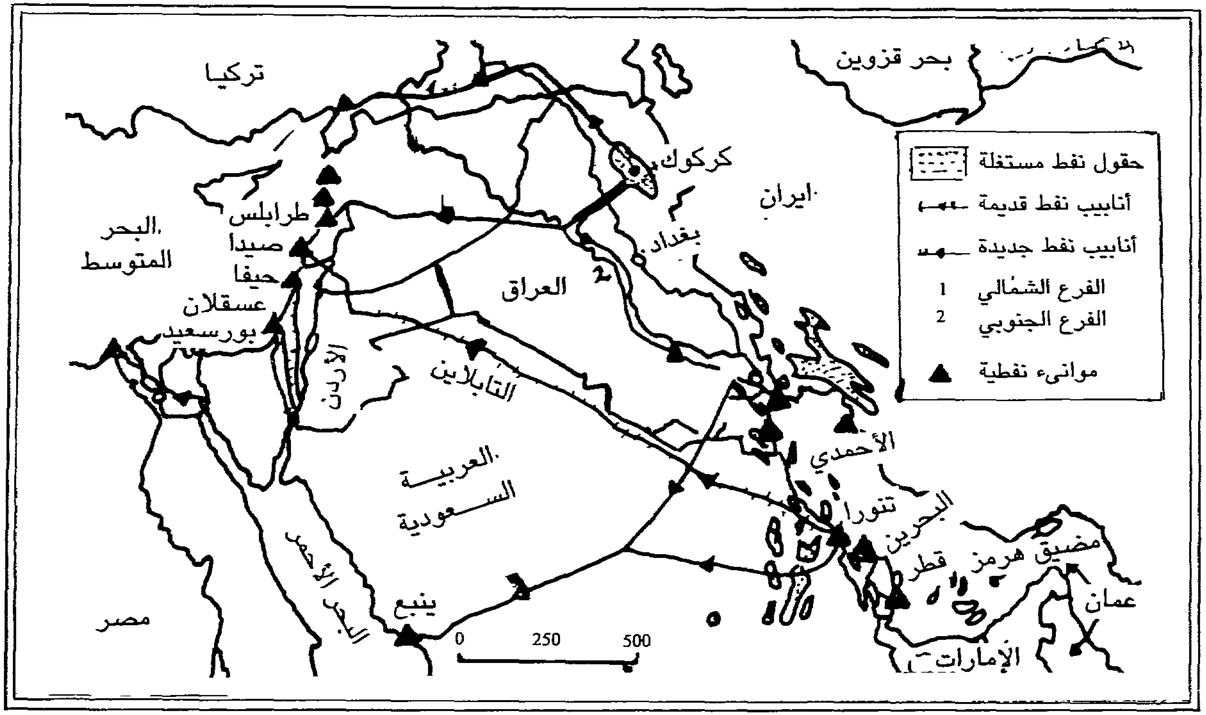
وكل شيء يبدو كما لو أن الخطابات العربية منزاحة بالنسبة لإصحابها: فالمجموعة المشتركة تتحدَّث عن الوحدة القومية ولا تدافع إلاَّ عن مصالحها الخاصة. فدولة لبنان تدعو لدولة قومية هي غير قادرة على أن تتحوّل إليها والدول القومية مثل سوريا ومصر والعراق تتقدّم على أنها دول موحدة للعرب غير أنها لا تتصرّف إلاَّ وفق مصالحها الإقليمية الآتية. وإن قامت يوماً ما دولة عربية إسلامية فمن المحتمل أن تكون الدولة التي ستتمسك فعلاً بتحقيق الوحدة العربية.

فالمشاكل هي مشاكل النمو الاقتصادي والتحدّي الديموغرافي وازدواجية القوميتين العرقية والدينية وتعدُّد النزاعات ومصادر التوتر. . . والمشرق العربي في بداية السبعينيّات لا يبدو أنه يتجه نحو سلام حقيقي قائم على نزع شامل للسلاح. وفي وقت بدأ فيه الرأي العام العربي وقد استعاد نفوذاً سياسياً عظيماً مع تردد بين طلب الديمقراطية وبين إغراءات النزعة الشعبية فإن تنظيم مؤتمر حول الأمن ونزع السلاح شبيه بمؤتمر هلسنكي بالنسبة لأوروبا يفضي إلى تسوية لمختلف النزاعات، تسوية إن لم تكن عادلة فمقبولة على الأقل من جميع الأطراف المعنية تصاحبها ضمانات دولية أصبحت ممكنة الوثوق فيها بنهاية الحرب الباردة، يبدو الحلّ المعقول والوهمي في آنٍ معاً من بين كل الحلول. وإلاَّ فالعنف لا يمكنه إلاَّ أن يعود.

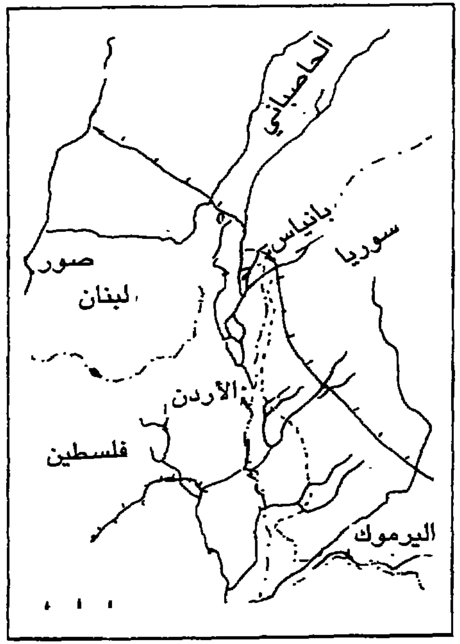
خـرائــط



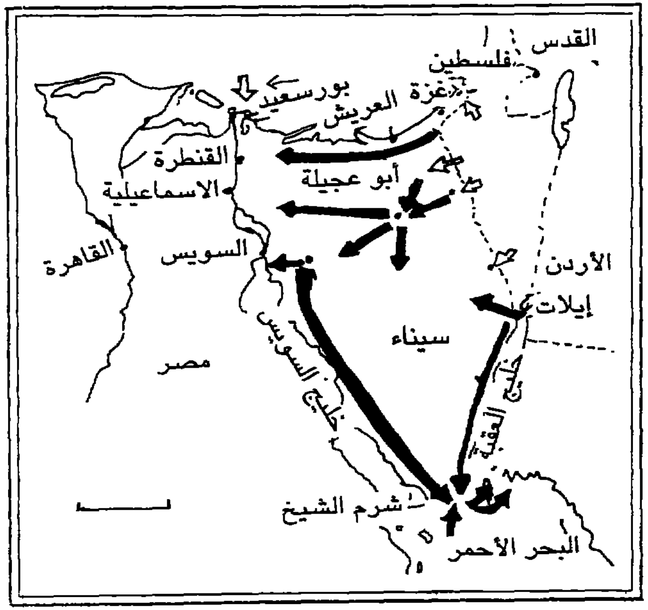
المشرق العربي في الشرق الأوسط



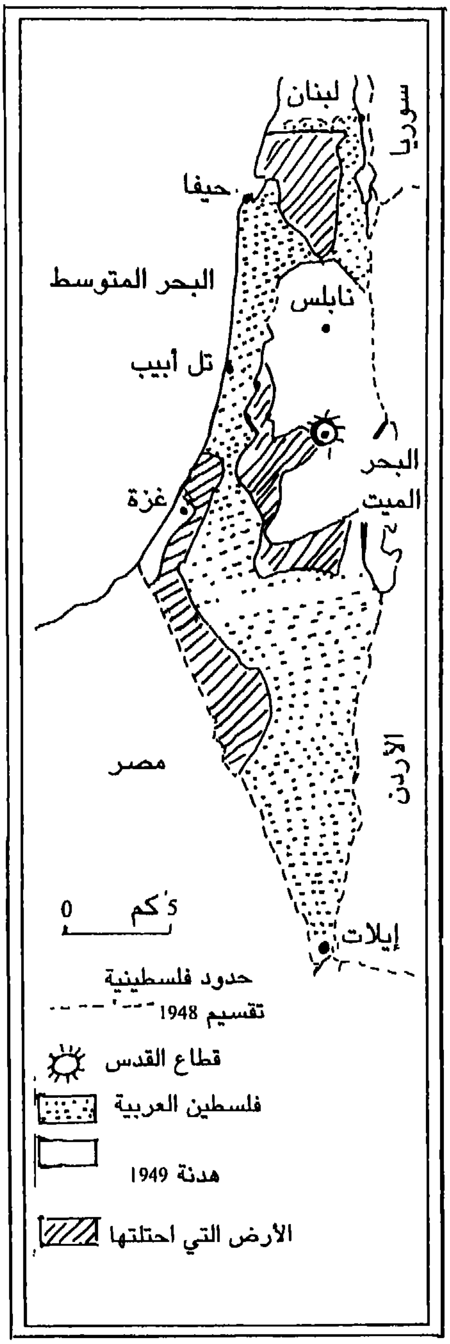
أنابيب النفط والموانىء



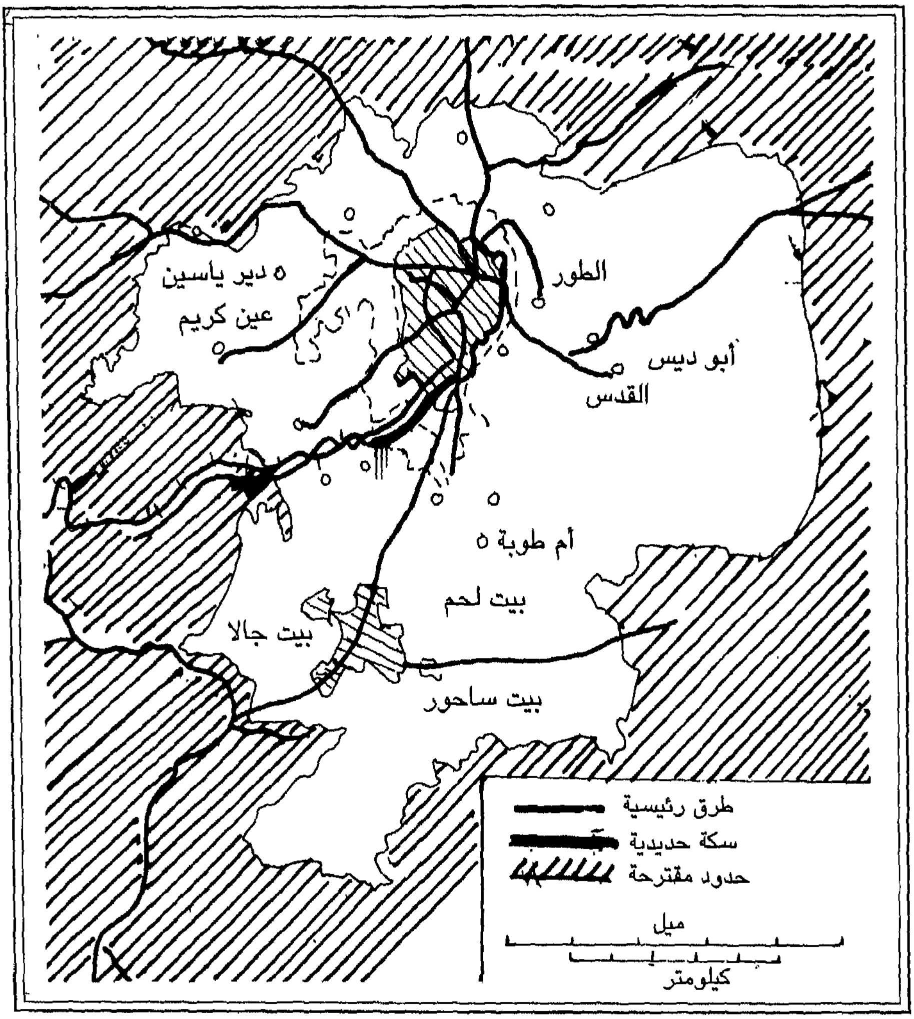
قناة عربية للتحويل مقترحة 1964
قنــــاة
أنبوب النفط (تابلاين)



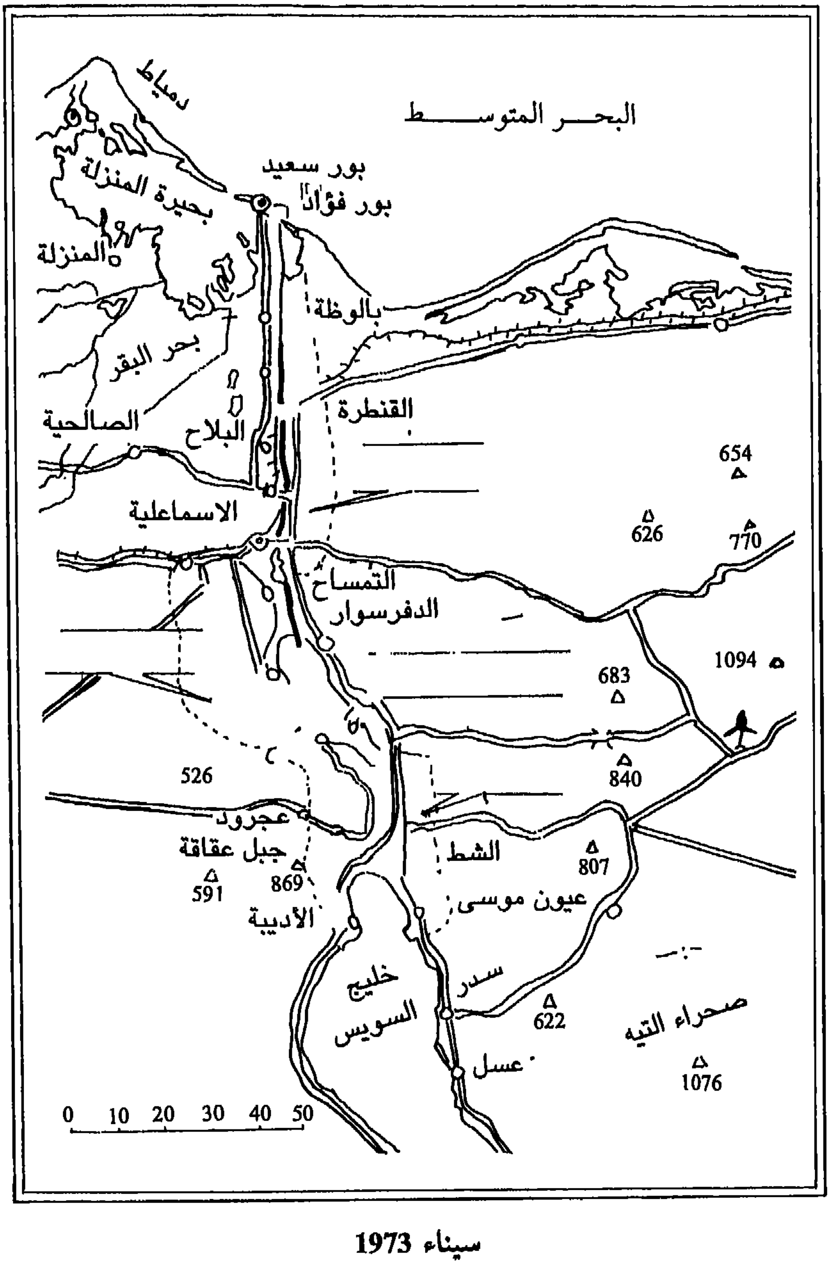
العمليات العسكرية لأزمة السويس



لبنان
سوريا
حيفا
البحر المتوسط
نابلس
تل أبيب
البحر
الميت
غزة
مصر
الأردن
إيلات
0
5 كم
حدود فلسطينية
تقسيم 1948
قطاع القدس
فلسطين العربية
هدنة 1949
الأرض التي احتلتها

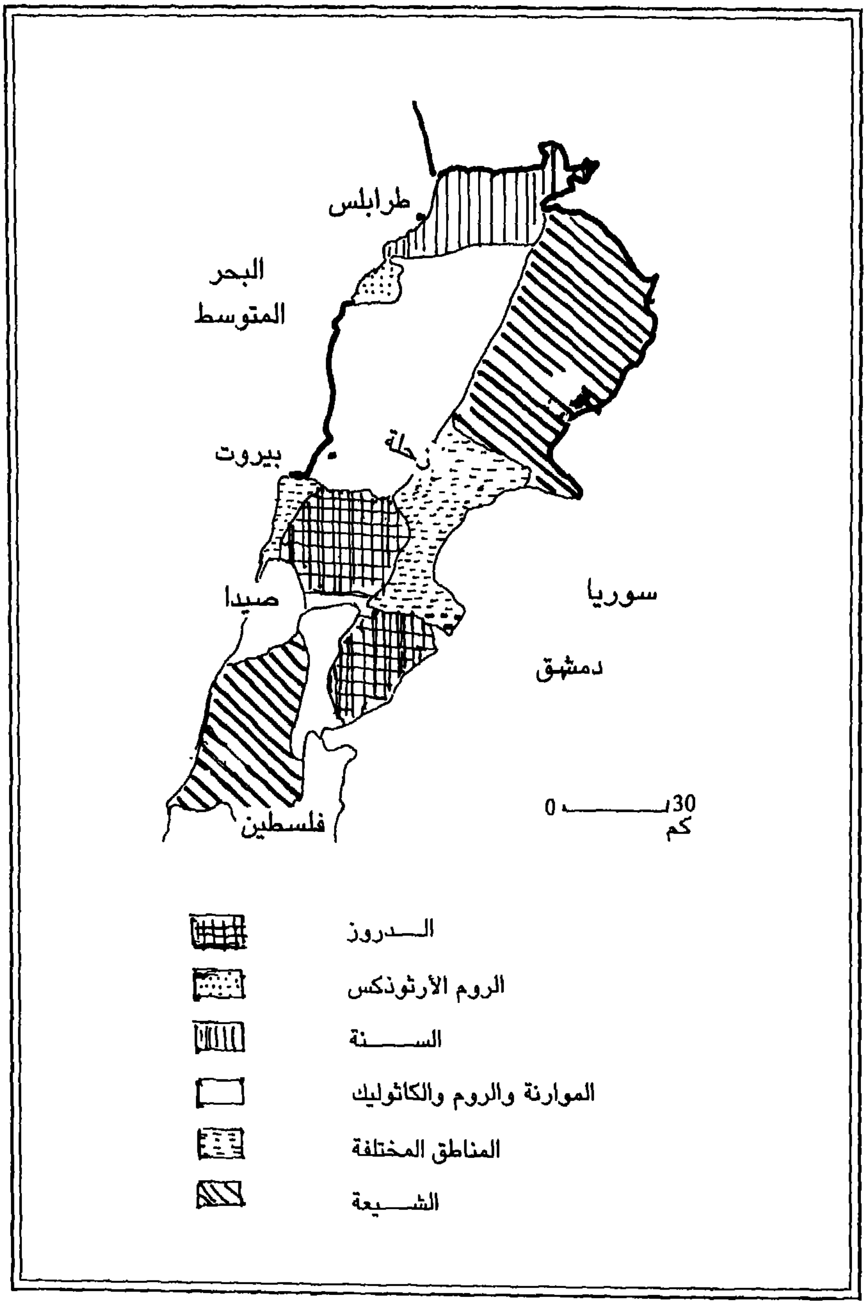

دير ياسين
عين كريم
الطور
أبو ديس
القدس
أم طوبة
بيت لحم
بيت جالا
بيت ساحور
طرق رئيسية
سكة حديدية
حدود مقترحة
ميل
كيلومتر

القدس

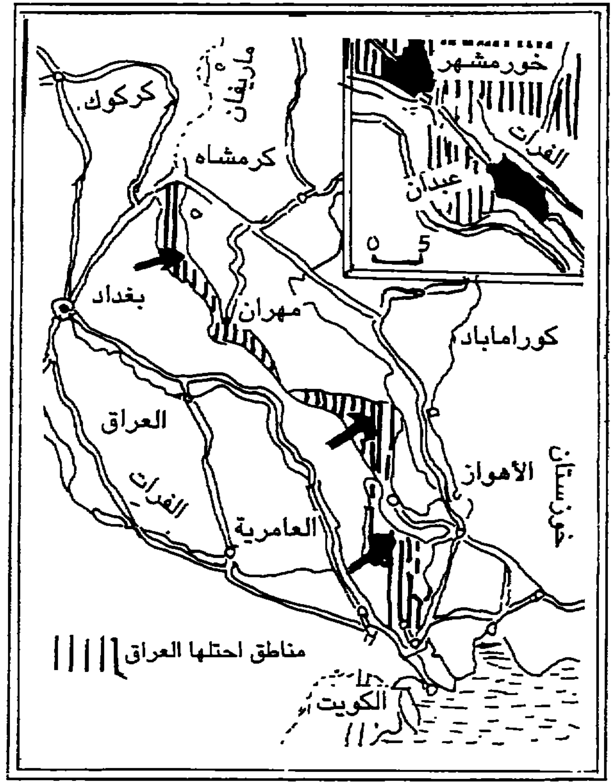


دمياط
البحـــر المتوســـــط
بور سعيد
بور فؤاد
بحيرة المنزلة
المنزلة
بالوظة
بحر البقر
القنطرة
الصالحية
البلاح
654
الاسماعلية
626
770
التمساح
الدفرسوار
1094
683
526
840
عجرود
جبل عقاقة
الشط
807
591
869
عيون موسى
الأدبية
خليج
السويس
سدر
622
صحراء التيه
عسل
1076
0 10 20 30 40 50

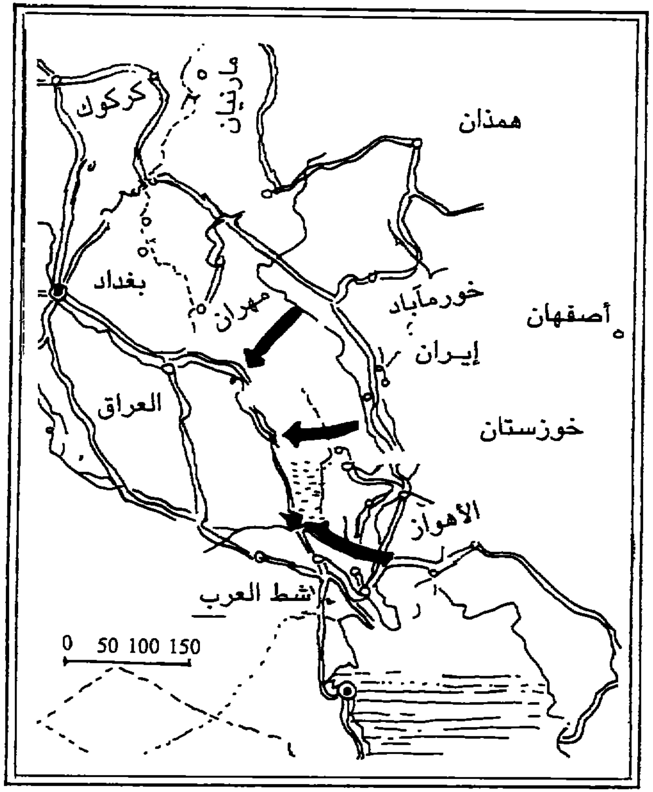
سيناء 1973



التوزيع الطائفي 1975



الهجوم العراقي



الهجوم المضاد الإيراني

الفهـرس

الفصل الثاني
النزاع العربي الإسرائيلي

الفصل الثالث
زمن الثورات

الفصل الرابع
الإبقاء على الدول العربيّة

الفصل الخامس
من حرب إلى أخرى

الفصل السادس
الحرب أو السلام

الفصل السابع
العروبة في أزمة

الفصل الثامن
التشكّلات الجديدة